

٤٤



معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

جمهورية الصومال الفيدرالية

(دراسة مسحية)

سالي محمد فريد	إبراهيم عبد المجيد محمد
عبد الفتاح نور أحمد أشكر	السيد فليفل
عبد الوهاب علي مؤمن	عبد القادر معلم جيدي
علي عدو جبريل الكتبي	عطية محمود الطنطاوي
ماجدة إبراهيم عامر	عمر محمد ورسمة
محمد عبد الكريم أحمد	محمد إبراهيم عبيدي
منال خضر محمد عثمان	محمود محمد حسن عبيدي

تحرير

السيد فليفل - محمد الطناحي

إشراف ومراجعة

غانم النجار - عصام الجامع

القاهرة ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م



○ الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مصر.
جمهورية الصومال الفيدرالية: (دراسة مسحية) / إبراهيم عبد المجيد محمد...
[وآخ]؛ تحرير السيد فليفل، محمد الطناحي؛ إشراف ومراجعة غانم النجار،
عصام الجامع. - القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٧م.
٦٥٦ ص؛ ٢٤X١٧ سم.

رقم الإيداع: ٢٠١٧/٨٢٥٥

الترقيم الدولي - تدمك: 978-977-5042-41-5

١- الصومال - تاريخ - العصر الحديث

٢- الصومال - الأحوال السياسية

أ - محمد، إبراهيم عبد المجيد (مؤلف مشارك).

ب - فليفل، السيد (محرر). ج - الطناحي، محمد (محرر مشارك).

د - النجار، غانم (مشرف ومراجع).

٩٦٧،٧

هـ - الجامع، عصام (مشرف ومراجع مشارك).

○ يُمنع نسخ أي جزء من هذا الكتاب أو استعماله بأية وسيلة تصويرية أو
إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، أو على أشربة،
أو أقراص مقروءة، أو أية وسيلة نشر أخرى، بما فيها حفظ المعلومات، من
دون إذن خطي من المعهد.

○ الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	- تصدير
٥	أ.د. غانم حمد النجار
	- تقديم
١١	أ. عصام حسين الجامع
	- مقدمة
١٣	أ.د. السيد فليفل و د. محمد الطناحي

الفصل الأول

الصومال (منذ أقدم العصور حتى بناء الدولة)

الصومال (من العصور القديمة حتى الاستقلال)

١٩	أ.د. إبراهيم عبد المجيد محمد
	الدولة الصومالية الحديثة
٧٩	أ.د. السيد فليفل و أ.د. محمد عبد الكريم أحمد

الفصل الثاني

الصومال (الأرض والسكان)

ملامح الجغرافيا الطبيعية في الصومال

١٣٣	أ.د. عطية محمود محمد الطنطاوي
	الأقاليم والمحافظات والمدن الصومالية
١٩١	أ. علي عدو جبريل الكتي
	سكان الصومال (الديمغرافيا والنمو والتركييب النوعي والعُمري)
٢١٧	أ.د. ماجدة إبراهيم عامر

الجغرافية البشرية للصومال

٢٩١ د. عبد القادر معلم محمد جيدي

الفصل الثالث

الصومال (اقتصاد الحاضر والمستقبل)

الثروات والموارد الطبيعية في الصومال

٣٤٣ د. عبد الوهاب علي مؤمن

الاقتصاد الصومالي (الهيكل، والتحديات وسبل مواجهتها)

٤٣٧ د. سالي محمد فريد

الاقتصاد الصومالي (الامكانيات والموارد وفرص الاستثمار)

٤٧٥ أ. محمود محمد حسن عبدي

الفصل الرابع

الصومال (النزاعات والحروب والمصالحات)

الصومال (الحرب الأهلية ومؤتمرات المصالحة)

٥١١ أ. عبد الفتاح نور أحمد أشكر

حقيقة النزاع المسلح في الصومال ومساعي المصالحة

٥٣٥ د. منال خضر محمد عثمان

الفصل الخامس

الصومال (العروبة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً)

جامعة الدول العربية والتحديات الراهنة في الصومال

٥٦١ د. محمد إبراهيم عبدي

اللغة العربية في الصومال

٦٠٩ د. عمر محمد ورسة

تَصْدِير

الصومال بين الأمل والعمل

منذ سقوط النظام السابق في الصومال في عام ١٩٩٠، ظلت تداعيات الأحداث تدفع دفعًا في اتجاه المزيد من التفكك والابتعاد عن استعادة الدولة الصومالية المتماسكة والقادرة على فرض سيادتها على أرضها. وعلى ذلك فقد تحولت الحالة الصومالية خلال نحو ثلاثة عقود، إلى تفكك للدولة بمكوناتها الأساسية والاجتماعية. وبدلاً من أن تجرى محاولات استعادة الدولة، تبدأ وحداتها الجغرافية في الانسحاب وتكوين كيانات شبه مستقلة أو مستقلة بشكل حاسم. وبدلاً من أن تسعى دول الجوار والمنظومة الإقليمية والدولية لإيقاف ذلك الانحدار والتفكك، تقوم إما بالمراقبة، أو بأفعال تزيد من ذلك الانحدار السياسي وذلك التفكك.

وقد لعب البُعد القبلي دورًا ضاغظًا في استمرار حالة التجزئة وعدم الاستقرار، حيث تساقطت كل محاولات المصالحة، سواء المحاولات الثنائية أو المؤتمرات متعددة الأطراف، وتخلل ذلك منافع ذاتية، وحضور أجني إقليمي ودولي، لم يكن فاعلاً في الخروج من حالة التردّي، حيث زاد الأمر تعقيداً وفداحة؛ لأن العديد من الأطراف الخارجية، البعيدة والقريبة، تتوافر لديها مصلحة في العمل على مزيد من التفكك.

وعندما زرت العاصمة الصومالية مقديشو أو ما يطلق عليها الصوماليون «حمر»، في الخامس من شهر سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١، بوصفي خبيراً أُممياً مشغلاً بحقوق الإنسان، ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، كوفي أنان، كانت الأوضاع في العاصمة لا تحتاج إلى شرح. فقد كان «مؤتمر عرته» قد انتهى للتو وتم انتخاب رئيس جديد، واختيار رئيس وزراء جديد أيضاً، إلا أن الوضع في العاصمة لم يكن يعطي المرء الانطباع بأن الأمور مستقرة. فمع حدوث ما يفترض أنه توافق ينعكس على الحالة الأمنية والسيادية، لم يكن ذلك هو واقع الحال على الأرض؛ فقد برز ما أطلق

عليه «أمراء الحرب»، وسيطر كل أمير على قطعة أرض واسعة في العاصمة، وفرض فيها سلطته، وضرائبه، بل حتى حدوده، وقد التقيت أغلبهم حينذاك واطلعت على الأوضاع وقتئذ عن كثب.

وهكذا لم يكن وجود حكومات صومالية انتقالية من حيث الشكل كافيًا لإعادة الاستقرار للصومال. ومع استمرار مؤتمرات المصالحة التي كانت تستغرق بذاتها زمنًا طويلًا، أسفرت تلك المحاولات المضنية والمستمرة والمدعومة دوليًا عن التوصل لصيغة فيدرالية، وهو شكل جديد ومضمون جديد. ويبدو أن مستقبل الصومال صار مرهونًا بنجاح الصيغة الفيدرالية الصعبة والمحمّلة بالكثير من التحديات التي يدركها الصوماليون جيدًا.

وعلى الرغم من الأوضاع المتردية إلا أن هناك جملة من المعطيات في الواقع الصومالي يتم عادة تجاوزها وعدم التمعّن فيها. وعادة ما يؤدي ذلك الإعراض عن تلك المعطيات إلى إغفال حقائق متباينة، وقد تبدو متناقضة، تجرّفنا بعيدًا عن فهم الواقع الصومالي، وربما تقلل من كفاءة الرؤى المطروحة للخروج من المأزق المستمر.

ذلك أنه خلافًا للعراق أو أفغانستان - على سبيل المثال - اللتين توجد بهما تفريعات إثنية وعرقية ولغوية ودينية وغيرها، فإن الصومال يفترض أن يكون النموذج الأمثل للتماسك الوطني؛ فاللغة واحدة وهي اللغة الصومالية، والدين واحد وهو الإسلام، بل حتى المذهب واحد، والخلفية الإثنية واحدة. فمن حيث الشكل فإن التماسك الصومالي كان يفترض فيه أن يكون بمثابة عنصر استقرار ورسوخ، إلا أن ما حدث خلال قرابة ثلاثة عقود من الزمن يتجه عكس اتجاه التوافق، ويعزز حالة الاحتراب والتقاتل، ويعود سبب تلك الحالة إلى البُعدين القبلي والاقتصادي.

ومن هنا يجدر التنبيه إلى أن حالة الاحتراب والتقاتل تلك، لم تشمل كامل جغرافية الصومال، حيث انحصرت في مناطق محدودة من الامتداد الجغرافي للصومال ومساحته التي تبلغ ٦٣٧,٦٥٧ كم^٢، حيث برزت مدن وأقاليم صومالية كثيرة في

وسط الصومال وشماله بحالة استقرار أمني ملحوظ، منها على سبيل المثال لا الحصر «صومالي لاند» أو أرض الصومال (في شمال غرب الصومال) وأقاليم «بونت لاند» أو أرض البونت (في شمال شرق الصومال).

وعلى المنوال نفسه، وعلى الرغم من انهيار الدولة ومؤسساتها الحكومية والمالية منذ أواخر عام ١٩٩٠، حيث لا يوجد نظام مصرفي على أرض الواقع، إلا أن التعاملات المالية اليومية بين المواطنين الصوماليين وبينهم وبين العالم الخارجي، كانت - وما زالت - تتم على نحو دقيق، ويسير ومعظمها عبر التحويلات المالية بالهاتف أو ما يعرف بـ (EVC PLUS).

وفي السياق ذاته تمت عملية تداول السلطة السياسية بين الفرقاء السياسيين في صومالي لاند وبونت لاند بصورة سلسة وسلمية، تكررت فيها خسارة الرئاسة القائمة لصالح مرشح معارض، ومن ثمّ تم تسليم السلطة بسلام ودون عنف؛ بتنازل الرئيس عن السلطة لصالح خصمه الفائز بالانتخابات حتى يومنا هذا.

ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية حسب أول تقرير اقتصادي لصندوق النقد الدولي عن الصومال، صدر في شهر أغسطس ٢٠١٥، والاستقرار النسبي للحالة الأمنية في العاصمة مقديشو وضواحيها، واتفاق الفرقاء السياسيين الصوماليين على الصيغة الفيدرالية، وتوقف الحرب الأهلية، واقتصار حالة التقاتل والاحتراب بين الحكومة الفيدرالية الصومالية وبين حركة الشباب المجاهدين المتصلة بتنظيم القاعدة، نستطيع القول إننا أمام أمل الخروج من الحالة التي تمر بها الصومال منذ أواخر عام ١٩٩٠. غير أن ذلك يتطلب جهودًا استثنائية من القوى السياسية والتقليدية المختلفة كافة وشرائع المجتمع المدني الصومالي، ودعمًا عربيًا وإسلاميًا ودوليًا يعزز التقدم النسبي الملحوظ في المجالات السياسية والأمنية، ويدفع بعجلة التنمية التي بدأت بشكل ملموس في أقاليم الصومال كافة، ويسهم في تعزيز المكون العربي والمكون الإسلامي في الهوية الثقافية الوطنية الصومالية.

في هذا الإطار، وضمن هذا الفهم، يأتي الكتاب الذي بين أيدينا محاولة لعرض جوانب متنوعة حول الصومال بطريقة علمية ومسحية تُعرّف القارئ والباحث بتاريخ الصومال، وملامح الجغرافية الطبيعية والبشرية، والتقسيمات الإدارية للأقاليم والمحافظات الصومالية، والظروف المحيطة باستقلال الصومال ووحدته، والثروات والموارد الطبيعية التي تنعم بها الصومال، والمراحل المختلفة التي مرّ بها الاقتصاد الصومالي، والحالة التي عاشتها الصومال منذ أواخر عام ١٩٩٠ بسبب انهيار الحكومة المركزية والمؤسسات الحكومية، واندلاع الحرب الأهلية في الجنوب، ومؤتمرات المصالحة التي نتج عنها توافق الفرقاء السياسيين والتقليديين على صيغة فيدرالية غير مكتملة، وحالة اللغة العربية في الصومال، وانتهاءً بالدور الحالي والمنشود لجامعة الدول العربية.

وقد حرصنا في هذه الدراسة المسحية على أن تكون مساهمة الباحثين الصوماليين فيها هي الأكبر.

وهذا الكتاب جاء ثمرة تضافر جهود عديدة، ما كان لولاها ليرى النور، على رأسها الجهد الكبير الذي اضطلع به معهد البحوث والدراسات العربية الذراع العلمي والبحثي والأكاديمي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وأخص بالذكر د. محمد محمود الطناحي على تفانيه ومتابعته الدؤوب حتى يخرج الكتاب بهذا الشكل وفي هذه الحُلّة.

وكانت فكرة الكتاب قد برزت في إطار برنامج الصومال في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، والذي أسهم فيه بشكل بارز ممثل الصومال لدى ألكسو الأستاذ عصام حسين الجامع، وكذلك مندوبها الدائم لدى إيسيسكو، والأمين العام للجنة الوطنية الصومالية للتربية والثقافة والعلوم، الذي كان له الدور الأساسي في تحويله لأمر واقع. ذلك البرنامج الذي بدأناه منذ أربع سنوات بإقامة ورش العمل والدورات العلمية داخل الصومال وخارجه، ومن ثمّ تبلورت فكرة الدفع بمشروع متكامل للنهوض بالتعليم بالصومال أطلقنا عليه عنوان «مؤتمر المانحين لدعم التعليم في الصومال»، وشعاره «التعليم طريق للسلام والاستقرار»، ونكسر له الجهود كافة

بالتعاون مع الحكومة الصومالية، ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، وبدعم كامل من ألكسو ومديرها العام أ.د. عبد الله محارب، وبالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ومديرها العام د. عبد العزيز التويجري، وباستضافة دولة الكويت ودعمها. وكلنا أمل أن يتمخض هذا المؤتمر عن النتائج المتوخاة والمأمولة.

ولربما كان من المحاسن أن يأتي صدور هذا الكتاب بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي مرت بمخاض عسير جدًا استغرق سنوات، وكان خلاصتها انتخاب الرئيس محمد فرماجو قبل أيام، والذي عبرت قطاعات واسعة من الشعب الصومالي عن ابتهاجها به، ولئن كانت التحديات التي ستواجه الرئيس الجديد كبيرة وعميقة، إلا أن الأمل بتخطي الصعوبات يظل كبيرًا.

والكتاب الذي بين أيدينا هو عصارة جهد فكري وعلمي للعديد من الباحثين الصوماليين وغيرهم، ونأمل أن يسد فراغًا واضحًا في الأدبيات العلمية التي عالجت موضوع الصومال، وهو جهد علمي ننوي الاستمرار فيه بأدوات ووسائل مختلفة؛ لكي نسهم في تأسيس قاعدة الانطلاق لصومال مستقر مزدهر على أسس علمية.

أ.د. غانم حمد النجار

مستشار المدير العام للألكسو
أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت
والخبير الدولي

تَقْدِيم

تُعَدُّ هذه الدراسة المَسْحِيَّة حول الصومال من المبادرات المهمة والملحَّة التي حرصنا كل الحرص على إنجازها بالتعاون والتنسيق مع المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ممثلة بمعهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة، حيث إن ندرة المعلومات والدراسات العلمية حول الصومال، خاصة باللغة العربية، والتناول غير السليم للعديد من وسائل الإعلام العربية والغربية المختلفة للجوانب والشؤون المتصلة بالصومال، أسهم على نحو كبير في تكوين صورة نمطية عن الصومال، أقل ما توصف بأنها «ليست مطابقة للواقع إلى حد كبير».

لذا تجل لنا أهمية إجراء دراسة مسحية شاملة وفاحصة حول الصومال، بغرض جمع المعلومات بطرق منهجية حول جوانب مختلفة متصلة بموضوع الدراسة، ووصف الظواهر كما هي على أرض الواقع، وتفسيرها وإدراك تداخلاتها، وإيضاح الأبعاد التاريخية والتحويلات والتغيرات التي طرأت على الدولة والمجتمع، وتحليل جوانب القوة والضعف، واستشراف المتغيرات المستقبلية المحتملة، والخروج باستنتاجات موضوعية واقتراحات وتوصيات علمية. وهذا كله بهدف المساهمة في زيادة المعرفة العلمية والوعي بالحقائق المتصلة بالجوانب المتعددة حول الصومال، وكذلك الدفع بالجهود الوطنية والعربية التي تبذل من أجل تعزيز التنمية المستدامة في الصومال.

وتزداد أهمية وقيمة هذه الدراسة المَسْحِيَّة حول الصومال حينما نعي أن عددًا كبيرًا من الباحثين والمتخصصين الصوماليين قد لبَّوا دعوتنا لهم بالمشاركة بجانب أشقائهم العرب، خاصة من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، في إعداد ثلاثة عشر بحثًا تتكون منها هذه الدراسة المسحية القيمة، حيث إن الباحث الصومالي هو الأكثر إدراكًا لخصوصية بلده ولا يجد صعوبة في فهم جغرافيته وثقافته وشؤونه الخاصة والعامَّة أكثر من غيره من الباحثين من البلدان الأخرى، دون أن يعني ذلك احتكار الباحث الصومالي الفهم والدراية للموضوع محل الدراسة.

وقد أسهم قبول مفكرين وباحثين عرب أجلاء لدعوتنا لهم في المشاركة ببحوث قيّمة في هذه الدراسة المسحية، على نحو كبير، في استيعاب الموضوعات التي تتناولها وفهمها والإحاطة بصورها وشموليتها.

إن هذه الدراسة المسحية حول الصومال وما تتناوله من موضوعات مهمة ومتنوعة، سوف تسهم في تلبية الحاجة الملحة للقراء باللغة العربية والباحثين المهتمين بالجوانب الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والشؤون المختلفة حول الصومال، في الحصول على مصادر علمية تزيد من وعيهم بالموضوعات محل الدراسة، وتثري معرفتهم العلمية حول الصومال، مثل ما سوف تساعد المواطن الصومالي - سواء الموجود في الوطن أو المهجر، والذي عانى ويعاني من ظروف صعبة واستثنائية وضغوطات مختلفة ومتنوعة - في التعرف على العديد من الحقائق واستيعاب الجوانب المختلفة حول الصومال وفهمها بصورة علمية.

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير والامتنان لكل من أسهم في إنجاز هذا المشروع العلمي القيم، وأخص بالذكر كلّاً من معالي الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على دعمه غير المحدود لهذه المبادرة، وسعادة الدكتور محمد الطناحي رئيس قسم البحوث والدراسات بمعهد البحوث والدراسات العربية على جهوده الكبيرة والمقدّرة، والتزامه في تذليل الصعوبات كافة، وحرصه على تحرير هذا العمل وإخراجه بصورة جيدة.

والشكر موصول لسعادة الأستاذ الدكتور غانم حمد النجار مستشار المدير العام للألكسو، الذي لم يتوان في إبداء نصائحه وأفكاره القيّمة، وأشكر جميع الباحثين الذين قبلوا المشاركة في إعداد بحوث هذه الدراسة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة منها.

عصام حسين الجامع

الأمين العام للجنة الوطنية الصومالية للتربية والثقافة والعلوم، المندوب الدائم لجمهورية الصومال الفيدرالية لدى ألكسو وإيسيسكو

مُقَدِّمَةٌ

تستعرض هذه الدراسة المسحية عن جمهورية الصومال الفيدرالية - «الصومال»: التاريخ واللغة والدين والجغرافيا والسياسة والاقتصاد؛ فتتناول في فصلها الأول تاريخ الصومال منذ العصور القديمة، مروراً بدخول الإسلام وانتشاره وانتشار اللغة العربية وتمكُّنها، حتى مرحلة الاستعمار وتقسيم البلاد. وتتوقف عند الحركة الوطنية في الصومال البريطاني والإيطالي والفرنسي، حتى مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الصومالية الحديثة.

وفي فصلها الثاني تتناول ملامح الجغرافيا الطبيعية، والموقع الجيوبوليتيكي في منطقة القرن الأفريقي، وأبنيته التركيبية والجيولوجية، والعوامل الجغرافية المؤثرة في مناخه، والأخطار الطبيعية التي تهدده. وتعرض للأقاليم الإدارية في الصومال، وتعداد السكان وتوزيعهم النسبي والمطلق في الأقاليم الصومالية، والتركيب الاجتماعية لهم، والتركيب النوعي والعُمري، والنشاط السكاني، وأساليب حياتهم، وكثافة حجمهم، ومعدلات نموهم. وتستعرض نبذة عن الأقاليم الخمسة التاريخية الكبيرة، والأقاليم الفيدرالية الحالية، وقضية الأقاليم المقتطعة منه (إنفدي، أوجادين، جيبوتي). وتركز على وحدة الأصل واللغة والجماعة الوطنية المتجانسة، والانتماء المشترك. كما تتوقف عند محور المواجهات الإثيوبية الصومالية، وتناقش علاقة الصومال بدول الجوار، والمعوقات التي تواجه الصوماليين في مساعيهم نحو إقامة دولة نموذجية.

وتتناول - من خلال فصلها الثالث - الثروات والموارد الطبيعية المتنوعة التي يتمتع بها الصومال بالتفصيل الإحصائي والبياني الرقمي، فتكشف عن مدى توافرها ومدى ما تواجهه هذه الموارد من تحديات قائمة ومستقبلية، وتظهر كذلك ما يتعرض له الصومال من تعتيم دولي على ثرواته؛ رغبة في الاستئثار بها والاستحواذ عليها، وكيف يمكن لهذه الموارد والثروات أن تسهم - إذا ما أُحسن تنميتها وتطويرها - في تعافي الصومال اقتصادياً، وانطلاقة تنموياً. وهذه الموارد تتمثل في الثروة الحيوانية التي تمثل أحد أهم الأعمدة الأساسية في الاقتصاد الصومالي؛ إذ تسهم بنحو ٤٠٪ من الناتج

المحلي. والموارد والثروات الزراعية، ويُسهم هذا القطاع أيضًا بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلي؛ ذلك أن الصومال دولة زراعية بامتياز. والموارد والثروات البحرية - وتعرض الدراسة لفرص الصناعة والاستثمار البحري، ومستقبل الثروة السمكية - والموارد والثروات المعدنية، والموارد والثروات النفطية والغاز (المتوقع اكتشافها)، وتبين مؤشرات حجم هذه الثروات، ومستقبل النفط في الصومال، وخارطة المعادن فيه، والمؤشرات الخاصة بطبيعة الثروات النشطة والكامنة في عموم الأراضي الصومالية، سواء ما يتعلق بالثروات والموارد الحيوانية والزراعية والبحرية أو قطاع التعدين والنفط والغاز. كما تتوقف عند المشكلات التي تعوق القطاعات الاقتصادية المختلفة بالصومال، ومستقبل هذه القطاعات، والحلول المقترحة لهذه المشكلات. وتعرض الدراسة هيكل الاقتصاد الصومالي، وقطاعاته وأنشطته الرئيسية (الزراعة - المراعي - الصناعة والتعدين - الإنتاج البحري - التجارة الخارجية). وتناقش التحديات التي تواجهه وسبل مواجهتها، والسياسات الاقتصادية الصومالية وإعادة تنظيمها؛ كي يستطيع المجتمع الصومالي الخروج من هذه المرحلة الاقتصادية الصعبة. وتتناول محور النقل والمواصلات والبناء والتعمير والاستثمار العقاري.

كما تبحث الدراسة في فصلها الرابع «الحرب الأهلية في الصومال»، أسبابها الحقيقية، والعوامل الخارجية ودورها فيها، ونتائج هذه الحرب، وجهود المصالحة الإقليمية والدولية التي أثمرت مؤتمرات مصالحة داخلية وخارجية لم يكتب لها النجاح، وأسباب ذلك، وعلاقات الصومال بدول الجوار الإقليمي، وعلاقاته بالدول العربية والإسلامية ودول العالم المعنيّة بشأنه ... وغيرها.

وفي فصلها الخامس تفرد مساحة لـ «انضمام الصومال لجامعة الدول العربية» عام ١٩٧٤، وتناقش دور الجامعة العربية في إحداث التوازن للأدوار الإقليمية، والتحديات التي تواجه الجامعة العربية في أزمة الصومال الراهنة، من حيث الإصلاح الاقتصادي والبناء وإعادة الإعمار، وإعادة توطين اللاجئين، وإعادة الصومال إلى علاقاته الإقليمية،

وإعادة تمثيله بعلاقات دولية؛ وهذه التحديات لكي يتم تجاوزها، فإن ثمة خطوات يتعين تحقيقها، وهي بناء مؤسسات الدولة الصومالية بشكل وطني بعيداً عن التأثيرات القبليّة، وهذا يحتاج إلى شباب وعقول مستنيرة، واتخاذ آليات وقائية لمنع تجدد حدوث صراعات في المستقبل، وإبعاد القوى الإقليمية والدولية عن المشهد بتأثيراتها السلبية على مجريات المصالحة الوطنية. وفي ثنايا العديد من البحوث التي اشتملت عليها هذه الدراسة المسحية لجمهورية الصومال الفيدرالية، نجد التركيز على جذور الهوية العربية الإسلامية والانتماء العربي الواضح، من خلال تاريخ انتشار اللغة العربية في العديد من المجالات الاجتماعية والسياسية على مختلف الأصعدة. وكذلك استعراض واقع «العربية» وأوضاعها في مرحلة الاستعمار، وفي فترة الحكم المدني، وفترة الحكم العسكري، وبعد انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١.

ولعل هذه الدراسة تمثل إضافة للمكتبة العربية، وتقف بالقارئ العربي الكريم على مزيد من المعرفة على نحو من التفصيل والتحليل اللذين يكشفان عن جوانب كثيرة تتعلق بالصومال، ولا سيما في ظل الواقع العربي والإقليمي والتداعيات الأخيرة التي تموج بها المنطقة العربية ومحيطها، خاصة أن آخر دراسة مسحية لجمهورية الصومال صدرت عن المعهد أيضاً قد مضى عليها خمسة وثلاثون عاماً، مما يزيد من أهمية هذه الدراسة الحديثة، وقد يلحظ القارئ تناول بعض الموضوعات في بحثين أو أكثر من زوايا مختلفة، حيث كان الدافع وراء ذلك هو إشراك أكبر قدر من الباحثين الصوماليين في هذه الدراسة.

ولا شك أن الظروف متباينة بين الدراسة المسحية الأولى للصومال والدراسة التي بين أيدينا؛ فالأولى كانت في وقت عافية الدولة ومحاولتها نيل أراضيها المستقطعة، وهذه جاءت في غضون ضعفها وتفككها وتدخل القوى الإقليمية والدولية فيها.

ولعل مشاركة الباحثين الصوماليين تكون بشير نية مخرصة لتجمع المثقفين والعلماء من أجل الخلاص من الفوضى وإعادة الاعتبار لبلادهم كدولة واعدة ذات

تاريخ مجيد. كما أن حرص معهد البحوث والدراسات العربية على إصدار هذه الدراسة ومن خلفه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يكون دليلاً على عزم جامعة الدول العربية على اتخاذ خطوات جادة في ذات الاتجاه.

وإدارة المعهد إذ تقدم هذه الدراسة للقارئ العربي، فإنها تشكر الأساتذة والخبراء الذين شاركوا في إعداد بحوثها، كلاً في مجال تخصصه.

كما تشكر الأستاذ الدكتور غانم حمد النجار والأستاذ عصام حسين الجامع اللذين قاما بتدقيق الأسماء، والأرقام، والإحصاءات، والأعلام والبلدان والقبائل، والمناطق، والنبات، والخرائط ... إلخ.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

أ.د. السيد فليضل

و

د. محمد الطناحي

الفصل الأول

الصومال (منذ أقدم العصور حتى بناء الدولة)



الصومال ... من العصور القديمة حتى الاستقلال

أ.د. إبراهيم عبد المجيد محمد^(*)

أولاً - تاريخ الصومال في العصور القديمة:

اشتهرت بلاد الصومال - بلاد بونت - في جميع النقوش المصرية بأنها خير بلاد تنتج البخور واللبان والمر^(١)، وذلك منذ بداية العصر الفرعوني (الأسرة الأولى)، وكان يطلق عليها «الأراضي المقدسة»^(٢). وكان المصريون القدماء يُحضرون منها العلاج والأبنوس وريش النعام وبعض النباتات التي تستخدم في علاج بعض الأمراض^(٣). وقد أرسلت الملكة حتشبسوت بعثة بحرية إلى بلاد الصومال لجلب أشجار عطرية تغرسها في مدرجات حديقة معبدها في طيبة، وكانت تعتقد أن معبودها آمون قد أوحى إليها بذلك^(٤).

وقد عادت البعثة إلى مصر محملة بالهدايا الفاخرة من حاكم الصومال إلى حتشبسوت، وأخذ رؤساء البعثة يقصون على الملكة أخبار رحلتهم وما لاقوه في الصومال من حسن استقبال وكرم ضيافة^(٥)، وقد سُجلت هذه البعثة على جدران معبد الدير البحري الذي بنّته الملكة حتشبسوت في مدينة الأقصر^(٦).

ومن الثابت أن المصريين هم أول من ركب البحار في عصر الدولة القديمة وكانت لهم صلة وطيدة بالصومال، فقد عُثر على صور لموظف صومالي يسمى «هرتيزي» بجانب ابن الملك خوفو، وقد عُهد إليه بالإشراف على الرحلات البحرية بين مصر والصومال. وكانت العلاقة بين مصر والصومال في عصر الدولة القديمة والوسطى تتسم

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

بالغموض إلى حد ما، ولكن في عصر الدولة الحديثة أصبحت هذه العلاقة أكثر قوة^(٧).

ويذكر هيرودوت أن نخاو الذي حكم مصر فيما بين عامي (٦٠٩ و ٥٩٣ ق.م) أرسل حملة لتدور حول أفريقيا، ولما عادت بعد ثلاث سنوات ذكروا أنهم زاروا بلاد بونت ليحصلوا على الطعام والشراب^(٨). وفي عهد اليونان والرومان دخلت العلاقات بين مصر وشرق أفريقيا في شيء من النسيان^(٩).

ثانياً - الصومال في العصور الإسلامية؛

دخل الإسلام في الصومال منذ أيامه الأولى، ولكن تاريخ دخوله هو موضع اختلاف كثير من الكتاب والمؤرخين المعاصرين، فاختلفت آراؤهم، وتباينت وجهات نظرهم؛ لعدم توفر المعلومات الكافية التي تحدد ذلك التاريخ^(١٠). والمعتقد أن أرجح الأدلة وأقربها إلى الحقيقة ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن الإسلام ظهر في الصومال قبل هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة المنورة عن طريق الصحابة المهاجرين إلى الحبشة^(١١).

وذكر المؤرخون أن الإسلام انتشر في أفريقيا الشرقية سلمًا، وكانت بداية ذلك الانتشار بواسطة التجار العرب الذين كانوا يَفدون على تلك الديار في جماعات كبيرة^(١٢).

وأوضح دليل على أقدمية الصومال في الإسلام المخطوطات العربية التي عُثر عليها في بعض مقابر مقديشو والتي يعود تاريخها إلى بداية العصر الإسلامي، ومن أقدمها خط عربي يعلوه البسملة، عُثر عليه على قبر إحدى السيدات. ولا شك أن العثور على آثار إسلامية ذات قيمة تاريخية أمر محتمل جدًا إذا ما أُجريت حفريات وأبحاث أثرية في مدن الصومال القديمة^(١٣). وخلاصة القول أن كل الدلائل تشير إلى أن الإسلام دخل الصومال قبل الهجرة المحمدية إلى المدينة المنورة^(١٤).

وقد أدت رحلات العرب وهجراتهم من الجزيرة العربية إلى الساحل الأفريقي المقابل لها إلى معرفتهم بتلك الأماكن جيداً، وكان لقرب المسافة بين ساحل الصومال وساحل الجزيرة العربية أثره الكبير في حجم هذه الهجرات، فاندفعت جماعات عربية كثيرة على موجات تشق طريقها إلى وطنها الجديد في أفريقيا، وبمرور الوقت قويت شوكتهم فتمكنوا من تكوين إمارات عربية في الأماكن الساحلية^(١٥).

لقد ظهر الإسلام في وسط يتيح له الفرصة لانتشاره بيسر وسهولة؛ إذ كان يحيطه من الشمال الغربي الحبشة المسيحية ومن الغرب الجالا الوثنيون الذين دخلوا الإسلام بشيء من نسبي من البطء مقارنة بالصوماليين. وكان لزاماً على الشعب الصومالي، الذي آمن بهذا الدين عن اقتناع كعقيدة، أن يحمل راية الدعوة للدين الإسلامي في منطقة القرن الأفريقي^(١٦).

ومن الطبيعي أن ينتج عن ذلك احتكاكات واصطدامات بين الدعاة الصوماليين لهذه العقيدة والأحباش، غير أنه يبدو أن فترة قد مضت دون أن تجد الحبشة فرصة لمحاربة انتشار الإسلام ومقاومته لسببين رئيسيين، أولهما: انشغال الحبشة بالصراع الدموي الذي قام بين المسيحيين واليهود الذين اغتصبوا عرش الحبشة في الفترة ما بين عامي ٩٢٥ و١٢٥٥م، وثانيهما: أن الحبشة لم يكن لها تنظيم سياسي أو حكومة مركزية قوية، وكانت عبارة عن سلطنات يتولى كلٌّ منها حاكمٌ خاصٌ بها، مما جعلها عاجزة عن الوقوف أمام التيار الجارف للعقيدة الإسلامية التي تبشر بالعدالة والمساواة والحرية وتحمل البساطة والسهولة، بخلاف الفساد والظلم المنتشر في الحبشة آنذاك. هذه العوامل مجتمعة غيرت مجرى الأمور وخلقت مجالاً أوسع لانتشار الدين الإسلامي بصورة لم تتوقع من قبل، فتأسست الإمارات أو دول الطراز الإسلامي التي كانت في صراع مستمر مع الحبشة لفترة طويلة من الزمان^(١٧).

وإمارات الطراز الإسلامي هي: عدل، وهرر، وأوفات، ودوارو، وهدية، وشرخة، وأرابيني^(١٨). ويرجع الفضل في تأسيس هذه الإمارات إلى المهاجرين العرب^(١٩). وقد أحرزت هذه الإمارات تقدماً في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعرفت

المنطقة لأول مرة حكمًا إسلاميًا أساسه الحرية والعدالة والمساواة والشورى الحقبة بمفهومها الواسع الشامل^(٢٠). وازدهرت التجارة نتيجة الاستقرار وتأمين طرق المواصلات البرية التي تربط الإمارات بميناء زيلع، وقد وصلت البلاد إلى مستوى عظيم من الرقي والتقدم الحضاري^(٢١).

وهكذا أحرز الإسلام تقدمًا ظاهرًا، وكان استيلاء أوفات على منطقة شوا عام ١٢٨٥م، أمرًا على جانب كبير من الخطورة، وأوشك أن ينشب صراع رهيب بشأن مصير الحبشة ذاتها، وهو صراع استمر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر دون أن يصل إلى نتيجة حاسمة إلى أن تولى عرش الحبشة لبنا دنجل (Lebna Dengel) ١٥٠٨-١٥٤٠. وفي ذلك الصراع لعب الصوماليون دورًا بارزًا^(٢٢).

وكان مجيء البرتغاليين نذيرًا لا يمكن تجاهله، لقد كان من صالحهم أن يستولوا على السواحل الصومالية حتى يتمكنوا من القضاء على النفوذ الإسلامي والتجارة العربية، وبذلك يخلو أمامهم طريق التجارة الشرقية، وأدرك المسلمون من الصوماليين والقبائل وغيرهم أن تحالفًا بين الأحباش والبرتغاليين المسيحيين فيه دمارهم، وسوف ينتهي الأمر بخضوعهم للاستعمار الأجنبي^(٢٣).

وفي عام ١٥١٦ قُتل الأمير محفوظ أمير عدل، الذي هاجم الأحباش، فاجتاح الملك الحبشي لبنا دنجل السلطنة وأعمل فيها النهب والسلب، وخُيل إليه أن الخطر قد زال نهائيًا، ولكن سرعان ما استعادت عدل قوتها بفضل الأمير أحمد بن إبراهيم المعروف باسم «أحمد جران»، والذي لم يكد يطمئن على مركزه فيها حتى وُحِد الدناقلة والصوماليين وخلق منهم قوة ضاربة ضخمة، ثم عمد إلى الهجوم، وأوقع بالامبراطورية هزيمة كبرى في عام ١٥٢٩، ولكنه لم يتابع النصر؛ قيل بسبب انصراف رجاله إلى أعمال النهب، وقيل إنه أراد أن يكون أوفر استعدادًا قبل أن يبدأ زحفًا جديدًا^(٢٤).

ومهما كان السبب الحقيقي في ذلك التوقف، فإن أحمد بن إبراهيم استأنف الحرب بعد ذلك بعامين، وفي الوقت نفسه سقطت بين يديه بالي وهدية وبلاد جوراج وسيداما.

وفي عام ١٥٣٤ وصل أحمد بن إبراهيم إلى تيجري مما اضطر لبنا دنجل إلى الفرار إلى بيجمدر وجوجام، ولكن هذين الإقليمين اجتاحتها جيوش المسلمين^(٢٥).

وإزاء هذه الانتصارات المتلاحقة والتي شكلت خطرًا داهمًا على الحبشة، رأى الإمبراطور لبنا دنجل أن يستعين بالبرتغاليين وأرسل في عام ١٥٣٥ يطلب منهم المعونة اللازمة، ولكنه مات في عام ١٥٤٠، وخلفه ابنه الإمبراطور كلوديوس^(٢٦). وسرعان ما تغير الموقف؛ إذ أنزل البرتغاليون قوة في مصوع عام ١٥٤١، وبالرغم من الهزيمة الشديدة التي أصيبوا بها وكادت تقضي عليهم، فإن الفلول التي تمكنت من النجاة انضمت إلى مثيلتها من جيش الإمبراطور، ودارت معركة رهيبة على مقربة من بحيرة تانا انتصر فيها الأحباش وقتل أحمد جران نفسه، وبموته زال أكبر خطر هدد الحبشة. وخلفه الأمير نور مجاهد وكان من أمهر القواد، وشن هجومًا بالتعاون مع هرر قتل فيه الإمبراطور كلوديوس عام ١٥٥٩، وبالرغم من الانتصار فالنتيجة المؤكدة أن الحبشة المسيحية نجت وزال الأمل في إقامة دولة إسلامية فيها^(٢٧).

ولكن هذه الحروب كانت لها نتائج أخرى؛ ففيها قام ما يشبه «الوحدة بين شعوب بلاد الصومال»، وهي وحدة استندت إلى تماثل الديانة والثقافة والمصالح والأهداف. وترتب على الزحف الإسلامي انتشار هذا الدين في صفوف كثير من القبائل الوثنية، وأهم من هذا أن الصوماليين أثبتوا قوتهم وإمكاناتهم، كما خلا لهم الجو لمزيد من الانتشار لمزاولة التجارة ونقل الحضارة وتحويل القبائل التي ما زالت على وثنيّتها إلى الإسلام^(٢٨).

ثالثًا - بلاد الصومال تحت الإدارة المصرية؛

أكد السلطان العثماني إحالة إدارة سواكن ومصوع لمصر، في فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦، الذي نص على منح والي مصر حكومة وراثية في جميع الملحقات المصرية، بما فيها سواكن ومصوع وملحقاتهما، وكانت تمتد على ساحل البحر الأحمر الغربي إلى جانب خضوع جميع قبائل الصومال على ساحل خليج عدن للسلطنة العثمانية ولو اسميًا^(٢٩).

ومنذ هذا الوقت بدأت الحكومة المصرية تتبع سياسة نشطة في ساحل البحر الأحمر الغربي وساحل الصومال^(٣٠)، ونظرًا لأهمية الأقاليم المطلّة على هذا البحر والتي دخلت في حوزة الإدارة المصرية، قامت الحكومة المصرية بفصلها عن الأقاليم السودانية، وأنشأت محافظة مستقلة عُرفت بمحافظة سواحل البحر الأحمر^(٣١).

وقد قام الخديو بتأكيد سلطة مصر على النقاط الإستراتيجية الأساسية فيه ورفع الراية المصرية على بَرَبَرَة وسواحل الصومال حتى رأس حافون على المحيط الهندي^(٣٢). ومنذ هذا الوقت أخذت مصر تقف أمام تدخل الأجانب في السواحل الأفريقية المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن^(٣٣).

وحرصت مصر على تعيين ما يلزم لحراسة بربرة وبلهار ورأس حافون، وعلى الرغم من تبعية بربرة للحكومة العثمانية إلا أن ذلك لم يَحُلْ دون قيام بريطانيا بإشعال نار الفتنة بين القبائل بعضها البعض؛ كي تتاح لها الفرصة للتدخل في شؤون هذه الجهات^(٣٤).

ورغم المعارضة البريطانية قامت الحكومة المصرية بتعيين ممتاز باشا مديرًا لسواحل البحر الأحمر - من السويس حتى رأس جواردافوي على المحيط الهندي - وذلك للمرور الدائم وتحديد الأماكن المطلوب وضع حاميات مصرية بها لإثبات السيادة المصرية الرسمية والفعلية على هذه السواحل^(٣٥).

وقد جاء في تقرير فرنر منزجر (Werner Munzinger)^(٣٦) - مدير عموم شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر - المؤرخ في العاشر من يناير ١٨٧٤، أن سكان بربرة والذين يبلغ عددهم مليون نسمة يميلون إلى الحكم المصري^(٣٧). وأنه من السهل الاستيلاء على تلك الجهات؛ لميل الأهالي إلى الدخول تحت السيادة المصرية. وقد أشار منزجر في تقريره إلى ضرورة إنشاء أرصفة بحرية بساحل ميناء بربرة لتسهيل استخدامه^(٣٨). وقد أصدرت الحكومة المصرية قرارًا بالموافقة على جميع إجراءات منزجر، وأرسلت المهندسين والموظفين اللازمين لإدارة مدينة وميناء بربرة^(٣٩).

وأوضحت التقارير الواردة من مأمورية بربرة ما وصلت إليه المدينة من تحضر وعمران، فوصفت المدينة بعد إنشاء المباني الأميرية وإنارة الطرق بالفوانيس، بأنها تشبه القاهرة، وكذلك إدخال الزراعات فيها ومدّها بالمياه العذبة، وأن جميع الناس سعداء بما تم إنجازه في تلك الجهة، كما أكدت ذلك التقارير الواردة من حكومة الهند البريطانية^(٤٠).

وقد أوضح الرحالة الألماني د. هيلد برانت (Dr. Hildebrandt) في تقريره المؤرخ في التاسع من مارس ١٨٧٣، ضرورة الاهتمام بساحل خليج عدن الأفريقي؛ لأن الدول الاستعمارية طامعة فيه. ولكن كان رأي السير هنري إليوت (Henry Iliot) السفير البريطاني في الآستانة ضرورة اعتراف الحكومة البريطانية بحقوق مصر والباب العالي في الساحل الغربي للبحر الأحمر بأكمله وخليج عدن، وقال: إن هذا هو أفضل حل للقضاء على تجارة الرقيق، وفي الوقت نفسه لمنع أية قوة أوروبية أخرى من إنشاء أية محطة لها على هذا الساحل^(٤١).

ومن المعروف أن المناطق التي سيطرت عليها مصر في شرق أفريقيا وساحل البحر الأحمر الغربي كله كانت خاضعة في الوقت نفسه للباب العالي^(٤٢). وقد أثارت بريطانيا مسألة السيادة العثمانية على أراضي الصومال، ودعت السلطان العثماني إلى مباشرة سلطته على الموانئ التي تسيطر عليها مصر على ساحل البحر الأحمر، وأن يحتلها بمفرده، وذلك بصفته صاحب السيادة على مصر^(٤٣).

وقد اقترح منزجر - محافظ سواحل البحر الأحمر - على الحكومة المصرية ضم هرر وزيلع إلى أملاكها؛ حتى يتسنى لها إحكام الحصار على تجار الرقيق^(٤٤).

وترجع أهمية إحالة إدارة زيلع وتاجورا إلى مصر لموقعهما بين أملاك مصر في البحر الأحمر وخليج عدن. علاوة على أن زيلع تُعد ميناء هرر، وهي أكثر قرباً منها، وتتمتع هرر بكثرة قوافلها التجارية. وقد أشار بيرتون (R. Burton) أن معظم أهالي هرر يتمنون وصول جنود الحكومة المصرية، وأن امتلاك زيلع وتاجورا سيسمح لمصر بالاستيلاء على هرر^(٤٥).

وقد أصدرت الحكومة العثمانية مرسومًا بإحالة إدارة مينائي زيلع وتاجورا إلى الحكومة المصرية، مقابل دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنيه ذهبي سنويًا^(٤٦). فقد كانت زيلع هي المَنقذ الرئيس لتجارة المنطقة الداخلية، وقد امتاز عصرها بالرخاء الاقتصادي الذي قُدر له عمرًا قصيرًا لأن مصر أُجبرت على إخلاء بلاد الصومال سنة ١٨٨٤^(٤٧).

وقد أخبر الخديو الوكيل البريطاني في مصر كوكسو (Cookson) أن هذا التوسع في الأراضي المصرية يهدف إلى تنمية التجارة مع الداخل الأفريقي، لكن الوكيل البريطاني ظل على تحفظه قائلاً: إن بريطانيا تعد أراضي الصومال بلادًا مستقلة^(٤٨).

وفي السابع من يوليو ١٨٧٥ تم تكليف رضوان باشا - محافظ سواحل البحر الأحمر - بالتوجه إلى زيلع لتسليمها هي والجهات التابعة لها، وخاصة جهة تاجورا والقيام بإدارة أشغال تلك الجهات^(٤٩). وبالفعل تقلد رضوان باشا إدارة زيلع والمناطق التابعة لها وكذلك الجمارك. وهكذا خلال عام ١٨٧٤ وأوائل عام ١٨٧٥ نجح الخديو إسماعيل ليس فقط في إحكام سيطرته على السواحل بالبحر الأحمر، بل أيضًا في مد نفوذه على الساحل الأفريقي جنوب مضيق باب المندب^(٥٠). حيث إن البحر الأحمر قد لعب دورًا خطيرًا كطريق ملاحى بين الشرق والغرب في القرن التاسع عشر، وخاصة في النصف الثاني منه، وبالطبع ستتضاعف هذه الأهمية بعد أن يتصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط وتُفتح قناة السويس للملاحة في عام ١٨٦٩^(٥١).

تحتل هرر مكانًا بارزًا بين بلدان شرق أفريقيا، سواء من ناحية موقعها الجغرافي أو ماضيها التاريخي. وكانت مصر تهدف من وراء فتح هرر إلى نشر الحضارة والمدنية والتجارة المشروعة - بدلًا من تجارة الرقيق المحرمة - ونشر الحضارة الإسلامية، والقضاء على العادات السيئة المخالفة للشريعة الإسلامية، فضلًا عن تأمين طرق التجارة ما بين الداخل الأفريقي وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن^(٥٢).

وكانت مصر قد نالت إدارة ميناء زيلع وتاجورا نظير ضريبة سنوية تُدفع للباب العالي. وتُعد زيلع أهم موانئ التصدير لمنتجات هرر ومنفذها إلى خارج القارة. لذلك

كان أول سبب دفع مصر لضم هرر هو تأمين طرق التجارة بين هرر وزيلع وبربرة، فضلاً عن رغبة مصر في تشديد قبضتها على أسواق الرقيق للقضاء على هذه التجارة غير المشروعة. والسبب الثالث الذي دفع مصر لضم هرر هو طلب أهالي هرر ومشايخها ضم هذه المدينة للحكم المصري^(٥٣). ورابع هذه الأسباب هو ربط ممتلكات مصر في سواحل البحر الأحمر وخليج عدن بممتلكاتها في منطقة البحيرات والمديرية الاستوائية^(٥٤).

وآخر وخامس الأسباب التي استندت عليها مصر في ضم هرر هو حفظ حقوق السيادة العثمانية على جهات البحر الأحمر وسواحل الصومال، وخاصة زيلع وبربرة، وبما أن هذين الميناءين هما ميناء زيلع وهرر، أصبح الاستيلاء على الأخيرة نفسها ضرورة لازمة^(٥٥).

كما كان الخديو ينظر بعين الحذر للتحركات والأطماع الأوروبية والحبشية في المنطقة، وخاصة بعد أن أفصححت بريطانيا عن أطماعها في بربرة وجهات الصومال الأخرى^(٥٦). ولذلك وضع الخديو خطة محكمة لفتح هرر، وحث المكلفين بهذا الأمر على السرية التامة؛ خشية من دسائس البريطانيين ومعارضتهم^(٥٧).

وفي الثامن من نوفمبر ١٨٧٥ أخطر الخديو قناصل الدول الأوروبية بضم إقليم هرر، وفي اليوم التالي قام بتأسيس محافظة عموم هرر والتي كانت تتبع مناطق زيلع وبربرة. وتم تعيين أبي بكر أفندي شحيم محافظاً لهذه المدينة^(٥٨).

بعد أن وصل الحكم المصري إلى السواحل الشمالية للصومال على البحر الأحمر وخليج عدن -بربرة وزيلع وتاجورا - وامتد إلى الداخل في هرر، كان من الضروري أن تتجه الحملات المصرية إلى شواطئ أفريقيا الشرقية والمحيط الهندي^(٥٩). وكان معروفاً أن لمصر حق السيادة على الساحل الصومالي الممتد على المحيط الهندي حتى مَصَب نهر جوبا^(٦٠)، مع العلم أن بلاد الصومال كانت تُعد من ملحقات سواكن ومصوع اللتين تمت إحالتهم إلى مصر عام ١٨٦٥^(٦١).

لقد كانت هناك رغبة قوية لدى الخديو في ربط أملاك مصر الواقعة في شرق أفريقيا ببلاد الصومال الواقعة على ساحل المحيط الهندي^(٦٢). وقد أشار الخديو إسماعيل إلى الصعاب التي قد تواجه هذا المشروع، وخاصة من المعارضة الدبلوماسية البريطانية في زنجبار. وعبر الخديو عن رغبته في عدم الاستيلاء على أي أرض تخضع لسلطة سلطان زنجبار أو أية دولة أخرى، وعبر عن سعيه الدائم لإقامة علاقات ودية وسلمية بين مصر وسلطان زنجبار (برغش). وأشار الخديو إسماعيل إلى أن منطقة نهر الجوبا تُعد المنطقة الفاصلة بين إقليم زنجبار والأقاليم الصومالية التي تخضع للحكم المصري، ومعظم الخرائط الأولية تؤكد ذلك^(٦٣).

انطلقت الحملة من بربرة في الرابع من أكتوبر عام ١٨٧٥م، وقد وصلت إلى رأس حافون على المحيط الهندي في السادس منه، ثم غادرت رأس حافون في السابع من أكتوبر متجهة إلى جوبا. وقد لعب غوردون دورًا خبيثًا في إفشال الحملة، حيث استسلم لتعليمات بريطانيا في عدم التقدم والمشاركة في الحملة التي جعله الخديو قائدًا لها، وفضل مصالح بريطانيا على مصلحة الدولة التي يعمل لها^(٦٤).

وقد تلقى قائد الحملة شايي لونج (Chaille Long) رسالة من الخديو يأمره فيها بسحب القوات في الحال والعودة إلى مصر؛ لأن وزير الخارجية البريطاني اللورد ديربي (Lord Derby) اعترض على الاجتياح المصري، فنزحت القوات المصرية عن جوبا في الخامس من يناير ١٨٧٦ ثم وصلت إلى القاهرة في فبراير من العام نفسه^(٦٥). وكان لتضامن السلطات البريطانية في عدن مع جون كيرك (J. Kirk) - القنصل البريطاني في زنجبار - دور كبير في فشل الحملة المصرية^(٦٦).

في عام ١٨٨٤ أرسلت الحكومة البريطانية تعليمات إلى الميجور هنتر (Hunter)^(٦٧) لعمل الترتيبات الخاصة بانسحاب الإدارة المصرية من ساحل الصومال، وعقد الاتفاقيات مع مشايخ القبائل المحلية، تمهيدًا للاحتلال البريطاني لتلك السواحل^(٦٨). كما قررت الحكومة البريطانية أن تكون عمليات الإخلاء والانسحاب كافة على كاهل الخزانة المصرية، على ألا تتحمل هي أية تكاليف مطلقًا^(٦٩).

ولم تكن بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تكالبت على الممتلكات المصرية في سواحل البحر الأحمر وشرق أفريقيا لتحتلها، ولكن شاركتها في هذا الشأن كل من إيطاليا وفرنسا، اللتان سلكتا المنهج البريطاني نفسه في التذرع للسيطرة على جزء من سواحل البحر الأحمر، سواء بعقد معاهدات مع مشايخ القبائل أو شراء أجزاء من أراضيهم^(٧٠).

وعندما قررت الحكومة البريطانية إجبار مصر على إخلاء السودان (١٨٨٢-١٨٨٥)، سمح هذا لإيطاليا بالتوسع خارج «عصب». وقد اشترت فرنسا أوبوك بمقتضى معاهدة وقعت بين توفينيل (Thouvenel) وزير الخارجية الفرنسي وسلطان رهيطة دنى أحمد أبو بكر كممثل لمشايخ الدناكل^(٧١).

وهكذا تكالبت الدول الأوروبية تحت رعاية بريطانيا على أملاك الدولة العثمانية بعد أن أجبرت بريطانيا مصر على الانسحاب منها، فأستت بريطانيا مستعمرة بريطانية في زيلع وبربرة وبلهار أو ما سمي بـ «الصومال البريطاني»^(٧٢). وأستت فرنسا مستعمرة «الصومال الفرنسي» في أوبوك وتاجورا^(٧٣). واستطاعت إيطاليا احتلال جزء من هذا الساحل، أو ما أطلق عليه «الصومال الإيطالي» في منطقة جوبا بعد توقيع اتفاقية في ٢٤ مارس ١٨٩١ بين كل من بريطانيا وإيطاليا، لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في شرق أفريقيا^(٧٤).

رابعاً - التقسيم الاستعماري للصومال والتوسع الحبشي؛

في الوقت الذي ظهر فيه الاستعمار الأوروبي في القارة الأفريقية كلها، تم إخلاء سواحل البحر الأحمر والساحل الصومالي، من الوجود المصري، وفي الوقت نفسه تم تقسيم المنطقة بين قوى الاستعمار الأوروبي، وتم تشجيع الحبشة على التوسع إبان عهد الإمبراطور منليك الثاني^(٧٥).

وأما بالنسبة لأوضاع الحبشة الداخلية فحتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي كان الصراع بين الرؤوس من نبلاء الأمهرة الأحباش قد بلغ أوجه، حيث

تركز هذا الصراع بين أربع من إمارات الحبشة، هي: تيجري (Tegre)، وجوجام (Gojjam)، وجوندار (Gondar)، وشوا (Showa)^(٧٦)، إلا أن الرأس كاساي كان قد قرر أن يرتبط اسمه بمحاولة توحيد الحبشة وتخليصها من الصراع السياسي على السلطة، الذي سيطر عليها عدة قرون من الزمان، وبالفعل استطاع أن يصل إلى عرش ملك ملوك الحبشة، وتلقب بلقب ثيودور، وقام بطرد كل البعثات الكاثوليكية من البلاد، وبناءً على ذلك أصبح ملكاً على جوندار وجوجام ومسيطراً أيضاً على تيجري. وفي السابع من فبراير عام ١٨٥٥ توج إمبراطوراً باسم ثيودور الثاني (Theodore II)، إلا أن فترة الهدوء والاستقرار السياسي التي سادت الحبشة خلال عهده لم تدم طويلاً، وذلك نتيجة لسياسته تجاه القنصل والتجار الإنجليز، حيث أسره، مما أدى إلى التدخل البريطاني الذي أدى في النهاية إلى حرب بين الأحباش والإنجليز، هُزم على إثرها الأحباش، وانتحر الإمبراطور عام ١٨٦٧م^(٧٧).

وعلى إثر انتحار الإمبراطور ثيودور الثاني دبّ الصراع السياسي من جديد بين ملوك الحبشة ورؤوسها، إلى أن تمكن الرأس لي كاساي مارشا (Lijkassay Marcha)، حاكم مقاطعة تيجري من النجاح في السيطرة على مقاليد الحكم في الحبشة، وخرج منتصراً من هذا الصراع عام ١٨٧٢، وأخذ لنفسه لقب يوحنا الرابع (John IV) إمبراطوراً للحبشة^(٧٨).

وعلى وجه العموم فقد ساد الحبشة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي فوضى سياسية، وحتى بعد أن استطاع الإمبراطور الحبشي يوحنا الرابع فرض حكمه على جميع المقاطعات والأمراء الأحباش، لم تخل فترة حكمه من حركات التمرد وإثارة القلاقل والاضطرابات، وكان أكثر الرؤوس إثارة للمشكلات الرأس «ولد ميكائيل» وملك مقاطعة شوا «سهلا ماريام»^(٧٩).

وقد انتهج الإمبراطور يوحنا الرابع نهج سلفه الرامي إلى دعم السلطة المركزية، وإضعاف كل من النبلاء والكنيسة، ومحاولة تنصير قبائل الأورومو في وسط الهضبة

وجنوبها، كما حاول الإمبراطور الحبشي أن يبسط نفوذه وسلطانه على جميع الأراضي الحبشية، إلا أن قوة رأس شوا «ساهلا ماريام» لم تسمح له بذلك، غير أنه في النهاية توصل يوحنا الرابع والرأس سهلا ماريام إلى اتفاقية سلام^(٨٠).

أما بالنسبة لمدينة هرر فقد حملت لواء الجهاد ضد صليبية الأحباش خلال الفترة من أواخر العصور الوسطى حتى بدايات العصر الحديث في المنطقة، إلا أن حكم مدينة هرر قد آل في العصر الحديث إلى الإدارة المصرية عام ١٨٧٥، ذلك أن مشروعات مصر في منطقة القرن الأفريقي ترجع إلى عام ١٨٦٥، فكانت المحاولات جادة لتأكيد سيادتها على كل الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، وجاء فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ مؤكداً منح السلطان العثماني لوالي مصر إسماعيل باشا حكماً وراثياً في جميع الملحقات المصرية بما فيها ميناء سواكن ومصوع^(٨١).

وكان تقرير جعفر باشا مظهر في الثامن من أكتوبر ١٨٦٧ محفزاً للتوسع المصري في سواحل غرب البحر الأحمر^(٨٢)، وتم تعيين عبد القادر حلمي حاكماً على سواحل أفريقيا الشرقية من قبل خديو مصر إسماعيل باشا، وفي أوائل نوفمبر ١٨٦٧ تم تكوين أسطولاً مصرياً لتأكيد السيادة المصرية على تلك الأنحاء^(٨٣).

وبناءً على ما سبق لا بد من التعرف على وضع مدينة هرر، حيث إن الوجود المصري في المدينة كان له بالغ الأثر في عرقلة التوسع الإقليمي الحبشي في ذلك الوقت تجاه المدينة حاضرة إقليم أوجادين. ولكن وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ سهّل بدوره سقوط مدينة هرر الإسلامية في حوزة حاكم شوا «ساهلا ماريام» عام ١٨٨٧^(٨٤).

كان توسع «ساهلا ماريام» حاكم مقاطعة شوا نحو الشرق ميسراً له، خاصة بعد أن توصل هو والإمبراطور يوحنا الرابع إلى اتفاق ينظم العلاقة بينهما، كما أن الدعم انهال عليه من قبل الدول الأوروبية الموجودة في منطقة القرن الأفريقي بناءً على مقررات مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) الذي نظم مسألة تقسيم أراضي القارة الأفريقية بين دول

القارة الأوروبية^(٨٥). وهو أيضًا ما كان متفقًا والطموح الحبشي للتوسع على حساب أكبر قدر ممكن من أراضي الشعوب المجاورة. وقد حظي ساھلا ماريام إبان فترة غزوه لمدينة هرر بتشجيع أحد المبشرين الفرنسيين وهو «توري كاهان» الذي كان متخذًا من المدينة مقرًا لجولاته التبشيرية بين قبائل الأورومو لمدة قدرها نحو عشرين عامًا^(٨٦).

وكان للإيطاليين دور في تسليح جيش «ساھلا ماريام» الذي أغار على مدينة هرر، وساعدته ظروف المنطقة على سياسته التوسعية على حساب شعوب المنطقة^(٨٧)، خاصة بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ ثم إجبار مصر على إخلاء بلاد الصومال في الفترة ما بين أكتوبر ومايو عام ١٨٨٤^(٨٨).

وقد تحرك «ساھلا ماريام» في عشرين ألف رجل من رجاله نصفهم مسلح بالبنادق من جميع الماركات الأوروبية من مقاطعة شوا، حيث تحرك في اتجاه الشرق، في حين أنه لم يكن لدى أمير هرر سوى مدفعين وضعهما في أحد القطاعات المكشوفة للدفاع عن المدينة، ولم تستغرق المعركة أكثر من ربع ساعة، هاجم فيها الأحباش المدينة وقتلوا رجال المدفعية^(٨٩). وتعبقوا أهالي المدينة، وقتلوا كل من خرج للدفاع عنها. وقد وصل ساھلا ماريام في صبيحة اليوم التالي (أي الثامن من يناير ١٨٨٧) أمام أبواب المدينة وطلب تسليم عاصمة الإقليم، وإلا سوف يقوم الأحباش بتخريب كل الإقليم^(٩٠).

وقد اختلف نظام الحكم الحبشي لمدينة هرر عن نظام الإدارة المصرية، فقد أمر ساھلا ماريام بتعيين ابن عمه «الرأس ماكونن» حاكمًا للمدينة، ومع استفحال الفوضى انتشرت المجاعة في المدينة، ذلك أن الجنود الأحباش أخذوا يعبثون بمقدرات العباد ووثبوا على مخازن الغلال^(٩١).

على كل حال فبدخول مدينة هرر تحت حكم الأحباش، ومن ورائها إقليم أوجادين عقب المفاوضات الحبشية البريطانية دخل الأهالي إلى دائرة الاستعمار الحبشي الذي أخذ في التوسع إقليميًا على حساب أراضي الشعوب المجاورة^(٩٢).

بعد تتويج منليك الثاني إمبراطورًا على الحبشة في عام ١٨٨٩ إثر مقتل الإمبراطور يوحنا الرابع في «موقعة القلابات» في أثناء محاربته لجيش المهدي، أكمل منليك الثاني سياسة التوسع التي انتهجها أسلافه من الأباطرة الأحباش على حساب أراضي شعوب الأقاليم المجاورة، وذلك للوصول بحدود الحبشة إلى ما كان يزعمه في خطابه الموجه إلى ملوك ورؤساء أوروبا في العاشر من أبريل عام ١٨٩١، قبيل انتصاره على دولة إيطاليا في معركة عدوه عام ١٨٩٦^(٩٣)، حيث وضع الإمبراطور منليك الثاني في هذا الخطاب الحدود الحبشية ناحية بلاد الصومال والتي تمتد شرقًا إلى أراضي إقليم أوجادين الصومالي، وتضم من ناحية الشمال أراضي حبر أول وجدابورصي، وصولًا لأراضي مناطق العيسى الصومالية^(٩٤).

وقد اتبع الإمبراطور منليك - في سياسة التوسع الإقليمي التي انتهجها - طوال فترة حكمه للحبشة، كل آليات التوسع المتاحة من الدبلوماسية للمفاوضات والمعاهدات إلى سياسة الاجتياح العسكري للأقاليم المتاخمة للهضبة الحبشية، فضلًا عن الإشارة بعضا الدول الأوروبية للشعوب الأفريقية المتمردة في هذه الأقاليم الجديدة، وهو ما فعله مع شعب التيجري الذي كان معارضًا لتولي منليك الثاني حكم الحبشة خلفًا للإمبراطور يوحنا الرابع^(٩٥).

وقد ساعدت السياسة البريطانية إمبراطور الحبشة منليك الثاني في سياسته التوسعية، وذلك بتقويض النفوذ المصري في منطقتي سواحل الصومال وأعالي النيل^(٩٦)، ففي منطقة الصومال قام منليك عام ١٨٨٧ باحتلال مدينة هرر - بعد انسحاب المصريين - أي قبل اعتلائه عرش الحبشة بعامين^(٩٧)، أما بالنسبة للسودان وأعالي النيل فقد قام - بعد تنصيبه إمبراطورًا للحبشة - بتوجيه جيش حبشي بقيادة الرأس ماکونن والرأس جوبانا (Gobana) نحو منطقة بني شنقول على النيل الأبيض في السودان، كما وجه جيشًا آخر لاحتلال كفا (Kaffa) واتجه صوب بحيرة رودلف، كل ذلك في أثناء اشتعال الوضع بين بريطانيا وفرنسا في منطقة أعالي النيل عام ١٨٩٧^(٩٨).

وهكذا استطاع منليك الثاني الاستفادة من وجود الاستعمار الأوروبي بالمنطقة؛ إذ خرج بمكاسب سياسية ودبلوماسية عظيمة، فعن طريق المفاوضات بين الجانبين الحبشي والبريطاني تم توحيد الحبشة في مسألة الصراع الدولي في منطقة أعالي النيل^(٩٩)، وذلك بعدم مساندة الحبشة عسكرياً للقوة الفرنسية الصغيرة في فاشودة، مقابل تنازل بريطانيا عن منطقة أوجادين للحبشة، في مقابل الانسحاب الحبشي من السودان، بل والمساعدة الحبشية لبريطانيا في تلك المنطقة^(١٠٠). وعلى الجانب الآخر ضمن منليك الثاني الوصول للساحل والسيطرة على أراضي شعب العفر عن طريق خط سكة حديد جيبوتي أديس أبابا من خلال المفاوضات مع فرنسا^(١٠١).

سعى ملوك الحبشة - خاصة مع بداية العصر الحديث - إلى الوصول إلى موضع قدم على الساحل الصومالي، وعليه كانت التحرشات الحبشية في منطقة القرن الأفريقي والسودان ضد الوجود المصري الرافض لمنح الأحباش ميناءً على البحر الأحمر^(١٠٢). وبناءً على ذلك كان ترحيب الإمبراطور منليك الثاني بالمشروع الفرنسي عام ١٨٩٤ بإنشاء خط سكة حديد جيبوتي - أديس أبابا^(١٠٣) - والذي يُعد بديلاً لميناء حبشي على ساحل البحر الأحمر؛ إذ يمكنه ربط الحبشة المعزولة داخل الهضبة بالعالم الخارجي عن طريق ميناء جيبوتي الفرنسي، وبالفعل بدأ الفرنسيون في تنفيذ هذا المشروع عام ١٨٩٧، الأمر الذي يُعد انتصاراً سياسياً واقتصادياً للدولة الوليدة في الحبشة^(١٠٤).

عموماً فقد كان هدف فرنسا من وراء إنشاء خط سكة حديد يربط بين جيبوتي وأديس أبابا هو السيطرة على منطقة أعالي النيل، فكانت إستراتيجية فرنسا ترمي إلى التسلل إلى حوض نهر النيل من خلال مستعمراتها في تشاد والكونغو الفرنسي غرباً، ثم إلى مستعمرة جيبوتي شرقاً عبر الحبشة، لتكون بذلك عقبة في وجه المشروع البريطاني الرامي إلى إنشاء خط سكة حديد: القاهرة - الكيب^(١٠٥).

كما كان من أهم أهداف منليك الثاني إمبراطور الحبشة، ربط الحبشة بركب الحضارة الأوروبية الحديثة^(١٠٦)، فقام بإنشاء خطوط للتليغراف، كان الأول حكومياً

من أديس أبابا إلى هرر ثم ديري داوا إلى ميناء جيبوتي ومنها بالكابل إلى أوروبا^(١٠٧)، في حين كان الخط الثاني إيطاليا من أديس أبابا إلى مدينة أسمرة بإريتريا. وهكذا فإنه رغم التكلفة العالية للتليغراف في ذلك الوقت فإن إمبراطور الحبشة حرص على تملك الحكومة الحبشية لمقومات الاقتصاد الحديث^(١٠٨).

هكذا استطاع الإمبراطور منليك الثاني بدهائه الإفادة من مواقف الدول الأوروبية المتعارضة للخروج منها بأكثر قدر ممكن من المكاسب الدبلوماسية لتصب في صالح التوسعات الحبشية على حساب شعوب الأقاليم المجاورة؛ ففي البداية استفاد من الاعتراف الإيطالي به باعتباره ملك ملوك الحبشة، ثم أفاد من التقنيات والإمكانيات التي قدمتها له فرنسا، سواء من حيث إقامة مشروع خط سكة حديد لربط الحبشة بسواحل البحر الأحمر، أو بما قدمته من سلاح فرنسي استطاع به الانتصار في حربه ضد الإيطاليين في موقعة عدوة عام ١٨٩٦، وأخيرًا كان الاعتراف البريطاني بحق الحبشة في ضم أراض جديدة، وهو ما كان تنويجًا لجهود منليك الثاني في سبيل تحقيق توسعات الحبشة الإقليمية^(١٠٩).

وقد اجتاحت جيوش الإمبراطور منليك الثاني أراضي الشعوب المجاورة لاحتلالها وضمها إلى الإقليم الحبشي الصغير؛ إذ احتلت أوجادين في عام ١٨٨٧، ثم جوراجي في عام ١٨٨٩، وفي العام التالي دخلت مدينة جالاولتا، ثم احتلت الجيوش الحبشية سيدامو عام ١٨٩٣، وفي عام ١٨٩٥ احتلت بورن وعروسي، ثم كافا عام ١٨٩٩^(١١٠)، كما نالت الاعتراف بوضعها في إقليم أوجادين بموجب الاتفاق الدبلوماسي بين إنجلترا والحبشة عام ١٨٩٧^(١١١)، وأراضي شعب العفر في الشمال بموجب الاتفاق الدبلوماسي بين فرنسا والحبشة خلال العام نفسه^(١١٢).

ولم تكن رقعة الحبشة الإقليمية قبل تولي منليك الثاني عرش الإمبراطورية تضم غير شوا، وجوجام، وتيجري. وفي أثناء حكم ساهلا ماريام (منليك الثاني) لمقاطعة شوا ضم إليها مدينة هرر عام ١٨٨٧، أما بعد توليه حكم الحبشة عام ١٨٨٩

فقد اتجه إلى العمل على توسيع الرقعة الضيقة المعزولة داخل الهضبة؛ بضمّ الأقاليم المحيطة بحدود الحبشة، وذلك حتى يكون له السبق في استعمار تلك الأقاليم وضمها قبل أن تسقط في يد إحدى الدول الأوروبية المتكاملة على أقاليم المنطقة^(١١٣)، مخافة أن يؤدي توسعها إلى نوع من الحصار الكامل لجميع منافذ الحبشة، ومن ثم إلى ضعف حتمي يجعل من الحبشة هي الأخرى فريسة سهلة المنال يسيل لها لعاب الدول الأوروبية الموجودة في المنطقة، ذلك أن كل دولة من الدول الأوروبية الموجودة في منطقة القرن الأفريقي أخذت في ضم بعض الأقاليم، ثم إن توسع تلك الدول كان في اتجاه الهضبة الحبشية؛ إذ أصبحت كل من بريطانيا وفرنسا تملكان موانئ على ساحل البحر الأحمر، وكل منهما ترمي بنظرها نحو الهضبة الحبشية لضمها^(١١٤). أما بالنسبة لإيطاليا فكانت في سبيلها لتكوين إمبراطورية إيطالية في شرق أفريقيا تكون نواتها إريتريا^(١١٥)، غير أن فرنسا كانت أبعد نظرًا من إيطاليا حديثة العهد باستعمار أفريقيا، فقد هدفت فرنسا إلى ربط مستعمراتها في غرب القارة الأفريقية بمستعمراتها جيبوتي على ساحل البحر الأحمر عبر الحبشة؛ إما بالدبلوماسية أو عن طريق ازدياد النفوذ الاقتصادي الفرنسي في الحبشة^(١١٦).

هذا إضافة إلى الوجود البريطاني في الساحل الصومالي وفي السودان باعتبارها الوريث الشرعي للإمبراطورية المصرية في المنطقة - خاصة بعد الاحتلال الفعلي لمصر عام ١٨٨٢ - فلم يكن لبريطانيا أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى ازدياد نفوذ كل من إيطاليا وفرنسا في المنطقة واتجاه نظريهما نحو الهضبة الحبشية^(١١٧)، وعليه عملت بريطانيا على ضمان استقرار الأوضاع داخل الدولة الحبشية واستقلالها، وذلك بعقد اتفاقية عام ١٩٠٦ في لندن بينها وبين كل من إيطاليا وفرنسا؛ لضمان استقرار الأوضاع في دولة الحبشة^(١١٨).

وبناء على ما سبق كان على منليك الثاني ضم أكبر مساحة ممكنة من الأقاليم المحيطة ضمانًا له من عدم تقليص نفوذه في نطاق ضيق ومعزول من الأراضي؛ إذ لم

يبقى أمامه لإحراز هدف التوسع سوى الأقاليم التي لم تصل إليها بعد تلك الدول ودخلتها دخولاً مباشراً. ويرى منليك أنه وإن كان لابد لتلك الأقاليم أن تسقط في حوزة إحدى الدول، فإن وقوعها في حوزة إمبراطور الحبشة خير لها من السقوط تحت طائلة الاستعمار الأوروبي. فضلاً عن أن منليك الثاني يُعد واحداً من الملوك المسيحيين فيكون بذلك على قدم المساواة مع حكام أوروبا المسيحية الذين جاؤوا بالفعل لتقسيم الأقاليم الأفريقية في ما بينهم، وفي تلك الحالة يكون من حقه السيطرة على الأقاليم الأفريقية التي لم يصلوا إليها بعد، والتي يعتقد منليك الثاني أنها حق من حقوق الدولة الحبشية القديمة^(١١٩).

وفي حين حصل الإمبراطور منليك الثاني على كل من المثلث العفري وإقليم أوجادين عن طريق الدبلوماسية وتبادل المصالح مع الدول الأوروبية المستعمرة لأراضي الوطن الأفريقي، حصل على أراضي إقليم أوروميا بواسطة الجيش الحبشي. أما في ما يخص السهل السوداني فقد اتجهت القوات الحبشية بقيادة الرأس ماكونن والرأس جوبانا صوب بني شنقول التي تشرف على النيل الأبيض^(١٢٠).

ولما كان منليك الثاني قد عقد المعاهدات الدولية مع الدول الأوروبية في مسألة توسيع حدود إمبراطوريته، فلا بد من عدم إغفال أهم ركيزة ساعدت الحبشة في عقد كل تلك المعاهدات الحدودية، وهذه الركيزة هي قرارات مؤتمر برلين لتقسيم القارة الأفريقية^(١٢١)؛ إذ تم توزيع الأراضي والممتلكات المصرية في شرق القارة على كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وأخيراً الحبشة، ذلك أن الحبشة هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي حصلت على حصة من الغنيمة بمساعدة الدول الأوروبية المستعمرة لأراضي المنطقة^(١٢٢)، هكذا وجه الإمبراطور الحبشي قواده العسكريين لتوسيع الحدود الحبشية نحو الجنوب الشرقي والجنوب والغرب قبل أن يسبقه إلى تلك المناطق أي من منافسيه الأوروبيين^(١٢٣).

وما يزال المجتمع الدولي يفض الطرف عن المطالب الشرعية العادلة لتلك الشعوب والقوميات التي لم يكن من حسن طالعها أن تَرْزَح تحت وطأة استعمار أوروبي فتنال يومًا ما استقلالها وحريتها، كما حدث مع دول القارة الأفريقية، ذلك أن سوء طالع شعبي العفر وأوجادين وقومية الأورومو، وضعهم تحت وطأة استعمار أفريقي أسود، لم يسع يومًا ما لأي تطور داخل هذه المناطق من إقامة بنية تحتية أو تعليم أو خدمات صحية؛ إذ لم ير هذا الاستعمار سوى مساحات شاسعة من الأراضي بها ثروات ينتفع الإقطاعيون الجدد بها، وتكون ضمن مساحة دولته، ولم ير أن هذه الأراضي تعيش عليها شعوب هي الأولى بثرواتها ولها الحق في الحياة الكريمة^(١٢٤).

خامسًا - الحركة الوطنية في الصومال حتى الاستقلال:

سيتناول هذا المحور الحركة الوطنية في الصومالين البريطاني والإيطالي، وكذلك الحركة الوطنية في الصومال الفرنسي (جيبوتي).

(أ) الحركة الوطنية في الصومالين البريطاني والإيطالي:

لم يعرف العام الذي ولد فيه محمد بن عبد الله حسن على وجه التحديد، فقد ذكرت بعض المصادر أنه ولد في أبريل سنة ١٨٦٤. بدأ محمد بن عبد الله حسن وهو في السابعة من عمره يتعلم القرآن، وفي العاشرة كان بمقدوره أن يقرأ بمفرده، وأصبح مساعدًا للمعلم. وسرعان ما حظي بلقب «شيخ» وهو في التاسعة عشر من عمره؛ لما كان يتمتع به من علم وتقوى^(١٢٥)، وكان يحب مجالسة العلماء وأخذ عن كثير منهم العلم والأدب. ومن مؤلفاته كتاب «قمع المعاندين»، و«منظومة في التوحيد»، وله خطب في الحث على الجهاد ضد الكفرة والأجانب، وكذلك خطب في الحث على التضحية بالنفس والنفيس والصبر والمثابرة^(١٢٦).

يُعد محمد بن عبد الله حسن أول زعيم صومالي ينتمي إلى أسرة رقيقة الحال، واستطاع تخطي أسوار الزعامات القبيلة الضيقة في ذلك الوقت المبكر من تاريخ

الصومال الحديث، وهو باعث ورائد الحركة الوطنية والمخطط الأول للثورة، وداعياً إلى الله^(١٢٧). وتُعد حركة السيد محمد بن عبد الله حسن الحدث الرئيس في تاريخ بلاد الصومال الحديث إلى قيام جمهورية الصومال المستقلة عام ١٩٦٠، وهو أب للقومية الصومالية، وما زالت أشعاره العربية تتردد في أغاني الفولكلور الصومالي. وكان وطنياً فريد الطراز في عصره، وشاعراً عظيماً، وزعيماً لشعبه في إطار التطور السياسي والديني الذي عرفه الصومال في العصر الحديث^(١٢٨).

وكان يرحل كثيراً، فقد زار بعض الأماكن الإسلامية المهمة مثل هرر ومقديشو والسودان ونيروبي والحجاز وفلسطين، وزار مكة أكثر من مرة. وهناك في مكة التقى بالسيد محمد صالح مؤسس الطريقة الصالحية، وقد لقيت تعاليم محمد صالح صدى في نفسه، وعاد إلى وطنه وهو يعتزم إحياء الروح الدينية في شعبه^(١٢٩).

استقر الشيخ محمد في ميناء بربرة الذي كان حينئذ المركز الرئيس للمحمية البريطانية في الصومال^(١٣٠). وعدّ نفسه خليفة للشيخ محمد صالح صاحب الطريقة الصالحية، وعمل على نشر تعاليم هذه الطريقة^(١٣١).

وفي بربرة ضم لطريقته قليلاً من الأنصار، ثم انتقل إلى كيريت. وبعد أن استقرت دعوته واشتهر اسمه فيها قرر الرحيل إلى كوب فارادود في وادي السنولي موطن أمه، حيث أقام هناك مسجداً لنفس الغرض. وفي الداخل بين البدو الذين يعيشون على الحدود الإيطالية وجدت دعوته قبولا أكثر، وقد اعترف الناس بسيادته^(١٣٢).

وكانت توجد في شيمبرلي (Shimbiraleh) بعثة كاثوليكية رومانية فرنسية، كانت تأخذ الأطفال وتقوم بإطعامهم وكسوتهم وتعليمهم مقابل تلقينهم العقيدة المسيحية. فترتب على ذلك حدوث الضيق والتذمر بين الأهالي^(١٣٣). وكان وجود هذه البعثة في الصومال سبباً في إشعال حماس الزعيم الصومالي الذي كان يعتقد أن الاستعمار الأوروبي يسعى لتدمير العقيدة الإسلامية لدى بني وطنه، وقد أدّى هذا إلى إشعال حماسه

الوطني، فراح يعظ الناس في الشوارع، ويحثهم على طرد البريطانيين وإرسالياتهم، وكذلك ندّد بشرب الخمر وهي العادة التي أدخلها الأجانب في الصومال^(١٣٤).

وقد لقيت دعوة الزعيم الصومالي في البداية مقاومة شديدة، خاصة من جانب أتباع الطريقة القادرية. وقد أدّى العداء بين الطريقتين - الصالحية والقادرية - إلى إصدار الكولونيل سواين (Swayne) أمراً بإغلاق عدة مساجد للصالحية في بربرة. وقد واجه الزعيم الصومالي عَقبة كبيرة من رؤساء القبائل وزعمائها الذين كانوا يرون في سياسته معولاً يهدم نفوذهم. فقد كانت سياسته تتركز في ضرورة جمع كلمة الصوماليين وتوحيد صفوفهم لمواجهة العدو المشترك وهو الاستعمار^(١٣٥).

وفي سنة ١٨٩٩ انسحب الشيخ إلى بيت والدته بين الدولباهاننا الذين لم تكن تربطهم أيّة معاهدة بالبريطانيين، على عكس القبائل في غرب المحمية البريطانية (إسحاق ودير). وهناك بنى مسجداً ملحقاً به مركز لتلقين تعاليم الطريقة الصالحية. وراح الزعيم يتجول بين الرعاة شارحاً قضيته ومحذراً من خطورة الإرساليات المسيحية التي يمكن أن تقوض دعائم دينهم، واكتسب الزعيم شهرة واسعة كداعية للسلام في الصراع بين القبائل. كما بدأ في جمع الأسلحة والدواب والنقود لدعم حركته^(١٣٦).

وبعد ذلك بدأ الزعيم في جمع الصوماليين تحت زعامته الدينية، داخلاً بذلك في منافسة خيرة مع زعماء القبائل الذين يحرصون على ولاء الصوماليين لزعامتهم القبلية. وقد ظل هذا الوضع شوكة في حلق الثائر الصومالي طوال أيام الاستعمار الذي عانى منه الكثير، وخاصة أن عداوة زعماء القبائل له استلزمته الحرب في جبهتين: في الداخل ضد رؤسائهم ومناوراتهم ضده وإفسادهم خططه ومشاريعه، وجبهة في الخارج قوامها الدول الاستعمارية التي اقتسمت بلاد الصومال^(١٣٧).

وفي برعو أعلن محمد بن عبد الله سنة ١٨٩٩ - وكانت قوته تقدر بخمسة آلاف رجل - الحرب المقدسة رسمياً ضد المستعمرين المسيحيين وخاصة البريطانيين والإثيوبيين^(١٣٨). وكان في حياة ثائر الصومال المكافح أكثر من اسم وأكثر من صفة،

فاسمه الحقيقي محمد بن عبد الله حسن، أما اسم الشهرة فهو ابن عبد الله حسن^(١٣٩)، وقد ادعت الإدارة البريطانية أن الشيخ محمد بدأ يحمل لقب «المهدي»^(١٤٠)، ولكن ليس هناك دليل على ذلك. كما أن رسائله التي كان يبعث بها وأشعاره التي نظمها فإنه كان يسمي نفسه فيها «السيد»، وبالتالي سرعان ما أصبح أتباعه يعرفون في كل مكان باسم «ال دراويش»، وكلمة دراويش تُطلق في الصومال بصفة عامة على المتمسكين بتعاليم الطريقة الصالحية^(١٤١).

وقد لقب الزعيم الصومالي في فجر دعوته الإصلاحية بلقب «حاجي» إلى جانب لقب «شيخ»، وكانت مراسلاته تحمل لقب «الفقير إلى الله»، وكان يلقب أحياناً بلقب «الوداد» ومعناها «الفقيه»^(١٤٢). وقد أطلق عليه المستعمرون البريطانيون لقب «الشيخ المجنون» (Mad mullah)، ومن الطبيعي أنه لم يكن مجنوناً على الإطلاق. بل كان وطنياً متقدماً جباراً صنواً للأمير عبد الكريم في المغرب^(١٤٣). ولقب الملا (Mullah) من الألقاب الدينية التقليدية التي لُقِب بها المسلمون في شرق أفريقيا، ويقترّب من لقب «مولي الله» أو «ولي الله» الذي تَلَقَّب به الزاهدون والصوفيون من رجال الدين الإسلامي^(١٤٤).

وفي أول سبتمبر سنة ١٨٩٩ أرسل محمد بن عبد الله حسن رسالة إلى القنصل البريطاني العام في الصومال أشار فيها إلى أن البريطانيين يضطهدون الإسلام، وكذلك شجّب كل أولئك الذين يتعاونون مع الإدارة البريطانية، وتضمنت رسالته كذلك إعلان الحرب. وقد رد القنصل البريطاني على هذه الرسالة بإعلانه أن الشيخ محمد أصبح متمرّداً. وحث حكومته في لندن على تجهيز حملة ضد الدراويش. وبعد الإعلان الذي أصدره القنصل البريطاني انتقل محمد بن عبد الله حسن وأتباعه من برعو ليضموا إليهم فريقاً من الأنصار من قبيلة هيريونس^(١٤٥).

وبعد ذلك قرر محمد بن عبد الله التوجه إلى أقارب والده في أوجادين، حيث تزوج هناك ابنة أحد شيوخ القبيلة البارزين. ولقد لوحظ أن الملا كان يلجأ إلى الزواج كوسيلة لعقد التحالفات السياسية^(١٤٦).

كانت الحملة البريطانية الأولى ضد الملاً بقيادة الكولونيل سواين (Swayne)، وقد أصدر القنصل البريطاني العام هايز سادلر (Hayes Saddler) تعليماته إلى سواين محدداً فيها أهداف الحملة الأولى والتي تتلخص في أسر الملاً أو إلحاق الهزيمة به والقضاء على حركته الوطنية في مناطق الدولبا هانتا^(١٤٧). وقد وصل سواين إلى الصومال في نوفمبر سنة ١٩٠٠ ليتولى قيادة الحملة الأولى^(١٤٨). وتعاون الإمبراطور منليك مع سواين للقضاء على الملاً^(١٤٩)، ورغم ذلك فإن هذه الحملة انتهت دون أن تحقق الهدف الذي قامت من أجله وهو العمل على أسر الملاً أو هزيمته^(١٥٠).

وفي ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠١ قررت الحكومة البريطانية شنّ الحملة الثانية^(١٥١). وعُين الكولونيل سواين مرة ثانية لتولي قيادتها^(١٥٢). وكان الدراويش قد شنوا سلسلة غارات ناجحة خرجوا منها بكمية هائلة من الأسلاب^(١٥٣). وقد تبودلت البرقيات العديدة بين الحكومة البريطانية في لندن، وحكومة المحمية البريطانية في الصومال بشأن نتائج الاشتباك في موقعة إريجو (Erigo)، وقد تقرر أخيراً أن الحملة الثانية يجب أن تنسحب، ويجب العمل على إعداد حملة ثالثة^(١٥٤)، وأن القتال الذي دار في إريجو في السادس من شهر أكتوبر ١٩٠٢ يمثل نهاية المرحلة الأولى من تاريخ العمليات البريطانية ضد الملاً.

وقد تم التخلي عن سياسة الاعتماد بصفة أساسية على المجندين من القبائل تحت قيادة الضباط البريطانيين، وهي السياسة الباهظة الثمن. وتقرر استخدام قوات نظامية لشن الحملة الثالثة على نطاق أكثر من نطاق الحملتين الأولى والثانية^(١٥٥).

وقد تمكن البريطانيون في العديد من المناسبات من تشتيت الدراويش خلال الخمسة عشر شهراً التي أعقبت شهر مايو سنة ١٩٠١^(١٥٦). وعلى الرغم من ذلك فإن الثورة لم تحطم^(١٥٧). وقد أخفقت الحملة الثانية التي جردتها بريطانيا ضد الملاً، ولم يستطع البريطانيون التغلب عليه أو إيقاعه في قبضتهم^(١٥٨).

وبدراسة خط سير الحملة الثالثة فإنه من الضروري أن نضع في المقام الأول الاعتبارات الخاصة بالنقل والتموين، ذلك أنه طوال فترة الحملة كان النقل والتموين هما العاملين الرئيسيين في الموقف^(١٥٩). وقد وافق مجلس الوزراء الإيطالي في ديسمبر سنة ١٩٠٢ على إنزال قوة بريطانية في أوبيا، وتقرر أن تتقدم الحملة الثالثة مستخدمة أوبيا وبربرة قواعد للعمليات^(١٦٠). وكان هدف القوات البريطانية يتمثل في كسر شوكة قوات الملاً بهجوم يتم في الوقت نفسه من الجنوب الشرقي ومن الشمال من جانب البريطانيين، ومن الجنوب الغربي والغرب من جانب الأحباش، وقد تقرر أن تعهد وزارة الخارجية البريطانية بشؤون الحملة المالية والعسكرية إلى وزارة الحربية^(١٦١).

وكانت القوات البريطانية في الصومال تتكون من جنسيات مختلفة من بريطانيا ومن جنوب أفريقيا ومن الهند^(١٦٢). وفي الثالث من شهر يوليو سنة ١٩٠٣ أتت الحملة الثالثة ضد الملاً إلى نهايتها دون أن تتمكن من توحيد جهودها لتوجيه ضربة شاملة يمكن بها القضاء نهائياً على الملاً وأنصاره. وقد بلغت خسائر القوات البريطانية الإجمالية ٢١٣ قتيلًا من بينهم ١٣ ضابطًا بريطانيًا، و٦٠ جريحًا، واثنين مفقودين^(١٦٣).

وعلى أية حال ففي سنة ١٩٠٣ نجح الملاً في توجيه سلسلة من الهزائم لكتائب من القوات الصومالية مدعومة بقوات هندية وبريطانية وقوات من البوير تحت قيادة الكولونيل ماننج (Manning)^(١٦٤).

وعينت الحكومة البريطانية الجنرال إيجرتون (Egerton) ليقود العمليات في الصومال، ومنذ تعيينه وضعت التجهيزات للحملة الرابعة موضع التنفيذ^(١٦٥). وقد وصل الجنرال إيجرتون إلى مقر قيادته في بربرة قادمًا من بومباي، وذلك لإعداد حملة تأديبية قوية^(١٦٦)، فعكف من فوره وبدون إبطاء على دراسة الموقف السياسي والعسكري^(١٦٧).

وكان إيجرتون يسعى لتحقيق أحد هدفين، إما قتل محمد بن عبد الله، أو إيقاعه في الأسر. وإذا أخفق في تحقيق هذين الهدفين فلا بد من طرده من المحمية البريطانية.

وكان قتل الملاً أو أسره يتطلب الاستيلاء على كل آبار المياه، بالإضافة إلى إغلاق كل سبل وصوله إلى المجرتين أو أوجادين^(١٦٨).

وقد تكبد الدراويش خسائر كبيرة خلال الحملة الرابعة، وعلى الرغم من ذلك فإن الملاً لم يقع في الأسر، ولم يستسلم، وهذا يرجع إلى التأخر في الحصول على موافقة الحكومة الإيطالية على دخول القوات البريطانية في منطقة نفوذها^(١٦٩). ويمكن القول إن الحملتين الثالثة والرابعة قد كلفتا البريطانيين كثيراً، فبالنسبة للنقود تكلفت هاتان الحملتان ما لا يقل عن خمسة مليون جنيه إسترليني، وبالنسبة للدم فقد كلفت البريطانيين حياة كثير من الضباط البريطانيين^(١٧٠). ولذلك فإن حكومة لندن لم تعد متحمسة بعد فشل هذه الحملة الرابعة لمطاردة هذا الثائر الصومالي؛ لأن ذلك سوف يكلفها نفقات باهظة. وعلى الرغم من أن الملاً وأتباعه كانوا يهزمون من وقت لآخر إلا أن هذه الحركة الثورية لم تحطم^(١٧١).

وبحلول نهاية سنة ١٩٠٤ كانت هذه الحملات الأربعة التي شنتها بريطانيا في المدة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٤ تحظى بالتأييد الفعال من جانب إثيوبيا، وتعاون إيطاليا بين الفئتين والأخرى قد قللت من قوة الدراويش. وخفضت من معنوياتهم، على الرغم من أن هذه الحملات كانت تلقى مقاومة بأسلة من جانب هؤلاء الدراويش. وكانت هذه الحملات الأربعة قد قللت في أواخر سنة ١٩٠٤ من قوة الدراويش وأثرت على روحهم المعنوية إلى الحد الذي جعل الملاً، الذي أفلت من كل محاولات إيقاعه في الأسر، يوافق على السلام^(١٧٢).

انسحب الملاً بعد فشل هذه الحملات الأربعة إلى محمية مجرتين الإيطالية بناحية ايل^(١٧٣)، وفي ١٦ و ١٧ أكتوبر ١٩٠٤ اجتمع بيستالوزا (Pestalozza) القنصل الإيطالي مع الملاً^(١٧٤)، وفي ذلك الاجتماع تقدم الملاً بعرض للسلام بشروط تتلخص في أن يكون له مقر إقامة ثابت بالمنطقة الإيطالية بين رأس جراد ورأس جاب، وأن يتولى حكم القبائل الخاضعة له^(١٧٥). وأن يتمتع بالحرية الدينية، وحرية التجارة، باستثناء

تجارة العبيد والأسلحة، وتعد هدنة عامة لمدة خمسين يومًا اعتبارًا من ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤^(١٧٦).

وبعد كثير من المفاوضات بين ممثلي بريطانيا وإيطاليا تم التوصل إلى الاتفاق المعروف باسم إيليج (Ilig) بيستالوزا، وتم توقيعه في إيليج يوم الخامس من مارس سنة ١٩٠٥، وبهذه الاتفاقية أصبح الملاً تحت الحماية الإيطالية^(١٧٧).

ولا شك أن أهداف كل من الملاً والإيطاليين والبريطانيين كانت تختلف عن بعضها، فكانت أهداف الدراويش من تلك الاتفاقية تتمثل في العمل على تكوين جيش وطني، وإنشاء قواعد دفاعية وبناء حصون وقلاع حربية في أماكن إستراتيجية. وكان البريطانيون يهدفون من وراء تلك الاتفاقية إلى التدخل بين الدراويش حتى تُفقد آراءهم المتفقة وقواتهم المتحدة وتوقع الخلافات بينهم. وكانت إيطاليا ترمي من وراء هذه الاتفاقية إلى تثبيت أقدامها في الصومال، خاصة في بنادر، قبل وصول ثورة الدراويش إلى المناطق الجنوبية^(١٧٨).

وبتوقيع تلك الاتفاقية ساد السلام نسبيًا لمدة أربع سنوات في المنطقة. ولكن سرعان ما أدرك الملاً أنها مؤامرة تهدف إلى تحديد نطاق الدراويش حتى يمكن القضاء عليهم في حيز ضيق بين المحمية البريطانية والإيطالية، وتعد إهانة لشخصيته؛ إذ جعلته نائبًا للحكومة الإيطالية في مستعمرتها في الصومال، وذلك في نطاق المنطقة التي حددت له ولدراويشه. وقد وضعت هذه المعاهدة قيودًا على تسليح الشعب الصومالي المجاهد في سبيل تحرير بلاده من المستعمرين^(١٧٩).

ورغم اعتراف بريطانيا بمعاهدة إيليج إلا أن الملاً أعلن بعد ذلك أن الاتفاقية ملغاة؛ لأنها لا تتفق وآمال الصوماليين في الحصول على الحرية والاستقلال الكامل. واستأنف القتال من جديد، ونقل مركز قيادته من إيليج إلى تاليح (Taleh)؛ لخصانتها وسهولة اتصالها ببقية المراكز الدفاعية الصومالية. وقد أفاد من فترة الراحة التي هيأها له ذلك الاتفاق في تجميع شتات قواته المبعثرة، وبدأ في تنظيم شبكة واسعة من العيون

والجواسيس الذين أنيطت بهم مهمة السعي بالوعد والوعيد لتقويض ولاء القبائل التابعة للبريطانيين^(١٨٠).

وكان هدف الملاً أيضًا من عقد اتفاقية إيليج سنة ١٩٠٥ الحصول على حقوق الرعي لقبائله على طول الحدود بين بوهوتل ونوجال، ونتيجة لهذه الاتفاقية أرسل الملاً وفدًا إلى بربرة للتفاوض مع الإدارة البريطانية، حيث وقعت اتفاقية سلام بين الجانبين في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٥. وفي الوقت نفسه أشارت الحكومة البريطانية على الحكومة الإيطالية بأن هناك بعض البنود في هذه الاتفاقية تتطلب المزيد من التعديلات والتوضيحات، وتبعًا لذلك اقترحت الحكومة البريطانية أن يجتمع الجنرال سواين مع بيستالوزا، ويجسد هذه النقاط في اتفاقية تكميلية، وأخيرًا تمت هذه الاتفاقية التكميلية في ١٩ مارس سنة ١٩٠٧^(١٨١).

ولا شك أن إتمام اتفاقية الخامس من مارس ١٩٠٥، والاتفاقية المكملة لها في ١٩ مارس سنة ١٩٠٧ قد منحت السيد محمد بن الله حسن المهلة التي كان في أشد الحاجة إليها ليتمكن من تجميع قواته المتناثرة^(١٨٢). وقد طلبت الحكومة الإيطالية من الحكومة البريطانية أن تشترك معها في فرض حصار تجاري على الملاً، وذلك تطبيقًا للمعاهدة المعقودة بين الجانبين^(١٨٣).

ولكن إذا كانت رغبة الحكومة البريطانية هي القضاء نهائيًا على الملاً، فهذا يمكن أن يتم عن طريق قيام الإيطاليين بإنزال قوة لا تقل عن ثلاثة آلاف رجل في مكان ما بالقرب من إيليج، ويقوم البريطانيون بتجهيز حملة عسكرية ضد الملاً. وباختصار فإن الملاً لم يتخلَّ عن أفكاره الأساسية في أن يسيطر في النهاية على الصومال كله، فهذه الفكرة أساسية لوجوده ووجود أتباعه^(١٨٤).

وكان الشاغل لا يتوانى في ضم الأتباع إلى صفوفه وذلك من العرب من مَسْقَط وعُمان وجُدَّة^(١٨٥). وفي ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ أشار البريطانيون إلى خطورة الموقف الناتج عن التصرف الذي قامت به الحكومة الفرنسية في ما يختص بعمليات نقل الأسلحة

خلال البحر الأحمر والخليج إلى الصومال^(١٨٦). ويتم الحصول على الجزء الأكبر من الأسلحة والذخيرة من جيبوتي وجزء صغير يتم الحصول عليه من مسقط^(١٨٧).

وقد أشار نائب وزير الخارجية البريطاني لشؤون المستعمرات إلى أن الفشل في القضاء على الملاً هو الذي ساعد على زيادة قوة حركته حتى أصبحت بهذه الصورة القوية، والتي جعلت الحكومة البريطانية في خلال سنوات قليلة تقوم بتجهيز حملات عسكرية كلفتها أكثر من ٢,٥ مليون جنيه إسترليني، ورغم هذا فإن الملاً كان حتى ذلك الوقت يمثل خطراً أو تهديداً للاستعمار في الصومال البريطاني والإيطالي والحبشي. وفي أوقات عديدة تعاونت الحبشة مع البريطانيين تعاوناً حيوياً ضد الملاً، ولكن موقف الإيطاليين كان يبدو غير واضح^(١٨٨).

وقد طلبت السلطات البريطانية في الصومال من لندن أن تمدّها بمجموعة من سلاح المهندسين الملكي؛ لأن إمدادات المياه في حاجة إلى عدد كبير ومناسب من المهندسين العسكريين ذوي الرتب العالية؛ وذلك نتيجة للصعوبات التي يواجهونها في إمدادات المياه في المحمية^(١٨٩).

ولما لم تستطع بريطانيا التخلص من الملاً قامت بكثير من المحاولات لإرسال الشكاوى إلى سلطان تركيا تطلب منه الاتصال بالسلطات في مكة لتقوم بإعلان إنكار رسمي لزعامة الملاً على القبائل الإسلامية في الصومال^(١٩٠). ولم يترك الاستعمار البريطاني في الصومال وحلفاؤه من الإيطاليين والفرنسيين والأحباش وسيلة لمحاربة الزعيم إلا وطرقوها، وحتى تكتمل هذه الوسائل كانت حرب الدعاية المغرضة حول شخصه وأهدافه وسياسته^(١٩١).

وكان ونستون تشرشل (Winston Churchill) وزير الدولة للمستعمرات قد قام برحلة إلى شرق أفريقيا في سنة ١٩٠٧، وبعد عودته قدم تقريراً عن حالة القوات البريطانية والدول الاستعمارية الأخرى هناك^(١٩٢).

وعلى ضوء هذا التقرير الذي قدمه تشيرشل قرر البرلمان البريطاني في مارس ١٩٠٩ تكليف ريجنالد وينجت (Sir A. Wingate) حاكم السودان العام ومعه مجموعة من الضباط والخبراء بالسفر إلى بلاد الصومال لدراسة الأوضاع التي وصلت إليها القوات البريطانية، واقتراح الحلول التي يراها مناسبة لتخفيف أعباء الحكومة البريطانية وثورة الرأي العام البريطاني على تصرفاتها. ومن الجدير بالذكر أن البعثة فشلت في التعامل مع الزعيم الصومالي^(١٩٣).

فبعد شهرين من الاتصالات بين بعثة وينجت والزعيم الصومالي، بعث وينجت بتقرير إلى الحكومة البريطانية اقترح فيه عدة حلول، أولها اتخاذ سياسة محددة للقضاء على الثورة الصومالية، وذلك بالاشتراك مع القوات الفرنسية التي يجب إقناعها بعدم بيع الأسلحة والذخائر لهؤلاء الثوار الصوماليين، أو عن طريق فتح باب المفاوضات مع الزعيم الصومالي وإقرار السلام وتهدة الحالة إلى أن يمكنها الالتجاء إلى سياسة أخرى في ما بعد^(١٩٤).

وفي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ أرسلت البرقية الخطيرة والمصيرية إلى المندوب السامي البريطاني في محمية الصومال والتي تحمل قرار رئيس وزراء صاحب الجلالة بالانسحاب من داخل الصومال والتمركز على الساحل^(١٩٥). وفي ١٣ أبريل سنة ١٩١٤ حدد اللورد إيموت (Emmott) وكيل وزير الدولة للمستعمرات في مجلس اللوردات - الأهداف التي يجب تحقيقها في الصومال البريطاني وهي المحافظة على النظام في غرب المحمية، والحيلولة دون مزيد من تقدم الملاً في الشرق^(١٩٦).

ولما طالت الحروب بين الدراويش والقوات البريطانية إلى نحو عشرين عاماً، وكثرت الخسائر بين الطرفين، دخلت الحكومة البريطانية في مفاوضات مع الحكومة الإيطالية ومع سلطان المجرتين وسلطان أوبيا، وطلبت من هؤلاء أن يساعدوها في القضاء على ثورة الملاً ودراويشه^(١٩٧).

وفي شهر أكتوبر سنة ١٩١٩ وافقت الحكومة البريطانية على استئناف العمليات الحربية بمخطة تقوم فيها القوات الجوية بدور حاسم^(١٩٨). وبصفة عامة كانت خطة

العمليات المقترحة للقوات البريطانية في الصومال هي أن تقوم قوة مستقلة من القوات الجوية بمهاجمة الملاً وأتباعه ودوابه وتشتتهم^(١٩٩).

وقد وضعت الحملة البريطانية خطة تفصيلية للعمليات مؤداها القيام بهجوم جوي مستقل على مكان إقامة الملاً في ميديش^(٢٠٠). وكانت قوات الدراويش لا تقل عن بريطانيا تدبيراً حربياً، بل كانت مستعدة لمقاومتها تمام الاستعداد. وفي صباح ٢١ يناير سنة ١٩٢١ ألقت الطائرات البريطانية قذائفها على الدراويش، ومع هذا لم تضعف عزيمتهم، بل قاوموا مقاومة شديدة لتحقيق الانتصار، وصوبوا الرصاص على الطائرات حتى أسقطوا إحداها^(٢٠١). وفي يومي ٢٢ و ٢٣ يناير كانت الطائرات تقوم بطلعتين في اليوم، وقد اشتعلت الحرائق في مكان إقامة الملاً بفعل القنابل الحارقة، كما تبعثرت الدواب في الاتجاهات كافة. وقد أقفرت المناطق المحيطة بميديش وجيد علي من سكانها، ومن ثم فقد قرر قائد القوات الجوية إعلان نهاية العمليات الجوية المستقلة^(٢٠٢).

وقد أخذ القصف الجوي الذي تم يوم ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ الملاً على حين غرة تماماً، فلم يتخذ أية ترتيبات لدرء مثل هذا، وبمجرد انتهاء عملية القصف الأولى لاذا الملاً بأحد الكهوف حيث أودع أسلحته وذخيرته، وفي هذا الكهف ظل الملاً مختبئاً حتى يوم ٢٧ يناير ١٩٢٠^(٢٠٣).

وبعد ذلك قرر أن يتحرك جنوباً، وفي أواخر يناير سنة ١٩٢٠ هاجمت القوات الجوية قوة كبيرة للدراويش، فعمت الفوضى والاضطرابات بينهم وتبعثروا في كل الاتجاهات^(٢٠٤). ولم تستطع القوات البريطانية الحصول على أية معلومات عن الملاً، وقد تبين أنه انفصل - هو وابنه الأكبر مهدي وأخوه وثلاثة من الدراويش المختارين - عن الجماعة الرئيسة طوال رحلة الهروب. وكان يتجنب أماكن المياه وغيرها من الأماكن المحفوفة بالمخاطر، وقد استطاع أن يؤمن هروبه بنجاح إلى المنطقة الإيطالية، ثم اجتاز أخيراً صحراء هود إلى جالادي^(٢٠٥).

وبمجرد إعلان انتهاء العمليات الحربية أرسلت القوات البريطانية في إثر الملاً إحدى زوجاته وبعض أفراد عائلته ومعهم رسالة من الحاكم العام أرشر (Archer) في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ يعرض فيها على الملاً منحه العفو إذا استسلم للحكومة البريطانية^(٢٠٦). وبعد سلسلة من المقابلات المزعجة بين البريطانيين ووفد الزعيم الصومالي، رفض الملاً عرض الاستسلام بترفع وإباء، وكان ذلك في يوم ٢٦ مايو ١٩٢٠، ولما فشلت المفاوضات بين الإنجليز والزعيم الصومالي، أرسلت السلطات البريطانية قوة كبيرة من الجيش للقبض عليه، وكانت الغلبة للعدو المستعمر؛ لكثرة عدده وأسلحته، وقلة عدد جيش الدراويش^(٢٠٧).

توفي السيد محمد بن عبد الله حسن في شهر فبراير سنة ١٩٢١ وكانت وفاته صدمة للمحيطين به، وبوفاته نشتت رجاله وأنصاره، وبهذا طويت صفحة مجيدة من صفحات الجهاد في الصومال، ولا بد أن ذكره سوف تحيا في قلوب بني وطنه للأبد بوصفه بطلاً قومياً^(٢٠٨).

وخلاصة القول أن ثورة محمد بن عبد الله حسن هي ثورة قومية هدفها تخليص البلاد من الأجانب المستعمرين، ولكن كان الدين في أول الأمر هدفاً ثم تحول إلى وسيلة لغاية أكبر وهي الحصول على استقلال البلاد وطرد المستعمرين^(٢٠٩).

على أن نضال محمد بن عبد الله حسن ظل أثره باقياً، وبقي نبراساً يهتدي به الشعب الصومالي في نضاله حتى نال استقلاله في أول يوليو سنة ١٩٦٠. ولكن ما زالت الوحدة الوطنية التي نادى بها الثائر الصومالي هدفاً مرتقياً للشعب الصومالي، وما زالت أجزاء الصومال المتقطعة منه لم تنضم وهي تتمثل في إقليم الأوجادين الواقع تحت سيطرة إثيوبيا، وإقليم إنفذي التابع لكينيا حالياً^(٢١٠)، والصومال الفرنسي الذي أعلن استقلاله في ٢٧ يونيو عام ١٩٧٧^(٢١١).

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية احتلت القوات البريطانية المناطق التي كانت خاضعة لإيطاليا من الصومال بعد دخول إيطاليا الحرب ضد الحلفاء. وجدير بالذكر

هنا أن التقرير الذي قدمته الإدارة البريطانية المؤقتة عن حالة الصومال عام ١٩٤١ أشار إلى الحالة السيئة للمستعمرة، وما وصلت إليه من تدهور، فالسكان - كما جاء في التقرير - لا زالوا يعيشون على الفطرة، وما قامت به السلطات الإيطالية من إصلاحات لا يتعدى المناطق التي كان يعيش فيها الإيطاليون الذين استولوا على أخصب الأراضي التي انتزعت من أصحابها الوطنيين، ومُنحت لهم لتشجيعهم على الهجرة والاستقرار^(٢١٢).

وفي عام ١٩٤٣ تألف حزب وحدة الشباب الصومالي، وحدد أهدافه في العمل على تحرير الصومال وتصفية الاستعمار فيه نهائياً، واتحاد أجزاء الصومال تحت راية واحدة، وإلغاء التعصب القبلي. وفي عام ١٩٤٥ - بعد الحرب العالمية الثانية - عُرض موضوع المستعمرات على مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى ثم على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد اتفق وزراء الخارجية على مبادئ خاصة بالمستعمرات الإيطالية بالذات، تقضي بأن تتنازل إيطاليا عن جميع حقوقها في مستعمراتها، وتظل هذه المناطق خاضعة للإدارة العسكرية الحالية إلى أن تصدر الجمعية العامة قراراتها في شأنها^(٢١٣).

لقد تطورت الحركة الوطنية الصومالية، فبدلاً من الكفاح المسلح أخذت تظهر الأحزاب ذات البرامج الوطنية، ففي عام ١٩٤٥ برز في منطقة الصومال البريطاني الحزب الذي أصبح يعرف منذ عام ١٩٥٦ باسم «حزب الرابطة الصومالية الوطنية»، والذي حدد أهدافه في الحصول على الاستقلال التام، وتوحيد أجزاء الصومال الخمسة، والعمل على رفع مستوى معيشة الصوماليين ومحو الأمية، ونشر تعاليم الإسلام في المجتمع، ومحاربة القبليّة^(٢١٤).

وتتابع ظهور الأحزاب الصومالية، ففي عام ١٩٥٨ ظهر حزب الجبهة المتحدة، ثم ظهر حزب وحدة الشباب الصومالي، وحزب الرابطة الصومالية الوطنية، وحزب الاتحاد الصومالي، وهذان الحزبان الأخيران هما اللذان فازا بأغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات التي أجريت في فبراير عام ١٩٦٠^(٢١٥).

ويتقرر مصير هذه الأقاليم على أحد الأوجه التالية: الاستقلال والانضمام إلى أحد الأقاليم المجاورة، أو الوصاية التي تتولاها هيئة الأمم المتحدة أو أي عضو من أعضائها منفردًا. وفي حالة عدم الوصول إلى اتفاق على حل المشكلة يُعرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ويلتزم جميع الأطراف بقبول القرار النهائي للجمعية العامة في هذا الموضوع. ويجتمع مندوبو وزراء الخارجية لبحث الموقف، ولهم حق إرسال لجان تحقيق واستقصاء، للتأكد من وجهات نظر السكان^(٢١٦).

وفي عام ١٩٤٧ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إرسال لجنة فرعية تتكون من ممثلي أربع دول هي الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لإجراء استفتاء لمعرفة رغبة الصوماليين في أية دولة تكون وصية على بلادهم. وقد وصلت هذه اللجنة إلى مقديشو في ١١ يناير ١٩٤٨، وبدأت عملها وسط جو متوتر ومحاولات متباينة من الدول الاستعمارية، كلها تحاول أن تجد حزبًا أو جماعة تساند أطماعها. وبعد فحص قضية الصومال في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتيها الثالثة والرابعة، أصدرت قرارًا في جلستها العامة المنعقدة بتاريخ ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٩ يقضي بمنح الاستقلال والسيادة القومية للإقليم المعروف باسم «الصومال الإيطالي»، ويصبح ذلك الاستقلال نافذًا بعد مضي عشر سنوات، وخلال هذه الفترة يوضع الإقليم تحت الوصاية الدولية، وتتولى إيطاليا إدارة شؤونه، ويعاونها مجلس استشاري^(٢١٧).

وقد فتح هذا الإجراء المجال أمام مختلف الأطماع الاستعمارية في الصومال، فحاولت إيطاليا مثلًا استغلال وضعها لقمع الأحزاب الوطنية مثل حزب الوحدة، وأدّى ذلك في أغسطس عام ١٩٥٢ إلى ما عُرف بـ «حادثة قسمايو»، حيث قامت المظاهرات، واصطدم الوطنيون مع جنود البوليس، وقُتل عدد من الجانبين، وزُجَّ بعدد آخر من الوطنيين في السجون. وفي فبراير عام ١٩٥٦ أُجريت الانتخابات لأول مجلس نيابي في الصومال، وفاز بالأغلبية حزب وحدة شباب الصومال رغم محاولات الاستعمار ودسائسه^(٢١٨).

وفي أكتوبر ١٩٥٨ أُجريت الانتخابات البلدية في الصومال وقامت الأحزاب المختلفة بنشاط كبير في المدن والقرى؛ بغية الحصول على مقاعد أكثر في المجالس البلدية. وفي أبريل ١٩٦٠ بدأ المجلس التشريعي للإقليم الشمالي في هرجيسة مناقشة موضوع الاندماج بين الإقليمين الصوماليين. وفي ١٧ من الشهر ذاته وقع ممثلو الإقليمين ميثاقاً بتوحيد الإقليمين تحت علم واحد باسم «الجمهورية الصومالية». وفي يونيو عام ١٩٦٠ أعلن استقلال الصومال البريطاني، وفي أول يوليو من العام نفسه أعلن استقلال الصومال الجنوبي، ثم أعلن اتحاد الإقليمين تحت اسم «جمهورية الصومال الديمقراطية»^(٢١٩).

(ب) الحركة الوطنية في الصومال الفرنسي (جيبوتي):

تأخرت الحركة الوطنية إلى حد ما في جيبوتي، على عكس الوضع في الصومالين البريطاني والإيطالي، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة عدد سكانه وعزلهم عن بقية أشقائهم في الأجزاء الأخرى المحتلة، وإنشاء خط السكة الحديد، جيبوتي - أديس أبابا، الذي دعم الصداقة الفرنسية الإثيوبية، بالإضافة إلى أن السلطات الاستعمارية مزجت بين المحافظة على المؤسسات القبلية والاستفادة من الانقسامات الموجودة بينها^(٢٢٠).

وتطبيقاً لسياسة «فَرَّقْ تَسُدْ» حاولت فرنسا في أثناء استفتاء سبتمبر ١٩٥٨ حماية العفاريين ضد العيسى، مستغلين مخاوف العفاريين من أن يصبحوا أقلية لا أهمية لها داخل دولة صومالية أكبر^(٢٢١)، خاصة أن قرب استقلال الجمهورية الصومالية قد أدى إلى إثارة مطامح الوحدة الصومالية، التي كانت كامنة بين العيسى الذين كانوا يمثلون مصدر التحدي الوحيد لاستمرار الوجود الفرنسي^(٢٢٢). وجاءت نتيجة الاستفتاء موضحة أن ٧٥٪ من الأصوات كانت لصالح الدستور الفرنسي الجديد والاستمرار في الارتباط مع فرنسا^(٢٢٣)، حيث تم تزوير الاستفتاء في ظروف اتسمت بالعنف والتضليل، وذلك خدمة لمصالح الاستعمار الفرنسي الإستراتيجية^(٢٢٤).

وكانت الإدارة الاستعمارية تتبع طرقاً شائعة خلال الحملة الانتخابية، فكلما كان يعقد زعيم سياسي اجتماعاً يدعو فيه إلى التصويت بالرفض، كانت الإدارة الفرنسية ترسل الطائرات للطيران فوق مكان الاجتماع أو العربات المدرعة لكي تغطي أصواتها على صوته. وعندما أدرك المواطنون هذه الأساليب الاستعمارية - التي تكشف عن نيات الحكومة الاستعمارية الفرنسية ورغبتها في البقاء أطول فترة ممكنة في الإقليم لأهميته الإستراتيجية - قاموا بعمل مظاهرات ضخمة نتج عنها سجن الكثيرين^(٢٢٥).

ومما يكشف أيضاً عن نية فرنسا الواضحة ورغبتها في البقاء في الصومال الفرنسي، وتحديداً لكل محاولات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لتحرير الإقليم طبقاً لحق تقرير المصير لشعب الإقليم، أن السلطات الفرنسية في جيبوتي قد رفضت دخول بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى الإقليم في سبتمبر ١٩٦٤ وفي بداية عام ١٩٦٥^(٢٢٦). وكانت فرنسا تلجأ إلى كل الأساليب التي تشجع على النزاع بين إثيوبيا وجمهورية الصومال، وبين العفاريين والصوماليين داخل الإقليم، وإلى إقلاق الأوروبيين المقيمين في جيبوتي وتخويفهم مما سيحدث إذا انسحبت فرنسا، كل ذلك بهدف إطالة عمر قبضتها الاستعمارية على الإقليم^(٢٢٧).

قامت مجموعة من اللاجئين من جيبوتي - والذين يقيمون في مقديشو بجمهورية الصومال - بتشكيل جبهة تحرير ساحل الصومال في يونيو ١٩٦٣^(٢٢٨). وكانت هذه الجبهة تهدف إلى قيادة الشعب الصومالي في الصومال الفرنسي إلى الاستقلال الكامل والسيادة القومية^(٢٢٩). وقد روجت إذاعة مقديشو بشدة لمطبوعات الجبهة ومنشوراتها العديدة التي أرسلتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأزعجت أنشطة هذه الجبهة الجمعية الإقليمية بجيبوتي^(٢٣٠).

وتسببت أزمة سياسية واقتصادية داخلية في إحداث ركود في أنشطة جمهورية الصومال الخارجية طوال عام ١٩٦٤، لكن هذا الركود النسبي لم يكن يعني التخلي عن سياستها الطويلة المدى الرامية إلى توحيد الصومال وتكوين الصومال الكبير^(٢٣١).

وفي أبريل ١٩٦٤ عندما قدم السفير الفرنسي الجديد أوراق اعتماده في مقديشو، قال له رئيس جمهورية الصومال: إننا لا نستطيع أن نخفي أسفنا من سلوك الحكومة الفرنسية في استثناء منطقة جيبوتي الفرنسية من البلاد الأفريقية التي منحتها حريتها، مما جعل هذا الإقليم هو المنطقة الوحيدة في أفريقيا التي ما تزال في أيدي الفرنسيين. وكانت حكومة جمهورية الصومال تأمل في أن تؤدي العلاقات الودية بين البلدين إلى أن تغير فرنسا سياستها وتسمح للشعب في جيبوتي أن يمارس حق تقرير المصير^(٢٣٢).

وفي ١٩ مارس ١٩٦٧ صوّت شعب جيبوتي في استفتاء حول مستقبل بلدهم^(٢٣٣). وقد نتج عن ذلك الموافقة على استمرار السيطرة الفرنسية بنسبة ٦٠,٦٠٪ بعد تدخل السلطات الفرنسية وتزوير الاستفتاء^(٢٣٤). وكان أول قرارات السلطة الفرنسية عقب الاستفتاء هو رفع اسم الصومال من تسمية الإقليم ووضع أسماء الجماعتين العنصريتين - العفار والعيسى - محله^(٢٣٥).

وقد ظهر تغيير اسم الإقليم لأول مرة في القانون رقم ٥٢١/٦٧ الصادر في الثالث من يوليو ١٩٦٧ الذي نص على بقاء الإقليم داخل الجمهورية الفرنسية بمقتضى الوضع الجديد الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء ١٩ مارس ١٩٦٧^(٢٣٦).

وقد قال حسن جوليد في أحد تصريحاته إنه يشعر بأن استفتاء سنة ١٩٦٧ قد زاد الموقف سوءاً في جيبوتي، وأن نتائج هذا الاستفتاء تُعد باطلة، ولم يعترف بالتغيير في اسم ساحل الصومال الفرنسي، ولا بالوضع الجديد الذي وافقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٩٦٧، وقال: إن الطائفتين الصومالية والعفارية تستطيعان العيش في وئام دون الحاجة إلى إدارة فرنسية، وإن استمرار الوجود العسكري في جيبوتي هو نوع من الابتزاز، وطالب حسن جوليد بالاستقلال ومنح الإقليم وضع الدولة المرتبطة مع فرنسا^(٢٣٧).

ويبدو أن اهتمام فرنسا بجيبوتي قد قوي كثيراً بسبب الضربة التي تلقتها في مدغشقر، فقد طلب النظام المالاياشي الجديد في مدغشقر من فرنسا إزالة قاعدتها

العسكرية في ديجو سواريز (Diego Suarez)، وترتب على ذلك أن فرنسا رأت أنه من الممكن أن يقوم الجيش الفرنسي بتدعيم قاعدته في الصومال الفرنسي بدلاً من قاعدة ديجو سواريز العسكرية. وقد صرح بيير ميسمر (Pierre Messmer) وزير الدولة الفرنسي لمناطق وإدارات ما وراء البحار، في الرابع من فبراير ١٩٧٢ بأن الرئيس بومبيدو (Pompidou) عازم على الاحتفاظ بارتباط جيبوتي مع فرنسا؛ ذلك الارتباط الذي أكدته استفتاء ١٩٦٧^(٢٣٨).

وفي يناير ١٩٧٣ كان الخط العام للسياسة الفرنسية تجاه جيبوتي يكمن أساساً في الوعد بحماية وتقوية الوضع القائم^(٢٣٩). وكرد فعل لزيارة الرئيس بومبيدو لجيبوتي وافقت السلطات الجزائرية، في يونيو ١٩٧٣ على السماح لجهة تحرير ساحل الصومال بفتح فرع لها في الجزائر^(٢٤٠). وقد صرح أمين عام الجبهة لصحيفة الثورة الأفريقية التي تصدرها جبهة التحرير الجزائرية، بأن النضال المسلح هو الطريق الوحيد أمام الشعب في جيبوتي^(٢٤١).

وقد ناصرت جمهورية الصومال قضية استقلال جيبوتي على المستوى العربي والأفريقي والعالمي، ولكن منذ عام ١٩٧٤ ازدادت مناصرتها لتلك القضية حيث كانت تسعى إلى تكوين «الصومال الكبير». وقد كشفت عن ذلك راية جمهورية الصومال المرسوم عليها خمس نجوم تمثل المناطق الصومالية الخمسة، وكانت إحدى هذه النجوم ترمز إلى جيبوتي، وقد استمرت الحملة الصومالية الدبلوماسية دون فتور حتى ١٩٧٥^(٢٤٢).

وقام طلاب المدارس الثانوية العفاريين في أول مايو ١٩٧٥ ببعض المظاهرات احتجاجاً على الوجود الفرنسي، وأعقبها إلقاء القبض على عدة مئات من الأشخاص وطرده ١٣٠ شخصاً من جيبوتي^(٢٤٣). وفي ١٦ مايو ١٩٧٥ طلب وفد من حزب رابطة الشعب الأفريقي في باريس بأن تمنح فرنسا الاستقلال للصومال الفرنسي في أقرب وقت ممكن^(٢٤٤). وكذلك قرر مجلس نواب الصومال الفرنسي في يونيو ١٩٧٥ إرسال وفد رسمي إلى فرنسا وإلى الدول الأفريقية والعربية لشرح الموقف بشأن الاستقلال^(٢٤٥).

وخلال شهور يونيو ويوليو وأغسطس ١٩٧٥ زار وفد يمثل حزب رابطة الشعب الأفريقي مجموعة من البلاد العربية والأفريقية لشرح قضية استقلال الصومال الفرنسي^(٢٤٦). وكانت فرنسا حتى نوفمبر ١٩٧٥ تدعي أن السكان في الإقليم الفرنسي للعفار والعيسى يريدون المحافظة على الوضع القائم^(٢٤٧). وكانت فرنسا حتى ذلك الوقت سعيدة بتلبية رغبة إثيوبيا في أن يبقى الفرنسيون بجيبوتي وسيلة لعرقلة جهود جمهورية الصومال لضم الإقليم داخل الصومال الكبير. وكذلك كان الوجود الفرنسي هناك يخدم مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا؛ لأنهما لا ترغبان في سقوط ميناء جيبوتي تحت سيطرة جمهورية الصومال الدائر في فلك الاتحاد السوفيتي^(٢٤٨).

لكن الضربة النهائية للموقف الفرنسي جاءت من إثيوبيا، فبحلول عام ١٩٧٥ ازدادت حدة التدخل السوري والعراقي والليبي في إريتريا، وأصبح القتال مبرراً إلى درجة أن المكتب العسكري الحاكم في إثيوبيا حاول أن يجد له فسحة من الوقت بالمساومة على جيبوتي^(٢٤٩). ولذلك اضطرت إثيوبيا إلى تأييد القرار الصادر عن مؤتمر الرباط الذي عقدته الجامعة العربية عام ١٩٧٤ والذي يدعو إلى استقلال جيبوتي، وهكذا فقدت فرنسا إثيوبيا بوصفها مؤيداً لوجودها في الصومال الفرنسي^(٢٥٠).

لذلك أعلنت فرنسا في نوفمبر ١٩٧٥ أنها ستمنح الإقليم الفرنسي للعفار والعيسى الاستقلال^(٢٥١). وفي ١١ ديسمبر ١٩٧٥ اتخذت الأمم المتحدة قراراً أكدت فيه تأييدها الكامل لحق شعب الصومال الفرنسي في الاستقلال الفوري غير المشروط^(٢٥٢). وقد صرح سياد بري رئيس جمهورية الصومال في ١٢ يناير ١٩٧٦ بأن بلده ليست عازمة على التوسع، ولكنها لا تعترف باستقلال مقيد للإقليم، وأن جمهورية الصومال تفضل إجراء انتخابات جديدة في الإقليم تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية^(٢٥٣).

وفي الرابع من مارس ١٩٧٦ ألغى الأمر الذي يحظر أي تجمع لأكثر من خمسة أشخاص، وأي تجمع في الطريق العام. وفي اليوم التالي رفع حظر التجول الذي كان سارياً منذ الرابع من فبراير ١٩٧٦ في الأحياء الأفريقية من مدينة جيبوتي. واتسمت أنشطة الرابطة الشعبية لإقليم عفار وعيسى بتنظيم مظاهرات عامة كبيرة في ٢١

ديسمبر ١٩٧٥ و ١١ فبراير ١٩٧٦، وقد نجحت الرابطة في تجميع آلاف من المؤيدين، وهذا يبنى عن نضج سياسي وقدرة على التنظيم وجدية تسوُّغ رغبتها في أن تظهر كحزب مستعد لتولي السلطة^(٢٥١).

وناشد رئيس جمهورية الصومال في برقيته للسكربتير العام للأمم المتحدة، أن يتدخل لمساعدة شعب ذلك الإقليم في الحصول على استقلاله غير المشروط^(٢٥٢). وفي ١٢ مارس ١٩٧٦ أعلنت حكومة باريس أن سياسة فرنسا في الفترة القادمة بخصوص مستقبل الإقليم تتركز في نقاط رئيسية هي: أن الترتيبات المتعلقة بالاستفتاء يجب أن تكون موضع اتفاق بين مختلف فئات السكان، مع أخذ مختلف وجهات النظر والاتجاهات السياسية في الإقليم بعين الاعتبار، وأنه سيسمح للمنظمات الدولية المعنية ولللأمم المتحدة والمنظمة الوحدة الأفريقية ولجامعة الدول العربية بإيفاد مراقبين، بالإضافة إلى أنه لن يكون الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فرنسية شرطاً مسبقاً لحصول الإقليم على الاستقلال^(٢٥٣).

وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ على القانون الذي يقضي بأخذ رأي سكان الإقليم الفرنسي العفار والعيسى في ما إذا كانوا يرغبون في الاستقلال أم لا في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون^(٢٥٤). وذكر المراقبون في أوائل عام ١٩٧٧ أن كلمة الوحدة قد ظهرت مكتوبة بالطلاء على الكثير من المباني في جيبوتي^(٢٥٥). مما يدل على أن فكرة الوحدة قد حظيت بتأييد كبير^(٢٥٦).

وفي ١٩ مارس ١٩٧٧ تقرر، بصفة نهائية وبالإجماع، إجراء استفتاء الاستقلال وانتخابات الجمعية الوطنية الجديدة المكونة من ٦٥ عضواً في وقت واحد، يوم الثامن من مايو ١٩٧٧، ويعقب ذلك إعلان الاستقلال يوم ٢٧ يونيو ١٩٧٧^(٢٥٧). ومر استفتاء وانتخاب ما قبل الاستقلال بدون ما يعكر الصفو^(٢٥٨). وهكذا كان هذا الاستفتاء بمثابة نهاية مناسبة للحكم الاستعماري الفرنسي في القارة الأفريقية^(٢٥٩).

وفي ٢٧ يونيو - وهو يوم الاستقلال - رُفعت الراية الجديدة في الدقيقة الأولى بعد الساعة الثانية عشرة ظهرًا، ورافق رفعها الرقص والغناء والابتهاج الذي استمر حتى الليل^(٢٦٣). وفي هذا اليوم وقعت فرنسا وجيبوتي معاهدةً تُرابط بمقتضاها بعض القوات الفرنسية في الدولة الجديدة^(٢٦٤). وبعد إعلان الاستقلال اعترفت دول كثيرة بهذا الاستقلال، من هذه الدول إثيوبيا وجمهورية الصومال ومصر والكويت والعراق واليمن الشمالي وتونس والصين وبريطانيا والسعودية والولايات المتحدة^(٢٦٥).

وقد أصبحت جمهورية جيبوتي العضو ٤٩ في منظمة الوحدة الأفريقية، والعضو ٢٢ في الجامعة العربية، والعضو ٥٣ في مجموعة الدول ذات العلاقة بالسوق الأوروبية المشتركة^(٢٦٦).



الهوامش

- (١) علي إبراهيم عبده، مصر وأفريقيا في العصر الحديث، دار القلم، بدون تاريخ طبع، ص ٩٩.
- (٢) حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، ج ١، مقديشو، ١٩٦٥، ص ٣١٢.
- (٣) علي إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ٩٩-١٠٠.
- (٤) فوزي مكوي، الصومال في العصور القديمة، بحث بكتاب المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٢، ص ٣١-٥٠.
- (٥) علي إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ١٠٠.
- (٦) فوزي مكوي، المرجع السابق، ص ٣١-٤٣.
- (٧) حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، ج ١، المرجع السابق، ص ٣١٢-٣١٨.
- (٨) علي إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ١٠٠-١٠١.
- (٩) فوزي مكوي، المرجع السابق، ص ٤٣-٤٧.
- (١٠) محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، بدون تاريخ طبع، ص ٧.
- (١١) محمد محمد أمين، الصومال في العصور الوسطى الإسلامية، بحث في كتاب المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٢، ص ٦١.
- (١٢) إبراهيم محمد حسن، المسلمون في الحبشة، الإمام أحمد بن إبراهيم الصومالي وفتوح الحبشة، القرن ١٦م، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ١٣.
- (١٣) محمد فريد السيد حجاج، المرجع السابق، ص ٧-٨.
- (١٤) محمد محمد أمين، المرجع السابق، ص ٦١-٦٢.
- (١٥) محمد المعتصم سيد، مهدي الصومال بطل الثورة ضد الاستعمار، القاهرة، بدون تاريخ طبع، ص ١١.
- (١٦) محمد محمد أمين، المرجع السابق، ص ٦١-٧٠.
- (١٧) محمد فريد السيد حجاج، المرجع السابق، ص ٨-٩.
- (١٨) راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٩-٢٠.
- (١٩) محمد محمد أمين، المرجع السابق، ص ٦٨-٨٢.
- (٢٠) محمد فريد السيد حجاج، المرجع السابق، ص ٩.
- (٢١) محمد محمد أمين، المرجع السابق، ص ٧٨-٨٢.
- (٢٢) راشد البراوي، المرجع السابق، ص ٢٠.

- (٢٣) راشد البراوي، المرجع نفسه، ص ٢١.
- (٢٤) راشد البراوي، المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.
- (٢٥) راشد البراوي، المرجع نفسه، ص ٢٢.
- (٢٦) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦.
- (٢٧) حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا، دار الفكر العربي، ١٩٦٨، ص ٤٢٣-٤٢٦.
- (٢٨) راشد البراوي، المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.
- (29) Shukry, M.F, the Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863-1879), Cairo, 1937.P.244.
- (٣٠) أيمن أحمد عبد الفتاح عبد السلام، الموقف البريطاني من الوجود المصري في القرن الأفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة ٢٠١٤، ص ٢٤.
- (٣١) شوقي الجمل، دفتر رقم ١١ عابدين، وارد تليغرافات، ترجمة، تليغراف عربي، الشفرة رقم ٢٨٤، وثيقة رقم ٣٥ من كتاب، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٠٣.
- (٣٢) محمد، صبري السوربوني، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي، ترجمة ناجي رمضان عطية، ج ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٥.
- (٣٣) جلال يحيى، مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٣٥-١٣٦.
- (٣٤) أيمن أحمد عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ٣٢.
- (35) F.O., 403/8, inclosure, in No, 10, Major-General sir E. Russell to Mr, Wedderburn, Aden, August 18, 1870.
- (٣٦) عينت الحكومة المصرية فرنر منزنجر - وهو سويسري الجنسية - مديراً لعموم شرق السودان ومحافظاً لسواحل البحر الأحمر عام ١٨٧٣. لمزيد من المعلومات راجع:
- F.O., 403/8, No, 20, memorandum to accompany general stanton's despatch, NO, 2 of January 3, 1874, p, 45.
- السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٩٣.
- (٣٧) شوقي الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٠٠-١٠٢.
- شوقي الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٣٠-١٣١.
- (٣٨) شوقي الجمل، الوثائق التاريخية، المرجع السابق، ص ١٠١-١٠٢.
- (٣٩) شوقي الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، المرجع السابق، ص ١٣١.
- (40) F.O., 403/8, inclosure 1, in No, 21, the governor-general of India in council to the duke of Argyl, camp, Agra, November 21, 1873.

(٤١) أيمن عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٤٢) Hestislet, S.E., the map of Africa by treaty, London, 1909, Vol, I, p, 409, Vol, II, p.615.

- Pankhurst, S. Somaliland problems, Ethiopia observer, journal of independent opinion, Economics history and arts, Vol, II, No, 11, October, 1958, pp, 378-379.

(٤٣) S.A.D., 125/7, Lieutenant-general sir R. Wingate's special mission to Somaliland, Appendix, 11, note on the various treaties leading up to the political situation in Somaliland on the rise of the Mullah, p, 9.

- Touval, S., Somali nationalism, cambridge, 1963, p, 36.

(٤٤) أيمن عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ٦٣.

(٤٥) المرجع نفسه، ص ٦٦.

(٤٦) F.O., 403/8, No.89, sir H, Elliot to the earl of derby therapia, July 5, 1875.

(٤٧) شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، ج ٢، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢١٠.

- Hempstone, S., the New Africa, London, 1961, p.153

- Iforl, E., the british in tropical Africa, cambridge, 1929, p, 34.

(٤٨) F.O., 403/8, No, 90, Mr, cookson to the earl of derby, Alexandria, July 7, 1875.

(٤٩) شوقي الجمل، الوثائق التاريخية، المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٥٠) أيمن عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ٧٢-٧٣.

(٥١) شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، ج ٢، المرجع السابق، ص ١٩١.

- Brett, S.R., A history of the British empire and Commonwealth, London 1961, p. 445.

(٥٢) أيمن عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ٧٣-٧٤.

(٥٣) المرجع نفسه، ص ٧٤-٧٦.

(٥٤) جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٠٨-١٠٩.

(٥٥) أيمن عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ٧٦.

(٥٦) Stone, C.P., the political geography of Egypt, journal of American geographical society of Newyork, Vol, 15, 1883, P. 370.

(٥٧) أيمن عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ٧٦.

(٥٨) شوقي الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، المرجع السابق، ص ٢١٣-٢١٤.

(٥٩) Turton, E.R., Kirk and the Egyptian invasion of East Africa in 1875, journal of African history, Vol, II, No, 3, 1970, pp, 357-358.

(٦٠) نهر جوبا أحد أنهار بلاد الصومال يصب مياهه في المحيط الهندي، لمزيد من المعلومات راجع

حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، ج ١، ص ٤٢-٤٣.

(٦١) السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٦٢) أيمن عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(63) Turton, E.R., op, Cit, pp, 277-279.

(٦٤) أيمن عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ١١٤-١١٥، ١٢٥.

(٦٥) المرجع نفسه، ص ١٢٦.

(٦٦) السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية المرجع السابق، ص ٢١١.

(٦٧) الميجور هنتر هو أحد رؤساء البحرية البريطانية والمقيم السياسي البريطاني المساعد في عدن، وقد عينته بريطانيا منذ عام ١٨٨١ قنصلًا لها بسواحل الصومال.

(68) Lewis, I.M., the modern history of Somaliland, London, 1965, p, 45.

- فاروق عثمان أباطة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٤٨٥.

(٦٩) أيمن عبد الفتاح عبد السلام، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

(٧٠) المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

(٧١) المرجع نفسه، ص ٢١٤، ٢١٩-٢٢٠.

(٧٢) إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار البريطاني في الصومال ١٨٨٤-١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

(٧٣) إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار الفرنسي في الصومال (١٨٨٤-١٩٧٧) رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

(٧٤) جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، المرجع السابق، ص ٢٧٣.

(٧٥) داليا محمد سعد الدين، التوسع الحبشي الإقليمي في عهد منليك الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٢.

(٧٦) المرجع نفسه، ص ٢٢.

(٧٧) لمزيد من التفاصيل راجع: إبراهيم عبد المجيد محمد، ثيودور الثاني إمبراطور إثيوبيا والعلاقات الإثيوبية البريطانية في عهده (١٨٥٥-١٨٦٧)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥.

(٧٨) لمزيد من التفاصيل راجع:

- Rey, C.F., Abyssinia of to day, part I, journal of the royal African society, Oxford university press, July, 1922, Vol, 21, No, 84, pp.279-290.

(٧٩) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٨٠) المرجع نفسه، ص ٢٤-٢٥.

(٨١) جلال يحيى، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٨١-٨٢.

(٨٢) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٢٦.

(٨٣) جلال يحيى، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب، المرجع السابق، ص ٨١-٨٢.

(٨٤) إبراهيم عبد المجيد محمد الاستعمار البريطاني في الصومال (١٨٨٤-١٩٢١)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٨-٩٣.

(٨٥) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٤١.

see Aregay, Merid W., The early history of Ethiopia's coffee trade and the rise of showa, the journal of African history, Vol, 29, No, 1, cambridge university press, 1988. pp. 19-25.

(٨٧) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣.

(٨٨) إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار البريطاني في الصومال (١٨٨٤-١٩٢١)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، المرجع السابق، ص ٣٠-٣٢.

(٨٩) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.

(٩٠) جلال يحيى، مشكلة القرن الأفريقي، المرجع السابق، ص ٣٧٠-٣٧١.

(٩١) المرجع نفسه، ص ٣٧٢-٣٧٣.

(٩٢) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٥١.

see Rubenson, Seven, professor Giglio, Antonelli and article xvll of treaty of wichale, the journal of African history, Vol, 7, No, 3, cambridge university press, 1966. pp. 243-283

(٩٤) خطاب الإمبراطور منليك الثاني لرؤساء وملوك أوروبا عام ١٨٩١ ملحق رقم (١) في داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٦٠.

(٩٥) داليا محمد سعد الدين، المرجع نفسه، ص ٦٠-٦١.

* Gwynn, C.W., surveys on the proposed Sudan Abyssinian frontier, the geographical journal, blackwell publishing on behalf of the royal geographical society with the institute of British geographers, Vol.18, No.6, Dec, 1901, pp. 562-573.

see S.A.D., 125/7, lieutenant-general sir R, Wingate's special mission to Somaliland, Appendix, 11, note on the various treaties up to the political situation in Somaliland on the rise of the Mullah, op.cit, p.9.

(٩٨) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٦٦-٦٧.

(٩٩) المرجع نفسه، ص ٦٧.

(١٠٠) لمزيد من المعلومات راجع: السيد علي أحمد فليفل، مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والانتماء العربي الإسلامي (١٨٨٧-١٩١٣)، القاهرة، ١٩٨٧.

(١٠١) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٦٨.

(١٠٢) المرجع نفسه، ص ٦٩.

(١٠٣) إبراهيم عبد المجيد محمد، دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣٠-١٣١.

(١٠٤) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٦٩-٧٠.

(١٠٥) المرجع نفسه، ص ٩٢.

(١٠٦) المرجع نفسه، ص ٧٠.

(107) foreign office, report for the year 1913 on the trade of Abyssinia, Annual series No, 5422, London, March, 1915, p.18.

(١٠٨) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ٧٠-٧١.

(١٠٩) المرجع نفسه، ص ٩٨.

(١١٠) المرجع نفسه، ص ١٠٩.

(111) Races, A., A history of the colonization of Africa, cambridge, 1913, p, 372.

(١١٢) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(١١٣) المرجع نفسه، ص ١١٢.

(١١٤) المرجع نفسه، ص ١١٢.

(١١٥) شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٣٤٤-٣٥٣.

(١١٦) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ١١٢-١١٣.

(١١٧) إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار البريطاني في الصومال (١٨٨٤-١٩٢١)، مكتبة النهضة المصرية، المرجع السابق، ص ١٨-٩٣.

(١١٨) شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(١١٩) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ١١٤-١١٥.

(١٢٠) المرجع نفسه، ص ١١٧.

(١٢١) المرجع نفسه، ص ١٦٧-١٦٨.

(١٢٢) لمزيد من التفاصيل راجع: إبراهيم عبد المجيد محمد، دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥.

(١٢٣) داليا محمد سعد الدين، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(١٢٤) المرجع نفسه، ص ٤٠٧-٤٠٨.

(125) Lewis, I.M., the modern history of Somaliland, op, cit, p.65.

- Oliver, R., Africa since 1800, cambridge university press, 1967, p, 184.

(١٢٦) عبد الله المشد، محمود خليفة، تقرير عن أحوال المسلمين في بلاد الصومال وإريتريا وعدن والحبيشة، القاهرة، ١٩٥١، ص ٩٠.

(١٢٧) سعيد عثمان جوليد، يوميات، صومالية، عدن، ١٩٦٩، ص ٤٩.

(١٢٨) إبراهيم شحاتة حسن، ريجنالد وينجت في الصومال، مستخرج من مجلة جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، العدد الرابع، ١٩٧٣، ص ٢.

- Lewis, i.m., A pastoral democracy, London, 1961, p.25,226

- Colins, R.O., African history, Newyork, 1970, pp, 230-233

(129) S.A.D., 125/7, lieutenant-general sir R, Wingate's special mission to Somaliland, Appendix, 111, rise of the Mullah and the military operations under taken against him 1899- 1904.

(130) حسن إبراهيم حسن، انتشار الإسلام والعروبة في ما يلي الصحراء الكبرى، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٣٧-١٣٨.

- Touval, s., Somali Nationalism, op, cit, p 52

(131) Turton, E.R., the impact of Mohammed Abdille Hassan in the East Africa protectorate, journal of African history, x, 4, 1969, p, 641

(132) عبد الرحمن زكي، الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا ج ١، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٧٠.

- S.A.D., 125/7, Appendix, 111, rise of the Mullah and military, op, cit.

- Iforl, E., the British in tropical Africa, op, cit, p, 343

(133) S.A.D., 125/7, lieutenant-general sir R, Wingate's special mission to Somaliland, Appendix, 111 Annex, 1, memorandum on the establishment of the Roman Catholic mission at Berbera.

(134) Chiesi, G., la colonizzazione Europea nell ' East Africa Torino, 1909, p, 106.

- Lewis, I.M., Islam in tropical Africa, great Britain, 1969. p, 9, 79

(135) Turton, E.R., Somali resistance to colonial Rule and the development of Somali political activity in kenya (1893-1950) the journal of African history, XI11, 1972, p. 124.

- S.A.D., 125/7, Appendix, 111, rise of the Mullah and the military, op, cit.

(136) Brockelmann, C., history of the Islamic peoples, london, 1949, p, 415.

- Lewis, I.M., the modern history, op, cit, p, 68.

(137) محمد المعتصم سيد، المرجع السابق، ص ٢٣.

(138) Lewis, I.M., pan Africanism and pan Somalism, the journal of modern African studies, Vol, 1, June, 1963. p.142.

- Trimmingham, J.S., Islam in Ethiopia, Oxford university press, 1952, p, 134.

(139) محمد المعتصم سيد، المرجع السابق، ص ٩.

(140) Brockelmann, C., op, cit, p, 415.

- Trimmingham, J.S., the influence of islam upon Africa, London, 1968.p.134.

(141) S.A.D., 125/7, Annex, 1, Mohammed Ibn Abdullah to lieutenant sir R, Wingate and general sir R, Slatin, received at Sheikh, June 12, 1909, Signed Sayid El Hashmi Mohammed Ibn Abdullah Ibn Sheikh Hassan Nur.

(142) Palsan, F., A pied Au Nord Somali, Paris, 1962, p, 81-Jardine, D., the mad Mullah of Somaliland, London, 1913. p, 321.

(143) جون، جنتر، في داخل أفريقيا، ج ٢، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٤٤.

- Wingate, S.R., Wingate of the Sudan, London, 1955. p.152.

- Eurpa publications limited, Africa South of the Sahara London, 1973, p, 744.

(144) إبراهيم شحاتة حسن، المرجع السابق، ص ١.

- (145) S.A.D., 125/7 Appendix, 111, rise of the Mullah and the military, op, Cit.
- (146) Hamilton, A., Somaliland, London, 1911, p, 49.
- Lewis, I.M., the modern, op, cit, pp, 70-71.
- (147) Hamilton, A., op, cit, pp, 61-62.
- (148) Lewis, I.M., the modern, op, cit, p, 72.
- (149) Iforl, E., op, cit, p, 343.
- (150) Russell, R.S., Empire and Commonwealth year-book., 1954-1955, London, p, 250.
- إبراهيم شحاتة حسن، المرجع السابق، ص ١٦-١٧.
- (151) S.A.D., 125/7, Appendix, 111, rise of the Mullah and the military, op, cit.
- jardine, D., op, cit, p, 75.
- (152) Hamilton, A., op, cit, p, 87.
- (153) S.A.D., 125/5, diary-Somaliland mission H.E, lieutenant-general sir R, Wingate, pp, 44-45.
- S.A.D., 125/7., Appendix, 111, rise of the Mullah and the military.op.cit.
- (154) Hamilton, A., op, cit, p, 101.
- (155) Jardine, D., op, cit, p, 86.
- (156) Jardine, D., Ibid., P, 86.
- (157) Trimingham, J.S., Islam in Ethiopia. op.cit, 135.
- (١٥٨) جون، جنتز، المرجع السابق، ص ١٤٤.
- (159) Hamilton, A., op, cit, p, 112.
- (160) S.A.D., 125/7, Appendix, 111, rise of the Mullah and the military, op, cit.
- (١٦١) السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٥٣٩.
- Jardine, D., op, cit, pp, 90-91.
- (١٦٢) السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي، المرجع السابق، ص ٥٣٩
- Races, A., A history of the colonization op, cit, pp, 372-37
- (163) Jardine, D., op, cit, p, 123
- إبراهيم شحاتة حسن، المرجع السابق، ص ١٨.
- (164) Iforl, E., op, cit, p, 343
- (165) S.A.D., 125/7, Appendix, 111, rise of the Mullah and the military, op, cit.
- (166) Iforl, E., op, cit, p, 343
- (167) Hamilton, A., op, cit, pp, 311-313.
- jardine, D., op, cit, p, 124.
- (168) Hamilton, A., op, cit, pp, 312-313.
- (169) S.A.D., 125/7, appendix, iv, political showing relations between British, Italian, Abyssinian and Mullah (a) Italian Somaliland.
- S.A.D., 125/7, appendix 111, rise of the Mullah and the military, op, cit.
- (١٧٠) السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي، المرجع السابق، ص ٥٣٩.
- Races, A., A history of the colonization. op.cit. p, 373

71) Trimmingham, J.S., Islam in Ethiopia, op, cit, p, 135.
72) Lewis, I.M., the modern, op, cit, 72.

(١٧٣) ايل: قرية صغيرة على شاطئ المحيط الهندي، وعلى مصب وادي نوجال.
73) S.A.D., 125/7, lieutenant-general sir R, Wingate's special mission to Somaliland, Appendix, 111, (b) pestalozza agreement and subsequent events up to August 1908.

(١٧٥) السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي، المرجع السابق، ص ٥٤١.

- S.A.D., 125/7, Appendix, 111, Annex, 2, agreement between the Italian government and Sheikh Mohamed Ben Abdullah, illig, March, 1905.

74) Gibbons, H.A., the newmap of Africa, Newyork, 1917, P.110.

- Touval, S., Somali nationalism op, cit, p, 54.

75) Cerulli, E., Somalia, scritti vari Editi ed inediti, parte 1, Italy, 1957, p, 154.

- Wingate, S.R., op, cit, p.152.

(١٧٨) جامع عمر عيسى، تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة، ١٩٦٥، ص ٨٦-٨٧.

- حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، ج ٢، مقديشو، ١٩٦٥، ص ٢٤٩.

(١٧٩) حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، ج ٢، المرجع نفسه، ص ٢٤٩.

80) Jardine, D., op.cit.p.159.

81) S.A.D., 125/7, Appendix, 111, (b) pestalozza agreement, op, cit.

- S.A.D., 125/7, Appendix, 111, annex, 3, supplementary agreement with the Italian government of March 19,1907.

82) S.A.D., 125/7, lieutenant -general sir R, Wingate's special mission to Somaliland,appendix,111 (b) pestalozza agreement and subsequent events up to August,1908, op, cit

83) S.A.D., 288/4, situation in Somaliland, signed J.E, Gough, 30/6/1908.

84) S.A.D., 125/3, the commissioner to the secretary of state, commissioner's office, berbera 4, January 1909 received 23 January 1909, signed cordeaux.

85) S.A.D.,125/3, East Africa protectorate, the governor to the secretary of state, enclosure, provincial commissioner's office, kismayu, 22, February, 1909, signed R.E, Salked, acting provincial commissioner.

86) S.A.D., 125/7, annex, 5, memorandum by commissioner cordeaux on the seizure of one the Mullah's dhows by the Italians, Sheikh, June 13,1909, signed cordeaux.

87) S.A.D., 125/3,colonial office to foreign office 13 March, 1909 signed R.L, antrobus.

88) S.A.D., 125/3, remarks on the parliamentary debate of the 15th March, 1909.

89) S.A.D., 125/3, the commissioner to the secretary of state, 7th May, 1909, received 8th May, 1909, signed cordeaux.

90) S.A.D., 125/3, foreign office to colonial office, foreign office, April 16, 1909, signed F.A, Campbell Enclosure, pera, March 31 st, 1909, signed gerald lowther.

(١٩١) محمد المعتصم سيد، المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.

- (192) S.A.D., 125/3, the secretary of state to wingate, 15 April, 1909, signed crewe.
- (193) Lewis, I.M., the modern, op, cit, p, 75.
- محمد المعتصم سيد، المرجع السابق، ص ٤٥.
- (194) S.A.D., 125/3, colonial office to foreign office, signed R.L, Antrobus, 13, 3, 1909, op, cit.
- (195) Hempstone, S., op, cit, p, 15,
- Powell, A., beyond the utmost purple rim, Abyssinia, Somaliland, Kenya colony, Zanzibar, the comoros, Madagascar, London, 1925, p, 39.
- (196) S.A.D., 125/8, letter from T, Astley cubitt to general Wingate, Burao, Somaliland, 3/12/1914, signed T, Astley cubitt.
- Jardine, D., op, cit, p, 239
- (١٩٧) علي إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ١٢١.
- Lewis, I.M., islam in tropical Africa, op, cit, p, 79
- (١٩٨) إبراهيم شحاته حسن، المرجع السابق، ص ٤٩.
- (١٩٩) علي إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص ١٢١.
- Steinberg, S, H., the statesman's year-book, 1958, p, 340
- (200) Jardine, D., op, cit, pp, 262-265.
- (٢٠١) جامع عمر عيسى، المرجع السابق، ص ١١٩.
- (202) Gordon, A., the year-book and guide to East Africa, London, 1956, p, 17.
- Cerulli, E., op, cit, p, 155.
- (203) Jardine, D., op, cit, p, 270.
- يحيى سرور محمد، جمهورية الصومال، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دبلوم، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٦١، ص ١٣٢
- (204) Wingate, S.R., op, cit, p, 153.
- (٢٠٥) جامع عمر عيسى، المرجع السابق، ص ١٢١-١٢٢.
- Steinberg, S, H., op, cit, p, 340.
- (206) Jardine, D., op, cit, pp, 286-287.
- Lewis, I.M., the modern, op, cit, p, 79.
- (٢٠٧) جامع عمر عيسى، المرجع السابق، ص ١٢٣-١٢٥.
- Jardine, D., op, cit, pp, 290-292, 303-304.
- (٢٠٨) عبد الرحمن زكي، المرجع السابق، ص ٧٠.
- حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ١٣٨.
- Padmore, G., Africa, Britain's third empire, London, 1948, p, 240.
- (209) Touval, S, op, cit, pp, 55-57,60.
- (٢١٠) إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار البريطاني في الصومال (١٨٨٤-١٩٢١)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٢١١) لمزيد من المعلومات راجع: إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار الفرنسي في الصومال (١٨٨٤-١٩٧٧)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٨٢.

(٢١٢) المرجع نفسه، ص ١٥٤.

(٢١٣) عبد الملك عوده، السياسة والحكم في أفريقيا، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٣٩٦.

(٢١٤) شوقي الجمل، تاريخ الصومال في العصر الحديث (١٤٨٦-١٩٦٩) في كتاب المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٢، ص ١٥٣.

(٢١٥) المرجع نفسه، ص ١٥٣.

(٢١٦) شوقي الجمل تاريخ الصومال في العصر الحديث، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢١٧) الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثالثة والرابعة، ٢١ نوفمبر ١٩٤٩.

(٢١٨) شوقي الجمل، تاريخ الصومال في العصر الحديث، المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٢١٩) المرجع نفسه، ص ١٥٦-١٥٧.

(220) Somali democratic republic, the Somali coast and French colonial domination, government publications, mogadiscio, October, 1975, p, 14.

(221) Morgan, E., the 1977 elections in Djibouti, Horn of Africa, An independent international journal, Vol.1, No.3, Newjersey, July-september 1978, p, 48.

(222) Touval, S., op, cit, pp, 125-126-Morgan, E., op, cit, p, 48.

(223) United Nations, document No, A/ 6300 / Rev, 1, Addendum to agenda, item 23, Annexes general Assembly, official records, Twenty-first session, p, 628.

(224) Somali democratic republic, op, cit, pp, 15-16.

(225) United Nations, document No.A/6300/ Rev, 1, op, cit, p, 636.

(226) United Nations, document No, A/6300/ Rev, 1, Ibid, p, 360, 651.

(227) United Nations, document No.A/6300/ Rev.1, ibid, p, 651.

(228) تم تكوين جبهة تحرير ساحل الصومال في مقديشو بجمهورية الصومال في يونيو ١٩٦٣ وتكونت من أتباع محمود حربي حينما أعلن عن بدء حركة الصومال الكبرى، كذلك انضم إلى الجبهة بعض اللاجئين المنتمين إلى حزب الحركة الشعبية الذين هربوا من الصومال الفرنسي قبل ذلك. للمزيد راجع:

- United Nations, general Assembly, official records, thirtieth session, supplement No, 23, Vol, 111, A/1023/Rev, 1, A/1023 / Add, 6, part, II, p, 172.

(229) United Nations, general Assembly, official records, twenty-ninth session, supplement No, 23, Vol, 111, A/9623 Rev.1, A/9623 / add, 4, part, 111, p, 230.

(230) Thompson, virginia and adloff, Richard, Djibouti and the horn of Africa, California, 1968, p, 84.

(231) Thompson, virginia and adloff, Richard, ibid, pp, 123-124.

- (232) Thompson, Virginia and Adloff, Richard, Ibid, p.124.
- (233) Morgan, E., op, cit, p, 48.
- (234) Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents 1968-1969, p, 264.
- (235) Abdi, Said Yusuf, the mini republic of Djibouti, horn of Africa, an independent journal, Vol, 1, No, 2, Newjersey, April-June, 1978, p, 35.
- (236) United Nations, general Assembly, official records, addendum to Agenda, item 23, annexes Twenty-Third session, document No, A/ 7200/Rev, I, p.252.
- (237) Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents (1968-1969), op, cit, p, 266.
- (238) Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents (1972-1973), p, 329 B.
- (239) Sans Auteur, voyages du president pompidou a Djibouti et Addis Abeba 15-19 Janvier 1973, Afrique contemporaine, documents d'Afrique Noire et de Madagascar, 12e annee, No, 66, Mars-Avril 1973, P, 15.
- (240) United Nations, document No, A/ 9623 / Add, 4, part II, op.cit, pp, 229-230.
- (241) United Nations, document No, A/ 9623 / add, 4, part II, ibid, pp, 229-230.
- (242) Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents, 1976-1977, p, 427B.
- (243) Somali Democratic republic, op, cit, pp, 30-31.
- (244) United Nations, document No, A/10023 / add, 6, part, II, op, cit, pp, 171-172.
- (245) United Nations, document No, A/10023 / add, 6, part, II, ibid, p, 172.
- (246) Francolon, Gamma, J.S, (Djibouti) echange contre un ambassadeur, un militant, la lutte sans haine, Jeune Afrique, No, 769, 3 October 1975, pp, 30-31.
- (247) Legum, Colin, Africa, contemporary record, Annual survey and documents 1975-1976, p, 405 B.
- (248) Spencer, John H, Ethiopia, the horn of Africa and U.S policy, cambridge, 1977, pp, 28-29.
- (٢٤٩) المقصود بالمساومة أن إثيوبيا أرادت أن توقف الحرب الدائرة في إريتريا بينها وبين سوريا والعراق وليبيا حتى تستعد، وذلك بالتلويح بأن استقلال جيبوتي مرهون بوقف القتال في إريتريا، لمزيد من التفاصيل راجع:
- Spencer, John H., Ethiopia, the horn of Africa, op, cit, pp, 28-29.
- (250) Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents, 1974-1975, p, 348, B.
- (251) Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents 1975-1976, op, cit, p, 405B.
- (252) United Nations, general Assembly, official records thirtieth, regular session, resolution No, 3480, 11 December 1975, pp, 259-260.

- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents 1975-1976, op. cit, p, 409 B.
- United Nations, document No, A/31/23/Add.7, Part, II, op, Cit, p, 259.
- Nations unies, Assemblée generale, documents officiels, trente et unieme session, supplement No. 2 (A/31/2), rapport du conseil de securite 16 Juin 1975- 15 Juin 1976, document (s/11965).
- United Nations, document No, A/31/23 / add, 7, part II, op, cit, pp 261- 262.
- Nouraille-Degorce. B., Djibouti, l'accession a l'indépendance, centre d'étude d'Afrique Noire de bordeaux, année Africaine 1977, Paris, 1977, pp, 316-318.
- (٢٥٨) المقصود بكلمة الوحدة هنا الوحدة بين أجزاء الصومال المختلفة.
- Abdi, Said Yusuf, the mini republic of Djibouti, horn of Africa, op, cit, p, 36.
- Morgan, E. , op, cit, p, 47.
- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents 1977-1978, London, 1978, pp, 198 B -199B
- Morgan, E. , op, cit, p, 47.
- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents, 1977-1978, op, cit, p, 200.B.
- Spencer, John H., op, cit, pp, 29-30.
- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents, 1977-1978, op, cit, pp. 201B-202B.
- Knight, Derrick, Djibouti, Africa guide, London, 1979, p, 102.



المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق الأجنبية:

- S.A.D., 125/7, Lieutenant-general sir R, Wingate's special mission to Somaliland, Appendix, II, note on the various treaties leading up to the political situation in Somaliland on the rise of the Mullah.
- S.A.D., 125/7, Lieutenant-general sir R, Wingate's special mission to Somaliland, Appendix, III, rise of the Mullah and the military operations under taken Against him 1899-1904.
- S.A.D., 125/7, Lieutenant-general sir R, Wingate's special mission to Somaliland, Appendix, III, Annex, 1, memorandum on the establishment of the Roman Catholic mission at Berbera.
- S.A.D., 125/7, Annex, 1, Mohammed ibn Abdullah to lieutenant sir R, Wingate and general sir R, Slatin received at Sheikh, June 12, 1909, Signed Sayid El Hashmi Mohammed Ibn Abdellah Ibn Sheikh Hassan Nur.
- S.A.D., 125/5, diary-somaliland mission H.E, Lieutenant-general sir R, Wingate.
- S.A.D., 125/7, Appendix, IV, political showing relations between British, Italian, Abyssinian and Mullah (a.) Italian Somaliland.
- S.A.D., 125/7 lieutenant-general sir R, Wingate's special mission to somaliland, Appendix, III,(b.) pestalozza Agreement and subsequent events up to August 1908.
- S.A.D., 125/7, Appendix, III annex, 2, Agreement between the Italian government and Sheikh Mohammed Ben Abdullah, Illig, March, 1905.
- S.A.D., 125/7, Appendix, III, Annex, 3, supplementary Agreement with the Italian government of March 19,1907.
- S.A.D., 288/4, situation in Somaliland, signed, J.E. Gough, 30/6/1908
- S.A.D., 125/3, the commissioner to the secretary of state, commissioner's office, Berbera, 4 January, 1909 received 23 January 1909, signed cordeaux.
- S.A.D., 125/3, East Africa protectorate, the governor to the secretary of state, enclosure, provincial commissioner's office, kismayu, 22 February 1909, signed R.E, Salked, acting provincial commissioner.
- S.A.D., 125/7, annex, 5, memorandum by commissioner cordeaux on the seizure of one the mullah's Dhows by the Italians, Sheikh, June 13, 1909 signed cordeaux.
- S.A.D., 125/3, colonial office to foreign office, 13 March, 1909, signed R.L, antrobus.
- S.A.D, 125/3, Remarks on the parliamentary debate of the 15th March 1909.
- S.A.D., 125/3, the commissioner to the secretary of state, 7th May 1909, received 8th May 1909, signed cordeaux.

- S.A.D., 125/3, foreign office to colonial office, foreign office, April 16, 1909, signed A. Campbell, enclosure per, March 31 st, 1909 signed Gerald Lowther.
- S.A.D., 125/3, the secretary of state to wingate, 15 April 1909, signed crewe.
- S.A.D., 125/8, letter from T. Astley Cubitt to general wingate, Burao, Somaliland, 3-12-1914, signed T. Astley Cubitt.
- F.O., 403/8, inclosure, in No.10 major general sir E. Russell to Mr. Wedderburn, Aden, August, 18, 1870.
- F.O., 403/8, No.20, memorandum to accompany general stanton's despatch, No.2 of January 3, 1874.
- F.O., 403/8, inclosure 1, in No, 21, the governor-general of india in council to the Duke of Argy L. camp, Agra, November 21, 1873.
- F.O., 403/8, No.89, sir H.Elliot to the earl of Derby, therapia, July 5 1875.
- F.O., 403/8 No.90, Mr. Cookson to the earl of derby, Alexandria, July 7, 1875.
- Foreign office, report for the year 1913 on the trade of Abyssinia, Annual series No. 422, London, March, 1915.
- Hertslet, S.E., the map of Africa by treaty vol., I, II, London, 1909.
- Somali democratic republic, the Somali coast and French colonial domination government publications, Mogadiscio, October, 1975.
- United nations, document No, A/6300/ rev. I, Addendum to Agenda item 23, annexes general Assembly, official records, twenty-first session.
- United nations, general Assembly, official records, thirtieth session, supplement No.23, vol, III, A/ 1023 / Rev.1, A/ 1023 / add, 6, part II.
- United nations, general Assembly, official records, Twenty-ninth session, supplement No. 23, vol, III, A/ 9623 / Rev, 1, A/9623/ add.4, part III.
- United Nations, general Assembly, official records, Addendum to agenda, item 23, annexes Twenty-third session, document No.A/7200/Rev, I.
- United nations, document No.A/9623 add.4,part, II.
- United nations, general Assembly, official records thirtieth, regular session resolution, No. 3480, 11 December 1975.
- United nations, document No, A/31/ 23/add.7,part, II.
- Nations unies, Assemblée general, documents officiels, trente et unieme session, supplement No.2, A/31/2, rapport du conseil de securite 16 Juin 1975-15 Juin 1976, document (s/11965).

ثانياً- الوثائق المترجمة:

- خطاب الإمبراطور منليك الثاني لرؤساء وملوك أوروبا عام ١٨٩١ ملحق رقم (١) في دليالعه سعد الدين، التوسع الحبشي الإقليمي في عهد منليك الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، معها البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

ثالثاً - المراجع الأجنبية

- Brett, S.R., A history of the British empire and Commonwealth, London, 1961.
- Brockelmann, C., history of the Islamic peoples, London, 1949.
- Cerulli, E., Somalia, scritti vari editi ed inediti, parte 1, Italy, 1957.
- Chiesi, G., la colonizzazione Europea Nell ' East Africa., Torino, 1909.
- Collins, R.O., African history, Newyork, 1970.
- Europa publications limited, Africa south of the sahara, London, 1973.
- Gibbons, H.A., the new map of Africa, Newyork, 1917.
- Hamilton, A., Somaliland, London, 1911.
- Hempstone, s, the New Africa, London, 1961.
- Iforl, E., the british in tropical Africa, cambridge, 1929.
- Jardine, D., the mad mullah of Somaliland, London, 1913.
- Knight, derrick, Djibouti, Africa guide, London, 1979.
- Lewis, i.m., the modern history of Somaliland. London, 1965.
- Lewis, I.M., A pastoral democracy, London, 1961.
- Lewis, i.m, islam in tropical Africa, great Britain, 1969.
- Oliver, R., Africa since 1800, cambridge university press, 1967.
- Padmore, G., Africa, Britain's third empire, London, 1948.
- Palsan, F., A pied au nord Somali, Paris, 1962.
- Powell, A., beyond the utmost purple Rim, Abyssinia, Somaliland, Kenya colony, zanzibar, the comoros, madagascar, London, 1925.
- Races, A., A history of the colonization of Africa, cambridge, 1913.
- Shukry, m.f, the khedive Ismail and slavery in the Sudan (1863-1879), Cairo, 1937.
- Spencer, John H., Ethiopia, the horn of Africa and u.s. policy, cambridge, 1977.
- Thompson, virginia and adloff, Richard, Djibouti and the horn of Africa, california, 1968.
- Touval, S., Somali nationalism, cambridge, 1963.
- Trimingham, J.S., Islam in Ethiopia, Oxford university press, 1952.
- Trimingham, J.S., the influence of Islam upon Africa, London, 1968.
- Wingate, S.R, wingate of the sudan, London, 1955.

رابعاً - المراجع العربية والمعرية:

- إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار البريطاني في الصومال (١٨٨٤-١٩٢١)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ثيودور الثاني إمبراطور إثيوبيا والعلاقات الإثيوبية البريطانية في عهده (١٨٥٥-١٨٦٧)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥.

- إبراهيم محمد حسن، المسلمون في الحبشة، الإمام أحمد بن إبراهيم الصومالي وفتوح الحبشة، القرن ١٦م، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- جامع عمر عيسى، تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة، القاهرة، ١٩٦٥.
- جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩.
- _____، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
- _____، مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.
- جون، جنتر، في داخل أفريقيا، ج ٢، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة، ١٩٥٥.
- حسن إبراهيم حسن، انتشار الإسلام والعروبة في ما يلي الصحراء الكبرى، القاهرة، ١٩٥٧.
- حسن أحمد محمود الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦.
- حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، ج ١، ج ٢، مقديشو، ١٩٦٥.
- راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦١.
- سعيد عثمان جوليد، يوميات، صومالية، عدن، ١٩٦٩.
- السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- _____، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، القاهرة، ١٩٦٠.
- السيد علي أحمد فليفل، مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والانتماء العربي الإسلامي (١٨٨٧-١٩١٣)، القاهرة، ١٩٨٧.
- شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، ج ٢، القاهرة، ١٩٦٩.
- _____، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١.
- _____، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٧٤.
- _____، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٥٩.
- عبد الله المشد، محمود خليفة، تقرير عن أحوال المسلمين في بلاد الصومال وإريتريا وعدن والحبشة، القاهرة، ١٩٥١.
- عبد الرحمن زكي، الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا، ج ١، القاهرة، ١٩٦٥.
- علي إبراهيم عبده، مصر وأفريقيا في العصر الحديث، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٢.
- فاروق عثمان أباطة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٧٦.
- فوزي مكاي، الصومال في العصور القديمة، بحث بكتاب المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٢.

- محمد صبري السوربوني، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي، ترجمة ناجي رمضان عطية، ج ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
- محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، بدون تاريخ طبع.
- محمد محمد أمين، الصومال في العصور الوسطى الإسلامية، بحث في كتاب المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٢.
- محمد المعتصم سيد، مهدي الصومال بطل الثورة ضد الاستعمار، القاهرة، بدون تاريخ طبع.

خامساً- الدوريات الأجنبية:

- Abdi, Said Yusuf, the mini republic of Djibouti, horn of Africa, an independent journal, Vol, 1, No 2, April-June, Newjersey, 1978.
- Aregay, Merid W , the early history of Ethiopia's coffe trade and the rise of showa, the journal of African history, cambridge university press, vol, 29, No, 1, 1988.
- Francolon, Gamma, J.S., Djibouti, Echange contre un ambassadeur, un militant, la iutte sans haine, Jeune Afrique, No, 769, 3 October 1975.
- Gordon, A., the year-book and guide to east Africa, London, 1956.
- Gwynn, C.W., surveys on the proposed Sudan-Abyssinian frontier, the geographical journal, Blackwell publishing on behalf of the royal geographical society with the institute of British geographers, Vol, 18, No, 6, December, 1901.
- Lewis, I.M., pan Africanism and pan Somalism, the journal of modern African studies, Vol, 1, June, 1963.
- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual survey and documents, 1968-1969, London 1969.
- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual servey and documents, 1972-1973, London, 1973.
- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual servey and documents, 1976-1977, London, 1977.
- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual servey and documents, 1974-1975, London, 1975.
- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual servey and documents, 1975-1976, London, 1976.
- Legum, Colin, Africa, contemporary record, annual servey and documents, 1977-1978, London, 1978.
- Morgan, Edward, the 1977 elections in Djibouti, horn of Africa, an independent international journal, Vol, 1, No, 3, Newjersey, July-September, 1978.
- Nouaille-Degorce, B., Djibouti, l'accession A l'independance, centre d'etude D'Afrique Noire de bordeaux, annee Africaine 1977, Paris, 1977.
- Pankhurst, s., Somliland problems, Ethiopia observer, journal of independent opinion, economics history and arts, vol, 11, no 11, October, 1958.

- Rey, C.F., Abyssinia of to day, part 1, journal of the royal African society, Vol, 21, No, 84., oxford university press, July, 1922
- Russell, R.S., empire and Commonwealth year-book, 1954-1955, London, 1955
- Rubenson, seven, professor Giglio, Antonelli and article xvll of treaty of Wichale, the journal of African history, Vol, 7, No, 3, cambridge university press, 1966.
- Sans Auteur, voyages du presdent pompidou a Djibuti et Addis Abeba, 15- 19 janvier 1973, Afrique contemporaine, documents d'Afrique Noire et de Madagascar, 12 e annee, No, 66, Mars-Avril, 1973.
- Steinberg, s.h., the statesman's year-book, 1958.
- Stone, c.p., the political geography of Egypt, journal of American geographical Society of Newyork, vol, 15, 1883
- Turton, E.R., the impact of Mohammed Abdille Hassan in the East Africa protectorate, Journal of African history, x,4,1969.
- Turton, E.R., kirk and the Egyptian invasion of East Africa in 1875, journal of African history, Vol, 11, No, 3, 1970.
- Turton, E.R., Somali resistance to colonial Rule and the development of Somali political activity in Kenya (1893-1950), the journal of African history, x111, 1972.

سادساً- الدوريات العربية:

- إبراهيم شحاتة حسن، ريجنالد وينجت في الصومال، مستخرج من مجلة جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، العدد الرابع، ١٩٧٣.

سابعاً- الرسائل العلمية باللغة العربية:

- إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار البريطاني في الصومال (١٨٨٤-١٩٢١)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.
- —————، الاستعمار الفرنسي في الصومال (١٨٨٤-١٩٧٧)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.
- أيمن أحمد عبد الفتاح عبد السلام، الموقف البريطاني من الوجود المصري في القرن الأفريقي رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٤.
- داليا محمد سعد الدين، التوسع الحبشي الإقليمي في عهد منليك الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.
- يحيى سرور محمد، جمهورية الصومال، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دبلوم، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٦١.

الدولة الصومالية الحديثة

أ.د. السيد فليفل^(*)

د. محمد عبد الكريم أحمد^(**)

أولاً - ظروف استقلال الصومال ووحدته:

تعاني تجربة الدولة في الصومال معاناة شديدة لأسباب داخلية وإقليمية ودولية. ومن أول هذه الأسباب رسوخ ما يعرف باسم «الهوية العشائرية» وعلاقاتها التي تشكل السياسة الإقليمية. وفي حين أن الأمة الصومالية تشكل واحدة من أكبر الكتل الإثنية في أفريقيا، فإن سيادة سياسة العشيرة وما دون العشيرة من تقسيمات قَبَلية ضُربَ هذا التجانس. كما عُدَّ المجتمع الصومالي مقاومًا تاريخيًا للسلطة التراتبية المرتبطة بالدولة الحديثة^(١). وتركز عائلات العشائر الثلاثة الرئيسة وهي الهاوية والدارود والإسحاق في مقديشو، وإقليم جاروي Garowe (بلاد بونت) وهرجيسا (أرض الصومال) على الترتيب^(٢).

ويمكن القول إن الوعي الذاتي الصومالي (الوطنية) قد أخذ شكله النهائي بعد الحرب العالمية الثانية في سياق الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وبالطريقة نفسها التي تطورت بها حركة «ماوماو» في كينيا في الفترة نفسها، وبالتمكن نفسه الذي عُرفت به هذه الحركة. وظهرت مشاعر معاداة الاستعمار في الصومال في شكل أحزاب سياسية عديدة وأعداد كبيرة من المنظمات الاجتماعية التي دعمت الأفكار والمثل السامية

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

(**) باحث ومحرر من جمهورية مصر العربية، معهد الدراسات المستقبلية - بيروت.

مثل القضاء على الحكم الاستعماري وبناء الدولة الوطنية^(٣). ومن الملاحظ أن فترة توحيد إيطاليا لمستعمراتها في صوماليا مع الصومال البريطاني وأوجادين خلال فترة احتلالها للحبشة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤١ ومناذاتها بـ«الصومال الكبير» لقيت استحساناً واسعاً لدى الصوماليين وفتح الباب للتفكير في قضايا الصوماليين على أسس وطنية.

وكان وراء هذا التطور الجديد مؤسسون وقادة للأحزاب والمجموعات الوطنية. وتمتع هؤلاء الأفراد بدخل أعلى ووضع اجتماعي أكبر وتعليم أفضل وخبرة سياسية أكبر. وفي فترة ما بعد الحرب شكّل هؤلاء الأفراد «رجال الأمة الجدد». وبناء على ذلك فإنهم لعبوا دوراً محورياً في العمل على إنهاء الاستعمار الإيطالي. ومن البداية تولى الوطنيون الصوماليين مهمة النظر في بناء «الوضع الاستعماري» بأكمله وترجمته إلى أفكار سياسية حديثة. وكان تصورهم قائماً على ثلاثة افتراضات مترابطة، والتي تحدد، عند أخذها معاً، سياسة الحركة الوطنية الصومالية. وكانت هذه الافتراضات الثلاثة كما يلي:

(أ) أننا نشكل مجتمعاً يخضع لحالة مشتركة من القهر.

(ب) أن هذا القهر يمثل تهديداً منيراً بالسوء لمستقبلنا من حيث كوننا أمة.

(ج) أن الحل الوحيد لهذا المأزق هو تحقيق الاستقلال السياسي وتكوين دولة وطنية^(٤).

وكان الوطنيون الصوماليون رجالاً امتلكوا درجة من الذكاء السياسي. وكانوا يعرفون جيداً أن الاستعمار يمثل تهديداً بالغاً، وأنه يجب أن تتم مواجهته من خلال حركة معارضة سياسية شاملة. وبالرغم من أن أقاليمهم كانت تفتقر بعد لأبنية سياسية تنظيمية مركزية، فإنهم تشاركوا في تقليد سياسي مشترك يجمع جماعات العشائر الأكثر تنافراً في تحالفات سياسية مبدئية^(٥).

وإضافة إلى الأحزاب السياسية التي انتشرت في الصومال، ظهر عدد كبير من المجموعات والمنظمات الاجتماعية خلال هذه الفترة. وشملت هذه المجموعات الجماعات الدينية، والنقابات، وجماعات قدامى المحاربين والجمعيات الزراعية وهيئات الطلاب، وجماعات المرأة، والجماعات اللغوية والأدبية. وداخل هذه الهيئات قام رجال العشائر المعادية سابقًا بحل الخلافات بينهم، وسعوا لإعطاء أولوية للمصالح الجماعية، مثل التخلص من الحكم الاستعماري وتكوين دولة وطنية^(٦).

وخلال الفترة السابقة على إنهاء الاستعمار مباشرة كان الجهد الوطني متحمسًا نحو إنجاز الاستقلال السياسي. وكان القادة الصوماليين يرون أن الاستعمار مفروض في المقام الأول للافتئات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأمتهم المستقلة. ونتيجة لذلك، فإنهم شعروا بأن تقدمهم في هذه المجالات اعتمد على تحررهم السياسي ومؤسسة دولة وطنية تعمل كقاطرة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وعبر عن تلك النقطة بوضوح السيد عبد الله عيسى رئيس رابطة الشباب الصومالي في عام ١٩٥٤: «لقد أظهرت التجربة الحديثة أن الدول المستقلة سياسيًا قادرة على مراعاة ظروف شعوبها في المقام الأول، وعلى نحو متسارع أكثر من الدول الخاضعة للإدارة الاستعمارية التي تجري الأمور فيها ببطء شديد للغاية. وقد حققت دول عديدة كانت قد نالت مؤخرًا استقلالها تقدمًا أكبر بكثير - بعد سنوات قليلة من الاستقلال - من الدول التي كانت لا تزال خاضعة لهيمنة واستعمار أجانب. وتبدو الإدارة الاستعمارية العاملة في هذه القارة تواجه مشكلات ضد تحسن ظروف السكان المحليين الذين يقيمون بها»^(٧).

ولم تستطع جمهورية الصومال عقب قيامها أن تغفل مسألة الصوماليين في الدولتين الجارتين (إثيوبيا وكينيا)، وكانت قضية سياسية في المقام الأول لدى الدولة حديثة الاستقلال. وفي المقابل فإن إثيوبيا وكينيا لم يكن باستطاعتها الموافقة على المطالب الصومالية في إقليم أوجادين وإقليم الحدود الشمالية N.F.D والبقاء كدولتين ذاتي

سيادة بعدها. وسببت هذه الاختلافات العميقة - التي لا يمكن التوصل لحلول وسط فيها؛ أن تقوم الدول الثلاث بتجربة الحلول العسكرية. ونظرًا لأن أيًا منهم لم تكن دولة قوية بما يكفي للحسم العسكري أو تقوم بتصنيع المعدات العسكرية، فإنها كانت مضطرة للسعي للحصول على تحالف سياسي مع إحدى القوى العظمى. وبهذه الطريقة أصبح الصراع في شرق أفريقيا واقعًا في شرك تعقيدات سياسة الحرب الباردة^(٨).

ومن جانبها كانت للدول العظمى أسبابها الإستراتيجية والأيدولوجية لاستمالة دول القرن الأفريقي. وشملت الأسباب التي أدت إلى التورط الأمريكي في شؤون دول القرن الأفريقي: تزايد الضغط السوفيتي على جنوب أوروبا والشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الثانية، وخُفّضت هيمنة بريطانيا على المستوى الدولي عقب تفكيك الاستعمار في أفريقيا؛ وظهور الدولة الإسرائيلية، والتحول الثوري في مصر بقيادة عبد الناصر؛ واستقلال دولة الصومال المؤيدة لمصر تمامًا؛ ونضج حركة الـ«ماو ماو» في كينيا، وغيرها من حركات التحرر الوطني في أفريقيا والوطن العربي. وقد هدّدت جميع هذه الأحداث والقوى الهيمنة العالمية الغربية. ويمكن القول إجمالاً أن التورط الأمريكي في القرن الأفريقي كان يهدف إلى تحدي التوسع السوفيتي في مجالات مهمة إستراتيجيًا بالقرب من القرن الأفريقي^(٩).

ومن جهة أخرى شملت الأسباب الإستراتيجية للتورط السوفيتي في القرن الأفريقي: الرغبة في الالتفاف على الاحتواء الغربي؛ واتباع الدبلوماسية البحرية، ودعم نظم الحكم الصديقة في المنطقة (مثل مصر وسوريا)، وتمركز الأسطول السوفيتي المضاد للغواصات هناك؛ والرغبة في الوصول للبحر الأحمر؛ والحاجة للحصول على مناطق لصيد الأسماك ولبتترول الشرق الأوسط، وإيجاد مطار قادر على استقبال الطائرات الحربية السوفيتية الكبيرة؛ وبناء قواعد اتصالات متطورة كتلك التي كانت تملكها الولايات المتحدة في كانيو Kagnaw بإريتريا، وبناء قواعد صواريخ ومحطات لاستقبال السفن العابرة للمحيطات^(١٠).

وإزاء هذه الأطماع أظهر الشعب الصومالي - كما هو حاله بمرور القرون - استقلالية كبيرة بفضل طبيعته القبليّة، كما أظهر عدم الرغبة في الخضوع لسلطة سياسية واحدة. ولم يكن لزعماء العشائر سلطة قبلية كبيرة لفرض القواعد والأحكام على جميع المواطنين؛ بل إن دورهم كان منصباً على تذكير الناس بأهمية الوعي العشائري القوي والتأكيد على الفخر بالأسلاف؛ لأن العشيرة كانت جزءاً لا يتجزأ من بقائهم ووجودهم منذ العصور القديمة^(١١).

ومن الأهمية بمكان هنا مناقشة رد فعل المجتمع البدوي الصومالي إزاء نشأة الدولة الصومالية الحديثة التي ولدت في غضون حركة التحرر الأفريقي الشامل. فقد حدث صدام للثقافات داخل الصومال نتيجة لاختلاف مفاهيم القانون وعلاقته بالفرد. وكان المفهوم الأوروبي - في كافة الأجزاء الصومالية المختلة - يرى الدولة مسؤولة عن حريات الأفراد؛ وهكذا فإنها لم تقرّ بالنظام البدوي في العدالة القائم على المسؤولية الجماعية. وعلى مر القرون فإن المنطقة الساحلية الصومالية شهدت العديد من الحكام الوافدين من خارج المنطقة بمن فيهم العمانيون والزنباريون وأشراف مَحَا Mukha في اليمن الحالية، والأتراك العثمانيون. وكان هناك رابط واحد يجمع هؤلاء الحكام، وهو أنهم لم يعملوا على تفكيك أسلوب الحياة البدوي أو يتدخلوا في السياسة العشائرية - الأسرية؛ لأنهم كانوا يعرفون أن الصوماليين اعتادوا على ألا يتم حكمهم بالقوة ومن ثم كانوا متشككين إزاء الأجانب^(١٢).

بأية حال فقد تغيرت هذه الأوضاع برمتها بعد خروج القرن الأفريقي وشرق أفريقيا من عزلتها النسبية وأصبحت طرفاً مباشراً في السياسة الدولية. وكان ذلك مع بدء التوسع الإمبريالي الأوروبي في نهاية القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٨٥ قسمت القوى الأوروبية المنافسة (بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا) بين أنفسها الأراضي التي يقطنها الصوماليون كجماعة إثنية في القرن الأفريقي. وظل هذا الإقليم محكوماً بالأساس من العشائر حتى استولت بريطانيا العظمى على الإقليم الشمالي القريب من البحر الأحمر، والقريب من مستعمراتها الأخرى في عدن؛ بينما منحت إيطاليا - وهي

الدولة الأوروبية الأقل خبرة في الاستعمار - أرض الصومال الجنوبية. واستولى الفرنسيون على ما تعرف اليوم بـ «جمهورية جيبوتي»، وهي دولة صغيرة للغاية على البحر الأحمر. كما استولت إثيوبيا على قطعة كبيرة من الأراضي الصومالية، وهي «أوجادين»^(١٣). وقد اقترن استقلال الصومال بوحدة الإقليمين الشمالي والجنوبي من ناحية، والمطالبة بالأقاليم المقطوعة من ناحية ثانية، وذلك في وقت لم تتضح فيه معالم الدولة الوطنية الوليدة.

كما اهتمت مصر بتصدير الثورة المصرية إلى الصومال بهدف تحقيقها للاستقلال والتقدم. وبالرغم من أن المصلحة المصرية كانت ترتبط بعلاقاتها بالقرن الأفريقي ككل، إلا أن إستراتيجية جمال عبد الناصر ركزت على الصومال الإيطالي تحديدًا لخصوصيته بالنسبة للمصالح المصرية في تخليصه من الاستعمار. وكان أن عينت الأمم المتحدة لجنة وصاية على المستعمرة الإيطالية السابقة (الصومال الإيطالي) عقب هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية لإعداد المستعمرة للاستقلال. وكانت مصر عضوًا في هذه اللجنة وشاركت بنشاط وحماس كبيرين في جلسات مراقبة الأوضاع بالمستعمرة في قمة الأمم المتحدة، كما شاركت مصر بقوة في المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة في هذا الصدد^(١٤). فقد كان الصومال من الأقاليم الموضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة والإدارة الإيطالية، وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت هيئة تابعة لها هي «المجلس الاستشاري» منذ عام ١٩٥٠، مكونة من ثلاث دول هي مصر وكولومبيا والفلبين، بقصد الإشراف على الإدارة في الصومال والتأكد من قيادة البلاد نحو الاستقلال خلال فترة تنتهي في عام ١٩٦٠، وكان وجود مصر في هذا المجلس وجودًا شكليًا قبل قيام ثورة يوليو، فلم يكن لديها القدرة ولا الرغبة في الاصطدام بالقوى الاستعمارية من أجل القوى الوطنية في الصومال^(١٥).

وتغير وضع مصر في الصومال بعد الثورة المصرية، حيث قررت مصر أن تتحمل مسؤولياتها الدولية كاملة، مستفيدة من وجود مندوبها في المجلس الاستشاري هناك، فتبنت وجهة النظر الوطنية، وتولت الدفاع عنها، وقدمت المشورة السياسية والخبرة

القانونية للأحزاب والحركات الوطنية هناك، وساعدتها في مقاومة المناورات التي كانت تهدف إلى تأخير تسليم السلطة للوطنيين، كما قامت بمقاومة خطط الإدارة الإيطالية التي كانت تحاول طمس الملامح العربية للصومال^(١٦)، كما دعت مصر لوحدة الصومال الشمالي (البريطاني) والجنوبي (الإيطالي).

وكان من دوافع تغيير السياسة المصرية هذه: الإفادة من تدهور مكانة إيطاليا كقوة متوسطة وجعل الصومال تدور في فلك السياسة المصرية. وعلينا ألا نغفل أزمة السويس في عام ١٩٥٦ وما جسده من عناد عبد الناصر ورفضه لمفهوم أيزنهاور الرامي إلى دفع الحكومة الإيطالية نحو سياسة أكثر انحيازًا للغرب، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين روما والقاهرة. والدليل على ذلك أن الوضع كان مختلفًا تمامًا في الصومال الإنجليزي والصومال الفرنسي؛ لأن التدخل المصري تصادم مع قوتين استعمارييتين قويتين، مع العلم أن الحركة الوطنية بكل من الصومال الإنجليزي والصومال الفرنسي كانت قاصرة مقارنة بنظيرتها في الصومال الخاضع للحماية الإيطالية. كما أن اتحاد إثيوبيا وإريتريا (وضم الأولى للأخيرة لاحقًا) في عام ١٩٥٢ قد أحبط المحاولات المصرية لمد نفوذها إلى المستعمرة الإيطالية الأولى في المنطقة (إريتريا) وجعلها تركز اهتمامها على الصومال^(١٧)، إضافة إلى ذلك فقد كانت علاقات الولايات المتحدة الممتازة مع إثيوبيا، وكذلك علاقات حليفها إسرائيل معها، عاملاً مهماً في التحكم في النفوذ المصري في القرن الأفريقي وجعله يتركز في الصومال^(١٨).

وكانت الإدارة الإيطالية تتباطأ في اتخاذ الخطوات اللازمة لتسليم السلطة للصوماليين مثل إشراكهم في الإدارة والتدرج في التمثيل النيابي؛ وذلك بهدف تأجيل موعد الاستقلال. وكان الإيطاليون يعملون أيضًا على القضاء على الملامح العربية للإقليم، وذلك بإهمال تعليم اللغة العربية، وجلب بعثة تبشيرية كاثوليكية عملت على تعليم اللغة الإيطالية ونشرها في الصومال، ثم عملت على إحياء اللغة الصومالية وكتابتها بالحروف اللاتينية من أجل إبعاد الأجيال الصومالية عن مصادر الثقافة العربية^(١٩).

أما بريطانيا فقد كان نفوذها متغلغلاً في الصومال البريطاني من ناحية، ومدت نفوذها للصومال الإيطالي من ناحية أخرى، عن طريق بعض الشركات التي تغلغت فيه منذ احتلاله من إيطاليا عام ١٩٤٢، إلى أن سلمت لهم الإدارة مرة أخرى عام ١٩٥٠ بناء على قرار الأمم المتحدة. وكانت بريطانيا تسعى لإدخال الصومال بعد استقلاله في رابطة الكومنولث البريطانية، وكانت من أجل ذلك لا تمنع في منح الاستقلال للإقليم الخاضع لها (الصومال الإنجليزي)، على أن يتحد إقليما الصومال في دولة مستقلة واحدة مع بقاء نفوذها - بطبيعة الحال - في الدولة الجديدة. وكانت فكرة هذا الاتحاد تجد تأييداً شعبياً ساحقاً في الإقليمين. ولكن كانت تعارضه فرنسا الموجودة في إقليم «جيبوتي». وكانت بريطانيا بهذا الموقف من الاتحاد تحاول إقامة الجسور بينها وبين حزب الأغلبية في الصومال وهو حزب وحدة الشباب الصومالي^(٢٠).

ورغم تعارض أهداف القوى الأجنبية الاستعمارية، ومن بينها إثيوبيا، في الصومال، إلا أنها جميعها كانت متفقة على ضرورة القضاء على الملامح العربية للصومال^(٢١).

وكانت رابطة الشباب الصومالي الحزب الرئيس في الصومال الإيطالي وبقية أنحاء الصومال لاحقاً. وقد أسست كنادٍ للشباب في عام ١٩٤٣، وكان توجهها في البداية علمانياً ماركسياً، بالرغم من بقاء الإسلام داعماً أساسياً للوحدة الوطنية الصومالية. وارتبطت قيادات الرابطة بشيوخ الطريقة القادرية في مقديشو، مما جعل الرابطة تنال قاعدة شعبية واسعة. وكانت النخبة الموجودة في مقديشو هي عماد الكيان المؤسسي للرابطة التي توسعت وقامت بإنشاء مدارس وجمعيات نشرت التعليم والثقافة وسط الصوماليين خارج العاصمة، ورسخت لديهم فكرة العمل الحزبي والارتباط السياسي بجمعيات وأندية وطنية^(٢٢).

وفي الوقت الذي توطدت فيه العلاقة بين مصر وحزب الأغلبية في الصومال، وهو حزب وحدة الشباب الصومالي نتيجة تبنيها للقضايا الرئيسية التي تضمنها برنامج هذا الحزب، لم تهمل مصر بقية الأحزاب والتنظيمات والزعماء الدينيين وحتى تجار الماشية الذين كانوا يمثلون مركزاً مهماً من مراكز التأثير الشعبي. فقد عملت مصر على

استيراد جزء كبير من احتياجاتها من الماشية من الصومال، الأمر الذي ربط مصالح هؤلاء التجار بالقاهرة وجعلهم يترددون عليها كثيراً^(٢٣).

وبمرور الوقت تعاظم نفوذ مصر في مقديشو؛ لوقوفها باستمرار مع القوى الوطنية ولاقتناع الغالبية العظمى للشعب الصومالي بأنها الدولة الوحيدة بين القوى المتنافسة في الصومال التي قبلت الدخول في هذا المعترك دون أن تكون لها أطماع ذاتية، وخاصة بعد أن وضحت سياسة عبد الناصر المناهضة للاستعمار. وأصبح المندوب المصري في مقديشو مصدرًا مستمرًا لإزعاج القوى الاستعمارية وخاصة الإدارة الإيطالية التي يملك المندوب محاسبتها باسم الأمم المتحدة بحكم وجوده في المجلس الاستشاري^(٢٤).

وفي مارس سنة ١٩٥٧ اغتيل المندوب المصري كمال الدين صلاح وكان من أكفأ العناصر الدبلوماسية، وذلك على يد أحد الصوماليين. ورغم أن التحقيق لم يصل إلى نتيجة حاسمة فإن أصابع الاتهام كلها كانت تشير إلى الإدارة الإيطالية التي كانت تريد تصفية الوجود المصري بعد أن كانت قد ضاقت بنشاط المندوب المصري هناك^(٢٥).

وكان الغضب الإيطالي في الصومال متناميًا من إدارة كمال الدين صلاح ملف العمل نحو استقلال الصومال من خلال المجلس الاستشاري، واشتكى الإيطاليون من حملات إعلامية مصرية، تنتشر - بطبيعة الحال - بين الصوماليين، تُدين عمل المجلس الاستشاري بوصفه يدار من خلال «مناورات استعمارية غريبة». وكانت نقطة التحول في تعامل إيطاليا مع السفير كمال الدين صلاح قد حدثت عندما اتهم هنري مارتين Henry Martin كبير المسؤولين الإيطاليين في مقديشو، والمندوب الكولومبي إدموندو كاسل Edmundo Castle في المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة حول الصومال - التأثير المصري في الصومال بأنه أصبح أكثر عدوانية ولا يمكن العمل في ظله، خاصة أن كمال الدين صلاح لم يتورع عن الانتقاد العلني لإدارتنا للمجلس بل مضى يعلن هذا النقد في مساجد مقديشو ويحرض روادها على الكفار (الإيطاليين). ورصد المسؤولون الإيطاليون والكولومبيون أن كمال الدين صلاح ألقى خطبة في رابطة الشباب الصومالي ثم الرابطة الإسلامية الصومالية، مطالبًا بتعزيز الهوية العربية

الإسلامية للصومال عقب الاستقلال. وهكذا فإنه بدلاً من الإدارة الاستعمارية المسيحية الإيطالية للصومال فإن الدبلوماسي المصري كرس أمام المؤسسات السياسية والدينية في الصومال ضرورة أن تكون الصومال إسلامية عربية^(٢٦).

ومع استقلال الصومال أضحت هناك تعقيدات في التطلعات الدولية الجديدة للدولة حديثة الاستقلال والمصالح الوطنية، كما فرضت تعقيدات السياسة المصرية على الرئيس جمال عبد الناصر لفت انتباهه لمخاطر قيادته لحركة عدم الانحياز والأعباء التي تتحملها مصر تجاه الصومال. وبالنسبة للحركة الوطنية الصومالية فإن مصر جمال عبد الناصر مثلت أحد البدائل المهمة والرئيسة للصلوات الاستعمارية أو ما بعد الاستعمارية، وخاصة كبديل عن إيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة. وفي هذا السياق المعقد من العلاقات المصرية الصومالية، رأى دبلوماسيون بريطانيون يعملون بالمجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة - ومنهم أ. س. كندال A.C. Kendall ممثل الحكومة البريطانية بالمجلس الاستشاري - «أن أكبر تأثير بين الجماهير الصومالية يأتي من القاهرة رأساً»^(٢٧).

ثانياً - قضية الأقاليم المقتطعة من الصومال (إنفدي مع كينيا - أوجادين مع إثيوبيا - جيبوتي مع فرنسا)؛

بحلول عام ١٨٩١ مد الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني ملكه إلى أقاليم أوجادين وبالو وسيدامو. وفي عام ١٩٠٢ بدأت بعثة إنجليزية إثيوبية في ترسيم الحدود الكينية الإثيوبية، لكن لم يتم ذلك الترسيم واقعياً، واستمرت النزاعات بين البلدين حول دقة الحدود المرسومة حتى عام ١٩٦٣. وكانت حدود كينيا مع الصومال تتبع في البداية نهر جوبا، لكن في عام ١٩٢٥ تم نقل إقليم جوبا لاند (نحو ١٢ ألف ميل مربع) إلى ملكية الإيطاليين اتساقاً مع معاهدة لندن لعام ١٩١٥ والتي وعدت فيها بريطانيا إيطاليا بأن تعوضها عن مشاركتها في الحرب العالمية الأولى. وشملت الاتفاقات الإثيوبية الكينية حقوق الهجرة عبر الحدود، بينما عمدت الاتفاقات الإيطالية البريطانية (والتي شكلت أراضي الصومال جزءاً مهماً فيها)، إلى تقييد حركات هجرة السكان^(٢٨).

ويبدو أن العامل المؤجج في القرن الأفريقي هو حق تقرير المصير، وعكست القوة الدافعة له نفسها على مستويين. وعلى أحد هذين المستويين ظهر النضال الانفصالي في إقليم إريتريا الإثيوبي، وهو النضال الذي كان يمضي منذ عام ١٩٦٢، وكان بالأساس متعلقًا بتقرير المصير. وعلى مستوى آخر فإن اهتمام الصومال الكبير بحق تقرير المصير وتوحيد الصوماليين في كينيا، وإثيوبيا وجيبوتي عُدد مسعىً لتهديد السلامة الإقليمية لهذه الدول. وبالفعل فإنه إن نجحت هذه المطالب من أجل تقرير المصير فإنها كانت ستؤدي حتمًا إلى تهديد السلامة الإقليمية لإثيوبيا وكينيا وجيبوتي. وكانت هذه الدول، من الجهة الأخرى، تحرص على عدم انتهاك حدودها، وترفض التفاوض عليها. ومن ثم فقد كان الصراع جوهريًا بين أولئك الذين يريدون تقرير المصير وأولئك الذين يطلبون احترام الحدود القائمة^(٢٩).

ولم تقبل الصومال مبدأ احترام الحدود الاستعمارية الموروثة الذي قرره القمة الأفريقية في عام ١٩٦٤، ونبع الصراع في القرن الأفريقي جزئيًا نتيجة عناد الصومال بخصوص هذه المسألة. وقد جادلت الصومال في هذا المبدأ على أساس أنه لا يتيح لها تحقيق مصلحتها في توحيد الشعب الصومالي. وقد اتضح الموقف الصومالي تمامًا في ورشة نظمت في الولايات المتحدة لمناقشة (قضية) القرن الأفريقي، وقال المشارك الصومالي في هذه الورشة: «إن النزاعين الصومالي - الكيني والصومالي الإثيوبي ينتجان عن الرفض الصومالي الاعتراف بالحدود التي رسمها الأوروبيون ... إن كينيا ليس لها حق في مقاطعة الحدود الشمالية؛ لأنه ليست ثمة صلة بين هذا الإقليم وكينيا، وأنه تم إلحاقه بكينيا بسبب كونه من المناطق التابعة للبريطانيين ونتيجة للصفقات الاستعمارية البريطانية - الإيطالية في المنطقة ... كما أن إثيوبيا ليس لها حق في الأراضي الصومالية التي تحتلها في أوجادين؛ لأنها حصلت على المنطقة من خلال كونها (إثيوبيا) طرفًا في التقسيم الاستعماري لبلاد الصومال، وأنه سيكون عليها أن تترك البلاد الآن كما تركها الاستعماريون الآخرون»^(٣٠).

وهنا نتناول قضية الأقاليم المقتطعة من الصومال:

١- إقليم الحدود الشمالية (إنفدي) (N.F.D.) Northern Frontiers District

في عام ١٩٦٢، ومع اتضاح ملامح توجه كينيا نحو الاستقلال، كانت هناك ضرورة لحل بعض المشكلات الشائكة التي يمكن أن تعوق استقلال كينيا. وكان أهم هذه المشكلات هو تحديد الحدود الإقليمية داخل دولة كينيا. وفي يوليو ١٩٦٢ عين وزير المستعمرات مودلينج Maudling بعثة لإعادة تخطيط الأقاليم القديمة من أجل تكوين ستة أقاليم جديدة. وكانت تلك لحظة مهمة في تطور الدولة المستقلة^(٣١).

ويبلغ طول الحدود الإثيوبية الكينية نحو ٥٣٥ ميلاً. وتتبع، انطلاقاً من النقطة الثلاثية (المثلثة) Tripoint في الصومال المسار الأدنى لقاع الدوا The Dawa لنحو ١٢ ميلاً، مستفيداً من العديد من القطاعات مستقيمة الخطوط، ويمتد عبر بحيرة رودلف لمسافة ٢٤ ميلاً تقريباً. وتقع في شمال غرب بحيرة رودلف النقطة المثلثة الدقيقة مع السودان والتي لم تحدد في النهاية^(٣٢).

وبالرغم من هذا التاريخ واستمرار علاقات تجارية قوية بين هذه الأقاليم، فإن العلاقات السياسية الصومالية مع جارتها إثيوبيا وكينيا قد قيّدت لعدة عقود. وكانت العلاقات مع إثيوبيا عدائية خلال الفترة السابقة على الاستعمار، وخلال فترة الاستعمار، وما بعدها. وقد بدأت العداءات مع كينيا خلال العصر الاستعماري، وتدهورت العلاقات بينهما منذ ذلك الحين. وخاضت الصومال حروباً مع جارتها، فقد خاضت حرباً مع كينيا في الستينيات عرفت بـ«حرب الشفتا» حول مكانة مقاطعة / إقليم الحدود الشمالية السابقة (NFD) Northern Frontier District^(٣٣).

لقد وصل الصوماليون إلى ما يعرف الآن بـ«شمال كينيا» قبل البريطانيين بقرون. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر تحدّوا بنجاح البدو الناطقين بلغة الجالا Galla مثل الأورما والبوران ونالوا منهم الزعامة في منطقة شاسعة شبه صحراوية بين نهري جوبا وتانا. وبالرغم من اهتمامهم الأساسي بالسعي وراء الكأ والماء لقطعانهم الكثيرة

من الإبل والماشية والغنم والماعز، فقد شارك الصوماليون في هذه المنطقة في تجارة قوافل الإبل الممتدة والتي كانت وجهتها ساحل المحيط الهندي. وقد عملوا في جميع جوانب التجارة، ولم يكونوا منتجين ومستهلكين فحسب، لكنهم كانوا أيضًا تجارًا وممولين ورجال قوافل^(٣٤).

وفي عام ١٨٨٧ حصلت جمعية شرق أفريقيا البريطانية The British East Africa Association على امتياز لامتلاك الأراضي التابعة لسلطان زنجبار (زنزبار) في الأرض الأفريقية القارية، وفي العام التالي تم دمج الجمعية وفقًا للميثاق الملكي وأصبحت تحمل اسم شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية The Imperial British East Africa Company. وخلال عام ١٨٩٥ تم تكوين محمية شرق أفريقيا، تحت إدارة التاج البريطاني، وهي المحمية التي شملت الإقليم الواقع بين المحيط الهندي والأخدود الأفريقي ! وفي ١ إبريل ١٩٠٢ قررت وزارة الخارجية البريطانية نقل الإقليم الشرقي لمحمية أوغندا إلى محمية شرق أفريقيا The Eastern Province of the Uganda Protectorate^(٣٥).

وفي معاهدة بين منليك والمملكة المتحدة وقّعت بتاريخ ١٤ مايو ١٨٩٧، وعد منليك البريطانيون «بأن يوقف بكل ما بوسعه مرور الأسلحة والذخائر عبر أراضيه إلى المهديين (في السودان)، الذين أعلن أنهم أعداء لإمبراطوريته»^(٣٦).

وقد عينت الاتفاقية الإنجليزية - الإثيوبية الموقعة في ٦ ديسمبر ١٩٠٧ - على الرغم من أن المعاهدة الإنجليزية - الإثيوبية الموقعة بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٢ كانت قد عينت الحدود الإثيوبية السودانية بجنوب نقطة دائرة العرض ٦ درجة شمالًا وخط طول ٣٥ درجة شرقًا - حدًا بين محمية أفريقيا الشرقية، وأوغندا، وإمبراطورية إثيوبيا: من التقاء نهري دوا وجانالي - داريا The Ganale - Darya - الذي يطلق عليه جيوبا Giuba في الصومال - إلى نقطة تقع شمال غرب بحيرة رودلف عند دائرة عرض ٦ درجة شمالًا وخط طول ٣٥ درجة شرقًا^(٣٧).

وفي يونيو ١٩٢٠ أعيد تنظيم محمية شرق أفريقيا. وأصبحت المنطقة الداخلية مستعمرة كينيا، وأصبح القطاع الساحلي، المؤجر من سلطان زنبار، محمية كينيا. وخلال عام ١٩٢٥ تم التنازل عن إقليم جوبا لاند أو عبر جوبا Trans-Juba (نهر جوبا)، وهو إقليم صومالي يقع غرب نهر جوبا مباشرة، من قبل المملكة المتحدة لصالح إيطاليا، وتم دمجها في الصومال الإيطالي في العام التالي. وهكذا تغيرت نقطة الالتقاء المثلثة لإثيوبيا وكينيا والصومال الإيطالي: من التقاء داوا وجوبا إلى نقطة صاعدة في نهر داوا مقابل مالكا ري Malca Rie^(٣٨).

وتم نقل إقليم رودلف من أوغندا إلى كينيا في عام ١٩٢٦. وفي عام ١٩٤٦ اقترحت وزارة الخارجية البريطانية في مذكرة للحكومة الإثيوبية تكوين بعثة لدراسة تغييرات في الحدود الإثيوبية - الكينية. وتم التوصل لاتفاقية بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧، واحتوت على اقتراح بإعادة تعيين الجزء الأكبر من الحدود. وعلى أي حال كان مفهوماً أن التغييرات في الأراضي لن تتم قبل ترسيم الحدود^(٣٩).

وبعد سلسلة من المؤتمرات وافقت المملكة المتحدة وإثيوبيا على تكوين بعثة مشتركة للحدود يتولى رئاستها العقيد كليفورد Clifford. ومع إحداث تغييرات صغيرة وتفاصيل أكبر مما ورد في اتفاقية ١٩٤٧، أكملت المفوضية رسمها للحدود في الفترة ١٩٥١-١٩٥٥ لكن الحكومة الإثيوبية رفضت التصديق على خط كليفورد في السنة التالية^(٤٠).

وكانت كينيا قد مُنحت حكمًا ذاتيًا داخليًا في مايو ١٩٦٣، وحصلت على الاستقلال في ديسمبر ١٩٦٣. وفي هذه الأثناء تم التوصل لاتفاقية إثيوبية - كينية بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٦٣، وهي الاتفاقية التي أحدثت تغييرات في اتفاق عام ١٩٤٧، وهو الأمر الذي انعكس في النهاية في إعادة رسم العديد من القطاعات الحدودية. وتم توقيع معاهدة بين إثيوبيا وكينيا في ٩ يونيو ١٩٧٠ تحدد الحدود الحالية وتلغي معاهدات الحدود السابقة جميعها بين البلدين^(٤١).

وفي ٢٢ أغسطس ١٩٦٣ ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن البريطانيين ووفداً للحكومة الصومالية كانوا موجودين في روما في ٢١ أغسطس لافتتاح اجتماع ثنائي، في محاولة لحل النزاع على مقاطعة الحدود الشمالية الكينية، كما قالت مصادر صومالية غير رسمية بمشاركة رئيس وزراء الصومال عبد الرشيد شارمارك، دون معرفة المفاوض البريطاني، مع احتمال مشاركة وزير العدل والشؤون الدستورية الكيني توم مبوبيا إلى روما كمراقب خلال هذه المحادثات، كما أوردت المصادر^(٤٢).

ولما كانت كينيا تعد القوة الاقتصادية الإقليمية الرئيسة في القرن الأفريقي الكبير، بالرغم من أنها أصغر مساحة من جاراتها الثلاث في الشمال (السودان، وإثيوبيا، والصومال) وأقل سكاناً من السودان وإثيوبيا وتنزانيا، فإن كينيا بمثابة مرفأ اقتصادي وخدمات النقل والشؤون المالية في المنطقة التي تغطي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي الكبير وإقليم البحيرات العظمى^(٤٣). وتقوم الأهمية الاقتصادية الإقليمية لكينيا على بنيتها الأساسية الهائلة في مجال النقل^(٤٤)، فقد كان إقليم N.F.D مهماً لها.

وكانت الغارات على الماشية التي يقوم بها شعب البورانا Borana، والذي يقيم على جانبي الحدود الإثيوبية الكينية، تسفر عن قضايا أمنية صغيرة. كما شكلت فكرة الصومال الكبير تهديداً لأمن كينيا، مثلما شكلت تهديداً للأمن الإثيوبي تماماً؛ إذ كانت هذه الفكرة تشمل أيضاً مقاطعة الحدود الشمالية (N.F.D) في كينيا، حيث يقيم صوماليو كينيا. وقد دخلت كينيا في حلف أمني مع إثيوبيا بسبب هذا التهديد. ووقعت الدولتان اتفاقاً للدفاع المشترك في عام ١٩٦٣ ومعاهدة للتعاون والصداقة في يناير ١٩٧٩^(٤٥).

إضافة إلى ذلك، وبعيداً عن إشاعات الدعم الذي تحصل عليه الصومال من الجمهورية العربية المتحدة والسودان، فقد أقرت الصومال بدعم الدعاوى الانفصالية ضد كينيا وتنزانيا، واعتبرت الصومال أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية بالقاهرة حول الحدود «لا يمكن بأي حال أن يكون قابلاً للتطبيق بخصوص النزاعات بين الصومال وكينيا وبين الصومال وإثيوبيا»؛ لكن الصومال واجهت عندها عزلة دبلوماسية داخل

منظمة الوحدة الأفريقية. فضلاً عن ذلك فإن الاتفاق الدفاعي الموقع بين كينيا وإثيوبيا ذات القوة العسكرية الكبيرة (والتي كانت تواجه هي نفسها تحدياً من قبل النزعة الانفصالية الصومالية في إقليم أوجادين مع الصومال)^(٤٦).

وقد لعب الصيد المنظم دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية للصوماليين القاطنين في إقليم الحدود الشمالية NFD بكينيا، المتاخم للأوجادين. ومنذ الأيام الأولى لإنشاء الإدارة من قبل البريطانيين حتى عشية الحرب العالمية الثانية فإن الرعاة وتجار الماشية، وأصحاب المتاجر الصوماليون كانوا مشاركين رئيسيين في شبكة تجارية عملت في شمال نهر تانا^(٤٧).

وفي كينيا، وبالرغم مما ذكرته البعثة المستقلة في نهاية عام ١٩٦٢ من أن الصوماليين الذين يكونون ٦٢٪ من سكان مقاطعة الحدود الشمالية NFD «يفضلون بما يشبه الإجماع» الانفصال عن كينيا بهدف «نهائي»، وهو الانضمام للصومال، فإن هذه النتائج لم تترجم إلى عمل، وفي مارس ١٩٦٣ أعلنت الحكومة البريطانية أن مقاطعة الحدود الشمالية ستظل جزءاً من كينيا. وكان هذا القرار ضربة قوية للحكومة الصومالية والتي كانت تضغط منذ الاستقلال من أجل حق المصير للصوماليين في كينيا، وكانت تحت ضغط لاتخاذ تحرك أقوى. وكانت النتائج الفورية لذلك هي قطع العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وبريطانيا في مارس ١٩٦٣، وخسارة المعونات البريطانية للصومال. ولم يقبل الصوماليون في مقاطعة الحدود الشمالية هذا الاعتداء على طموحاتهم دون احتجاج منهم^(٤٨).

وفي مايو ١٩٦٣، عندما كانت منظمة الوحدة الأفريقية تدشن أعمالها في أديس أبابا، أثارت الصومال مرة أخرى مسألة أقاليمها المفقودة في اجتماع لوزراء الخارجية الأفارقة وقمة رؤساء الدول، حيث أكد رئيس الصومال آدن عبد الله عثمان أن «الحكومة الصومالية تضغط من أجل حق تقرير المصير لسكانها في المناطق الصومالية الملاصقة لجمهورية الصومال. إن تقرير المصير هو حجر الزاوية في ميثاق الأمم

المتحدة والذي يقر به الجميع». وقام رئيس وزراء إثيوبيا آنذاك أكليلو هابتي ولدي Aklilou Habte Wolde بردّ حادّ على ما قاله الرئيس الصومالي. وردد مشاعر نيجيريا وغالبية الأعضاء الآخرين عندما طالب بقبول الحدود الموروثة من عهد الاستعمار. وسلمت كينيا، والتي لم تكن مستقلة بعد في ذلك الوقت، مذكرة أعلنت فيها على نحو متصلب للغاية أن: مبدأ تقرير المصير يكون ذا صلة عندما تكون الهيمنة الأجنبية (بجروف إنجليزية كبيرة FOREIGN DOMINATION) هي الحال. ولا يكون تقرير المصير ذا صلة في حالة انفصال إقليمي يقوم به مواطنون منشقون^(٤٩).

واعتبرت الحكومة الكينية أن الحرب في الإقليم الشمالي الشرقي تهدف إلى تحجيم السلامة الإقليمية لكينيا وتهدد بقاءها ككيان قومي. وعلى أي حال فإن قادة كينيا كانوا أكثر اهتمامًا برأس المال الأجنبي من أجل التنمية، مقارنة بالاهتمام بالحصول على أسلحة متطورة من أجل الدفاع عن حدودها. وما ساعد كينيا حتى ذلك الوقت هو أن المشكلة الصومالية كانت تتمثل في ذلك الوقت في أنه عندما هاجمت الصومال إثيوبيا في عام ١٩٦٤ كانت تهدف إلى ضم إقليم أوجادين إلى أمة «الصومال الكبير». ووفر ذلك الهجوم فرصة لكينيا وإثيوبيا للتواصل معًا ووضع خطة لإستراتيجية مشتركة للتعامل مع الصومال. وفي عام ١٩٦٤ وقعتا اتفاقًا للدفاع المتبادل يمكن أحد الطرفين من خلاله استدعاء الطرف الآخر في حال تعرضه لهجوم خارجي. وقد ساعد هذا الاتفاق Pact، بطريقة مميزة، كينيا على التركيز على القضايا الاقتصادية، وهو الأمر الذي جعل من الممكن تدفق المزيد من رأس المال الخارجي إلى البلاد. وقد بدأ الوضع في إثيوبيا، وفي أنحاء إقليم شرق أفريقيا كافة، في التغير في منتصف السبعينيات، وأجبر كينيا على إعادة تقييم سياستها الخارجية^(٥٠).

وقد واجهت السياسة الخارجية لكينيا في الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٩ عددًا من المشكلات وخضعت لنوع من التقييم. فقد أدت العديد من التطورات إلى ضرورة هذا التقييم. أولها سقوط هيلاسيلاسي في عام ١٩٧٤ وحلول مجلس حكم عسكري ذي اتجاه اشتراكي محله، وهو الأمر الذي اضطر كينيا إلى إعادة تقييم تعاونها الأمني مع إثيوبيا^(٥١).

وكانت السياسة الخارجية لكينيا طوال عهد نظام حكم الرئيس كينيايتا تتسم بكونها سياسة براجماتية وموالية للغرب. ومالت كينيا إلى اتباع سياسة الانتظار ورؤية ما ستقوم به الدول الأخرى قبل اتخاذها لموقف إزاء غالبية القضايا. وكانت سياسة كينيا إزاء الدعاوى الانفصالية حول أراض كينية وإثيوبية، واضحة وجلية. وقد واصل الرئيس الثاني دانييل آراب موي Moi اتباع هذه السياسات^(٥٢).

ومنذ أن أصبح موي رئيسًا، ذهب إلى إثيوبيا لتجديد المعاهدة مع هذه البلاد، وتم تكوين لجنة تشاورية وزارية من الدولتين بحيث تنعقد باستمرار. ولم يعتبر موي، مثله في ذلك مثل كينيايتا، عداءه نحو المبادئ والتوجهات الماركسية لإثيوبيا عقبة أمام العناية بالسلامة الإقليمية لكينيا. كما عبر أيضًا عن معارضته للنوايا الأمريكية لتقديم أسلحة للصومال، وكذلك لرغبة الصومال في السماح للأمريكيين باستغلال مرافقها البحرية في بربرة. وكان يشعر بأن هذه الأسلحة سوف توجه في يوم ما ضد كينيا أو إثيوبيا؛ لأن الصومال لم تتخل أبدًا عن دعاويها الإقليمية^(٥٣).

٢- أوجادين:

ساد الصراع دائمًا بين سكان المرتفعات الإثيوبيين وسكان السهول الصوماليين، وورثت الدولتان هذا الإرث؛ لأنه كانت هناك دائمًا نزاعات بين الصومال وإثيوبيا. ونتيجة لذلك فإن الإقليم الصومالي تأثر باستمرار بالصراع العنيف منذ اندلاعه في الدولة الإثيوبية في عام ١٨٨٧. وكانت هناك فترات عديدة من الصراع المحلي والإقليمي، بما فيها الحرب الشاملة بين إثيوبيا والصومال في عام ١٩٦٣/١٩٦٤، وفي عام ١٩٧٧/١٩٧٨ على إقليم أوجادين. وبالرغم من انتصار إثيوبيا على الصومال في هذه الحرب، واصلت الحكومة الصومالية رعايتها لحركة تحرير الصومال الغربي Western Somali Liberation Front (WSLF) والتي كانت تقود حركة النضال في ذلك الوقت الذي اندلعت فيه الحرب الإثيوبية الصومالية^(٥٤).

وعلى عكس الوحدة العرقية للصومال، فإن إثيوبيا - رغم كونها أكبر وحدة سياسية بالقرن الأفريقي - عانت من التمزق السكاني؛ إذ يشمل تركيبها الإثني الحديث عددًا من المجموعات وهي: الأورومو بنسبة ٤٠٪، والأمهرة والتيجراي بنسبة ٣٢٪، والسيدامو Sidamo بنسبة ٩٪، والشنكيلا Shankilla بنسبة ٦٪؛ والصوماليون بنسبة ٦٪، والعفر بنسبة ٤٪، والجوراج Gurage بنسبة ٢٪، والباقي (١٪) من مجموعات أخرى^(٥٥)، وذلك حسب البيانات الإثيوبية.

وتشمل إثيوبيا أربعة نظم نهريّة رئيسية، أولها النظام الذي يتكون من تاكازي Takkaze (والمعروف بعطيرة)، والعاباي / آباي Abbay (النيل الأزرق)، والبارو the Baro (السوبات) الناشئ في السودان والمتدفق غربًا إلى نهر النيل. والنيل الأزرق هو الأكثر شهرة، ويستمد مياهه من بحيرة تانا. وفي المجموعة الثانية يوجد الجانالي Ganale أو المعروف باسم جوبا، والوابي شبيلي the Wabe Shabale، ويتدفق هذان النهران نحو المحيط الهندي. أما الجيب Gibe، والمعروف أيضًا باسم أومو Omo في مساره الأدنى، فإنه يتدفق عبر المرتفعات الجنوبية الغربية، مع التوركانا، والمعروفة أيضًا باسم بحيرة رودلف Lake Rudolph على الحدود الإثيوبية الكينية كنقطة وصول له. ويبدأ الأواش Awash من مرتفعات غرب أديس أبابا^(٥٦).

وقد حاولت الولايات المتحدة الإبقاء على وجودها في حده الأدنى والإبقاء على خطوط التواصل مع كل من الصومال وإثيوبيا. ورفضت الولايات المتحدة تقديم أسلحة هجومية للصومال، وراقبت عن كثب جميع شحنات الأسلحة حتى تتخلّى الصومال عن استخدام القوة المسلحة في أوجادين وفي الحدود الشمالية لكينيا. وقد قاومت الولايات المتحدة الضغوط السعودية والإيرانية والمصرية لمواجهة المساعدات العسكرية السوفيتية. وكان ذلك موقفًا دقيقًا؛ لعدد من الأسباب، أولها أن الصومال لم تكن على علاقة صداقة وطيدة بالولايات المتحدة. وكانت قد وقعت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي ووفرت له قواعد مهمة. وقد عارضت غالبية الدول الأفريقية التدخل العسكري الصومالي في أوجادين. وفضلاً عن ذلك فإنه لم تكن ثمة مصلحة

إستراتيجية طويلة الأجل للولايات المتحدة في تجزئة إثيوبيا. وأيًا ما كانت موجبات ادعاءات الصومال في الأوجادين فإن الولايات المتحدة اعتبرت الصومال دولة معتدية^(٥٧).

كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القرن الأفريقي في الفترة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠ محكومة بظروف عصر الحرب الباردة حيث نظرت لهذا الإقليم على أنه وسيلة لحل مشكلات غير أفريقية. وعلى وجه التحديد فإن صناع السياسة الأمريكية لم ينظروا لدول القرن الأفريقي وشعوبه على اعتبار أهميتها في حد ذاتها، لكنهم عَدُّوهم أداة لمنع مزيد من التوغل للشيوعية السوفيتية. ونتيجة لذلك فإن العلاقات الأمريكية مع نظم حكم متنوعة في الإقليم قد تطورت وفقًا لأهميتها المتصورة في إطار صراع الشرق - الغرب. وعلى سبيل المثال ظل الإمبراطور هيلاسيلاسي استمر في الحكم منذ الأربعينيات حتى السبعينيات، نظرًا لأهمية إثيوبيا (وخاصة إقليم إريتريا بها) بوصفها جزءًا من شبكة الاتصالات الدولية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي^(٥٨).

وفي ما يتعلق ببقية القارة الأفريقية (جنوب الصحراء، باستثناء القرن الأفريقي)، فإن مصالح السودان كانت محدودة للغاية. فضلًا عن ذلك فإن اتجاه الوحدة الأفريقية كقوة سياسية لم يصبح أبدًا أمرًا مهمًا في السياسة الخارجية للسودان، وحتى عندما تقوى هذا الاتجاه بعد ظهور العديد من الدول المستقلة في أفريقيا بعد عام ١٩٦٠ فإن السودان افتقد للشخصية المعادية للاستعمار، التي كانت مرتبطة بالفعل بالقومية العربية، بتأثير من النظام البعثي ونظام عبد الناصر. وكان غياب السودان عن التجمعات السابقة على تكوين منظمة الوحدة الأفريقية، ومقاربتها الاعتيادية، بدرجة أكبر أو أقل، تجاه تكوين هذه المنظمة في عام ١٩٦٣، كان يتسق في حينها مع سياستها الداخلية وتصوراتها الخارجية^(٥٩).

وكان هناك أمر آخر أهم بالنسبة للسودان، وهو أن جيران السودان الجنوبيين الذين حصلوا على استقلالهم في أعوام متتابعة - جمهورية أفريقيا الوسطى ١٩٦٠، والكونغو ١٩٦٠، وأوغندا ١٩٦٢، وكينيا ١٩٦٣ - قد تورطوا على الفور عقب استقلالهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في المشكلة الجنوبية، وهو الأمر الذي قلل من جاذبية

التوجه الأفريقي بالنسبة للسودان. وحتى قبل تكوين منظمة الوحدة الأفريقية فإن قضاء إثيوبيا على الاستقلال الذاتي لإريتريا وضع علاقة سلبية أخرى بين البلدين على الحدود بين السودان وإثيوبيا^(٦٠).

كان الصومال الجنوبي في القرن التاسع عشر محل جذب تجارة إقليمية واسعة. وكان نمو التجارة بين جنوبي إثيوبيا وشمالى وشمال شرق كينيا والصومال الجنوبي والمدن الساحلية الصومالية دليلاً على صلة قوية بينهم وبين هذه الأقاليم في التجارة الدولية^(٦١).

وفي هذه الأثناء أرسى البريطانيون بالتدريج، وبعد ملكيتهم المتقلقلة للساحل، سيطرتهم على المناطق الداخلية لما أصبح محمية شرق أفريقيا ومستعمرة كينيا. وانتقلوا إلى شمالى كينيا قبيل الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأقاموا العديد من المحطات / المراكز الإدارية. ومن بين التكتيكات التي قام بها البريطانيون في إرسائهم لسيطرتهم السياسية، محاولة فرض هياكل وقيود اقتصادية أعاقَت الرعي والتجارة الصوماليين. وعمل البريطانيون على الحد من هذه التجارة وتحويل مسارها إلى نيروبي^(٦٢).

وعندما انعقد مؤتمر قمة الدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣ فقد أظهرت عدة حوادث للقادة المجتمعين، أن مسألة الحدود تفرض مشكلات ضاغطة وعاجلة. ومن هذه الأحداث عدم حضور الملك الحسن ملك المغرب المؤتمر احتجاجاً على مشاركة موريتانيا التي تطالب المغرب بجزء من أراضيها. وكان هناك حدث آخر متعلق بجمهورية الصومال التي أثارت مطالباتها بأراضٍ في إثيوبيا وكينيا. فقد طلبت الصومال أن تشمل أجندة المؤتمر اجتماعاً تحضيرياً لوزراء الخارجية المقرر أن يعقد في أديس أبابا قبل القمة ويكون تحت عنوان «نظرة عامة لمسألة النزاعات على الأراضي بين الدول الأفريقية المجاورة، والحاجة لإنشاء آلية فعالة لتناول وتسوية النزاعات على الأراضي». وذكر وزير الخارجية الصومالي في كلمته في مؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة المجتمعين بالتطلعات الإقليمية الصومالية. وفي القمة نفسها أثارت كلمة الرئيس الصومالي، والتي شرح فيها القضية الصومالية ومسألة نزاعها على الأراضي مع إثيوبيا وكينيا، رد فعل فوري من رئيس وزراء إثيوبيا^(٦٣).

لكن الرغبة الصومالية في حق تقرير المصير لقيت عدم موافقة أو معارضة في أنحاء أفريقيا. ونظرًا لأن الكثير من الحدود في أفريقيا كان قد تم تعيينها دون احترام للتوزيع الإثني القائم، فإن القارة كان بها عدد من الدول متعددة اللغات التي تحاول تكوين أمم جديدة.. وعُدَّت المطالب الصومالية تهديدًا لسلامة أراضي الدول متعددة القوميات. وخلال مناقشة القضية الصومالية في المؤتمر المؤسس لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا عام ١٩٦٣، أكد الوفد الكيني تخوفه من أن قبول تقرير المصير القومي كمبدأ لإعادة ضبط الحدود الاستعمارية، سوف يؤدي إلى تشجيع الحركات الانفصالية في أنحاء أفريقيا، وأكد الوفد «أن مبدأ تقرير المصير يكون وثيق الصلة عندما تكون المسألة متعلقة بالهيمنة الأجنبية. ولا يكون ذا صلة عندما تكون المسألة متعلقة بانفصال أراضٍ من قِبَل مواطنين انفصاليين»^(٦٤).

وورد في بيان ألقاه وزير الدولة للمستعمرات في ٩ فبراير ١٩٥٩ خلال وجوده في هرجيسا حول سياسة بريطانيا في محمية الصومال؛ أن حكومة الملكة تعي الرغبة التي عبر عنها الكثير من الصوماليين المقيمين في المحمية بوجوب أن يكون هناك ارتباط أوثق لهذا الإقليم مع الصومال. وفي حال نُيل الصومال استقلالها بالفعل، فإن المجلس التشريعي للمحمية سيعلم رسميًا أن المفاوضات مع حكومة الصومال ستكون هادفة إلى تحديد الشروط والبنود حول هذا الارتباط الأوثق بين الإقليمين، وستكون حكومة الملكة مستعدة لتسليم هذا القرار لحكومة الصومال، وستستعلم عما إذا كانت هذه الحكومة ستريد الدخول في مفاوضات أم لا^(٦٥).

وفي ٢٥ أغسطس أوردت الصحيفة خبرًا آخر من نيروبي يفيد أن جومو كينيا، رئيس الوزراء قد انسحب يوم ٢٤ أغسطس في الدقيقة الأخيرة عندما غادر وفد بلاده إلى روما من أجل المحادثات حول مستقبل إقليم الحدود الشمالية الحدودي مع الصومال^(٦٦).

وكان الإمبراطور هيلاسيلاسي واضحًا تمامًا في إقراره بالدور الذي لعبته الولايات

المتحدة في دعم مطالبة إثيوبيا بضم إريتريا بقوله: «إن كان إقليم إريتريا الشقيق يظلله معنا علم التاج، وإن كانت إثيوبيا قد استعادت سواحلها على البحر الأحمر، فإن ذلك كان راجعاً، بقدر ليس هيناً، لإسهام الولايات المتحدة الأمريكية». وفي أواخر الخمسينيات كان شكل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية (النشطة في كينيا أيضاً) وإثيوبيا قد اتخذ طابع «السيد والتابع»^(٦٧).

لقد كانت معارضة إثيوبيا لحق تقرير المصير للشعوب التي تعيش داخل حدودها الاستعمارية، وخاصة من قبل الإريتريين والصوماليين، متوقعة منذ فترات تاريخية قديمة، وهو الأمر الذي كان مقبولاً لدى الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى سبيل المثال زعم الإثيوبيون أن إريتريا تخص الممالك التي تعود إلى ٣٠٠٠-٤٠٠٠ عام سابقة، والتي سبقت إثيوبيا الحديثة. وهو الأمر الذي حظي بانتقادات مفادها أن الأسلاف الحبشيين لحكام إثيوبيا كانوا قد قاموا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر بغزو الأراضي السفلية لكنهم لم يظلوا بها ولم يحكموها^(٦٨).

ومنذ عام ١٩٦٠ كانت قضية إقليم الحدود الشمالية (إنفدي) Northern Frontier District (N.F.D) قد أصبحت بؤرة خلاف بين الدول الأفريقية الداعمة لكل من الصومال وكينيا. وتبلغ مساحة الإقليم ١٢٠ ألف ميل، ويتكون من هضبة واسعة منخفضة قليلاً تتراوح من ٢٠٠٠ قدم شرق بحيرة رودولف منخفضة نحو لامو على المحيط الهندي. وأثرت هذه القضية على العلاقات الأفريقية البينية، وأسهمت مع قبول الصومال لاحقاً لمساعدات عسكرية كبيرة من الاتحاد السوفيتي في تزايد وضع المنطقة كمنطقة صراع بين الغرب والشرق^(٦٩).

ولفهم تأثير فترة منتصف الستينيات في الجغرافيا السياسية لمنطقة القرن ككل فإنه علينا أن ندرس تأثير غلق قناة السويس على المنطقة ككل خلال يونيو ١٩٦٧. فقد تضررت بشدة اقتصاديات السودان واليمن الجنوبي والصومال بسبب خسارة العائدات الأجنبية من حركة التجارة. ففي السودان تزامن الركود الاقتصادي المتزايد مع الحرب الأهلية هناك وحجم قدرة الحكومة المدنية بالبلاد، أما في اليمن الجنوبي المقابلة

للصومال فإن غلق قناة السويس فأقم من التوترات بين الشعب اليمني والإدارة البريطانية، وعانت عدن من نقص الغذاء والاضطراب العمالي. وفي غضون أسبوع نقلت مصر بقايا قواتها العسكرية الموجودة في اليمن الشمالي نحو الجنوب، لدعم الجمهوريين اليمنيين المواجهين للحامية البريطانية في عدن. وأعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون عن السَّحْب المخطط لوحدات البحرية الملكية من مراكزها «شرق السويس»، مما يعني تراجع الوجود العسكري البريطاني بالخارج، ولم يعد لبريطانيا تأثير مباشر على مستقبل القرن الأفريقي^(٧٠).

وقد وفرت هذه الأحداث المتتابة الفرصة للاتحاد السوفيتي للإفادة من هذه الأحداث وشغل فراغ القوة الذي خلفه الانسحاب البريطاني. وفي مارس ١٩٦٨ سافرت بعثة عسكرية سوفيتية لليمن الجنوبي لمسح الاحتياجات العسكرية للقوات المسلحة الحديثة التكوين في عدن، وتقديم الأسلحة لها^(٧١).

٣- جيبوتي:

تعتبر الصومال أنَّ استعادة جيبوتي ضرورة في سياق سعي الصومال لتوحيد الشعوب الصومالية في أفريقيا. وخلال القرن التاسع عشر قسمت الصومال بين البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين. وفي العام ١٩٦٠ ضمت المنطقة البريطانية بالمنطقة الإيطالية تحت وصاية الأمم المتحدة آنذاك لتكونا معًا جمهورية الصومال. وكان الصومال الفرنسي قد منح الحكم الذاتي داخليًا في العام ١٩٥٦، وصوتت أغلبية ٧٥٪ من الناخبين في العام ١٩٥٨ للحصول على استقلالها. وتلتزم الصومال وفقًا لدستورها بالسعي لإعادة توحيد الأقاليم الصومالية سلمًا وقانونيًا. ومعظم من يعيشون خارج حدود الصومال من البدو الرُّحَّل. وتمثِّل ذلك في العلم الصومالي الذي يضم نجمة خماسية لتمثيل الأقاليم الصومالية الخمسة ومن بينها جيبوتي^(٧٢).

وفي مقابل هذه المطالب الصومالية فرضت فرنسا قوتها العسكرية والسياسية على إقليم جيبوتي حيث يعود الوجود الفرنسي به إلى معاهدة وقعت في العام ١٨٦٢ مع

زعماء محليون أعدت الساحة للتوسع المنتظم للوجود الفرنسي وفقًا للمعاهدة في أعوام ١٨٨٤، و١٨٨٥، و١٨٩٦، وأصبحت جيبوتي عاصمة في العام ١٨٩٢ وأصبح اسمها الرسمي أملاك الصومال الفرنسي French Somaliland في العام ١٨٩٦. ووقعت معاهدتان في العام ١٨٩٧ مع الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني لاستكمال وضع اللمسات النهائية لحدود الإقليم واشترطت بناء خط سكة حديد بين العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وجيبوتي. ومثلت جيبوتي منذ العام ١٩٤٦ في البرلمان الفرنسي كإقليم ما وراء البحار. وهو الوضع الذي اختارت جيبوتي البقاء في ظله في الاستفتاء الشعبي الذي أُجري في العام ١٩٦٧. وتم تعيين مندوب سامي من قبل باريس، لكن سلطاته ظلت قاصرة على بعض المجالات مثل الدفاع والشؤون الخارجية، وكان الإقليم مستقل ماليًا في ذلك الوقت عن الحكومة الفرنسية^(٧٣).

وعارضت فرنسا بقوة حركة الوحدة الصومالية، بينما توجهت الأحزاب السياسية الجيبوتية التي مقرها في الصومال بشكل متزايد للمقاومة المسلحة للاستعمار الفرنسي لجيبوتي. وعندما زار الرئيس الفرنسي شارل ديغول جيبوتي في العام ١٩٦٦ شن حزب الحركة الشعبية للعيسى، الذي يحظى بشعبية جارفة مثلت قرابة ٦٠٪ من سكان مدينة جيبوتي، أعمال شغب عنيفة للمطالبة بالاستقلال الفوري للبلاد. وعلى الفور أمر ديغول باستفتاء لتحديد الوضع المستقبلي للبلاد. وبسبب ما اعتبرته باريس تدفق مستمر لغير مواطني جيبوتي إلى الإقليم وضعت شروط أن يكون التصويت لمواطني جيبوتي ممن يتجاوزن ٢١ عامًا وتسمح أوراقهم الشبوتية لهم بالتصويت، وهكذا حدد وجود ٣٩,٠٢٤ مصوت مؤهل للتصويت من بين سكان جيبوتي البالغ عددهم ١٢٥,٠٥٠ نسمة (منهم ٢٢ ألف من العفر، و١٥ ألف من صومالي العيسى وجماعات العيسى الفرعية) واستبعد الآلاف ممن لم تكن لديهم وثائق إقامة. وأُجري الاستفتاء في ١٩ مارس ١٩٦٧ وانحاز قرابة ٦٠٪ من المصوتين للبقاء في ظل الوصاية الفرنسية. وكما كان متوقعًا ادعت المعارضة تزوير التصويت ورفضت الصومال قبول النتائج. واندلعت المظاهرات وأعمال الشغب التي قُتل خلالها ١٧ مواطنًا جيبوتيًا. واندفعت القوات

الصومالية والإثيوبية نحو حدود جيبوتي. ووجهت السلطات الفرنسية الأوامر لقوات الشرطة والجيش بقمع المظاهرات بالقوة. مما دفع باتجاه تأييد الدول الأفريقية لبقاء القوات الفرنسية حرصاً على منع حرب صومالية - إثيوبية^(٧٤).

وأدى الصراع الإثيوبي - الصومالي خلال حرب الأوجادين إلى تعاظم الصراعات الداخلية في جيبوتي خاصة بعد استقلالها في يونيو ١٩٧٧. ودعمت الجارتان الكبيرتان لجيبوتي النزاعات الداخلية بدعمهما للعيسى والعفر، خاصة مع إعلان العيسى الدائم عن تعاطفهم مع النزعة القومية الصومالية الوحدوية ورغبتهم في ضم جيبوتي في الصومال الكبير. بينما كان موقف العفر من الدولة الجديدة أكثر تعقيداً. فقد أدنى الاستقلال إلى هيمنة العيسى وإن كان النظام السياسي الموروث عن الفرنسيين افترض ضمان مناصب محددة للعفر. فقد كان رئيس الجمهورية حسن جولييد من العيسى، وخصص منصب رئيس الوزراء لأحد العفر، لكنه كان منصب بدون صلاحيات كبيرة، وعلى سبيل المثال فقد استقال أول رئيسا وزراء وهما أحمد ديني وعبد الله محمد كامل بسبب توغل السياسة القبلية في جيبوتي وخاصة من قبل الحكومة التي يهيمن عليها العيسى^(٧٥).

ثالثاً - المواجهات الإثيوبية - الصومالية؛

لم تكن العلاقات بين إثيوبيا والصومال علاقات جيدة يوماً ما. ففي الفترة التاريخية القريبة تم خوض حربين إحداهما كبيرة والأخرى أقل نطاقاً بين البلدين. ولم يحقق الحلم الأجوف لما يسمى بـ «الصومال الكبير» - وهو سياسة توسعية - للصومال سوى العداء والصراعات مع جميع جيرانها، وخاصة إثيوبيا وكينيا. فضلاً عن ذلك فإن الصومال كانت تتحالف دائماً مع جميع المجموعات والدول المعادية لإثيوبيا وتعمل على تقويض السلام الإثيوبي. ومن جهة أخرى فقد قاوم الصوماليون الإثيوبيون النظام القمعي في إثيوبيا. وفي ما يتعلق بذلك فقد نجح الصومال في حشد عدد كبير من الصوماليين الإثيوبيين كحلفاء لها في محاولتها لتنفيذ سياستها التوسعية في أوجادين^(٧٦).

ومن جانبها، وبدلاً من الاستجابة لهذا التهديد من خلال احترام حق الصوماليين الإثيوبيين، ومن خلال دعم الأخوة بين شعوب إثيوبيا حتى يمكن للصوماليين الإثيوبيين العيش طواعية في سلام ووحدّة مع أشقائهم الإثيوبيين، فإن إثيوبيا لجأت إلى تفكيك الصومال بقدر الإمكان. وكانت سياسة إثيوبيا تقوم على نقل الحرب إلى الصومال ودعم التناقض بين العشائر الصومالية^(٧٧).

وفي عام ١٩٦٣ ذكر الإمبراطور هيلاسيلاسي أن «الصومال ملعب كرة قدم للاعبين من الشرق والغرب». ولم يكن على دراية كافية بأن الإقليم برمته، وليس الصومال فحسب، كان في الواقع مسرحاً لهؤلاء اللاعبين. وقد أصاب الضعف كلّاً من إثيوبيا وكينيا والصومال بسبب التنافس والصراع السياسي في ما بينهم، واحتاجت كل واحدة منها لدعم قوة عظمى كي تظل قائمة. ومن جانبهم فإن القوى العظمى سعت، في ضوء سياسة الحرب الباردة، إلى التحالف السياسي بين هذه الدول. ووضعت هذه الحاجة المتبادلة الإقليم برمته في مدار العلاقات بين الشرق والغرب^(٧٨).

عندما تولى عبد الرشيد شارماركي رئاسة وزراء الصومال انتهج سياسة أكثر تحررية، وبدأ ينضم إلى مجموعة الدول التحررية في كثير من المواقف الأفريقية الأساسية مثل أزمة الكونغو وتأييد حركات التحرير، كما اتجه إلى تدعيم علاقته بمصر، وانعكس هذا التحول في سياسته على الصومال وعلى علاقة شارماركي نفسه بإيطاليا والشركات الإيطالية التي كانت تحتكر تسويق محصول الموز، وهو المحصول الرئيسي للصومال^(٧٩).

وقد أيدت السعودية - على سبيل المثال - حركة انفصالية بارزة في إثيوبيا عقب توجه الأخيرة للنظام الماركسي عقب ثورة ١٩٧٤، وهي حركة الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي Ethiopian Democratic Union الذي تكون في العام ١٩٧٥ ونال دعماً كبيراً من الغرب والسعودية والسودان؛ لأن هذه الدول اعتبرت الاتحاد بديلاً أفضل لموازنة النفوذ السوفيتي الكوبي على نظام الدرج Dergue الإثيوبي، كما كانت العلاقات السعودية الأمريكية عاملاً مؤثراً على العلاقات الإثيوبية الأمريكية، خاصة مع

تنامي الأولى. ومنذ حرب ١٩٧٣ والحظر العربي لتصدير البترول نالت السعودية أهمية جديدة لدى الولايات المتحدة. وحالت هذه الصداقة دون دعم الولايات المتحدة الصريح للدرج Dergue، حيث حظيت جبهة التحرير الإريتيرية بدعم المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، وفي مايو ١٩٧٧ قام الرئيس الإثيوبي منجستو هيلامريام بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتي، ومن ثم تم تدشين مرحلة جديدة من التعاون مع الاتحاد السوفيتي. وأكد الرئيس السوفيتي نيكولاي بودجورني خلال استقباله لمنجستو في ٥ مايو، أن الاتحاد السوفيتي وإثيوبيا «حلفاء طبيعيين» تجب تقوية صلاتهما. وبخصوص البحر الأحمر أكد بودجورني أن «... الأحداث الأخيرة تظهر أن الإمبرياليين سيحكمون سيطرتهم على هذا الإقليم بمساعدة دول عربية معينة أولها المملكة العربية السعودية، وعلى انتهاك الحقوق المشروعة للدول والشعوب الأخرى بهذا الإقليم، وتحجيم الملاحة الدولية الحرة»^(٨٠).

واستطاعت حكومة الرئيس سياد بري أن تقوي الجيش الصومالي من خلال التحالف مع موسكو، حيث قامت بزيادة عدد قواتها، كما أرسلت ١٧٢٥ عسكرياً إلى الاتحاد السوفيتي للتدريب هناك، وقد دعم السوفييت الصومال بأكثر من ٣٦٠ خبيراً، إضافة إلى ٢٠٠ بطارية ساحلية و٥٠ مقاتلة ميج وسرب من القاذفات، وقذائف أرض جو متقدمة، ليصبح الجيش الصومالي جاهزاً للقتال^(٨١).

في تلك الأثناء كانت منطقة الأوجادين قد أخذت أهمية بارزة بعد سقوط الإمبراطور هيلاسلاسي، في الوقت نفسه بدأ محمد سياد بري في التخطيط من أجل حركة تحرير الأوجادين، وكانت حركة تحرير الصومال الغربي West Somalia Liberation Movement قد أعادت تنظيم نفسها، لذلك سار مجهودها مع الجيش الصومالي، إلا أن الرئيس سياد بري - رغم ذلك - لم يكن متحمساً بشكل حقيقي لهذه الحرب؛ لعدة أسباب، أولها أنه رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، ولم يكن من اللائق أن تستمر الحرب، إضافة إلى أنه كان يقوم ببعض التحركات الدبلوماسية رغبة منه في تحقيق الطموحات الصومالية عن طريق السلام، إضافة إلى سبب مهم وهو أن حكومة الاتحاد السوفيتي حذرت من تحريك قواته العسكرية، مهددة إياه بأنها سوف تتدخل عنه^(٨٢).

وفي منتصف عام ١٩٧٥ بعد أن ضمن الرئيس الصومالي سياد بري دعم السوفيت وجد أن الموقف صار ملائماً لكي يشن الهجوم في الأوجادين^(٨٣).

وكان الرئيس سياد بري قد استطاع أن يحقق لنفسه وللصومال قوة إقليمية في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، خاصة بعد أن صار رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية ودورة الألعاب الأفريقية. وبعد أن حقق نوعاً من الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي بمساعدة موسكو، حاول تحقيق الهدف الوطني العام للصوماليين وهو تحرير الأراضي الصومالية الواقعة تحت السيطرة الإثيوبية «الأوجادين»، حيث زاد من دعمه لجهة تحرير الصومال الغربي WSLF، بل إن عناصر من الجيش الصومالي قدمت استقالتها لتنضم لصفوف الجبهة للقتال^(٨٤).

كما شهد عام ١٩٧٥ منحنى خطيراً وفارقاً في العلاقات الصومالية الإثيوبية، حيث ساعدت حالة التدهور التي كانت تعانيها إثيوبيا وهيئت الفرصة للصومال للمضغط في اتجاه مطالبها، إضافة إلى تورط الجيش الإثيوبي في إريتريا، مع تحول الكثير من حركات المعارضة المدنية إلى العسكرية، وهي الحالة التي تطورت بعد ذلك لحرب أهلية^(٨٥).

وقد أراد الرئيس سياد بري إحراج الرئيس منجستو، مطالباً إياه أن يكون متسقاً في عملية التغيير التي قام بها في إثيوبيا، وطلب منه أن يمنح الحياة القومية للأوجادين والتي تضم الصوماليين والإريتريين، بحيث يحصلون على حق تقرير مصيرهم، أو على الأقل عليه أن يعطي ضمانات تؤكد استعداداه لحل المشكلة مستقبلاً^(٨٦).

وقد أكد الرئيس سياد بري للسفير السوفيتي أن الصومال لم تبدأ الحرب ضد إثيوبيا حول الأوجادين، وأن الصراع سيكون ذا تأثير مدمر على كلتا الدولتين ولن يستفيد منها إلا الإمبرياليون، وإن كان قد عاد وأكد في حديثه للسفير السوفيتي أنه سيدعم النضال من أجل توحيد أراضي الآباء الصوماليين، قائلاً: إن من يعيش في الأوجادين هم إخواننا وأخواتنا، وإن قيادة الحركة هناك إذا طلبت يد العون فلا يمكن أن نرفض ذلك، وإن شعب الصومال لن يفهم قيادته إذا قامت بقمع نضال الأوجادين ضد الهيمنة الاستعمارية الإثيوبية^(٨٧).

وفي تلك الأثناء تلقى الرئيس سياد بري رسالة من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر يحثه فيها على الاستيلاء أراضي الأوجادين، وقدم له مساعدات عسكرية قدرت بـ ٥٠٠ مليون دولار، وهذا المبلغ كان يعادل الناتج الوطني الإجمالي للصومال لمدة عامين، وبدأت بالفعل تتدفق الأسلحة ليبدأ الهجوم الصومالي^(٨٨).

وأكد مالين في خطابه أن النظام الإثيوبي الحالي يعجز عن الدخول في معارك حربية بسبب مشاكله الداخلية، إضافة إلى استقلال جيبوتي الذي تم في عام ١٩٧٧، ونجاح الصومال في تقوية نفوذها السياسي داخل جيبوتي التي ينتابها قلق من الإثيوبيين، كما نظر مالين إلى الموقف الصومالي تجاه التطور المتوقع للتعاون السوفيتي الإثيوبي^(٨٩).

وفي ١٣ يوليو عام ١٩٧٧ قررت الصومال استعادة الأوجادين، وطبقاً للوثائق الإثيوبية، فإنه كان هناك ٧٠ ألف جندي و٤٠ طائرة مقاتلة و٢٥٠ دبابة و٦٠٠ مدفعية، وفي نهاية الشهر كانت جبهة تحرير الصومال الغربي قد استولت على ٦٠٪ من الأوجادين، والتي شملت جودا Gode في نهر شابيل Shabelle river، وقد عانى المهاجمون الصوماليون في البداية، ودافع الإثيوبيون عن ديرا دوا Dire Dawa وجيجي Jijige بقوات ضخمة، وأحرزت القوات الجوية الإثيوبية تفوقاً من خلال استخدام طائرات F-5 على الرغم من أن الطائرات الميج الصومالية كانت في البداية هي الأكثر عدداً، وقد وجدت موسكو نفسها تقدم دعماً للطرفين وهو ما جعلها تحاول التوسط وعندما فشلت أوقفت المساعدات المقدمة للرئيس سياد بري وهو ما أدى إلى قطع العلاقات^(٩٠).

وقد تلقت القوات الإثيوبية بعد ذلك مساعدات من البلدان الشيوعية، أدت إلى انقلاب موازين الحرب لصالحها^(٩١). كما أصدرت اللجنة السوفيتية لتضامن بلدان آسيا وأفريقيا بياناً في ٧ أغسطس ١٩٧٧ عبرت فيه عن القلق الذي يساور الرأي العام السوفيتي، ودعت لإيقاف العمليات الحربية بلا إبطاء والشروع في مفاوضات سلمية بروح التضامن ضد الإمبريالية^(٩٢). كما نشرت موسكو بياناً أشارت فيه إلى قلقها من

استفحال الوضع، مؤكدة أن استمرار العمليات العسكرية الحربية ينطوي على عواقب فادحة على شعوب المنطقة وقضية الثورتين الصومالية والإثيوبية، محذراً من أن القوى الرجعية تحاول ضرب النظم التقدمية^(٩٣).

ورغم هذه النداءات استمرت المعارك، حيث كان اقتحام الجيش الصومالي لإقليم الأوجادين مصحوباً بالتطور التكتيكي السوفيتي الكفاء، خاصة على مستوى إمدادات الجيش النظامي وكذلك المسلحين غير النظاميين^(٩٤).

وقد استطاع ثوار أجادين مدعومين بالجيش النظامي، تحقيق انتصارات متتالية بعد أن استولوا على جيجي وهي مدينة تحرس مدخل المرتفعات الإثيوبية، واستمر الزحف والتقدم الصومالي إلى أن أرسل السوفييت آلاف المستشارين الكوبيين والسوفييت إلى إثيوبيا، لتقلب الأمور رأساً على عقب^(٩٥)، حيث مكن السوفييت نظام الرئيس منجستو من توسيع وتجهيز جيشه الذي يتراوح جنوده ما بين ٢٠٠-٢١٠ آلاف جندي، حيث صار الجيش الأكبر في أفريقيا السوداء، كما زودت موسكو حليفتها الجديدة إثيوبيا بمعدات استطلاع جديدة تعمل في البحر الأحمر والمحيط الهندي^(٩٦).

وقد تواصلت النداءات الدولية للصومال وإثيوبيا بالتوقف الفوري عن إطلاق النار، وهنا رأى الرئيس سياد بري أن سحب قوات من الأوجادين سيؤدي إلى ترسيخ نظرة الصوماليين أنهم غُرر بهم في الأوجادين، وهو ما سيؤدي إلى أن يستغل أعداؤه ذلك لمحاربته^(٩٧). ولذلك استمر الأمر إلى أن تحولت كوبا والاتحاد السوفيتي بعد أن صارت الصومال تمتلك واحداً من أقوى الجيوش الأفريقية^(٩٨).

إلا أن الرئيس الصومالي سياد بري شعر بالحرج من كثرة النداءات الدولية، خاصة وأن الرئيس الإثيوبي منجستو أعلن عن استجابته للنداءات السوفيتية، فأعلن قبوله للنداء السوفيتي لحل القضايا المتنازع عليها كافة، ووقف أي صراع مسلح جديد^(٩٩). وفي أغسطس قام السفير السوفيتي في إثيوبيا أ. ب. راتنوف A.P. Ratanov بزيارة الرئيس منجستو بناء على دعوته، وطلب منه نقل شكره لموسكو؛ لأنها قدمت أسلحة

وطائرات هليكوبتر ومركبات لاثيوبيا، وأكد الرئيس منجستو له أنه درس نصائح الرئيس الروسي بريجنيف لتحقيق تسوية سياسية للخلافات الصومالية الإثيوبية، حيث حدد يوم ٨ أغسطس موعدًا لسفر ميخائيل أمرو Mikael Imru وجاقشا كيرت Getachev Kibret ، وهما المستشاران الحكوميان - إلى موسكو لمواصلة المفاوضات مع الوفد الصومالي، وعلى الرغم من ذلك فإن الصوماليين واصلوا تصعيد الأعمال العسكرية ضد إثيوبيا، حيث أغارت على مدن في هرر وديرداوا، قد قامت القوات الجوية الصومالية بتدمير المصانع والزراعات دون أن ترد القوات الإثيوبية بقصف المدن الصومالية، حيث ذكر الرئيس منجستو أن بلاده لا تنوي مهاجمة الصومال؛ لأن ذلك سيؤدي إلى خلق مواجهة عسكرية، وقد طلب من موسكو اتخاذ التدابير للتأثير على الصومال وفرض عقوبات اقتصادية، كما طلب أن تقوم بنقل رغبتها في الجلوس مع الصومال للدخول في محادثات بمشاركة الاتحاد السوفيتي^(١٠١).

وقد تدفقت بعد ذلك، ومنذ شتاء عام ١٩٧٧، الأسلحة والمعونات السوفيتية على إثيوبيا، وهو ما أدى إلى ازدياد توتر العلاقات الصومالية السوفيتية ووصولها إلى نقطة اللاعودة^(١٠٢)، وهو ما استدعى أن يسرع الرئيس سياد بري إلى أمريكا للحصول على الأسلحة، إلا أن أمريكا رفضت ذلك بدعوى أن الاتحاد السوفيتي لا يزال موجودًا في الصومال، وعندما بدأت الأمور تزداد سوءًا بين موسكو ومقديشو أعلنت الخارجية الأمريكية في ٢٦ يوليو ١٩٧٧ أنها ستقدم مع الدول الغربية أسلحة للصومال وسيكون ذلك لمدة عام، إلا أنها خشيت أن تقوم الصومال باستخدام هذه الأسلحة ضد إثيوبيا التي كانت لا تزال ترتبط بعلاقات مع أمريكا، ولذلك ربطت المساعدات بخروجها من الأوجادين^(١٠٣).

وقد بدا أن الاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي كان له موقف غريب، حيث كان في وضع من له أصدقاء كثيرون كانوا في الواقع أعداء أشد؛ لبغضهم بعضهم بعضًا، كما أنه فشل في منعهم من الانزلاق لحرب مفتوحة، وعندما اشتعلت الحرب فضل السوفييت إثيوبيا ومزقوا علاقاتهم مع الصومال^(١٠٤).

وعلى الرغم من الصلات الوثيقة التي كانت تربط الصومال والاتحاد السوفيتي، خاصة أن القوات المسلحة الصومالية كانت مجهزة تجهيزاً سوفيتياً، فإن الصومال دائماً ما كانت تنكر وجود قواعد سوفيتية في بربرة، إلا أنه في مارس ١٩٧٥ أورد مكتب هيئة الإذاعة البريطانية في الصومال نتائج تقرير تم إعداده في معهد لدراسة الصراعات في لندن، وقد رصد التقرير تفاصيل دقيقة عن الوجود العسكري السوفيتي في الصومال، وتوصل إلى أن الصومال أوشكت على أن تكون قمرًا صناعيًا سوفيتياً، وقد اعترضت إذاعة مقديشو على هذا التقرير وهاجمت الإذاعة البريطانية، وكان من نتيجة هذا التقرير أن تقدم جيمس شلزنجر J. Schlesinger وزير الدفاع الأمريكي في ١٠ يونيو ١٩٧٥ بطلب للجنة القوات المسلحة لتخصيص مبالغ أكثر لتوسيع القاعدة الأمريكية في «ديو جارسيا» بعد أن أخبرهم أن موسكو قامت ببناء قاعدة ضخمة في بربرة، وهو ما يهدد الوجود الأمريكي في المحيط الهندي^(١٠٤).

وحقاً عام ١٩٧٦ كان هناك ١٥٠٠ مستشار عسكري سوفيتي على الأراضي الصومالية في الجيش الصومالي، كما تم إرسال العديد من الصوماليين للتدريب في موسكو، وكان المقابل هو السماح للاتحاد السوفيتي باستخدام المرافق العسكرية الصومالية لتكوين قاعدة بربرة، ومع ذلك كانت الدولتان تصرّان على إنكار وجود القواعد^(١٠٥). وقد كشفت أقمار التجسس وجود قاعدة لتخزين الصواريخ تحت الإنشاء في الصومال، وقد أنكرت موسكو ومقديشو هذا الأمر بشدة، بل أكدتا أن هذا الاتهام من جانب أمريكا إنما هو للتغطية على ما تقوم به في ديجو جارسيا، وأن ما أظهرته الصور الفوتوغرافية هو مجرد مرافق مدنية، وجزء من التطوير الجديد بميناء بربرة، وعلق الرئيس سياد بري على ذلك بالقول إنه مجرد دعاية استعمارية لفصل الصومال عن حلفائها العرب والأفارقة^(١٠٦).

وأمام هذا الإصرار على إنكار الوجود السوفيتي في الصومال أظهرت تقارير أوروبية غربية عام ١٩٧٦-١٩٧٧ وجود قواعد الصواريخ النووية الروسية على الأراضي الصومالية، وهي الاتهامات التي أصر الرئيس سياد بري على إنكارها؛ رغبة في

الحفاظ على العلاقة مع الجماعة الأوروبية الاقتصادية، إلا أن التقارير الفرنسية أكدت وجود ٣ قواعد عسكرية روسية في الصومال و٢٠٠٠ فني روسي، وقام التقرير بتسمية القواعد، وهي: بربرة، ووانل وين Wanle Weyn ، وجزر برجوني Barjuni أمام السواحل الكينية، مع وجود حامية دائمة قوامها ١٢٠٠ جندي روسي في بربرة مهمتهم الإشراف على اتصالاتها ومراكز للرادار، ووقود ومعدات إمداد، ومطار طول ممره ٥ آلاف متر لطائرات النقل الثقيل، واتهمت الطائرات السوفيتية بأنها تتخذ من وائل وين مقراً لها على بُعد ٨٠ كم من العاصمة، وأكد التقرير على أن هذه القاعدة هي توأم للقاعدة السوفيتية الموجودة في كوناكري، إلا أن مقديشو وموسكو رفضتا هذه الاتهامات الأمريكية معتبرتين أنها جزء من محاولات أمريكية لتبرير بناء قاعدتها في ديجو جارسيا^(١٠٧).

ورداً على هذه الاتهامات، دعا الرئيس سياد بري فريقاً من الصحفيين بعضه من العرب، وبعضه الآخر من الدوليين، وزاروا بربرة وأكدوا أنهم لم يروا أية مرافق من النوع الذي تمت الإشارة إليه، وإن كان بعض الصحفيين اشتكوا من منعهم دخول أحد المباني العسكرية. وفي فبراير ١٩٧٦ اتهمت مجلة نيوزويك الأمريكية الاتحاد السوفيتي بأنه يبني قاعدة ثانية في ميناء قسمايو (كيسمايو) الجنوبي بالصومال^(١٠٨).

وقد ضاعفت الصومال من قواتها العسكرية المسلحة من ١٦ ألف جندي إلى ٣١ ألف جندي، ووصل عدد الجيش إلى ذروته في النصف الثاني من السبعينيات عندما بلغ ٥٤ ألف جندي، كما لوحظ أن واردات الصومال من الأسلحة لم تتجاوز نسبة ١٤٪ قبل عام ١٩٧٢، إلا أنها زادت بصورة كبيرة لتتراوح بين ٢٥ : ٤٧٪ من قيمتها^(١٠٩).

وقد اعتمدت القوات الإثيوبية بشكل إجمالي على الولايات المتحدة في تحديثها من خلال دعم قدر بـ ٢٠٠ مليون دولار من خلال أسلحة جديدة شملت دبابات M-60 ومقاتلات F-55، بل الأكثر من ذلك أنه لم يكن هناك خيار بديل للدعم منذ الدعم الذي قدمته للقيادة الإثيوبية ضد الصومال، وفي الوقت نفسه بدا أن الـ PMAC في ١٩٧٦ يستطلع رأي السوفيت في إمكانية الاعتماد عليه وعلى الأسلحة السوفيتية،

حيث ذهب الرئيس منجستو في يونيو ١٩٧٦ إلى موسكو ليتحدث عن الاستياء من المبادئ اليسارية في قاعدة الدبرازيت The Debre Zeit الجوية، حيث تم سؤاله عن السبب وراء استمرار الدرج في شراء الأسلحة من الولايات المتحدة، فرد عليهم بأن ما عساه أن يفعل، فالسوفييت لم يدعموه ويوغسلافيا كانت الدولة الشيوعية الوحيدة التي دعمته بالأسلحة، وقدم الاتحاد السوفيتي لـ PMAC فرصة اختيار الأسلحة السوفيتية ليقطع الإثيوبيون علاقاتهم مع الولايات المتحدة، حيث كان المخطط السوفيتي قد كسر الولايات المتحدة بعد أن دعموا الرئيس منجستو بالأيديولوجية الماركسية، ورغم ذلك سئل أن الرئيس منجستو لم يكن يضمن السوفييت وطلب أيضًا من الولايات المتحدة دعمه بـ ٢٥ : ٢٧ مليون دولار، إلا أن الولايات المتحدة رأت عدم جدوى الاستجابة له^(١١٠).

وأمام هذا الرفض قرر الرئيس منجستو إرسال وفد سرّي إلى الصين، ووفد سري آخر إلى الاتحاد السوفيتي في ديسمبر، وقد وافقت موسكو على طلبه بعد أن اشترطت عليه قطع صلاته مع الولايات المتحدة، وهو ما حدث بالفعل، حيث بدأت الصحف في الهجوم على الولايات المتحدة، وفتحت اتصالات دبلوماسية سرية مع موسكو وكوبا، وتسلمت ضمانًا بأنه إذا تولى الرئيس منجستو السلطة وطرد الخبراء الأمريكيين من الـ PMAC فإنه بعد أقل من ٢٤ ساعة من عمله هذا سوف يتسلم رسالة تهنئة من كاسترو، وسيقابل السفير السوفيتي في إثيوبيا أناتولي ب. راتونوف Anatoli P. Ratanov الذي أكد له على حصول إثيوبيا على المعونة السوفيتية، وبسرعة البرق في بداية مارس وصلت أسلحة قيمتها ٣٠ مليون دولار من جنوب اليمن، وهو جزء من تعهدات موسكو التي تعهدت بأكثر من ١٠٠ مليون دولار من الأسلحة إلى إثيوبيا. وفي منتصف إبريل وصلت ١٠٠ مدرعة من موسكو مباشرة، فصار الرئيس منجستو جاهزًا لقطع علاقته مع الولايات المتحدة لتسرع الأخيرة بسحب نصف خبرائها، كما فضلت أن تغلق مركز الاتصالات في «أسمر» في سبتمبر، فضلًا عن غلق المركز الأمريكي والقنصلية الأمريكية في أسمر، حيث وقع الرئيس منجستو اتفاقيات مع موسكو في

كل المجالات، وخلال ستة أشهر قدمت موسكو ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار في شكل أسلحة للإثيوبيين^(١١١).

وفي تلك الأثناء فضلت الصومال في يوليو ١٩٧٧ أن ترسل قوات عسكرية إلى داخل إثيوبيا، من أجل مد يد المساعدة لقوات تحرير الصومال الغربي The West Somalia Liberation Movement، حيث كانت ثمة فرصة صومالية مباغثة للوصول إلى المدن الإستراتيجية من داوا Dawa والديرا Dire وهرر Harer في أقل من شهرين، حيث كانت موسكو في تلك الأجواء تسعى إلى أن تحافظ على صداقتها مع الدولتين وتشجعهما على الاتحاد^(١١٢).

وبدعوة سوفيتية وصل الرئيس محمد سياد بري إلى الاتحاد السوفيتي، وأمضى هناك ثلاثة أيام في الفترة من ٢٩ - ٣١ أغسطس في موسكو، وكانت الشواهد قد أوضحت أن هذه الرحلة كانت غير موفقة، وقد ذكرت مصادر صومالية في القاهرة عشية الزيارة أن سياد بري سوف يتحدث مع الرئيس بريجنيف في القرم (وهي شبه جزيرة القرم بالاتحاد السوفيتي)^(١١٣).

وقد أوضح بيان (إعلان رسمي قصير) بعد اختتام المحادثات، أنه لم يتحدث إلا مع كوسجين وسوسلوف وجروميكو، وقد أكد بيان قصير لوكالة تاس في ٣١ أغسطس جاء فيه «أن الجانبين تبادلوا الآراء بخصوص القضايا ذات الاهتمام المشترك، وأن المحادثات قد سارت بشكل سيئ»^(١١٤).

وفي مقابل هذا التحرك قام الرئيس سياد بري في يوليو ١٩٧٧ بزيارة للسعودية من أجل دفع علاقاته بالكتلة الغربية إلى الأمام وتيسير شراء أسلحة من هذه الدولة لتعويض خسائر الصومال في حرب الأوجادين. وكانت السعودية تراقب بقلق تورط الاتحاد السوفيتي في القرن. وكانت الحكومة السعودية تبذل - وبدعم تام من الولايات المتحدة وفي ضوء تخوفها من إحكام السوفيت وجودهم في إثيوبيا وتحقيقهم وجودًا دائمًا في البحر الأحمر - ما بوسعها لتحجيم الوجود السوفيتي في الإقليم، وتمثل نجاحها في منع سقوط جيبوتي في يونيو ١٩٧٧ في قبضة النفوذ الشيوعي بفضل مساعداتها

الاقتصادية والمالية التي تم تقديمها بالتنسيق مع فرنسا خلال زيارة ولي العهد حينذاك الأمير فهد بن عبد العزيز لباريس في مايو ١٩٧٧، كما ضخّت السعودية مبالغ طائلة من المساعدات للسودان عقب طرد الرئيس جعفر نميري للخبراء السوفيت من البلاد. وبالرغم من أن معظم المساعدات كانت ذات طبيعة اقتصادية فإن جزءاً كبيراً منها كان مخصصاً لتمكين السودان من الحصول على احتياجاتها العسكرية من الولايات المتحدة. وهكذا أسهمت السعودية في تحسين العلاقات الأمريكية - السودانية، ومن ثمّ تعزيز مكانة الولايات المتحدة في القرن الأفريقي^(١١٥). وانطلاقاً من وجهة نظر أمنية كان السعوديون والرئيس نميري قلقين من قرب السودان من الصراع الإثيوبي - الصومالي واحتمال تورطها فيه؛ كما كان الجانبان معنيين بتقليص الوجود السوفيتي والإسرائيلي في المنطقة برمتها. واكتسبت السودان أهمية كبيرة؛ لكونها جسراً لتمرير المساعدات السعودية لجماعات التحرير الإريتريّة غير الماركسية في إثيوبيا. وأحياناً كان السعوديون ينسقون مساعداتهم مع السودانين، وأحياناً أخرى كان السعوديون يضغطون على السودانين لدعم مواقفهم^(١١٦).

وكان السوفيت غير راضين عن هذه السياسة السعودية بقيادة الملك خالد وولي العهد الأمير فهد ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، خاصة أن السعودية عرضت تقديم مساعدات لنظم الحكم المعادية للسوفيت في مناطق أخرى من أفريقيا مثل زائير وحتى قوات يوناس سافيمبي المناهضة للحركات الماركسية في أنجولا. كما حاول السوفيت تحسين موقعهم في إثيوبيا الثورية، في الوقت الذي واصل فيه السعوديون تقديم المساعدات للصومال والمتمردين في إريتريا^(١١٧). وكان تقديم المساعدات، وخاصة الاقتصادية، أحد أهم أدوات السياسة الخارجية السعودية في القرن الأفريقي. وكانت القوة الدافعة لهذه المساعدات هي الصندوق السعودي للتنمية الذي تأسس في العام ١٩٧٤، ووقعت السعودية من خلال الصندوق حتى منتصف الثمانينيات أكثر من مائة اتفاق، أهمها اتفاقات مع مصر والسودان والصومال^(١١٨).

ولم تكن العلاقات الصومالية السعودية على ما يرام بعد أن استولى الجيش على السلطة في أكتوبر ١٩٦٩، والإطاحة بحكومة عبد الرشيد شارماركي - إبراهيم عقال. كما كان التزام الاتحاد السوفيتي بمساعدة الصومال على إنشاء جيش وطني وتسليحه وتدريبه، موضع استياء الدول العربية المجاورة والغربية، وكذلك السعودية التي لم تكن تقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي فحسب، بل كانت تعاديه أيضًا لأسباب عقائدية، من بينها دُمغ النظام السوفيتي بالإلحاد، ناهيك عن كونها، عضوًا فعالًا في التحالف الغربي^(١١٩). ووجدت الصومال أن خياراتها في السياسة الخارجية محدودة للغاية. وكان اعتمادها الاقتصادي والعسكري على المملكة العربية السعودية والغرب قد حَجَم بقوة مساعيها لتوحيد الأجزاء المقتطعة من البلاد. وبرز الوضع الهش للصومال في الضغط الأمريكي الشديد (المسكوت عنه سعوديًّا) على الصومال خلال مفاوضات الحصول على حق استخدام مرافق في ميناء بربرة الصومالي، حيث إن الولايات المتحدة لم تقدم للصومال سوى مقابل ضئيل للغاية لم يف بأقل توقعات الصوماليين من المساعدات الأمريكية، واضطر الصوماليون لقبول الشروط المفروضة^(١٢٠)، وبناء على طلب واشنطن قام السعوديون بتمويل الصومال في نهاية السبعينيات بما وصل إلى ٢٠٠ مليون دولار (من بينه منتجات بترولية) للمساعدة على جعل الحليف السابق للسوفيت داخل المعسكر الغربي وتأمين استخدام الولايات المتحدة للقواعد البحرية بالصومال وخارجه على المحيط الهندي^(١٢١).

وقد لاحظت السعودية تأزم الوضع الإقليمي للصومال بعد حرب أوجادين ومدى التقارب الوثيق بين إثيوبيا وكينيا وتوقيعهما في يناير ١٩٧٩ معاهدة صداقة موجهة أساسًا ضد الصومال، ومدتها عشر سنوات، وفرضها ثلاثة شروط يجب التزام الصومال بها كشرط لتحقيق السلام بين الدول الثلاث وهي: تخلي الصومال عن ادعاءاتها الإقليمية في أراضي الدولتين؛ والتمسك بالصومال بمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية القاضية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وتخلي الصومال عن استخدام القوة لتسوية النزاعات الدولية. ولذلك عرضت السعودية في سبتمبر

١٩٧٩ الوساطة بين الصومال وكينيا في النزاع الحدودي الدائر بينهما من خلال استضافة لقاء بين الرئيسين دانيال آراب موي وسياد بري لمدة ثلاثة أيام في الطائف، لم يسفر عن نتائج ملموسة^(١٢٢). لتعاود السعودية خوض مرحلة فتور سياساتها تجاه الصومال خلال الثمانينيات من القرن الماضي.

وكان من المفترض خلال حرب الأوجادين، أن يشارك المستشارون السوفيت في تدريب قيادة القوات المسلحة الصومالية، وهي المشاركة التي لم تكن القوات المسلحة الصومالية قادرة بدونها على شن عملية كبيرة. وقد أظهرت حرب أوجادين خطأ وجهة النظر هذه. وكان من السبل التي سيطر بها الاتحاد السوفيتي على التحرك العسكري الصومالي: تحكمه في قطع الغيار والذخيرة. وقد كانت القوات المسلحة الصومالية غير قادرة على مواصلة حملتها في الأوجادين على مدى كبير، بسبب إيقاف الاتحاد السوفيتي إمدادهم بالذخيرة لأسلحتهم. ولأسباب مشابهة، فإن مصنع تعبئة اللحوم السوفيتي في الصومال توقف عن العمل بسبب نقص قطع الغيار^(١٢٣).

وقد قامت جمهورية الصومال الديمقراطية باقتحام إقليم أجادين في منتصف عام ١٩٧٧ لتحقيق حلم شغل بال زعمائها لمدة ١٧ عامًا ألا وهو ضم الأوجادين، وهو ما عُدد أول خطوة نحو قيام دولة الصومال الكبير، التي تشمل الصوماليين جميعًا في القرن الأفريقي. وحدث هذا الهجوم اندلاع حرب كبيرة تدخلت فيها أطراف خارجية عديدة، ودنّت بالصوماليين من تحقيق هدفهم الاستراتيجي. غير أن التدخل الكبير من قبل الدول الاشتراكية لصالح إثيوبيا مكّن الأخيرة من القضاء على الجيش الغازي، والذي لم يشف تمامًا من هزيمته النكراء^(١٢٤).

ويُعَدُّ النزاع المسلح بين إثيوبيا والصومال أحد أكبر الحروب بين دول أفريقيا في الفترة المعاصرة، وشعر بأصدائها خارج القارة الأفريقية^(١٢٥).

وقد عرفت حرب ١٩٧٧ بين إثيوبيا والصومال على أنها «حرب الأوجادين»، بسبب كون إقليم الأوجادين كان هو السبب الرئيس لاندلاعها، كما أنه كان الموقع

الذي جرت عليه المعركة. وتبلغ مساحته نحو ٢٠٠ ألف كم مربع، وهو إقليم صحراوي في معظمه، والمياه الجوفية هي مصدر الحياة فيه، باستثناء أحزمة / نطاقات خضراء على امتداد أحواض النهر^(١٢٦).

ويدرك الإثيوبيون أن الصومال، والتي ضعفت عسكريًا على نطاق واسع جراء الخسائر التي عانت منها من غزوها الفاشل لأوجادين في عام ١٩٧٧-١٩٧٨، لا تشكل في حد ذاتها تهديدًا خطيرًا على أمن إثيوبيا. لكن دعم الولايات المتحدة يشكل، من وجهة نظرهم، مسألة أخرى، خاصة أنه يبدو أن الحكومة الإثيوبية تنظر للمعونات الأمريكية للصومال على أنها شيء يستهدف معاداتها هي وثورتها^(١٢٧)، وهي أمور ستتغير كلية بانتهاء الاتحاد السوفيتي وإعادة الولايات المتحدة ترتيب أوضاع القرن الأفريقي، بإسقاط كافة الأنظمة الاشتراكية في المنطقة.

*

الهوامش

- (1) Solomon, Hussein, Political Islam: An African Perspective, Contemporary Review of the Middle East 2(1&2) 2015, p. 99.
- (2) Albrecht, Peter, Somali elections in 2016: Five Key Challenges in Somalia's Game of Thrones, Danish Institute for International Studies (DIIS) Policy Brief, October 2015, p. 2.
- (3) Mahadallah, Hassan Omar, the Origins and Essence of Somali Nationalism, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998, pp. 105-106.
- (4) Mahadallah, Hassan Omar, the Origins and Essence of Somali Nationalism, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998, pp. 106-107.
- (5) Mahadallah, Hassan Omar, the Origins and Essence of Somali Nationalism, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998, pp. 107-108.
- (6) Mahadallah, Hassan Omar, the Origins and Essence of Somali Nationalism, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998, p. 109.
- (7) Mahadallah, Hassan Omar, the Origins and Essence of Somali Nationalism, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998, p. 111.
- (8) Mahadallah, Hassan Omar, the Origins and Essence of Somali Nationalism, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998, p. 146-7.
- (9) Mahadallah, Hassan Omar, the Origins and Essence of Somali Nationalism, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998, p. 147.
- (10) Mahadallah, Hassan Omar, the Origins and Essence of Somali Nationalism, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998, p. 147-8.

- (11) Mohamed A. Mohamed, U.S. Strategic Interest in Somalia: From Cold War Era to War on Terror, A thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the State University at Buffalo in partial fulfillment of the requirements for the degree Master of Arts, Department of American Studies, June 2009, p.3.
- (12) Mohamed A. Mohamed, U.S. Strategic Interest in Somalia: From Cold War Era to War on Terror, A thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the State University at Buffalo in partial fulfillment of the requirements for the degree Master of Arts, Department of American Studies, June 2009, p. 4.
- (13) Mohamed A. Mohamed, U.S. Strategic Interest in Somalia: From Cold War Era to War on Terror, A thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the State University at Buffalo in partial fulfillment of the requirements for the degree Master of Arts, Department of American Studies, June 2009, p. 4.
- (14) Morone, Antonio M. L'Egitto di Nasser e la formazione dello stato somalo: Influenze politiche, interazioniculturali e identità nazionale, Contemporanea, Vol. 13, No. 4 (ottobre 2010). 650.
- (١٥) محمد فايق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٣.
- (١٦) المرجع نفسه، ص ٣٤.
- (17) Morone, Antonio M. L'Egitto di Nasser e la formazione dello stato somalo: Influenze politiche, interazioniculturali e identità nazionale , Contemporanea, Vol. 13, No. 4 (ottobre 2010). 651.
- (18) Ibid.
- (١٩) محمد فايق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، المرجع السابق، ص ٣٤.
- (٢٠) المرجع نفسه، ص ٣٥.
- (٢١) المرجع نفسه، ص ٣٦.
- (22) Morone, Antonio M. L'Egitto di Nasser e la formazione dello stato somalo: Influenze politiche, interazioniculturali e identità nazionale , Contemporanea, Vol. 13, No. 4 (ottobre 2010). Pp. 652-3.
- (٢٣) محمد فايق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، المرجع السابق، ص ٣٧.
- (٢٤) المرجع نفسه، ص ٣٧-٣٨.
- (٢٥) المرجع نفسه، ص ٣٨.
- (26) Morone, Antonio M. L'Egitto di Nasser e la formazione dello stato somalo: Influenze politiche, interazioniculturali e identità nazionale , Contemporanea, Vol. 13, No. 4 (ottobre 2010). 655-6.
- (27) Morone, Antonio M. L'Egitto di Nasser e la formazione dello stato somalo: Influenze politiche, interazioniculturali e identità nazionale , Contemporanea, Vol. 13, No. 4 (ottobre 2010). P. 654.

- (28) Castagno, A. A., The Somali-Kenyan Controversy: Implications for the Future, *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 2, No. 2 (Jul., 1964), p. 168
- (29) Makinda, Samuel M., Conflict and the Superpowers in the Horn of Africa, *Third World Quarterly*, Vol. 4, No. 1 (Jan., 1982), P. 94.
- (30) Makinda, Samuel M., Conflict and the Superpowers in the Horn of Africa, *Third World Quarterly*, Vol. 4, No. 1 (Jan., 1982), P. 96.
- (31) Hornsby, Charles, *Kenya: A History Since Independence*, I.B.Tauris, New York, 2012, p. 73.
- (32) The Geographer Office of the Geographer Bureau of Intelligence and Research, Ethiopia –Kenya Boundary (Country Codes: ET - KE), *International Boundary Study*, No. 152-October 15, 1975, Department of State (USA), Washington DC, 1975, p. 2.
- (33) Mahmoud, Hussein A., Livestock Trade in the Kenyan, Somali and Ethiopian Borderlands, *Africa Programme* (September 2010) AFP BP 2010/02, Chatham House, London, 2010, pp. 2-3
- (34) Dalleo, Peter T., The Somali Role in Organized Poaching in Northeastern Kenya, c. 1909-1939, *The International Journal of African Historical Studies*, Vol. 12, No. 3 (1979), pp. 472-3.
- (35) The Geographer Office of the Geographer Bureau of Intelligence and Research, Ethiopia –Kenya Boundary (Country Codes: ET - KE), *International Boundary Study*, No. 152-October 15, 1975, Department of State (USA), Washington DC, 1975, p. 2.
- (36) Marcus, Harold G., The Foreign Policy of the Emperor Menelik 1896-1898: A Rejoinder, *The Journal of African History*, Vol. 7, No. 1 (1966), P. 121.
- (37) The Geographer Office of the Geographer Bureau of Intelligence and Research, Ethiopia –Kenya Boundary (Country Codes: ET - KE), *International Boundary Study*, No. 152-October 15, 1975, Department of State (USA), Washington DC, 1975, p. 2.
- (38) The Geographer Office of the Geographer Bureau of Intelligence and Research, Ethiopia –Kenya Boundary (Country Codes: ET - KE), *International Boundary Study*, No. 152-October 15, 1975, Department of State (USA), Washington DC, 1975, p. 2.
- (39) The Geographer Office of the Geographer Bureau of Intelligence and Research, Ethiopia –Kenya Boundary (Country Codes: ET - KE), *International Boundary Study*, No. 152-October 15, 1975, Department of State (USA), Washington DC, 1975, p. 3.
- (40) The Geographer Office of the Geographer Bureau of Intelligence and Research, Ethiopia –Kenya Boundary (Country Codes: ET - KE), *International Boundary Study*, No. 152-October 15, 1975, Department of State (USA), Washington DC, 1975, p. 3.

- (41) The Geographer Office of the Geographer Bureau of Intelligence and Research, Ethiopia - Kenya Boundary (Country Codes: ET - KE), International Boundary Study, No. 152-October 15, 1975, Department of State (USA), Washington DC, 1975, p. 3.
- (42) Kenya Border Talks To Be Held in Rome, The Washington Post, Times Herald (1950-1973): Aug 22, 1963:, p. A22.
- (43) Carson, Johnnie, Kenya: the Struggle against Terrorism (in: Robert I. Rotberg, editor., Battling Terrorism in the Horn of Africa), World Peace Foundation., Brookings Institution Press, Baltimore, 2005, , P. 174.
- (44) Carson, Johnnie, Kenya: the Struggle against Terrorism (in: Robert I. Rotberg, editor., Battling Terrorism in the Horn of Africa), World Peace Foundation., Brookings Institution Press, Baltimore, 2005, , P. 174.
- (45) Metaferia, Getachew, Ethiopia and the United States: History, Diplomacy, and Analysis, Algora Publishing, New York, 2009, p. 130
- (46) Howell, John, An Analysis of Kenyan Foreign Policy, The Journal of Modern African Studies, Vol. 6, No. 1 (May, 1968), p. 40.
- (47) Dalleo, Peter T., The Somali Role in Organized Poaching in Northeastern Kenya, c. 1909-1939, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 12, No. 3 (1979), P. 472.
- (48) Brind, Harry, Soviet Policy in the Horn of Africa, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 60, No. 1(Winter, 1983-1984), P. 79.
- (49) Fasehun, Orobola, Nigeria and the Ethiopia-Somalia Conflict: A Case Study of Continuity in Nigerian Foreign Policy, Africa Spectrum, Vol. 17, No. 2 (1982), P. 186.
- (50) Makinda, Samuel M., From Quiet Diplomacy to Cold War Politics: Kenya's Foreign Policy, Third World Quarterly, Vol. 5, No. 2, Africa: Tensions and Contentions (Apr., 1983), p. 307.
- (51) Makinda, Samuel M., From Quiet Diplomacy to Cold War Politics: Kenya's Foreign Policy, Third World Quarterly, Vol. 5, No. 2, Africa: Tensions and Contentions (Apr., 1983), p. 307.
- (52) Khapoya, Vincent B., Kenya under Moi: Continuity or Change? Africa Today, Vol. 27, No. 1, Salute to Independence in Zimbabwe (1st Qtr., 1980), pp. 25-6.
- (53) Khapoya, Vincent B., Kenya under Moi: Continuity or Change? Africa Today, Vol. 27, No. 1, Salute to Independence in Zimbabwe (1st Qtr., 1980), p. 26.
- (54) Abdullahi, Abdi M., The Ogaden National Liberation Front (ONLF): The Dilemma of Its Struggle in Ethiopia, Review of African Political Economy, Vol. 34, No. 113, Imperial, Neo-Liberal Africa?(Sep., 2007), P. 556.

- (55) I Adejumobi, Saheed A., the History of Ethiopia, The Greenwood Histories of the Modern Nations Frank W. Thackeray and John E. Findling, Series Editors, Greenwood Press, London, 2007, p. 3.
- (56) Adejumobi, Saheed A., the History of Ethiopia, The Greenwood Histories of the Modern Nations Frank W. Thackeray and John E. Findling, Series Editors, Greenwood Press, London, 2007, p. 5.
- (57) Bienen, Henry, U.S. Foreign Policy in a Changing Africa, Political Science Quarterly, Vol. 93, No. 3 (Autumn, 1978), p. 453.
- (58) Schraeder, Peter J., The Horn of Africa: US Foreign Policy in an Altered Cold War Environment, Middle East Journal, Vol. 46, No. 4 (Autumn, 1992), P. 571.
- (59) Stevens, Richard P., The 1972 Addis Ababa Agreement and the Sudan's Afro-Arab Policy, The Journal of Modern African Studies, Vol. 14, No. 2 (Jun., 1976), P. 253.
- (60) Stevens, Richard P., The 1972 Addis Ababa Agreement and the Sudan's Afro-Arab Policy, The Journal of Modern African Studies, Vol. 14, No. 2 (Jun., 1976), P. 253.
- (61) Mahmoud, Hussein A., Livestock Trade in the Kenyan, Somali and Ethiopian Borderlands, Africa Programme (September 2010) AFP BP 2010/02, Chatham House, London, 2010, p. 2
- (62) Dalleo, Peter T., The Somali Role in Organized Poaching in Northeastern Kenya, c. 1909-1939, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 12, No. 3 (1979), p. 473.
- (63) Touval, Saadia, The Organization of African Unity and African Borders, International Organization, Vol. 21, No. 1 (Winter, 1967), P. 103.
- (64) Kromm, David E., Irredentism in Africa: The Somali-Kenya Boundary Dispute, Transactions of the Kansas Academy of Science (1903-), Vol. 70, No. 3 (Autumn, 1967), P. 364.
- (65) CAB/129/101, POLICY IN THE SOMALILAND PROTECTORATE, Memorandum by the Minister of State for Colonial Affairs, C. (60) 65, COPY NO.56, 4th April, 1960, the National Archives, London, 1960, p. 4.
- (66) The Washington Post, Times Herald (1959-1973); Aug 25, 1963; ProQuest Historical Newspapers The Washington Post (1877 - 1993), pg. A6
- (67) Adem, Seifudein, The Conflict in Eritrea Reconsidered (in: Nagel, Stuart S. editor, Handbook of Global International Policy, Basel, Switzerland, Marcel Dekker, Inc., 2000, p. 45.
- (68) Farkas, Evelyn, Fractured States and U.S. Foreign Policy: Iraq, Ethiopia, and Bosnia in the 1990s, PALGRAVE MACMILLAN, New York., 2003, P. 49.
- (69) Castagno, A. A., The Somali-Kenyan Controversy: Implications for the Future, The Journal of Modern African Studies, Vol. 2, No. 2 (Jul., 1964), p. 165

- (70) Payton, Gary D. The Somali Coup of 1969: The Case for Soviet Complicity, *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 18, No. 3 (Sep., 1980), pp.498-9.
- (71) Payton, Gary D. The Somali Coup of 1969: The Case for Soviet Complicity, *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 18, No. 3 (Sep., 1980), p. 499.
- (72) Thomas A. Marks, Djibouti: France's Strategic Toehold in Africa, *African Affairs*, Vol. 73, No. 290 (Jan., 1974), p. 100.
- (73) Ibid, pp. 99-100.
- (74) Thomas A. Marks, Djibouti: France's Strategic Toehold in Africa, *African Affairs*, Vol. 73, No. 290 (Jan., 1974), pp. 100-1.
- (75) Kassim Shehim and James Searing, Djibouti and the Question of Afar Nationalism, *African Affairs*, Vol. 79, No. 315 (Apr., 1980), p. 209.
- (76) Ministry of Information (Ethiopia), Press & Audiovisual Department, *The Federal Democratic Republic of Ethiopia Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy*, Addis Ababa, November 2002, p. 73.
- (77) Ministry of Information (Ethiopia), Press & Audiovisual Department, *The Federal Democratic Republic of Ethiopia Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy*, Addis Ababa, November 2002, p.73.
- (78) Mahadallah, Hassan Omar, *the Origins and Essence of Somali Nationalism*, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998, p. 146.
- (٧٩) محمد فايق، المرجع السابق، ص ٧٧-٧٨.
- (80) Yasmin Qureshi, Recent Developments in the Red Sea Region with Special Reference to the Horn of Africa, *Pakistan Horizon*, Vol. 32, No. 1/2, FOCUS ON ASIA (First and Second Quarters, 1979), pp. 149-150
- (81) David D. Latin and Said Samatar, *Somalia: Nation in Search of State*, London, 1978, p. 141.
- (82) David D. Latin and Said Samatar, *Somalia*, op. cit., p. 147.
- (83) Marina and David Ottaway, *Ethiopia: Empire in Revolution*, African Publishing Company, New York, 1976, p. 163.
- (84) Rawson, David, *Dealing with Disintegration: U.S. assistance and the Somali State* (in: Samatar Ahmed, ed., *the Somali Challenge from Catastrophe to Renewal*), Lynne Planners, London, 1994, p. 151.
- (85) Ottaway, Marina, op. cit., p. 176.
- (86) Virtual archive, op. cit., p.
- (87) Virtual Archive, Cold War International History Projects, Memorandum of Conversation between Soviet Ambassador to Somalia G.V. Samsonov and Somali President Siad Barre, 23 February, 1972, op. Cit., p.1

- (89) Russian & East German Documents on the Horn of Africa, 1977-78, Memorandum of Conversation between Soviet Counselor-Minister in Ethiopia S. Sinitsin with Political Counselor of the U.S. Embassy in Ethiopia. Herbert Malin, 2 February 1977, p.1
- (90) Fidel Castro, www.wikipedia.com
- (91) Francis, Samuel T.
- (٩٢) ماري رايت: المساعدة على حل النزاعات الأفريقية، الاتحاد السوفيتي وأفريقيا، أفريقيا: دراسات العلماء السوفيت، هيئة تحرير العلوم الاجتماعية، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٣، ص ٥٤.
- (٩٣) وكالة تاس: ٤ أغسطس ١٩٧٧.
- (94) Thom, William G., Sub-Saharan Africa's Changing Military Environment, Armed Forces & Society, Vol. 11, No. 1, Fall, 1984, p. 34.
- (95) Chalaïnd, Gerard, The Horn of Africa's Dilemma, op. cit., p. 122.
- (96) Ethiopia, op. cit., p. 1.
- (97) Somalia, Implications for President Siad of Somalia Withdrawal, 6 March 1978, National Foreign Assessment Center, Jimmy Carter Library, Washington, 1978, p. 7.
- (98) The Situation in Somalia, report of Somalia Commission of Inquiry, Minister of Public Works and Government Services, Canada, 1997, p. 11.
- (99) Cold war International History project, op. cit.
- (100) Cold war International History Project, Soviet Ambassador to Ethiopia A. P. Rantanov, Memorandum of Conversation with Mengistu, from the Journal of 11, August 1977, Rantonov, A. P., issue No. 284.
- (101) Francis, Samuel, op. cit.
- (102) Somalia: a Country Study.
- (103) Wiberg, Hakan, The Horn of Africa, Journal of Peace Research, Vol. 16, No. 3, 1979, p. 193.
- (104) Legum, Colin and Hughes Anthony, Africa Contemporary Record: Annual Survey and Documents 1975-1976, Rex Collings, London, 1976, p. 307.
- (105) Ethiopia, op. cit., p. 13.
- (106) Legum, Colin and Hughes Anthony, Africa Contemporary Record: Annual Survey and Documents 1975-1976, op. cit., p. 307.
- (107) Legum, Colin and Jacqueline Dyck, Africa Contemporary Record: Annual Survey and Documents, op. cit., p. 334.
- (108) Legum, Colin and Hughes Anthony, Africa Contemporary Record: Annual Survey and Documents 1975-1976, op. cit., p. 308.
- (109) Lebebvre, Jeffrey, op. cit., p. 33
- (110) Marina and David Ottaway, Ethiopia: Empire in Revolution, OP. CIT., P. 167.

- (111) Ibid., p. 168
- (112) Gerard Chaliand, *The Struggle for Africa, Conflict of the Great Powers*, 1st published, London, 1982, p. 93.
- (113) الرؤية العالمية السوفيتية، المجلد الثاني، العدد ٩، ١٠ سبتمبر ١٩٧٧.
- (114) AFP باريس، مراسل القاهرة، ٣١ أغسطس، ١٩٧٧.
- (115) Yasmin Qureshi, *Recent Developments in the Red Sea Op. Cit.* pp. 152-4.
- (116) John Creed and Kenneth Menkhaus, *The Rise of Saudi Regional Power and the Foreign Policies of Northeast African States*, *Northeast African Studies*, Vol. 8, No. 2/3 (1986), p.4.
- (117) William B. Quandt, *Riyadh between the Superpowers*, *Foreign Policy*, No. 44 (Autumn, 1981), pp. 49-50.
- (118) John Creed and Kenneth Menkhaus, *The Rise of Saudi Regional Power and the Foreign Policies of Northeast African States*, *Northeast African Studies*, Vol. 8, No. 2/3 (1986), p.4.
- (119) محمد شريف محمود: فصل في العلاقات الصومالية السعودية، شبكة الشاهد:
<http://arabic.alshahid.net/columnists/analysis/8598>
- (120) John Creed and Kenneth Menkhaus, *The Rise of Saudi Regional Power and the Foreign Policies of Northeast African States*, *Northeast African Studies*, Vol. 8, No. 2/3 (1986), p.12.
- (121) Jonathan Marshall, *Saudi Arabia and the Reagan Doctrine*, *Middle East Report*, No. 155, *The Middle East after Reagan* (Nov. - Dec., 1988), p.12
- (122) Harry Ododa, *Somalia's Domestic Politics and Foreign Relations since the Ogaden War of 1977-78*, *Middle Eastern Studies*, Vol. 21, No. 3 (Jul., 1985), p.290.
- (123) Brind, Harry, *Soviet Policy in the Horn of Africa*, *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 60, No. 1 (Winter, 1983-1984), pp. 83-4.
- (124) Tareke, Gebru, *The Ethiopia-Somalia War of 1977 Revisited*, *The International Journal of African Historical Studies*, Vol. 33, No. 3 (2000), p. 635.
- (125) Tareke, Gebru, *The Ethiopia-Somalia War of 1977 Revisited*, *The International Journal of African Historical Studies*, Vol. 33, No. 3 (2000), p. 635.
- (126) Tareke, Gebru, *The Ethiopia-Somalia War of 1977 Revisited*, *The International Journal of African Historical Studies*, Vol. 33, No. 3 (2000), p. 636-7.
- (127) Petterson, Donald, *Ethiopia Abandoned? A pn American Perspective*, *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944), Vol. 62, No. 4 (Autumn, 1986), Pp. 627-8.

المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق والتقارير:

- CAB/129/101, POLICY IN THE SOMALILAND PROTECTORATE, Memorandum by the Minister of State for Colonial Affairs, C. (60) 65, COPY NO.56, 4th April, 1960, the National Archives, London, 1960.
- Virtual Archive, Cold War International History Projects, Memorandum of Conversation between Soviet Ambassador to Somalia G.V. Samsonov and Somali President Siad barre, 23 February, 1972.
- The Geographer Office of the Geographer Bureau of Intelligence and Research, Ethiopia-Kenya Boundary (Country Codes: ET-KE), International Boundary Study, No. 152-October 15, 1975, Department of State (USA), Washington DC, 1975.
- Legum, Colin and Hughes Anthony, Africa Contemporary Record: Annual Survey and Documents 1975-1976, Rex Collings, London, 1976.
- Cold war International History Project, Soviet Ambassador to Ethiopia A. P. Rantanov, Memorandum of Conversation with Mengistu, from the Journal of 11, August 1977, Rantonov, A. P., issue No. 284.
- Russian & East German Documents on the Horn of Africa, 1977-78, Memorandum of Conversation between Soviet Counselor-Minister in Ethiopia S. Sinitsin with Political Counselor of the U.S. Embassy in Ethiopia. Herbert Malin, 2 February 1977.
- Somalia, Implications for President Siad of Somalia Withdrawal, 6 March 1978, National Foreign Assessment Center, Jimmy Carter Library, Washington, 1978.
- The Situation in Somalia, report of Somalia Commission of Inquiry, Minister of Public Works and Government Services, Canada, 1997.
- Ministry of Information (Ethiopia), Press & Audiovisual Department, The Federal Democratic Republic of Ethiopia Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy, Addis Ababa, November 2002.

ثانياً- الكتب:

أ- العربية:

- ماري رايت، المساعدة على حل النزاعات الأفريقية، الاتحاد السوفيتي وأفريقيا، أفريقيا: دراسات العلماء السوفيت، هيئة تحرير العلوم الاجتماعية، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٣.
- محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

ب- الأجنبية:

- Adejumobi, Saheed A., the History of Ethiopia, The Greenwood Histories of the Modern Nations Frank W. Thackeray and John E. Findling, Series Editors, Greenwood Press, London, 2007.

- Adem. Scifudein, The Conflict in Eritrea Reconsidered (in: Nagel, Stuart S. editor, Handbook of Global International Policy, Basel, Switzerland, Marcel Dekker, Inc., 2000).
- Carson, Johnnie, Kenya: the Struggle against Terrorism (in: Robert I. Rotberg, editor., Battling Terrorism in the Horn of Africa), World Peace Foundation., Brookings Institution Press, Baltimore, 2005.
- David D. Latin and said Samatar, Somalia: Nation in Search of State, London, 1978.
- Farkas, Evelyn, Fractured States and U.S. Foreign Policy: Iraq, Ethiopia, and Bosnia in the 1990s. PALGRAVE MACMILLAN, New York., 2003.
- Gerard Chaliand, The Struggle for Africa, Conflict of the Great Powers, 1st published, London, 1982.
- Hornsby, Charles, Kenya: A History Since Independence, I.B.Tauris, New York, 2012.
- Mahmoud, Hussein A., Livestock Trade in the Kenyan, Somali and Ethiopian Borderlands, Africa Programme (September 2010) AFP BP 2010/02, Chatham House, London, 2010.
- Marina and David Ottaway, Ethiopia: Empire in Revolution, African Publishing Company, New York, 1976.
- Metaferia, Getachew, Ethiopia and the United States: History, Diplomacy, and Analysis, Algora Publishing, New York, 2009.
- Mahmoud, Hussein A., Livestock Trade in the Kenyan, Somali and Ethiopian Borderlands, Africa Programme (September 2010) AFP BP 2010/02, Chatham House, London, 2010.
- Rawson, David, Dealing with Disintegration: U.S. assistance and the Somali State (in: Samatar Ahmed, ed., the Somali Challenge from Catastrophe to Renewal), Lynne Planners, London, 1994.

ثالثاً- الدوريات:

أ- العربية:

- الرؤية العالمية السوفيتية، المجلد الثاني، العدد ٩، ١٠ سبتمبر ١٩٧٧.

ب- الأجنبية:

- Abdullahi, Abdi M., The Ogaden National Liberation Front (ONLF): The Dilemma of Its Struggle in Ethiopia, Review of African Political Economy, Vol. 34, No. 113, Imperial, Neo-Liberal Africa? (Sep., 2007).
- Albrecht, Peter, Somali elections in 2016: Five Key Challenges in Somalia's Game of Thrones, Danish Institute for International Studies (DIIS) Policy Brief, October 2015.
- Bienen, Henry, U.S. Foreign Policy in a Changing Africa, Political Science Quarterly, Vol. 93, No. 3 (Autumn, 1978).
- Brind, Harry, Soviet Policy in the Horn of Africa, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944), Vol. 60, No. 1 (Winter, 1983-1984).
- Castagno, A. A., The Somali-Kenyan Controversy: Implications for the Future, The Journal of Modern African Studies, Vol. 2, No. 2 (Jul., 1964).

- Dalleo, Peter T., The Somali Role in Organized Poaching in Northeastern Kenya, c. 1909-1939, *The International Journal of African Historical Studies*, Vol. 12, No. 3 (1979).
- Fasehun, Orobola, Nigeria and the Ethiopia-Somalia Conflict: A Case Study of Continuity in Nigerian Foreign Policy, *Africa Spectrum*, Vol. 17, No. 2 (1982).
- Harry Ododa, Somalia's Domestic Politics and Foreign Relations since the Ogaden War of 1977-78, *Middle Eastern Studies*, Vol. 21, No. 3 (Jul., 1985).
- Howell, John, An Analysis of Kenyan Foreign Policy, *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 6, No. 1 (May, 1968).
- John Creed and Kenneth Menkhaus, The Rise of Saudi Regional Power and the Foreign Policies of Northeast African States, *Northeast African Studies*, Vol. 8, No. 2/3 (1986).
- Jonathan Marshall, Saudi Arabia and the Reagan Doctrine, *Middle East Report*, No. 155, *The Middle East after Reagan* (Nov. - Dec., 1988).
- Kenya Border Talks To Be Held in Rome, *The Washington Post, Times Herald* (1959-1973); Aug 22, 1963.
- Khapoya, Vincent B., Kenya under Moi: Continuity or Change? *Africa Today*, Vol. 27, No. 1, Salute to Independence in Zimbabwe (1st Qtr., 1980).
- Kromm, David E., Irredentism in Africa: The Somali-Kenya Boundary Dispute, *Transactions of the Kansas Academy of Science* (1903-), Vol. 70, No. 3 (Autumn, 1967).
- Makinda, Samuel M., Conflict and the Superpowers in the Horn of Africa, *Third World Quarterly*, Vol. 4, No. 1 (Jan., 1982).
- Makinda, Samuel M., From Quiet Diplomacy to Cold War Politics: Kenya's Foreign Policy, *Third World Quarterly*, Vol. 5, No. 2, *Africa: Tensions and Contentions* (Apr., 1983).
- Marcus, Harold G., The Foreign Policy of the Emperor Menelik 1896-1898: A Rejoinder, *The Journal of African History*, Vol. 7, No. 1 (1966).
- Morone, Antonio M. L'Egitto di Nasser e la formazione dello stato somalo: Influenze politiche, interazioniculturali e identità nazionale, *Contemporanea*, Vol. 13, No. 4 (ottobre 2010).
- Payton, Gary D. The Somali Coup of 1969: The Case for Soviet Complicity, *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 18, No. 3 (Sep., 1980).
- Petterson, Donald, Ethiopia Abandoned? A pn American Perspective, *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944), Vol. 62, No. 4 (Autumn, 1986).
- Schraeder, Peter J., The Horn of Africa: US Foreign Policy in an Altered Cold War Environment, *Middle East Journal*, Vol. 46, No. 4 (Autumn, 1992).
- Solomon, Hussein, Political Islam: An African Perspective, *Contemporary Review of the Middle East* 2 (1&2) 2015.
- Stevens, Richard P., The 1972 Addis Ababa Agreement and the Sudan's Afro-Arab Policy, *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 14, No. 2 (Jun., 1976).
- Tareke, Gebru, The Ethiopia-Somalia War of 1977 Revisited, *The International Journal of African Historical Studies*, Vol. 33, No. 3 (2000).

- Thom, William G, Sub-Saharan Africa's Changing Military Environment, Armed Forces & Society, Vol. 11, No. 1, Fall, 1984.
- Touval, Saadia, The Organization of African Unity and African Borders, International Organization, Vol. 21, No. 1 (Winter, 1967).
- The Washington Post, Times Herald (1959-1973); Aug 25, 1963; ProQuest Historical Newspapers The Washington Post (1877-1993).
- The Washington Post, Times Herald (1959-1973); Aug 25, 1963; ProQuest Historical Newspapers The Washington Post (1877-1993).
- Wiberg, Hakan, The Horn of Africa, Journal of Peace Research, Vol. 16, No. 3, 1979.
- William B. Quandt, Riyadh between the Superpowers, Foreign Policy, No. 44 (Autumn, 1981).
- Yasmin Qureshi, Recent Developments in the Red Sea Region with Special Reference to the Horn of Africa, Pakistan Horizon, Vol. 32, No. 1/2, FOCUS ON ASIA (First and Second Quarters, 1979).

رابعاً- الرسائل العلمية:

- Mahadallah, Hassan Omar, the Origins and Essence of Somali Nationalism, A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998.
- Mohamed A. Mohamed, U.S. Strategic Interest in Somalia: From Cold War Era to War on Terror, A thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the State University at Buffalo in partial fulfillment of the requirements for the degree Master of Arts, Department of American Studies, June 2009.

خامساً- مواقع الإنترنت:

- محمد شريف محمود: فصل في العلاقات الصومالية السعودية، شبكة الشاهد:

<http://arabic.alshahid.net/columnists/analysis/8598>



الفصل الثاني

الصومال (الأرض والسكان)

ملاحج الجغرافيا الطبيعية في الصومال

أ.د. عطية محمود محمد الطنطاوي^(*)

مقدمة:

تتميز الصومال بموقعها الجغرافي والإستراتيجي في شرقي القارة الأفريقية، وهذا أهلها لأن تلعب دورًا تاريخيًا بوصفها أحد أهم مراكز التجارة العالمية، وفي الأحداث التي مرت بها أفريقيا عبر العصور. ويتحكم الموقع المحوري للصومال في ممر رئيس للتجارة العالمية وصادرات البترول العربي عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث يمر فيها ما يقرب من نصف بترول العالم. وتشغل الصومال المنطقة المعروفة بـ«القرن الأفريقي» بساحل طويل على المحيط الهندي، وعند مدخل البحر الأحمر على خليج عدن. ويسكن الدولة - التي تبلغ مساحتها نحو ٦٤٠ ألف كم^(١) - أكثر من عشرة ملايين نسمة يعمل معظمهم في حرفتي الرعي والزراعة، وتعد من أفقر البلدان في العالم.

ويتسم التركيب الجيولوجي للصومال بالتعقيد والتغيرات المفاجئة في طبقات الصخور، نظرًا للحركة الصدعية الرأسية للصخور في الزمنين الثاني والثالث الجيولوجيين. وترتكز الصومال على صخور ما قبل الكامبري التي تعلوها طبقات تنتمي إلى الأزمنة الجيولوجية الأحدث، وتشكل صخور الحجر الجيري والحجر الرملي من العصرين الكريتاسي والجوراسي المصادر الرئيسية للتربة التي تنتشر على نطاق واسع^(٢). وتسود الصخور الرسوبية معظم أراضي الصومال نتيجةً للغمر المتكرر لمياه المحيط الهندي عبر العصور. وتتميز معالم سطح الأرض في الصومال بعدم التضرس

(*) أستاذ الجغرافيا الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الكبير، إلا أنها تضم مرتفعات وسهولاً ساحلية وسهولاً فيضية، بالإضافة إلى أراضي هضبية. ويقع سهل ساحلي ضيق في الشمال على خليج عدن، ويوجد بالجزء الشمالي سلسلة جبال جوليس، ويتراوح متوسط ارتفاعها من ٩١٥ إلى ٢١٣٥ مترًا. أما في الجنوب فتوجد هضبة في الداخل تنحدر انحدارًا هينًا تجاه الساحل، ويتراوح ارتفاعها من ٥٠٠ متر في الداخل إلى ١٨٣ مترًا بالقرب من الساحل، ويجري فيها تجاه المحيط الهندي نهر شيبلي ونهر جوبا. كما يوجد سهل ساحلي على المحيط الهندي يتكون بالأساس من كثبان رملية.

ويسود الصومال المناخ الجاف وشبه الجاف، وتتميز درجة الحرارة بالارتفاع طوال العام؛ نتيجة لوقوعها بين المدارين، ولكن تقل درجات الحرارة بدرجة ملحوظة في المناطق المرتفعة، حيث تصل أحيانًا إلى الصفر، وترتفع على الساحل الشرقي. وتتصف الأمطار بصفة عامة بالندرة والذبذبة الشديدة، وتتساقط بين أبريل ويوليو، وتزايد كميتها في المناطق الجنوبية الغربية، ويوجد فصلان جافان وفصلان ممطران. وتهب الرياح الشمالية الشرقية الجافة من ديسمبر إلى مارس، وتكون الحرارة معتدلة في الشمال ومرتفعة في الجنوب. بينما الفترة من أبريل إلى يونيو تعد فصلًا مطيرًا قصيرًا يعقبها فترة جفاف تمتد من يوليو حتى سبتمبر، حيث تهب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، وهي الرياح الموازية للساحل الصومالي، وترتفع درجة الحرارة على أنحاء الصومال ثم يأتي فصل مطير متقطع خلال شهري أكتوبر ونوفمبر. وبعد النبات الطبيعي انعكاسًا للتربة والظروف المناخية، حيث تتناسب النباتات مع كمية الأمطار الساقطة؛ فإن زادت الأمطار انتشرت النباتات الغنية والكثيفة، مثل ما يحدث في المناطق الشمالية الغربية، وتصبح النباتات الطبيعية فقيرة في المناطق الجافة التي تتصف بقلة الأمطار، وتزدهر في الفترة بين أبريل ويوليو، حيث تساقط الأمطار، وبصفة عامة، فالصومال أغلب أراضيها عبارة عن أحراش وصحراء. ولا تزال بعض غابات المانجروف على طول مصب نهر جوبا، لكن معظمها تعرض للتدهور لاستخدامها كوقود أو كعلف للحيوان. وتنتشر الصحراء المختلطة مع بعض النباتات في نحو ٢٥٪.

من مساحة الصومال في سواحل شمال ووسط الصومال، وتمتد إلى الداخل. وعلى طول ساحل المحيط الهندي تختلط الصحراء مع الغطاء النباتي الفقير الذي هو موطن للطيور والزواحف والظباء. ونحو ٧٠٪ من أراضي الصومال عبارة عن نظام بيئي يتكون من الأحراش الخشنة والعشب والشجيرات. ولا تتعدى نسبة الغابات في الصومال ١٪ فقط، وتتركز في أقصى الجنوب، حيث أكثر مناطق الصومال مطراً.

ويوجد عدد قليل من الأنهار تتدفق بشكل شبه دائم في الصومال، وتعد المصدر الرئيس للمياه العذبة، وأهمها نهر جوبا ونهر شبيلي في المنطقة الجنوبية، وتستخدم مياههما للري. وليس لدى الصومال أية بحيرات عذبة ولكن تمتلئ بعض الأحواض الداخلية خلال موسم الأمطار على شكل برك مؤقتة سرعان ما تتبخر مياهها نتيجة ارتفاع درجة الحرارة. وتعد المياه الجوفية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لموارد المياه. وتصمم الصومال بعض الأحواض لحصاد مياه الأمطار. وتتنوع التربة في الصومال من منطقة لأخرى، حيث تنتشر تربة السهول الساحلية والفيضية والتربة الرسوبية والتربة الجيرية والتربة البركانية، بالإضافة إلى التربة الطينية السوداء. وتعاني التربة في الصومال من مشكلات عدة أهمها الجفاف المتكرر والتملح ونقص المواد العضوية، بالإضافة إلى تعرضها لعوامل التعرية والتجريف نتيجة الرعي الجائر واستخدام النباتات الطبيعية كوقود. ويرتبط توزيع السكان في الصومال بتوزيع الموارد الطبيعية كالترية والمناخ وموارد المياه، فنحو ٦٠٪ من الصوماليين رعاة رُحَّل أو شبه رُحَّل يعيشون على تربية الماشية والإبل والأغنام والماعز، بينما ٢٥٪ فقط من السكان مزارعون مستقرون يعيش معظمهم في المنطقة الزراعية الخصبة بين نهري جوبا وشبيلي في جنوب الصومال، وما تبقى من السكان يعيشون في المناطق الحضرية^(٣).

ويعد الجفاف أهم الأخطار الطبيعية التي تضرب الصومال نتيجة للتذبذب الشديد لكثية الأمطار السنوية، وتتفاقم آثاره بسبب عوامل بشرية، أهمها الرعي الجائر وتعرية التربة وسوء استغلال الموارد الطبيعية الهشة كالمياه والتربة. وفي بعض السنوات تصاب الصومال أيضاً بالفيضان الذي يسبب مشكلات معقدة يصعب على الصوماليين وحدهم

حلُّها، مثل مشكلة نقص الغذاء والمياه، والسكن، وتفشي الأمراض، وغيرها. بالإضافة إلى أخطار طبيعية أخرى كانتشار الجراد الصحراوي وتسونامي، بالإضافة إلى التغيرات المناخية الحالية وما يعقبها من آثار بيئية كارثية. وفي ما يلي دراسة تفصيلية عن كل عنصر من عناصر البيئة الطبيعية، وأهم الأخطار الطبيعية التي تتعرض لها الصومال.

أولاً - موقع الصومال:

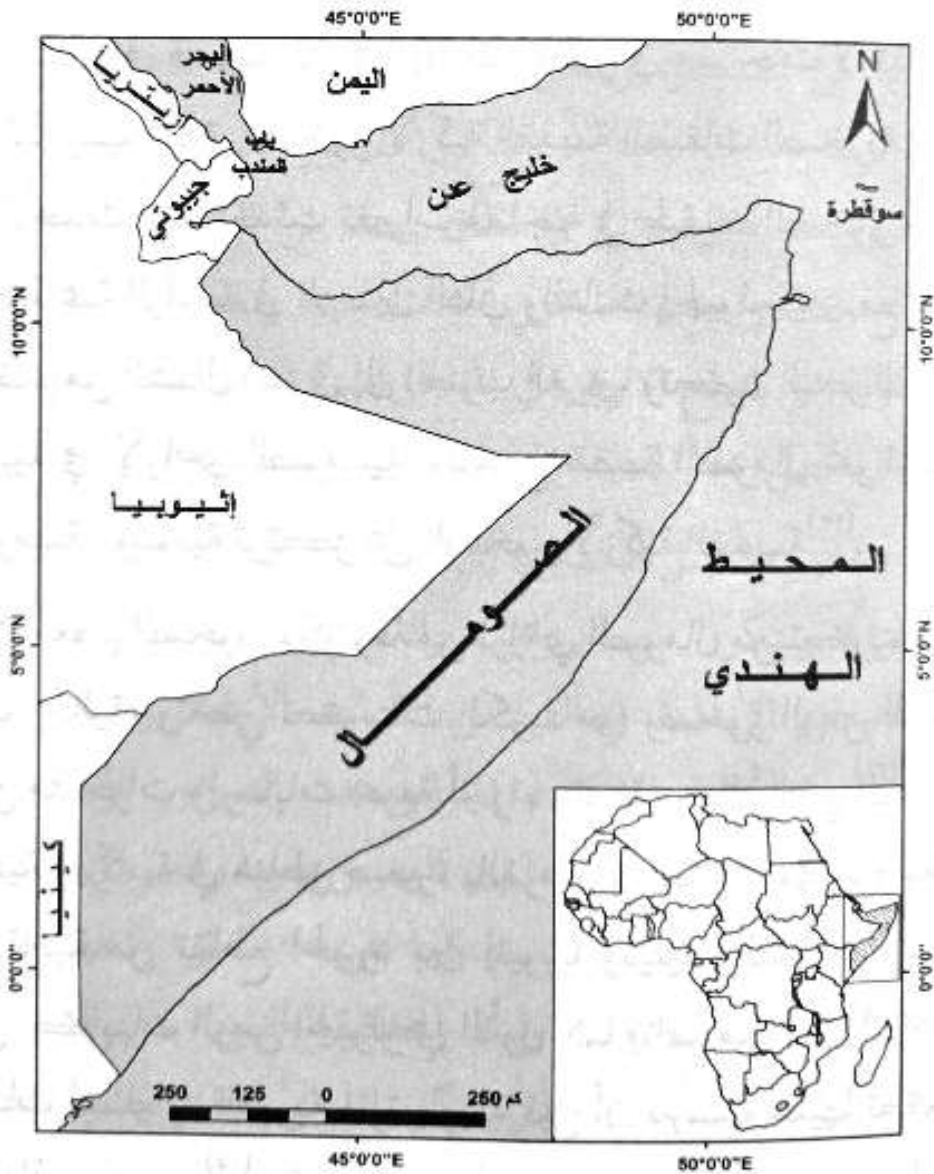
يشبه الصومال في شكله زاوية أو شكل الرقم 7، ويشبه إلى حد ما قرنٌ وحيد القرن؛ لذا يسمى أيضًا «القرن الأفريقي»^(٤). وتتميز دولة الصومال بموقعها الجغرافي المتميز بساحل طويل على المحيط الهندي وخليج عدن عند مدخل البحر الأحمر، رغم افتقار هذه الساحل إلى التعرج، مما يفقده بعض الأهمية، وترجع قلة تعاريج السواحل الصومالية في كونها سواحل انكسارية ينتهي اليابس فيها إلى البحر مباشرة كما هو الحال بين رأسي غاردافوي وحانون^(٥).

وكما يظهر من الشكل (١) تمتد جمهورية الصومال فلكيًا نحو ١٥ دائرة عرض من الجنوب إلى الشمال بين ٣° جنوبًا و ١٢° شمالًا، كما يمتد من الشرق إلى الغرب نحو ١٦ خط طول بين ٣٥° شرقًا و ٥١° شرقًا. أما بالنسبة للحدود الجغرافية، فلها حدود برية طويلة تبلغ ٢٣٤٠ كم، حيث تجاور جيبوتي من الشمال الغربي بطول ٥٨ كم، وتحد إثيوبيا من الغرب بطول ١٦٠٠ كم، ومن الجنوب الغربي تجاور كينيا بحدود تبلغ ٦٨٢ كم^(٦).

ويطل الصومال على جبهتين بحريتين: الأولى هي جبهة المحيط الهندي؛ من رأس كامبوني جنوب خط الاستواء حتى رأس غاردافوي شمالًا، بمسافة طولها ٢٠٠٠ كم تقريبًا، والأخرى هي جبهة خليج عدن؛ من رأس عسير شرقًا إلى ما بعد زَيْلَع غربًا، بمسافة ١٣٠٠ كم^(٧). وتمثل طرف منطقة القرن الأفريقي التي تضم معها دول إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، وتحتل الصومال موقعًا إستراتيجيًا على طول الطرق المؤدية إلى باب المندب والطريق البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس؛ حيث التجارة بين الشرق والغرب وتجارة الشرق الأوسط مع شرقي أفريقيا. وأهمية الموقع الإستراتيجية على

المحيط الهندي لا تنكر، ليس هذا فحسب بل كانت الصومال مدخلاً للإسلام إلى قلب أفريقيا المدارية والاستوائية^(٨). ونتيجة لهذه الأهمية تكالبت القوى الاستعمارية على احتلال الصومال، فبعد أن احتلت إنجلترا عدن والجنوب العربي عام ١٨٣٩ اتجهت لاحتلال الصومال عام ١٨٨٦، واحتلت فرنسا أدبوك، ثم احتلت إيطاليا الصومال الجنوبي ثم تعرض الصومال بعد ذلك إلى الغزو الإثيوبي عام ١٩٣٦، ولولا أهمية الموقع الجغرافي لما كان هذا التكالب حتى وضعت الأمم المتحدة الصومال تحت حمايتها بعد الحرب العالمية الثانية^(٩). وبدأ استغلال الشاطئ الصومالي والجرف القاري لأغراض الصيد وأغراض أخرى في العقد الأخير من القرن العشرين^(١٠).

شكل (١) موقع الصومال



وتبلغ مساحة الصومال حوالي ٦٤٠ ألف كم^٢ وهي بذلك تقل في المساحة بعض الشيء عن ولاية تكساس الأمريكية. ومعظم أراضيها يابسة ولا تغطي المسطحات المائية فيها إلا ١,٦٪ من المساحة الإجمالية^(١١). وتمتد حدود الصومال البحرية لمسافة ٢٠٠ ميل بحري، كما أنها تمتد من الشمال إلى الجنوب لمسافة ١٥٥٠ كم^(١٢)، ويبلغ أقصى اتساع للصومال شرقاً من بحيرة رودلف ومناطق تقسيم المياه بين إثيوبيا والصومال.

ثانياً - البنية والتركيب الجيولوجي:

يتسم التركيب الجيولوجي للصومال بعدم التعقيد، والصومال جزء من القارة الأفريقية ترتكز على صخور القاعدة الأركية شديدة الصلابة، ورغم أن هذه الصخور تظهر في معظم أجزاء أفريقيا العليا نتيجة الانكسار العظيم (الأخدود الأفريقي) الذي أصاب القارة في قسمها الشرقي، إلا أنها تظهر في مساحات لا تذكر في الأراضي الصومالية. وقد ترسبت فوق الصخور الأركية القديمة الطبقات الصخرية المنتمة للأزمة الجيولوجية الأحدث. وقد حدثت تغيرات مفاجئة في طبقات الصخور المختلفة نتيجة للحركات الصدعية الرأسية في الزمنين الثاني والثالث الجيولوجيين مع ظهور الأخدود الأفريقي العظيم من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وتكون البحر الأحمر الذي تمتد حافته الجنوبية في الأراضي الصومالية، وتتدرج هضبة الصومال نحو الجنوب وتتكون من صخور رملية ورسوبية ترتكز على الصخور الأركية القديمة^(١٣).

وتتشكل معظم الصخور المكشوفة من أراضي الصومال من تكوينات الزمن الثاني إلى الرواسب الحالية، وتغطي تكوينات الكريتاسي وصخور الزمن الثالث الرسوبية بما تحويه من متبخرات وإرسابات بحرية أجزاء واسعة من الأراضي الصومالية. وتظهر صخور بازلتية وبركانية في مناطق صغيرة بالقرب من جيبوتي وفي منطقة خليج عدن وفي منطقة قريبة من تقاطع الحدود بين إثيوبيا وكينيا والصومال^(١٤). ويخلو سطح الصومال من تكوينات الزمن الجيولوجي الأول كما يظهر من شكل (٢)؛ نظراً لتعرض هذه التكوينات لعمليات التعرية فترة طويلة قبل أن تترسب عليها تكوينات الزمن الجيولوجي الثاني وما بعده^(١٥).

وقد أجريت الدراسات الجيولوجية والمعدنية في الصومال بصورة رئيسية من قبل الجيولوجيين البريطانيين والإيطاليين قبل الاستقلال في عام ١٩٦٠، حيث قيم هولمز الثروة المعدنية عام ١٩٥٤، ثم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٧٠، ولم توزع هذه التقارير على نطاق واسع، ثم قام الإيطالي أوسوني باستعراض الرواسب المعدنية في كل من إثيوبيا والصومال عام ١٩٥٦^(١٦). ويوضح شكل (٢) توزيع التكوينات الجيولوجية تبعاً لزمان تكوينها كالآتي:

أولاً: صخور ما قبل الكمبري وتمثل القاعدة لبنية الصومال، وصخورها أركية قديمة نارية ومتحولة كباقي قارة أفريقيا التي كانت جزءاً من قارة جندوانا. وتظهر صخور ما قبل الكمبري في منطقتين مرتفعتين: الأولى في المنطقة الشمالية الغربية عند هرجيسيا وتتكون من صخور بلورية متوازية مع خليج عدن، والأخرى في إقليم بيور إلى الغرب من مقديشو، ويتكون من كتلة صخرية من النيس، الأمفيبوليت، الكوارتزيت، الرخام، والجرانيت^(١٧). وتتكون صخور هذه القاعدة الأركية أساساً من الجرانيت والدتوريت، وهي ممثلة في نطاق يمتد من الغرب إلى الشرق في الإقليم الشمالي من الصومال وتغطيها صخور أحدث منها، وتظهر هذه التكوينات الأركية القديمة مكشوفة على سطح الأرض في المناطق التي تعرضت لتعرية شديدة كالواجهة الشمالية للنطاق الجبلي عدا المنطقة المحصورة بين أنكاهور - أيشه - ريج^(١٨).

وتنقسم صخور ما قبل الكمبري إلى وحدتين: الأقدم وتشكل كل نتوءات عصر ما قبل الكمبري، وتتكون من البيوتيت والأمفيبوليت والنيس والكوارتز والرخام وغيرها. أما الصخور الأحدث فتتألف من الشَّسْت الأخضر والكوارتز والدولوميت، وكنجلومرات^(١٩). كما يظهر الشكل (٢) تواجد هذه الصخور على السطح في المناطق الجنوبية المجاورة لكينيا وإثيوبيا في ما بين النهرين جوبا وشبيلي في منطقة البيور وهي صخور نارية ومتحولة قديمة يزيد سمكها عن ١٠٠٠ متر، وتظهر هذه التكوينات مكشوفة أو قريبة من السطح في وسط المنطقة الجنوبية من الصومال أو تغطيها لرسابات الزمن الثالث شمالاً، وتنحدر التكوينات الأركية في جنوب الصومال انحداراً هيناً ناحية الساحل، وتنتشر هذه التكوينات في شكل تلال جرانيتية منعزلة وصلبة^(٢٠).

شكل (٢) جيولوجية الصومال



المصدر: <http://spilpunt.blogspot.com.eg/2007/04/somalia.html>

ثانيًا: الزمن الجيولوجي الأول وتكاد تخلو الصومال من تكوينات هذا الزمن؛ إما لأنها أزيلت تمامًا بفعل عوامل التعرية قبل أن يلقي الزمن الثاني برواسبه عليها، أو لأنها اختفت تحت تأثير التكوينات الأحدث. وتشير الدلائل الجيولوجية إلى وجود رواسب العصر الترياسي الرملية في مناطق متفرقة ومحدودة المساحة، وترتكز على صخور القاعدة مباشرة. كما تشير بعض الأدلة الثابتة إلى أن الصومال ظل خلال العصر الأول أرضًا مرتفعة لم يتعرض لغمر بحري إلا في النطاق الهامشي للإقليم الشمالي^(٢). وكانت الصومال في نهاية الزمن الجيولوجي الأول عبارة عن سهل أرسبت

عليه صخور الحجر الجيري الجوراسية بشكل موحد على جميع أنحاء البلاد، ثم تأكلت تكوينات الجوراسي وتم إزالة سُمْك كبير من هذه الصخور بالتعرية إلى أن غطت إرسابات البحر الكريتاسي كل الصومال، ولا توجد دلائل على وجود التواءات في الصومال^(٢٢).

ثالثًا: الزمن الجيولوجي الثاني وتعد تكويناته من أهم التكوينات الجيولوجية في الصومال، وترتكز تكويناته على صخور القاعدة مباشرة في مساحات واسعة، وتنتمي معظم تكوينات هذا الزمن إلى العصرين الجوراسي والكريتاسي، وتتكون صخوره من الحجر الجيري والمارل والحجر الرملي، وتمثل هذه التكوينات جرفًا في الصومال الجنوبي بين بيدو ودينسور^(٢٣). وتعلو طبقات العصر الجوراسي صخور عصر ما قبل الكامبري في أربعة مناطق رئيسية هي: بيور في جنوبي الصومال، ومنطقة بوراما - زيلع شمال غربي الصومال، ومنطقة بهندولا شمال الصومال ووسطه، وأخيرًا منطقة مادو في شمال شرقي الصومال^(٢٤).

ويوجد مقطع كامل لصخور العصر الجوراسي من صفائح طينية رقيقة وحجر جيري في بهندولا، وفي أعالي قيعان أنهار جوبا وشبيلي، وكذلك في مناطق الانكسارات، أو على حافات الصخور القاعدية، وتظهر في نظام طبقي في شمال شرقي الصومال، وقد تظهر على سطح الأرض كما هو الحال في المنطقة الممتدة من إسكابادو ودردوا، وقد عثر على تكوينات زيتية محلية في رواسب الجوراسي في وسط الإقليم الشمالي وفي المنطقة الممتدة من جالكعيو حتى هوبيا^(٢٥).

أما تكوينات العصر الكريتاسي فقد تركزت دون انتظام طبقي؛ إما على الصخور الأركية مباشرة أو على تكوينات العصر الجوراسي أو الترياسي في منطقة بيور، وفي الجبال الشمالية^(٢٦). وقد تعرض الصومال الجنوبي إلى عملية رفع في نهاية العصر الكريتاسي وظلت فوق مستوى سطح البحر منذ ذلك الحين، إلا في المناطق الساحلية. وساعد الأخدود الذي تكون في أواسط الزمن الثالث ونهايته على رفع الجزء الشمالي من الصومال، وكانت النتيجة أن الصخور الرسوبية البحرية الأيوسينية

لا توجد إلا على طول شريط ضيق من الساحل. وتشمل الأشكال حوض مانديرا - لوج في أقصى جنوب غربي البلاد، وبيور إلى الشمال منه، والحوض الساحلي، وشبه خليج الصومال التي تحتل معظم وسط الصومال، ونوجال شمال هذا الحوض، والأراضي المرتفعة بطول الساحل الشمالي^(٢٧).

وتشغل تكوينات الكريتاسي مساحة كبيرة في غربي الصومال ووسطه، وتتكون من صخور رملية خالية من الحفريات وهي ما يطلق عليها «صخور الخرسان النوبي»، ويمكن مشاهدتها في نظام طبقي من أحجار رملية حمراء على المرتفعات الجبلية لجبال هدود شابل. وتتكون صخور الكريتاسي الأعلى من صفائح رقيقة ومارل وحجر جيرى، وهذه التكوينات توجد إلى الشرق والجنوب من كارن وانكاهور أسفل تكوينات طبقة من صخور نوبية وأحجار جيرية صفراء، وهي سبب ارتفاع جبل الهيلز والنطاق الجبلي الرئيسي في الإقليم الشمالي^(٢٨). وتدين الصومال بجيولوجيتها للزمنين الثاني والثالث البحري، وترتكز الصخور الرسوبية القارية على صخور ما قبل الكامبري النارية والمتحولة^(٢٩).

رابعاً: الزمن الجيولوجي الثالث، وفيه تعرضت الأراضي الصومالية لحركة هبوط أعقبها حركة رفع ما أدى إلى طغيان البحر الأيوسيني إلى الداخل في اتجاه شمالي غربي، وترسيب طبقات سميكّة استمرت بضعة ملايين من السنين، ثم انحسر البحر الأيوسيني وظهرت طبقات فوق سطح البحر تعرضت لعوامل التعرية والانكسارات ساعدت على إزالة رواسب هذا العصر في أماكن كثيرة. وترتكز طبقات هذا الزمن بشكل منتظم على صخور العصر الكريتاسي في شمال شرقي الصومال، وبشكل غير منتظم على الصخور الأقدم في أماكن أخرى من البلاد، وتظهر تكوينات هذا الزمن على السطح في وسط الصومال وشماله^(٣٠). ويوجد مقطع كامل لصخور الأيوسين الأدنى مكون من حجر جيرى وصلصال في آيل أهاجي. وقد نشطت عوامل التعرية في تكوينات الأيوسين فظهرت أشكال على هيئة تلال مخروطية وخنادق رئيسية، كما هو الحال في ناس هابلالد بالقرب من هرجيسيا. وفي شمال شرقي الصومال توجد طبقات

الأيوسين الجافة في محور جنوبي غربي - شمالي شرقي مع امتداد البحر الأحمر، وهو محور بوهار - بوهتليه^(٣١).

وتغطي صخور الأيوسين الأوسط المنطقة الشمالية الشرقية، وتظهر على شكل طبقات جيرية على جوانب وادي نوجال ومنطقة بوران، ولصخور الأيوسين الأوسط مقطع كامل في دابان جنوب شرق بربرة. وصخور الأيوسين بصفة عامة صلبة تغطي منطقة ساوول هود، أما في اتجاه محور بلهار بوهتليه فهضبة هود تميل الصخور؛ لأن تكون رملية، وهي تمثل الحد الشمالي للأحجار الجيرية التي تغطي مساحة كبيرة من الإقليم الجنوبي، وعلى صخور الأيوسين الأوسط تجري مجموعات من الأخوار المائية الفصلية القزمية التي لا تصل إلى البحر^(٣٢). وتغطي تكوينات الأيوسين البحرية الصخور الرسوبية في النصف الشمالي من الصومال، ولكنها غائبة في الصومال الجنوبي، باستثناء شريط ضيق على طول الساحل حيث الأيوسين البحري موجود في باطن الأرض جنباً إلى جنب مع صخور الأوليجوسين البحرية والميوسين والعصر الحديث، وهذه الأخيرة موجودة محلياً في النتوءات^(٣٣).

وتظهر تكوينات الزمن الجيولوجي الثالث في مناطق متفرقة من الصومال الجنوبي ويرجع معظمها إلى فترة النيوجين التي تتكون من سحنات مختلفة من إرسابات الميوسين والبلايوسين التي يصعب تمييزها عن تلك التي ترجع إلى إرسابات الرباعي الأدنى. ويمكن أن نجد التكوينات الحصوية والرملية التابعة للزمن الثالث الأعلى متداخلة مع المارل والصلصال تحت السهل الفيضي، ويبدو أن هذا المارل والصلصال قد تكون في بحيرات ساحلية ومعه إرسابات طميية، وتتكون إرسابات الأوليجوسين من الحجر الجيري والمارل والصلصال وتكوينات الرمل التي يصعب تمييزها عما يعلوها من تكوينات الميوسين الأدنى^(٣٤). وتتكون صخور الميوسين من رمل وجير وصلصال في دوبار، وهي تحتوي على أصداف بحرية، وتكون شاطئاً قديماً لخليج عدن من أحجار مرجانية تسمى «الشعب الصخرية» أو «صخور البحر»^(٣٥).

خامساً: الزمن الجيولوجي الرابع، وبدأت تكويناته على صورة طبقات حجرية

متتالية في الفترة التي كانت تتكون فيها طبقات عدن البركانية من بازلت وديوليت. ومن المرجح أنها استمرت بعد ذلك، وكونت قممًا مسطحة من البازلت الأسود الذي يغطي سلاسل التلال، وقد تآكلت بفعل التعرية أو اختفت تحت الصخور الأحدث، وتوجد هذه الصخور مكشوفة في المناطق الشمالية^(٣٦). أما الجزء الجنوبي من الصومال فتكويناته حديثة وغير محددة ومتداخلة مع الزمن الثالث، ويصعب تمييزها، وتمثل في إرسابات بحرية وهوائية في الكثبان الرملية على طول الساحل من دائرة عرض ٨° شمالاً إلى الحدود الكينية جنوباً. وغالبًا ما تتخلل هذه الكثبان تكوينات رملية متماسكة وحجر جيرى. وعثر على بقايا شعاب مرجانية على حافة الكثبان الرملية المتصلة بالساحل، والتي ترجع إلى العصر الحديث وتظهر على منسوب ١٠-١٥ متر فوق سطح البحر في كثير من مناطق الشاطئ، ومن المرجح أنها أرسبت نهاية عصر البلايستوسين مع غمر البحر. كما تتمثل تكوينات الزمن الرابع في إرسابات طميية منقولة في وادي جوبا وشبيلي، وفي أودية المجاري الفصلية، وأيضًا إرسابات طميية موضوعة بين نهري جوبا وشبيلي وسُمك كل منها ١٠٠ متر، وتكون من الرمال واللوم الرمي والحصى^(٣٧). وتوجد تداخلات بركانية حديثة في أودال وبكول وهيران الغرب وغيدو والخليج الغربي بالقرب من نهر جوبا، ويظهر البازلت والتكوينات البركانية في مناطق صغيرة، وتغطي الصخور الرسوبية البحرية من الزمن الثاني وحتى الآن مساحات واسعة في الصومال^(٣٨).

والخلاصة أن التركيب الجيولوجي للصومال يمتاز بالبساطة في معظم أنحاءها، فالطبقات الرسوبية التي ترجع إلى الزمنين الثاني والرابع أفقية أو تميل ميلًا خفيفًا في اتجاه الجنوب الشرقي. ويدل هذا على أن الصومال لم يتعرض للحركات التكتونية العنيفة إلا على نطاق محدود^(٣٩). ولكن الحركات التكتونية كان لها تأثير في بنية الصومال، فالحركة التكتونية العامة لها اتصال بخليج عدن وفي اتجاه البحر الأحمر في أراضي الصومال. والحركة التكتونية الأرضية اخترقت رواسب الجوراسي. كما أن الانكسار العظيم المسؤول عن الأخدود الأفريقي تبعه اندفاعات في صخور الأيوسين الأوسط، وكان خط الانكسار على طول إنكاهور - أيشه - ريجو - نوجال، والاتجاه

شمالي غربي - جنوبي شرقي، بالإضافة إلى عدد من الانكسارات حدثت في الأيوسين الأوسط نتيجة لحركة رفع في الجنوب. وآخر حركة تكتونية حدثت في الميوسين نتج عنها ظهور الشعاب المرجانية وارتفاع الصخور وأزيلت السهول البازلتية وتغيرت النظم النهرية^(٤٠).

ثالثاً - مظاهر السطح في الصومال:

يتميز سطح الأرض في الصومال بعدم التضرس الكبير، والصفة السائدة هي الطبيعة السهلية والهضبية، باستثناء المنطقة الشمالية التي تضم أعلى قمة في الصومال (شميريس) في منطقة سرود الجبلية في شمال شرقي الصومال، ويبلغ ارتفاعها ٢٤١٦ متراً فوق سطح البحر، في حين يمثل ساحل المحيط الهندي أكثر النقاط الإحداثية انخفاضاً في الصومال^(٤١). وتخلو الصومال من سلاسل جبلية متصلة طوياً أو عرضاً، إلا أن أراضيها تضم بعض المرتفعات كجبال جوليس في الشمال، ويتراوح متوسط ارتفاعها من ٩١٥ إلى ٢٥٠٠ متراً. وترتفع الهضبة في الجنوب بين ١٨٣ متراً و ٥٠٠ متر، وتجري فيها أهم أنهار الصومال شبيلي وجوبا تجاه المحيط الهندي. ويدخل نهر شبيلي الصومال لينحدر جنوب شرق إلى الساحل، ثم يدور جنوباً حول مدينة مقديشو ليسيّر بقية مجراه موازياً للساحل لمسافة ٣٠٠ كم حتى ينتهي في مستنقعات إلى الجنوب من مركه، ويخرج من هذه المستنقعات فرعان شبيلي وجومسا ليتحدا ويصبّان في نهر جوبا أحياناً قرب مصبه ويجف نهر شبيلي شتاءً، أما جوبا فينبع من الهضبة الإثيوبية إلى المحيط مباشرةً بمجرى يبلغ عرضه ٢٤٠ متراً عند كيسمايو وهو دائم الجريان^(٤٢).

ولم يستطع نهر شبيلي أن يصب في المحيط الهندي بسبب وجود الكثبان الرملية المنتشرة والتي مثلت حاجزاً طبيعياً واضطر النهر لأن يسيّر بحذاء هذا السهل على بعد ٣٠ كم من المحيط. أما نهر جوبا فقد استطاع أن يشق طريقه عبر السهل ليصب في المحيط الهندي^(٤٣). وتتصف أراضي الصومال بأنها هضبية وهي جزء من أفريقيا العليا، وتبلغ أقصى ارتفاع لها في الشمال المطل على خليج عدن. وتمتد الهضبة داخل الأراضي الصومالية ويقطعها عدد من الأودية مكونة حافات قائمة يصل ارتفاعها إلى

٢٣٩٧ مترًا، ويصل ذروة ارتفاعها في الغرب إلى ٣٢٠٠ مترًا، ويستمر الارتفاع حتى تدخل الأراضي الإثيوبية^(٤٤). وتترك الهضبة سهلًا ساحليًا ضيقًا على خليج عدن، يتباين في اتساعه، حيث يضيق في الشرق لأقل من واحد كم ويتسع في الغرب ليصل لأكثر من ١٠٠ كم، وهو سهل حارّ وجافّ لذا أطلق عليه الصوماليون جوبان وتعني المحترق^(٤٥). وتربة هذا السهل رملية ثم تتدرج الهضبة نحو الجنوب وتتكون من صخور رملية ورسوبية^(٤٦).

ويكون سطح الصومال في القطاع الشمالي والغربي امتدادًا للهضبة الحبشية التي تقع على الجانب الجنوبي الشرقي للأخدود الأفريقي العظيم، ويكون امتدادًا للهضبة في الظهر المباشر لساحل الصومال على خليج عدن واضحًا، وتكاد تتخذ شكل الحافة الجبلية الوعرة ويتراوح ارتفاعها بين ١٣٠٠ و ٢٢٠٠ مترٍ عن مستوى سطح البحر، وتنتهي هذه الحافة الممتدة في اتجاه الشرق عند رأس غاردافوي، وتشرف مباشرة على المحيط الهندي بحافة يصل منسوبها إلى ٣٠٠ متر. ويبلغ ارتفاع هضبة الصومال في المتوسط ١٠٠٠ متر، وهي ليست بركانية ولا تضم في تركيبها بقايا لنشاط بركاني كما في الهضبة الحبشية^(٤٧).

ويتسم الجزء الأكبر من هضبة الصومال باستواء سطحه، وهناك مناطق مخرّبة كالمناطق الجنوبية والوسطى، بالإضافة إلى المنحدرات الشمالية التي تمتد شرقًا من شمال غرب الحدود مع إثيوبيا، وتضم أعلى الجبال في الصومال. وتنحدر الحافة ناحية الجنوب إلى هضبة متوسطة الارتفاع، وتتألف الهضبة من تكوينات طباقية من الصخور الرملية التي ترتكز فوق الصخور الأركية القديمة وسطح الهضبة مخرّس ووعر، ويزيد من تضرسه ووعورته عمق الأودية النهرية التي تشق طرقها فيه. وإلى الجنوب يقع إقليم هود وهو هضبة مموجة تنحدر من ارتفاع ١١٤٠ مترًا في الشرق إلى ارتفاع ٦٩٠ مترًا في الغرب، وتنحدر الهضبة انحدارًا سهلًا نحو الجنوب والشرق وتخلو من الظاهرات التضاريسية^(٤٨). وينحدر الصومال إلى الجنوب في هضبة مرتفعة تخلو من الأنهار الدائمة في منطقة أوجو، والتي تميزها الوديان العميقة ووعورة السطح والمجاري المائية الجافة، أما الجزء الشرقي من منطقة أوجو فينحدر بلطف نحو المحيط

الهندي. ويشكل سهل مودوغ في الوسط سمةً مهمة من سمات السطح في الصومال؛ حيث يميزه شبكة واسعة من المجاري المائية الموسمية وتعبّره العديد من الأودية والمجاري المائية الجافة^(٤٩). ويتصف النصف الجنوبي من الصومال بأنه مسطح نسبيًا، ويرتفع لأقل من ٣٥٠ مترًا فوق مستوى سطح البحر، في حين أن النصف الشمالي يرتفع شمالًا إلى ارتفاع ٢٠٠٠ متر، ثم ينخفض بشكل حاد إلى خليج عدن^(٥٠).

ويتكون الخط الساحلي من سلسلة من الشواطئ الرملية تفصلها مجموعة من المنحدرات الصخرية على فترات تبرز بعضها في المحيط الهندي، وتمتد الكثبان الرملية الساحلية في الصومال الجنوبي لمسافة ٧٨٥ ميلًا من الحدود الكينية شمالًا وتكثر الجزر الرملية والبحيرات الساحلية^(٥١). وتتميز السواحل الصومالية بأنها جرفية قارية ضيقة، ونادرًا ما تزيد عن ١٥ كم في العرض، ولكن تنخفض بشكل حاد في المياه العميقة. ويتسع الجرف في ما بين رأس عسير ورأس هافون على الساحل الشمالي الشرقي إلى ما يقرب من ٨٠ كم في بعض الأماكن^(٥٢).

والصفة البارزة في طبيعة السواحل الصومالية هي الانخفاض والاستقامة إلى حد كبير، وأحيانًا يظهر اليابس على الماء كحد السيف في منطقة غاردافوي، حيث يكون الانحدار سريعًا ناحية البحر. وغالبًا ما ينتشر على النطاق الساحلي مجموعات متصلة من الكثبان الرملية، وتحيط بها سلاسل طويلة من الرمال الكثبان الرملية التي منع مرور نهر شبيلي، أكبر نهر في الصومال أن يتدفق إلى المحيط الهندي^(٥٣). ويبلغ طول نهر شبيلي ٢٠٠ كم، وقد أدّى اعتراض الكثبان الرملية له أن انحرف بمحاذاة الساحل، ويجف هذا النهر في فصل الشتاء^(٥٤). أما سهل بنادر الساحلي فسطحه متموج، ويمتد حوالي ٤٠٠ كم في جنوبي الصومال، ويتراوح اتساعه من الجنوب إلى الشمال ٤-١٠٠ كم، ومتوسطه ٢٥ كم، ويتميز هذا السهل بكثبانته التي ترتفع من ١٠٠ إلى ١٥٠ مترًا وتمثل حاجزًا بين الساحل والداخل^(٥٥).

وإلى الداخل يقع سهل أكثر ارتفاعًا بقليل تتركبه حافات جيرية الصخر وتلال تتركب من صخور نارية، ويبلغ اتساع هذا السهل الذي يقع في ظهير السهل الساحلي

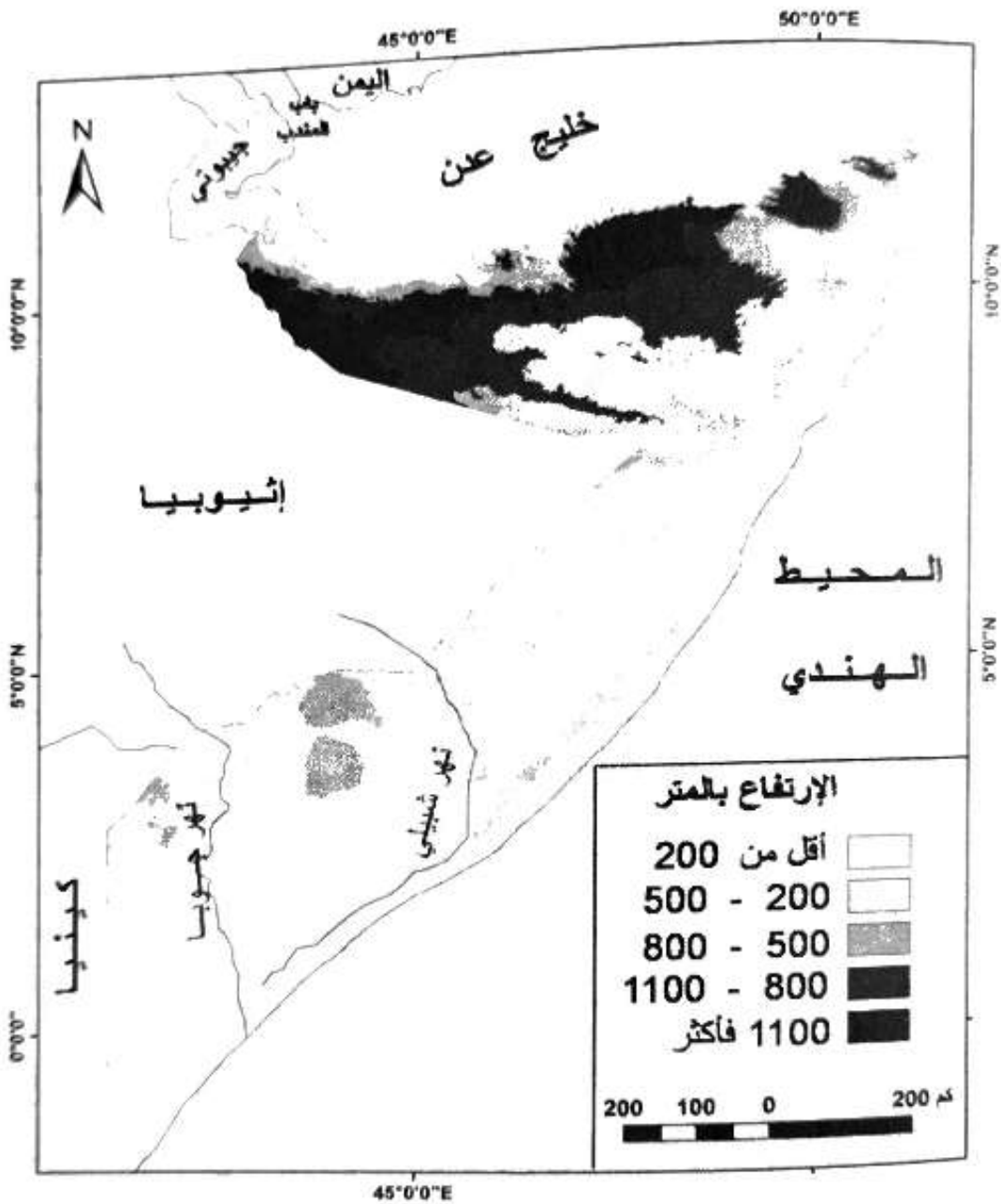
بين كم واحد وخمسين كم، وتظهر المجاري المائية جافة. وفي ظهير هذا السهل المرتفع تعلو الأرض في هيئة حافة قائمة الانحدار تتركب من الصخور الجيرية، وترتفع إلى ٢٣٩٧ مترًا، وتزداد ارتفاعًا في الغرب إلى ٣٠٠٠ متر، حيث تتصل بالمرتفعات الإثيوبية^(٥٦). وفي شمالي الصومال لا يوجد عمليًا أي سهل ساحلي وترتفع الأراضي بالقرب من خليج عدن كما في هرر، حيث ترتفع إلى ٢٠٠٠ متر. أما على جانب المحيط الهندي فتتحد الهضبة من إثيوبيا في عدد من الحافات تصل ارتفاعاتها بضع مئات من الأمتار كما يظهر بين مقديشو وكيسمايو^(٥٧)، وتوجد جبال وهضاب في الشمال والغرب، وتنتشر السهول الفيضية في الوسط والجنوب وتنتشر الأراضي الخضراء جنوب مقديشو لسهولة السطح وجريان المياه^(٥٨).

وتعد جبال أوجو وجوليس أهم مظهر تضاريسي في الصومال، وترتفع إلى ٢٧٠٠ متر في الشرق، وإلى ٣٠٠٠ متر في الغرب؛ حيث تتصل بالمرتفعات الإثيوبية بالقرب من بلدة هرر، وتنحدر نحو الجنوب إلى هضبة انكسارية بارتفاع ١٠٠٠ متر في الوسط، وإلى الجنوب من المرتفعات الشمالية يظهر إقليم هود الذي يمثل هضبة متموجة تسقط من ١١٥٠ مترًا في الشرق إلى ٧٠٠ متر في الغرب، ويقطع سطح هود بعض المنخفضات التي تمتلئ بالماء في موسم المطر. وتنحدر الهضبة الصومالية تدريجيًا من الغرب إلى الجنوب من الهود في اتجاه الشرق إلى سهول المحيط الهندي، ويقطعها أودية وسهول أهمها جوبا وشبيلي الذين يتبعان من الهضبة الإثيوبية^(٥٩).

ويعد الصومال الجنوبي هضبة قليلة التضرس، يبلغ متوسط ارتفاعها ٣٠٠ متر وتنحدر بلطف من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وهي امتداد للهضبة الصومالية الإثيوبية التي تنتمي لكتلة أفريقيا القديمة الصلبة، وساعدت عوامل التعرية على انتشار الحصى والحصباء والرمال في اتجاهات مختلفة من الصومال. كما ساعدت ملائمة ظروف ملوحة مياه البحر وصفائها وارتفاع درجة الحرارة، على تمكين النشاط المرجاني من اكتناف سواحل الصومال. وينعدم هذا النشاط أمام مصب نهر جوبا نظرًا لارتفاع نسبة الرواسب التي يلقي بها في المحيط. وتعد جزر الباجون جزرًا

ساحلية جنوب خط الاستواء بين كيسمايو وبورجابو، وسطح هذه الجزر مموج ويتسم أغلبها بالضيق والاستطالة^(٦). وتنقسم أشكال السطح في الصومال كما يُظهر شكل (٣) إلى الأقسام الرئيسة الآتية:

شكل (٣) تضاريس الصومال



المصدر: نموذج الارتفاع الرقمي DEM بدقة ٩م المشتقة من مرئية
SRTM: Digital Maps of The World, DMW 1 & DMW 2b

أولاً: السهول ومنها ما هو ساحلي ومنها ما هو فيضي، ويقع السهل الساحلي على طول المحيط الهندي وخليج عدن بطول أكثر من ٣٠٠٠ كم، ولكنه يضيق ويتسع من مكان لآخر. فالسهل الساحلي على خليج عدن ضيق، في حين أن السهل الساحلي على

المحيط الهندي يتصف بالاتساع خاصة بالاتجاه جنوبًا، ويتكون بالأساس من كثبان رملية، وتبدأ السهول الصومالية لتصل إلى حوالي ١٥ كم إلى الجنوب من إريتريا حتى تصل إلى أقصى اتساع لها حول خليج تاجورة لأكثر من ١٠٠ كم. وتمتد هذه السهول في نطاق ضيق تجاه الشرق حتى تكاد تختفي تمامًا عند منطقة رأس غاردافوي، لتبدأ مرة أخرى في الاتساع عند رأس حافون. وعلى هذه السهول تنتشر مجموعات من التلال الرملية والصخرية ذات الصخور القرمزية اللون كما هو الحال في المناطق الجنوبية من منطقة رأس غاردافوي، وقد تنتشر الصخور البازلتية والبركانية كما هو الحال على سهل زَيْلَع، وكذلك إلى الجنوب من بربرة. وقد تغطي السهول بمجموعات حصوية ورملية أو مفتتات صخرية صلبة، كما في النطاق الشمالي والشمالي الشرقي من الصومال^(٦١).

ويتسع السهل الساحلي الشرقي للصومال على المحيط الهندي كلما اتجهنا جنوبًا، حتى يكون مثلثًا قاعدته في الجنوب على الحدود الكينية، ويجري في هذا السهل في الجزء الجنوبي من الصومال نهرا جوبا وشبيلي اللذان ينبعان من الأراضي الإثيوبية، وهما موسميان الجريان، وتنتهي هذه الأنهار عند سطح السهل الساحلي، وما من شك في أن عدم انسياب الماء العذب في المحيط الهندي قد مكن للنشاط البركاني من أن يبني شعابًا تمر بحذاء الساحل الصومالي^(٦٢). وتمتد السهول الساحلية الشمالية ٩٠٠ كم من رأس غاردافوي في الشرق حتى الحدود السياسية مع جيبوتي في الغرب؛ حيث تمتد الحافة الجنوبية الشرقية للأخدود الأفريقي العظيم (الفرع الغربي)، ويزيد السهل في الارتفاع بالاتجاه جنوبًا، ويتباين اتساع السهل فهو ٢٠ كم عند زيلع وكاندالا وعلولة ويخترقه عدد من المجاري المائية التي تجري بالمياه وقت تساقط الأمطار مثل أودية دوداب وأونكور وجيدالي^(٦٣). وأحيانًا يظهر على الساحل جبال مرتفعة كجبال دربا وجبال الفيل، وسلاسل جبال أحل التي تكون منطقة رأس غاردافوي، وهذه الجبال تصل إلى ارتفاعات كبيرة، فرأس عسير على ارتفاع ٢٤٤ مترًا فوق سطح البحر، ورأس شتياجيف ٧٥٠ مترًا فوق سطح البحر، وهذه القمم المرتفعة تتخذ كقواعد للمنارات الهادية للسفن العابرة لخليج عدن^(٦٤).

ويميل الساحل الشمالي على خليج عدن إلى التعرج الكبير مكونًا خلجانًا عظيمة الاتساع على شكل أحواض نصف دائرية كبيرة^(٦٥)، ومن أصغر هذه الخلجان وأعظمها قيمة من الناحية العملية خليج تاجورة الذي يمتد مسافة طويلة داخل اليابس في تعاريج كبيرة نوعًا ما، مما أتاح وجود موانئ متعددة من أشهرها جيبوتي (على الساحل الجنوبي)، والذي يليه ميناء أوبوك (على الساحل الشمالي)، ومن الموانئ الداخلية المهمة (للسفن الصغيرة) ميناء تاجورة على الساحل الشمالي بالنسبة لخليج تاجورة^(٦٦).

ويوجد سهل داخلي قليل الارتفاع تظهر فيه حافات جيرية تنتشر فيه التلال، وتخترق هذا السهل عدة أودية جافة وتنمو فيه أشجار السنط^(٦٧)، وتمثل السهول الفيضية في أودية جوبا وشبيلي باتساع في الصومال الجنوبي، وتمتد منابعهما فوق السفوح الجنوبية لهضبة الحبشة، ويبلغ طول نهر شبيلي نحو ١٦٥٠ كم، ومساحة حوضه تبلغ ٢٦٠ ألف كم^٢، ومعدل تصريفه السنوي من المياه نحو ١٨٠٠ مليون م^٣. أما طول نهر جوبا فيبلغ ١١٥٠ كم، وتبلغ مساحة حوضه ٢٠٠ ألف كم^٢، ومعدل تصريفه من المياه سنويًا ٦٤٠٠ مليون كم^٣^(٦٨).

ثانيًا: الهضبة الكبرى وتغطي ثلثي مساحة الصومال، وانحدارها العام من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي في تدرج كبير، بينما القسم الشمالي من الهضبة انحداره سريع نحو خليج عدن. وهناك مجموعات من السلاسل الجبلية كمجموعة حافة جوليس ومجموعة جبال سراة، ويمكن اعتبار الجزء الشمالي للصومال أراضي بلا سهول متسعة؛ لأن الصفة الغالبة عليها هي الشكل الهضبي والجبلي^(٦٩). وتعد هضبة الصومال جزءًا من الهضبة الأفريقية عدا الجهات التي تأثرت بالحركات الأخدودية في الزمن الثالث، وتأثرت بانكسار أخدودي في أجزائها الشرقية عند ساحل خليج عدن بين رأس غاردافوي وبربرة. والأنهار الجنوبية جوبا وشبيلي تنحرف بالقرب من مصبها في السهل الساحلي، مما يدل على أن تغيير مستوى انصبابها كان حديثًا، ولم تستطع الأنهار أن تبلغ مرحلة النضوج والتوازن إلا بصعوبة^(٧٠).

وهذه الهضبة الكبرى قد قسمتها الأنهار المائية خلال العصر المطير إلى أقسام

صغيرة، كما أن الأنهار المائية الحالية كنهر جوبا ونهر شبيلي بأوديتها العميقة قد ساعدت على تقسيم الهضبة إلى ثلاثة أقسام هي: الهضبة الشمالية وهضبة ما بين النهرين والهضبة الجنوبية. فالهضبة الشمالية يتخللها عدد كبير من المنخفضات والتجويفات نتيجة للتعرية الجوية في مناطق الضعف من سطح الهضبة، وهذه المنخفضات في العادة تكون ممتلئة بالرمال والحجارة والصَّوَّان ومفتَّات الصخور القريبة، أما الهضبة الوسطى والجنوبية فإن السطح يكاد يستوي تمامًا، ولا يمنع هذا من وجود بعض التلال الصخرية والرملية كما في بورهكبة، وانتشار الحصى والحصاء في اتجاهات مختلفة في المناطق البعيدة عن الأنهار^(٧١). ويكون سطح هضبة الصومال في القطاع الشمالي والغربي امتدادًا للهضبة الحبشية التي تقع على الجانب الجنوبي الشرقي للأخدود الأفريقي العظيم، ويكون امتدادًا للهضبة في الظهر المباشر لساحل الصومال على خليج عدن واضحًا، وتكاد تتخذ شكل الحافة الجبلية الوعرة، ويتراوح ارتفاعها بين ١٣٠٠ و ٢٢٠٠ متر عن مستوى سطح البحر، وتنتهي هذه الحافة الممتدة في اتجاه الشرق عند رأس غاردافوي وتشرف مباشرة على المحيط الهندي بحافة يصل منسوبها إلى ٣٠٠ متر. ويبلغ ارتفاع هضبة الصومال في المتوسط ١٠٠٠ متر وهي ليست بركانية ولا تضم في تركيبها بقايا النشاط البركاني الذي يسيطر في الهضبة الحبشية^(٧٢).

ثالثًا: السلاسل الجبلية وتمتد في محور شمالي غربي-جنوبي شرقي بين نوجال وانكاهور. والجزء الشمالي من الصومال يتكون من التلال والجبال المنخفضة التي تصل إلى ٢٤٤٠ مترًا، وتعلو الهضاب ٩٠٠ متر، وأعلى نقطة في البلاد جبل شيمبريس على ارتفاع ٢٤٥٠ مترًا^(٧٣). وهذا النطاق الجبلي يمتد على صورة عمود فقري للإقليم الشمالي، وهو يبدأ باتساع أكثر من ١٠٠ كم عند هرر ليصل إلى ٢٧ كم في اتساعه جنوب بندر زياد. والانحدار العام لهذا النطاق الجبلي هو الانحدار السريع تجاه الشمال، وانحدار تدريجي تجاه الجنوب^(٧٤). ويطلق اسم أوجو على القمم المرتفعة. وفي منطقة هود تكثر المنخفضات والأعشاب، خاصة تلك التي تنتشر حول مناطق البحيرات الداخلية. أما منطقة أوجو فتوجد فيها أحواض صخرية تمتلئ بالمياه في الفترات المطيرة كهيمان

وساؤل هود، ومن منطقة الجبال الرئيسية تنبع عدة أنهار فصلية قصيرة تتجه نحو السهول الشمالية. ومن الأنهار الكبرى: ضرور ونوجال وبوك، وتقطع النطاق الجبلي لتتجه صوب الشرق، حيث تصب في المحيط الهندي، وهي أنهار فصلية أيضًا^(٧٥).

وتشغل المرتفعات الشمالية نطاقًا واسعًا في شمالي البلاد لتشكّل امتدادًا لهضبة الحبشة في اتجاه الجنوب الشرقي ويضيق اتساع النطاق الجبلي صوب الجنوب الشرقي، فبينما يصل عرضه إلى ٩٠ كم في الشمال الغربي، يصل إلى ٢٢ كم في الجنوب الشرقي وتتحدّ السفوح الشمالية للمرتفعات بشكل حاد في اتجاه خليج عدن؛ حيث تشكّل جزءًا من حافة الأخدود الأفريقي وتكثر بها الانكسارات التي تمثّل مجاري مائية تفتلئ بالمياه وقت التساقط، ويوجد في هذا النطاق قمم جبلية منفردة عالية المنسوب مثل أفاف وغيرون وسورود^(٧٦). وأعلى القمم الجبلية ارتفاعًا في هذه المنطقة هي قمة جبل جوليس والهيلز وجبل ورجر. ومن البروزات الجبلية على سطح الهضبة جبل هزبوجرهاير وجبال هودا في الشمال الشرقي، وجبال دوربا الذي يصل ارتفاعه إلى ١٢٠٠ متر، وجبال صول بين وادي نوجال ووادي ضرور، وأعلى قمة لجبال صول هي قمة كاركار في الشمال وقمة شيدميدوف في الجنوب، وسلاسل جبال أحل، ورأس عسير، وشيتيا في منطقة رأس غاردافوي^(٧٧). وتحتل المنطقة الجبلية شمالي الصومال الجناح الجنوبي من قوس اليمن-عدن، وتظهر فيها صخور ما قبل الكامبري وهي صخور نارية ومتحولة، وتنحدر هذه المرتفعات انحدارًا هينًا جهة الجنوب، وانحدارًا شديدًا تجاه خليج عدن شمالًا، وقد قطعت الأخاديد المنحدرات الشمالية مع الأخدود الأفريقي العظيم بشكل واضح^(٧٨).

رابعًا: الجزر الصغيرة على امتداد السواحل الصومالية، ومن أشهرها على الساحل الشمالي مجموعة جزر باب عند مدخل خليج تاجورة، وجزيرة ميت قرب ميناء بربرة، وجزر بهاما والسكوي وسوقطرة في مواجهة منطقة غاردافوي. وعلى جزيرة شقيا توجد أكبر حركة صيد بحري على هذه الجزر، وبيئة صالحة لتربية الحيوان وبعض الزراعات الحقلية البسيطة كالذرة الرفيعة والسمسم والشعير، وبها آثار تاريخية ترجع إلى عهد البرتغال، إذ كانت تمثل قاعدة للسفن البرتغالية في شرقي أفريقيا^(٧٩).

رابعاً - المناخ في الصومال:

يعد المناخ أهم عناصر البيئة الطبيعية في الصومال، حيث يؤثر في جل الأنشطة البشرية وفي صحة الإنسان وحياته. والصومال ظاهرة مناخية فريدة في المنطقة المدارية، فالصحراء تكاد تطل على المحيط الهندي مباشرةً، وتندر الأمطار بسبب هبوب الرياح التجارية الشمالية الشرقية والرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تهب موازية للساحل أو تسقط مطرها على المرتفعات الإثيوبية؛ مما أوقع الصومال في منطقة ظل مطر^(٨٠). ويميز المناخ في الصومال وجود فترة جفاف كل ثلاث إلى أربع سنوات تختلف في شدتها وآثارها المختلفة^(٨١). وتمتد الأراضي الجافة وشبه الجافة في الصومال إلى الأراضي الواقعة إلى الجنوب من خط الاستواء، ولا تتعدى كمية الأمطار الساقطة في الصومال عن ٦٠٠ مم في المناطق المرتفعة، ونتيجة لذلك تتصف النباتات بالندرة والفقر والتشتت وأغزر مناطق الصومال مطراً هي المناطق الجنوبية^(٨٢).

والسهول الساحلية في الصومال شديدة الحرارة والرطوبة؛ لوقوعها في المنطقة المدارية، ولا يظهر أثر نسيم البر والبحر أكثر من نصف كيلومتر، والمتوسط العام لدرجة الحرارة في فصل الصيف حوالي ٣٥°م، وقد تصل إلى أكثر من ٤٠°م، مما يجعل الحياة أمراً صعباً، وخلال فترة الجفاف واشتداد الحرارة تكون السهول خالية من السكان والحيوان والنبات، ولذلك فإن سكان بوصاصو وبربرة وغيرها من سكان المدن الشمالية ينتقلون من الموانئ والسهول المنخفضة في ما بين شهري إبريل ويوليو إلى المناطق المرتفعة التي تكون بمثابة مصايف للسكان ومراعٍ طيبة للحيوان^(٨٣). ويتصف السهل الساحلي الشمالي بالحرارة الشديدة والرطوبة العالية بين يونيه وسبتمبر، وتقل الحرارة قليلاً بين شهري أكتوبر ويناير حينما تتساقط الكمية القليلة من الأمطار التي لا تتعدى سنتيمترات^(٨٤). ويتسم المناخ بسيادة الجفاف وتعتمد عناصره على حركة جبهة الالتقاء المدارية صيفاً وشتاءً. والرياح الشمالية هي المسؤولة عن تمييز الفصول المناخية في الصومال. وتم تقسيم العام إلى فصول كالتالي^(٨٥):

١- فصل جلال، ويبدأ في ديسمبر وينتهي في مارس، وتسود فيه الرياح الموسمية الشمالية الشرقية والطقس يغلب عليه نسبياً الجفاف والحرارة.

٢- فصل جو، ويبدأ في إبريل وحتى مايو، وهذا الفصل يعد فترة انتقالية حارة ورطبة نسبياً. وتكاد تجف فيه المياه في نهر شبيلي في بدايته، وينخفض تصريف نهر جوبا وتتحول الرياح في أواخر هذا الفصل إلى جنوبية غربية، ويبدأ سقوط المطر ويعد أغزر فصول السنة مطراً؛ إذ يبلغ نصيب هذا الفصل نحو ٦٠٪ من مجموع التساقط على الصومال، والذي يبلغ ٣٠٠ مم في مقاطعة جوبا العليا^(٨٦).

٣- فصل حجار، من يونيه حتى سبتمبر والرياح السائدة في هذا الفصل الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، والطقس يكون معتدلاً نسبياً مع أمطار قليلة على السواحل وجفاف بالمناطق الداخلية.

٤- الفصل الأخير وهو فصل دير، ويبدأ في أكتوبر وينتهي في نوفمبر، ويعد هذا الفصل فترة انتقالية على غرار فصل جو، ولكن مع انخفاض مستويات تساقط الأمطار. إلا أن هذا الفصل هو الأهم مطراً في المنطقة الشمالية. وتبدأ الرياح في نهايته في التحول لتصبح شمالية شرقية جافة. وهكذا يتبع المطر تعامد الشمس ربيعاً وخريفاً^(٨٧). وتغزر الأمطار في جنوبي الصومال، فيصل متوسطها في منطقة كيسمايو ٢٥٠ مم، وتقل في اتجاه الشمال الغربي، بينما يكون النطاق الساحلي كما هو في فصل (جو)؛ إذ يكون أغزر جهات الصومال مطراً هو النطاق الساحلي في ما بين كيسمايو وأتيلا، ثم تقل الأمطار في اتجاه الشمال إلى أن تصل نحو ٢٥ مم في مقاطعات مدق، ويبلغ متوسط التساقط في مدق نحو ٩٠ مم/سنة، أما هيران وجوبا العليا فيبلغ أكبر كمية متساقطة سنوياً ٢٧٥ مم، وأقل كمية للتساقط تصل إلى ٧٢ مم، أما في النطاق الساحلي في ما بين مقديشو وكيسمايو، فأعلى درجة تساقط تصل ٣٠٠ مم في مايو وأقل درجة في فصل الشتاء قد تصل إلى ١٨ مم، والجفاف في شهر فبراير^(٨٨).

العوامل الجغرافية المؤثرة في مناخ الصومال:

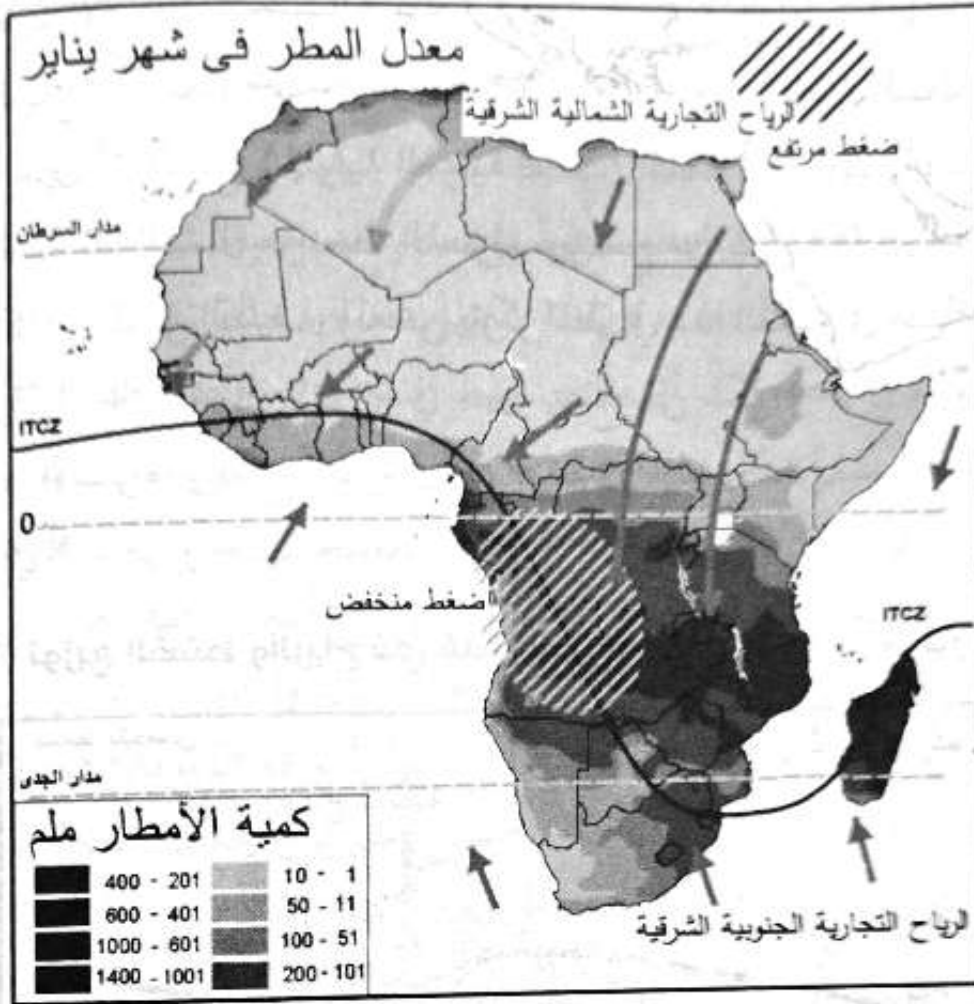
كان لموقع دولة الصومال بين دائرتي عرض ٣° جنوباً، ١٢° شمالاً (شكل ١) الأثر الكبير في ظروفها المناخية، حيث يمر خط الاستواء في نصفها الجنوبي، ومن ثم تقع الصومال بين المدارين ويتصف مناخها بأنه حار، وإن عدلت بعض العوامل المحلية مثل الارتفاع هذه الظروف قليلاً. ويصعب التمييز بين الفصول المناخية على أساس

درجة الحرارة؛ لذا كانت الأمطار عنصرًا مناخيًا فاعلاً في تصنيف مناخ الصومال، ولأن دوائر العرض هي المحددة لزاوية سقوط أشعة الشمس على سطح الأرض وطول النهار في الفصول المختلفة، وحيث إن الصومال يقع في العروض الاستوائية والمدارية فإنه يعد من أكثر جهات العالم استقبلاً لأشعة الشمس العمودية تقريباً. ومن ثم فالصومال من أكثر جهات العالم حرارةً على مدار السنة، وقد تنخفض درجة الحرارة قليلاً نتيجة لتساقط الأمطار، وكثافة الغطاء النباتي، والارتفاع الكبير في بعض المناطق، كما أن المسطحات المائية التي تحيط بشبه جزيرة الصومال لها تأثير ملطف لدرجة الحرارة^(٨٩). وقد أوجد الموقع تبايناً مكانياً واضحاً في كمية الأمطار الساقطة، ومن ثم تبايناً في توزيع الأقاليم المناخية من الجنوب إلى الشمال. وكأثر مباشر للموقع يعد السهل الساحلي الشمالي أو ما يعرف بـ«الجوبان» أشد المناطق حرارةً ورطوبةً في الفترة من يونيه إلى سبتمبر، مما يؤثر على راحة الإنسان. والمطر لا يزيد في هذا النطاق عن ٦٠ مم في السنة، ويسقط من أكتوبر إلى يناير^(٩٠). ويقع الصومال في أقصى منطقة جنوب الصحراء الكبرى شبه القاحلة التي يشار إليها عادة بإقليم الساحل الذي يمتد من القارة من السنغال إلى الصومال^(٩١).

تتأثر الظروف المناخية في الصومال بتوزيع اليابس والماء، حيث إن تأثير اليابس في داخل الدولة واضح (درجة القارية)، وكان له دور في وجود الصحراء، خاصة أن الساحل الصومالي يخلو من التعرجات، مما منع المؤثرات البحرية أن تتوغل فيه لمسافات كبيرة، وكان التأثير البحري بصفة عامة لا يتعدى مئة متر بعيداً عن البحر نفسه. وكلما بعدنا عن المحيط الهندي وخليج عدن إلى الداخل قلّت الأمطار وارتفعت درجة الحرارة في ما عدا المناطق المرتفعة في الشمال^(٩٢).

وتتحكم في تساقط الأمطار في المنطقة المدارية بصفة عامة جبهة الالتقاء المدارية (Inter Tropical Convergence Zone - ITCZ)، وحركتها شمالاً وجنوباً، ويتأثر مناخ الصومال بحركة الشمس الظاهرية شمالاً وجنوباً، ويظهر هذا جلياً في توزيع نظم الضغط الجوي والرياح صيفاً وشتاءً على أجزائها المختلفة، وينتج عن هذه الحركة فصلان للأمطار في الصومال: الأول فصل جو عند مرورها شمالاً (شكل ٤)،

شكل (٥) توزيع الضغط والرياح في فصل الشتاء (شهر يناير) في قارة أفريقيا



المصدر: www.gridnairobi.unep.org

لتوزيع نظم الضغط الجوي أهمية كبيرة في حركة الرياح، وبالتالي على توزيع الأمطار. ويختلف الضغط الجوي من مكان لآخر على سطح الأرض نظرًا لاختلاف درجة الحرارة، فالمناطق ذات الحرارة المرتفعة ينشأ عليها نطاق من الضغط المنخفض نظرًا لتمدد الهواء وقلة كثافته والعكس صحيح؛ لذا يختلف توزيع الضغط الجوي صيفًا عنه شتاءً. من ديسمبر إلى مارس تهب الرياح الموسمية الشمالية الشرقية وهي جافة وتكون الحرارة معتدلة في الشمال ومرتفعة في الجنوب. بينما في الفترة من أبريل إلى يونيو تعد فصل مطر قصيرًا يعقبه فترة جفاف تمتد من يوليو حتى سبتمبر؛ حيث تهب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية وهي الرياح التي تهب موازية للساحل الصومالي، وترتفع درجة الحرارة على أنحاء الصومال، ثم يأتي فصل مطر متقطع خلال

شهرى أكتوبر ونوفمبر. ويؤثر في مناخ الصومال توزيع الضغط الجوي والرياح صيفاً وشتاءً، وخاصة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية والرياح الشمالية الشرقية، أما الرياح الموسمية السنوية القادمة من شبه القارة الهندية فتصلها جافة، وبذلك أصبح السهل الساحلي حاراً وجافاً وأطلق عليه اسم «جوبان»، وتعني «المحترق»، مع ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة، ولا يتعدى تساقط الأمطار السنويمترات سنوياً^(٩٣).

وفي فصل الصيف ويمثله شهر يوليو، يوضح الشكل (٤) توزيع مناطق الضغط الجوي مغايراً لما هو في فصل الشتاء، حيث يتركز نطاق من الضغط المنخفض على الصحراء الكبرى بسبب شدة الحرارة، ويصل في امتداده نحو الجنوب حتى يتصل بنطاق الضغط المنخفض الاستوائي الذي يتزحزح شمالاً مع حركة الشمس الظاهرية، وتتحرك جبهة الالتقاء دون المدارية في شمالي القارة. وفي النصف الجنوبي لقارة أفريقيا في هذا الفصل، فنطاق الضغط المرتفع يكون ممتداً بدون انقطاع على جنوبي القارة وعلى المحيطين الهندي والأطلسي. وتسود الهضبة الجنوبية بأكملها عدا الجزء الغربي منها الرياح التجارية الجنوبية الشرقية وتستمر في هبوبها نحو الشمال، وبعد عبورها خط الاستواء يكون اتجاهها جنوبياً غربياً، وهي المسببة لتساقط الأمطار على هضبة الحبشة، ويكون الصومال في منطقة ظل مطر، أو تهب هذه الرياح موازية لساحل الصومال فلا تسقط مطراً، وهذا هو تفسير أن تطل الصحراء مباشرة على ساحل المحيط الهندي.

أما في فصل الشتاء (شهر يناير) فيوضح شكل (٥) توزيع نظم الضغط والرياح على قارة أفريقيا، ويظهر أن مناطق الضغط الجوي تتزحزح بصفة عامة نحو الجنوب؛ نظراً لتعامد الشمس على مدار الجدي، وتتركز جبهة الالتقاء المدارية في نصف القارة الجنوبي وتكون سبباً في تساقط الأمطار على المناطق التي تمر بها. أما نطاق الضغط المنخفض الاستوائي فلا ينتقل بأكمله إلى الجنوب من خط الاستواء مع تعامد الشمس على مدار الجدي؛ وذلك لعظم اتساع القارة في الشمال، وتسود الرياح التجارية الشمالية الشرقية الشمال الأفريقي نحو نطاق الضغط المنخفض الاستوائي. ويتركز في

هذا الفصل نطاقان من الضغط المرتفع، أحدهما على المحيط الهندي، والثاني على المحيط الأطلسي، وتفصل بينهما منطقة الضغط المنخفض التي تتكون على جنوب القارة، ولذا يقع جنوب القارة في نطاق الرياح التجارية الجنوبية الشرقية.

وتلعب التضاريس دورًا واضحًا في مناخ الصومال، حيث يتميز الصومال بعدم وجود سلاسل جبلية متصلة، سواء عرضية أو طولية مما تسبب في تداخل الأقاليم المناخية فيكون الانتقال من إقليم لآخر تدريجيًا. وتؤثر التضاريس في مناخ الصومال، حيث إن معظم الأراضي الواقعة خلف جبال جوليس تكون منطقة ظل مطري أثناء هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية^(٩٤). وبصفة عامة يتراوح ارتفاع الصومال بين ٣٠٠ و ١٣٠٠ متر فوق سطح البحر، وفي ما عدا مرتفعات شمال غربي الصومال نجد أن هضبة الصومال مسطحة ليس فيها حواجز تعوق مرور الرياح (شكل ٣). كما أن موقعها إلى الشرق من هضبة الحبشة جعلها في منطقة ظل مطري؛ لأنها حالت دون وصول الرياح الجنوبية الغربية الممطرة صيفًا على هضبة الحبشة إلى الأراضي الصومالية. ومن المسلم به أن درجة الحرارة تتناقص كلما ازداد الارتفاع بمعدل ٠,٦°م لكل مئة متر، ويرجع هذا إلى أن الهواء يتدخل تدريجيًا بالارتفاع، وأن المواد العالقة بالهواء تتناقص بالارتفاع، بالإضافة إلى أن الإشعاع الأرضي يرفع من درجة الهواء الملاصق للأرض، وقد يصل الفرق الحراري بين المدن الساحلية والداخلية إلى أكثر من عشر درجات؛ وذلك لأن الدخيل القاري على مستوى مرتفع كثيرًا عن سطح البحر^(٩٥). ومن الملحوظ أيضًا أن كمية الأمطار في الصومال ترتبط بالارتفاع، وأن المرتفعات الشمالية تعد موطنًا آمنًا للسكان وحيواناتهم عندما تتساقط عليها الأمطار، فالحرارة تكون معتدلة نسبيًا وتتوافر المراعي.

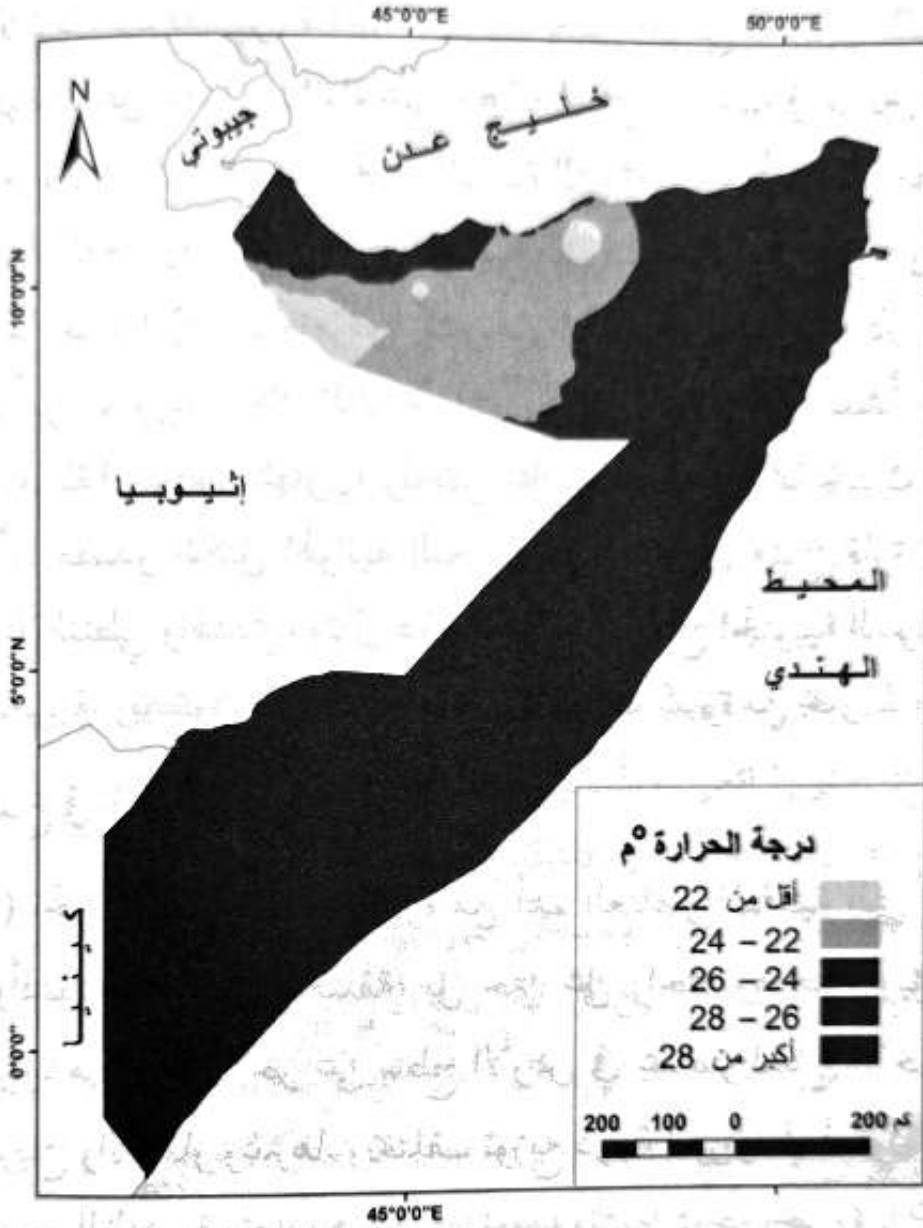
تعد الكتل الهوائية المدارية أكثر أنواع الكتل الهوائية تأثيرًا على مناخ الصومال، والكتل الهوائية المدارية إما قارية أو بحرية، ويختلف التأثير حسب مصدرها، حيث تنقل معها الخصائص المناخية إما باردة أو دافئة أو جافة أو رطبة وغير ذلك من صفات فالصحراء الكبرى على سبيل المثال مصدر للكتل الهوائية المدارية القارية في العالم، وتتميز بالجفاف وشدة الحرارة في فصل الصيف والبرودة في فصل الشتاء. ومثال ذلك

تلك الرياح الشمالية الشرقية الجافة القادمة من شبه جزيرة العرب، والتي تحمل الرمال والأتربة، وترفع حرارة الجو حتى إن بعض الموانئ الشمالية للصومال تغلق أبوابها وتتوقف عن العمل في أثناء هبوب هذه الرياح الساخنة في ما بين إبريل ويونيه من كل عام، فيهرب السكان من الحرارة المميتة التي تصل إلى أكثر من ٤٠ درجة مئوية إلى الجهات المرتفعة، وقد تأتي الرياح الشمالية الشرقية بالرمال والأتربة والحشرات؛ مما يسبب آلاماً حادة للإنسان وتعرض كثير من الحيوانات للموت، فكان الالتجاء إلى المرتفعات أمراً ضرورياً لسكان تلك الجهات^(٩٦). وفي جنوبي القارة ينشأ الهواء المداري كذلك في منطقة حوض كلهاري، ولكن على نطاق أضيق مما يحدث في الصحراء الكبرى. أما مصدر الكتل الهوائية البحرية التي تؤثر في مناخ قارة أفريقيا فهما المحيطان الأطلنطي والهندي، وتأتي هذه الكتل مع الرياح الجنوبية الشرقية أو الرياح الجنوبية الغربية، ويكون هذا الهواء محملاً بكميات كبيرة من بخار الماء.

عناصر المناخ في الصومال:

(أ) الحرارة: تعد درجة الحرارة من أهم العناصر المناخية التي لها تأثير على الإنسان وأنشطته البشرية المختلفة، بل حتى على راحته وصحته، ويؤثر اختلاف درجة الحرارة من مكان لآخر على سطح الأرض في عناصر المناخ الأخرى كالضغط الجوي والرياح والأمطار وغيرها. ويختلف توزيع درجة الحرارة في فصول السنة نتيجة لحركة الشمس الظاهرية وتعامدها على المدارين. وتتميز درجة الحرارة بالارتفاع طوال العام على السواحل الصومالية، وتقل بدرجة ملحوظة في المناطق المرتفعة. وتتميز المناطق القارية كالداخل الصومالي بالتباين الكبير بين حرارة الليل والنهار، وبين حرارة الصيف والشتاء. ويوضح شكل (٦) تباين درجة الحرارة في مناطق الصومال المختلفة لموقع المنطقة بالنسبة لدوائر العرض، والارتفاع، وبالنسبة للبعد أو القرب من المسطحات المائية. وتوجد أعلى درجة حرارة في العروض الاستوائية والمدارية، حيث يزداد الإشعاع الشمسي. ويبلغ متوسط حرارة الشتاء في مقديشو ٢٥° م والنهاية العظمى تزيد على ٤٢° م والمدى الحراري الفصلي والسنوي كبير^(٩٧).

شكل (٦) توزيع المتوسط السنوي لدرجة الحرارة في الصومال



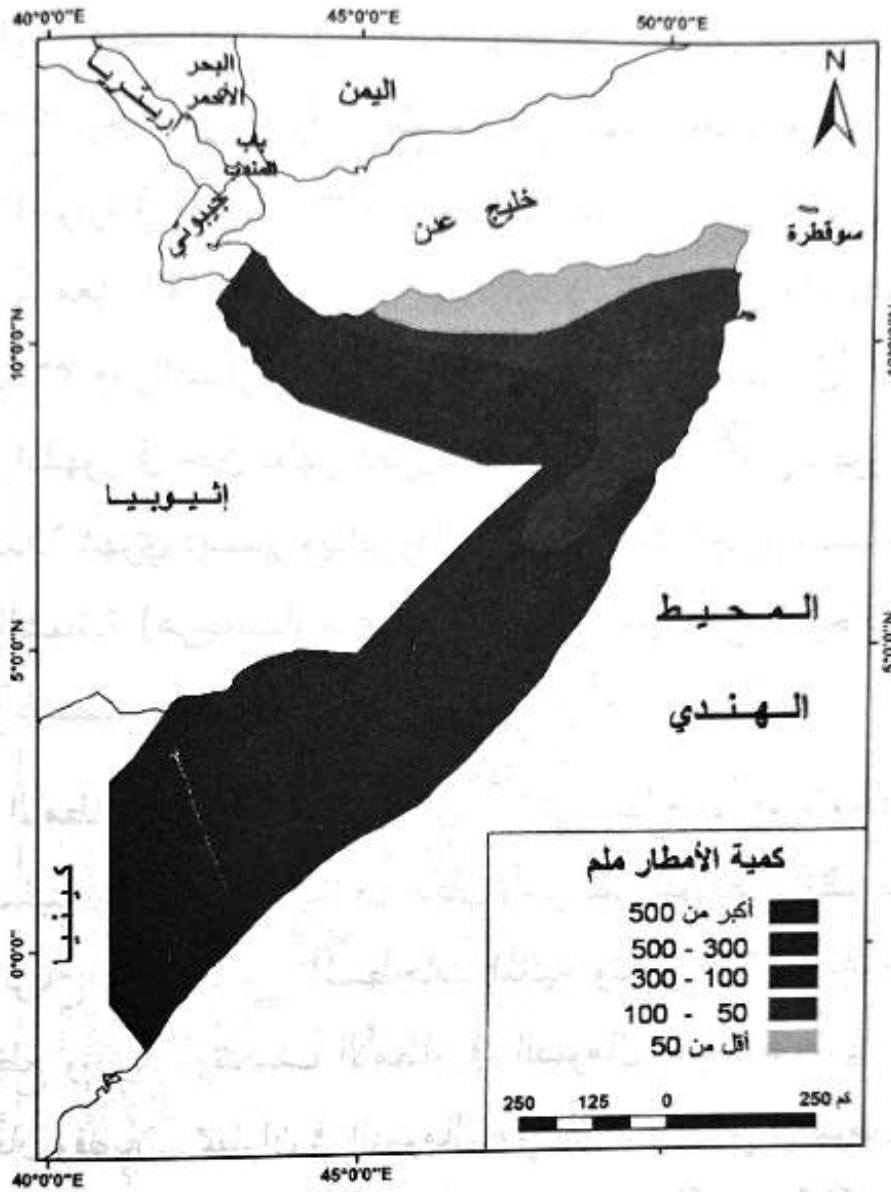
المصدر: Muchiri, P.W., 2007, p. 29

وتسجل أعلى درجة حرارة في الصومال في منطقة غيدو بالقرب من الحدود مع إثيوبيا، وتصل إلى ٣٠°م في معظم المناطق الداخلية من جنوب الصومال، بينما تقل درجات الحرارة على طول الساحل الجنوبي. وترتبط درجات الحرارة بالارتفاع في كثير من المناطق، ويزداد المدى الحراري في المناطق الداخلية بالمقارنة مع تلك الموجودة في الساحل. وتختلف كميات التبخر من مكان لآخر خلال العام، ويتراوح بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ مم/سنة، ويفوق التبخر كمية الأمطار السنوية بشكل عام في جميع أنحاء البلاد عدا

المنطقة المحيطة بجليب وبيدوا في جنوبي الصومال لبضعة أشهر في بداية مواسم المطر جو ودير، مما يسمح بنمو المحاصيل. وعمومًا تزداد كمية التبخر من الجنوب إلى الشمال نتيجة لارتفاع درجة الحرارة، وأعلى كمية تبخر سنوي تحدث على الساحل الشمالي. وتبلغ درجة الحرارة في المتوسط 30°م ، ويكون المدى الحراري الشتوي كبيرًا إلى حد ملحوظ كاشفًا معنى القارية، ويكون يناير أبرد شهور العام في مقديشو 25°م ، وأحر الشهور يوليو 36°م ، والتضاريس لها دور مناخي ملحوظ في الصومال^(٩٨). ويعد مارس وإبريل أحر الشهور في حين يظهر شهري يوليو وأغسطس كأقل شهور العام حرارة، وأكثرها اعتدالًا شهري ديسمبر ويناير وذلك في المقاطعات الجنوبية بصفة عامة. أما في المقاطعات الشمالية (هرجيسيا، برعو، ماجرتنيا، مدق) فأعلى الدرجات الحرارية في شهر يوليو وأغسطس وأقلها في شهر إبريل وسبتمبر^(٩٩).

(ب) الأمطار: هي مصدر الماء العذب على سطح الأرض. وتختلف كميات تساقطه وفصليته وكثافته وفاعليته من مكان لآخر نظرًا لتوزيعات نظم الضغط الجوي واتجاهات الرياح والقرب من المسطحات المائية وتأثير التيارات البحرية، وأيضًا مظاهر السطح وغيرها. وتتصف الأمطار في الصومال بصفة عامة بالندرة، ويوجد فصلان جافان وفصلان ممطران في الصومال. وفي القسم الجنوبي للصومال تزداد كمية الأمطار لتصل إلى ٤٠٠ مم سنويًا عند مقديشو، وتزداد الكمية بالاتجاه نحو الجنوب الغربي لتصل إلى ٦٠٠ مم سنويًا، ويقترن الفصل المطير بارتفاع درجة الحرارة، مما يزيد من كمية التبخر^(١٠٠). وتعاني الصومال من التذبذب السنوي الشديد في كمية الأمطار ويتراوح المتوسط السنوي بين ٢٨٢ مم و٥٠ مم على طول الساحل الشمالي، و٥٠٠ مم في شمال المرتفعات، و١٥٠ مم في الهضبة الداخلية و٣٥٠-٥٠٠ مم في الجنوب الغربي. والجفاف صفة من صفات المناخ في الصومال ما عدا في منطقة نهر جوبا في الجنوب الغربي؛ حيث تجري المياه طول العام، وفي نهر شبيلي الذي يجري بالمياه فقط نحو سبعة أشهر في العام^(١٠١).

شكل (٧) التوزيع السنوي للأمطار في الصومال



المصدر: Muchiri, P.W., 2007, p. 12

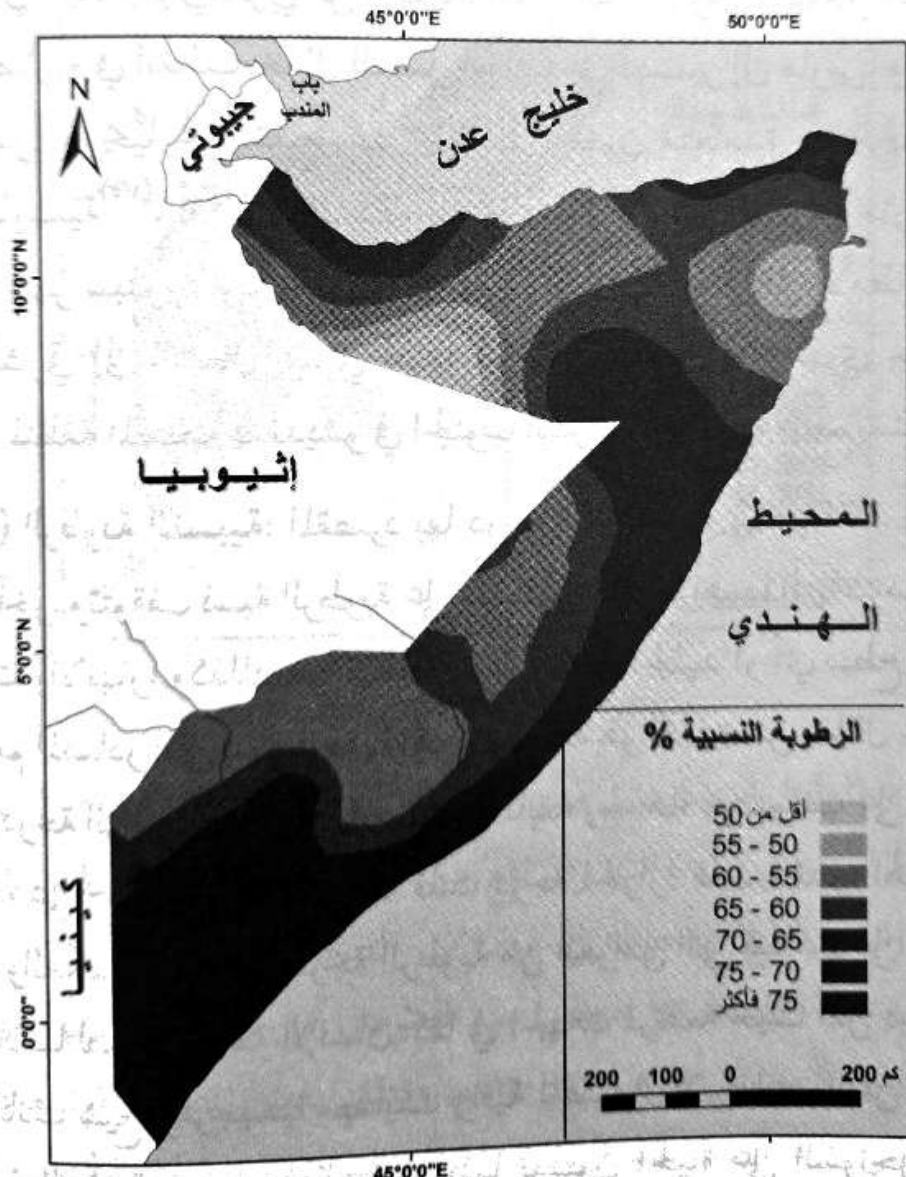
ويكون العامل التضاريسي مدعاة للتباين بين نصيب المساحات الداخلية، فقد تستقطب مطراً يزيد في مساحات، وقد تقع مساحات أخرى في ظل المطر. ويقترن فصل المطر بالحرارة وارتفاع ملحوظ في معدلات التبخر الأمر الذي يقلل من قيمته الفعلية^(١٢). وعموماً يسقط على معظم أنحاء الصومال أقل من ٥٠٠ مم سنوياً، وجزء كبير من شمالي الصومال يتلقى أقل من ٥٠-١٥٠ مم. وتتلقى بعض المناطق المرتفعة في الشمال أحياناً أكثر من ٥٠٠ مم/سنة، كما في بعض المواقع الساحلية، ويتلقى الجنوب الغربي بين ٣٣٠ و ٥٠٠ مم/سنة، وعموماً تكون الأمطار على شكل رخات متفاوتة للغاية^(١٣).

ويظهر من شكل (٧) التوزيع السنوي للأمطار في الصومال، ففي النصف الشمالي للصومال تعد المناطق المرتفعة عن سطح البحر الأغزر مطراً (تستقبل أكثر من ٢٥٠ مم/سنة)، وتشمل هضبة هرر في الشرق ونطاق سلاسل جبال واجير، وجوليس وأشاريت، والهيلز في الشمال الشرقي، في حين تكون أغلب الأراضي بالإقليم الشمالي جافة وشبه جافة وحارة ويغلب عليها الصفات الصحراوية^(١٤). وتقل الأمطار إلى الجنوب من المرتفعات الشمالية وتسقط أغلبها من أبريل وحتى يونيه، وأمطار قليلة من أكتوبر إلى نوفمبر، وأحياناً تتساقط بعض الأمطار الخفيفة على حافات الأراضي التي تمتد في اتجاه جنوبي غربي من الهضبة. أما في الشمال وعلى الساحل الشرقي فتوجد أمطار إعصارية في الغالب خلال الفصل الجاف من ديسمبر إلى مارس، وهي الأراضي التي تنحدر تدريجياً نحو خليج عدن، حيث تكون متعامدة مع الرياح الشمالية الشرقية الموسمية^(١٥). أما في النصف الجنوبي فتبدأ الأمطار في أوائل مارس، وتكاد تنعدم في شهر سبتمبر، وقد تستمر حتى أكتوبر ونوفمبر، وتقل الأمطار في الاتجاه الجنوبي الشرقي إلى الشمال الغربي لتبدأ في التزايد عند أعالي نهري جوبا وشبيلي. وتستقبل المنطقة المحيطة بمقديشو في الجنوب الشرقي أكثر من ٣٧٥ مم/سنة^(١٦).

(ج) الرطوبة النسبية: المقصود بها درجة تشبع الهواء ببخار الماء. وتختلف من مكان إلى آخر. وتتوقف نسبة الرطوبة على مصادر متعددة، أهمها التبخر من المحيطات والبحيرات والأنهار، وكذلك من سطح التربة وسطح الجليد أو أي سطح آخر معرض للجو. وأهم المصادر التي يستمد منها الهواء رطوبته هو النبات من خلال عملية النتح. ولا تتأثر درجة الرطوبة في الهواء بالمصادر السابقة وخدّها، بل تتوقف على قابلية الهواء أو مقدّره على حمل بخار أكثر. فكلما قلّت درجة الحرارة قلّت مقدرة الهواء على حمل بخار الماء والعكس صحيح. ودرجة الرطوبة من العوامل التي تساعد على اعتدال الجو وتجعله ملائماً لصحة وراحة الإنسان كما في الجهات لمرتفعة حيث تقل درجة الرطوبة، ومن ثم كانت شيخ وهرجيسيا مصايف راقية للصومال لارتفاعهما عن سطح البحر وقلّة نسبة الرطوبة فيهما (شكل ٨). بينما تكون الحياة على السواحل الصومالية قاسية، خاصة إذا كانت مصحوبة بارتفاع درجة الحرارة. وتبقى الرطوبة عند ٧٠٪

خلال كل من المواسم الرطبة والجافة في المنطقة الساحلية المطلة على المحيط الهندي وخليج عدن^(١٧). ويتضح من شكل (٨) أن الرطوبة في الصومال تقل بصفة عامة بالبعد عن السواحل، وتبلغ الرطوبة النسبية نحو ٤٠٪ فوق المرتفعات الشمالية، ما عدا خلال فترات الأمطار تزيد إلى ٨٠٪. ونتيجة لارتفاع درجات الحرارة في المناطق الساحلية مع ارتفاع الرطوبة النسبية لأكثر من ٧٠٪ طول العام، تعد السواحل بيئة حارة رطبة لا تناسب راحة الإنسان وتزداد فيها مؤشرات عدم الراحة الحرارية^(١٨).

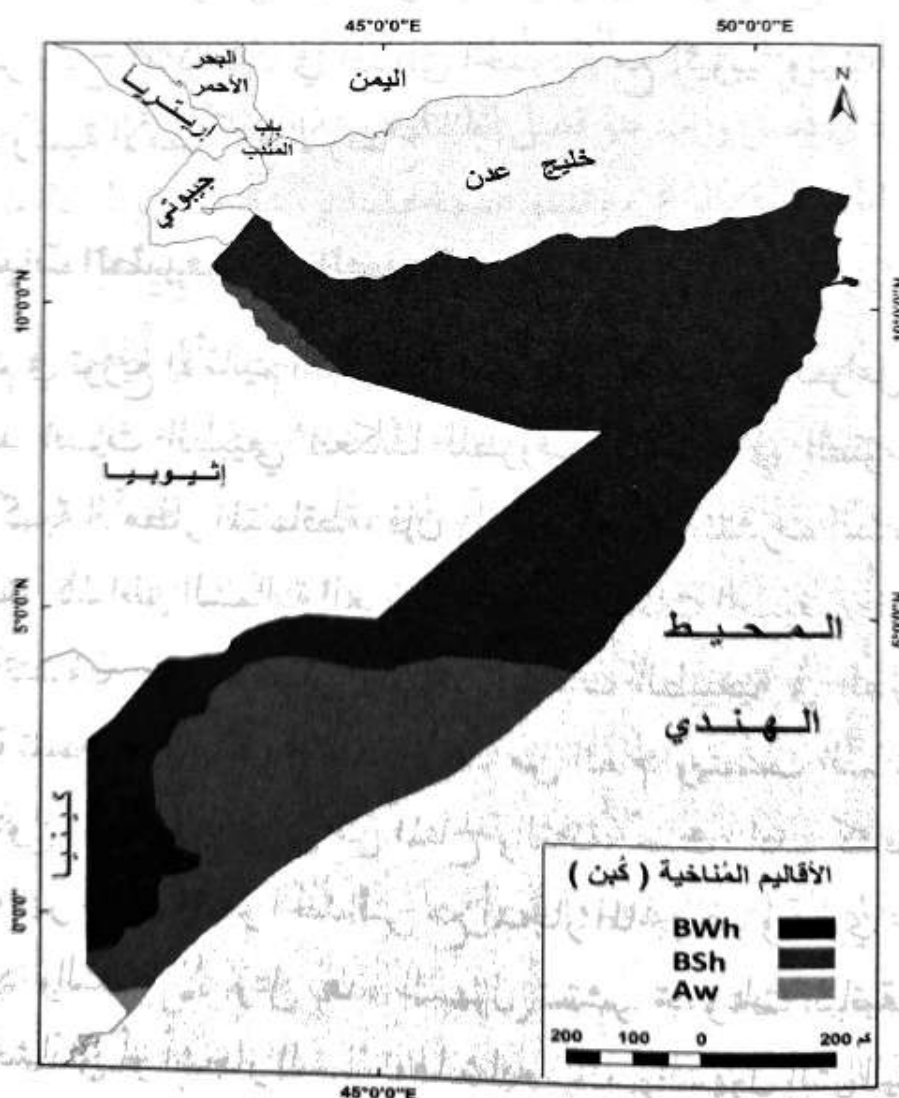
شكل (٨) التوزيع السنوي للرطوبة النسبية في الصومال



الأقاليم المناخية في الصومال:

بعد دراسة العوامل المؤثرة في مناخ الصومال وتوزيع العناصر المناخية المختلفة، تأتي دراسة الأقاليم المناخية، ويظهر من الشكل (٩) تباين الأقاليم المناخية في الصومال تبعاً لتصنيف كبن للمناخ، ففي أقصى الجنوب وفي مساحة صغيرة يسود الإقليم المداري ذو المطر الصيفي (Aw)، والذي يطلق عليه نباتياً «إقليم السافانا»، ويتصف بارتفاع درجة الحرارة طول العام وقلة المدى الحراري السنوي، ولا تقل درجة حرارة هذا الإقليم عن ١٨ ° مئوية، ويعتمد في مطره على جبهة الالتقاء المدارية ITCZ ومركزها عند خط الاستواء، ومع التقاء التيارات الشمالية والجنوبية وارتفاع الهواء مع التسخين يسقط المطر تصاعدياً^(١٠٩).

شكل (٩) الأقاليم المناخية في الصومال تبعاً لتصنيف كبن للمناخ



المصدر: Kottek, et al., 2010

وبالابتعاد عن خط الاستواء شمالاً وجنوباً تختلف الخصائص المناخية ويزيد طول الفصل الجاف وتقل كمية الأمطار، وأهم صفات الإقليم المناخية هي ارتفاع درجة الحرارة واختلافها تدريجياً بالابتعاد عن المنطقة الاستوائية، مع أمطار صيفية وانعدام سقوطها تقريباً في فصل الشتاء. وبلي إقليم مناخ السافانا إلى الشمال الشرقي إقليم الإستبس، أو ما يعرف بـ «الإقليم شبه الصحراوي» (BSh)، والذي يمتد حول إقليم السافانا، ويتصف بقلة كمية الأمطار تدريجياً بالبعد عن خط الاستواء شمالاً، ويكون معظم المطر في فصل الشتاء. ويسود المناخ الصحراوي الحار (BWh) معظم الأراضي الصومالية خاصة على سواحل المحيط الهندي وخليج عدن، وتكمن أهم صفات الإقليم المناخية في ارتفاع درجة الحرارة، وارتفاع المدى الحراري، وارتفاع درجة القارية المناخية، وندرة الأمطار، وقلة الرطوبة، وارتفاع معدلات التبخر والنتح. ويظهر مناخ المرتفعات في المناطق الحدودية مع إثيوبيا وكينيا حيث تختلف درجة الحرارة وكمية الأمطار مع الارتفاع^(١١٠).

خامساً - النبات الطبيعي في الصومال:

يتحكم في توزيع الأقاليم النباتية في الصومال العديد من العوامل أهمها المناخ والتربة، ويعد النبات الطبيعي انعكاساً للظروف المناخية في الصومال فتتناسب النباتات مع كمية الأمطار المتساقطة، فإن زادت الأمطار انتشرت النباتات الطبيعية الغنية والكثيفة كالمناطق الشمالية الغربية، وتصبح النباتات الطبيعية فقيرة في المناطق الجافة والتي تتصف بقلة الأمطار. وتزدهر النباتات الطبيعية في الفترة بين إبريل ويوليو، حيث تتساقط الأمطار في هذا الوقت من العام. ويتصف النبات الطبيعي في الصومال بالتنوع نتيجة لتباين كل من المناخ والتربة، حيث زادت كثافته في الجنوب خاصة جنوب نهر جوبا، وتنمو الحشائش مع أشجار المانجروف وتحتوي على الحيوانات البرية كالفهود والتمور^(١١١). وعلى هذه السهول تنتشر مجموعات نباتية من الأنواع القرمزية كالحشائش أو أشجار السنط وما شابه ذلك. والسهول الشمالية أكثر حركة في الإنتاج الرعوي، بينما في مناطق السهول الجنوبية؛ حيث الزيادة السكانية تحولت

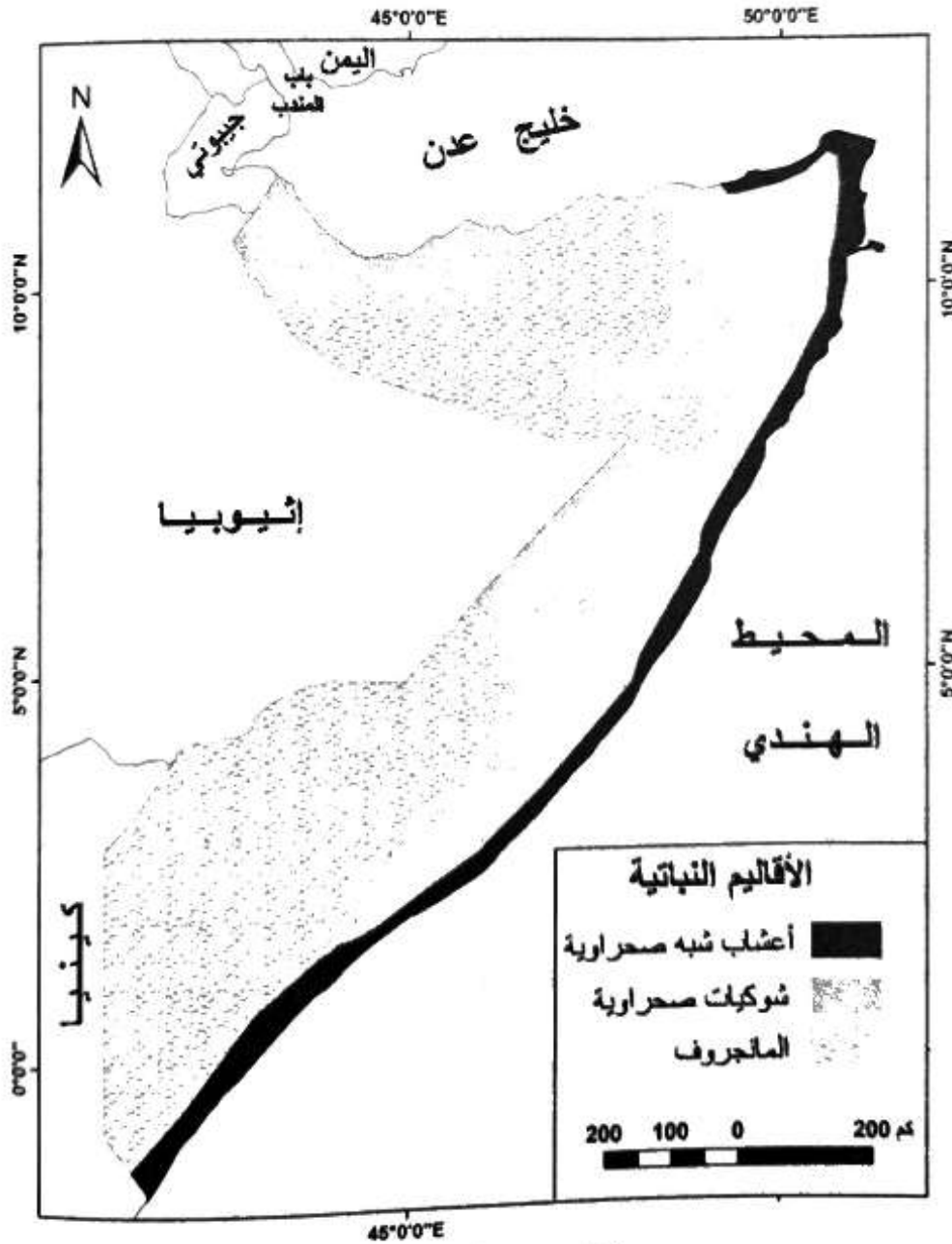
أحراش براوة ومركه وغيرها إلى مناطق زراعية^(١١٢). ونظرًا لنوع التربة والظروف المناخية في السهل الساحلي على خليج عدن، تنمو أشجار اللبان الذكر والمر في التربة الرملية وتنتشر أشجار السنط في المناطق الداخلية^(١١٣). وعلى جبال جوليس والوديان الطمينة لنهري جوبا وشبيلي تتواجد غابات وتنمو أشجار الصنوبر على هضبتي جعن ودالو في كثير من أجزاء الصومال، خاصة في مجاري المياه الجافة، وتنتشر السافانا في أراضي سهل جوبا، وتقصّر الأشجار وتزداد خشونتها وتحف الأعشاب وتقل النباتات باتجاه المناطق شبه الصحراوية^(١١٤).

ويظهر من شكل (١٠) أن نبات المانجروف ينتشر في غربي الصومال، ثم الإستبس أو الحشائش شبه الصحراوية التي تناسب عملية الرعي ويستسيغها الحيوان في شرقي الصومال، ثم النباتات الصحراوية التي تتلاءم وظروف الجفاف في معظم الأراضي الصومالية. ويلى إقليم السافانا إلى الشمال إقليم أقل غنى في نباته الطبيعي؛ نتيجة لقلّة الأمطار وانحسارها في فصل واحد هو فصل الصيف، وهذه النباتات هي حشائش الإستبس الذي يستسيغها الحيوان في الرعي، وتنمو هذه الحشائش عقب سقوط الأمطار الصيفية ثم تذبل وتتلأشى عندما يحل موسم الجفاف. ويختلف طول الأعشاب وكثافتها باختلاف كمية المطر وطول موسمه. وبصفة عامة فالصومال في أغلب أراضيها عبارة عن أحراش وصحراء. ولا تزال بعض غابات المانجروف خاصة على طول نهر جوبا، لكن معظمها تعرّض للتدهور كوقود أو كعلف للحيوان. وبحكم ظروف الجفاف التي تسود معظم أراضي الصومال تغطي الحشائش متباينة الخصائص نطاقات واسعة، في حين تنتشر الأدغال وبعض الأشجار دائمة الخضرة على النطاقات عالية المنسوب، وتنتشر الأشجار السنطية في نطاقات متفرقة؛ لذا تتباين في خصائصها تبعًا لملاح البيئات المحلية ومنسوب سطح الأرض وتنتشر أشجار التين والجميز على نطاق واسع، بالإضافة إلى أشجار الطلح والسنط والخروع والمر في الأقاليم الداخلية^(١١٥).

وتشغل الصحراء المختلطة مع بعض النباتات نحو ٢٥٪ من مساحة الصومال على طول سواحل شمال ووسط الصومال وتمتد إلى الداخل. وعلى طول ساحل المحيط الهندي تختلط الصحراء مع الغطاء النباتي الفقير الذي هو موطن للطيور والزواحف

والظباء، ولا تتعدى نسبة الغابات في الصومال ١٪ فقط من مساحة الصومال في أقصى الجنوب، حيث الأمطار التي تتعدى كميتها ٥٠٠ مم في العام. ويعد نحو ٧٠٪ من أراضي الصومال نظامًا بيئيًا يتكون من الأحراش الخشنة والعشب والشجيرات. ويرجع تدرج النبات الطبيعي من الجنوب إلى الشمال في النوع والكثافة إلى التدرج في عنصري الحرارة والأمطار، حيث يتدرج بشكل عام من الغابات الاستوائية إلى النباتات الصحراوية، ويتوزع النبات الطبيعي في الصومال في المناطق الآتية^(١١٦):

شكل (١٠) الأقاليم النباتية في الصومال



المصدر: موسوعة ويكيبيديا ٢٠١٥

- ١- نطاق الأعشاب وحشائش الإستبس في مناطق الكثبان الرملية.
 - ٢- نطاق الشجيرات دائمة الخضرة في غرب الصومال.
 - ٣- النطاق الهضبي الممتد من الغرب إلى الشرق شمالاً حيث الأعشاب والنباتات الشوكية.
 - ٤- نطاق السهول الجنوبية للصومال حيث وفرة العشب وحشائش الإستبس.
- وفي مثل هذه الظروف المناخية يعد النبات الطبيعي من الأهمية بمكان؛ لدوره في تثبيت التربة ومنع تأكلها وتغذية المياه الجوفية. وقد تعرض الغطاء النباتي في الصومال إلى التدهور حيث ذكر المستكشفون الأوائل، والصيادون والمسافرون عبر الصومال أواخر القرن الثامن عشر أنه كان هناك وفرة مذهلة وتنوع في الحياة البرية (حيوانية ونباتية)، بل كان الصومال واحداً من أفضل ملاذات الحياة البرية في أفريقيا. وفي منتصف العقد الثامن من القرن العشرين تم الإبلاغ عن وضع الحياة البرية في الصومال بأنها متناثرة ومبعثرة؛ نتيجة لمزيج من رعي الماشية والصيد غير المشروع، ولم يبق الآن إلا بقايا صغيرة من الحياة البرية مع اقتراب العديد من الانقراض بسبب الجفاف^(١١٧)، وقد أثر الفيضان - كما حدث في عام ١٩٦١ - والحرائق على النبات الطبيعي في الصومال^(١١٨). وتكشف الصور الجوية في أعوام ١٩٦٠، ١٩٨٣-١٩٨٤ و١٩٨٧ عن وجود تسارع حاد في إزالة الغابات في وادي جوبا أيضاً، وينبغي إجراء تقييم عن مدى الأضرار التي لحقت بأشجار المانجروف والنباتات الساحلية الأخرى؛ حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات المسؤولة^(١١٩).

سادساً - الحيوان البري في الصومال:

يرتبط توزيع الحيوان البري في أي مكان من سطح الأرض بالظروف المناخية والنباتية؛ لذا تنتشر إلى الجنوب من نهر جوبا الأسود والفهود والنمور والأفيال والخراتيت وأفراس النهر والحمر الوحشية والغزلان والتماسيح وفصائل أخرى عديدة؛ حيث تزيد كمية الأمطار عن ٥٠٠ مم في السنة^(١٢٠). ورغم تعرض الكثير من هذه الحيوانات للانقراض مثل الفيل ووحيد القرن والأسد وقلة أعداد الحمار البري عن

ذي قبل، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الحيوانات البرية في الصومال خاصة في الجزء الجنوبي الغني بالنباتات الطبيعية كالظباء الصغيرة، والشعالب والضباع والفهود والأسود والنعام والخنازير، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من الطيور. وتعد المشكلات البيئية مثل الجفاف والتصحر من العوامل التي تؤدي إلى تدهور النبات الطبيعي، ومن ثم تدهور أعداد الحيوان البري وأنواعه في الصومال. كما أن الرعي الجائر وتآكل التربة من المشكلات الخطيرة جنباً إلى جنب مع الجفاف المتكرر لهما الأثر الكبير في اختفاء الكثير من الحيوانات البرية. وتعد السواحل الصومالية مستعمرات للطيور البحرية وسلحفاة الشواطئ وأبقار البحر، وأهم المناطق التي تنتشر فيها الطيور البحرية جزيرة مائت، وجزيرة زيلع والجزر الصغيرة قبالة مقديشو. وقد تم مؤخراً اتخاذ بعض التدابير لحماية الحيوانات المهددة بالانقراض عن طريق إنشاء محمية للحياة البرية في مستنقع شبيلي لحماية الحيوان من الصيد غير المشروع، والذي قضى على أعداد كبيرة مثل الفيلة والغزال^(١٢١). وقد اتخذت المجتمعات الساحلية الصومالية بعض التدابير ضد الصيد غير المشروع كالملاحقات القضائية وأحكام الشريعة الإسلامية وإلقاء القبض على السفن المخالفة، بالإضافة إلى الدعاية الدولية لهذه التدابير لتكون رادعاً ضد استمرار الصيد غير المشروع وضمان امتثال السفن الأجنبية لذلك^(١٢٢).

سابعاً - التربة في الصومال:

تتنوع التربة في الصومال من منطقة إلى أخرى تبعاً لنوع الصخر، حيث يضم الصومال تربات ساحلية ورسوبية وجيرية وبركانية، بالإضافة إلى التربة الطينية. وتنقسم التربة في الصومال بشكل عام إلى نوعين: منقولة وموضعية. فالتربة الموضعية هي التي نشأت وتكونت في موضعها نتيجة تفكك وتفتت الصخور أسفلها. أما التربة المنقولة فهي التي نقلت من موقعها الأصلي وحملتها الرياح أو مياه الأنهار إلى مكان آخر. وفي المناطق المجاورة لهضبة الحبشة تنتشر التربة الحمراء نتيجة تفتت طبقات البازلت. وهي تربة نقلت لمسافات طويلة عبر المجاري المائية التي تأتي من هضبة الحبشة خاصة في الجنوب. وتختلف أنواع التربة وفقاً للمناخ ونوع الصخر،

وتسود التربة الرملية في السهل الساحلي الشمالي^(١٢٣). أما المناطق القاحلة في شمال شرقي الصومال فتنتشر التربة الصحراوية، وتوجد التربة الخصبة في السهول الغرينية لنهري جوبا وشبيلي. وهذه التربة لديها قدرة عالية على الاحتفاظ بالمياه وتستخدم أساساً لأغراض الزراعة المروية^(١٢٤).

وتتصف التربة في الجزء الشمالي من الصومال بأنها ضحلة وجيرية وفي بعض الأحيان كلسية عميقة، وتنتشر التربة الطينية جنوب نهر شبيلي في الجنوب الغربي، ويهيمن على الجزء الأوسط من البلاد التربة الرملية على طول الساحل، وتربة طفيلية متوسطة العمق ذات محتوى عالٍ من كربونات الكالسيوم والجبس في الداخل. وفي جنوب الصومال في الأراضي السهلية الفيضية المنخفضة عن سطح البحر تسود التربة الطميية في أودية نهري جوبا وشبيلي. وبعضها يعاني من سوء الصرف أو يحتوي على نسبة عالية من الأملاح. وتتعرض للفيضانات، وما بين النهرين توجد التربة الضحلة، وخاصة باتجاه الحدود مع إثيوبيا^(١٢٥). وبشكل عام تتدهور التربة في الصومال بسبب سوء استخدام الأراضي كالرعي الجائر وإزالة الغابات والضغط السكانية البشرية (المستوطنات واللاجئين ومخيمات المشردين داخلياً)، بالإضافة إلى الظواهر الطبيعية كالجفاف والفيضانات التي تؤدي إلى انجرافها^(١٢٦). وتنقسم التربة في الصومال من حيث نشأتها حيث تسود التربة حديثة النشأة في ساحل خليج عدن وفي المناطق الجنوبية، في حين تنتشر التربة الجافة في معظم أراضي الصومال وتركز التربة المقلوبة أو الفيضية في مناطق نهري جوبا وشبيلي جنوباً (شكل ١١). وتصنف التربة في الصومال إلى^(١٢٧):

١- تربة السهول الساحلية وتمتد في نطاق السهول الساحلية على خليج عدن والمحيط الهندي، وهي في الغالب تربة رملية وحصوية عند أقدام الجبال والهضاب ودالات الأنهار، وغالباً ما تكون غير خصبة. واستغلالها يقف عند دالات الأنهار، حيث يتداخل فيها الطين فتكون أخصب نوعاً، كما هو الحال في منطقة واهن وسهل زَيْلَع.

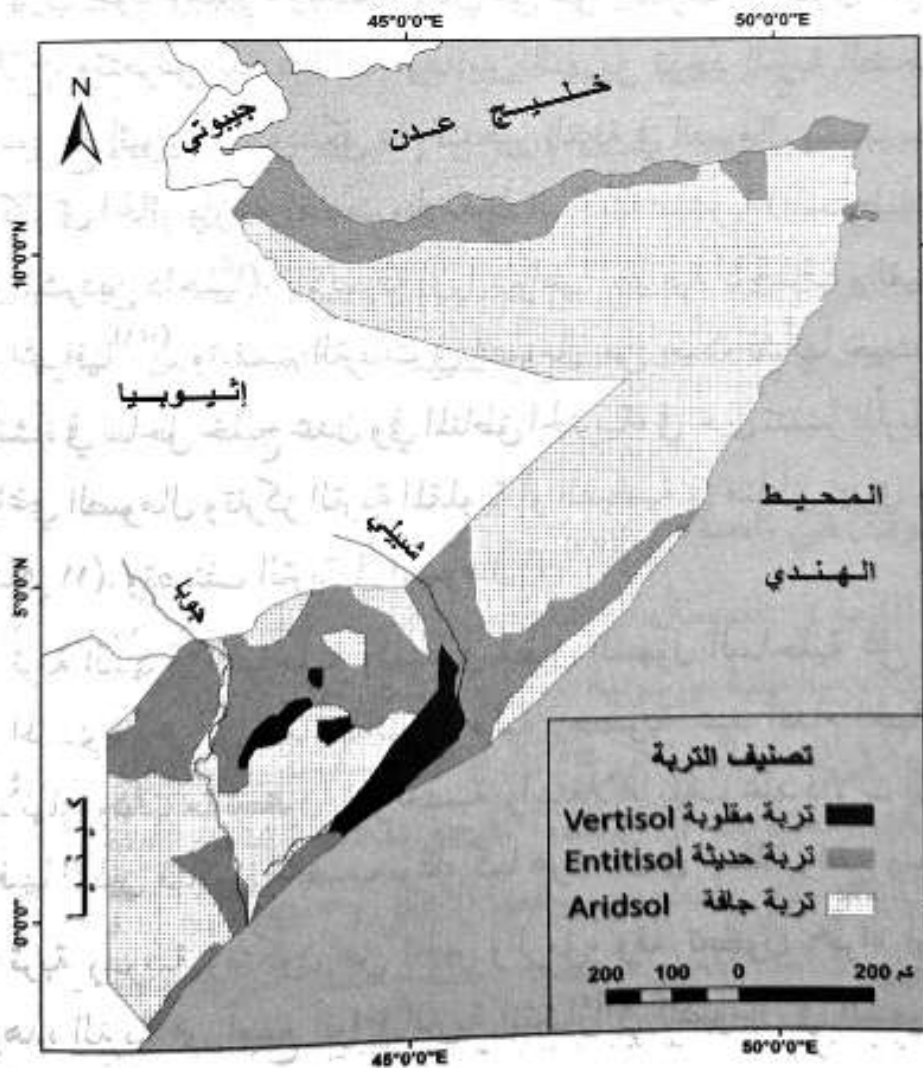
٢- تربة رسوبية وتتكون من الجير والرمل، وقد تكون حمراء أو صفراء أو بيضاء، وهذه التربة هي أوسع أنواع التربة انتشاراً في الصومال في السهول والهضاب على حد سواء.

٣- تربة جيرية ولها انتشار كبير في النصف الشمالي من الصومال وتكون أكثر رملية في الغرب والجنوب الغربي، وهي سهلة الصرف خصبة.

٤- تربة بركانية وتكثر في المناطق التي تعرضت لحركات بركانية كما هو الحال في المناطق المنخفضة من الإقليم الشمالي، وخاصة في الجهات الغربية. وكذلك على طول أودية جوبا وشبيلي تنتشر تربة طينية من أصل بركاني منقولة بواسطة المياه في أثناء الفيضانات العالية مكونة سهولاً فيضية على طول الأودية.

٥- تربة طينية سوداء وتنتشر عند دالات نهري جوبا وشبيلي، وهي أخصب التربة من ناحية الإنتاج الزراعي للمحاصيل المختلطة.

شكل (١١) التربة في الصومال



المصدر: Venema, J.H., 2007, p. 13

ثامناً - موارد المياه في الصومال:

يعتمد الصوماليون في استخداماتهم الزراعية والرعوية وحتى المنزلية على مياه الأمطار، وعلى المياه السطحية في المناطق التي تجرى بها، وعلى المياه الجوفية في المناطق المتواجدة بها. ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتجددة في الصومال نحو ١٤.٢ مليار م^٣/سنة. ويعاني الصومال من عجز واضح في الموارد المائية؛ نتيجة لموجات الجفاف المتكررة التي يتعرض لها من آن لآخر مع الزيادة المستمرة في عدد السكان. وكانت ندرة المياه دائماً سبباً رئيساً في الصراع الاجتماعي في الصومال، خاصة خلال فترات الجفاف. و٢٪ فقط من أراضي الصومال صالحة للزراعة، خصوصاً على طول الأنهار^(١٢٨). وقدر ما يستهلكه قطاع الزراعة في عام ١٩٨٧ بنحو ٩٧٪ من المياه العذبة المتاحة في الصومال، وأشارت بيانات عام ١٩٩٩ إلى ري أقل من ١٩٪ من الأراضي الزراعية في الصومال^(١٢٩). وتنص الإستراتيجية الوطنية في الصومال على أن البلاد لديها موارد مائية كافية لحاجة السكان وأنشطتهم الرئيسية ولكن الصعوبة تكمن في سوء التوزيع. ويمكن إقامة عدد من السدود على المجاري المائية لحجز كمية من المياه أو لتغذية الخزان الجوفي إلا أن السيطرة على هذه السدود ربما تكون مصدراً محتملاً للصراع، كما أن لهذه السدود آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية^(١٣٠).

وبدراسة كل مورد من الموارد المائية على حدة يتضح الآتي:

١- الأمطار: تتباين كمية الأمطار المتساقطة سنوياً من مكان لآخر داخل الصومال ولذا تختلف درجة الاعتماد عليها كمورد رئيس للمياه. وتقل كمية الأمطار السنوية لتصل في الحالات الجيدة إلى ٢٠٠ مم في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية والوسطى من الصومال، بينما تصل إلى ٥٠٠ مم في المناطق الشمالية الغربية، وهناك أيضاً منطقة محدودة حول بيدوا تتلقى بين ٥٠٠-٦٠٠ مم سنوياً. أما في جنوبي الصومال، فمتوسط الأمطار السنوية يصل إلى ٦٠٠ مم^(١٣١). وتختلف كمية الأمطار من عام لآخر بدرجة لا يمكن الاعتماد عليها، وتتناقص عموماً ويقل الاعتماد عليها كمورد مائي بالاتجاه شمالاً، وبعد الربيع أغزر الفصول مطراً، بينما يقل المطر المتساقط في فصل الخريف. وتمتلئ بعض الأحواض الداخلية بعد تساقط الأمطار على فترات متقطعة على شكل

برك مؤقتة سرعان ما تتبخر مياهها نتيجة لارتفاع درجة الحرارة. وتصمم الصومال بعض الأحواض لحصاد مياه الأمطار، وقد جعلت كثرة الأمطار جنوباً الحياة أكثر استقراراً. ويتعرض الصومال لمعدل تبخر ونشح مرتفعين كما أن التبخر - نشح الممكن يصل إلى (٢٠٠٠ - ٣٠٠٠) مم/سنة، وهذا يفوق بكثير كمية الأمطار المتساقطة، وبذلك يعاني الصومال عجزاً مائياً كبيراً في معظم شهور السنة^(١٣٢).

٢- المياه السطحية: وتعد المصدر الرئيس في توفير المياه العذبة، ويوجد عدد قليل من الأنهار تتدفق بشكل دائم، وأهمها جوبا (١٦٠٠ كم) وشبيلي (٢٠٠٠ كم) وتستخدم مياههما للري، وهما عصب الزراعة في جنوبي الصومال. ولنهر جوبا فيضانات أحدهما في الخريف وهو الغزير ويبدأ من أبريل وينتهي في سبتمبر، ويكون متوسط تصريف النهر ما بين ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ م^٣/ثانية، أما الفيضان الثاني فيكون أقل من الفيضان الأول، ويبدأ مع آخر شهر سبتمبر ويستمر في أكتوبر، وتقل المياه من أواخر يناير وفبراير ومارس، ونادراً ما تجف المياه في ذلك النهر. وفي فصل الشتاء وهو فصل الجفاف يصل تصريف النهر في المتوسط ما بين ١٥ - ٢٠ م^٣/ثانية^(١٣٣). وتتذبذب كمية المياه السطحية بدرجة كبيرة من عام لآخر اعتماداً على مياه الأمطار. وأغلب المجاري المائية في الصومال موسمية سريعة الامتلاء والجفاف. وتقل مياه نهر جوبا في فصل الشتاء ويجف شبيلي في فصل الشتاء^(١٣٤)، لذلك كانت أكثر الأراضي الزراعية ومشروعات التوسع الزراعي تتفق ونهر جوبا. ولنهر شبيلي موسمان من حيث الفيضان، الموسم الأول في الربيع يبدأ من إبريل إلى مايو، ويستمر في الارتفاع التدريجي البسيط في يونيو وأغسطس وسبتمبر. ومتوسط تصريف النهر في هذا الفصل يصل إلى ١٨٠ م^٣/ثانية، عند بلدة جوهر، و١٠٠ م^٣/ثانية عند بلدة جينالي. أما الموسم الثاني فهو في فصل الخريف ويبدأ من أواخر سبتمبر وأكتوبر إلى أوائل نوفمبر، ويبدأ في الانخفاض تدريجياً إلى أن يجف تماماً في شهري فبراير ومارس^(١٣٥). وبالإضافة إلى تلك الأنهار يوجد عدد من الأخوار المائية الصغيرة من أشهرها خور أشا قرب بيدوا، وخور ماجاودي شرقي نهر جوبا. ويوجد عدد كبير من البحيرات الصخرية التي تمتلئ بالمياه في الفصل المطير، وتجف بعد فترة قد تصل إلى أربعة أو خمسة شهور، ومن أشهر هذه البحيرات ما يوجد في منطقة هود، كما تتوافر أودية فصلية تفيض بالمياه خلال موسم المطر^(١٣٦).

٣- المياه الجوفية: يعد الصومال حوضًا واسعًا من المياه الجوفية، وتعد المياه الجوفية من أهم الموارد المائية في البلاد، سواء للأغراض الزراعية، أو للاستخدامات البشرية، أو لسقيا الحيوان، ويمكن الحصول على المياه الجوفية في السهل الساحلي الشمالي عن طريق حفر آبار ضحلة في تربة السهل الرملية^(١٣٧). كما يوجد عدد كبير من العيون المائية التي تتفجر عند أقدام الجبال كعين بيو كولالية^(١٣٨). كما تستغل المياه الجوفية على نطاق واسع، سواء من خلال حفر الآبار، والآبار الضحلة، أو من خلال الينابيع الطبيعية.

تاسعًا- الأخطار الطبيعية التي تهدد الصومال :

يعرف الخطر الطبيعي بأنه حدث طبيعي يسبب أضرارًا للإنسان وما يحيط به من بيئة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة^(١٣٩)، ويتسم العالم العربي بموقع خاص في خارطة الأخطار والكوارث الطبيعية، حيث تتعرض معظم دوله لأخطار الأعاصير والفيضانات والجفاف، إلى جانب تعرض بعض دوله لأخطار الزلازل وفقًا لموقعها الجغرافي، وهذا يتطلب ضرورة الاهتمام بدراسة الأخطار والكوارث الطبيعية لوضع إستراتيجية شاملة ومشاركة لمواجهتها^(١٤٠). وسوف يتم تناول أهم الأخطار والكوارث الطبيعية التي تتعرض لها الصومال من عام لآخر:

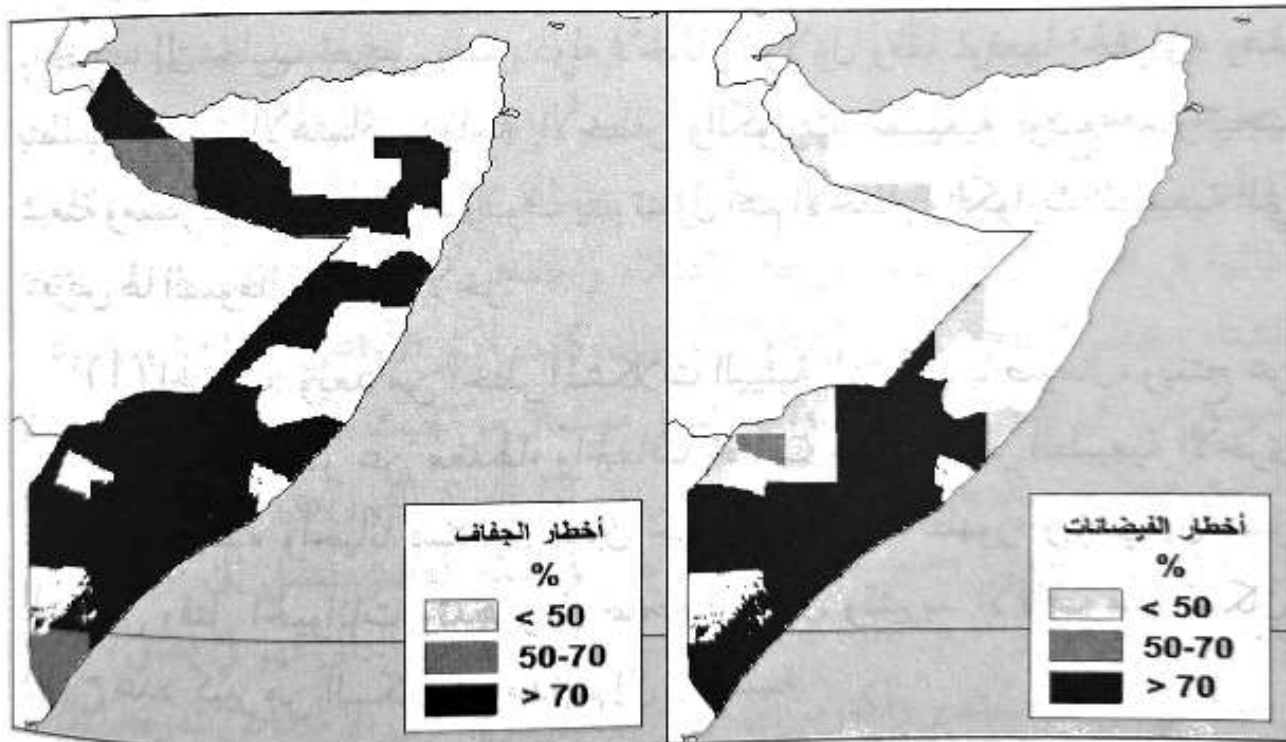
(أ) الجفاف: ويعد من أخطر المشكلات البيئية التي تحل بالصومال، وينتج عن انخفاض كمية الأمطار عن معدلها، والجفاف يختلف عن المخاطر الطبيعية الأخرى بأنه يتكون ببطء وأحيانًا يستغرق سنين حتى تبدأ آثاره بالظهور، ويؤدي إلى فشل المحاصيل وقتل الحيوانات وتدهور في صحة الإنسان وتشريد الآلاف من السكان، ونزوح عدد كبير من السكان من مدنها إلى العاصمة.

والأسباب التي تؤدي إلى تكرار الجفاف والمجاعة كثيرة، منها: قلة سقوط كمية الأمطار، بحيث لا تكفي للزراعة. وتأخر سقوط الأمطار أو عدم سقوطها في موسمها. وعدم وضع خطة إستراتيجية لمواجهة الكوارث. وتتعرض الصومال لمواسم متكررة من الجفاف، كما تتعرض لهبوب العواصف الترابية على السهول الشرقية في الصيف، والجفاف الشديد وما يعقبه من جوع هو المشكلة الأولى التي تواجه الصومال^(١٤١).

وكنتيجة لموجات الجفاف التي تضرب الصومال من فترة لأخرى، يتم تهجير واحد من كل ثلاثة صوماليين، ويواجه نحو نصف سكان الصومال أزمة إنسانية، كما أن ثلث الأطفال في جنوب الصومال يعانون من سوء التغذية، ولا تلبي المعونة الغذائية القادمة إلى الصومال إلا ١٠٪ من احتياجات البلاد^(١٤٢).

ويشير شكل (١٢) إلى المناطق الأكثر تأثراً بالجفاف في الصومال بالنسبة لإجمالي عدد السكان في الفترة من ١٩٦١ إلى ٢٠٠٤، وتظهر أن معظم الأراضي الصومالية قد تأثرت بموجات الجفاف بنسب مرتفعة، وقد تسبب الجفاف في مقتل نحو ٢٠ ألف نسمة في هذه الفترة، بالإضافة إلى تأثيره في ما يقرب من ٤ مليون نسمة، أي نحو نصف عدد السكان^(١٤٣).

شكل (١٢) أخطار الجفاف والفيضان % في الصومال في الفترة ١٩٦١-٢٠٠٤



المصدر: Center For Hazards & Risk Research, 2005

(ب) الفيضان: وهو أحد الظواهر الطبيعية التي تحدث عندما يزيد منسوب المياه في أي نهر ليفوق مستوى ضفافه، وتحدث الفيضانات غالباً في المناطق التي يجري فيها نهرا جوبا وشبيلي نتيجة غزارة الأمطار، وتؤثر على حياة الإنسان وقد تكون سبباً في انتشار الأمراض والإغراق، كما تؤثر سلباً على الزراعة وعلى الثروة الحيوانية.

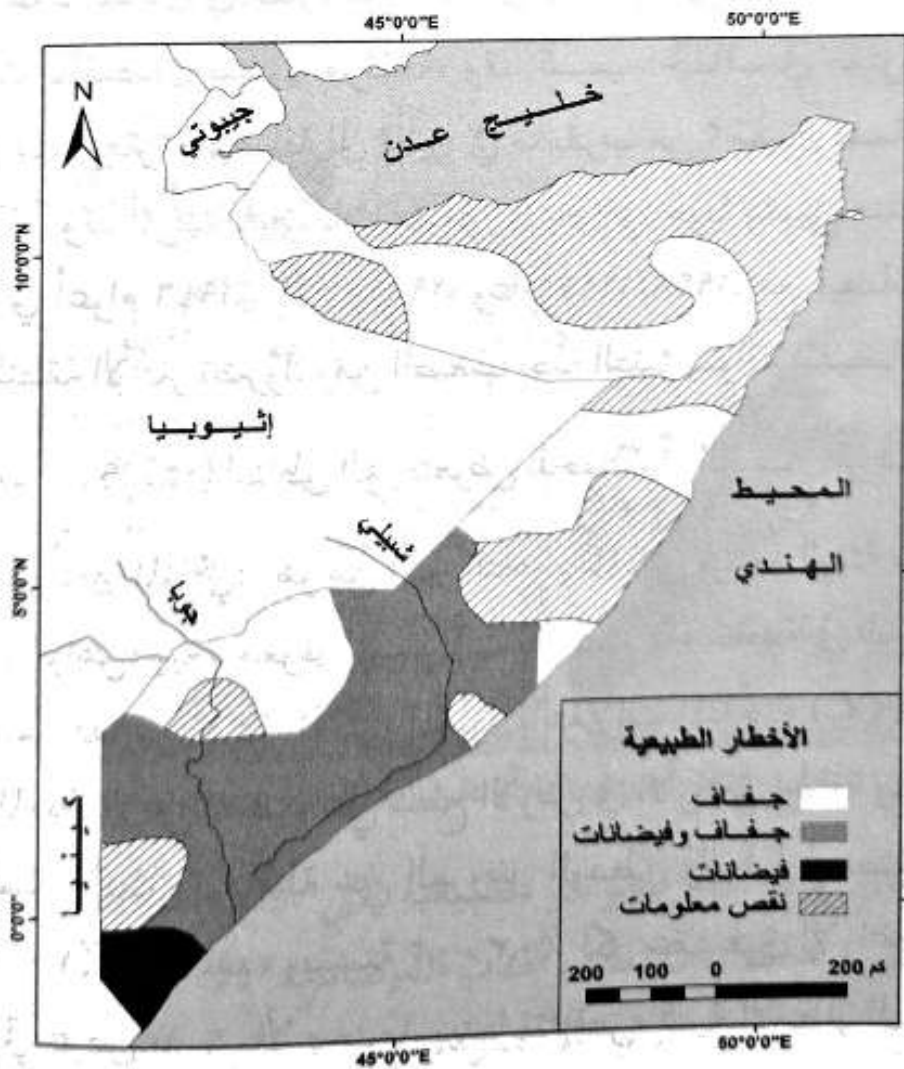
ورغم أن الصحاري المدارية وهوامشها تعاني بشكل شبه دائم من قلة المياه، إلا أن الأمطار تسقط بغزارة وبشكل فجائي، مما ينتج عنه سيول عنيفة تترك وراءها التخريب والدمار. ولهذا تعد السيول نوعاً من الفيضانات الخاطفة والمدمرة تحدث نتيجة لهبوط مطر شديد فوق منطقة محدودة المساحة نسبياً بشكل فجائي قصير المدى، تصحبه تدفقات مائية بالغة السرعة بسبب الهطول المركز. وتدمر السيول الطرق وتجرف السيارات، مما ينتج عن ذلك العديد من الضحايا من مستخدمي هذه الطرق، هذا إلى جانب ضياع كميات كبيرة من مياه السيول، والتي يمكن الاستفادة منها في عمليات تنمية هذه المناطق واستصلاحها، إلى جانب تدمير المناطق العمرانية والسكنية والمزارع المقامة في الأودية الصحراوية أو على سطح المراوح الفيضية التي تمثل مصبات هذه الأودية^(١٤٤). كما يشير شكل (١٢) إلى المناطق الأكثر تأثراً بالفيضان في الصومال بالنسبة لإجمالي عدد السكان في الفترة من ١٩٦١ إلى ٢٠٠٤، وتظهر أن معظم الأراضي الصومالية قد تأثرت بالفيضان بنسب مرتفعة، وقد تسبب الجفاف في مقتل نحو ثلاثة آلاف نسمة في هذه الفترة بالإضافة إلى تأثيره في ما يقرب من ٢ مليون نسمة، أي نحو ربع عدد السكان^(١٤٥). وقد أثرت الفيضانات المدمرة في حوضي جوبا وشبيلي منذ بداية هذا القرن، وخاصة في أعوام ١٩٤٦، ١٩٦١، ١٩٨١، وعام ١٩٩٧/١٩٩٨. مع فيضانات جوبا السفلى؛ كونها المنطقة الأكثر تضرراً. ومن الصعب جداً التنبؤ بمواقع الفيضانات وأوقاتها^(١٤٦).

ويُظهر شكل (١٣) المناطق التي تتعرض للجفاف أو الفيضان أو لهما معاً.

(ج) التغير المناخي: وهو من أكبر التحديات التي تواجه البيئة بعناصرها المختلفة في الوقت الراهن، ويعد معوقاً رئيساً للتنمية البشرية، خاصة في الدول الفقيرة والأقل نمواً. وطبقاً لتقارير الهيئة العالمية المعنية بالتغيرات المناخية (IPCC) من المتوقع أن يكون المعدل الأعلى للدفع على سطح الأرض في الأراضي الجافة وشبه الجافة. وسوف تزداد كمية الأمطار الساقطة على العروض الوسطي والعلوي في نصف الكرة الشمالي بنسبة ٠.٥ - ١٪ لكل عقد، وبنسبة ٠.٢ - ٠.٣٪ لكل عقد فوق الأراضي المدارية الواقعة بين دائرتي عرض ١٠ شمالاً وجنوباً. بينما تتناقص كمية الأمطار الساقطة بنسبة ٣٪ لكل عقد فوق مساحات شاسعة من الأراضي الواقعة بين دائرتي عرض ١٠ و ٣٠ شمالاً.

وتعد الصومال دولة عالية الحساسية للتغير المناخي، ذلك أنها واقعة ضمن الأراضي الجافة وشبه الجافة، وهي ليست في منأى عن التغيرات المناخية العالمية، وتتجلى مظاهر التغير المناخي وتأثيراته من خلال الكثير من الكوارث مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير التي تزداد وتيرتها على نطاق واسع مقارنة بالماضي. ويظهر تأثير التغير المناخي المتوقع على الإنسان وأنشطته من خلال موارد المياه والأمن الغذائي والتنوع الأحيائي، بل ومن خلال صحة الإنسان وراحته بل وبقائه. كما تسببت التغيرات المناخية في صراعات قبلية ومحلية بل ودولية، خاصة مع انتشار الجفاف وقلة المراعي وندرة المياه، وهو ما يؤدي بدوره إلى تنقل الرعاة من مناطقهم إلى مناطق أخرى لا تتبع قبائلهم أو حتى دولهم؛ بحثاً عن الماء والكأ لقطعانهم، وهذا يؤدي إلى نشوب صراعات.

شكل (١٢) المناطق المعرضة لأخطار الجفاف والفيضان في الصومال



المصدر: Center For Hazards & Risk Research, 2005

(د) الجراد الصحراوي: ويعد هجومه من الأخطار التي تتعرض لها الصومال من فترة لأخرى، خاصة من شبه الجزيرة العربية، وهذا الجراد يأتي على الأخضر واليابس ويدمر المحاصيل الزراعية، وينتشر بسهولة عبر الحدود. وقد ذكرت نشرة الجراد الصحراوي رقم ٤٢٧ الصادرة عن الفاو ٢٠١٤، أن الصومال تعرض في النصف الأول لشهر أبريل لمجموعة من أسراب الجراد بالقرب من بوروما وهرجيسيا وغرب بوراو، ثم تحركت جنوب غرب في اتجاه الحدود الإثيوبية، وفي ٢١ إبريل ٢٠١٤ تم مشاهدة سرب جراد غير ناضج بالقرب من جبيلي، كما شوهد الجراد في مساحة ٥ هكتار في الساحل الشمالي الغربي بالقرب من لوجهاي^(١٤٧).

(هـ) التسونامي: ويسمى كذلك «الزلازل البحرية الدقيقة» أو «الموجات التسونامية»، وهي عبارة عن مجموعة من الأمواج العملاقة تمتاز بأن لها طولاً موجياً كبيراً، وتكون الفترة الزمنية الفاصلة بين كل موجة وأخرى كبيرة أيضاً^(١٤٨). وقد حدث زلزال (سومطرة - أندامان) في ديسمبر ٢٠٠٤، ولم يقتصر المدى التأثيري للأمواج التسونامي على منطقة واحدة، وإنما شمل العديد من المناطق في أندونيسيا وسريلانكا والهند وتايلاند والصومال وسيشل ومدغشقر، وغيرها. وتعرضت المناطق الساحلية من الصومال إلى خسائر بالغة، وفقد عدة مئات من الأرواح، وكان تسونامي وبالأعلى الصومال، خاصة أنه حدث في الوقت الذي بدأت أجزاء كثيرة تتعافى من أربع سنوات من الجفاف والفيضانات. وبصرف النظر عن الخسائر في الأرواح، فقد أثر تسونامي في أرزاق نحو ٥٠ ألف نسمة على الساحل، بالإضافة إلى تضررهم في مساكنهم، كما تضررت أيضاً البنية التحتية الساحلية مثل الطرق^(١٤٩).



الهوامش

- (١) جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، ط٩، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٢٣٤.
- (2) UNEP, 2005, p. 8.
- (3) Lee Hadden, 2007, P. 6.
- (4) Lee Hadden, 2007, P. 6.
- (٥) محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا «في شخصية القارة وشخصية الأقاليم»، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٧٧.
- (6) Wikipedia, 2015.
- (7) Federal Research Division, 2002.
- (٨) جودة حسنين جودة، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص٢٣٤.
- (٩) محمد عبد الغني سعودي، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٣٨٠.
- (10) Lee Hadden, 2007, P.6.
- (11) Helen Chapin Metz, 1993, p. 25.
- (12) DLIFLC, 2012, p. 1.
- (١٣) حسام الدين جاد الرب، جغرافية العالم العربي، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٦٧.
- (14) Van Straaten, 2002, p. 254.
- (١٥) مجيب ناهي النجم، الصومال الجنوبي دراسة في الجغرافيا الإقليمية، سلسلة دراسات (٣٠٨)، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، دار الرشيد للنشر - بغداد، ١٩٨٢، ص١٧.
- (16) William Rucker Greenwood, 1982, p. 2.
- (17) Abdulkadir Abiikar Hussein, 2013, p.1.
- (١٨) حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، الدار القومية للطباعة والنشر، مقديشو، ١٩٦٥، ص٤٤.
- (19) William Rucker Greenwood, 1982, p. 3.
- (٢٠) مجيب ناهي النجم، ١٩٨٢، مرجع سابق، ص١٩.
- (٢١) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص٤٦.
- (22) Barnes, 1976, p.1.
- (٢٣) مجيب ناهي النجم، ١٩٨٢، مرجع سابق، ص٢٢.
- (24) William Rucker Greenwood, 1982, p. 6.
- (٢٥) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص٤٦.
- (26) William Rucker Greenwood, 1982, p.10.
- (27) Barnes, 1976, p. 1.
- (٢٨) عالم المعرفة، ٢٠١٦.
- (29) William Rucker Greenwood, 1982, p. 3.
- (30) William Rucker Greenwood, 1982, p.12.
- (٣١) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص٤٩.

- (٣٢) عالم المعرفة، ٢٠١٦.
- (33) Barnes, 1976, p. 1.
- (٣٤) مجيب ناهي النجم، ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ٢٦.
- (٣٥) عالم المعرفة، ٢٠١٦.
- (٣٦) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٥١.
- (٣٧) مجيب ناهي النجم، ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ٢٧.
- (38) Abdulkadir Abiikar Hussein, 2013, p.1.
- (٣٩) مجيب ناهي النجم، ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ٣١.
- (٤٠) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٥٢.
- (41) Helen Chapin Metz., 1993, p. 25.
- (٤٢) محمد عبد الغني سعودي، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٣٨١.
- (٤٣) مجيب ناهي النجم، ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ٣٦.
- (٤٤) حسام الدين جاد الرب، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٦٧.
- (٤٥) جودة حسنين جودة، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٣٤.
- (٤٦) حسام الدين جاد الرب، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٦٧.
- (٤٧) صلاح الدين علي الشامي وزين الدين عبد المقصود، جغرافية العالم الإسلامي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٦٦٣.
- (٤٨) جودة حسنين جودة، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
- (49) Paron, P., Vargas, R. 2007, p.24.
- (50) Barnes, 1976, p. 1.
- (٥١) محمد عبد الغني سعودي، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٣٧٧.
- (52) UNEP, 2005, p.10.
- (53) Lee Hadden, R., 2007, p. 11.
- (٥٤) حسام الدين جاد الرب، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٦٧.
- (٥٥) مجيب ناهي النجم، ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ٣٦.
- (٥٦) جودة حسنين جودة، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٣٥.
- (57) Alan B. Mountjoy and David Hilling, 2000, p. 179.
- (58) Hugh Finlay, et al, 2001, p. 691.
- (٥٩) محمد عبد الغني سعودي، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٣٨١.
- (٦٠) مجيب ناهي النجم، ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ٣٣.
- (٦١) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٢.
- (٦٢) صلاح الدين علي الشامي وزين الدين عبد المقصود، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٦٦٣.
- (٦٣) جمال الدين الدناصورى، أفريقيا وأستراليا، ج ٢، ضمن كتاب جمال الدين الدناصورى ودولت أحمد صادق ومحمد السيد غلاب: جغرافية العالم «دراسة إقليمية»، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٢.

- (٦٤) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٠.
- (٦٥) FEDERICO CARBONE and GIOVANNI ACCORDI, 2000, p.14.
- (٦٦) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٢٨.
- (٦٧) حسام الدين جاد الرب، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٦٧، <http://www.marefa.org/index>.
- (٦٨) جمال الدين الدناصوري، ١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٤٢٢.
- (٦٩) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٣.
- (٧٠) محمد خميس الزوكة، جغرافية حوض البحر الأحمر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٢٢٢.
- (٧١) عالم المعرفة، ٢٠١٦.
- (٧٢) صلاح الدين علي الشامي وزين الدين عبد المقصود، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٦٦٣.
- (٧٣) موسوعة الجغرافية العالمية، المجلد الأول «أفريقيا». ميلان. علوم الأرض الصومالية بحوث الهندسة ومركز التنمية ١٢، ١٩٩٤، ص ١٠٩.
- (٧٤) Paron, P., Vargas, R. 2007, p.24.
- (٧٥) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٦.
- (٧٦) جمال الدين الدناصوري، ١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٤٢٣.
- (٧٧) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٦.
- (٧٨) Borislav K. Kamenov, Paraskev Petrov, 2012, p. 2.
- (٧٩) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٠.
- (٨٠) Griffiths, 1972, p.134.
- (٨١) السعيد البدوي، الجفاف وأثره على الثروة الحيوانية في الصومال، الندوة الدولية للقرن الأفريقي، يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٧٩.
- (٨٢) Griffiths, 1972, p.133.
- (٨٣) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٣.
- (٨٤) جودة حسنين جودة، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٣٥.
- (٨٥) Griffiths, 1972, 135.
- (٨٦) محمد عبد الغني سعودي، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٣٨٣.
- (٨٧) محمد عبد الغني سعودي، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٣٨٣.
- (٨٨) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٧٩.
- (٨٩) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٥٧.
- (٩٠) محمد عبد الغني سعودي، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٣٨٠.
- (٩١) Paron, P., Vargas, R. 2007, p. 24.
- (٩٢) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٥٨.
- (٩٣) حسام الدين جاد الرب، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

- (٩٤) حسن حسين الخولي ، الايواء في الصومال، الندوة الدولية للقرن الأفريقي، يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٤٢٦.
- (٩٥) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٥٧.
- (٩٦) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٣-٥٨.
- (٩٧) حسام الدين جاد الرب، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٦٨.
- (٩٨) صلاح الدين علي الشامي وزين الدين عبد المقصود، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٦٦٤.
- (٩٩) عالم المعرفة، ٢٠١٦.
- (١٠٠) حسام الدين جاد الرب، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٦٨.
- (101) Helen Chapin Metz., 1993, p. 25.
- (١٠٢) صلاح الدين علي الشامي وزين الدين عبد المقصود، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٦٦٤.
- (103) Lee Hadden, 2007, P. 15.
- (104) Hugh Finlay, et al., 2001, p. 691.
- (١٠٥) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٧٢.
- (106) Alan B. Mountjoy and David Hilling, 2000, p. 179.
- (107) DLIFLC, 2012, p. 3.
- (108) Paron, P., Vargas, R. 2007, p. 24.
- (١٠٩) يوسف عبد المجيد فايد، الأقاليم المناخية في أفريقيا طبقاً لتصنيف كوبن، الموسوعة الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٤٣.
- (110) David, et al., 2007.
- (١١١) حسام الدين جاد الرب، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٦٨.
- (١١٢) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٢.
- (١١٣) جودة حسنين جودة، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٣٥.
- (١١٤) السعيد البدوي، ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ٣٨٥.
- (١١٥) جمال الدين الدناصوري، ١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٤٢٦.
- (١١٦) السعيد البدوي، ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ٣٧٤.
- (117) UNEP, 2005, p. 50.
- (١١٨) السعيد البدوي، ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ٣٧٤.
- (119) UNEP 2005, p. 41.
- (١٢٠) جودة حسنين جودة، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٣٧.
- (121) Lee Hadden, 2007, p. 9.
- (122) UNEP, 2005, p. 50.
- (١٢٣) جودة حسنين جودة، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٣٥.
- (124) Britannica.com.
- (125) Venema, J.H., 2007, p. 11.

(126) UNEP, 2005, p. 133.

(١٢٧) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٥٣.

(128) Van Straaten, 2002, p.254.

(١٢٩) معهد الموارد المائية، ٢٠٠٣.

(130) UNEP, 2005.

(131) Lee Hadden, 2007, p. 8.

(132) Paron, P., Vargas, R. 2007, p. 24.

(١٣٣) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٤٣.

(١٣٤) حسام الدين جاد الرب، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(١٣٥) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٤٢.

(١٣٦) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٤٠.

(١٣٧) جودة حسنين جودة، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(١٣٨) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٤٠.

(١٣٩) عزة أحمد عبد الله، أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد ٢١، أكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥٢٨.

(١٤٠) عزة أحمد عبد الله، ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٥٣٠.

(141) Hugh Finlay, et al, 2001, p. 691.

(142) IFRC., 2001, p. 4.

(143) Center For Hazards & Risk Research, 2005.

(١٤٤) عزة أحمد عبد الله، ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٥٣٦.

(145) Center For Hazards & Risk Research, 2005.

(١٤٦) حمدي السيد سالم، ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٤٠.

(147) FAO, 2014, p. 1.

(١٤٨) عباس بن عيفان الحارثي، Tsunami - التسونامي، قسم الجيولوجيا الهندسية والبيئية - آلية

علوم الأرض - جامعة الملك عبد العزيز. مقرر المخاطر الجيولوجية، ٢٠١٠:

http://www.kau.edu.sa/Files/0001979/Files/57382_TSUNAMI.pdf.

(149) UNEP, 2005, p. 34.



المصادر والمراجع

أولاً- العربية:

- جمال الدين الدناصوري، أفريقيا وأستراليا، ج٢، ضمن كتاب جمال الدين الدناصوري ودولت أحمد صادق ومحمد السيد غلاب: جغرافية العالم «دراسة إقليمية»، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.
- جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، ط٩، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- حسام الدين جاد الرب، جغرافية العالم العربي، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، ٢٠٠٦.
- حسن حسين الخولي، الإيواء في الصومال، الندوة الدولية للقرن الأفريقي، يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.
- حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، الدار القومية للطباعة والنشر، مقديشو، ١٩٦٥.
- السعيد البدوي، الجفاف وأثره على الثروة الحيوانية في الصومال، الندوة الدولية للقرن الأفريقي، يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.
- صلاح الدين علي الشامي وزين الدين عبد المقصود، جغرافية العالم الإسلامي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- عباس بن عيفان الحارثي، Tsunami - التسونامي، قسم الجيولوجيا الهندسية والبيئية - آلية علوم الأرض - جامعة الملك عبد العزيز. مقرر المخاطر الجيولوجية، ٢٠١٠:
http://www.kau.edu.sa/Files/0001979/Files/57382_TSUNAMI.pdf
- عزة أحمد عبد الله، أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد ٢١، أكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، ٢٠٠٢.
- الفاو، حالة الجراد الصحراوي العامة في أبريل والتوقعات حتى منتصف يوليو ٢٠١٤، نشرة الجراد الصحراوي رقم ٤٢٧، أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، القاهرة، ٢٠١٤.
- محجب ناهي النجم، الصومال الجنوبي دراسة في الجغرافيا الإقليمية، سلسلة دراسات (٣٠٨)، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، دار الرشيد للنشر - بغداد، ١٩٨٢.
- محمد خميس الزوكة، جغرافية حوض البحر الأحمر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا «في شخصية القارة وشخصية الأقاليم»، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- موسوعة الجغرافية العالمية، المجلد الأول «أفريقيا». ميلان. الصفحة ١١٤. علوم الأرض الصومالية بحوث الهندسة ومركز التنمية ١٢، ١٩٩٤.

- يوسف عبد المجيد فايد، الأقاليم المناخية في أفريقيا طبقاً لتصنيف كوبن، الموسوعة الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

ثانياً - الأجنبية:

- Abdulkadir Abiikar Hussein, (2013): Minerals of Somalia: From exploration to artisanal production to export, Published via SomaliTalk.com | London, UK; 25th January 2013.
- Alan B. Mountjoy and David Hilling, (2000): Africa "Geography and Development", Hutchinson, London.
- Barnes SU (1976) Geology and oil prospects of Somalia, East Africa. Am Assoc Pet Geol Bull 60:389-413.
- Basnyat, D. B. (2007), Water Resources of Somalia. Technical Report No W-11, FAO-SWALIM, Nairobi, Kenya.
- Borislav K. Kamenov, Paraskev Petrov, (2012): Unidentified hydrothermal mineral occurrences in Northern Somalia - first mineral thermometry study, GEOCHEMISTRY, MINERALOGY AND PETROLOGY - SOFIA, 2012, 49, 1-16. Bulgarian Academy of Sciences, Bulgarian Mineralogical Society.
- Center for Hazards & Risk Research, (2005): Somalia Natural Disaster Profile, the Earth Institute, Columbia University.
- Digital Maps of The World, DMW 1 & DMW 2b.
- DLIFLC (Defense Language Institute Foreign Language Center), 2012, SOMALIA in Perspective, <http://www.dliflc.edu/countries-in-perspective-somalia/>
- Encyclopædia Britannica Online, "Somalia: Climate," 2015.
- Encyclopedia Wikipedia, 2015, <https://en.wikipedia.org/wiki/Somalia>.
- FAO, 2005: Regional report: Water Report 29, Somalia. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/som/SOM-CP_eng.pdf
- Federal Research Division, 2002, Somalia, a country study, This page copyright © 2002 Blackmask Online.
- FEDERICO CARBONE and GIOVANNI ACCORDI, (2000): The Indian Ocean Coast of Somalia, Marine Pollution Bulletin Vol. 41, Elsevier Science Ltd. Printed in Great Britain.
- Griffiths, J. F., 1972: The Horn of Africa, In: Griffiths, J. F. (Ed) World Survey of Climatology, Vol. 10, climate of Africa, Elsevier Published Company, London & New York.
- Helen Chapin Metz. (Ed): 1993. Somalia: A Country Study / Federal Research Division, Library of Congress, 4th ed. https://archive.org/stream/somaliacountryst00metz_0/somaliacountryst00metz_0_djvu.txt

- Hugh Finlay, et al., (2001): Africa "on a shoestring", lonely Planet Publications, London.
- IFRC: International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, (2011): Drought in the Horn of Africa Preventing the next disaster, Geneva, Switzerland. www.ifrc.org
- Jim Kundell (ed), (2008) "Water Profile of Somalia," The Encyclopedia of Earth, ed. Jim Kundell, 14 May 2008, retrieved from <http://www.eoearth.org/view/article/156989>
- Lee Hadden, R., 2007, The Geology of Somalia: a Selected Bibliography of Somalian Geology, Geography and Earth Science. Somalian Earth Sciences, Topographic Engineering Center February 2007, US Army Corps of Engineers, 7701 Telegraph Road, Alexandria, Virginia 22315
- Muchiri P.W. (2007), Climate of Somalia. Technical Report No W-01, FAO-SWALIM, Nairobi, Kenya.
- NATIONAL RAPID ENVIRONMENTAL DESK ASSESSMENT - SOMALIA, 2005, p.129
- Paron, P., Vargas, R. 2007. Landform of Selected Study Areas in Somaliland and Southern Somalia. Integrated Landform Mapping Approach at semi-detailed scale using Remote Sensing and GIS techniques. FAO-SWALIM. Project Report L-02. Nairobi, Kenya.
- Stephanie Nebehay, "Worst Drought in Decade Deepens Somalia Crisis: U.N.," Reuters, 12 May 2009, <http://www.reuters.com/article/idUSTRE54B6GF20090512>
- UN Environment Programme, "Asian Tsunami Disaster: After the Tsunami: Rapid Environmental Assessment:
- UNIP (United Nations Environment Programme) 2005, The State of the Environment in Somalia: A Desk Study, United Nations Environment Programme, Regional Office for Africa, United Nations Avenue, Gigiri, P O Box 30552, Nairobi
- Van Straaten, P., (2002): Rocks for Crops: Agro-minerals of sub-Saharan Africa. ICRAF, Nairobi, Kenya.
- Vargas, R. R., Omuto, C., and Alim, M. S. 2007. Soil survey of the Juba and Shabelle riverine areas in Southern Somalia. FAO-SWALIM. Project Report L-08. Nairobi, Kenya.
- Venema, J.H., 2007. Land resources assessment of Somalia. Technical Project Report L-12. FAO-SWALIM, Nairobi, Kenya.
- William Rucker Greenwood, 1982, A PRELIMINARY EVALUATION OF THE NON-FUEL MINERAL POTENTIAL OF SOMALIA, PROJECT REPORT, Somalia Investigation, (IR) SO-2, U.S. Geological Survey.

ثالثاً- مواقع الإنترنت:

- www.spilpunt.blogspot.com.eg/2007/04/somalia.html, information for geologists and miners exploring mineral deposits in Africa.
- www.gridnairobi.unep.org
- www.blackmask.com, Library of Congress, Washington.

● ○ ●

الأقاليم والمحافظات والمدن الصومالية

أ. علي عدو جبريل الكتبي*

مقدمة:

رسمت القوى الاستعمارية وفقًا لمصالحها خطوطًا على الورق في المناطق التي احتلتها من أفريقيا دون اعتبار للتجمعات السكانية، الأمر الذي خلق مشاكل حدودية لا تنتهي، ما زالت آثارها حتى الآن. وقد عانى الصومال كغيره من دول القارة الأفريقية مرارة الاحتلال والاستعمار الغربي الغاشم الذي نهب خيراته وأضعف قدراته، غير أن الخواص الإستراتيجية لموقع الصومال ظلت على مر التاريخ عامل جذب لقوى مختلفة متصارعة، انغمست في منافسات وصراعات ومنازعات في إطار سعي كل منها إلى تحقيق أهداف إستراتيجية وعسكرية لبلاده. فالصومال يتميز بموقع جيوبوليتيكي فريد، فهو متاخم لكل من منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، كما يقع في نقطة لقاء قارتي أفريقيا من الغرب وآسيا من الشرق، ويشرف على البحر الأحمر الذي يربط البحر العربي والمحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط بواسطة مضيق باب المندب.

ولأهمية الموقع الإستراتيجي كان لجمهورية الصومال النصيب الأكبر من الهجمة الاستعمارية الغربية؛ حيث تعددت عليها القوى المحتلة، وتعرضت لاستعمار مثلث من قِبَل (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا)، وكان لهذا الأمر نتائج كارثية على الصومال، حيث تم تقسيمه إلى خمسة أجزاء (الصومال الإيطالي - الصومال البريطاني - الصومال الفرنسي - الصومال الغربي «أوجادين» - الصومال الكيني «إنفدي»).

(*) مدير المعهد الصومالي للدراسات الأمنية بمقديشو، جمهورية الصومال الفيدرالية.

أما على مستوى المحافظات الصومالية ففي فترة الوصاية والاستعداد للاستقلال والوحدة كان الصومال البريطاني والإيطالي مكوّنَيْن من ثماني محافظات فقط شكّلتها الإدارات الاستعمارية، ست منها في الجنوب واثنان في الشمال، ولم تغيّر الحكومات المدنيّة هذا النظام حتى جاء الانقلاب العسكري في الحادي والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٩م. وذلك عندما أضدّر النظام عام ١٩٧٢م أوامره بزيادة محافظات إضافية ليمهّد الطريق أمام حملة مكافحة الأمّية، والتنمية الريفية، وتطوير الصناعة، وإعادة هيكلة المحافظات الصومالية، فبلّغ عددها ١٨ محافظة.

وتنقسم الصومال حاليًا إلى ست إدارات فيدرالية إضافة إلى الإقليم الذي تقع فيه العاصمة والذي يتمتع بوضعية خاصة، وتعود نشأة تلك الإدارات الفيدرالية وتكوينها بوصفها قضية جديدة في نظام الحكم في الصومال، ويرجع تاريخ فكرة تطبيق الفيدرالية في الصومال - بوصفها جسرًا للعبور إلى بر الأمان بعد عشر سنوات من الاقتتال الداخلي - إلى بدايات عام ٢٠٠٢ حين عُقد في كينيا مؤتمر يضم أطرافًا صومالية وقبائل متعددة، لتشكيل حكومة صومالية على أنقاض حكومة عبد القاسم صلاّد حسن والتي تمخضت عن مؤتمر «عرتة» في جيبوتي في عام ٢٠٠٠م، وفي نهاية عام ٢٠٠٤ تأسست حكومة صومالية فيدرالية حظيت بترحيب إقليمي ودولي، وذلك بعد سنتين من المباحثات وبين الشد والجذب بين الأطراف الصومالية، وهي الحكومة التي مهدت الطريق لإدخال نظام الحكم الفيدرالي المعمول به في الصومال حاليًا.

وفي هذا البحث نتناول الموضوع من خلال المحاور الثلاثة التالية: (التقسيم الاستعماري للصومال إلى خمسة أجزاء - المحافظات والمدن الصومالية - الأقاليم الفيدرالية المتبعة حاليًا في نظام الحكم للبلاد).





خريطة الصومال الكبير قبل التقسيم



خريطة الصومال بعد التقسيم

المحور الأول

الأقاليم الخمسة التاريخية للصومال الكبير

نتناول في ما يلي الأقاليم الخمسة التاريخية للصومال الكبير، وهي: الصومال الإيطالي، الصومال البريطاني، الصومال الفرنسي، الصومال الغربي «أوجادين»، الصومال الكيني «إنفدي».

١ - الصومال الإيطالي:

الصومال الإيطالي هو الجزء الجنوبي من الصومال والذي يمتد من مدينة بوصاصو في إقليم «بونت لاند» حتى الحدود الصومالية - الكينية. وأصبح هذا الجزء من نصيب إيطاليا.

انهزمت إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وأخذت بريطانيا نصيباً كبيراً من جنوب الصومال، إلى أن توافقت الدول الكبرى المنتصرة في الحرب على أن تدخل المستعمرة الإيطالية «الصومال» تحت وصاية مدتها عشر سنوات تمنح بعدها الاستقلال، وكانت بريطانيا تطمح أن تفوز بالوصاية على الجنوب، لكن الأحزاب السياسية عارضت وصاية بريطانيا لأجل أطماعها الاستعمارية، وصوتت لإيطاليا، وبعد عشر سنوات نال جنوب الصومال استقلاله في ١ يوليو ١٩٦٠م^(١).

فمنذ أن شعرت الحكومة الإيطالية بأن الصراع الدولي على الساحل الجنوبي لخليج عدن والساحل الغربي للبحر الأحمر قد بلغ درجة الخطورة فيه، وأوشكت أن تنشب عنه حرب دولية بسبب التناحر والتنافس الاستعماري في إيجاد مناطق نفوذ على ساحل الصومال، وحين وجدت إيطاليا أن فرصة التوسع نحو ميناء «عصب» الإريتري ضعيفة جداً بسبب المنافسة والضغط الشديدين عليها من قبل فرنسا وبريطانيا، اتجهت السياسة الإيطالية الاستعمارية إلى منطقة ليس فيها تنافس دولي أو امتيازات

أجنبية، تلك المنطقة البكر البعيدة عن التصارع الدولي حتى عام ١٨٨٥ هي «صوماليا المستقلة»، عدا ذلك الشريط الساحلي الضيق الممتد على الساحل الجنوبي لصوماليا والذي كان خاضعاً بصفة اسمية لسلطان زنجبار.

٢- الصومال البريطاني؛

الصومال البريطاني هي المحمية البريطانية السابقة في شمال الصومال، وكان الصومال البريطاني تحت سيطرة الإيطاليين حتى استعادت بريطانيا سيطرتها مرة أخرى عليه، ومنحت بريطانيا الاستقلال لإقليم «شمال الصومال» قبل الجنوب في ٢٦ يونيو ١٩٦٠، على أساس أن ينضم إلى الصومال الإيطالي في الجنوب وتكوين دولة صومالية موحدة، وذلك بعد أن فاز حزب الرابطة الصومالية الوطنية بزعامة محمد إبراهيم عقال المؤيد للوحدة مع الجنوب، حيث تمت الوحدة بالفعل بين شطري الصومال (البريطاني والإيطالي) في ١ يوليو ١٩٦٠، لكن بعد انهيار الحكومة المركزية في الصومال عام ١٩٩١، أعلنت المناطق الشمالية التي كانت تُعرف بـ «المحمية البريطانية» انفصلاً أحادياً عن الصومال، وسمت نفسها ما يسمى اليوم بـ «جمهورية أرض الصومال».

٣- الصومال الفرنسي؛

كان «الصومال الفرنسي» يطلق على المستعمرة الفرنسية في القرن الأفريقي التي أخذت في ما بعد اسم «جمهورية جيبوتي». ولم تظهر فرنسا أي نشاط عملي لها تجاه الصومال، إلا حينما رفضت السلطات البريطانية في عدن تموين السفن الفرنسية بالفحم، بحجة أنها على الحياد في أثناء الحرب الفرنسية في الهند فكان على فرنسا أن تبدأ مناوراتها العملية تجاه الصومال للبحث عن قاعدة لتموين سفنها بالفحم في أثناء مرورها في خليج عدن، وخاصة بعد أن أنشأت فرنسا وزارة المستعمرات والجزائر عام ١٨٥٨. وقد بدأ اهتمام فرنسا بشرق أفريقيا منذ عام ١٨٣٥ حينما اتخذت خطوات عملية للبحث عن موطئ قدم لها في المنطقة بهدف إيجاد منشأة فرنسية فيها^(٢)، وازداد

اهتمامها بعد احتلال بريطانيا لميناء عدن بقوة السلاح عام ١٨٣٩م، حيث أكد الفرنسيون عام ١٨٨٥م أن ممتلكاتهم في البلاد تمتد إلى ما وراء تاجورة حتى مدخل جيبوتي الضيق، وقد ردت بريطانيا على ذلك بإعلان مضاد هو أن محمية الصومالية تمتد من بربرة إلى نقطة داخل المنطقة التي تطالب بها فرنسا، وقد ردت فرنسا على أن ممتلكاتها تمتد حتى ميناء جيبوتي، وأدى هذا التشاحن إلى توسيع شقة الخلاف.

وأظهرت فرنسا لإنجلترا رغبتها في الوصول إلى حل للمسألة والاتفاق معها فتعترف بريطانيا بملكية فرنسا للساحل الجنوبي لتاجورة^(٣) من «قبة الخراب» حتى رأس جيبوتي، مقابل أن توافق فرنسا على الاعتراف بنفوذ بريطانيا من زَيْلَع إلى الشرق منها، نظير حصولها على المناطق الواقعة إلى الغرب من الميناء المهم في تلك المناطق.

ومن هنا اقترحت فرنسا أن تنشئ خطًا مستقيمًا يمتد على الخريطة من مدينة «زَيْلَع»^(٤) إلى مدينة «هرر»^(٥) كأساس للحدود بين المحميتين الفرنسية والبريطانية، ولكن السلطات البريطانية اعترضت على هذا الاقتراح، فاقترحت أن تقيم خطًا آخر يمتد من رأس جيبوتي إلى هرر، كما اقترحت حرية التجارة على طريق القوافل الذي رسمت عليه هذه الحدود، ووافقت فرنسا على ذلك وأعدت وزارة الخارجية البريطانية الوثائق للتوقيع^(٦).

وفي الثاني من فبراير ١٨٨٨م قام الفرنسيون والبريطانيون بإبرام الاتفاق بشأن مصالحهما في بلاد الصومال، وبذلك الاتفاقية استطاعت فرنسا أن تثبت حدود مستعمرتها في بلاد الصومال في عام ١٨٨٨م من ناحية الصومال البريطاني، ثم انتقلت بعد ذلك إلى خطوة أخرى وهي تأمين حدودها مع إثيوبيا وتثبيتها، وبالنسبة لحدود جيبوتي في الجهة الغربية مع إثيوبيا أعطت اتفاقية ٢٠ مارس ١٨٩٧م والتي أبرمت بين فرنسا وإمبراطور إثيوبيا آنذاك «منليك»، الحق لفرنسا في الاحتفاظ بجيبوتي، وبسط نفوذها عليها دون أي تدخل أجنبي آخر^(٧).

وقد اتبعت فرنسا في جيبوتي ما عرف بـ «سياسة الاندماج الفرنسية»، ومعناها

صبغ مستعمراتها بالصبغة الفرنسية، من خلال فرض تقاليدھا ونظمھا وثقافتھا على المجتمعات، بهدف تكوين نخبة تتبنى مفاهيمھا وقيمھا وتستوعب التراث الفرنسي بحذافيره.

وبذلك أصبحت جمهورية «جيبوتي» التي نالت استقلالھا عن فرنسا في ٢٧ يونيو ١٩٧٧م، المستعمرة الفرنسية الوحيدة في شرق أفريقيا، وما زالت المصالح الفرنسية موجودة هناك إلى اليوم بما في ذلك قاعدتها العسكرية الوحيدة في القرن الأفريقي.

٤- الصومال الغربي (الأوجادين):

الصومال الغربي أو «الأوجادين» هو الإقليم الصومالي التابع حاليًا لإثيوبيا، ويمثل خمس المساحة الإثيوبية، وتعود تبعية الإقليم لإثيوبيا إلى اتفاقية وقعها إمبراطور الحبشة «منليك» عام ١٨٨٧م مع بريطانيا حول حدود محميتهما مع شمال الصومال.

وفي ٢٠ أغسطس عام ١٨٩٠م، تلقى الملك «منليك»، خطابًا من الدول الأوروبية طلبت فيه تحديد المناطق، التي يرغب أن تشملها دولته. واقترح عليه أن تشمل على الصومال الغربي. وعلى خلفية هذا الاقتراح من الملك «منليك» تنازلت بريطانيا عن الأراضي الصومالية للحبشة، وذلك بمقتضى اتفاقية تمت بين الجانبين في عام ١٨٩٧م، والتي جعلت الصومال الغربي داخل الحبشة^(٨).

وبعد استقلال الصومال دار بينه وبين إثيوبيا صراعات بشأن الإقليم لأكثر من مرة، وخاصة بعد أن فشل الصومال في كل الأساليب الدبلوماسية التي اتبعها في حل النزاعات الحدودية العالقة مع جارتة «إثيوبيا»، مما اضطر الصومال إلى أن يشن حربًا على إثيوبيا في عام ١٩٧٧؛ وذلك بهدف تحرير «الصومال الغربي»، ولم يتوقف الجيش الصومالي عند تحرير الإقليم فقط بل اقترب من السيطرة على العاصمة الإثيوبية «أديس أبابا».

وقد اجتذبت هذه الحرب بين الدولتين قوى خارجية مثل كوبا وألمانيا الشرقية بل وإسرائيل بقيادة الاتحاد السوفيتي، الذي لم يستطع التوقف متفرجًا أمام تقدم

القوات الصومالية نحو العاصمة الإثيوبية، حيث قام بتزويد إثيوبيا بمساعدات عسكرية وأسلحة نوعية وإرسال جنود من كل من كوبا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إضافة إلى خبراء عسكريين روس تدعمهم المدرعات والمركبات والطائرات السوفيتية، الأمر الذي أدى إلى هزيمة الصومال.

٥- إنفدي (أو الصومال الكيني):

إقليم «إنفدي» هو أحد الأقاليم الخمسة التي تتشكل منها الصومال الكبير، و«إنفدي» اختصار لعبارة (Northern Frontier District) الإنجليزية «أي» المقاطعة الحدودية الشمالية». وفي إطار سعي بريطانيا إلى توسيع مستعمراتها في شرق أفريقيا والتمدد نحو كينيا، قامت مناورات ومحاولات ترمي إلى الحد من الحركة الطبيعية للصوماليين في أرض «إنفدي» تمهيداً للاستيلاء عليها، وكانت سلطنة زنجبار تبسط نفوذها على ساحل الصومال بهدف حماية الصوماليين من غارات الإفرنج والأحباش، فكانت منطقة «كيسمايو» وما يليها جنوباً حتى نهر تانا - الذي يمثل الحد الفاصل بين إنفدي وكينيا - ضمن الأراضي التي يسيطر عليها سلطان زنجبار^(٩). وما أن أعلنت بريطانيا الحماية على زنجبار في عام ١٨٩٠م حتى أصبحت منطقة إنفدي خاضعة لنفوذها بطريقة غير مباشرة، ثم تمكنت بريطانيا في عام ١٨٩٥م من بسط نفوذها كاملاً على منطقة «إنفدي» لتسرع بريطانيا أيضاً بحصار (إنفدي) لمنع تسرب مبادئ الحرية، فأمرت لأول مرة السلطات البريطانية في نيروبي أن تقوم القوات الكينية بالتدخل في الإقليم من أجل إخماد أي حركة ثورية شعبية قد تندلع فيه من خلال وضع قيود شديدة على الحركة الصومالية، وإيجاد قوات كينية مركزية في (إنفدي) لقمع أية ثورة صومالية محتملة.

ألغت بريطانيا أيضاً استفتاء أجري في الإقليم بشأن الانضمام إلى الصومال أو البقاء مع كينيا، صوت خلاله ٩٩٪ من السكان لصالح الانضمام إلى الصومال الكبير، وذلك قبل استقلال كينيا بسنة فقط وتحديداً في فبراير عام ١٩٦٢م، في ما أكد وفد

ممثل لـ «إنفدي» في المؤتمر الدستوري لكينيا والذي انعقد في «لانكستر هاوس»^(١٠) في لندن، رغبته الانفصال عن كينيا؛ نظرًا لرغبة شعبه في الانضمام إلى الجمهورية الصومالية بناء على نتيجة الاستفتاء.

وفي الوقت نفسه بعثت الحكومة الصومالية - والتي نالت استقلالها قبل تلك الفترة بعام واحد فقط - وفدًا رسميًا إلى بريطانيا بهدف ضم صوتهم إلى إخوانهم الصوماليين وممثلي الأحزاب والزعماء في «إنفدي»، وذلك تمهيدًا للمطالب القومية في الوحدة والاستقلال دون قيد أو شرط، في ما وافقت الجمعية الوطنية الصومالية بالإجماع على اقتراح بتأييد مطالب شعب «إنفدي» للانضمام إلى الجمهورية الصومالية بالوسائل السلمية والقانونية.

لكن بريطانيا أعلنت عن أن «إنفدي» سيتم إدارتها كإقليم تابع لكينيا، وفور هذا الإعلان البريطاني قطعت الحكومة الصومالية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا احتجاجًا على اقتطاع أراضيها وضمها لكينيا، في ما تزعمت الصومال حركة سياسية مطالبة بوحدة الأراضي الصومالية، كما نادى الشعب والأحزاب السياسية بعودة «إنفدي» إلى الوطن الأم.

عقب الاستقلال رفضت كينيا إعادة الإقليم إلى الصومال على الرغم من أن جلّ سكانه من الصوماليين، وهو ما أدى إلى اندلاع مناوشات عسكرية بين الجانبين خلال الفترة من ١٩٦٣-١٩٦٧م، وما زال الإقليم تابعًا لكينيا حتى اليوم.

وبهذا التقسيم الخماسي الاستعماري فقد الصومال جزءًا كبيرًا من أراضيها، وذلك على الرغم من المطالبة الصومالية التاريخية في سبيل توحيد الأجزاء المقتطعة من جسمه، حيث ورد في المادة السادسة من الدستور الأول للجمهورية الصومالية «العمل على تحرير وتوحيد المناطق التي يقطنها الصوماليون المجزؤون في كل من إثيوبيا وكينيا» لتكون ضمن دولة صومالية واحدة وتحقيق الصومال الكبير بحدودها الطبيعية المعروفة قبل الاستعمار.

ولعل ما يؤكد ذلك هو «العَلَم» الصومالي، الذي يتكون من نجمة خماسية بيضاء على لون أزرق سماوي، حيث ترمز النجمة إلى الأجزاء الخمسة للصومال الكبير كما تشير الزُرقة إلى الأفق حيث يلتقي البحر بالسماء.

مقابل ذلك فقد ظلت (إثيوبيا وكينيا) تنسقان المواقف من هذه القضية في المحافل الدولية، فدعمتها منظمة الوحدة الأفريقية التي ظلت تنادي بواجب «احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار». بينما لم يجد الصومال السند المطلوب من أشقائه العرب، كما أن العالم كان مع الدولتين الاستعمارييتين، فالغرب وقف إلى جانبهما ربما للتعصب الديني (الرابطة المسيحية).

*

المحور الثاني

المحافظات والمدن الصومالية

يبلغ عدد المحافظات الصومالية ١٨ محافظة، نوردّها على النحو التالي:

١- محافظة أُوْدَلْ:

محافظة «أُوْدَلْ»، وهي المحاذية لجمهورية جيبوتي الشقيقة، تقع في الطرف الشمالي الغربي للصومال، ويعتمد اقتصادها على الثروة الحيوانية والزراعة والسياحة والتعليم، ولها أربع مديريات: (بُورَمَا، زَيْلَع، بَكِي، لُوْغَهَيَا).

٢- محافظة الشمال الغربي:

محافظة الشمال الغربي المجاور لها من الشرق تقع أيضًا في الطرف الشمال الغربي، ويعتمد اقتصاد هذه المحافظة على الثروة الحيوانية والزراعة والسياحة والميناء والبناء وغيرها، وقد أُحدثَ فيها محافظة الساحل التي عاصمتها بربرة، ولها ثلاث مديريات: (هرجيسا، بَرْبَرَة، غَبِيلِي).

٣- محافظة تُوغَطِير:

محافظة توغطير، تقع في الطرف الشمالي، وشرق محافظة الشمال الغربي، ويعتمد اقتصاد هذه المحافظة على الثروة الحيوانية من الإبل والماعز، وقد أحدثت فيها محافظة عَيْنُ الذي عاصمتها بُوهُوْدَلِي، وفيها أربع مديريات: (بُرْعُو، الشَّيْخ، أُوْدُوَيْنِي، بُوهُوْدَلِي).

٤- محافظة سِنَاغ:

تعد محافظة سيناغ من أكبر محافظات الصومال مساحةً ومن أجملها، حيث توجد فيها مناظر طبيعية خلابة، مثل جَبَل دَالُو المشهور، وفي الإقليم أطول جبال الصومال، مثل قمة صُرَد (Surad) الذي يصل ارتفاعه عن سطح البحر حوالي ٢٤٠٠ متر، ويعتمد

اقتصاد المحافظة على الثروة الحيوانية والصادرات، وتعد من المحافظات الصومالية الآمنة التي لم تَطلُّها الحروب الأهلية بشكل كبير، ولها أربع مديريات: (عَيْرْغَابُو، بَرَن، دَهَر، عيل أفوين)، وأهم بلدات المحافظة بلدة لاسْقُورِي (laasqori) الساحلية التاريخية، وتشتهر بصيد الأسماك.

٥- محافظة سُول:

تقع محافظة سول شرق محافظة تُوغُطِير وجنوب محافظة سِنَاغ، ويعتمد اقتصادها على الثروة الحيوانية، وبها بَرَكٌ مائية وأودية كثيرة وأعشاب كثيرة جدًا، ولها أربع مديريات: (لاسْعَانُود، عَيْنَبُو، تَلِيح، حُذَن).

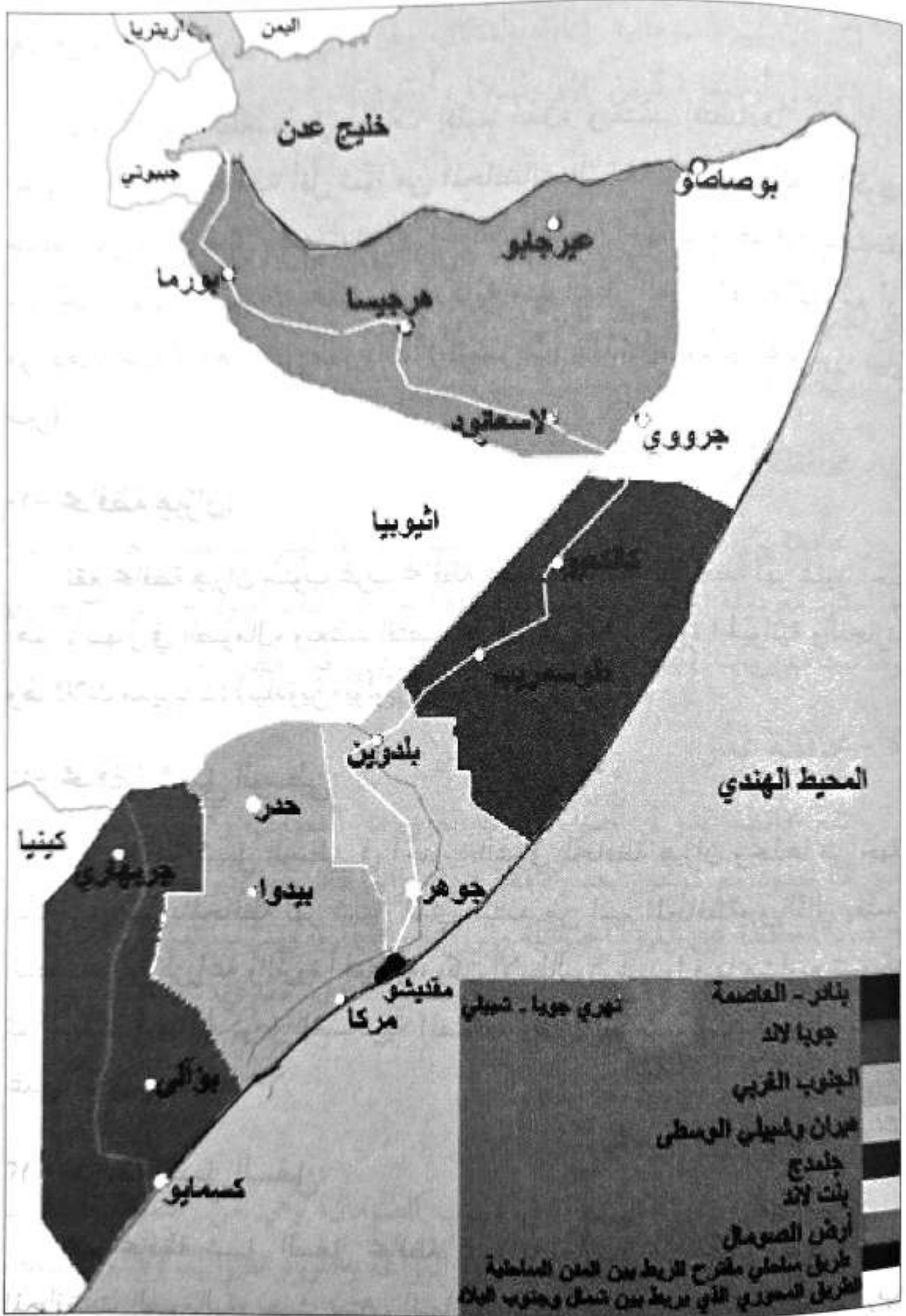
٦- محافظة الشرق (بري):

تقع محافظة الشرق في الطرف الشرقي من الصومال؛ ولذا تسمى باللغة المحلية «بري»، وهي من أكبر المحافظات مساحةً، وهي المحافظة الوحيدة التي تطل على كل من المحيط الهندي وخليج عدن المرتبط بالبحر الأحمر، ويعتمد اقتصادها على الثروة الحيوانية وصيد الأسماك والتجارة والصادرات، ولها ست مديريات: (بوصاصُو، قَرُطُو، بَنَدَر بَيْلا، عُلُولَا، قَنْدَلَا، إِسْكُشْبَن). ٧- محافظة نُوغَال:

محافظة نُوغَال تقع جنوب محافظة الشرق، ويعتمد اقتصادها على الثروة الحيوانية والسَّيَاحَة والتجارة، وصيد الأسماك، والإسكان وغير ذلك، ولها ثلاث مديريات: (غُرُوي، أَيْل، بُرْتِينِي).

٨- محافظة مُدُق:

تعد محافظة مدق أكبر محافظات الصومال مساحةً، وقد انشطرت إلى جزأين: جزء تابع لبونت لاند، وجزء تابع لَعَلْمُدُغ، ويعتمد اقتصادها على الثروة الحيوانية والتجارة والإسكان، ولها خمس مديريات: (غَالْكَعِيُو، هُونِيُو، حَرَزْطِيرِي، غُلْدُغْب، جَرِيْبَن).



خريطة الصومال موزعة حسب الولايات الفيدرالية الحالية

٩- محافظة غَلْغَدُوْد:

تقع محافظة غَلْغَدُوْد في جنوب إقليم مُدَق، ويعتمد اقتصادها على الثروة الحيوانية، وهذه المحافظة أقل نموًا من المحافظات السابقة واللاحقة؛ نظرًا لكونها منطقة صراع بين قبائل متعددة، ثم بين الحركات السلفية الجهادية والصوفية المسلحة، ولم تخضع لأيّ حكومات محلية ولا مركزية منذ انهيار الدولة الصومالية، مع أن مواردها شحيحة، ولها خمس مديريات: (طوسَمَرِيْب، عَابْدُوَاق، عَدَاذُو، عِيل بُور، عِيل طير).

١٠- محافظة هِيرَان:

تقع محافظة هِيرَان جنوب غرب محافظة غلغدود، ويمر بالمحافظة نهر شبيلي أحد أهم الأنهار في الصومال، ويعتمد اقتصادها على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة، ولها ثلاث مديريات: (بيلْدَوِيْن، بُولُوبُرْقِي، جَلَلْقَسِي).

١١- محافظة شبيلي الوسطى:

تقع محافظة شبيلي الوسطى في الجنوب الشرقي لمحافظة هِيرَان وتحدها من جهة السَّاحِل، ويمر بالمحافظة نهر شبيلي الذي استمد من اسم المحافظة، وبالتالي يعتمد اقتصادها على الزراعة والثروة الحيوانية، وكان الإيطاليون شيدوا فيها مشاريع تنمية، ثم أسست فيها الحكومة العسكرية المصانع، ولها أربع مديريات: (جَوْهَر، بَلْعَد، عَدْلِي، آدَن يَبَالِي).

١٢- محافظة شبيلي السفلى:

تعد محافظة شبيلي السفلى محافظة غنية بالمحاصيل الزراعية، ومن أخصب المحافظات الصومالية، حيث ينتهي إليها نهر شبيلي ويتحوّل إلى مستنقعات قرب مدينة بَرَاوَة، ويعتمد اقتصادها على الزراعة وتربية المواشي والصّيد من البحر، وهي

من أكثر الأقاليم الصومالية كثافة بالسكان، ولها ثماني مديريات: (مَرَگه، وَنَلَوِين، بَرَاوَة، قُرَيُولِي أَوُطِيغَلِي، كُرُتْنُ وَارِي، سَبَلَالِي، أَفْجُوي).

١٣- محافظة بَكُول:

تقع محافظة بَكُول جنوب محافظة هِيرَان وشمال محافظة بَاي، ويعتمد اقتصادها على الثروة الحيوانية والتجارة، ولها خمس مديريات: (خَذَر، وَاجِد، عَمِل بَرَدِي، رَبْطُورِي، تِييغَلُو).

١٤- محافظة بَاي:

محافظة بَاي هي المحافظة الصومالية الوحيدة التي ليس لها حدود بحرية، وليس لها حدود مع دولة أجنبية، ويعتمد اقتصادها على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة، ولها ست مديريات: (بَيَدَوَا، دِينْسُور، بُورَهَكَبَا، بَرَدَالِي، قَنْسَحْطِيرِي).

١٥- محافظة غَدُو:

تقع محافظة غَدُو في أقصى الجنوب الغربي من الصومال، وهي المحافظة الثانية التي لها حدود مع دولتين بعد محافظة أُوْدَل، والدَّوْلَتَان هما إثيوبيا وكينيا، ويعتمد اقتصاد المحافظة على الثروة الحيوانية والزراعة والتجارة، ويمرُّ بها نهر جوبا أكبر نهر في الصومال من حيث المساحة، ولها ست مديريات: (عَرَبَهَارِي، لُوق، بَارْطِيرِي، بَلَد حَوَاء، عَمِل وَاق، دُولُو).

١٦- محافظة جوبا الوسطى:

تقع محافظة جوبا الوسطى في جنوب الصومال، وهي من أصغر المحافظات الصومالية مساحة، ويعتمد اقتصادها على الزراعة والثروة الحيوانية، وهذه المحافظة أربع مديريات: (بُؤَالِي، جَلِب، سَاكُو، دَجُومَا).

١٧- محافظة جوبا السفلى:

تقع محافظة جوبا السفلى في أقصى جنوب الصومال، ويعتمد اقتصادها على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة وعلى ميناء كيسمايو، ولها أربع مديريات: (كيسمايو، جمامة، أفمَدُو، بَطَاطِي).

١٨- محافظة بَنَادَر:

محافظة بَنَادَر تشمل العاصمة الصومالية «مقديشو» وهي أصغر المحافظات مساحة لكنها الأكثر سكانًا، حيث يصل سكان العاصمة نحو ثلاثة ملايين شخص.



المحور الثالث

الأقاليم الفيدرالية الحالية في الصومال

قبل الحديث عن الإدارات الفيدرالية من الضروري أن نشير هنا إلى نشأة تلك الإدارات وتكوينها، بوصفها قضية جديدة في نظام الحكم في الصومال، ويرجع تاريخ فكرة تطبيق الفيدرالية في الصومال - بوصفها جسرًا للعبور إلى بر الأمان بعد عشر سنوات من الاقتتال الداخلي - إلى بدايات عام ٢٠٠٢ حين عُقد في كينيا مؤتمر يضم أطرافًا صومالية وقبائل متعددة، لتشكيل حكومة صومالية على أنقاض حكومة عبد القاسم صلاّد حسن والتي تمخضت عن مؤتمر «عرتة» في جيبوتي في عام ٢٠٠٠م، وفي نهاية عام ٢٠٠٤ تأسست حكومة صومالية فيدرالية حظيت بترحيب إقليمي ودولي؛ ذلك بعد سنتين من المباحثات بين الأطراف الصومالية، وهي الحكومة التي مهدت الطريق لإدخال نظام الحكم الفيدرالي المعمول به في الصومال حاليًا، ولكل هذه الأقاليم عاصمتها الإدارية.

وبناء على ذلك تنقسم الصومال حاليًا إلى ست ولايات فيدرالية إضافة إلى ولاية بنادر بما في ذلك العاصمة «مقديشو» والتي تتمتع بوضعية خاصة.

١- ولاية بونت لاند؛

أُسست بونت لاند التي تقع في شمال شرقي الصومال في الأول من أغسطس عام ١٩٩٨م بعد مؤتمر موسّع لوجهاء الإقليم، وقد اختير عبد الله يوسف أحمد رئيسًا لها^(١)، وعلى غرار أرض الصومال فإن حكومة بونت لاند لم تعلن عن انفصالها عن الصومال، بل شاركت في تشكيل الحكومات الانتقالية في الصومال، إلا أنه منذ الحكومة الانتقالية برئاسة شيخ شريف عام ٢٠٠٩م، سلكت رئاسة بونت لاند نحو توجه أقرب إلى الانفصال حيث غيّر اسم الولاية من (حكومة ولاية بونت لاند) إلى (دولة بونت لاند)، وتتمتع بونت لاند بقدر كبير من الاستقرار والأمن النسبي.

تمثل مدينة بوصاصو العاصمة الإدارية لإدارة بونت لاند الفيدرالية، وتقع المدينة في أقصى شمال شرق الصومال، وتحيط بها سلاسل جبلية تسمى «جبال غولس»، وتبعد المدينة عن العاصمة الصومالية مقديشو نحو ١٥٠٠ كيلو متر، وهي مسافة طويلة مقارنة بوضع الصوماليين، فإلى جانب طول المسافة كانت الطرق إليها وعرة، وأصبحت نتيجة لوعورة طرقها مدينة مهمشة لا تلتفت إليها الأنظار، وأصبحت مشهورة عند الصوماليين باسم (Gaari waa)، أي «المدينة التي لا يمكن الوصول إليها»، كما تبعد عن مدينة بربرة الساحلية والميناء الرئيسي في الشمال نحو (٤٦٥ كم) من جهة الشرق^(١٢).

منح الموقع الإستراتيجي للمدينة أهمية إستراتيجية منذ تأسيسها، حيث كان يبحر إليها التجار اليونانيون القدماء، ويسجلون ملحوظاتهم حول الموقع الإستراتيجي والجغرافي للمدينة، التي كانت تعرف باسم Mosylon في العصور القديمة، ومن ثم أصبحت منفذًا لتجارة الصومال مع ساحل اليمن وعمان، وهجرة التجار العرب إليها، وسموها «بندر قاسم».

٢ - ولاية أرض الصومال:

بعد انهيار الحكومة المركزية في الصومال عام ١٩٩١، أعلنت المناطق الشمالية التي كانت تُعرف بـ «المحمية البريطانية» انفصالًا أحاديًا عن الصومال، وسمت نفسها ما يسمى اليوم «جمهورية أرض الصومال»، ونأت بنفسها عن كل مؤتمرات المصالحة الصومالية التي جرت في الداخل والخارج بوصفها دولة مستقلة عن الجنوب المضطرب، وتعد مدينة هرجيسا عاصمة لها. وتتمتع جمهورية أرض الصومال التي أعلنت انفصالها من جانب واحد بدرجة عالية من الاستقرار والأمن مقارنة بجنوب الصومال، وتحفظ حكومة أرض الصومال بعلاقات غير رسمية مع بعض الحكومات الأجنبية مثل الجارة «إثيوبيا» التي ترسل دائمًا وفودًا بروتوكولية إلى العاصمة «هرجيسا»، كما أن لإثيوبيا مكتبًا تجاريًا لها في هرجيسا.

لا تزال تواجه ما يسمى «جمهورية أرض الصومال» بمشكلة الانفصال، ومع ذلك فقد أجرت محادثات ندية مع الحكومة الصومالية لم تسفر عن أية نتيجة حتى الآن. وعلى الرغم أن «هرجيسا» ترفض التعاون مع «مقديشو»، إلا أن الحكومة الصومالية الحالية ما زالت تعد أرض الصومال أحد أقاليمها الفيدرالية في البلاد.

٣- ولاية جلمدغ؛

تقع ولاية جلمدغ - إحدى الولايات الفيدرالية التابعة للحكومة الصومالية - بوسط البلاد، وتتخذ مقرًا انتقاليًا في مدينة عذاذو، كما تتكون من إقليمي جلجدود وجلمدغ، ويحدها من الشمال ولاية بونت لاند، ومن الشرق المحيط الهندي، ومن الجنوب هيران وشبيلي الوسطى، ومن الغرب إثيوبيا. تتمتع ولاية جلمدغ بثروات اقتصادية هائلة بما فيها ثروات بحرية، بحكم طول سواحلها الممتدة، وثروات طبيعية بوصفها من أكثر المناطق اليورانيوم في الصومال، وثروات حيوانية هائلة، حيث يُعد سكانها رعاة أكثر من أي ولاية أخرى.

٤- ولاية جوبا لاند؛

يقع الإقليم في أقصى جنوب الصومال، في الحدود مع كينيا، ويجري بها المجري الأدنى لنهر جوبا، الذي يعد صالحا للملاحة حتى بارديري الواقعة على بعد ٣٠٠ كليومتر في وسط إقليم زراعي، ويصب نهر جوبا في المحيط الهندي عند ميناء كيسمايو الذي يمتاز بهدوئه. لم يكن إنشاء إدارة جوبا لاند بمحلتها الجديدة أمرًا سهلاً على الإطلاق، واستغرقت عملية إنشائها مدة طويلة نتيجة صراعات بين القوى الإقليمية والجبهات والحركات الإسلامية.

تعد مدينة كسمابو الاستراتيجية العاصمة الإدارية للإقليم، وتكمن أهمية المدينة في جوانب عدة، فمن الناحية الأولى فإنها تطل على المحيط الهندي أحد أهم المحيطات في العالم، وهي كذلك مقر إدارة جوبا المكونة من أقاليم «جوبا السفلى، وجوبا الوسطى، وجدو»، الواقعة على الحدود الصومالية - الكينية - الإثيوبية^(١٣).

أما الناحية الثانية فتكمن أهميتها في الثروات الحيوانية والسمكية والزراعية وخصوبة أراضيها ووقوعها على ضفاف نهر «جوبا» والذي يعد من أكبر الأنهار في القرن الأفريقي، كما يقع فيها ميناء كبير يعد ثالث أكبر في البلاد بعد ميناء مقديشو وميناء بوصاصو، ويعد ميناء كيسمايو أحد أهم الموانئ التي تستقبل الواردات المستوردة من دبي من وقود النفط أو السيارات والمواد الغذائية.

٥- ولاية جنوب غرب الصومال:

بدأت فكرة تشكيل إدارة محلية لقبائل الرحنونين في عام ١٩٩٥م عندما تم تشكيل إدارة محلية برئاسة المحامي حاج حسن شيخ عمران المقب بجاج هسي (Haji Hasey)، إلا أن الجنرال محمد فارح عديد أطاح بهذه الإدارة المحلية، فغزا منطقة باي وبكول صبيحة يوم الأحد ١٧/٩/١٩٩٥م، وبدأت الحروب بين المليشيات التابعة له وبين مليشيات قوات جيش الرحنونين للمقاومة (RRA)، وبعد ثلاث سنوات سيطرت الأخيرة على المنطقة وتم إنشاء حكومة جنوب غرب الصومال في أبريل ٢٠٠٢ برئاسة العقيد محمد شاتي غدود، إلا أن الصراعات الداخلية أدت إلى عدم نجاح تلك الحكومة الإقليمية.

وفي إطار سعي الحكومة الفيدرالية لتشكيل النظام الفيدرالي في الصومال أعلن نهاية عام ٢٠١٤ في مدينة بَيَدَوَا عن إنشاء ولاية فيدرالية تشمل ثلاث محافظات إستراتيجية في جنوب وغرب الصومال، (باي، وبكول، وشبيلي السفلى) وتشكل الولاية أهمية إستراتيجية كبرى للصومال؛ لأنها تتشكل من أهم المناطق الصالحة للزراعة والرعي. وتمتاز بزراعة الموز الذي يشتهر به إقليم شبيلي السفلى والحبوب بمختلف أنواعها، الذرة الرفيعة والذرة الشامية التي تزرع بكثرة في منطقتي بَيَدَوَا وبكول. وتشكل المحاصيل الزراعية لتلك المناطق عصب الاقتصاد القومي وشریان حياة ملايين الصوماليين في طول البلاد وعرضه. ومن بين الثروات الطبيعية التي من الله أيضًا بها على منطقة جنوب غرب الصومال، الغاز الطبيعي الذي اكتشف مؤخرًا في مدينة أفجوي واليورانيوم التي توجد بكثرة في منطقة بورهكبا.

بَيَدَوَا هي العاصمة الإدارية للولاية وتقع وسط جنوب الصومال وتبعد ٢٥٦ كم عن الطريق الشمالي الغربي للعاصمة «مقديشو»، وهي ثالث أكبر مدن الصومال، والرابعة أهمية بعد كيسمايو ويقدر عدد سكانها أكثر من ٨٠٠ ألف. تحتل مركزًا إستراتيجيًا مهمًا بالنسبة لقربها من الحدود المشتركة مع إثيوبيا وكينيا.

٦- ولاية هيران وشبيلي الوسطى:

تشمل الولاية على محافظتين وهما هيران وشبيلي الوسطى في وسط الصومال، وتعد هذه الولاية من أهم الولايات الفيدرالية في الصومال نظرًا لتعدد مواردها الطبيعية، ومع ذلك فإن هذه الولاية لم تتشكل بعد وما زالت الحكومة الصومالية تبذل قصارى جهدها في تشكيل إدارة فعالة للولاية، في ما لم تتحدد حاضرتها حتى الآن.

٧- مقديشو (العاصمة القومية):

للعاصمة الصومالية مقديشو مقام ووضعية، خاصة، بحيث إنها العاصمة القومية للبلاد، وينص دستور البلاد على أن للعاصمة مكانة خاصة، وتشكل وحدها ولاية لكن تختلف الولايات الفيدرالية الأخرى في الكثير من الأمور والتمثيل السياسي بوصفها عاصمة قومية فيدرالية.

فمقديشو هي العاصمة القومية والمركز التجاري للصومال وتأسست المدينة في القرن الثاني الهجري على يد المهاجرين العرب من عمان، ثم توالى الهجرات العربية من اليمن والجزيرة العربية، تلتها هجرات فارسية شيرازية من الخليج العربي وأصفهان، وأصبحت المدينة منذ القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي من أكبر المدن الإسلامية في ساحل شرق أفريقيا.

تناولت أقلام الرحالة والمؤرخين المسلمين مدينة مقديشو، ويعد ابن بطوطة الوحيد - من هؤلاء الرحالة - الذي زار مقديشو في رحلته إلى شرق أفريقيا وتناول عادات سكان المدينة وتجاريتها وحكامها ووصف الرخاء الذي كان يعيشه أهل المدينة

آنذاك حيث قال: «وصلنا مقديشو وهي مدينة متناهية في الكبر وأهلها لهم جمال كثيرة ينحرون منها المئين كل يوم، ولهم أغنام كثيرة، وهم تجار أقوياء، وبها تصنع الثياب المنسوبة إليها التي لا نظير لها، ومنها تحمل إلى ديار مصر وغيرها.

تتابع على حكم مقديشو عدد كبير من الدول والسُلْطَنَات، أسس بعضها المهاجرون العرب والفارسيون، وبعضها الآخر كان تابعًا للخلافة الإسلامية، كما كان بعض هذه الدول تابعًا لِسُلْطَنَات قَبَلِيَّة صومالية، ومن أهم هذه الدول والسُلْطَنَات^(١١): ثل دولة حمير في اليمن في القرن الرابع الميلادي، والدولة الأموية: في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، ودولة حلوان في أوائل القرن السادس الهجري، ودولة زوزان في أوائل النصف الثاني من القرن السادس الهجري. إضافة إلى الدولة الشيرازية في القرن السابع الهجري. كما أن المدينة خضعت لحكم الدولة العمانية في عهد السلطان برغش العماني سلطان زنجبار الذي بسط نفوذه على ساحل أفريقيا الشرقية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي. حيث أصبحت مقديشو فعلاً عام ١٨٧١م تابعة سياسيًا للسلطان العُماني في زنجبار.

*

الهوامش

- (١) شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١م، ص ٣٦٥-٣٦٧.
- (٢) موجز تاريخ الاستعمار في الصومال، موسوعة الجزيرة، بدون تاريخ، يمكن المراجعة عبر الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/92e8886c-633f-4977-a08a-7ef6241be60d>
- (٣) تعد مدينة تاجورة أعرق مدن جمهورية جيبوتي الحالية، وتقع على الضفة الشمالية للخليج تاجورة في الجهة المقابلة للعاصمة الجيبوتية، ذلك الخليج الذي يربط البلاد بخليج عدن، وهي العاصمة الإدارية لإقليم تاجورة.
- (٤) زَيْلَع مدينة عريقة، لا يعرف تحديدًا تاريخ إنشائها، فقد ذُكر عام ٨٩١م في كتاب البلدان للمسعودي أهميتها التجارية وأنها كانت مركزًا لتجارة البخور والذهب والفضة والجمال وغيرها من البضائع. وكانت زَيْلَع بوابة للإسلام بالقرن الأفريقي. يقال إنَّ فيها آثار أول مسجد بني في قارة أفريقيا (في العهد النبوي) وهو ذو قبلتين إحداهما متجهة إلى القدس الشريف والأخرى باتجاه مكة المكرمة.
- (٥) تقع مدينة هرر في شرق إثيوبيا، وهي مدينة تاريخية وعاصمة إحدى مقاطعات إثيوبيا، لقبت بـ«مدينة الأولياء»، وتقع هذه المدينة على قمة تل بالملاحق الشرقي من المرتفعات الإثيوبية، وتبعد عن العاصمة «أديس أبابا» ٥٠٠ كم. أصبحت «هرر» مركزًا تجاريًا كبيرًا، لوجودها على طرق التجارة مع بقية إثيوبيا، ومنطقة القرن الأفريقي برمتها في شبه الجزيرة العربية. كما أدرجت «هرر» في قائمة التراث العالمي عام ٢٠٠٦ من قبل منظمة اليونسكو. ووفقًا لمنظمة اليونسكو، تعد «هرر» رابع مدينة مقدسة للإسلام لكونها تضم ٨٢ مسجدًا، و١٠٢ (اثنان ومئة) ضريح.
- (٦) جلال يحيى، ومحمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية الشعب الصومالي، دار المعارف ١٩٨١م، ص ٣٠، بدون ط.
- (٧) آدم عثمان دراء، تاريخ جيبوتي، في فترة الاستعمار من ١٨٦٢ - ١٩٧٧م، رسالة ماجستير في التاريخ الأفريقي، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، ٢٠١٠م.
- (٨) التهامي الهاني «الصومال ضحية الاستعمار إلى اليوم» مقال منشور في موقع «وريس» ٢١ أغسطس ٢٠٠٦م <http://www.turess.com/echaab/255>
- (٩) يونس عبد لي موسى، «المقاطعة الحدودية الشمالية (إنفدي) بين الماضي والحاضر» مقال منشور بمركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية، تاريخ النشر: ٢٥ أغسطس ٢٠١٥م:
<http://arabic.alshahid.net/history-civilation/72867>
- (١٠) لانكستر هاوس هو مبنى تاريخي بني في عام ١٨٢٥ في عهد دوك يورك الملك جورج الثالث، ويقع المبنى في ضاحية «جيمس» الشهيرة بغرب العاصمة البريطانية «لندن»، وكان يدار من قِبَل وزارة الخارجية والكومنولث.

(١١) انتخب رئيسًا للصومال في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٤، من قِبَل البرلمان الانتقالي، حصل على ١٨٩ صوتًا في البرلمان، بينما حصل المنافس الأقرب على ٧٩ صوتًا. وتعهد بتعزيز المصالحة وإعادة بناء البلد. واستدرك قائلًا: إن حكومته ابتليت بالخلافات الداخلية وغيرها من الادعاءات. وفي ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨م قدم الرئيس الصومالي عبد الله يوسف أحمد استقالته للبرلمان الصومالي وقال إنه أخفق في تحقيق السلام. توفي في مارس ٢٠١٢م في إحدى المستشفيات بدولة الإمارات العربية المتحدة عن عمر يناهز ثمانين عامًا.

(١٢) أنور أحمد ميو، المدن الصومالية، الحلقة (١٥)، موقع صومالي تايمز، ١٧ مايو، ٢٠١٦م:

<http://www.somalitimes.net/2016/05/17>

(١٣) ماذا تعرف عن الأهمية الإستراتيجية لميناء كيسمايو؟ مقال منشور بالموقع الإلكتروني لمركز مقديشو للبحوث والدراسات، تاريخ النشر: سبتمبر ٢٠١٥م:

<http://mogadishucenter.com/2015/09/03>

(١٤) تأسيس مقديشو وحكامها عبر التاريخ، مقال منشور بجريدة «الشرق الأوسط» ت: ٦ مارس ٢٠١٣، العدد (١٢٥١٧).



المصادر والمراجع

أولاً- المراجع العربية:

- جلال يحيى، ومحمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية الشعب الصومالي، دار المعارف ١٩٨١م، ص٣٠، بدون ط.
- شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١م، ص٣٦٥-٣٦٧.
- موجز تاريخ الاستعمار في الصومال، موسوعة الجزيرة، بدون تاريخ، يمكن المراجعة عبر الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/92e8886c-633f-4977-a08a-7ef6241be60d>

ثانياً- الدوريات العربية:

- تأسيس مقديشو وحكامها عبر التاريخ، مقال منشور بجريدة «الشرق الأوسط» ت: ٦ مارس ٢٠١٣، العدد (١٢٥١٧).
- التهامي الهاني «الصومال ضحية الاستعمار إلى اليوم» مقال منشور في موقع «وريس» ٢١ أغسطس ٢٠٠٦م <http://www.turess.com/echaab/255>

ثالثاً- الرسائل العلمية:

- آدم عثمان دراء، تاريخ جيبوتي، في فترة الاستعمار من ١٨٦٢ - ١٩٧٧م، رسالة ماجستير في التاريخ الأفريقي، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، ٢٠١٠م.

رابعاً- مواقع الإنترنت:

- أنور أحمد ميو، المدن الصومالية، الحلقة (١٥)، موقع صومالي تايمز، ١٧ مايو، ٢٠١٦م: <http://www.somalitimes.net/2016/05/17>
- ماذا تعرف عن الأهمية الإستراتيجية لميناء كيسمايو؟ مقال منشور بالموقع الإلكتروني لمركز مقديشو للبحوث والدراسات، تاريخ النشر: سبتمبر ٢٠١٥م: <http://mogadishucenter.com/2015/09/03>
- يونس عبدلي موسى، «المقاطعة الحدودية الشمالية (إنفدي) بين الماضي والحاضر» مقال منشور بمركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية، تاريخ النشر: ٢٥ أغسطس ٢٠١٥م: <http://arabic.alshahid.net/history-civilation/72867>

مقدمة:

تقع جمهورية الصومال في منطقة القرن الأفريقي، وتشغل الجزء الجنوبي الشرقي من شمال شرق القارة الأفريقية، وتمتد الصومال في ما بين دائرتي عرض (٣٠° ١°) جنوب خط الاستواء حتى (٣٠° ١١°) شمالاً، وبين خطي طول (٤١° شرقاً) حتى (٤٤° ٥١° شرقاً)^(١)، وهي تمتاز بموقعها الإستراتيجي في شرق أفريقيا، يحدها من الشمال خليج عدن ومن الغرب إثيوبيا، ومن الشرق المحيط الهندي، ومن الشمال الغربي جيبوتي، ومن الجنوب الغربي كينيا^(٢).

وتتحكم الصومال في مدخل البحر الأحمر من الجنوب «باب المندب»؛ ولذلك فهي تتحكم في خطوط المواصلات البحرية العالمية التي تمر بقناة السويس والبحر الأحمر إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى، وتبلغ مساحتها نحو ٦٣٧,٧ ألف كم^٢، في حين بلغ عدد سكانها نحو ١١,١ مليون نسمة منتصف عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى نحو ٢٧,١ مليون نسمة منتصف عام ٢٠٥٠^(٣)، وهي تتكون من ثلاث مناطق تنقسم إلى ثمانية عشر إقليمًا، وهي: بنادر، شبيلي الوسطى، شبيلي السفلى، جوبا الوسطى، جوبا السفلى، جيدو، باي، باكول، هيران، غلغدود، مدج، نوغال، بري، سناج، سول، توجدير، أودال، وقوين غليبيد. (انظر شكل ١).

(*) أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

شكل (١) التقسيم الإداري في الصومال



ويتصف التركيب العرقي لسكان الصومال بعدم التعددية بشكل كبير، حيث يتشكل سكان الصومال من ثلاثة عناصر رئيسية، هي: الصوماليون (٨٥٪)، والبانو وغير الصوماليين (١٥٪)^(١)، كما أنهم يتميزون بالتجانس في اللغة والعادات والتقاليد المشتركة. وتعد قبائل الدير وإسحاق والهويه والدارود هي القبائل الرئيسية في الصومال، وترجع أصولها إلى شبه الجزيرة العربية.

وتُعدُّ الصومال من أكثر دول العالم فقرًا، وهي ذات موارد محدودة جدًا، بالإضافة إلى أن معظم الاقتصادات قد تم تخريبها خلال الحروب الأهلية، وتتنوع الأنشطة الاقتصادية في الصومال مثل الزراعة والرعي والصناعة.

وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة الموضوعات الآتية:

- أولاً : القبائل الصومالية.
- ثانياً : حجم السكان ونموهم.
- ثالثاً : توزيع السكان وكثافتهم.
- رابعاً : تركيب السكان (النوعي والعُمري، الحالة التعليمية).
- خامساً : مراكز العمران الحضري.
- سادساً : النقل والمواصلات.

أولاً: القبائل الصومالية

انقسم الكتاب والباحثون في الدراسات الصومالية في مسألة تحديد أصل القبائل الصومالية مجموعتين، ترى المجموعة الأولى أن أصل القبائل الصومالية يرجع إلى الحاميين الشرقيين مثلها مثل القوميات الأخرى القاطنة معها في منطقة القرن الأفريقي: الجالا، الدناكل، الساهو، والبُجّة، واعتمدت هذه المجموعة عامل السمات الجسمانية، حيث إن هناك شبهة كبيرة إن لم يكن تماثلاً كاملاً بين الصوماليين وهذه القوميات، كما اعتمدت هذه المجموعة أيضاً عامل اللغة، حيث إن اللغة الصومالية تنتمي إلى عائلة اللغات الكوشية أو الحامية (الأفروآسيوية)، غير أن هذه المجموعة اختلفت في مدى الأثر العربي (السامي) على القبائل الصومالية. حيث يرى بعض الكتاب أنه من الصعب اعتبار الصوماليين شريحة أكثر عروبة عن بقية العناصر الحامية الشرقية من الجالا، ويرى بعضهم الآخر أن أصل القبائل الصومالية يرجع إلى قبائل الجالا (الحاميين) الذين تحولوا إلى السامية عقب اعتناقهم الإسلام وتأثرهم بالقبائل العربية المهاجرة إلى القرن الأفريقي الذين تصاهروا مع القبائل الأصلية في المنطقة. كما اختلفت هذه المجموعة في مسألة تحديد الموطن الأصلي للصوماليين، حيث يرى بعضهم أن موطنهم الأصلي هو السواحل الشمالية الشرقية في جمهورية

الصومال الحالية وأن هجرتهم إلى بقية المناطق الصومالية انطلقت من هذه المنطقة، ويرى بعضهم الآخر أن الموطن الأصلي للصوماليين هو المنطقة الواقعة ما بين جنوب إثيوبيا وشمال كينيا التي هي الموطن الأصلي للمجموعات الحامية الشرقية^(٥).

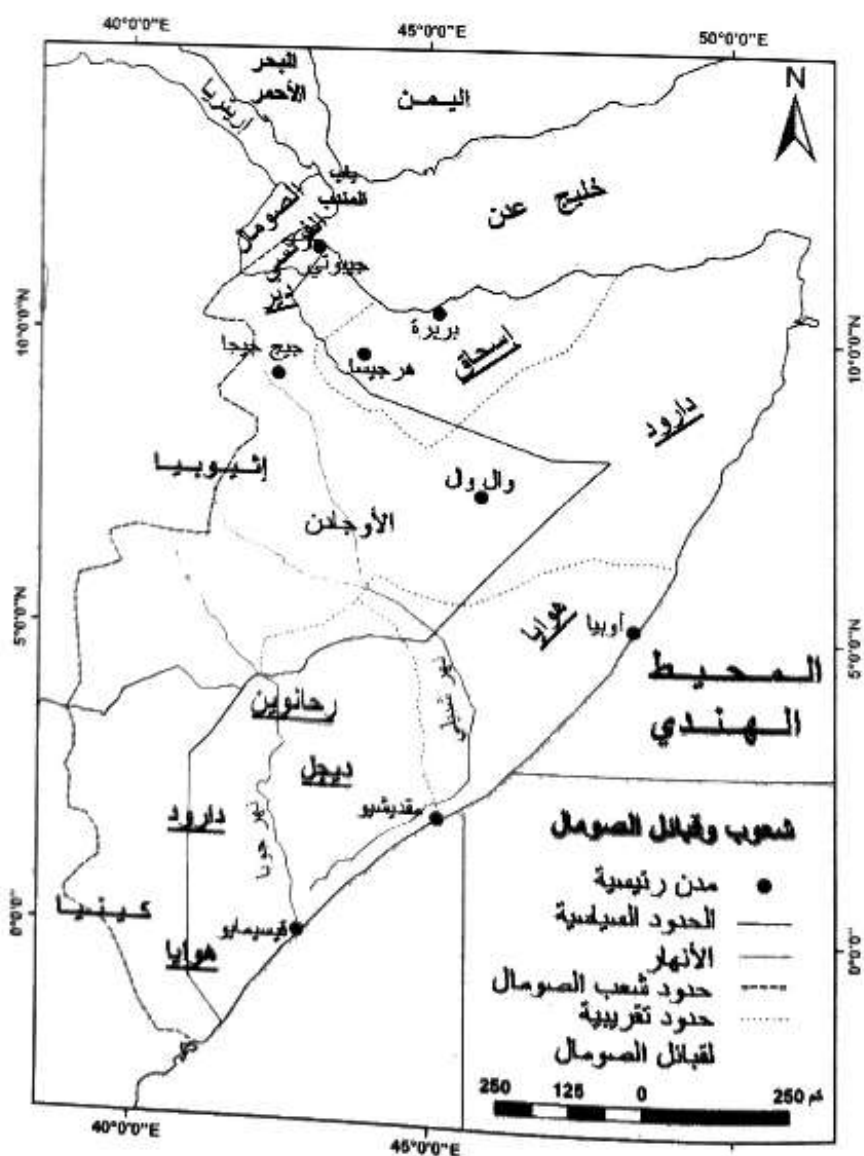
أما المجموعة الثانية فتري أن أصل القبائل الصومالية يرجع إلى الهجرات العربية في منطقة القرن الأفريقي، ويعتمد أصحاب هذا الرأي عامل الهجرة؛ إذ إنهم يرون أن السكان الأصليين في الصومال اندمجوا وذابوا مع العنصر العربي الذي هاجر إلى منطقة القرن الأفريقي، ومن هذا الاندماج نتج العنصر الصومالي الذي يغلب عليه الدم العربي نتيجة لكثرة الهجرات العربية وكثافتها ونزوح السكان الأصليين من الحاميين والزنوج إلى دواخل القرن الأفريقي^(٦).

نخلص مما سبق إلى أن المجتمع الصومالي هو نتاج للتفاعلات والمصاهرات التي تمت بين المهاجرين العرب والمجموعات الحامية القاطنة في منطقة القرن الأفريقي قبل الهجرات العربية، وبالتالي فإن الشعب الصومالي يحمل نسبة معينة من خصائص كل من الجنسين العربي والحامي، سواء كان ذلك في الملامح الجسمية أم الثقافية أم في العادات والتقاليد، كما أن الدين الإسلامي أدى دورًا كبيرًا في تعميق انتماء القبائل الصومالية إلى العروبة.

وتنقسم الأمة الصومالية مجموعتين كبيرتين هما الصومالي والساب، وتكوّن مجموعة الصومالي معظم السكان، ويطلق اسمهم وهو «الصومالي» ليشمل أيضًا مجموعة الساب^(٧)، ويقول الصوماليون إن جدهم الأكبر «صمالي» وقد من اليمن في القرن الحادي عشر، والمجتمع الصومالي يهتم جدًا بالأنساب، وهو مجتمع قبلي، تكاد كل قبيلة تكون وحدة متميزة. وتحفظ كل قبيلة بنسبها وتعز به. وتعد قبائل الدير والهويه هي أقدم قبائل الصومال (انظر شكل ٢)، وقد طغت عليها القبائل الصومالية الأخرى الوافدة حديثًا، ولم يبق منها سوى نويات متناثرة أهمها العيسى (في شمال غرب الصومال وفي جيبوتي) والجداورسي على السفوح الشمالية لهضبة هرر وبيمال في

إقليم مركه في الجنوب. أما الهويه السابقة فهي أيضًا قاربت الاندثار ولم يبق منها سوى قبائل متناثرة أهمها الجيرا أو الجيري وهم على صلات أوثق مع الجالا في إقليم أروسي. والهويه اتحاد قبائل قوي يتمركز في وادي شبيلي الأوسط والأسفل، وقد استوعبت هذه القبائل بقايا الشعوب الزنجية التي سبقتهم إلى سكنى الإقليم وينحدر الهويه، مثل أبناء عموماتهم الدير، من صلب أريز بن صمال وقد احتلوا الساحل بين إيطاليا ومركه في نهاية القرن الرابع عشر. وقد لعبت بعض قبائل الهويه مثل الإيجال والأجوران دورًا تاريخيًا في إسقاط الدولة الصومالية العربية التي كان مركزها موجديشيو والتي كانت قائمة من منتصف القرن الثالث عشر حتى القرن الخامس عشر^(٨).

شكل (٢) شعوب الصومال وقبائله



أما سلالة الدير فيتمثلون في قبائل إسحق ودارود. ويسكن أبناء إسحق كل الصومال. ويقال أن جدهم إسحق بن محمد وصل الصومال في القرن الحادي عشر، أما الإقليم الذي تسكنه قبائل الدارود فهو متراحي الأطراف، يبدأ من رأس جردافوي حتى ميرغ على الساحل، ويمتد إلى الداخل حتى أروسي في شمال كينيا وهو إقليم بالغ الجفاف^(٩).

وتنقسم مجموعة السب إلى ديجل ومرفله، وكل فرع فيها ينقسم إلى قبائل فرعية، فقبيلة ديجل يتفرع عنها سبعة قبائل وتنقسم قبيلة مرفله إلى مجموعة سقال «أي تسعة» ومجموعة سييد «ثمانية»، وفي الغالب يخلط الباحثون مجموعة «السب» هذه بمجموعة أخرى تحمل مثل هذا الاسم وتمارس الأنشطة والأعمال التي يراها المجتمع الصومالي التقليدي دنيئة ومحتقرة كصناعة الأحذية، ودباغة الجلود، والحياكة، والحداة، والصيد. ولهذا فإن المجتمع الصومالي ينظر إلى هذه المجموعة بنظرة دونية لا يتزوجون منهم ولا يزوجون لهم^(١٠).

بنية القبائل الصومالية:

تتكون مجموعة صمالي من أربعة قبائل كبيرة: إسحاق، دارود، در، هويه، وتسكن هذه القبائل المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية، والجنوبية الغربية من جمهورية الصومال (انظر شكل ٢)، والغالبية العظمى منهم رعاة، ويتحدثون بلهجة محا «Maxaa»، وكل قبيلة منها تنقسم إلى عشائر وبطون وأفخاذ، ونظرًا لكبر حجم القبيلة وانتشار أعضائها في مساحات واسعة فإنها لم تكن تمثل وحدة سياسية واقتصادية متماسكة، ولذلك فإن مجموعة دفع الدية «Diya Paying Group» والتي هي عبارة عن ما بين أربعة إلى ستة أجيال من الأفراد المنتمين إلى جد مشترك في داخل القبيلة والتي يتراوح عدد أفرادها ما بين بضعة مئات إلى بضعة آلاف هي التي تمثل الوحدة السياسية الرئيسة داخل كل قبيلة. ويتضامن أعضاء مجموعة دفع الدية في دفع مال الدية الواجبة على أحد أعضائها في حالة قتله أو جرحه شخصًا من خارج مجموعته، كما أنها تتسلم وتتقاسم في ما بينها أموال الدية المستحقة لها من جراء قتل

أو جرح عضو منها. وتوفر مجموعة الدية لأعضائها الحماية والأمن وتقدم لهم المساعدات المادية والمعنوية التي يحتاجون إليها^(١١).

ولكل مجموعة من مجموعات دفع الدية أراضٍ تستعملها للمرعى أو الزراعة معاً وآبار للمياه، وأعراف وتقاليد تنظم علاقاتها الداخلية والخارجية، وتتكون هذه الأعراف من مجموعة من القواعد التي توافقت عليها المجموعة من خلال مؤتمراتها الدورية، ومجموعة أخرى من القواعد المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة في ما يتعلق بالأحوال الشخصية والديات. وقيادة دينية وسياسية (شيوخ وعلماء). ويوجد بجانب مجموعة دفع الدية في داخل البنية القبيلة العشيرة الأولية «Primary Lineage» والتي تضم عدداً من مجموعات دفع الدية، وهي عبارة عن ما بين ستة إلى عشرة أجيال، ثم العشيرة «Clan»، التي تضم مجموعة من العشائر الأولية، وهي عبارة عن ما بين ١٠ أجيال إلى ٢٠ جيلاً، ثم القبيلة Clan Family التي تضم مجموعة من العشائر^(١٢).

وتتكون مجموعة «السب» من جماعتي دغل ومرفله. اللتين تسكنان في المناطق الزراعية الخصبة الواقعة بين نهري جوبا وشبيلي في وسط جنوب الصومال. ويتفرع عن كل منها عدد من القبائل التي تحالفت على أساس المصلحة أو المنفعة، وتستمد اسمها من المنطقة التي تسكنها، أو تختار اسماً مشتركاً يشمل جميع فروع القبيلة، دون أن يكون هناك شخص يحمل هذا الاسم ولو كان أسطورياً، فنجد مثلاً مجموعة سغال «Sagaal» (تسعة) ومجموعة سييد «Siyeed» (ثمانية)، ومجموعة تودوبا «Todoba Aw- Digil» (سبعة أبناء ديجل) وشننتا عليمود Shanta Caleemood (الأوراق الخمسة)، ونجد كذلك ريرباي «ReerBaay» (أهل باي)، وريرهرقان Reer Harqaan (أهل حرقان)، وريرطوبي Reer Dhoobeer (أهل طوبي) وكل من باي، وهرقان، وطوبي هي المناطق التي تسكنها القبائل التي تحمل الاسم، وتعتمد الغالبية العظمى من هذه القبائل في حياتها على الزراعة البحتة أو بجانب الرعي، وأجزاء منها تمتهن الرعي

وحده، وما عدا هذه الأخيرة فإن قبائل دغل ومرفله لا يعرفون الترحال والانتقال بل إنهم يعيشون في قرى دائمة. ويتعاون سكان القرية في إدارة شؤونهم مثل الزراعة والحصاد وبناء البرك وصيانتها وكذلك قضايا الدفاع، وفي الغالب فإن سكان القرية لا ينتمون إلى بطن أو فخذ واحد بل ينتمون إلى بطون وأفخاذ مختلفة، ولذلك فإن القرية تمثل الرابط الأساسي لهذه القبائل^(١٣).

والنظام الإداري عند قبائل السب أكثر تسلسلاً منه لدى قبائل صمالي، وتحالفات قبائل السب أكثر استقراراً وثباتاً وأوسع حجماً من تحالفات قبائل صمالي، وكذلك فإن رؤساء قبائل السب أكثر تأثيراً وقوة عن رؤساء قبائل صمالي، وتأثير علماء الدين الإسلامي لدى قبائل السب أقوى منهم لدى صمالي.

وبجانب هذه المجموعات القبلية الكبيرة هناك مجموعات صغيرة من القبائل الصومالية التي لا تنتمي إلى مجموعتي سب وصمالي، وبعض الأقليات العربية، والفارسية والهندية والباكستانية في المدن الساحلية في جنوب الصومال، إضافة إلى قبائل البانتو التي تسكن على ضفاف نهري شبيلي وجوبا^(١٤).

ثانياً: حجم السكان ونموهم

تعد دراسة التغير العددي للسكان في أية منطقة ذات دلالة مهمة في معرفة ما كان عليه عدد السكان في الماضي، وما هو عددهم في الحاضر، وتوقعات عددهم في المستقبل، وذلك لوضع الخطط والتصورات المستقبلية التي تفيد في تنمية تلك المنطقة^(١٥). ويعد النمو السكاني من أبرز الظواهر الديموغرافية أهمية في العصر الحديث إذ يمثل تحدياً مهماً للبشرية، وخاصة لشعوب البلدان النامية والتي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية وتوفير الغذاء لسكانها، ويعد النمو السكاني المرتفع في القارة الأفريقية ذات الموارد الاقتصادية المحدودة أو غير المستغلة استغلالاً مناسباً من أهم المشكلات التي تعوق التنمية الأفريقية^(١٦).

ويجب التنويه في البداية إلى أن تحديد عدد سكان الصومال بدقة يعد أمرًا غاية في الصعوبة بسبب ندرة البيانات والإحصاءات السكانية وتضاربها؛ نظرًا لعدم استقرار الصومال سياسيًا، إلى جانب الظروف الصحراوية التي تسود معظم الأراضي الصومالية، ورداءة شبكة الطرق، وسيادة الأنشطة البدائية، حيث يعمل معظمهم بحرفة الرعي، حيث قدرت نسبة العاملين بالحرف الأولية بنحو ٨٤.٥٪ من إجمالي السكان النشطين اقتصاديًا في الصومال عام ٢٠١٤.

ويوضح جدول رقم (١) وشكلي (٣) و(٤) حجم السكان ونموهم في الصومال مقارنة بأفريقيا خلال الفترة (١٩٥٠ - ٢٠٥٠)، ومنهما يتضح الآتي:

- التزايد المستمر لحجم السكان في كل من الصومال وأفريقيا، وإن كان تزايد السكان في البداية أسرع من تزايد السكان في أفريقيا، حيث أخذ حجم سكان الصومال في التضاعف للمرة الثانية في نحو ثلاثين عامًا، فقد ارتفع حجم سكان الصومال من نحو ٢.٢٦ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد قليلاً عن الستة ملايين نسمة عام ١٩٨٠، وفي المقابل نجد تضاعف حجم السكان في أفريقيا مرة واحدة خلال الفترة السابقة نفسها.

- أخذ بعد ذلك حجم السكان في الصومال في التزايد البطيء، حيث لم يتضاعف للمرة الثالثة حتى الآن، ومن المتوقع أن يتضاعف حجمهم في عام ٢٠٢٠، أي بعد نحو ٤٠ عامًا من التضاعف الثاني، ويرجع ذلك إلى ما مرت به الصومال من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، فالصومال هي الحالة الوحيدة التي شهدت انهيارًا كاملاً للدولة عقب سقوط نظام سياد بري عام ١٩٩٠، ويختلف الدارسون في تحديد أسباب الحرب الأهلية في الصومال بدقة؛ إذ يرى بعض الباحثين - وهي نظرة ضيقة - أن الأسباب تكمن في المطالبة بالمساواة في الامتيازات والحقوق السياسية والتنمية الاقتصادية من جانب شمال الصومال، بينما يرى بعضهم الآخر - وهي نظرة أكثر شمولاً - أن الأسباب ترتبط بهشاشة نشأة الدولة الصومالية وارتكازها على مجتمع مفكك وغير متجانس من الناحية الاجتماعية، واعتماد الاقتصاد الصومالي على

المساعدات الأجنبية بالإضافة إلى الدخول في مواجهات عسكرية مع إثيوبيا في عهد الرئيس سياد بري، ومن المتوقع أن يتضاعف حجم السكان في الصومال للمرة الرابعة عام ٢٠٥٠.

- يلحظ تزايد حجم السكان في الصومال بصورة أكبر منه في أفريقيا، حيث استغرق التضاعف الثاني لسكان أفريقيا نحو ثلاثين عامًا أيضًا، فقد ارتفع حجم سكانها من نحو ٤٧٨,٥ مليون عام ١٩٨٠ إلى نحو ١,٠٣ مليار نسمة عام ٢٠١٠، أما التضاعف الثالث فمن المتوقع أن يستغرق أربعين عامًا أي في عام ٢٠٥٠، والذي من المقرر أن يبلغ حجم سكان القارة الأفريقية ما يقرب من ٢.٤ مليار نسمة عام ٢٠٥٠.

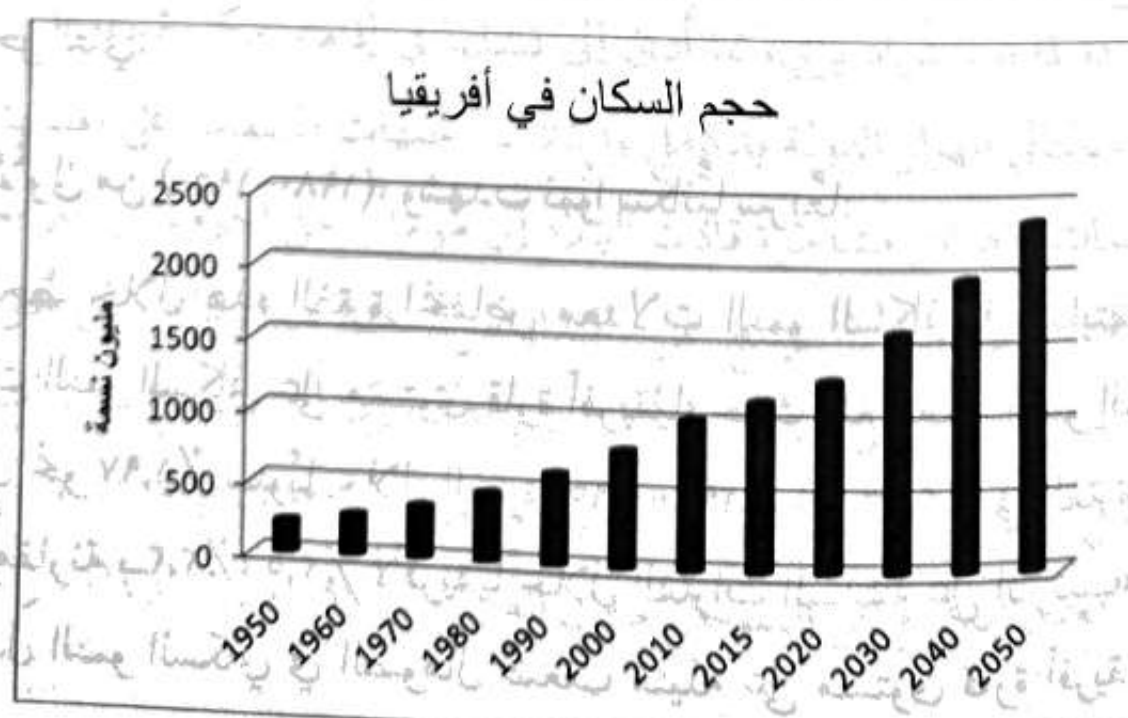
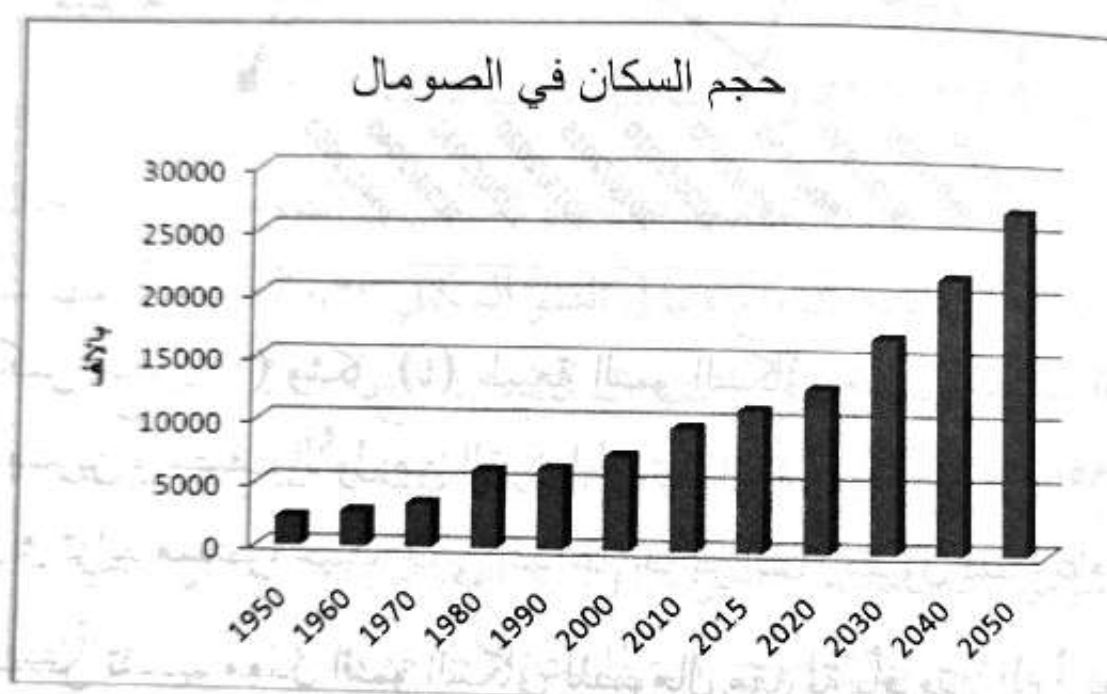
مما سبق يتضح أن حجم سكان الصومال سوف يتضاعف نحو اثنتي عشرة مرة عام ٢٠٥٠، عما كان عليه في عام ١٩٥٠، في حين سوف يتضاعف حجم السكان في أفريقيا لأكثر من عشر مرات خلال الفترة نفسها.

جدول (١) تغير حجم السكان ومعدلات نموهم السنوي في الصومال وأفريقيا خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٥٠) (١٧)

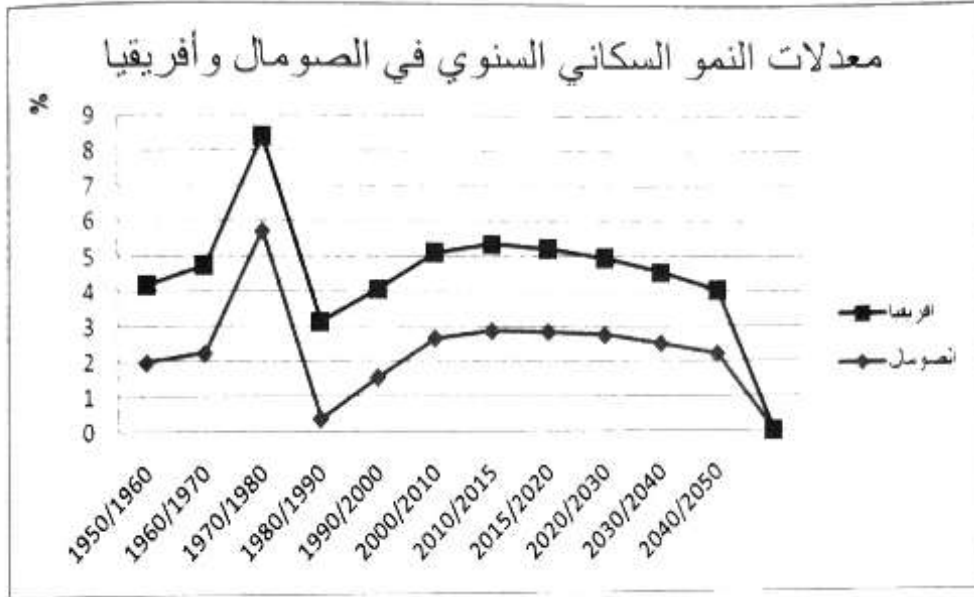
السنة	الصومال		أفريقيا	
	حجم السكان بالألف	% من جملة سكان أفريقيا	معدل النمو السنوي	حجم السكان بالألف
١٩٥٠	٢٢٦٤	٠,٩٩	-	٢٢٨٨٢٧
١٩٦٠	٢٧٥٦	٠,٩٧	١,٩٧	٢٨٥٢٧٠
١٩٧٠	٣٤٤٥	٠,٩٤	٢,٢٣	٣٦٦٤٧٥
١٩٨٠	٦٠٩٠	١,٢٧	٥,٧	٤٧٨٤٥٩
١٩٩٠	٦٣٢٢	١,٠	٠,٣٧	٦٢٩٩٨٧
٢٠٠٠	٧٣٨٥	٠,٩١	١,٥٥	٨٠٨٣٠٤
٢٠١٠	٩٦٣٦	٠,٩٣	٢,٦٦	١٠٣١٠٨٤
٢٠١٥	١١١٢٣	٠,٩٥	٢,٨٧	١١٦٦٢٣٩
٢٠٢٠	١٢٨٤٠	٠,٩٨	٢,٨٤	١٣١٢١٤٢

السنة	الصومال			أفريقيا	
	حجم السكان بالألف	% من جملة سكان أفريقيا	معدل النمو السنوي	حجم السكان بالألف	معدل النمو السنوي
٢٠٣٠	١٦٨٨٠	١,٠٣	٢,٧٥	١٦٣٤٣٦٦	٢,٢٠
٢٠٤٠	٢١٦٩١	١,٠٩	٢,٥١	١٩٩٨٨٢١	٢,٠١
٢٠٥٠	٢٧٠٧٦	١,١٣	٢,٢٢	٢٣٩٣١٧٥	١,٨

شكل (٣) تغير معدلات النمو السكاني في الصومال مقارنة بأفريقيا خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠٥٠



شكل (٤) معدلات النمو السكاني في الصومال وأفريقيا
خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠٥٠



يعكس جدول (١) وشكل (٤) طبيعة النمو السكاني خلال النصف الثاني من القرن العشرين والنصف الأول من القرن الحادي والعشرين، فمنذ عام ١٩٥٠ وسكان الصومال في تزايد مستمر، حيث تخطى عددهم حاجز الـ ١١ مليون نسمة عام ٢٠١٥. ويمكن تقسيم معدل النمو السكاني للصومال مقارنة بأفريقيا إلى أربع فترات، على النحو التالي:

الفترة الأولى من (١٩٥٠-١٩٨٠)، وشهدت نموًا سكانيًا سريعًا:

يلحظ خلال هذه الفترة انخفاض معدلات النمو السكاني في بدايتها مقارنة بمعدلات النمو السكاني على مستوى قارة أفريقيا، حيث بلغ معدل النمو السكاني في الصومال نحو ١,٩٧٪ سنويًا خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠، ونحو ٢,٢٣٪ في الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠)، مقارنة بـ ٢,٢٪، ٢,٥٪ لأفريقيا خلال الفترات السابقة على الترتيب، في حين بلغ معدل النمو السكاني في الصومال ضعف مثيله على مستوى قارة أفريقيا خلال

الفترة التالية (١٩٧٠-١٩٨٠) حيث بلغ ٥,٧٪، ٢,٦٧٪ للصومال وأفريقيا على الترتيب وهو أعلى معدل نمو سُجِّل في الصومال خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٥٠)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات المواليد والذي بلغ نحو ٤٦,٤٥ في الألف وانخفاض معدلات الوفيات والتي انخفضت من ٢٣,١ في الألف عام ١٩٧٠ إلى نحو ١٦,٤٦ في الألف عام ١٩٨٠، بالإضافة إلى أنه في عام ١٩٨٠ شهدت الصومال هجرة صافية موجبة مقدارها ١٠,١٣ في الألف. مما أدى إلى تضاعف حجم سكان الصومال تقريبًا خلال عشر سنوات من نحو ٣,٤٤٥ مليون نسمة عام ١٩٧٠ إلى نحو ٦,٠٩ مليون عام ١٩٨٠.

الفترة الثانية (١٩٨٠-٢٠٠٠)، وشهدت نموًا سكانيًا بطيئًا:

شهدت هذه الفترة أدنى معدلات للنمو السكاني في الصومال، خاصة خلال الفترة الأولى (١٩٨٠-١٩٩٠)، حيث بلغ معدل النمو السكاني ٠,٣٧٪، في حين شهدت أفريقيا خلال هذه الفترة أعلى معدل للنمو السكاني؛ إذ بلغ ٢,٧٥٪. ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي وقيام الجبهات الصومالية (الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال - الحركة القومية الصومالية - الحركة الوطنية الصومالية - المؤتمر الصومالي الموحد - الجبهة القومية الصومالية) التي استطاعت الإطاحة بالنظام من غير أن تكون لها رؤية محددة لما بعد سياد بري، مما أدى إلى فشلها في إقامة حكومة بديلة للحكومة المنهارة، وبالتالي انهيار الدولة بالكامل وانقلاب الجبهات المسلحة على بعضها وتحولها إلى مليشيات وفصائل متناحرة قادت البلاد إلى موجات من الحروب والصراعات التي لا تزال تجتاح الصومال^(١٨). ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات الوفيات من نحو ١٦,٥ في الألف عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٩,٨ في الألف عام ١٩٩٠، وكذلك ارتفاع معدلات الهجرة النازحة من البلاد، حيث قُدِّر صافي الهجرة خلال عام ١٩٩٠ بنحو - ٣٨,٤٧ في الألف وهو أعلى معدل للنزوح من الصومال خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى الآن. (انظر جدول ٢، شكل ٢).

ونلاحظ أنه في الفترة التالية (١٩٩٠-٢٠٠٠) ارتفع معدل النمو السنوي في الصومال إلى ١,٥٥٪، وهو أدنى من معدل النمو في أفريقيا، وبلغ ٢,٤٩٪ خلال الفترة نفسها، ويلحظ في هذه الفترة انخفاض معدلات الوفيات من ١٩,٨ في الألف عام ١٩٩٠ إلى ١٨,٦٩ في الألف عام ٢٠٠٠، وكذلك انخفض معدل المواليد من ٤٨,٥٪ في الألف عام ١٩٩٠ إلى ٤٧,٧ في الألف عام ٢٠٠٠، ولم تلعب الهجرة دورًا يذكر حيث بلغ صافي الهجرة صفر.

الفترة الثالثة من عام (٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٥)، وشهدت نموًا سكانيًا متزايدًا:

شهدت هذه الفترة ارتفاع معدلات النمو السكاني السنوي في الصومال بصورة أكثر مما هو عليه الحال في أفريقيا، حيث ارتفع معدل النمو السكاني السنوي في الصومال من ١,٥٥٪ خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) إلى ٢,٦٦٪، ٢,٨٧٪ خلال الفترات (٢٠٠٠-٢٠١٠)، (٢٠١٠-٢٠١٥)، في مقابل تذبذب معدل النمو السكاني في أفريقيا من ٢,٤٩٪ إلى ٢,٤٣٪، ثم إلى ٢,٤٦٪ خلال الفترات نفسها على الترتيب، ولم تلعب الهجرة دورًا يذكر خلال الفترة الأولى، في حين بلغ صافي الهجرة إلى الصومال نحو - ٨,٤٩ في الألف في الفترة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٥)، مما يدل على عدم استقرار الأوضاع في الصومال كما واجهت الصومال أسوأ جفاف منذ ٩٠ عامًا في عام ٢٠١١^(١٩).

الفترة الرابعة من عام (٢٠١٥-٢٠٥٠) ارتفاع معدلات النمو السكاني وإن كان أدنى من الفترة السابقة:

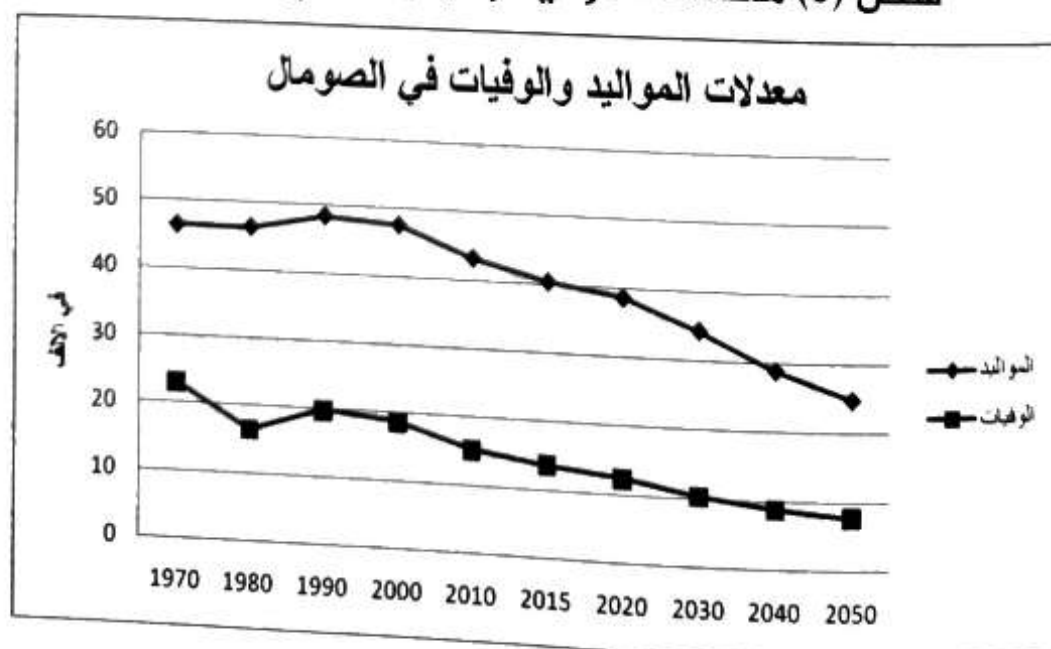
سوف تشهد هذه الفترة انخفاضًا بطيئًا في النمو السكاني في الصومال وأفريقيا، حيث ستخفض معدلات النمو السكاني في الصومال من ٢,٤٨٪ خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) إلى ٢,٢٢٪ خلال الفترة (٢٠٤٠-٢٠٥٠)، وهو أعلى من معدل النمو السكاني على مستوى القارة الأفريقية، وبلغ ٢,٣٦٪، ١,٨٪ خلال الفترات نفسها على الترتيب. كما ستشهد هذه الفترة انخفاض معدلات المواليد في الصومال من ٣٨,٦٥ في الألف

عام ٢٠٢٠ إلى ٢٤,٨٩ في الألف عام ٢٠٥٠، وكذلك انخفاض في معدلات الوفيات من ١٢,٣٦ في الألف عام ٢٠٢٠ إلى ٧,٦٦ في الألف عام ٢٠٥٠، أما الهجرة فلن تلعب دوراً يذكر في سكان الصومال، حيث قدّر صافي الهجرة إلى الصومال بـ «صفر» خلال الفترات المذكورة [انظر جدول (٢) وشكل (٥)].

جدول (٢) بعض المؤشرات الحيوية في الصومال (في الألف)^(٢٠)

السنة	معدلات المواليد الخام	معدلات الوفيات الخام	صافي الهجرة
١٩٧٠	٤٦,٥	٢٣,١	-
١٩٨٠	٤٦,٤٥	١٦,٤٦	١٠,١٣
١٩٩٠	٤٨,٥٠	١٩,٨٠	٣٨,٤٧ -
٢٠٠٠	٤٧,٧٠	١٨,٦٩	-
٢٠١٠	٤٣,٣٣	١٥,٢٤	-
٢٠١٥	٤٠,٤٥	١٣,٦٢	٨,٤٩ -
٢٠٢٠	٣٨,٦٥	١٢,٣٦	٣,٨٣ -
٢٠٣٠	٣٤,٣٦	١٠,٣٣	-
٢٠٤٠	٢٨,٩٩	٨,٧٧	-
٢٠٥٠	٢٤,٨٩	٧,٦٦	-

شكل (٥) معدلات المواليد والوفيات في الصومال



تغير معدلات النمو السكاني وتبايناته الجغرافية بين أقاليم الصومال (١٩٩٥-٢٠١٥):

يتضح من قراءة بيانات جدول (٣) وشكل (٦) وتحليلهما ما يلي:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني في جميع الأقاليم الصومالية، حيث لم تنخفض في أي منها عن ٢,٤٩٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥)، ويمكن تقسيم الأقاليم الصومالية إلى ثلاث فئات كالتالي:

الفئة الأولى: أقاليم ترتفع فيها معدلات النمو السكاني عن ٣٪ سنوياً، وهي لا تضم سوى إقليمين بنادر (مقديشو) وتوجدير، حيث ارتفع حجم السكان في توجدير من نحو ٢٦٦,٥٣ ألف نسمة عام ١٩٩٥ إلى نحو ٤٨٧,١٩ ألف نسمة عام ٢٠١٥، بمعدل نمو سنوي بلغ ٣,٠٢٪ سنوياً خلال الفترة نفسها، أما بنادر «مقديشو» فقد سجلت أعلى معدل نمو سكاني سنوي بلغ ٣,٢٤٪، وهي تضم العاصمة التي تجتذب الهجرات إليها من باقي الأقاليم الأخرى في الصومال.

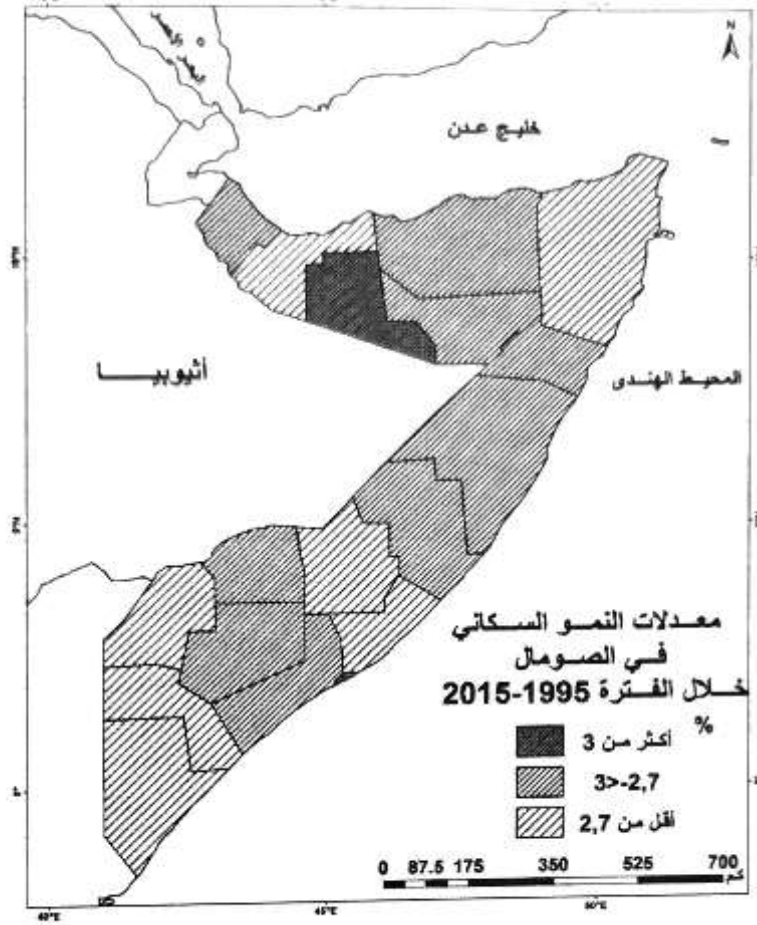
الفئة الثانية: وتضم الأقاليم التي يتراوح فيها معدل النمو السكاني السنوي بين ٢,٧٪ - ٣٪ وعددها تسعة أقاليم هي: أودال، سناج، سول، نوغال، مدج، غلغدود، باكول، باي، وشبيلي السفلى، وقد سجلت باي أعلى معدل نمو سنوي لأقاليم هذه المجموعة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥) بلغ ٢,٩١٪، في حين سجلت مدج أدنى معدل نمو بين أقاليم هذه المجموعة، وبلغ ٢,٧٠٪.

الفئة الثالثة: وتضم الأقاليم التي يقل فيها معدل النمو السكاني السنوي عن ٢,٧٪، وهي تضم باقي الأقاليم وعددها سبعة أقاليم هي: وقوين غلبيد، بري، هيران، شبيلي الوسطى، جيدو، جوبا الوسطى وجوبا السفلى، وقد سجلت شبيلي الوسطى أعلى معدل نمو بين أقاليم هذه المجموعة، وبلغ ٢,٦٦٪، في حين سجلت هيران أدنى معدل نمو بين أقاليم هذه المجموعة، وبلغ ٢,٤٩٪.

جدول (٣) تغير حجم السكان ومعدلات نموهم السنوي
في الأقاليم الصومالية (١٩٩٥ - ٢٠١٥)^(١)

المساحة بالألف كم ^٢	معدل النمو السنوي ٢٠١٥-١٩٩٥	٢٠١٥		١٩٩٥		الإقليم
		%	الحجم بالألف	%	الحجم بالألف	
-	٢,٧٥	٢,٤٧	٢٧٤,٧٤	٢,٥٠	١٥٨,٦٥	أودال
٤٥	٢,٦٢	٥,٥٣	٦١٥,١٠	٥,٧٤	٣٦٤,٢٦	وُقورين غلبيد
٤١	٣,٠٢	٤,٣٨	٤٨٧,١٩	٤,٢٠	٢٦٦,٥٣	توجدير
٥٤	٢,٨٠	٣,٩٧	٤٤١,٥٨	٤,٠٠	٢٥٣,٨٤	سناج
-	٢,٧٦	١,١٠	١٢٢,٣٥	١,١١	٧٠,٤٤	سول
٧٠	٢,٥٥	٣,٩٩	٤٤٣,٨١	٤,٢٠	٢٦٦,٥٣	بري
٥٠	٢,٨٨	٢,١٣	٢٣٦,٩٢	٢,١٠	١٣٣,٢٧	نوغال
٧٠	٢,٧٠	٥,٨٤	٦٤٩,٥٨	٥,٩٦	٣٧٨,٢٢	مدج
٤٣	٢,٨٨	٣,٤٦	٣٨٤,٨٦	٣,٤١	٢١٦,٤٠	غلغدود
٣٤	٢,٤٩	٣,٨٥	٤٢٨,٢٤	٤,١٠	٢٦٠,١٩	هيران
٢٧	٢,٨٧	٤,٥٥	٥٠٦,١٠	٤,٤٩	٢٨٤,٩٤	باكول
٣٩	٢,٩١	١٢,٠٦	١٣٤١,٤٣	١١,٨١	٧٤٩,٤٦	باي
٢٢	٢,٦٦	٧,٤٨	٨٣٢	٧,٧٠	٤٨٨,٦٤	شبيلي الوسطى
٢٥	٢,٧٧	١١,٢٥	١٢٥,٣٤	١١,٣٢	٧١٨,٣٧	شبيلي السفلى
١,٦٥٧	٣,٢٣	١٣,٧٧	١٥٣١,٦٤	١٢,٦٥	٨٠٢,٧٧	بنادر «مقديشو»
٣٢	٢,٦٤	٥,٨٧	٦٥٢,٩٢	٦,٠٧	٣٨٥,٢٠	جيدو
٢٣	٢,٦٥	٣,٤٠	٣٧٨,١٨	٣,٥١	٢٢٢,٧٤	جوبا الوسطى
٦١	٢,٥٨	٤,٩٠	٥٤٥,٠٢	٥,١٣	٣٢٥,٥٥	جوبا السفلى
٦٣٧,٦٥٧	٢,٨١	١٠٠	١١١٢٣	١٠٠	٦٣٤٦	المجموع

شكل (٦) معدلات النمو السكاني في الصومال (١٩٩٥-٢٠١٥)



ثالثاً: توزيع السكان وكثافتهم في الصومال

يعد توزيع السكان من أهم الموضوعات الجغرافية. ويعتقد فوست Fawcett أن خريطة توزيع السكان في العالم هي واحدة من ثلاثة تعد أهم الخرائط على الإطلاق في الدراسات الجغرافية، إلى جانب خريطة التضاريس وخريطة المطر السنوي، والواقع أن خريطة توزيع السكان تعد المرآة التي تنعكس فيها جميع عناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية مجتمعة ومتفاعلة، وبمعنى آخر هي بمثابة الصورة النهائية للتفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والعناصر البشرية^(٢٢).

ويلحظ أن هناك علاقة واضحة بين توزيع السكان وعوامل البيئة الطبيعية، فهي تبدو واضحة في أقاليم خاصة، مثل المساحات الصحراوية الشاسعة، والغابات المطيرة

والمستنفعات، وهي جميعاً أصقاع لا تناسب حياة الإنسان، كما يمكن تفسير التشتت في التوزيع السكاني وتركّزه في مناطق خاصة بالصومال بالرجوع إلى العوامل الاجتماعية والتاريخية والسياسية، فالتوزيع غير المثالي أو غير المتعادل Un-even Distribution هو الصفة الغالبة على نمط توزيع البشر فوق سطح المعمورة، سواء على مستوى القارات، أم على مستوى الدول، أو حتى على مستوى الوحدات الإدارية داخل الدول، فدائماً ما يميل شكل توزيع السكان إلى التركيز في تجمعات متصلة أحياناً ومتباعدة في أحيان أخرى^(٢٣).

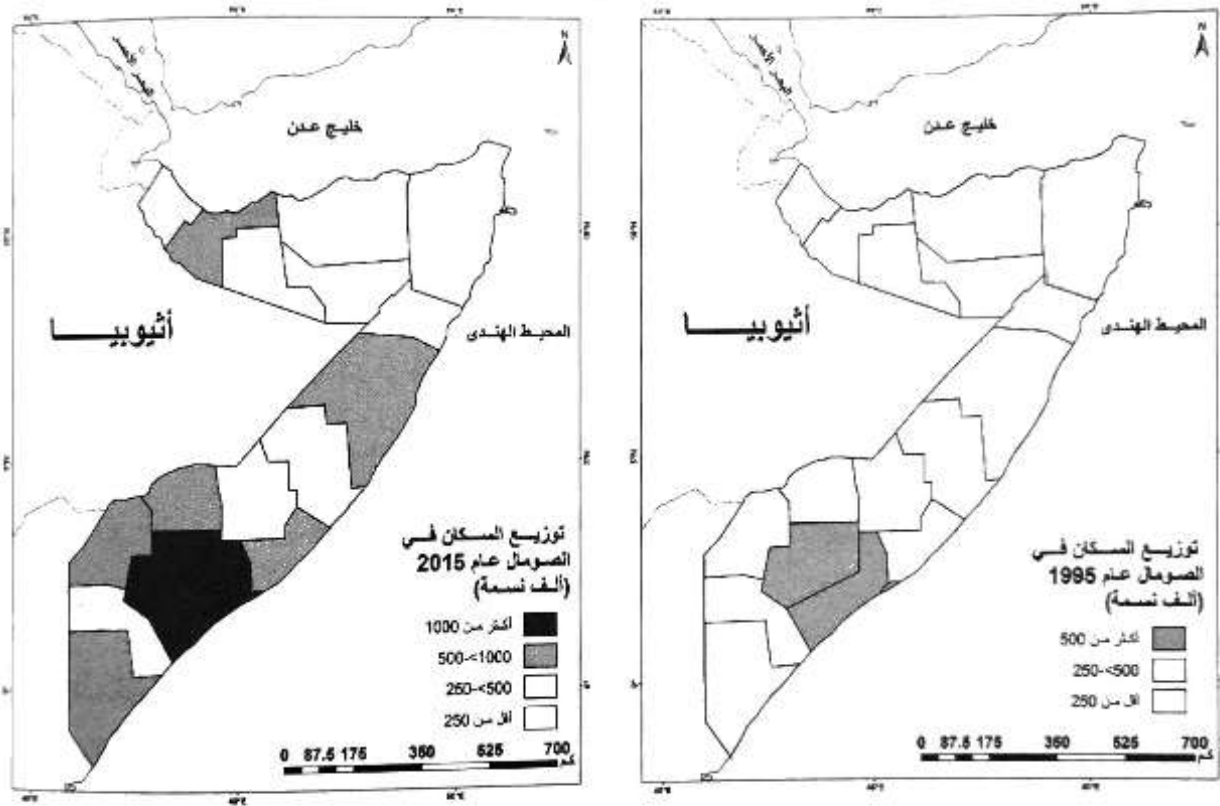
١- التوزيع المطلق والنسبي للسكان في الأقاليم الصومالية:

يكشف توزيع السكان في الصومال عن اختلاف نصيب كل إقليم عددياً ونسبياً، كما يكشف عن مدى تركّز السكان ومدى انتشارهم في مختلف جهات الصومال، ومن دراسة جدول (٣) وشكل (٧) يتضح أن عدد السكان ونسبتهم في أقاليم الصومال تختلف من فترة لأخرى، ويمكن تقسيم أقاليم الصومال من حيث الحجم السكاني إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى (أقاليم ضخمة الحجم السكاني): وتضم الأقاليم التي يزيد حجم سكانها عن مليون نسمة، وهي لم تضم أي إقليم خلال عام ١٩٩٥، ثم بلغ عددها ثلاثة أقاليم عام ٢٠١٥، هي: بنادر (مقديشو)، باي، وشبيلي السفلى، ويقرب عدد سكان هذه الأقاليم من خُمسي سكان الصومال حيث قدر بنحو ٤,١٢ مليون نسمة منتصف عام ٢٠١٥ وبنسبة ٣٧,١٪ يعيشون على مساحة تزيد قليلاً عن ٦٥,٦٦ ألف كم^٢ (١٠,٣٪ من إجمالي مساحة الصومال)، وهي أكبر الأقاليم سكاناً، ويرجع ذلك إلى أن إقليم بنادر يشمل مدينة مقديشو وضواحيها، فهي العاصمة وأكبر مدينة يسكنها الصوماليون، وأكبر مركز تجاري وتعليمي في الصومال، ومدينة مقديشو مدينة قديمة تاريخية ذكرها مؤرخو العرب في كتبهم قبل ألف عام، كما أن إقليم شبيلي السفلى غني بالمحاصيل الزراعية، ومن أخصب الأقاليم الصومالية، حيث ينتهي إليه نهر شبيلي ويتحول إلى

مستنقعات قرب براوة، ويعتمد اقتصاده على الزراعة والمواشي والصيد من البحر، وهو من أكثر الأقاليم الصومالية كثافة بالسكان. أما إقليم باي، وهو الإقليم الصومالي الوحيد الذي ليس له حدود بحرية، وليس له حدود مع دولة أجنبية، فيعتمد اقتصاده على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة^(٢٤).

شكل (٧) توزيع السكان في الصومال (١٩٩٥-٢٠١٥)



الفئة الثانية: أقاليم كبيرة الحجم السكاني، وتضم الأقاليم التي يتراوح حجمها السكاني بين ٥٠٠ ألف إلى مليون نسمة، وكانت تضم أقاليم باي، شبيلي السفلى، وبنادر (مقديشو)، خلال عام ١٩٩٥، ثم خرجت جميعها في الفترة التالية بسبب ارتفاع معدل نمو السكان بها، وانضمت إلى الفئة الأولى ودخلتها أقاليم وقوين غلبيد، مدج، باكول، شبيلي الوسطى وجيدو وجوبا السفلى، ويعيش فيها نحو ٣,٨ مليون نسمة وبنسبة ٣٤,١٧٪. عام ٢٠١٥ على مساحة تبلغ ٢٥٧ ألف كم^٢ وبنسبة ٤٠,٣٪، ويقع إقليم وقوين غلبيد في الطرف الشمالي الغربي، ويعتمد اقتصاده على الثروة الحيوانية والزراعة والسياحة

والميناء والبناء وغيرها وعاصمته بربرة التي تعد الميناء الرئيس للإقليم ولصومالي لاند، ويقع إقليم مدج إلى الجنوب من نوغال وهو أكبر أقاليم الصومال مساحة، وقد انشطر إلى جزأين: جزء تابع لبونت لاند، وجزء تابع لغلمدون، ويعتمد اقتصاده على الثروة الحيوانية والتجارة والإسكان، ويعتمد اقتصاد إقليم باكول على الثروة الحيوانية والتجارة، كما يعتمد اقتصاد إقليم شبيلي الوسطى على الزراعة والثروة الحيوانية، وكان الإيطاليون قد أسسوا فيه مشاريع تنمية، ثم أسست فيه الحكومة العسكرية مصنعاً للسكر ومصنعاً للألبسة وغيرها من المصانع، ويقع إقليم جيدو في أقصى الجنوب الغربي من الصومال وله حدود مع إثيوبيا وكينيا، ويعتمد اقتصاده على الثروة الحيوانية والزراعة والتجارة، ويمر به نهر جوبا أكبر نهر في الصومال من حيث المساحة. ويقع إقليم جوبا السفلي في أقصى جنوب الصومال ويعتمد اقتصاده على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة وبه ميناء كيسمايو^(٢٥).

الفئة الثالثة أقاليم متوسطة الحجم السكاني: وتضم الأقاليم التي يتراوح حجمها السكاني بين ٢٥٠-٥٠٠ ألف نسمة، وكانت تضم أقاليم: وقوين غلبيد، توجدير، سناج، بري، مدج، هيران، باكول، شبيلي الوسطى، جيدو، جوبا السفلي عام ١٩٩٥، وقد خرجت معظمها عام ٢٠١٥ في ما عدا أقاليم: توجدير، سناج، بري، هيران. وانضمت إليها أقاليم: أودال، غلغدود، جوبا الوسطى، ويعيش فيها نحو ٢,٨٤ مليون نسمة ونسبة ٢٥,٥٪ من إجمالي سكان الصومال عام ٢٠١٥ على مساحة تبلغ ٢٦٥ ألف كم^٢، بنسبة ٤١,٦٪ من إجمالي مساحة الصومال.

ويقع إقليم توجدير في الطرف الشمالي. ويعتمد اقتصاده على الثروة الحيوانية من الإبل والماعز، ويقع شرق الإقليم السابق، وهو من أكبر أقاليم الصومال مساحة وأجملها، حيث توجد فيه مناظر طبيعية خلابة، مثل جبل دالو المعروف، وفيه أطول جبال الصومال مثل قمة صرد «Surud». ويعتمد اقتصاده على الثروة الحيوانية والصادرات، ويعد من الأقاليم الصومالية الآمنة التي لم تَطلها الحروب الأهلية بشكل كبير.

ويقع إقليم بري في الطرف الشرقي من الصومال وهو من أكبر الأقاليم مساحة، وهو الإقليم الوحيد الذي يطل على كل من المحيط الهندي وخليج عدن. ويعتمد اقتصاده على الثروة الحيوانية وصيد الأسماك والتجارة والصادرات.

ويقع إقليم هيران جنوب غرب إقليم غلغدود، ويمر به نهر شبيلي أحد أهم الأنهار في الصومال. ويعتمد اقتصاده على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة.

ويقع إقليم باكول في الطرف الشمالي الغربي للصومال، ويحاذي جنوب جيبوتي، ويعتمد اقتصاده على الثروة الحيوانية والزراعة والسياحة والتعليم.

ويقع إقليم غلغدود في جنوب إقليم مدج. ويعتمد اقتصاده على الثروة الحيوانية، وهذا الإقليم أقل نموًا من الأقاليم السابقة واللاحقة؛ نظرًا لكونه منطقة صراع بين قبائل متعددة ثم بين الحركات السلفية الجهادية والصوفية المسلحة، ولم يخضع لأي حكومات محلية ولا مركزية منذ انهيار الدولة الصومالية، مع أن موارده شحيحة.

أما إقليم جوبا الوسطى وهو من أصغر الأقاليم الصومالية مساحة ويعتمد اقتصاده على الزراعة والثروة الحيوانية^(٢٦).

الفئة الرابعة أقاليم صغيرة الحجم السكاني: وتضم الأقاليم التي يقل حجم سكان كل منها عن ربع مليون نسمة، وكان يضم خمسة أقاليم خلال عام ١٩٩٥، هي: أودال، سول، نوغال، غلغدود وجوبا الوسطى، وخرجت معظمها في الفترة التالية ٢٠١٥، ولم يبق سوى إقليم سول ونوغال. ويعتمد اقتصاد إقليم سول على الثروة الحيوانية، وهو إقليم به برك مائية وأودية كثيرة وأعشاب. أما اقتصاد نوغال فيعتمد أيضًا على الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى السياحة والتجارة وصيد الأسماك^(٢٧).

٢ - توزيع السكان بين الحضر والريف:

تعني عملية التحضر في عالمنا اليوم الانتقال إلى حياة المدن والعيش فيها، وذلك حسب تعريف «المدينة» والمعايير المستخدمة في التفريق بينها وبين الريف، وحسب نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المميزة لأهل المدن (Urbanism). ولما كان هناك تسارع في التحول في تلك الأنماط فقد أضحت عملية التحضر تسير بخطى

أسرع. ويتضح من قراءة جدول (٤) وشكل (٨) اللذين يوضحان توزيع السكان في الصومال حسب مكان الإقامة (حضر - ريف)، ما يلي:

- انخفاض نسبة التحضر في الصومال، حيث بلغت نسبة سكان الحضر في منتصف عام ٢٠١٥ نحو ٣٩,٦٪ من إجمالي سكان الصومال، وهي تنخفض عن نسبة سكان الحضر في أفريقيا التي بلغت ٤٠,٤٪ خلال العام نفسه^(٢٨).

جدول (٤) توزيع السكان في الصومال حسب مكان الإقامة (حضر - ريف)^(٢٩)

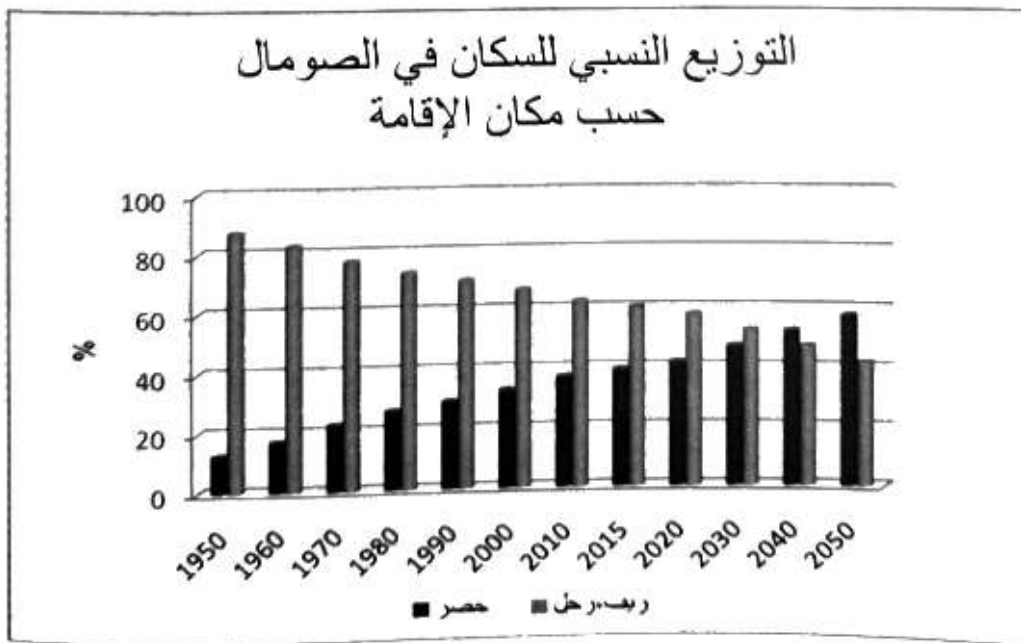
السنة	حضر		ريف ورُحَل		معدلات النمو السكاني	
	الحجم بالألف	%	الحجم بالألف	%	حضر	ريف ورُحَل
١٩٥٠	٢٨٨	١٢,٧	١٩٧٦	٨٧,٣	-	-
١٩٦٠	٤٧٧	١٧,٣	٢٢٧٩	٨٢,٧	٥,٠٥	١,٤٣
١٩٧٠	٧٨١	٢٢,٧	٢٦٦٤	٧٧,٣	٤,٩٣	١,٥٦
١٩٨٠	١٦٣٠	٢٦,٨	٤٤٦٠	٧٣,٢	٧,٣٦	٥,١٥
١٩٩٠	١٨٧٥	٢٩,٧	٤٤٤٧	٧٠,٣	١,٤	٥,٠٣
٢٠٠٠	٢٤٥٥	٣٣,٢	٤٩٣٠	٦٦,٨	٢,٧	١,٠٣
٢٠١٠	٣٥٩٠	٣٧,٣	٦٠٤٦	٦٢,٧	٣,٨	٢,٠٤
٢٠١٥	٤٣٩٩	٣٩,٦	٦٧٢٤	٦٠,٤	٤,٠٦	٢,١٣
٢٠٢٠	٥٣٨٦	٤٢	٧٤٣٤	٥٨	٤,٠٤	٢,٠١
٢٠٣٠	٧٩٧٧	٤٧,٣	٨٩٠٤	٥٢,٧	٣,٩٣	١,٨
٢٠٤٠	١١٤٠٦	٥٢,٦	١٠٢٨٥	٤٧,٤	٣,٥٨	١,٤٤
٢٠٥٠	١٥٦٦٤	٥٧,٩	١١٤١٢	٤٢,١	٣,١٧	١,٠٤

- الارتفاع السريع لنسبة سكان الحضر في الصومال، حيث ارتفع حجم سكان الحضر من ٢٨٨ ألف عام ١٩٥٠، بنسبة ١٢,٧٪ من إجمالي سكان الصومال، إلى ٤٧٧ ألف عام ١٩٦٠، بنسبة ١٧,٣٪، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٥,٠٥٪ خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٦٠)، وفي المقابل نجد انخفاض نسبة سكان الريف من ٨٧,٣٪ إلى ٨٢,٧٪، كما نلاحظ انخفاض معدل النمو السنوي في الريف مقارنة بالحضر، حيث بلغ ١,٤٣٪.

للمناطق الريفية، ثم ارتفع حجم سكان الحضر في الصومال، حيث بلغ ٧٨١ ألف نسمة عام ١٩٧٠، بنسبة ٢٢,٧٪ من إجمالي سكان الصومال، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٤,٩٣٪ خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠)، ثم تضاعف حجم سكان الحضر في عام ١٩٨٠، حيث بلغ ١,٦٣ مليون نسمة عام ١٩٨٠، بنسبة بلغت ٢٦,٨٪ من إجمالي سكان الصومال، مسجلة أعلى معدل نمو سنوي لسكان الحضر بلغ ٧,٣٦٪ سنوياً، حيث نشأت عمليات التوسع في المناطق الحضرية في الصومال جراء النزاع والتحديات البيئية التي تواجهها البلاد، ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي حدث تحرك جماعي من المراعي الريفية إلى المراكز الحضرية سعياً وراء الفرص الاقتصادية^(٣٠). كما تضاعف أيضاً حجم سكان الريف، حيث ارتفع من نحو ٢,٦٦ مليون نسمة عام ١٩٧٠ إلى ٤,٤٦ مليون نسمة عام ١٩٨٠، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٥,١٥٪ سنوياً خلال الفترة نفسها (انظر شكل ٩) وإن انخفضت نسبة سكان الريف من ٧٧,٣٪ إلى ٧٣,٢٪ خلال الفترة نفسها. ويرجع ذلك إلى أن الصومال استقبلت هجرة وافدة إليها، حيث بلغ صافي الهجرة ١٠,١٣ في الألف عام ١٩٨٠.

شكل (٨) التوزيع النسبي للسكان في الصومال

حسب مكان الإقامة (حضر- ريف) ١٩٥٠-٢٠٥٠



- شهدت الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠) أدنى معدل للنمو السكاني في كل من الحضر والريف في الصومال، حيث بلغ ١,٤٪ للحضر، بينما حدث تناقص لسكان الريف بلغ ٠,٣٪ سنوياً خلال الفترة نفسها، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية غير المستقرة، التي أعقبها سقوط نظام سياد بري عام ١٩٩١.

- أخذت معدلات النمو السكاني السنوي في الارتفاع بعد ذلك، حيث ارتفعت من ١,٤٪ سنوياً خلال الفترة السابقة إلى ٤,٠٦٪ خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)، وتضاعف عدد سكان الحضر لأكثر من مرتين، حيث ارتفعت نسبتهم من ٢٩,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣٩,٦٪ عام ٢٠١٥، وفي المقابل نجد أن معدلات النمو السكاني السنوي في المناطق الريفية أقل منها في المناطق الحضرية، حيث نجدها قد ارتفعت من ٠,٣٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ إلى ٢,١٣٪ خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)، وهي تزيد قليلاً عن نصف معدل نمو سكان الحضر خلال الفترة نفسها، كما نلاحظ انخفاض نسبة سكان الريف من ٧٠,٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٠,٤٪ عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة إلى المناطق الحضرية، حيث كانت الحروب الأهلية والهجمات الإرهابية الناشئة مؤخراً، فقد استقبل ممر أفغوي الواقع في شمال غرب مقديشو النازحين داخلياً من سكان مقديشو طوال فترة النزاع، وهويشكل حالياً ثالث أكبر منطقة من حيث التركيز السكاني داخل الصومال وأكثر المناطق المكتظة سكانياً فيها. ويتركز معظم النمو في منطقة صومالي لاند التي تعد أكثر المناطق استقراراً في البلاد، والتي أسهمت الفرص الاقتصادية الجيدة المتوفرة فيها بتعزيز مكانتها، ليتم الاستقرار فيها في خضم انتشار معالم العنف والتدهور البيئي في المنطقة المحيطة بها. كما أسهمت الطرق التجارية الممتدة من بربرة إلى إثيوبيا إضافة إلى مطار هرجيسا الدولي في تنمية المنطقة اقتصادياً ومن المرجح استمرار توسع المنطقة جراء الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية الوافدة. وبالمثل جذب إقليم بونت لاند النازحين داخلياً من سكان المناطق الأخرى خلال الحرب الأهلية^(٣١).

شكل (٩) معدلات النمو السكاني السنوي في الصومال حسب مكان الإقامة (حضر- ريف)



- من المتوقع انخفاض معدلات النمو السكاني في كل من الحضر والريف خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٤٠) وحتى الفترة (٢٠٤٠-٢٠٥٠)، حيث سينخفض معدل النمو السكاني في الحضر من ٤,٠٤٪ خلال الفترة الأولى إلى ٣,١٧٪ خلال الفترة الأخيرة، كما سينخفض معدل نمو سكان الريف من ٢,٠١٪ خلال الفترة الأولى إلى ١,٠٤٪ خلال الفترة التالية، وسوف يترتب على ذلك زيادة الحجم المطلق لسكان الحضر لأكثر من ثلاثة أمثال عددهم خلال الفترات السابقة، حيث سيرتفع حجم سكان الحضر من ٤,٤ مليون عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٥,٧ مليون خلال عام ٢٠٥٠، كما سترتفع نسبتهم من ٣٩,٦٪ إلى ٥٧,٩٪ خلال عامي (٢٠١٥، ٢٠٥٠) على الترتيب، كما سيقترّب حجم سكان الريف من التضاعف، حيث سيرتفع من نحو ٦,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٥ إلى نحو ١١,٤ مليون نسمة خلال عام ٢٠٥٠، ولكن سوف تنخفض نسبتهم من ٦٠,٤٪ إلى ٤٢,١٪ خلال الفترة نفسها، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

- ويتباين توزيع السكان حسب مكان الإقامة في الأقاليم الصومالية وذلك كما يوضحه جدول (٥) وشكل (١٠) اللذان يوضحان التوزيع النسبي للسكان في الصومال حسب مكان الإقامة عام ٢٠١٤، ومنهما يتضح الآتي:

جدول (٥) التوزيع النسبي لسكان الصومال حسب مكان الإقامة عام ٢٠١٤^(٣٢)

الإقليم	حضر	ريف	رحل	مشردون داخلياً	الجملة
أودال	٤٢,٨	٢١,٣	٣٤,٧	١,٢	٦٧٣٢٦٣
وُقورين غلبيد	٦٤,٦	١١,٢	٢٠,٦	٣,٦	١٢٤٢٠٠٣
توجدير	٦٧	٨	٢١,٤	٣,٦	٧٢١٣٦٣
سول	٣٦,٩	٤,٣	٥٧,٣	١,٥	٣٢٧٤٢٨
سناج	٢٩,٣	٥,٧	٦٤,٨	٠,٢	٥٤٤١٢٣
بري	٦٥,٦	٩,١	١٨,٥	٦,٨	٧١٩٥١٢
نوغال	٣٥,٤	٧,٩	٥٤,٣	٢,٤	٣٩٢٦٩٨
مدج	٥٣,١	١١,١	٢٥,٩	٩,٩	٧١٧٨٦٣
غلغدود	٣٢,٢	٩,٢	٣٧,٦	٢١	٥٦٩٤٣٤
هيران	١٥,٦	٢٦,١	٤٨,٥	٩,٨	٥٢٠٦٨٥
شبيلي الوسطى	٢٢,١	٤٨,٣	١٩,٥	١٠,١	٥١٦٠٣٦
بنادر	٧٧,٦	-	-	٢٢,٤	١٦٥٠٢٢٧
شبيلي السفلى	١٧,٩	٦٠,٢	١٣,٣	٨,٦	١٢٠٢٢١٩
باي	١١,٨	٥٨,٥	٢٤,٧	٥	٧٩٢١٨٢
باكول	١٦,٩	٣٦,٥	٤٠,١	٦,٥	٣٦٧٢٢٦
جيدو	٢١,٤	٣٥	٢٨,٥	١٥,١	٥٠٨٤٠٥
جوبا الوسطى	١٥,٥	٤٠,٩	٣٦,٢	٧,٤	٣٦٢٩٢١
جوبا السفلى	٣٥,٣	٣٣	٢٥,٤	٦,٣	٤٨٩٣٠٧
الصومال	٤٢,٣	٢٢,٨	٢٥,٩	٩	١٢٣١٦٨٩٥

بالنسبة للسكان الحضر:

بلغت نسبة سكان الحضر في الصومال وفقاً للمسح الذي أجري في عام ٢٠١٤
للأقاليم الصومالية نحو ٤٢,٣٪ من إجمالي سكان الصومال، وهو يزيد عن التقديرات

التي أجريت لنسبة سكان الحضر والتي سبق الحديث عنها. كما تتباين نسبة سكان الحضر بين الأقاليم الصومالية، حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر عن ٦٥٪ في ثلاثة أقاليم، هي: بنادر (٧٧,٦٪)، وتوجدير (٦٧٪)، وبري (٦٥,٦٪)، وتراوح بين ٣٠-٦٥٪ في سبعة أقاليم، وهي: أودال، وقوين غلبيد، سول، مدج، غلغدود وجوبا السفلى ونوغال. وتباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأدنى في غلغدود (٣٢,٢٪) والحد الأقصى في وقوين غلبيد (٦٤,٦٪)، أما باقي الأقاليم فقد انخفضت نسبة سكان الحضر فيها عن ٣٠٪ وعددها ثمانية أقاليم هي: سناج، هيران، شبيلي الوسطى، شبيلي السفلى، باي، باكول، جيدو، وجوبا الوسطى وتتباين أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأعلى في سناج (٢٩,٣٪) والحد الأدنى في باي (١١,٨٪).

بالنسبة لسكان الريف:

بلغت نسبة سكان الريف في الصومال عام ٢٠١٤ نحو ٢٢,٨٪، كما تتباينت نسبتهم بين الأقاليم الصومالية، حيث ارتفعت نسبتهم عن ٥٠٪ في إقليمي شبيلي السفلى (٦٠,٢٪)، حيث تقوم الزراعة على نهر شبيلي، وباي (٥٨,٥٪)، وتراوح بين ٢٥-٥٠٪ في ستة أقاليم، هي: هيران، شبيلي الوسطى، باكول، جيدو، جوبا الوسطى وجوبا السفلى وتباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأدنى في هيران (٢٦,١٪)، والحد الأعلى في شبيلي الوسطى (٤٨,٣٪)، أما باقي الأقاليم فقد انخفضت فيها نسبة سكان الريف عن ٢٥٪ وعددها عشرة أقاليم هي: أودال، وقوين غلبيد، توجدير، سول، سناج، بري، نوغال، مدج، غلغدود وبنادر وتباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأعلى في أودال (٢١,٣٪) والحد الأدنى في بنادر، حيث لا يوجد سكان ريف، ويعيش أكثر من ربع سكان الريف في الصومال في شبيلي السفلى (٢٥,٨٪)، يليها إقليم باي (١٦,٥٪) وشبيلي الوسطى (٨,٩٪)، ويعيش في هذه الأقاليم الثلاثة أكثر من ثلث سكان الريف الإجمالي.

شكل (١٠) التوزيع السكاني في الصومال ٢٠١٤ (حضر- ريف - مشردون داخليًا - رحّل)



بالنسبة للسكان الرُّحَل:

بلغت نسبة السكان الرُّحَل في الصومال عام ٢٠١٤ نحو ٢٥,٩٪، وهم يأتون في المركز الثاني بعد الحضر، وذلك يرجع إلى ظروف البيئة الطبيعية، حيث شدة الجفاف في الشمال، ويشكل الرعي الحرفة الأساسية في البلاد، كما تباينت نسبتهم بين الأقاليم الصومالية، حيث ارتفعت عن ٥٠٪ في أقاليم سناج (٦٤,٨٪) التي يعيش فيها نحو ١١,١٪ من إجمالي الرُّحَل في الصومال، سول (٥٧,٣٪)، ونوغال (٥٤,٣٪)، وتراوحت نسبتهم بين ٢٥-٥٠٪ في ثمانية أقاليم هي: أودال، مدج، غلغدود، هيران، باكول، جيدو، جوبا الوسطى وجوبا السفلى. وتباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأعلى في هيران (٤٨,٥٪) والحد الأدنى في جوبا السفلى (٢٥,٤٪)، أما باقي الأقاليم فقد انخفضت فيها نسبة السكان الرُّحَل عن ٢٥٪ وعددها سبعة أقاليم، هي: وقوين غليبد، توجدير، بري، شبيلي الوسطى، بنادر، شبيلي السفلى، وباي وقد تباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأعلى في توجدير (٢١,٤٪) والحد الأدنى في بنادر، حيث لا يوجد سكان رُّحَل. ويعيش في شبيلي الوسطى أقل نسبة من إجمالي السكان الرُّحَل في الصومال عام ٢٠١٤ بلغت ٣,٢٪^(٣٣).

أما بالنسبة للسكان المشردين داخلياً:

بلغت نسبتهم ٩٪ من إجمالي سكان الصومال عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي، حيث أسهم التوتر الداخلي في الصومال خاصة بين القبائل الصومالية والإرث الاستعماري الذي قسم الصومال إلى خمسة أجزاء بهدف طمس الهوية القومية للصومال، حيث أصبح لكل منطقة إرث إداري وسياسي منحدر من التجربة الاستعمارية التي خضعت لها، فضلاً عن زرع بذور الانقسام والصراع بين مختلف المناطق الجغرافية الصومالية، بالإضافة إلى ارتباط زعماء الحرب بالقوى الخارجية، ومشاركتهم في تنفيذ أطماع لبعض دول الجوار مثل إثيوبيا، وتكريس فكرة الفيدرالية؛ للمساهمة في الاستمرار في تقسيم الصومال حتى يظل كيانات متصارعة، ومراهنه أعضاء الحكومة

واعتمادهم على القوى الخارجية أدى إلى عدم ثقة الشعب فيهم^(٣٤)، وقد أسهم كل ذلك في زيادة أعداد المشردين داخليًا. وتباينت الأقاليم الصومالية من حيث نسبة السكان المشردين داخليًا، حيث ارتفعت نسبتهم عن ١٥٪ في كل من بنادر (٢٢,٤٪) وغلغدود (٢١٪) وجيدو (١٥,١٪)، كما تراوحت نسبتهم بين ٧-١٥٪ في خمسة أقاليم هي: مدج، هيران، شبيلي الوسطى، شبيلي السفلى وجوبا الوسطى، وتباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأعلى في شبيلي الوسطى (١٠,١٪)، والحد الأدنى في جوبا الوسطى ٧,٤٪، أما باقي الأقاليم فقد انخفضت نسبة السكان المشردين داخليًا فيها عن ٧٪ من إجمالي سكانها وعددها عشرة أقاليم هي: أودال، وقوين غلبيد، توجدير، سول، سناج، بري، نوغال، باي، باكول، وجوبا السفلى. وتباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأعلى في جوبا السفلى ٦,٥٪، والحد الأدنى في سناج ٠,٢٪.

ويعيش نحو ٣٣,٤٪ من المشردين داخليًا في بنادر حيث يلجأ العديد من الصومالين من الأقاليم الجنوبية والوسطى إلى مقديشو العاصمة بحثًا عن الأمن والخدمات الأخرى، حيث يواجهون العديد من التحديات مثل الحروب والكوارث الطبيعية، تليها غلغدود (١٠,٨٪)، وشبيلي السفلى (٩,٣٪) من إجمالي المشردين داخليًا في الصومال، بينما اشتملت سناج على ٠,١٪ فقط من إجمالي المشردين داخليًا في الصومال^(٣٥).

٢- كثافة السكان في الصومال:

يقصد بكثافة السكان قياس حجم سكان منطقة ما مقسومًا على رقعتها الجغرافية، وهي مهمة لإيضاح صورة التركيز السكاني وعلاقته بالأرض. والكثافة صورة معقدة متغيرة لشكل التوزيع السكاني؛ لأنها نتاج لتضافر عوامل جغرافية وغير جغرافية مرتبطة بالإنسان أو المكان الذي يقطنه، وتعد الكثافة مقياسًا لمدى استجابة الإنسان للبيئة التي يعيش فيها، ومقدار الترابط بينهما، وقد تساعد أحيانًا على فهم مستويات المعيشة^(٣٦).

وتختلف كثافة السكان في الصومال من منطقة إلى أخرى حسب توفر سبل العيش، ويسهم العامل البشري خاصة الحرب الأهلية بتأثير كبير في توزيع السكان وكثافتهم في الصومال، حيث يتضح من جدول (٦) وشكل (١١) ما يلي:

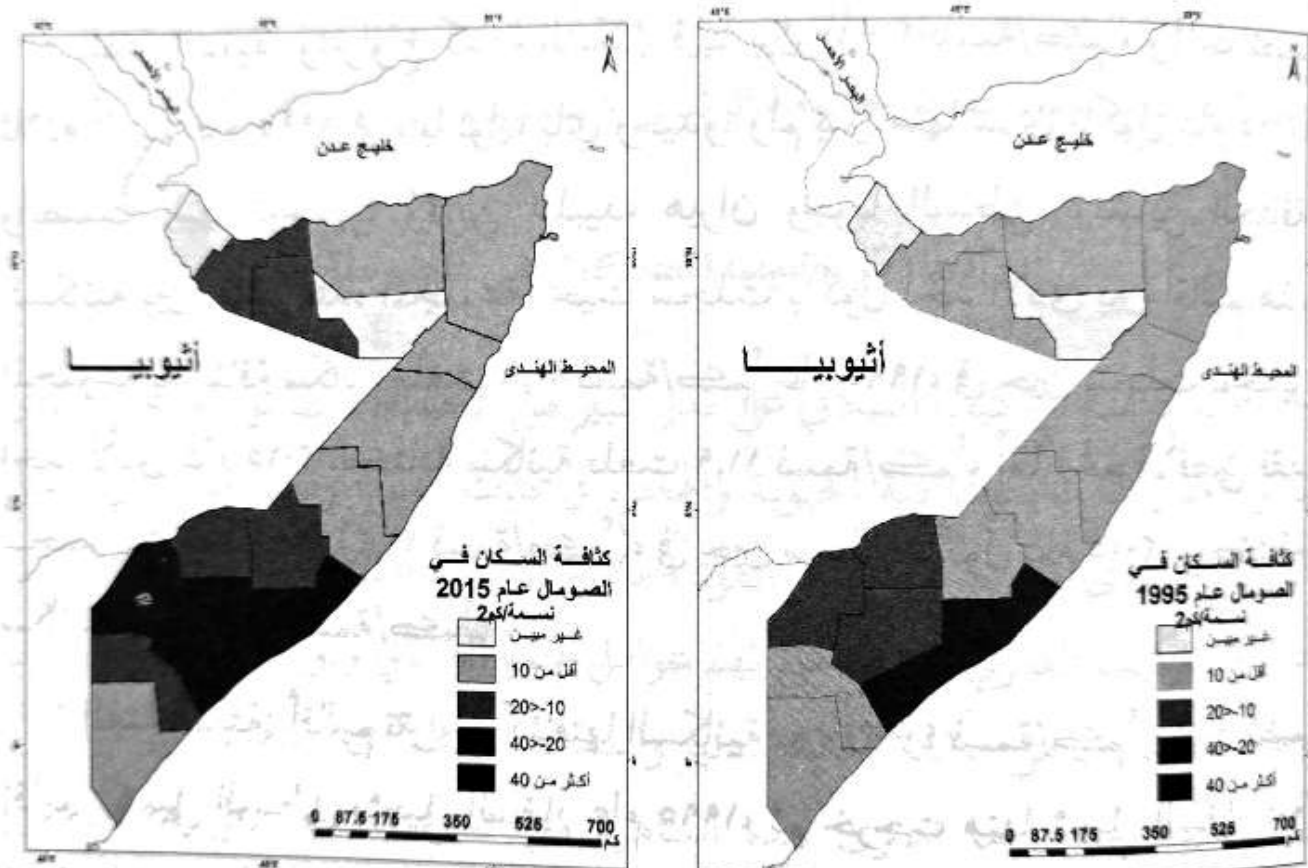
- انخفاض الكثافة الحسابية في الصومال رغم ارتفاعها من ١٠ نسمة/كم^٢ عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٧,٤ نسمة/كم^٢ عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم السكان في الصومال والذي ينخفض عن ١٪ من إجمالي سكان أفريقيا خلال الفترة السابقة نفسها (انظر جدول ٦). كما تبلغ مساحة الأراضي القاحلة نحو ٤٢٪ من مساحة الصومال، والأراضي الصالحة للرعي نحو ٤٥٪، في حين تنخفض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلى ١٣٪ فقط من إجمالي مساحة الصومال^(٣٧).

جدول (٦) كثافة السكان في الأقاليم الصومالية (١٩٩٥-٢٠١٥) نسمة/كم^٢^(٣٨)

الإقليم	١٩٩٥	٢٠١٥
أودال	-	-
وُقوين غلبيد	٨,١	١٣,٧
توجدير	٦,٥	١١,٩
سناج	٤,٧	٨,٢
سول	-	-
بري	٣,٨	٦,٣
نوغال	٢,٧	٤,٧
مدج	٥,٤	٩,٣
غلغدود	٥	٩
هيران	٧,٧	١٢,٦
باكول	١٠,٦	١٨,٧
باي	١٩,٢	٣٤,٤
شبيلي الوسطى	٢٢,٢	٣٧,٨
شبيلي السفلى	٢٨,٧	٥٠,١

الإقليم	١٩٩٥	٢٠١٥
بنادر	٤٨٤,٥	٩٢٤,٣
جيدو	١٢	٢٠,٤
جوبا الوسطى	٩,٧	١٦,٤
جوبا السفلى	٥,٣	٨,٩
المجموع	١٠	١٧,٤

شكل (١١) كثافة السكان في الصومال (١٩٩٥-٢٠١٥)



- تتباين كثافة السكان في الأقاليم الصومالية حيث يمكن تقسيمها إلى الفئات الآتية:

الفئة الأولى: وتضم الأقاليم التي تنخفض كثافتها السكانية عن ١٠ نسمة/كم^٢، وكانت تضم عشرة أقاليم عام ١٩٩٥ وهي: وقوين غلبيد، توجدير، سناج، بري، نوغال، مدج، غلغدود، هيران، جوبا الوسطى، وجوبا السفلى. وخرجت منها أربعة أقاليم في عام ٢٠١٥ ولكن ظلت باقي الأقاليم داخل هذه الفئة، وهي أقاليم: سناج، بري، نوغال،

مدج، غلغدود وجوبا السفلى، وتتراوح كثافة السكان فيها بين الحد الأدنى في نوغال (٢,٧، ٤,٧ نسمة/كم^٢) خلال الفترة ١٩٩٥، ٢٠١٥ على الترتيب، وبين الحد الأعلى في جوبا السفلى عام ١٩٩٥ حيث بلغت كثافة السكان ٩,٧ نسمة/كم^٢، وفي مدج عام ٢٠١٥ حيث بلغت كثافة السكان ٩,٣ نسمة/كم^٢، وتقع معظمها ضمن الإقليم الصحراوي الجاف، حيث يعد الرعي هو الحرفة الأساسية للسكان في هذه الأقاليم ومن ثم تنخفض الكثافة السكانية.

الفئة الثانية: وتتراوح كثافة السكان فيها بين ١٠-٢٠ نسمة/كم^٢، وكانت تضم ثلاثة أقاليم عام ١٩٩٥ هي: باكول، باي وجيدو. ولم يبق منها سوى باكول عام ٢٠١٥، وانضمت إليها توجدير، وقوين غلبيد، هيران وجوبا الوسطى، وتباين الكثافة السكانية بين أقاليم هذه المجموعة، حيث سجلت باكول الحد الأدنى بين أقاليم هذه المجموعة بكثافة سكانية بلغت ١٠,٦ نسمة/كم^٢ عام ١٩٩٥، في حين سجلت توجدير الحد الأدنى عام ٢٠١٥ بكثافة سكانية بلغت ١١,٩ نسمة/كم^٢، أما الحد الأقصى فقد سجلته باي عام ١٩٩٥ (١٩,٢ نسمة/كم^٢)، في حين سجلته باكول عام ٢٠١٥، وبكثافة سكانية بلغت ١٨,٧ نسمة/كم^٢.

الفئة الثالثة: أقاليم تتراوح كثافتها السكانية بين ٢٠-٤٠ نسمة/كم^٢ وكانت تضم إقليمي شبيلي الوسطى وشبيلي السفلى عام ١٩٩٥، ثم خرجت منها شبيلي السفلى عام ٢٠١٥ وانضمت إليها باي وجدو. وتباين أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأدنى في جيدو (٢٠,٤ نسمة/كم^٢)، والحد الأقصى في شبيلي الوسطى (٣٧,٨ نسمة/كم^٢) عام ٢٠١٥.

الفئة الرابعة: وتضم الأقاليم التي ترتفع كثافة السكان فيها عن ٤٠ نسمة/كم^٢، وكانت تضم إقليم بنادر «مقديشو» عام ١٩٩٥، ثم انضمت إليها شبيلي السفلى عام ٢٠١٥ حيث ارتفعت كثافة السكان في إقليم بنادر «مقديشو» من ٤٨٤,٥ نسمة/كم^٢ عام ١٩٩٥ إلى ٩٢٤,٣ نسمة/كم^٢ عام ٢٠١٥، وهي تضم العاصمة الصومالية مقديشو وهو أصغر الأقاليم مساحة. وتعد مقديشو أكبر مدينة يسكنها الصوماليون وأكبر مركز

تجاري وتعليمي في الصومال كما سبق القول، أما شبيلي السفلى فقد ارتفعت كثافة السكان فيها من ٢٨,٧ نسمة/كم^٢ عام ١٩٩٥ إلى ٥٠,١ نسمة/كم^٢ عام ٢٠١٥، وهو يشتمل على مدينة كيسمايو Kismaayo، وهي مدينة ساحلية وثالث مدينة في الصومال بعد مقديشو وهرجيسا وهي عاصمة الإقليم، وتبعد عن مقديشو بنحو ٥٢٨ كم جنوبًا ويصب نهر جوبا في المحيط الهندي في قرية تبعد عن كيسمايو بـ ١٥ كم شمالًا، ويعتمد اقتصادها على التجارة وبها الميناء الرئيس في جنوب الصومال ومطار كبير، وجامعة كيسمايو، وأسواق وفنادق ومراكز كبيرة، وقد مرت المدينة بصراعات دموية عديدة، بدءًا بسقوط حكومة الرئيس محمد سياد بري عام ١٩٩١^(٣٩).

رابعًا: تركيب السكان في الصومال

تعد دراسة التركيب السكاني على قدر كبير من الأهمية؛ لأنها توضح بجلاء مدى تأثير العمليات الديموغرافية الحيوية والهجرة في فئات السن، ونسبة النوع في داخل المجتمع، ومدى قدرته على توفير القوة العاملة اللازمة لتنمية باقي أفرادها، كما أن دراسة التركيب العمري تساعد على فهم عوامل النمو السكاني ودورها في حجم السكان وما يرتبط بذلك من دراسة الحالة المدنية والنشاط الاقتصادي والتعليم، سواء للذكور أو الإناث، ومدى ما اعتري هذه الظاهرة من تغير للحكم على مدى تطور المجتمع^(٤٠)، وسوف يتم التركيز هنا على دراسة التركيب النوعي والعمرى للسكان، ثم دراسة الحالة التعليمية.

١- التركيب النوعي والعمرى للسكان:

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي Age-Sex composition على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان؛ لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكورًا وإناثًا، وتحدد الفئات المنتجة فيه والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفرادها^(٤١).

(أ) التركيب النوعي:

يقاس التركيب النوعي بما يعرف بـ «نسبة النوع»، وهي عدد الذكور لكل مئة من الإناث. وترجع دراسة التركيب النوعي للسكان إلى عدة أسباب منها: أن كون الفرد ذكراً أو أنثى يعد محددًا أساسيًا لحاجاته، ومتفقًا مع ألوان نشاطه، مع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها في حياته. كما أن لها تأثيرًا مباشرًا في المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع المهني^(٤٢).

ويتضح من قراءة جدول (٧) وشكل (١٢) ارتفاع نسبة النوع لجملة سكان الصومال، حيث بلغت ١٠٢,٨ ذكر/١٠٠ أنثى، وهي ترتفع في المناطق الريفية (١٠٥,٢ ذكر/١٠٠ أنثى)، والسكان الرُّحَّل (١٠٩,٢ ذكر/١٠٠ أنثى) عنها في المناطق الحضرية (٩٩,٣ ذكر/١٠٠ أنثى)، وبين السكان المشردين داخليًا (٩٦,٣ ذكر/١٠٠ أنثى).

جدول رقم (٧) التركيب النوعي للسكان في الصومال حسب مكان الإقامة^(٤٣)

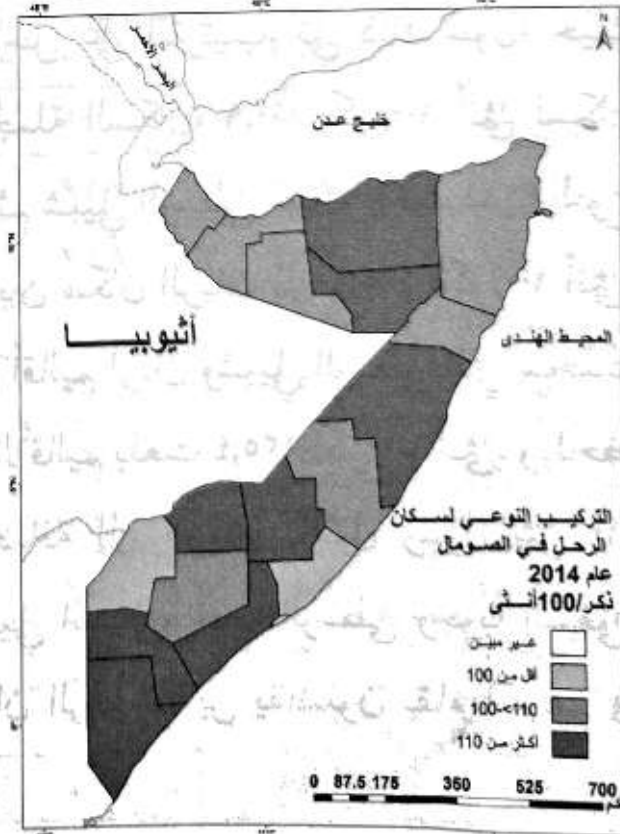
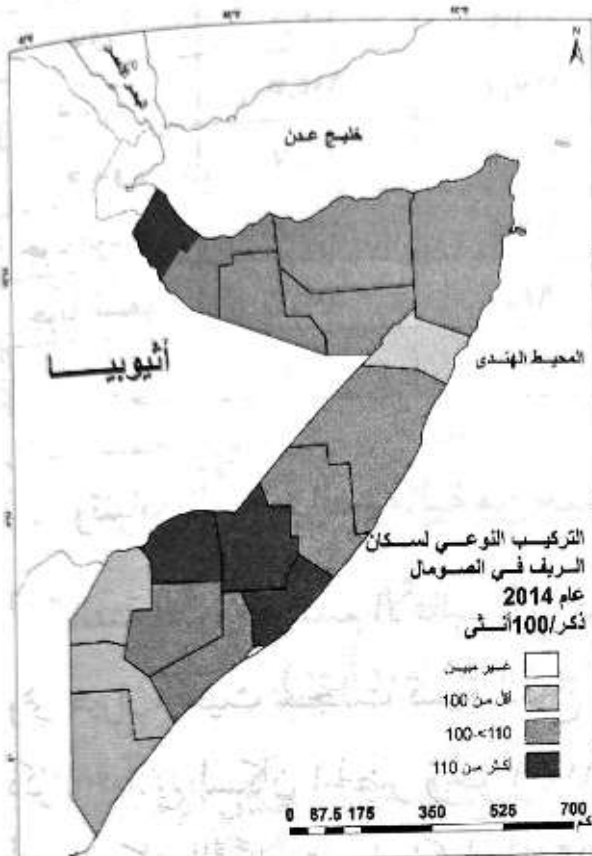
الإقليم	جملة السكان	حضر	ريف	رُحَّل	مشردون داخليًا
أودال	١٠٧,٣	١٠٧,٤	١١١,٤	١٠٥,١	٩٧,٥
وُقوين غلبيد	٩٩,٣	٩٥,٩	١٠٦,٧	١٠٦,٨	٩٧,٥
توجدير	١٠٠,٤	٩٧,٧	١٠٤	١٠٨,١	٩٧,٥
سول	١١٢,١	١١٠,٩	١٠٠,٨	١١٤,١	٩٦,٩
سناج	١٠٨,٤	١٠١,١	١٠٦,٦	١١٢,١	١٠٠,٤
بري	١٠٢,٢	١٠٠,٨	١٠٢,٦	١٠٧,٨	١٠٠,٦
نوغال	١٠٣,٤	٩٦,٧	٩٦,٥	١٠٩,٥	٩٦,١
مدج	١٠٢,٣	٩٧,٧	١٠٢,٨	١١٧,٧	٩٤,٣
غلغدود	٩٩,٧	٩٨,١	١٠٩,٤	١٠١,٩	٩٤,٣
هيران	١١٣,١	١١٨	١١٧,٩	١١٣,٢	٩٤,٣
شبيلي الوسطى	١١٠,١	٩٦,٣	١٢٥,٤	٩٩,٢	٩٧
بنادر	٩٧,٢	٩٧,٣	-	-	٩٧

الإقليم	جملة السكان	حضر	ريف	رُحْل	مشردون داخليًا
شبيلي السفلى	١٠١,٢	٩٤,٦	١٠١,٥	١١٢,٧	٩٧
باي	١٠٣,١	١٠٦,٤	١٠٣,٢	١٠٢,٢	٩٨,٨
باكول	١١٢,٣	١١٧,٧	١١١,٣	١١٤,٢	٩٤,٤
جيدو	٩٦,٧	١٠٦,٤	٩٦,٥	٩١,٢	٩٤,٤
جوبا الوسطى	١٠٩,٨	١٠٩,٥	٨٧	١١٠,٢	٩٤,٤
جوبا السفلى	١٠٢,٣	٩٨,١	٨٦,٧	١٣٧,٦	٩٤,٤
المجموع	١٠٢,٨	٩٩,٣	١٠٥,٢	١٠٩,٢	٩٦,٣

وتتباين الأقاليم الصومالية من حيث نسبة النوع، وذلك على النحو الآتي:

الفئة الأولى: وتضم الأقاليم التي ترتفع فيها نسبة النوع عن ١١٠ ذكور/١٠٠ أنثى، وهي هيران، حيث سجلت نسبة النوع ١١٣,١ ذكر/١٠٠ أنثى لجملة السكان ونحو ١١٨ ذكرًا/١٠٠ أنثى لسكان الحضر ونحو ١١٧,٩ ذكر/١٠٠ أنثى لسكان الريف، ١١٣,٢ ذكر/١٠٠ أنثى للسكان الرُّحْل. تليها باكول (١١٢,٣، ١١٧,٧، ١١١,٣، ١١٤,٢ ذكر/١٠٠ أنثى)، وذلك لجملة السكان وسكان الحضر والريف والرُّحْل على الترتيب، تلي ذلك سول، حيث سجلت نسبة النوع ١١٢,١ ذكر/١٠٠ أنثى لجملة السكان، ١١٠,٩ ذكر/١٠٠ أنثى لسكان الحضر، ١١٤,١ ذكر/١٠٠ أنثى للسكان الرُّحْل. ثم شبيلي الوسطى حيث بلغت نسبة النوع ١١٠,١ ذكر/١٠٠ أنثى لجملة السكان، وترتفع بين سكان الريف إلى ١٢٥,٤ ذكر/١٠٠ أنثى. كما ترتفع نسبة النوع بين سكان الريف في أقاليم أودال وشبيلي الوسطى التي سجلت أعلى نسبة للنوع بين سكان الريف في جميع الأقاليم بلغت ١٢٥,٤ ذكر/١٠٠ أنثى. ويلاحظ ارتفاع نسبة النوع للسكان الرُّحْل، بالإضافة إلى هيران، باكول وسول عن ١١٠ ذكور/١٠٠ أنثى في أقاليم: سناج، مدج، شبيلي السفلى، جوبا الوسطى وجوبا السفلى، حيث نجد ارتفاع نسبة الذكور بين السكان الرُّحْل الذين يفضلون بقاء أسرهم في المناطق المستقرة.

شكل (١٢) التركيب النوعي للسكان في الصومال ٢٠١٤ (حضر- ريف - مشردون داخلياً - رُحَّل)



الفئة الثانية: وهي تضم الأقاليم التي تتراوح فيها نسبة النوع بين ١٠٠-١١٠ ذكور/ أنثى بالنسبة لجملة السكان نجد أن عشرة أقاليم تقع ضمن هذه الفئة، وهي: أودال، سناج، نوغال، باي، جوبا الوسطى، مدج، جوبا السفلى، شبيلي السفلى، توجدير، بري، وتباين نسبة النوع في أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأدنى في توجدير ١٠٠.٤ ذكر/ أنثى، والحد الأعلى في جوبا الوسطى ١٠٩,٨ ذكر/ أنثى.

وبالنسبة لسكان الحضر تقع ستة أقاليم ضمن هذه الفئة، وهي: أودال، سناج، بري، باي، جيدو، وجوبا الوسطى وتباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأعلى في جوبا الوسطى (١٠٩,٥) والحد الأدنى في بري (١٠٠,٨).

أما بالنسبة لسكان الريف فتقع تسعة أقاليم ضمن هذه الفئة، وهي: وقوين غلبيد، توجدير، سول، سناج، بري، مدج، غلغدود، شبيلي السفلى، باي، وتباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأعلى في غلغدود (١٠٩,٤)، والحد الأدنى في سول (١٠٠,٨).

وبالنسبة للسكان الرُّحَّل فتقع ستة أقاليم ضمن هذه الفئة، وهي: أودال، وقوين غلبيد، توجدير، بري، نوغال، غلغدود، باي، وتباينت أقاليم هذه المجموعة بين الحد الأعلى في نوغال (١٠٩,٥)، والحد الأدنى في غلغدود (١٠١,٩).

الفئة الثالثة: وتضم الأقاليم التي تنخفض فيها نسبة النوع عن ١٠٠ ذكر/ أنثى وعددها أربعة أقاليم بالنسبة لجملة السكان، وهي: وقوين غلبيد، غلغدود، بنادر، وجيدو، وفي هذه الأقاليم ترتفع نسبة الإناث عن الذكور.

بالنسبة لسكان الحضر، تقع تسعة أقاليم ضمن هذه الفئة، وهي: وقوين غلبيد، توجدير، نوغال، مدج، غلغدود، شبيلي الوسطى، بنادر، شبيلي السفلى وجوبا السفلى.

أما بالنسبة لسكان الريف، فتقع أربعة أقاليم ضمن هذه الفئة، وهي: نوغال، جيدو، جوبا الوسطى، وجوبا السفلى.

بالنسبة للسكان الرُّحَّل فيقع ضمن هذه الفئة إقليما شبيلي الوسطى وجيدو فقط.

أما بالنسبة للمشردين داخليًا، فتقع معظم الأقاليم ضمن هذه الفئة، باستثناء إقليمي سناج وبري، حيث يترك الرجال النساء في المخيمات وينتقلون إلى الحضر أو الريف للبحث عن فرص للعمل.

(ب) التركيب العمري للسكان:

يكاد يكون تكوين السكان حسب فئات السن أهم العوامل الديموغرافية وأخطرها في دلالتها على قوة السكان الإنتاجية، ومقدار حيويتهم، كما أنه يشير إلى اتجاه نموهم، ويلقي ضوءًا مفسرًا على نسب المواليد والوفيات منهم^(٤٤)، وتساعد معرفة التركيب العمري في تصنيف المجتمعات فالمجتمعات الفتية تمثل مجتمعات الأمم النامية، والمجتمعات الهرمة تمثل مجتمعات الأمم المتقدمة، كما يدل الهيكل الفتي عادة على وجود إمكانية كبيرة للنمو السكاني في المستقبل، كما أنه يوضح النمط السائد للحالة الصحية بالمجتمع، فالهيكل السكاني الفتي يصاحب عادة النمط المتخلف للحالة الصحية، حيث تشيع فيه الأمراض المعدية، وأمراض نقص التغذية، وأمراض الأطفال، والأمراض المصاحبة للحمل والولادة، وهذه أيضًا أسباب رئيسة للوفيات. ولما كانت هذه الأمراض تؤدي إلى الوفاة في سن مبكرة عادة، فإن توقع الحياة يكون قصيرًا نسبيًا^(٤٥).

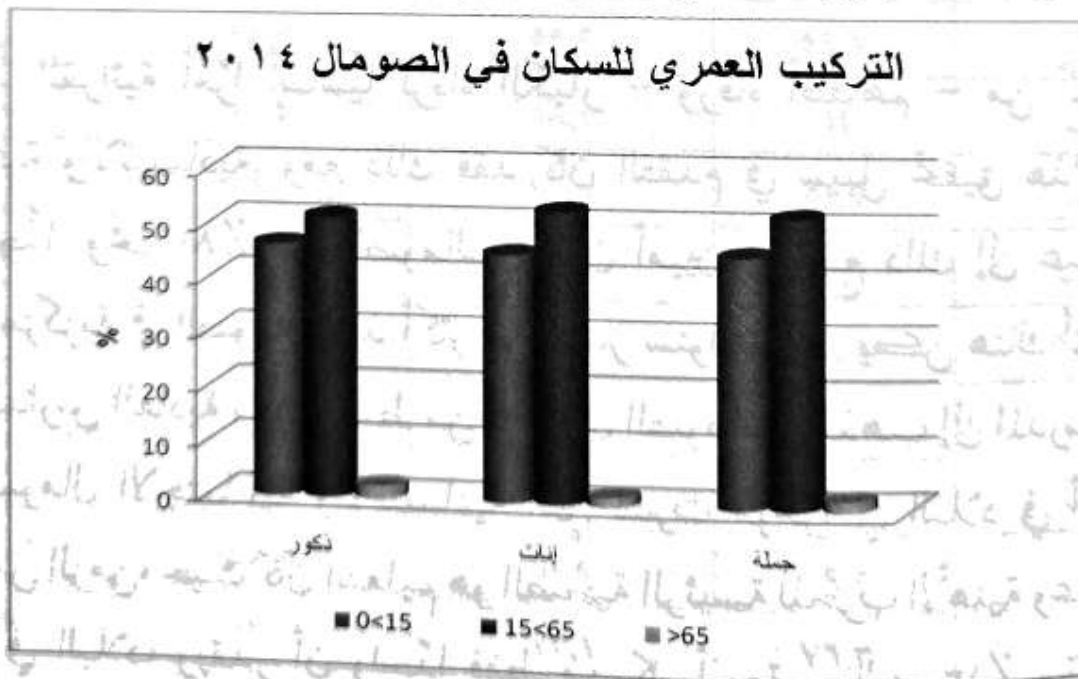
ويتضح من قراءة جدول (٨) وشكل (١٣) ارتفاع نسبة صغار السن (١٥-٠ سنة)، حيث تبلغ أقل من النصف بقليل (٤٥,٥ ٪)، وثلاثة أرباع السكان تحت سن ٣٠ عامًا، ومن ثم نجد أن معظم السكان هم من الشباب، مثلها في ذلك مثل باقي الدول الأفريقية، حيث تنتمي جميعها إلى الدول النامية التي تتميز بارتفاع معدلات المواليد، وارتفاع معدلات الخصوبة للمرأة. حيث بلغ معدل المواليد نحو ٤٣,٤ في الألف عام ٢٠١٤^(٤٦). كما تقع الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية في المركز الثالث بين الدول الأعلى خصوبة على مستوى العالم، وبمتوسط بلغ ٦,٦ طفل لكل امرأة عام ٢٠١٥^(٤٧).

جدول (٨) التركيب العُمري للسكان في الصومال عام ٢٠١٤^(٤٨)

الفئات العمرية	ذكور	إناث	جملة
١٥-٠	٤٦,٣	٤٥,٢	٩١,٥
٦٥-١٥	٥١,٤	٥٣,١	١٠٤,٥
٦٥ فأكثر	٢,٣	١,٧	٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وترتفع نسبة هذه الفئة بين الذكور (٤٦,٣٪) عنها بين الإناث (٤٥,٢٪)، كما يلحظ انخفاض نسبة السكان أقل من ٥ سنوات عنها بين ٥-١٠ سنوات و ١٠-١٥ سنة، حيث بلغت نسبتهم ١٣,٦٪ في مقابل ١٧,١٪، ١٤,٩٪ للفئات الثلاث على الترتيب. ويمكن أن يعزى ذلك إلى نقص في الإبلاغ عن المواليد في الفئة العمرية أقل من خمس سنوات^(٤٩).

شكل (١٣) التركيب العمري للسكان في الصومال ٢٠١٤ (ذكور - إناث)



أما بالنسبة للسكان متوسطي السن (١٥-٦٥ عامًا) فنجد ارتفاع نسبة السكان في هذه الفئة عن نصفهم (٥٢,٥٪)، وهي ترتفع بين الإناث (٥٣,١٪) عنها بين الذكور (٥١,٤٪)، ويرجع ذلك إلى تأثير الحرب الأهلية التي أدت إلى ارتفاع معدلات الوفيات

بين الذكور^(٥٠)، في حين بلغت نسبة السكان كبار السن: ٦٥ عامًا فأكثر (٢٪) فقط من جملة السكان، وهي ترتفع بين الذكور (٣،٢٪) عنها بين الإناث (١،٧٪)، وهذا يدل على ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض العمر المتوقع عند الميلاد والذي قدر بنحو ٥٥،٤ سنة عام ٢٠١٤^(٥١).

الحالة التعليمية:

تعد الحالة التعليمية الركيزة الأساسية لتنمية الموارد البشرية، التي من أهم أهدافها القضاء على الأمية وبالأخص من السكان في سن العمل، حيث يوجد ارتباط وثيق بين ارتفاع إنتاجية الفرد ومستوى تعليمه، وتعد البنية التعليمية مؤشراً لمستوى المعيشة ومقياساً للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي الذي بلغه السكان والتنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وفقاً لخطط التنمية الموضوعة^(٥٢).

الأمية في الصومال:

تُعدُّ القرائية أمراً أساسياً لرفاه الكبار - ورفاه أطفالهم - من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك فقد كان التقدم في سبيل تحقيق هذا الهدف محدوداً جداً. ونحو ٨٠٪ من الصوماليين الآن أميين، ويرجع ذلك إلى عدم وجود حكومة مركزية في الصومال منذ أكثر من عشر سنوات، ولم يكن هناك أي وثيقة لخدمة المدارس العادية و١٧٪ فقط من الأطفال الصوماليين تذهب إلى المدرسة ووفقاً لمسح الصومال الاجتماعية والاقتصادية التي نشرت مؤخراً في البلاد في أكثر من عقدين من الزمن، حيث كان التعليم هو الضحية الرئيسة للحرب الأهلية وعدم وجود حكومة في البلاد، ويقدر أن واحداً فقط من كل أربعة رجال، و١٣٪ من النساء يعرفون القراءة والكتابة في الصومال اليوم^(٥٣).

ويتضح من قراءة جدول (٩) وشكل (١٤) الذي يوضح نسبة الأمية في الصومال، ومنهما يتضح الآتي:

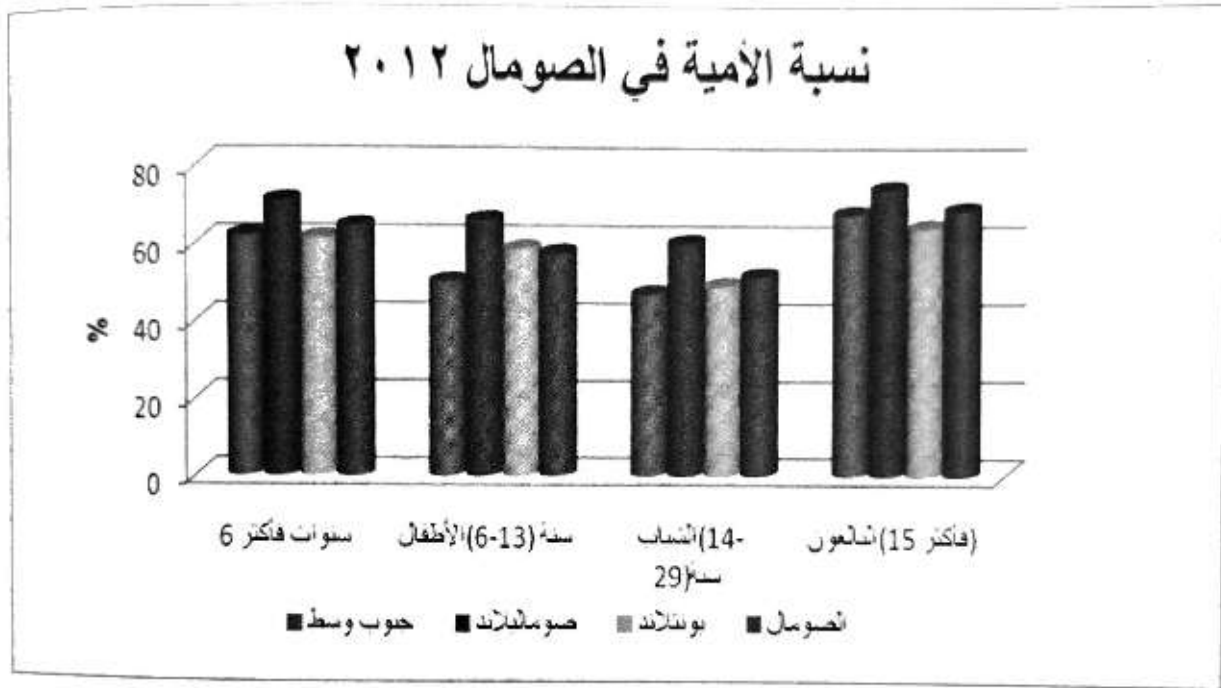
جدول (٩) نسبة الأمية في الصومال عام ٢٠١٢^(٥٤)

المنطقة	٦ سنوات فأكثر	الأطفال (٦-١٤)	الشباب (١٤-٣٠)	البالغون ١٥ +
جنوب وسط	٦٢	٥٠,٢	٤٧,٢	٦٧,٦
ذكور	٥٨,٥	٤٨,٧	٤٣,٦	٦٣,٥
إناث	٦٥,٨	٥١,٧	٥١,٥	٧٢
حضر	٦٠,٢	٤٨,٧	٤٤,٩	٦٥,٩
ريف	٧٥,٩	٦٣,٩	٦٥,٤	٨٠,٧
صومالي لاند	٧١	٦٦,١	٦٠,٢	٧٤
ذكور	٦٦,٧	٦٣,٦	٥٤,٩	٦٨,٨
إناث	٧٥,٥	٦٨,٩	٦٥,٧	٧٩,٣
حضر	٦٦,١	٦١,١	٥٣,٥	٦٩,٤
ريف	٧٧,١	٧١,٨	٦٨,٨	٧٩,٨
بونتلاند	٦١,٣	٥٨,٧	٤٩,٢	٦٤,١
ذكور	٥٨,٧	٥٩,٢	٤٤,٣	٦٠,٢
إناث	٦٤	٥٨,٢	٥٤,٤	٦٨,١
حضر	٥١,٧	٤٦,٥	٣٨,٦	٥٥,٧
ريف	٧٥,٦	٧٦,٤	٦٦,٨	٧٧,٢
الصومال	٦٤,٥	٥٧,٧	٥١,٧	٦٨,٦
ذكور	٦١	٥٦,٨	٤٧,١	٦٤,٢
إناث	٦٨,٢	٥٨,٧	٥٦,٨	٧٣,١
حضر	٥٩,٥	٥٠,٨	٤٥,٣	٦٤,٣
ريف	٧٦,٣	٧٣,١	٦٧,٥	٧٩

- بلغت نسبة الأمية بين السكان ٦ سنوات فأكثر في الصومال نحو ٦٤,٥٪، وهي ترتفع بين الإناث (٦٨,٢٪) عنها بين الذكور (٦١٪)، كما أنها ترتفع في الريف (٧٦,٣٪) عنها في الحضر (٥٩,٥٪)، وقد سجلت صومالي لاند أعلى معدل للأمية بين

السكان ٦ سنوات فأكثر، حيث بلغت ٧١٪، تلتها منطقة جنوب ووسط الصومال (٦٢٪) وأخيرًا سجلت منطقة بونت لاند أدنى معدل للأمية بين هذه المناطق بلغ ٦١,٣٪، كما يلحظ ارتفاع الأمية في جميع المناطق بين الذكور عنها بين الإناث وفي الريف عنها في الحضر.

شكل (١٤) نسبة الأمية في الصومال ٢٠١٤



- بلغت نسبة الأمية بين الأطفال (٦-١٤ سنة) في الصومال نحو ٥٧,٧٪، وهي ترتفع في صومالي لاند (٦٦,١٪) عنها في بونت لاند (٥٨,٧٪)، وأخيرًا جاء إقليم جنوب ووسط الصومال بنسبة بلغت ٥٠,٢٪، وهي ترتفع بين الإناث عنها بين الذكور في جميع المناطق، باستثناء بونت لاند، حيث ترتفع بين الذكور (٥٩,٢٪) عنها بين الإناث (٥٨,٢٪)، كما أنها ترتفع في الريف عنها في الحضر.

- وبلغت نسبة الأمية بين الشباب (١٤-٢٩ عامًا) في الصومال نحو ٥١,٧٪، وقد سجلت صومالي لاند أعلى معدل للأمية بين الشباب في الصومال بلغت ٦٠,٢٪، تلتها بونت لاند ٤٩,٢٪، وأخيرًا جنوب ووسط الصومال بنسبة بلغت ٤٧,٢٪. وهي ترتفع

بين الإناث عنها بين الذكور، كما أنها ترتفع في الريف عنها في الحضر في جميع المناطق، خاصة في صومالي لاند وبونت لاند، ويتضح أن هناك علاقة بين تعليم الإناث ووفيات الأطفال، حيث إن كل سنة إضافية من التعليم التي تحصل عليها النساء الشابات ينخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٩,٥%^(٥٥).

- وبلغت نسبة الأمية بين السكان ١٥ سنة فأكثر في الصومال أكثر من ثلثي السكان (٦٨,٦٪)، وهي تقترب من ثلاثة أرباع السكان في منطقة صومالي لاند (٧٤٪)، في حين نجدها تنخفض في جنوب ووسط الصومال (٦٧,٦٪) وبونت لاند (٦٣,٧٪)، ويرجع ذلك إلى الاستقرار النسبي في كل من بونت لاند وجنوب ووسط الصومال التي تقوم فيها الزراعة على نهري جوبا وشبيلي. وهي ترتفع بين الإناث عنها بين الذكور وفي الريف عن الحضر.

وبصفة عامة نلاحظ ارتفاع نسبة الأمية في الصومال نظراً لطول فترة الاحتلال الأجنبي، الذي تلاه حكم سياد بري، ثم تلتها الفوضى الضاربة في البلد حتى الآن، ونظراً لكل ذلك، فقد ضربت الأمية بجذورها وهي نسبة تعبر عن حال البلد الذي تزيد فيه نسبة الأمية، ويضعف المستوى العلمي، لذلك يلجأ من يريد الدراسة من الصوماليين إلى الخارج، وفي الغالب لا يعودون بعد استكمال دراستهم فيظل التخلف العلمي كما هو^(٥٦)، حيث يقدر معدل محو أمية الكبار بنحو ٢٤٪، فهي لا تزال تحتل أدنى مستويات محو أمية الكبار في جميع أنحاء العالم^(٥٧).

معدلات الالتحاق الإجمالي:

يعد النظام التعليمي الرسمي بمدارسه ومعاهده وجامعاته، ومختلف تنظيماته، ومؤسساته الأداة الرئيسة في التنمية البشرية وفي الوفاء بحاجة الفرد للنمو المتكامل إلى أقصى ما تستطيعه قدراته ومواهبه^(٥٨).

وينقسم النظام التعليمي في الصومال إلى الآتي:

١- تعليم ما قبل الابتدائي: ويضم المدارس الرسمية ومدارس القرآن، ويبدأ من سن ٣:٥ سنوات.

٢- التعليم الابتدائي: ومدته ٨ سنوات، ويضم المدارس الرسمية، ومدارس القرآن، التعليم الأساسي البديل، ويلتحق بها الأطفال من سن ٦-١٤ سنة.

٣- التعليم الثانوي Secondary Education : ومدته ٤ سنوات، ويلتحق به التلاميذ من عمر ١٤-١٧ سنة.

٤- التعليم العالي: ومدته أربع سنوات، ويلتحق به التلاميذ من سن ١٨-٢١ سنة^(٥٩).

وتشكل الظروف البيئية القاسية في الصومال صعوبات كبيرة لتوفير الخدمات الاجتماعية، وفي حين تم إحراز تقدم خلال السبعينيات والثمانينيات في توفير الخدمات الصحية وتطوير التعليم العام، أدت الفترة التي تلت الحرب الأهلية إلى تعطيل الحياة الاقتصادية العادية وتدمير معظم المرافق العامة وانهيار الحكومة، مما انعكس على معدلات الالتحاق بالتعليم، حيث تعد الصومال من أقل دول العالم في معدلات الالتحاق وأدنى دول القارة الأفريقية، فهي تسجل نصف مستوى الدول المجاورة (إثيوبيا والسودان)، وربع مستوى كينيا^(٦٠). حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الصومال ٢٩٪ خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) في مقابل ٩٥٪ في إثيوبيا، ١١٢ في كينيا و ٧٠٪ في جيبوتي، ١٠٠٪ لأفريقيا جنوب الصحراء، ١٠٣,٧٪ في إقليم شرق أفريقيا^(٦١). أما بالنسبة للمستوى الثاني من التعليم فقد بلغ معدل الالتحاق في الصومال ٧٪ في مقابل ٦٠٪ لكينيا، ٣٧٪ لإثيوبيا، ٤٣٪ لأفريقيا جنوب الصحراء.

وفي دراسة أجريت عن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في وسط الصومال خاصة في بنادر عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بلغ معدل الالتحاق الإجمالي للذكور ٣٩,٤٪، والإناث ٣٣,٣٪، في حين بلغ معدل الالتحاق الإجمالي لإقليم بنادر نحو ٣٦,٣٪، كما بلغ معدل الالتحاق الصافي للذكور ٢٧,٨٪، والإناث ٢٤,٢٪ وجملة الإقليم ٢٦٪^(٦٢). وبلغت معدلات الالتحاق الإجمالي للتعليم الثانوي في بنادر عام ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ١٨,٩٪ (للذكور ٢١,٩٪، والإناث ١٥,٨٪)، في حين بلغت معدلات الالتحاق الصافي في بنادر ٩,٥٪ (ذكور ١٠,٦٪، وإناث ٨,٢٪) خلال العام نفسه^(٦٣).

كما أوضحت دراسة للبنك الدولي عن حالة التعليم لدى الشباب (١٥-٢٤) في الصومال عام ٢٠١٤، أن ٦٨٪ منهم غير متعلمين، ١٨٪ لم يكملوا تعليمهم الابتدائي، في حين بلغت نسبة الذين أتموا التعليم الابتدائي ٥٪ فقط، كما وجد أن ٥٪ لم يتموا تعليمهم الثانوي في حين بلغت نسبة الذين أتموا التعليم الثانوي ٣٪ فقط، في حين بلغت نسبة من أتم التعليم فوق الثانوي ١٪ فقط^(٦٤).

ويتضح من قراءة جدول (١٠) وشكل (١٥) اللذين يوضحان الحالة التعليمية للسكان ١٥ عامًا فأكثر في المناطق الصومالية، ما يلي:

- بلغت نسبة السكان الذين لم يلتحقوا بأي مدرسة نحو ٣٩,٣٪ من إجمالي السكان (+١٥) في الصومال، وهي ترتفع بين الإناث ٤١,٣٪ عنها بين الذكور ٣٧,٣٪، كما أنها ترتفع في الريف (٤٠٪) عنها في الحضر، وتأتي منطقة جنوب ووسط الصومال في مقدمة المناطق من حيث نسبة السكان الذين لم يلتحقوا بالتعليم، حيث إنها تقترب من نصف السكان ١٥ عامًا فأكثر (٤٨,٧٪) تليها منطقة بونت لاند (٤٢,٨٪)، وأخيرًا صومالي لاند (٢٢,٦٪).

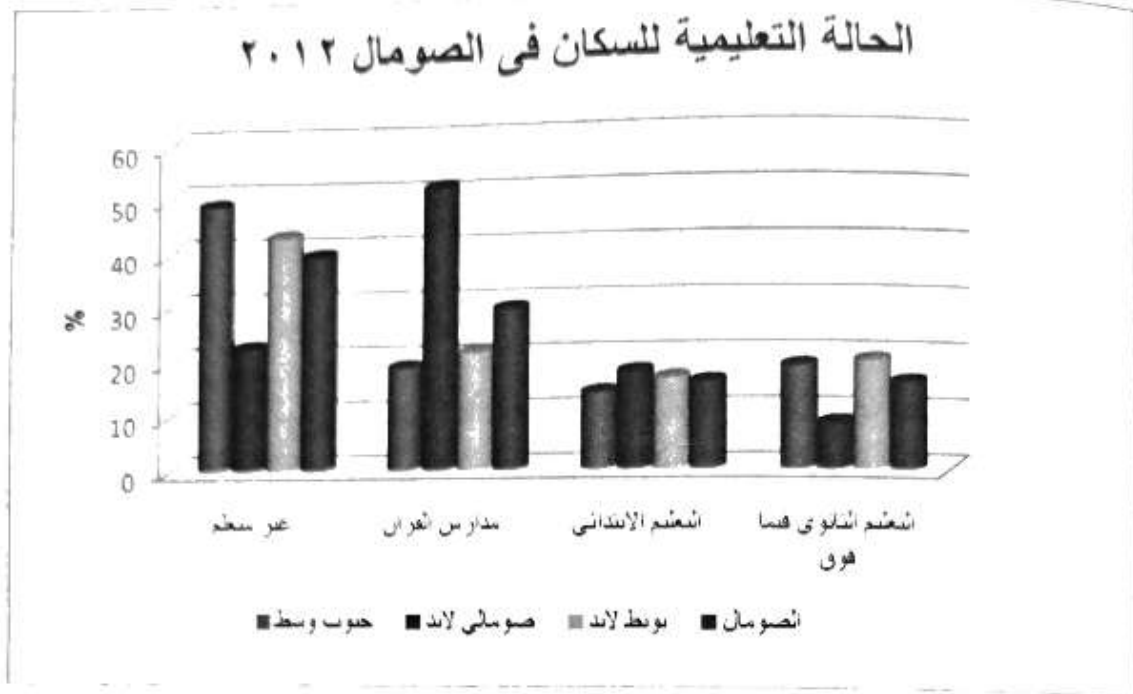
وهي ترتفع في جميع المناطق بين الإناث عنها بين الذكور، حيث سجلت جنوب ووسط الصومال أعلى نسبة للإناث غير الملتحقات بالتعليم بلغت ٥٢٪، في حين

سجلت صومالي لاند أدنى نسبة بلغت ٢٣,٩٪، كما نجدها ترتفع في الريف عنها في الحضر، حيث سجلت أعلى نسبة في ريف منطقة جنوب ووسط الصومال بلغت ٦٣,٤٪، في حين سجلت صومالي لاند أدنى نسبة بلغت ٢٧,٥٪.

جدول (١٠) الحالة التعليمية للسكان في الصومال (١٥ عامًا فأكثر) عام ٢٠١٢^(٦٥)

المنطقة	غير متعلم	مدارس القرآن	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	المجموع
جنوب وسط:	٤٨,٧	١٨,٨	١٣,٩	١٨,٥	١٠٠
ذكور	٤٥,٧	١٧,٨	١٤,٩	٢١,٦	١٠٠
إناث	٥٢	٢٠	١٢,٨	١٥,٢	١٠٠
حضر	٤٦,٨	١٩	١٤,٥	١٩,٦	١٠٠
ريف	٦٣,٤	١٧,٣	٩,٥	٩,٨	١٠٠
صومالي لاند:	٢٢,٦	٥١,٤	١٧,٦	٨,٣	١٠٠
ذكور	٢١,٣	٤٧,٥	٢٠,٢	١١	١٠٠
إناث	٢٣,٩	٥٥,٤	١٥,١	٥,٦	١٠٠
حضر	١٨,٧	٥٠,٧	١٩,٢	١١,٤	١٠٠
ريف	٢٧,٥	٥٢,٣	١٥,٧	٤,٥	١٠٠
بونت لاند:	٤٢,٨	٢١,٣	١٦,٤	١٩,٥	١٠٠
ذكور	٤١,٢	١٩	١٦,٩	٢٢,٩	١٠٠
إناث	٤٤,٥	٢٣,٦	١٥,٩	١٦	١٠٠
حضر	٤١,٣	١٤,٤	١٧,٤	٢٧	١٠٠
ريف	٤٥,٢	٣٢	١٤,٩	٧,٨	١٠٠
الصومال:	٣٩,٣	٢٩,٣	١٥,٧	١٥,٧	١٠٠
ذكور	٣٧,٣	٢٦,٦	١٧	١٨,٨	١٠٠
إناث	٤١,٣	٣١,٨	١٤,٤	١٢,٥	١٠٠
حضر	٣٩	٢٥,٤	١٦,٢	١٩,٤	١٠٠
ريف	٤٠	٣٩	١٤,٤	٦,٦	١٠٠

شكل (١٥) الحالة التعليمية للسكان في الصومال ٢٠١٢



- جاءت نسبة السكان الحاصلين على مدارس القرآن في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبتهم ٢٩,٣٪ من إجمالي السكان ١٥ عامًا فأكثر في الصومال، وهي ترتفع بين الإناث (٣١,٨٪) عنها بين الذكور (٢٦,٩٪)، كما أنها ترتفع في الريف (٣٩٪) عنها في الحضر (٢٥,٤٪)، وقد سجلت صومالي لاند أعلى نسبة بلغت ٥١,٤٪، تليها بونت لاند (٢١,٣٪) وأخيرًا جنوب ووسط الصومال، وهي ترتفع بين الإناث عنها بين الذكور وفي الريف عن الحضر، باستثناء منطقة جنوب ووسط الصومال، حيث ترتفع في الحضر أكثر من الريف.

- جاءت نسبة السكان ١٥ عامًا فأكثر الذين أتموا المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية فأكثر، في المركز الثالث بنسبة ١٥,٧٪ لكل منها من إجمالي سكان الصومال، وهي ترتفع بين الذكور عنها بين الإناث وفي الحضر عنها في الريف، وقد سجلت صومالي لاند أعلى نسبة للحاصلين على الابتدائية بلغت ١٧,٦٪، تليها بونت لاند (١٦,٤٪)، وأخيرًا منطقة جنوب ووسط الصومال (١٣,٩٪)، وترتفع نسبتهم بين الذكور

عنها بين الإناث، وفي الحضر عنها في الريف في جميع المناطق، وعلى العكس سجلت بونت لاند أعلى نسبة للحاصلين على التعليم الثانوي وما بعده، حيث بلغت نسبتهم ١٩,٥٪، تليها جنوب ووسط الصومال (١٨,٥٪)، وأخيرًا صومالي لاند التي سجلت أدنى نسبة بلغت ٨,٣٪، وهي بصفة عامة ترتفع بين الذكور عنها بين الإناث، وفي الحضر عنها في الريف.

ويرجع السبب الرئيس لعدم الالتحاق بالمدارس كما أجابت عنه العينة التي تم دراستها، حيث أكثر من ثلث العينة في عمر (٦-٢٩ سنة) أجابت بأنها لا تستطيع وبنسبة ٣٦٪، تليها العمل في المنزل وبلغت نسبتهم ٢١,٧٪، وأجاب نحو ١٧,٢٪ بأنها غير مفيدة، ونحو ١٢٪ كان السبب هو بُعْد المدرسة^(٦٦).

مما سبق يتضح تدني معدلات الالتحاق الإجمالي والصافي في الصومال وارتفاع نسبة الأمية، ويرجع ذلك إلى الصراع لفترات طويلة والأزمة التي طال أمدها وانعدام الأمن على مدى أكثر من عقدين، مما ألحق أضرارًا جسيمة في معيشة الإنسان، حيث تعد مؤشرات التنمية البشرية في الصومال الأسوأ في أفريقيا، وتدهورت بشكل كبير الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والغذاء والتغذية، فقد انهار نظام التعليم الرسمي في الصومال في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين تم تنظيم التعليم من خلال وسائل خاصة بما في ذلك انتشار المدارس الدينية، وتعاون الإدارات والجماعات المحلية مع الجهات المانحة الخارجية، بما في ذلك الشتات الصومالي في إعادة تأهيل المدارس الابتدائية والثانوية، وقد بدأت حملات لتحسين تعليم المرأة^(٦٧).

خامساً: مراكز العمران الحضري في الصومال

لعب انتشار الإسلام على نطاق واسع في ربوع منطقة القرن الأفريقي، دوراً كبيراً في عملية إنشاء المدن والمراكز الحضرية في الصومال، بل وأدى إلى قيام ممالك إسلامية في تلك المنطقة من القرن الحادي عشر الميلادي، سواء في جنوب الصومال أو شمالها، وصارت هذه المدن مشيخات وممالك في ما بعد، بدءاً من مدينة ورشيق شمالاً إلى مدينة لامو في أقصى جنوب المنطقة. أما في شمال الصومال وغربه فكانت الممالك الإسلامية تلعب دوراً مهماً في نشر الإسلام وتأسيس بعض المدن والمراكز الثقافية لتكملة الدور الديني والحضاري من منطقة زَيْلَع إلى مناطق سيدامو وبالي وأطراف مرتفعات شوا الشرقية. ومن المدن التي أنشأها العرب مقديشو، مركه، براوة، كيسمايو^(٦٨).

ويتأثر توزيع المستوطنات البشرية في الصومال بعدد من العوامل الجغرافية، ويلحظ أن توزيع المستوطنات البشرية تمتد على عدة محاور^(٦٩):

١- ساحلية: تمتد على ساحلي المحيط الهندي وخليج عدن، وهذه تضم عدداً من المدن الرئيسية والموانئ وقرى ومدن الصيد، ومنها: زيلع، بربرة، لاس كوربة، بوصاصو، علولة، بندر بيللا، مقديشو، مركه، كيسمايو ومنها مستوطنات الصيد كأيل، جارااد وبروة ويطلق على المدن الساحلية في الصومال اسم «بنادر»، ومن ثمّ سمي الساحل المطل على المحيط الهندي اسم «ساحل بندر».

٢- مستوطنات تمتد على ضفاف الأنهار والأودية المتقطعة الجريان كتلك التي تقوم على ضفاف نهر ضرور مثل اسكشين، والتي تقوم على ضفاف نهر شبيلي وجوبا مثل بيلدوين، وأفجوي، جوهر، بلعد على نهر شبيلي، لوخ، بارديرا، ديجوما، وجلب على نهر جوبا. ومعظمها قرى زراعية.

٣- مستوطنات في مناطق السهول الشمالية حيث المراعي الجيدة، وهذه مستوطنات عمرانية للرعاة. وقد كانت هذه أقل ثباتاً ووضوحاً في الماضي ولكنها ازدهرت نسبياً بعد أن حفرّت العديد من الآبار، ومن أمثلتها هرجيسا - برعو.

ويتضح من قراءة جدول (١١) وشكل (١٦) الذي يوضح المدن الصومالية وحجم سكانها عام ٢٠١٥، ما يلي:

جدول (١١) مراكز العمران الحضري في الصومال عام ٢٠١٥^(٧٠)

عدد السكان	المدينة	عدد السكان	المدينة	عدد السكان	المدينة
١٢٥٠٠	Xuddur حدر	٤٧٠٨٦	Jawhar جوهر	٢٥٨٧١٨٣	Mogadishu مقديشو
١١٢٦٢	Bereeda بريدا	٤٣٦٩٤	Jilib جلب	٤٧٧٨٧٦	Hargeysa هرجيسا
٩٧٤٣	Jalalaqsi جلالقسي	٤٢٢٤٠	Baardheere باردير	٢٤٢٣٤٤	Berbera بربرة
٩٠٣١	Ceelbuur عيل بور	٣٣٨٥٣	Ceerigaabo عيرجابو	٢٣٤٨٥٢	Kismayo كيسمايو
٩٠٠٠	Dhuusamarreeb طوسمريب	٣٣٨٢٠	Luuq لوق	٢٣٠١٠٠	Marka مركه
٨٤٢٩	Yeed يد	٢٧٧٩٢	Buurhakaba بورهكبا	١٨٥٢٧٠	Jamaame جمامة
٨٢٧٣	Mahaddayweyne مهدي ويني	٢٦٥٦٢	Ceeldheer عيل طير	١٢٩٨٣٩	Baidoa بيدوا
٧٨٩٣	Saacow ساكو	٢٢٠٢٢	Wanlaweyn ونلوين	٩٩٢٧٠	Burao برعو
٦٩٤١	Lashkorey لاسقري	٢٠٠٠٠	Baki بكى	٧٤٢٨٧	Bosaso بوصاصو
٦٧٩٨	Bargaal برجال	١٨٩٠٤	Eyl أيل	٦٥٤٦١	Afgooye أفجوي
٦٦٦٦	Waajid واجد	١٦٩٢٨	Buulobarde بولوبرتي	٦١٢٠٠	Gaalkacyo غالكاغيو
٥٧٥٩	Iskushuban اسكشبن	١٥٩٢٣	Qandala قندلا	٦٠١٠٠	Laascaanood لاسعانود
٥٤٩١	Oodweyne أودويني	١٣٧٥٣	Bandarbeyla بندربيللا	٥٧٣٠٠	Garoowe جروي
٥٣٨٥	Cadale عذلي	١٢٦٥٢	Garbahaarrey جربهارى	٥٥٤١٠	Beledweyne بيلدوين
		١٢٥٦٤	Hobyو هوبيو	٥١٧٢٠	Qoryooley كوريولي

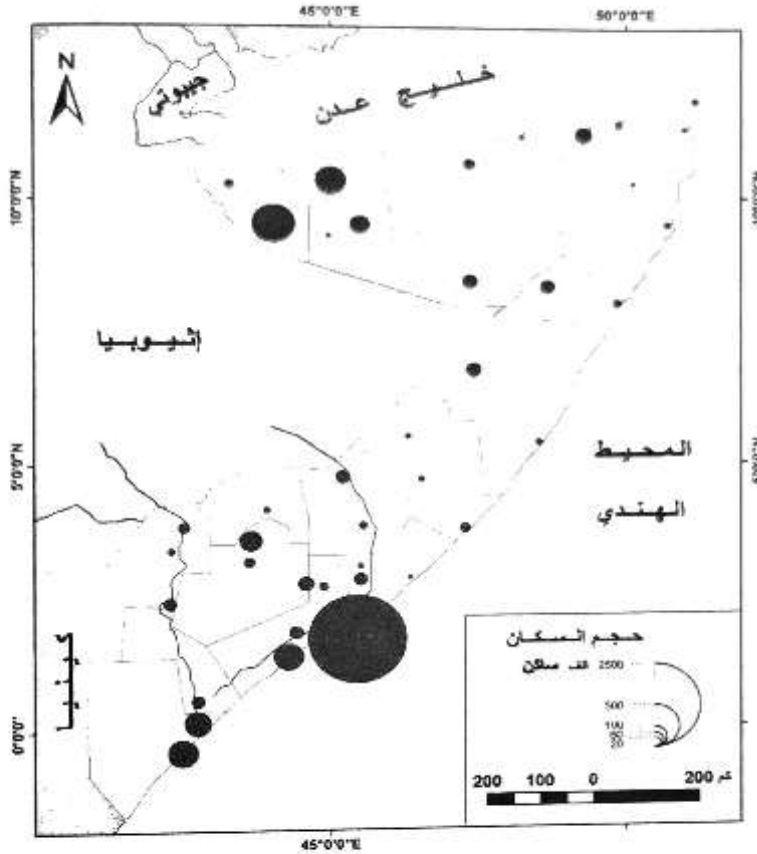
- بلغ عدد المدن الصومالية التي يزيد حجم سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة ٤٤ مدينة، وتأاتي مدينة مقديشو في مقدمة المدن الصومالية، حيث بلغ عدد سكانها حوالي ٢,٦ مليون نسمة عام ٢٠١٥، وهو يتجاوز خمس مرات عدد سكان المدينة التالية لها، فهي المدينة الرئيسية في الصومال، وهي العاصمة الوطنية للبلاد، وأصبحت عاصمة البلاد بعد أن اتحد قسمها الشمالي (البريطاني) وقسمها الجنوبي (الإيطالي)، وكانت من قبل عاصمة للصومال الإيطالي. تقع على ساحل المحيط الهندي إلى الشمال من خط الاستواء بنحو ١٩٠ كم، وهي من الموانئ الرئيسة للبلاد، كما أنها تتوسط منطقة من أهم مناطق الصومال في إنتاجها الزراعي في الحوض الأدنى لنهر شبيلي، وهي تمثل منفذاً مهماً لتجارة الصومال^(٧١). ومن المتوقع أن يصل عدد سكان مقديشو ٤,١٨ مليون نسمة عام ٢٠٣٠^(٧٢).

- سجلت ست مدن حجماً للسكان يتراوح بين ١٠٠ ألف - مليون نسمة، وهي: هرجيسا (٤٧٨ ألف نسمة)، بربرة (٢٤٢ ألف)، كيسمايو (٢٣٥ ألف)، مركه (٢٣٠ ألف)، جمامة (١٨٥,٣ ألف نسمة)، بيدوا (١٢٩,٨ ألف نسمة)، وتعد هرجيسا ثاني مدينة في الصومال وهي عاصمة إقليم وقوين غلبيد وعاصمة صومالي لاند، وهي مركز تجاري كبير، ومقر حكومة صومالي لاند ومقر الأحزاب السياسية، وتنمو المدينة بشكل كبير بمرور الزمن. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكانها المليون نسمة (١,٣ مليون) عام ٢٠٣٠^(٧٣).

وتقع بربرة على ساحل خليج عدن في إقليم وقوين غلبيد، وهي الميناء الرئيس للإقليم ولصومالي لاند، ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ٦٥٢ ألف نسمة عام ٢٠٣٠^(٧٤).

وتقع كيسمايو في إقليم جوبا السفلى، وهي مدينة ساحلية، وثالث مدينة في الصومال بعد مقديشو وهرجيسا، وهي عاصمة الإقليم، وتبعد عن مقديشو بنحو ٥٢٨ كم جنوباً، ويصب نهر جوبا في المحيط الهندي في قرية تبعد عن كيسمايو بـ ١٥ كم، ويعتمد اقتصادها على التجارة، وبها الميناء الرئيس في جنوب الصومال ومطار كبير وجامعة كيسمايو وأسواق وفنادق ومراكز كبيرة. ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ٦١٨ ألف نسمة عام ٢٠٣٠^(٧٥).

شكل (١٦) حجم سكان المدن الصومالية عام ٢٠١٥



ومركه مدينة ساحلية صومالية قديمة، ذكرها الإدريسي في كتابه قبل مئات السنين وياقوت الحموي في «معجم البلدان»، وهي عاصمة إقليم شبيلي السفلى، وبها الميناء الرئيس للإقليم، وفيها المركز التجاري والسياحي، وفيها مساجد عديدة، ولكون سكانها من القبائل المسالمة لم تحدث فيها حرب أهلية مدمرة، بل كانت تنتقل بين أيدي القوى المتنافسة من دون حوادث، ومن المتوقع أن يبلغ حجم سكانها ٨٦٩ ألف عام ٢٠٣٠^(٧٦).

وتقع جمامة على نهر جوبا في إقليم جوبا السفلى، وهي أرض زراعية خصبة وبها غابات تصلح للمرعى.

وبيدوا مدينة صومالية كبيرة، وهي رابع مدينة في الصومال، وهي عاصمة إقليم باي، وأصبحت عاصمة سياسية للحكومة الصومالية الانتقالية ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٨م، وهي مركز تجاري كبير في تلك الأقاليم، وبها فنادق ضخمة وسوق كبير، ومراكز صحية، ومدارس أساسية وثانوية، ومعاهد دينية، وأحياء قديمة ومساجد عريقة،

ويعتمد اقتصادها على الزراعة والثروة الحيوانية، وكانت واحدة من المدن الصومالية الجنوبية التي لم تشهد الاستقرار في كثير من الأحيان بسبب تنافس الجبهات والحركات الإسلامية والقوى الأجنبية على الاستيلاء عليها^(٧٧).

- سجلت ثماني مدن حجم سكاني يتراوح بين ٥٠-١٠٠ ألف نسمة، وهي: برعو (٩٩,٣ ألف نسمة)، بوصاصو (٧٤,٣ ألف نسمة)، أفجوي (٦٥,٥ ألف نسمة)، غالكاعيو (٦١,٢ ألف نسمة)، لاسعانود (٦٠,١ ألف نسمة). وجروي (٥٧,٣ ألف نسمة)، بيلدوين (٥٥,٤ ألف نسمة) وكوريولي (٥١,٧ ألف نسمة).

وبرعو عاصمة إقليم توجدير وهي مدينة قديمة ومهمة، وهي مدينة إستراتيجية تربط الأقاليم الشمالية بالأقاليم الشرقية والجنوبية، وهي المدينة الثانية في صومالي لاند، وفيها خدمات اجتماعية؛ من بينها جامعة برعو، ومقرات حكومية ومنظمات دولية.

ومدينة بوصاصو عاصمة إقليم بري، وكان اسمها القديم «بندر قاسم»، وكانت مرفأً صوماليًا قديمًا، والعاصمة التجارية في ولايات بونت لاند، ومركز تجاري كبير، وفيها ميناء من أهم موانئ الصومال. وهي من أكثر المدن الصومالية نموًا، وفيها جامعات متعددة مثل جامعة شرق أفريقيا وجامعة بوصاصو.

ومدينة أفجوي تقع في شمال غرب إقليم شبيلي السفلي، ويمر بها نهر شبيلي، وتقع على ممر إستراتيجي مهم، حيث تربط بين مركه وونلوين ومقديشو وأطيفي، ويعتمد اقتصادها على المحاصيل الزراعية مثل الحبوب والخضروات والفواكه والمواشي والألبان، وفيها مراكز صحية ومستشفى ومدارس ثانوية وسوق كبير وحقول زراعية واسعة.

ومدينة غالكاعيو عاصمة إقليم مدج، وفيها أكبر سوق تجاري بوسط الصومال، ومستشفيات كبيرة، ومطار، وجامعات ومدارس ثانوية وأساسية متعددة، وفيها مقر منظمات دولية ومحلية.

ومدينة لاسعانود مدينة مشهورة إستراتيجية تربط الشمال بالجنوب، وهي عاصمة إقليم سول، وهي مدينة تاريخية ويمر بها واد كبير يمد المدينة بالمياه العذبة، وفيها جامعة نوغال وخدمات أساسية ومقرات حكومية وغير حكومية.

ومدينة جروي عاصمة إقليم نوغال وعاصمة بونت لاند، وفيها المقرات الرسمية لحكام بونت لاند، ويكثر فيها مقرات الجمعيات الدولية والمحلية، وفيها جامعة بونت لاند، وفرع جامعة شرق أفريقية وعدد كبير من المدارس الأساسية والثانوية.

ومدينة بيلدوين مدينة قديمة مشهورة إستراتيجية، عاصمة إقليم هيران، ويمر بها الطريق الرئيس إلى الأقاليم الشمالية ويقسمها نهر شبيلي إلى قسمين، وفيها مطار ونمت بشكل كبير من حيث الخدمات الأساسية مثل المستشفيات، والمدارس المتنوعة وجامعة بيلدوين، وفيها أهم سوق في الإقليم، وهي محطة مهمة للنقل إلى الأقاليم المختلفة وإثيوبيا.

ومدينة كوريولي تقع في وسط إقليم شبيلي السفلى ويعتمد اقتصادها على الزراعة والرعي، وتصدر إلى الأقاليم الأخرى الفواكه والخضراوات والحبوب والألبان والمواشي، ويمر نهر شبيلي قريباً منها حيث يستفاد منه في سقاية المزارع^(٧٨).

- سجلت سبع مدن حجماً سكانياً يتراوح بين ٢٥-٥٠ ألف نسمة، وهي: جوهر (٤٧,١ ألف نسمة)، جلب (٤٣,٧ ألف نسمة)، باردير (٤٢,٢ ألف نسمة)، غير جابو (٣٣,٩ ألف نسمة)، لوق (٣٣,٨ ألف نسمة)، بورهكبا (٢٧,٨ ألف نسمة)، وعيل طير (٢٦,٦ ألف نسمة).

وتعد مدينة جوهر مدينة صومالية قديمة ومشهورة وتقع على ضفاف نهر شبيلي، وهي عاصمة إقليم شبيلي الوسطى، وأصبحت مركزاً للحكومة الانتقالية عام ٢٠٠٥، وهي تبعد عن مقديشو بنحو ٩٠ كم من الشمال الشرقي، ويمر بها الطريق الرئيس إلى الأقاليم الوسطى.

وتقع جلب في إقليم جوبا الوسطى بالقرب من الساحل، ويمر بها نهر جوبا ويتبعها قرى زراعية كثيرة، ويعتمد اقتصادها على المحاصيل الزراعية.

وتعد عيرجابو عاصمة إقليم سناج، وهي خضراء جميلة، وطقسها بارد؛ لقربها من أطول قمم جبال الصومال، ويعتمد اقتصادها على السياحة والثروة الحيوانية.

وتقع لوق على ضفاف نهر جوبا، وهي بلدة تاريخية قديمة ومنطقة تجارية إستراتيجية، حيث تربط بين الطريق إلى إثيوبيا وإلى كينيا.

وبورهكبا بلدة مشهورة تقع في إقليم باي ويعتمد اقتصادها على الزراعة.

وعيل طير بلدة ساحلية تاريخية، تقع في شرق إقليم غلغدود على ساحل المحيط الهندي^(٧١).

- سجلت عشر مدن حجمًا سكانيًا يتراوح بين ١٠-٢٥ ألف نسمة، وهي: ونلوين، بكي، أيل، بولوبرتي، قندلا، بندر بيلا، جربهاري، هوبيو، حدروبريدا، وقد سجلت ونلوين أكبر حجم سكاني بين مدن هذه المجموعة بلغ نحو ٢٢ ألف نسمة، في حين سجلت بريدا أقل حجم سكاني بين مدن هذه المجموعة بلغ نحو ١١,٣ ألف نسمة. وتقع ونلوين في شمال إقليم شبيلي السفلي، وتعرف أيضًا باسم دافيت (Daafet)، ويتبعها قرى كبيرة ويعتمد سكانها على الزراعة والرعي والتجارة، وهي تربط أقاليم باي وباكول بالأقاليم الشمالية ومقديشو.

وتقع بولوبرتي في وسط إقليم هيران وتربط بين الأقاليم الجنوبية والوسطى، ويعتمد اقتصادها على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة.

وكانت بكي العاصمة التقليدية لإقليم أودال، وهي أرض زراعية وبها مياه طبيعية وثروة حيوانية وفيها بعض الخدمات الأساسية كالمدارس الأساسية والثانوية.

وتقع أيل على ساحل المحيط الهندي، وهي من أهم مرافئ إقليم نوغال، وتطل عليها الجبال والأودية وكانت مقرًا لدولة الدراويش التي كان يتزعمها السيد محمد عبد الله حسن، وعانت من نشاط القرصنة منذ عام ٢٠٠٧.

وتقع بندر بيلا على ساحل المحيط الهندي، ويعتمد اقتصادها على الصيد والتجارة في إقليم بري.

وقندلا بلدة صغيرة قريبة من مدينة بوصاصو من جهة الشرق في إقليم بري. وجربهاري تقع في وسط إقليم جيدو، وهي عاصمة الإقليم، وتقع في أرض صحراء، وبها مدرسة ثانوية وبعض الخدمات البسيطة.

وتقع هوبيو على ساحل المحيط الهندي وتقع في إقليم مدج، وكانت قاعدة لسلطنات متعددة، ولم تتلق المدينة أي اهتمام من قبل الحكومات الصومالية في تطوير بناء المرفأ حتى انهيار الدولة، وهي الآن محل نزاع بين إقليمي غلمدق وحمين لإيوحيب، وأصبح هذه النزاع السياسي عائقًا كبيرًا أمام تطوير المدينة.

وحدرد عاصمة إقليم باكول، وبسبب الصراعات بين القوى المتنافسة في مناطق باي وباكول شهدت نزوحًا وتراجعًا في أنشطتها الاقتصادية، وبعد أن استولت عليها حركة الشباب في الفترة ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٢ تركتها المنظمات الأجنبية الإنمائية التي كانت تتخذ منها مقرًا لها بعد أن طلبت الحكومة منها الرحيل وفيها بعض المدارس الأساسية والثانوية^(٨٠). أما باقي المدن وعددها اثنتا عشرة مدينة فيقل حجم سكان كل منها عن عشرة آلاف نسمة وهي جليلقسي، عيل بور، طوسمريب، يد، مهدي ويني، ساكو، لاسقري، برجال، واجد، إسكشبن، أوديني وعذلي، وتباينت في حجم سكانها بين الحجم الأكبر في مدينة جليلقسي، حيث بلغ حجم سكانها نحو ٩,٧ ألف نسمة، في حين سجلت عذلي أدنى حجم سكاني بين مدن هذه المجموعة بلغ نحو ٥,٤ ألف نسمة.

سادسًا: النقل والمواصلات في الصومال

يعد انتشار خدمات النقل الأساس الرئيس في عملية التغيير أو التطوير الاقتصادي، وكما يذكر أوكونر فإن تسهيلات النقل تلعب دورًا حيويًا في عملية التنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن أن يحدث أي تقدم أو تنمية بدون تسهيلات النقل^(٨١).

ويضم النقل في الصومال ما يقرب من ٢٢ ألف كم من الطرق (منها ٢٦٠٠ كم طرق أولية) وأربعة موانئ رئيسية، وخمسة عشر مطارًا رئيسيًا، أربعة منها التي مهدت مدارج. ولا يوجد سكك حديدية أو ممرات مائية داخلية. منذ أواخر الثمانينيات كان هناك القليل جدًا من الاستثمار في تطوير أو الحفاظ على البنية التحتية للنقل، وقد استنفذت - إلى حد كبير - البنية التحتية في العاصمة الصومالية التي قد بنيت من قبل أواخر الثمانينيات، وهناك إمكانات عالية واستثمارات مربحة في مجال البنية

التحتية للنقل في الصومال، حيث تم مؤخرًا إعادة تأهيل ميناء مقديشو (مبادرة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية من الصومال واليابان والأمم المتحدة والقطاع الخاص)، وبناء محطة بوصاصو الجوية (مبادرة بين دولة بونت لاند والمملكة العربية السعودية والقطاع الخاص). وهذه أمثلة واضحة على البنية التحتية للنقل التي يجري بناؤها^(٨٢).

ويفتقر الصومال، ضمن ما يفتقر، إلى شبكات المواصلات ووسائل النقل، ويخدم النقل في الصومال شبكة محدودة وضعيفة من الطرق، تتمثل معظمها في بعض الطرق المعبّدة للسيارات والتي شيدها الإيطاليون، وتربط هذه الطرق في جملتها بين العاصمة مقديشو وموانئ المحيط الهندي، والظهير المنتج من ورائها، هذا إضافة إلى طريق معبّد للسيارات شيّده البريطانيون لكي يربط بين خليج عدن، والظهير المنتج من ورائه في هرجيسا^(٨٣).

وفي ما يلي أهم وسائل النقل في الصومال (انظر شكل ١٧).

١- النقل البري:

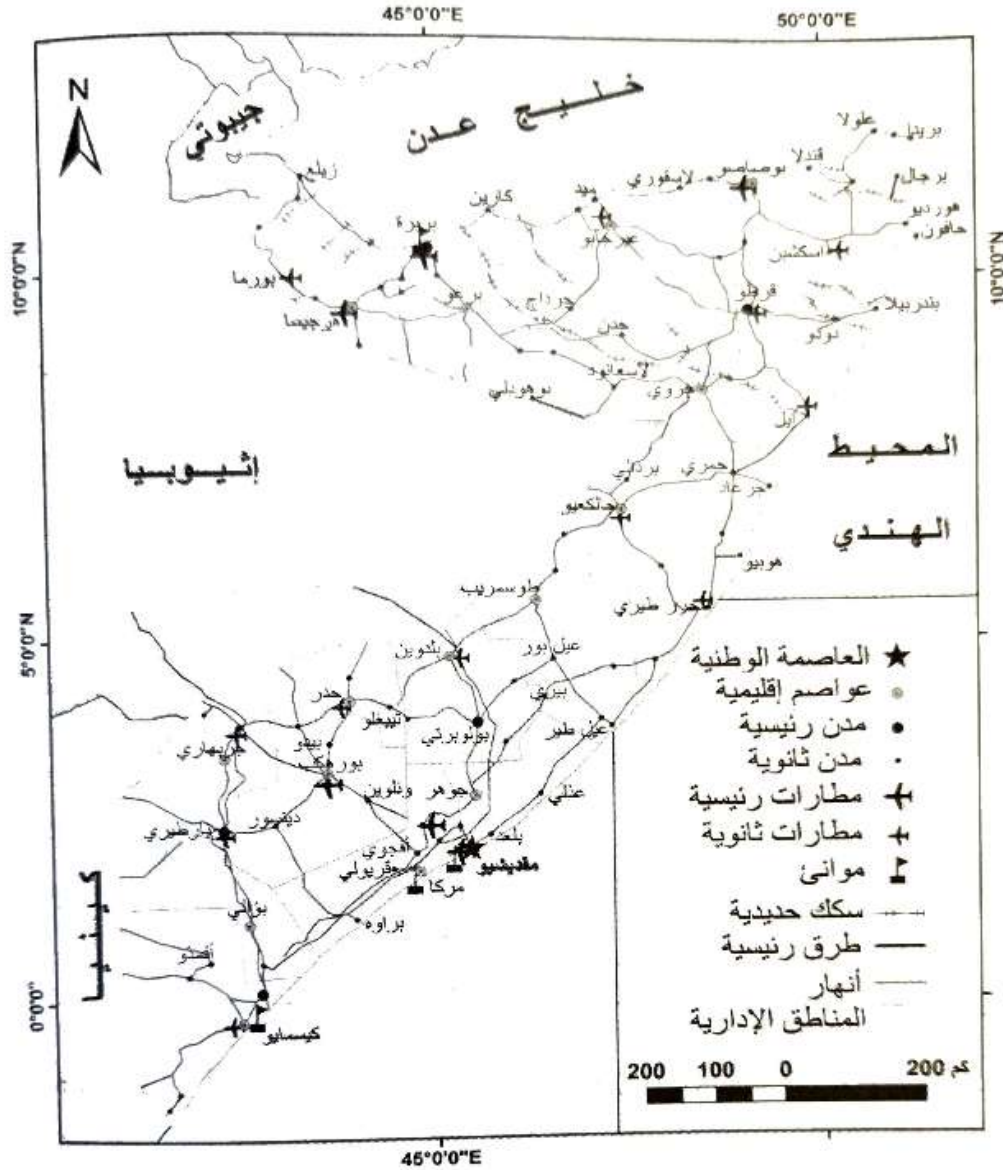
(أ) الطرق البرية: تعد الطرق البرية وسيلة النقل الرئيسة في الصومال، ونظرًا لعدم صلاحية أنهار الصومال للملاحة فإن النقل البري يعد أهم وسائل الربط بين مدن الصومال، فهو بمثابة الشرايين الحيوية التي تنشر الحياة في المناطق التي تمر بها، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

• الطرق المعبّدة: وهي الطرق المرصوفة، ويبلغ طولها ٢٦٠٨ كم، بنسبة ١٢٪ من إجمالي الطرق في الصومال^(٨٤).

من أهم الطرق المعبّدة^(٨٥):

طريق مقديشو- فرفر: وهو من أقدم الطرق المعبّدة في الصومال، ويبلغ طوله نحو ٣٧٤ كم، ويمتد موازيًا لنهر شبيلي، وهو الطريق الوحيد الذي يربط المناطق الرعوية في إقليم هيران والمناطق الزراعية على نهر شبيلي بمدينة مقديشو.

شكل (١٧) أهم طرق النقل ووسائله في الصومال



طريق مقديشو- مركه ويبلغ طوله نحو ١١١ كم. ويخدم هذا الطريق الحقول الزراعية في أفجوي، وجنالي، وكوريولي وشلموت وبخاصة مزارع الموز حيث يربطها بمدينة مقديشو من جهة، وبميناء مركه المختص بتصدير الموز من جهة أخرى، بالإضافة إلى تزويد مدينة مقديشو بكل من الأبقار والإبل من إقليم شبيلي السفلى.

طريق أفجوي- بيدوا: وتم إنجازه في عام ١٩٧١، ويبلغ طوله نحو ٢١٦ كم، ولهذا الطريق حيوية كبيرة، حيث يعد الطريق الوحيد المعبّد في أراضي ما بين النهرين، وهو يقوم بخدمة نقل الإبل والأبقار من إقليم باي وشبيلي السفلى إلى مدينة مقديشو.

طريق كيسمايو - جلب: وهو من الطرق المعبدة حديثاً، ويبلغ طوله نحو ١٢٠ كم، ويربط مزارع الموز في جلب وجمامة بميناء التصدير (كيسمايو)، بالإضافة إلى نقل زئبق من جوبا السفلى إلى مصنع اللحوم في كيسمايو.

طريق بيلدوين - برعو: تم بمساعدة جمهورية الصين الشعبية، ويعد من أهم طرق في الصومال، حيث يربط جهات الصومال الشمالية بالجنوبية، ومن ثمَّ يربط بين عوصه خمسة أقاليم ويبلغ طوله ١٤٠٥ كم.

طريق هرجيسا - بربرة: ويبلغ طوله نحو ٢٢٥ كم، ويصل ما بين بربرة (ميناء صومال الشمالي على خليج عدن) وهرجيسا عاصمة القطاع الشمالي.

• الطرق غير المعبدة: ويبلغ طولها ١٩٤٩٢ كم أو ما يمثل ٨٨٪ من إجمالي طرق لبرية في الصومال^(٨٦)، وهي عبارة عن طرق ضيقة بعضها تغطيه الحجارة، وبعضها الآخر ترابي. وهناك مجموعة ثالثة وهي المسالك، وقد حصل تطور نسبي لبعض هذه الطرق، بحيث أصبحت سيارات النقل تستطيع العمل عليها، وبرغم ذلك فهي في جنتها وغرة تتدهور بعد سقوط المطر، مما يتسبب في ارتفاع معدل استهلاك السيارة، وبالتالي ارتفاع قيمة تكلفة النقل. وغالباً ما تكون أدنى مرتبة في التشييد.

ويمكن تصنيف الطرق غير المعبدة إلى ثلاث فئات هي:

طرق من الدرجة الأولى: وهي الطرق التي يغطيها الحصى والأحجار المجروشة.
طرق من الدرجة الثانية: وهي طرق ترابية، وكثيراً ما تسوء حالتها وتتدهور خلال موسم الأمطار.

طرق من الدرجة الثالثة: وهي طرق محدودة المسالك، الأمر الذي يجعل السير عليها في غاية الصعوبة^(٨٧).

وتبلغ نسبة أطوال الطرق التي يغطيها الحصى والأحجار المجروشة نحو ٤٪، أما الطرق الترابية والمسالك فتبلغ نسبتها ٨٤٪^(٨٨).

٢- خطوط السكك الحديدية:

تعد خطوط السكك الحديدية في الصومال من وسائل النقل البري المحدودة الاستخدام، حيث تتمثل فقط في الخط الحديدي المختص بنقل قصب السكر من مزارعه إلى المصنع. وهناك بعض المعوقات التي لا تساعد على إنشاء مثل هذه الخطوط، منها:

- يحتاج مد خطوط السكة الحديد إلى رؤوس أموال كثيرة لا تتوافر لدولة فقيرة مثل الصومال.

- عدم توافر الوقود اللازم بأسعار مناسبة.

- قلة عدد السكان، كما أن أغلبهم رعاة يتركز أعداد قليلة منهم فقط بالقرب من مركز الإنتاج.

- المسافة بين مقديشو ومناطق الإنتاج ليست بعيدة، كما أن السلع المنقولة ليست بثقيلة بحيث تتطلب إنشاء الخطوط الحديدية، وذلك لأن النقل بالسكك الحديدية معروف بأنه وسيلة نقل للمسافة البعيدة والسلعة الثقيلة^(٨٩).

٣- النقل المائي:

النقل النهري: يمكن للنقل النهري إذا ما توفر أن يعوض النقص الموجود في وسائل النقل البري، وبالنسبة لنهر شبيلي فإنه غير صالح للملاحة، وذلك للأسباب التالية:

- قلة تصريف النهر، إذ لا يزيد عن ٢٧٠ م^٣/ثانية خلال فترة فيضانه.

- جفاف النهر خلال فترة لا تقل عن أربعة أشهر في السنة.

- قلة عمق النهر في الأجزاء الوسطى والدنيا بسبب كثرة المواد الغرينية العالقة

بمياهه.

- انحداره البطيء إلى جانب كثرة الحواجز والسدود الموجودة في أجزائه الوسطى والدنيا، مما يقلل من أهميته الملاحية.
- أما نهر جوبا فقد أصبح استغلاله محدودًا في النقل؛ وذلك نتيجة لما يلي:
 - سرعة النقل على الطرق البرية على الرغم من أن معظمها لا يزال غير معبد، وذلك لكثرة ثغرات النهر، مما يجعل المسافة بين أي نقطتين عليه ضعف المسافة المباشرة بينهما.
 - أدى التوسع الزراعي إلى فتح كثير من القنوات وإنشاء السدود كسد فانولي، مما أدى إلى قلة المياه في بعض المواضع، وضعف جريان النهر، وبالتالي عرقلة الملاحة.
 - عدم صلاحية النهر للملاحة في شهور التحريق.
 - ومن ثمَّ نجد النقل النهري على الرغم من رخصه الذي يناسب الصومال كدولة نامية، إلا أنه غير مستغل^(٩٠).

٤- النقل البحري:

على الرغم من تمتع الصومال بسواحل طويلة، فإن النقل البحري فيها لا يزال دون المستوى المطلوب رغم أهميته الكبيرة، وذلك نتيجة لانعدام الطرق الدولية، الأمر الذي جعل الصومال بصورة عامة لا ترتبط بطرق دولية أخرى غير طرقها البحرية الذاتية، حيث يتوفر على خدماتها عدد قليل من الموانئ الصومالية، ومن أهمها ميناء مقديشو وكيسمايو ومركه وبربرة^(٩١).

٥- النقل الجوي:

هناك أربعة مطارات دولية تعمل بشكل جزئي (بربرة، هرجيسا، كيسمايو، ومقديشو)، وكذلك العديد من المطارات الصغيرة، وفتح القطاع الخاص في السنوات القليلة الماضية طرقًا دولية جديدة داخل الصومال، من أجل تلبية المعايير الدولية،

وهناك ٤ مطارات محلية في بوصاصو Bosasso، غالكايو Galkaio، برعو Buroa، بلدوجل Ballidogle. وهناك ٨ مطارات للتغذية Feeder Airport في بيدوا Baidoa، بورما Borama، بيلدوين Beletuen، بردير Bardhere، كالبيد Kalabayd، علولا Alula، شمال مقديشو Mogadishu North و٤ مَهْبِطًا Airstrips تشمل جوهر Jowhar، عابدواك Abudwak، ماريراي Mareray، جربهاري Garbahare، لوق Luuq، أفمذو Afmadow، واجد في باكول Wajid، ساكو Saakow، وبؤالي Bu'aale في جوبا الوسطى، وجمامة Jamame، أبوداوا Abudwaa في غلغدود، وعدد آخر في غلغدود^(٩٢).



الخلاصة

استهدفت الدراسة التركيز على دراسة الملامح البشرية للصومال، ونخلص منه إلى عدة حقائق ونتائج هي:

- تنقسم الأمة الصومالية بين مجموعتين كبيرتين هما الصومالي والساب، وتعد قبائل الهويه والدارود والإسحاقيين هي القبائل الرئيسة في الصومال.

- التزايد المستمر لحجم السكان في الصومال، حيث ارتفع حجمهم من نحو ٢,٢٦ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى نحو ١١,١ مليون عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يزيد عن ٢٧ مليون عام ٢٠٥٠.

- شهدت الصومال نموًا سكانيًا سريعًا خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٠) ثم تباطأ معدل النمو خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، ثم ارتفع مرة أخرى في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

- ارتفاع معدل النمو السكاني في جميع الأقاليم الصومالية، حيث لم ينخفض في أي منها عن ٢,٤٩٪ سنويًا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥)، وقد سجل إقليم بنادر أعلى معدل نمو سنوي بلغ ٣,٢٤٪، في حين سجلت هيران أدنى معدل نمو بلغ ٢,٤٩٪.

- وتتباين أقاليم الصومال من حيث حجمها السكاني، حيث حققت ثلاثة أقاليم حجمًا سكانيًا يزيد عن مليون نسمة عام ٢٠١٥، وهي: بنادر، باي، وشبيلي السفلى. ويقترب عدد سكانها من خمس سكان الصومال، في حين حققت سول ونوغال أدنى حجم سكاني يقل عن ربع مليون نسمة.

- الارتفاع السريع لنسبة سكان الحضر في الصومال حيث ارتفعت من ١٢,٧٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٩,٦٪ عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تبلغ ٥٧,٩٪ عام ٢٠٥٠.

- انخفاض الكثافة الحسابية في الصومال، حيث ارتفعت من ١٠ نسمة/كم^٢ عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٧,٤ نسمة/كم^٢ عام ٢٠١٥؛ وذلك لانخفاض حجم سكانها، الذي يقل عن

١٪ من إجمالي سكان أفريقيا، وقد حققت بنادر أعلى كثافة سكانية تزيد على ٩٢٤ نسمة/كم^٢، في حين حققت جوبا السفلى أدنى كثافة بلغت ٨,٩ نسمة/كم^٢.

- ارتفاع نسبة النوع لجملة سكان الصومال، حيث بلغت ١٠٢,٨ ذكر/١٠٠ أنثى، وهي ترتفع في المناطق الريفية والسكان الرحّل عنها في المناطق الحضرية وبين السكان المشردين داخليًا.

- معظم سكان الصومال من الشباب، حيث نجد أن ثلاثة أرباع السكان تحت سن ٣٠ عامًا.

- بلغت نسبة الأمية بين السكان (٦ سنوات فأكثر) نحو ٦٤,٥٪، وهي ترتفع بين الإناث عنها بين الذكور، كما أنها ترتفع في الريف عنها في الحضر.

- انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم في الصومال مقارنة بدول الجوار، ويرجع ذلك إلى الصراع وانعدام الأمن على مدى عقدين من الزمن.

- بلغ عدد المدن الصومالية التي يزيد حجم سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة ٤٤ مدينة، منها مدينة واحدة يزيد حجم سكانها عن مليون نسمة، وست مدن يتراوح حجم سكانها بين ١٠٠ ألف إلى مليون نسمة، وثمانى مدن يتراوح حجم سكانها بين ٥٠-١٠٠ ألف نسمة، وسبعة مدن يتراوح حجم سكانها بين ٢٥-٥٠ ألف نسمة، وباقي المدن يقل حجم سكانها عن ٢٥ ألف نسمة.

- يفتقر الصومال إلى شبكات المواصلات ووسائل النقل، ويخدمها شبكة محدودة وضعيفة من الطرق، حيث تبلغ نسبة الطرق المعبّدة ١٢٪ فقط من إجمالي الطرق في الصومال.



الهوامش

- (1) UNDP, Somalia Human Development Report 2001, Somalia Country Office, Nairobi, Kenya, 2001.
- (2) Pailla, Q., Trigo-Arana, G., Scoping Study on The Culture Sector in Somalia; Aresearch Study Report, UNESCO, 2014, p. 5.
- (3) Population Reference Bureau, World Population Data Sheet, USAID, Washington, 2015.
- (4) USAID, Somalia, May 2015.
- (5) محمد أحمد شيخ علي، القبائل الصومالية: الأصل، البناء، والوظيفة، مجلة دراسات أفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد (٣٨)، ٢٠١٤، ص ٥.
- (٦) المرجع نفسه، ص ٦.
- (٧) محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٤، ص ٣٧٦.
- (٨) محمد السيد غلاب، شعوب القرن الأفريقي، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٠٩٣-١٠٩٤.
- (٩) المرجع نفسه.
- (١٠) محمد أحمد شيخ علي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
- (١١) المرجع نفسه، ص ١١.
- (١٢) المرجع نفسه.
- (١٣) المرجع نفسه، ص ١٣.
- (١٤) المرجع نفسه، ص ١١.
- (١٥) منى علي عبد الرحمن شافعي، الحالة التعليمية في الإقليم الشمالي الشرقي بجمهورية نيجيريا: دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٧.
- (16) Amer, M., I, Population Growth in Africa and its effects on Human Development, Journal of Humanities, Faculty of Humanities, Umaru Musa University, Katsina, Nigeria, vol. 4, 2014, p. 122.
- (١٧) المصدر: من حساب الباحثة عن: UN, Department of Economic and Social Affairs, 2015, 240-241.
- (١٨) المرجع السابق، ص ٩٠-٩١.
- (١٩) المرجع نفسه، ص ١٣٩.

www.indexmundi.com

(٢٠) المصدر:

https://www.cia.gov/library/publications/the.worldfactbook/rankorder/2054rnal

www.geoba.se/country.php

(٢١) المصدر: من حساب الباحثة باتباع الخطوات التالية:

- تم حساب نسبة كل إقليم من إجمالي عدد السكان المقدر للأقاليم عامي ١٩٩٥، ٢٠١٥ من المصدر:

Vaidyanathdn, k.e., R, (1997), Report of the UNFPA Consultant on Population Statistics of Somalia, 15 August-8 Oct. 1997, UNFPA Consultant at UNDOS, Population Statistics of Somalia, Nairobi, Table 2, p.14.

- تم ضرب نسبة كل إقليم في إجمالي عدد السكان المقدر لإجمالي سكان الصومال خلال عامي ١٩٩٥، ٢٠١٥ من جدول (١) السابق وقسمة الناتج على ١٠٠.

(٢٢) محمد صبحي عبد الحكيم، محمد السيد غلاب، السكان ديموغرافيًا وجغرافيًا، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨، ص ١٥٩.

(٢٣) فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٨٨.

(٢٤) أنور أحمد ميو، الأقاليم والمحافظات والمدن الصومالية ٢٠١٦، ص ١-٣. على موقع:

Arabic alshahid.net

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) المرجع نفسه.

(28) UN, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, ST/ESA/SER.A/366, New York, 2015, p. 205.

(٢٩) المصدر: من حساب الباحثة، عن: Ibid, pp.204-205, 216-217, 228-229.

(٣٠) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: الموثل (٢٠١٢)، حالة المدن العربية ٢٠١٣/٢٠١٢ تحديات التحول الحضري، الطبعة الثانية، نيروبي، كينيا، ص ١٨٧.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) المصدر: من حساب الباحثة اعتمادًا على:

UNFPA, (United Nations Population Fund) & Federal Republic of Somalia (2015), Population Estimation Survey 2014 for the 18 pre – war Regions of Somalia ; Data For a Better Tomorrow Pess 2014, Nairobi, Kenya, October 2014, p.31

(33) Ibid, p.32.

(٣٤) عصام فتحي أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٨.

(35) UNFPA, (United Nations Population Fund) & Federal Republic of Somalia, op.cit, P.37.

- (٣٦) فايز محمد العيسوي، مرجع سابق، ص ٨٠.
- (٣٧) توفيق الحسيني عبده، البيئة، الطعام، الحياة الاجتماعية: بحث أنثروبولوجي في المجتمع الصومالي، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ٩٤٤.
- (٣٨) المصدر: من حساب الباحثة اعتمادًا على جدول ٣.
- (٣٩) أنور أحمد ميو، مرجع سابق، ص ٣.
- (٤٠) موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٨٦.
- (٤١) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٣٢١.
- (٤٢) موسى سمحة، مرجع سابق، ص ٨٦.
- (43) UNFPA. (United Nations Population Fund) & Federal Republic of Somalia, op.cit, PP.104-107.
- (٤٤) محمد صبحي عبد الحكيم، محمد السيد غلاب، مرجع سابق، ص ٧٢.
- (٤٥) عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، ص ١٤١.
- (46) Economic Commission for Africa, et.al, (2015) African Statistical Yearbook 2015, Addis Ababa, Ethiopia P.335.
- (47) UN. Population Reference, Bureau, op-cit, P.2.
- (٤٨) المصدر: UNFPA, (United Nations Population Fund) & Federal Republic of Somalia, op.cit, p.108.
- (49) UNFPA, (United Nations Population Fund) & Federal Republic of Somalia, op.cit, pp.43, 107-108.
- (50) UNDP, Center for Research and Dialogue, Socio Economic Assessment of South - Central Somalia Draft 1. Mogadishu, Somalia, 2004, p.21
- (51) Economic Commission for Africa, et-al, op-cit, P.335
- (٥٢) منى علي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ١٣٨.
- (53) www.afrol.com/articles/10890
- (54) Somalia Federal Republic, Ministry of Human Development and Public Services & UNICEF, Go-2- School Initiative 2013-2016: Educating for Resilience, Strategy Document, 2013
- (٥٥) الجدول من حساب الباحثة، عن: SHDR, 2012, Somalia Human Development Report,

Empowering Youth for Peace and Development, United Nations Development Programme Somalia, Nairobi. P.196

(٥٦) راغب السرجاني، بين التاريخ والواقع، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٦٧، ٦٨ على موقع: [https // drive-google.com](https://drive-google.com).

(57) African Development Bank Group,(2013), Somalia; Country Brief 2013-2015 OREB DEPARTMENT, p. 3.

(٥٨) ماجدة إبراهيم عامر، الخصائص السكانية كمؤشر للتنمية المصرية السودانية الليبية، المؤتمر الدولي حول الشراكة المصرية الليبية السودانية من أجل التنمية والاستثمار ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٩، مركز الدراسات السودانية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، الجزء الثاني، ٢٠١٠، ص ١-٥٩.

(59) Ministry of Education and Higher Education, Federal Republic of Somalia April(2015),Education Statistics Yearbook 2013/2014, Magdishu, Somalia, p.4,13.

(60) USAID,(United States Agency for International Development) 2003,Somalia Education Sector Assessment with Special Attention To North West Zone, Prepared For Basic Education and Policy Support (BEB)Activity US agency for international development, May 2003.

(٦١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤، ١٩٣.

(62) Ministry of Education and Higher Education,op.cit,pp.20,21

(63) Loc.cit, pp.48,49

(64) World Bank, (2014) Somalia Region: Sub-Saharan Africa) Income Group: low Income, National Education Profile 2014 Update. P.1

(٦٥) الجدول من حساب الباحثة، عن: SHDR,2012,P.197.

(66) UNDPS, OP.Cit, P.198

(67) African Development Bank Group, 2013, Somalia, Country Brief 2013-2015, OREB Department

(٦٨) المدن الصومالية 2015/9/23/2 Mogadishucenter.com

(٦٩) محمد المعتصم مصطفى أحمد، التحضر في الصومال، التحضر في الوطن العربي (الأقطار الأفريقية)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الثاني، ١٩٨٠، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٧٠) المرجع نفسه، ص ٣٣٧.

(71) UN, Department of Economic and Social Affairs,op.cit,p.398

(72) World Population Review, Major Cities in Somalia Population, 2015,at website: Worldpopulationreview.com/countries/Somalia-population/major-cities-somalia

(73) UN, Department of Economic and Social Affairs, op.cit, p.343

(74) Ibid.

(75) Ibid.

(76) Ibid.

(٧٧) أنور أحمد ميو، المرجع السابق.

(٧٨) المرجع نفسه.

(٧٩) المرجع نفسه.

(٨٠) المرجع نفسه.

(٨١) السعيد إبراهيم البدوي، النقل في أفريقيا: الأنماط - المشكلات - الحلول، الأنجلو المصرية، ١٩٨٦، ص ٢، ٣.

(82) Istanbul Conference on Somalia 21-23 May 2010 «Draft Discussion Paper For Round Table «Transport infra structure» P.1

(٨٣) زينب عبد العال سيد، انهيار الدولة في الصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة بني سويف، ٢٠١٣، ص ١١٩-١٢٠.

(84) Index Mundi, Somalia Roadways, 2015, at website:

www.indexmundi.com/Somalia/roadways.html

(٨٥) محمد عبد الرحمن المنهاوي، جغرافية الإنتاج الرعوي ومشكلاته في الصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية من قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٥٢-١٥٦.

(86) Index Mundi, loc.cit.

(٨٧) محمد عبد الرحمن المنهاوي، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(88) Istanbul Conference on Somalia, op.cit, p.4.

(٨٩) زينب عبد العال سيد، مرجع سابق، ص ١٢١، ١٢٢.

(٩٠) المرجع نفسه، ص ١٢٢.

(٩١) المرجع نفسه، ص ١٢٣.

(92) Istanbul Conference on Somalia, op.cit, p.4.

*

المصادر والمراجع

أولاً - المراجع العربية:

- أنور أحمد ميو، الأقاليم والمحافظات والمدن الصومالية، ٢٠١٦. على موقع: Arabic alshahid.net
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: الموثل (٢٠١٢)، حالة المدن العربية (٢٠١٣/٢٠١٢) تحديات التحول الحضري، الطبعة الثانية، نيروبي، كينيا.
- راغب السرجاني، بين التاريخ والواقع، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨. على موقع: <https://drive-google.com>.
- السعيد إبراهيم البدوي، النقل في أفريقيا: الأنماط - المشكلات - الحلول، الأنجلو المصرية، ١٩٨٦.
- عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، ١٩٨٨.
- فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- محمد صبحي عبد الحكيم، محمد السيد غلاب، السكان ديموغرافياً وجغرافياً، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨.
- محمد عبد الرحمن المنهاوي، جغرافية الإنتاج الرعوي ومشكلاته في الصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.
- محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٤.
- محمد المعتصم مصطفى أحمد، التحضر في الصومال - التحضر في الوطن العربي (الأقطار الأفريقية)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الثاني، ١٩٨٠.
- منى علي عبد الرحمن شافعي، الحالة التعليمية في الإقليم الشمالي الشرقي بجمهورية نيجيريا: دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.
- موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- African Development Bank Group,(2013),Somalia; Country Brief 2013-2015 OREB DEPARTMENT.
- Amer, M., I. (2014). Population Growth in Africa and its effects on Human Development, Journal of Humanities, Faculty of Humanities, Umaru Musa University, Katsina, Nigeria, vol.4.
- Economic Commission for Africa, et.al, (2015) African Statistical Yearbook 2015, Addis Ababa, Ethiopia.
- Istanbul Conference on Somalia 21-23 May 2010 «Draft Discussion Paper For Round Table «Transport infra structure».
- Ministry of Education and Higher Education, Federal Republic of Somalia April(2015).Education Statistics Yearbook 2013/2014,Mogdishu,Somalia.
- Mogadishucenter.com/2015/9/23/2 المدن الصومالية
- Pailla, Q., Trigo-Arana, G., (2014), Scoping Study on The Culture Sector in Somalia; Aresearch Study Report, UNESCO.
- Population Refrence Bureau, (2015), World Population Data Sheet, USAID, Washington.
- SHDR, 2012, Somalia Human Development Report ,Empowering Youth for Peace and Development, United Nations Development Programme Somalia, Nairobi.
- Somalia Federal Republic, Ministry of Human Development and Public Services & UNICEF, Go-2- School Initiative 2013-2016: Educating for Resilience, strategy Document, 2013.
- UN, Department of Economic and Social Affairs, (2015), Population Division, World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, ST/ESA/SER.A/366,New York.
- UNDP, (2001), Somalia Human Development Report 2001,Somalia Country Office, Nairobi, Kenya
- UNDP, Center for Research and Dialogue, Socio Economic Assessment of South - Central Somalia Draft 1. Mogadishu,Somalia,2004.
- UNFPA, (United Nations Population Fund) & Federal Republic of Somalia (2015), Population Estimation Survey 2014 for the 18 pre - war Regions of Somalia ; Data For a Better Tomorrow Pess 2014 ,Nairobi ,Kenya ,October 2014.
- USAID,(United States Agency for International Development) 2003,Somalia Education Sector Assessment with Special Attention To North West Zone, Prepared For Basic Education and Policy Support (BEB)Activity US agency for international development, May 2003.
- USAID ,Somalia, May 2015
- Vaidyanathdn, k.e.,R, (1997), Report of the UNFPA Consultant on Population Statistics of Somalia, 15 August - 8 Oct. 1997, UNFPA Consultant at UNDOS, Population Statistics of Somalia, Nairobi.

- World Bank, (2014) Somalia Region: Sub-Saharan Africa) Income Group: low Income, National Education Profile 2014 Update.
- World Population Review, Major Cities in Somalia Population, 2015, at website: Worldpopulationreview.com/countries/Somalia-population/major-cities-somalia.

ثالثًا- الدوريات العربية:

- محمد أحمد شيخ علي، القبائل الصومالية: الأصل، البناء، والوظيفة، مجلة دراسات أفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد (٣٨) ٢٠١٤.

رابعًا- الندوات والمؤتمرات:

- توفيق الحسيني عبده، البيئة، الطعام، الحياة الاجتماعية: بحث أنثروبولوجي في المجتمع الصومالي، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

- ماجدة إبراهيم عامر، الخصائص السكانية كمؤشر للتنمية المصرية السودانية الليبية، المؤتمر الدولي حول الشراكة المصرية الليبية السودانية من أجل التنمية والاستثمار ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٩، مركز الدراسات السودانية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، الجزء الثاني، ٢٠١٠.

- محمد السيد غلاب، شعوب القرن الأفريقي، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

خامسًا- الرسائل العلمية:

- زينب عبد العال سيد، انهيار الدولة في الصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة بني سويف، ٢٠١٣.

سادسًا- مواقع الإنترنت:

- www.afrol.com/articles/10890
- www.cia.gov/library/publications/the.worldfactbook/rankorder/2054.html
- www.geoba.se/country.php?
- Index Mundi, Somalia Roadways, 2015, at website: www.indexmundi.com/Somalia/roadways.html

د. عبد القادر معلم محمد جيدي^(*)

مقدمة:

يقع الصومال في موقع جغرافي متميز في منطقة القرن الأفريقي وفي شرق القارة الأفريقية، وقد كان هذا الموقع محط أنظار القوى الإقليمية والدولية عبر التاريخ ولا يزال. هذا الموقع الذي يطل على كل من المحيط الهندي والبحر الأحمر بمساحة تقدر بأكثر من ثلاثة آلاف وثلاثمئة كيلومتر، كما يشرف على مضيق باب المندب.

والشعب الصومالي، يملك الكثير من مقومات النهوض والوحدة والتجانس المشترك، من دين ولغة وأصل وعادات وتقاليد وثقافة مشتركة، ولكنه لم ينهض بعد اقتصاديًا، وأن النظام السياسي فيه لم يستقر بعد، وأن هنالك هشاشة في الحكم وكيان الدولة الصومالية. ولعل السبب الأساسي في ذلك يرجع إلى عدم تعامل القيادة مع التحديات التي واجهت الصومال بالنحو الذي يمكن من خلاله تجاوز هذه التحديات. لكن لا تزال فرص النهوض من جديد ممكنة أمام الصوماليين عندما يستوعب الجميع دروس الماضي ويفيدون من الحاضر، ليعبروا إلى المستقبل ويحققوا النهضة المنشودة. وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الجوانب.

وذلك عبر أربعة مباحث:

يقدم المبحث الأول منها نبذة عن الصومال وموقعه الجغرافي، الذي يؤثر إيجابًا وسلبيًا على ماضي الصومال وحاضره ومستقبله.

(*) دكتوراه في العلوم السياسية، عضو البرلمان الصومالي الاتحادي سابقًا، محاضر في جامعة سيقي، جمهورية الصومال الفيدرالية.

أما المبحث الثاني، فيفصّل في التركيبة الاجتماعية البشرية للصومال، ويتناول مسألة الانتماء العربي للشعب الصومالي.

ويتناول المبحث الثالث نشاط السكان في الصومال وأساليب حياتهم.

وتنتهي الدراسة بالمبحث الرابع، الذي يعرف الشخصية الصومالية وخصائصها ومقوماتها البشرية.

*

المبحث الأول

نبذة عن الصومال وموقعه الجغرافي

تعريف الجغرافية البشرية:

تدرس الجغرافية البشرية، «أثر الإنسان على ما حوله من بيئة طبيعية وتأثره بما يحيط به من ظروف بيئية، وكيف يستطيع أن يتكيف مع هذه الظروف ويعمل على تغييرها واستغلالها لصالحه»^(١).

تنقسم الجغرافيا الحديثة، تبعاً لمجال دراستها، إلى قسمين كبيرين، هما: الجغرافيا الطبيعية، والجغرافيا البشرية. غير أن عدداً من الجغرافيين المعاصرين يميلون إلى تقسيم الجغرافيا لثلاثة أقسام رئيسة متداخلة ومتراطة، هي: «الجغرافية الطبيعية»، وتدرس «علاقة الإنسان بظواهرات السطح والظروف المناخية والغطاء النباتي والحيواني والتربة والتكوين الصخري للأرض»^(٢). ثم «الجغرافيا الاقتصادية» التي تعالج الموضوعات البشرية ذات الطابع الاقتصادي، مثل: جغرافية التجارة والزراعة والصناعة والنقل، واستخدامات الأراضي، والمشكلات الحضرية والسياسية والبيئية. أما القسم الثالث: فهو «الجغرافية الاجتماعية»^(٣)، وتعنى بالموضوعات البشرية ذات السمات الاجتماعية مثل مشكلات الحضر والتحضر، والخدمات، والمشكلات الاجتماعية والعرقية واللغوية والدينية والتعليمية والصحية والمشكلات الديموغرافية والسياسية والاجتماعية.

الموقع الجيوبوليتيكي للصومال في منطقة القرن الأفريقي:

الصومال هو ذلك البلد العربي الأفريقي المسلم، الذي يقع في شرق أفريقيا، ويحدّه خليج عدن شمالاً والمحيط الهندي شرقاً، وجيبوتي من الشمال الغربي، وإثيوبيا غرباً، وكينيا في الجنوب الغربي.

تشغل الصومال منطقة شاسعة في القرن الأفريقي، تمثل شبه جزيرة مثلثة الشكل، تمتد من خليج تاجورة على ساحل البحر الأحمر، مارّة بخليج عدن حتى رأس عسير، (جاردفوي) ومنها عبر المحيط الهندي إلى الجنوب حتى مصب نهر تانا في كينيا، ثم تتجه شمالاً عبر الحدود الغربية لمنطقة هرر حتى الساحل المحاذي لمنطقة باب المندب. وتقدر مساحة هذه المنطقة بمليون ونصف كيلومتر مربع^(٤).

وتشمل هذه المنطقة أراضي الصومال الكبير التي يقطنها الصوماليون، والتي تم تقسيمها بين القوى الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر خمسة أجزاء، والتي تضم حالياً كلاً من جمهورية الصومال، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٦٤٠ ألف كيلومتر مربع^(٥)، وهو ما يعادل مساحتي فرنسا وإيطاليا معاً، أو مساحة ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية^(٦). وتمتد هذه المساحة ٢٤٦ ألف ميل مربع، أو ٦٣,٨ مليون هكتار^(٧). كما تضم المنطقة كذلك كلاً من جمهورية جيبوتي، (الصومال الفرنسي سابقاً) وتبلغ مساحتها ٢٣ ألف كم^٢، كما تضم المنطقة الجنوبية الشرقية لإثيوبيا (أوجادين) والتي تصل مساحتها إلى ٦٢٧ ألف كم^٢، أما المنطقة الشمالية الشرقية الصومالية في كينيا، والمعروفة بـ (منطقة أنفدي) فتعادل مساحتها ١٠٣ ألف كم^٢، أي ما يعادل ٤٥٪ من مساحة كينيا^(٨).

الحدود والمساحة المائية لجمهورية الصومال:

تطل الصومال على جهتين بحريتين، على كل من المحيط الهندي وخليج عدن (البحر الأحمر)، فهي جبهة طويلة من جنوب خط الاستواء عند رأس كمبوني على المحيط الهندي في الحدود مع كينيا إلى رأس جوارد فوي، وهي مسافة يقدرها

د. عبد الغني سعودي بـ ٢٠٠٠ كم، والثانية أقل طولاً منها، على خليج عدن والبحر الأحمر من رأس جوارد فوي إلى منتصف المسافة بين زَيْلَع وجمهورية جيبوتي، وهي مسافة تبلغ ١٠٠٠ كم^(٩). بينما يشير كثير من الجغرافيين والباحثين إلى أن الصومال يمتلك أطول ساحل في قارة أفريقيا؛ إذ «يزيد طوله عن ٣٣٠٠ كم»^(١٠). وتساوي المساحة المائية التي تمتلكها جمهورية الصومال «ثلاثة أضعاف المساحة البرية للصومال؛ إذ تصل نحو ١,٨ مليون كم^٢»^(١١).

الموقع الجغرافي للصومال وأهميته:

إن موقع الدولة الجغرافي هو الذي يضعها في قلب حركة الأحداث السياسية، تؤثر فيها وتتأثر بها، والموقع هو الذي يضع الدولة على الهامش البعيد عن مسرح الأحداث السياسية، تستمع إليها عن بعد ولا تكاد تتأثر بها. وقد يكون للموقع الجغرافي وزن وأهمية، تنعكس آثاره المباشرة على وجود الدولة، وعلى الدور الفاعل الإيجابي أحياناً، أو السلبي أحياناً أخرى.

ويتميز الصومال بموقع جيوبوليتيكي فريد في منطقة القرن الأفريقي، فهو متاخم لكل من منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، كما يقع في نقطة لقاء قارتي أفريقيا من الغرب وآسيا من الشرق، ويشرف على البحر الأحمر الذي يربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط بواسطة مضيق باب المندب، وهذا الموقع «ربط آسيا بأفريقيا عن طريق الموجات البشرية الزاحفة من شبه الجزيرة العربية إلى قارة أفريقيا قبل وبعد انهيار سد مأرب في منتصف القرن الخامس الميلادي»^(١٢). كما يعد الصومال مدخلاً للإسلام في شرق أفريقيا.

يعرف القرن الأفريقي بأنه «المنطقة التي يسكنها الصوماليون أساساً وإن تعددت أوطانهم»^(١٣)، في كل من جمهورية الصومال وجمهورية جيبوتي والمناطق الجنوبية الشرقية

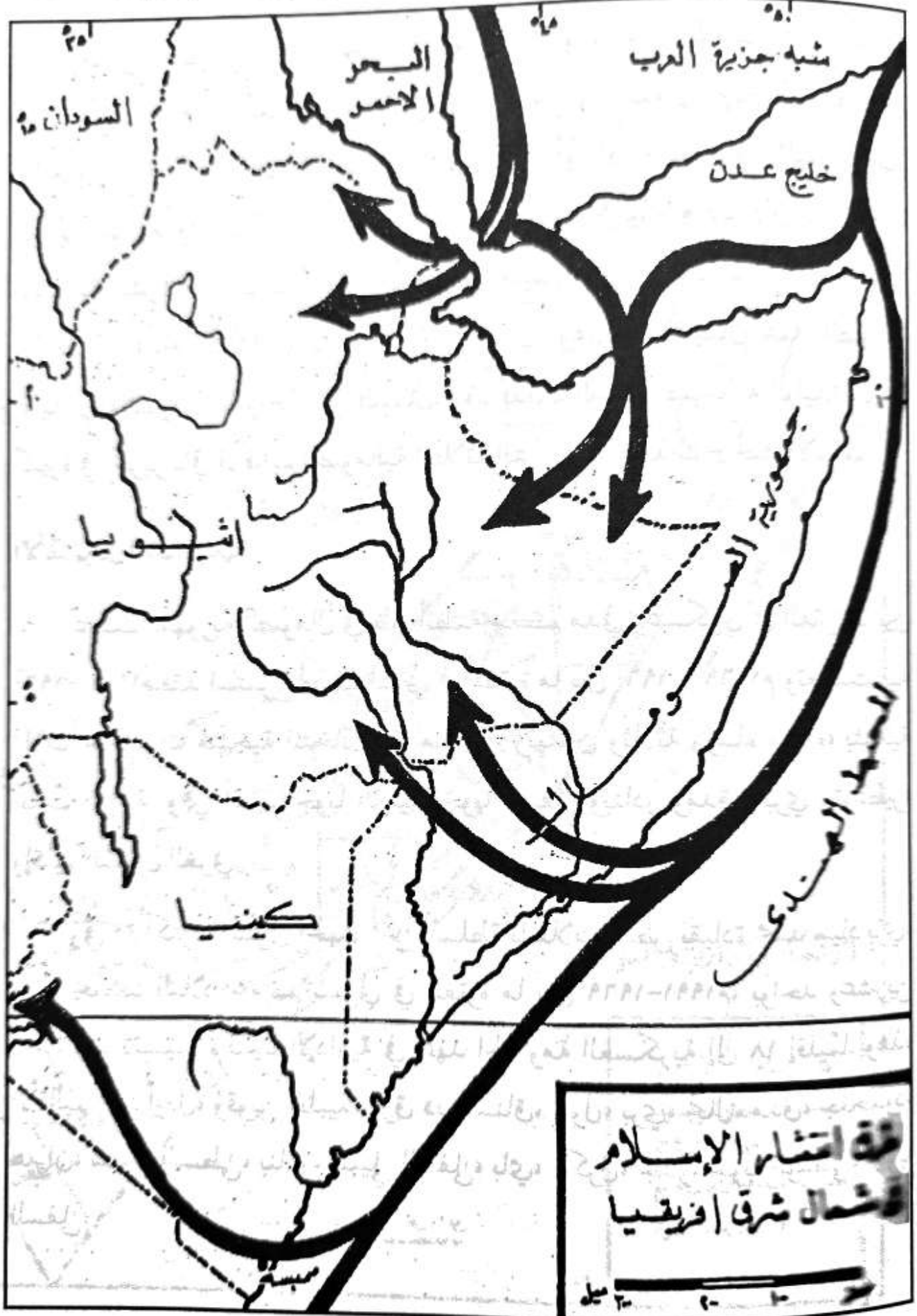
لإثيوبيا (الصومال الغربي أو الأوجادين)، والأجزاء الشمالية الشرقية لكينيا (أنفدي). والقرن الأفريقي هو «ذلك البروز الناتئ من اليابسة، على شكل قرن، والذي يشق الماء شطرين، الشمالي منه يشكل البحر الأحمر، والجنوبي منه يشكل المحيط الهندي وخليج عدن، ويمتد داخل القارة الأفريقية ليشمل كلاً من الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا»^(١١). ويضم القرن الأفريقي دولاً أخرى تتبادل علاقات التأثير والتأثر، مثل السودان وكينيا وأوغندا. وعند التوسع في المفهوم الجيوبوليتيكي للقرن الأفريقي، «فإن الجمهورية اليمنية تعد جزءاً منه، بحكم موقعها في منطقة جنوب البحر الأحمر، فهي تشكل مع القرن الأفريقي رقعة جغرافية واحدة»^(١٥)، لا سيما أن اليمن تقع على الشاطئ الشرقي لمضيق باب المندب، والذي يشكل همزة وصل بين اليمن وبين تلك المنطقة، فالقرن الأفريقي يستمد أهميته كذلك، من جواره اللصيق للبحر الأحمر الذي يمثل أهمية كبيرة للتجارة العالمية. على هذا الأساس أصبحت منطقة القرن الأفريقي محور اهتمام القوى المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لبسط سيطرتها ونفوذها في تلك المنطقة، منذ العهود الاستعمارية حتى الآن. وتنبع الأهمية الإستراتيجية كذلك من قرب المنطقة للخليج العربي الغني بالنفط، كما يحتل القرن الأفريقي أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية نتيجة «لاكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في سواحل وأراضي معظم دول المنطقة»^(١٦)، مما أضاف عاملاً جديداً في الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة.

وهذا الموقع المميز للصومال في منطقة القرن الأفريقي يعد بمثابة نعمة عند الاستغلال والاستثمار الإيجابي الأمثل لمنافع هذا الموقع، أو نقمة على هذا البلد وشعبه عند الفشل في حماية هذه المنطقة الإستراتيجية والاستثمار من خيراتها وأهميتها لصالح الشعب الصومالي. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من اليقظة والاندماج والوحدة والتعاون بين الصوماليين، وكذلك الحنكة في إدارة الأزمات، سواء ما يتعلق بإدارة ومعالجة الأزمات المحلية أو الإقليمية مع دول الجوار ومع التكتلات الإقليمية والدولية، أو على مستوى التعاون الدولي ككل.

دخول الإسلام الصومال وانتشاره فيها:

وصلت الدعوة الإسلامية إلى منطقة الصومال في السنوات الأولى للبعثة، فكانت الصومال من أسبق الدول في استقبال الدعوة الإسلامية، فالصومال بحكم صلاته القديمة ببلاد العرب، وبحكم وجود جاليات عربية على ساحل الصومال منذ سد مأرب سنة ١٢٠م، وما تلا ذلك؛ سواء جاءت هذه الجاليات لأسباب مذهبية أم اقتصادية، فإنه من المرجح أن الصومال عرف الإسلام في حياة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عندما هاجر بعض المسلمين من مكة إلى الحبشة^(١٧)، وكان من بينهم جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والذي أسس مراكز للدعوة في إريتريا والصومال، بمساعدة الجاليات العربية المستوطنة في تلك الجهات، وذلك في السنة الخامسة من البعثة^(١٨). أي قبل هجرة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من مكة إلى يثرب (المدينة) بنحو ثماني سنوات. فكانت منطقة الصومال أسبق إلى الإسلام من المدينة المنورة. وقد توالى الهجرات العربية الإسلامية بعد ذلك نحو بلاد الصومال لأسباب مختلفة، ودوافع متباينة، لعل أهمها وأعمقها أثرًا وأكثرها حجمًا تلك التي نتجت عن ظهور الفتن الطائفية الكبرى في الجزيرة العربية «بعد مقتل سيدنا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حين مارس الأمويون أقصى أنواع الضغط والاضطهاد ضد أتباعه، فكان ساحل أفريقيا الشرقي أحد الملاجئ الطبيعية لاستقبال موجات المهاجرين الفارين من أذى الحكام»^(١٩). وهذه الهجرات تبرهن على أن انتشار الإسلام كان قد سبقهم إلى هذه المنطقة وإلا لما كانوا قد هاجروا إليها بأعداد كبيرة. وقد أكمل الدعاة المحليون الصوماليون إيصال الدعوة ونشرها إلى المناطق الداخلية لبلاد الصومال. ومن ثَمَّ فلا غَرْوَ في أن يصير الصوماليون في ما بعد من أشد المتحمسين لنشر الدعوة الإسلامية، وأن تصبح بلادهم إسلامية خالصة، وأن يصبح الإسلام مكونًا أساسيًا لهوية الشعب الصومالي.

شكل رقم (١) خريطة طرق دخول الإسلام الصومال وانتشاره فيها^(٢٠)



استقلال الصومال:

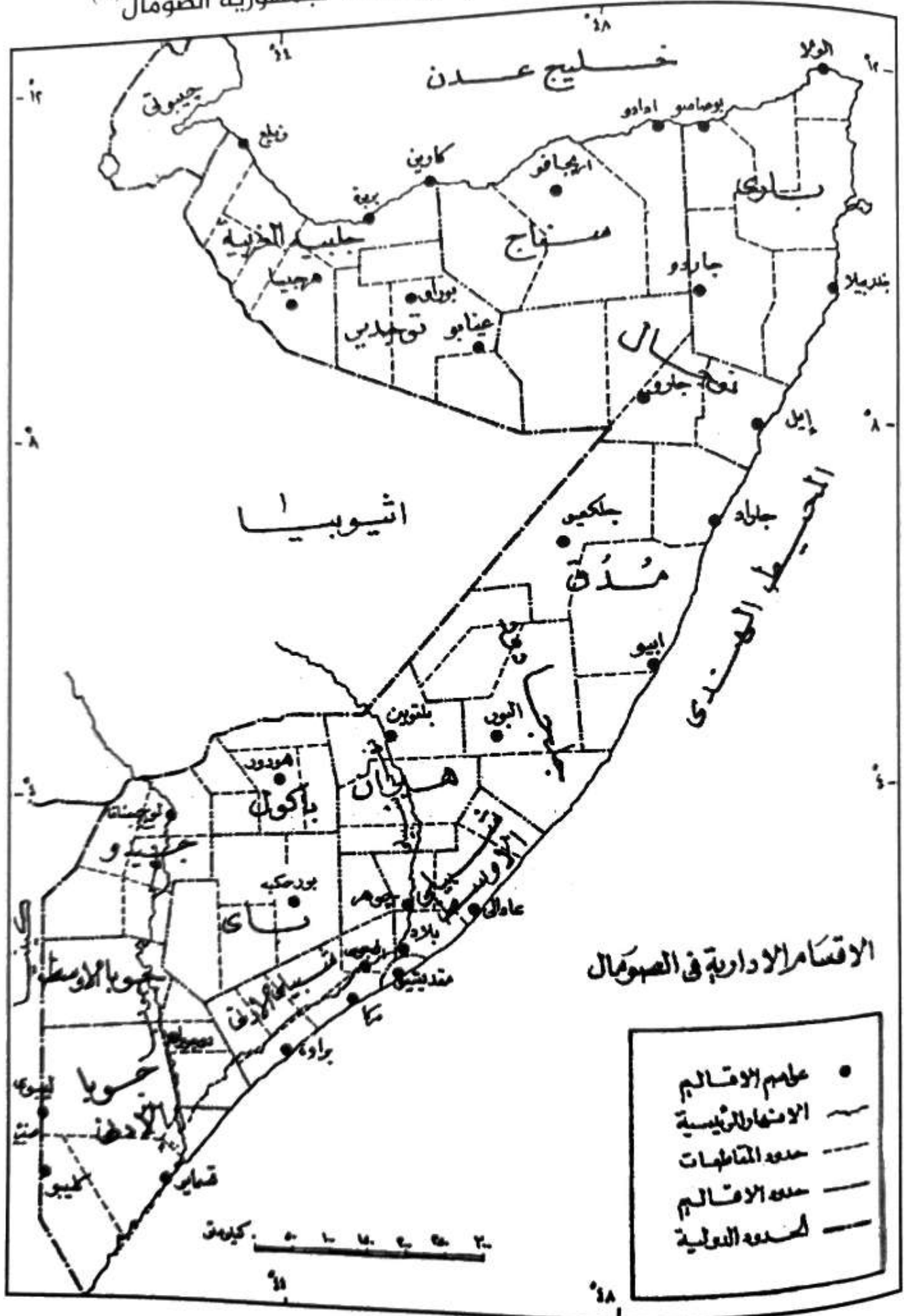
تعرض الصومال إبان الهجمة الاستعمارية الأوروبية إلى التقسيم الجائر، وتم تقسيم أراضيه خمسة أجزاء، وهي الصومال الفرنسي والصومال الإيطالي والصومال الإنجليزي، واقتطعت إثيوبيا إقليم الصومال الغربي أو «الأوجادين». والإقليم الخامس هو الإقليم المعروف بـ (أنفدي) والذي ضمه الإنجليز لكينيا ويعرف الآن بـ «المقاطعة الشمالية الشرقية في كينيا»^(١). وبعد أن نال إقليمان من الأقاليم الصومالية الخمسة الاستقلال (عام ١٩٦٠)، كونا جمهورية الصومال. وهذان الإقليمان هما: الصومال الإيطالي والصومال البريطاني في الشمال. وقد بذلت الدولة الصومالية الوليدة جهودًا كبيرة في تحرير باقي الأقاليم الصومالية الثلاثة التي كانت - آنذاك - تحت الاستعمار.

الأقاليم الإدارية:

عاشت جمهورية الصومال في ظل أنظمة حكم مدني وعسكري في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٩١ م. فقد استمر الحكم المدني في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٩ م وتعاقت فيه ثلاث حكومات منتخبة انتخابًا حرًا مباشرًا، رئيسين وثلاثة رؤساء وزراء، بثمانية أقاليم إدارية. وهي أقاليم جوبا العليا وجوبا السفلى وبنادر ومدق وبري وتوغطير، وإقليم الشمال الغربي.

وفي ٢١ أكتوبر استولى الجيش على السلطة بانقلاب أبيض بقيادة محمد سياد بري، وبدأ يحكم البلاد بحكم شمولي في الفترة ما بين ١٩٦٩ - ١٩٩١ م، بواحد وعشرين عامًا. وتم تقسيم الأقاليم الإدارية في عهد الحكومة العسكرية إلى ١٨ إقليمًا. وهذه الأقاليم هي: أودل، وقوين غلبيد، توق دير، سناق، سول، بري، نجال، مدق، جلدود، هيران، شبيلي الوسطى، بنادر، شبيلي السفلى، باي، باكول، جدو، جوبا الوسطى، جوبا السفلى.

شكل رقم (٢) خريطة الأقاليم الإدارية الـ ١٨ لجمهورية الصومال (٢٢)



تعداد السكان:

تجدر الإشارة إلى أن تقدير عدد السكان في الصومال بدقة أمر بالغ الصعوبة؛ لارتفاع نسبة الرعاة الرُحَّل ولنقص الخبرة بالأجهزة الإحصائية وعمل التعداد، وبذلك جاءت تقديرات السكان متضاربة، كما أن تقديرات سكان المدن وهي الأقرب إلى الدقة لا تخلو من عيوب؛ إذ إن أطراف المدن تسكنها جماعات من الرعاة الرحل الذين يعيشون في ظاهر المدينة فترة من السنة ويتركونها إلى المراعي في فترات أخرى، تاركين وراءهم بعض كبار السن، فضلاً عن مشكلات الحدود الصومالية وعدم اعتراف الرعاة أو تقيدهم بحدود جمهورية الصومال، مما يجعل تقديراتهم متضاربة وغير ثابتة.

آخر تعداد سكاني تم إجراؤه قبل انهيار الدولة:

أول تعداد سكاني أجري في الصومال بعد الاستقلال كان في عام ١٩٦٣م، حيث قدر عدد السكان بجمهورية الصومال بنحو ٢,٣ مليون نسمة^(٢٣). وفي عام ١٩٧٥م أجري تعداد سكاني أجرته الحكومة العسكرية بقيادة محمد سياد بري، وكان عدد السكان وقتها نحو ٤,٢ مليون نسمة، ولكن لم تنشر بياناته التفصيلية، كما تم قياس المعدل السنوي لزيادة السكان بـ ٢,٨٪، ومن ثمَّ كان يمكن أن يبلغ عدد السكان ٧,١ مليون نسمة عام ٢٠٠٠م^(٢٤). وبعد انهيار الدولة عام ١٩٩١م لم يتم إجراء أية إحصائيات سكانية في البلاد. كما لم تتمكن أي من الحكومات الانتقالية من إجراء تعداد سكاني في الصومال.

أول تعداد للسكان بعد انهيار الدولة:

أجرى مكتب الأمم المتحدة الخاص بالسكان بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالحكومة الصومالية، عام ٢٠١٣-٢٠١٤م أول تقدير لتعداد السكان في الصومال منذ أكثر من أربعة عقود. وبناء على هذا التعداد قدر عدد السكان بجمهورية الصومال بأقاليمها الـ ١٨ قبل عام ١٩٩١م بـ ١٢,٣ مليون نسمة^(٢٥). يوضح هذا التعداد

السكاني الأخير للصومال أن أكثر من ثلاثة أرباع الشعب الصومالي تحت سن الثلاثين سنة، وأن ٤٦٪ من السكان في الصومال تحت سن ١٥ عامًا^(٢٦)، مما يدل على أن المجتمع الصومالي هو مجتمع شبابي. وكانت تفاصيل التعداد على النحو التالي:

- ١- ٤٢٪ من السكان يعيشون في الحضر.
- ٢- ٢٣٪ منهم يعيشون في الأرياف، كما يعد ٢٦٪ من السكان من البدو.
- ٣- ٩٪ منهم نازحون في الداخل.

تفاصيل أخرى للتعداد السكاني على النحو التالي^(٢٧):

الرقم	تقديرات السكان	الأرقام	النسبة المئوية
١	التعداد الكلي لسكان الشعب الصومالي	١٢,٣١٦,٨٩٥	
٢	الحضر	٥,٢١٦,٣٩٢	٤٢,٢٪
٣	سكان الريف	٢,٨٠٦,٧٨٧	٢٢,٨٪
٤	البدو	٣,١٨٦,٩٦٥	٢٥,٩٪
٥	النازحون في الداخل	١٠٦,٧٥١	٩,٠٪

توزيع السكان حسب الذكور والإناث^(٢٨):

الرقم	تقديرات السكان	الأرقام	النسبة المئوية
١	مجموع الذكور	٦,٢٤٤,٧٦٥	٥٠,٢٪
٢	مجموع الإناث	٦,٠٧٢,١٣٠	٥٠,٢٪
٣	عدد الذكور في الحضر	٢,٥٩٨,٩٢٦	٤٩,٨٪
٤	عدد الإناث في الحضر	٢,٦١٧,٤٦٦	٥٠,٢٪
٥	عدد الذكور في الأرياف	١,٤٣٩,١٧٦	٥١,٣٪
٦	عدد الإناث في الأرياف	١,٣٦٧,٦١١	٤٨,٧٪
٧	عدد الذكور في البادية	١,٦٦٣,٧٧٥	٥٢,٢٪
٨	عدد الإناث في البادية	١,٥٢٣,١٩٠	٤٧,٨٪
٩	عدد النازحين الذكور	٥٤٢,٨٨٨	٤٩,١٪
١٠	عدد النازحين الإناث	٥٦٣,٨٦٣	٥٠,٩٪

توزيع السكان حسب الأعمار^(٢٩):

الرقم	العمر	الذكور		الإناث	
		الأرقام	النسبة	الأرقام	النسبة
١	صفر - ٤ سنة	٨١٥,٦٢٩	١٣,١	٨٦٤,٧٣٤	١٤,٢
٢	٥ - ٩ سنة	١,٠٨٥,٥٣١	١٧,٤	١,٠٢٢,٨٣٣	١٦,٨
٣	١٠ - ١٤ سنة	٩٨٠,١٢٣	١٥,٧	٨٥٢,٦٤٢	١٤,٠
٤	١٥ - ٦٤ سنة	٣,٢١٩,٤٢٥	٥١,٤	٣,٢٢٦,٤٣٢	٥٣,١
٥	٦٥ + سنة	١٤٤,٠٥٦	٢,٣	١٠٥,٤٩٠	١,٧

الكثافة السكانية:

تكشف الكثافة العامة للسكان عن علاقة الإنسان بالأرض ومدى استجابته لظروفها. والكثافة الحسابية للسكان في الصومال هي ٥,٨٤ في كم^(٣٠). ويتحكم الماء وفرة وندرته في توزيعهم، فأقل جهات الصومال كثافة الإقليم الشمالي الشرقي والأوسط (١,٧٤، ٤,٢٣ نسمة للكم^(٣١) على الترتيب بينما أعلى الكثافات تتمثل في الجنوب في حوض نهر شبيلي وما بين النهرين (٦,٠٩، ١٤,٤٩ نسمة للكم^(٣٢) على الترتيب)، أما المنطقة الثانية المرتفعة الكثافة نسبياً فهي في الإقليم الشمالي الغربي حيث تربية الحيوان على نطاق تجاري وهي التي يصيبها قدر متوسط من المطر مما يخرجها من الظروف الصحراوية الشديدة الجفاف، فهنا تبلغ الكثافة ٨,١٢ نسمة للكم^(٣٣).

تتفاوت الكثافة السكانية بالبلاد من منطقة إلى أخرى وتتميز الأجزاء الجنوبية من البلاد بارتفاع الكثافة السكانية بها، حيث تمتد المناطق الصالحة للزراعة حول كل من نهري شبيلي (نهر النمر) ونهر جوبا، بل يعتبر إقليم شبيلي السفلي من أكثر الأقاليم الصومالية كثافة حيث تبلغ «الكثافة السكانية به ٤٠,٩ شخص في كل كيلومتر مربع»^(٣٤) يليه إقليم بنادر الذي تقع فيه العاصمة مقديشو.

المبحث الثاني

الشعب الصومالي: التركيبة الاجتماعية والانتماء العربي

التعريف بالمجتمع:

يعرف المجتمع بأنه «كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، تسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجده في الزمان والمكان»^(٣٣). فالمجتمع بذلك هو الجماعة الإنسانية التي تتطور ابتداء من نقطة (ميلاد)، وذلك كحدث يسجل ظهور شكل من أشكال الحياة المشتركة، وكنقطة انطلاق لحركة التغيير التي تتعرض لها الحياة، ويظهر هذا في شكل صورة نظام جديد للعلاقات بين أفراد الجماعة.

التعريف بالقبيلة:

تعرف القبيلة بأنها «جماعة من الناس ينتمون حقيقة أو وهماً إلى أصل مشترك، ويشعرون بانتسابهم إلى أب أو جد أعلى»^(٣٤). أو هي «جماعة من الناس ينتمون إلى أصل مشترك تجمعهم وحدة الجماعة وتربطهم رابطة الدم والقرباة والعصبية للأهل والعشيرة»^(٣٥).

والحكم القبلي مظهر أساسي للمجتمع البشري، وكما يقول أفلاطون وأرسطو وابن خلدون والفارابي فإن جذوره تمتد إلى فجر التاريخ لاستحالة الحياة الفردية^(٣٦)، وللحاجة الماسة للمجتمع الذي يكفل لأعضائه الأمن والاستقرار النفسي والبدني. وكما أوضح ابن تيمية فإن «بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالإجماع لحاجة بعضهم إلى بعض»^(٣٧).

التعريف بالدولة:

الدولة بتعريفها الشامل الواسع «هي تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد، يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة، تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة»^(٣٨). هذا التعريف شامل للأركان الأربعة الرئيسة للدولة والتي هي الشعب، والإقليم المحدد، والنظام السياسي، والسلطة أو الحكومة.

المجتمع الصومالي:

يتكون المجتمع الصومالي من الوحدات الأساسية الصغيرة للحياة الاجتماعية، مثل: الأسرة والجماعات الكبيرة التي تجمعها المصالح المشتركة مثل القبيلة والأمة أو القومية، وهي جماعة اجتماعية تشترك في إقليم معين، ويشعر أعضاؤها بالانتماء إليها، كما أنهم يتقاسمون مجموعة من المصالح العامة والثقافة المشتركة التي تربط في ما بينهم^(٣٩). ويتميز المجتمع الصومالي - بصفة عامة - بأنه مجتمع تقليدي، يتمسك بشدة بالعادات والتقاليد والتراث القديم.

إن الشعب الصومالي في تكوينه الاجتماعي عشائري، قبلي، بدوي، فهو قبلي بالمفهوم الذي يقوم عليه أي مجتمع قبلي لم يحقق قدرًا كبيرًا من الانتماء للوطن، وإن مجتمعًا كهذا يكون هدفه الأول هو الحفاظ على مصالح قبيلته، وهذا يؤدي إلى إنتاج أفكار ضيقة وضعيفة مقصورة على القبيلة ولا تتعداها لتشمل الأمة أو القومية الصومالية الكبرى.

الأصل والانتماء:

عندما نتعرض للأصل الذي ينحدر منه الصوماليون، يمكن القول: إنه على الرغم من اتفاق الكتّاب والأنثروبولوجيين في الأصل المشترك للصوماليين إلا أنهم اختلفوا في كون الصوماليين ينتمون إلى السلالة السامية أم الحامية. وأيًا كان الراجح، فإن ذلك

لا يجرح في وحدة نسبهم وانتمائهم القومي إلى واحدة من تلك السلالتين أو الانصهار الذي تم بين المنحدرين من هاتين السلالتين نتيجة التزاوج والتصاهر والهجرات في الصومال.

(أ) الانتماء العربي للصوماليين:

من الكتاب الذين رجحوا الانتماء العربي لأهل الصومال د. ممدوح حقي، في بحث له في كتاب (المسح الشامل لجمهورية الصومال) بعنوان: «الصومال واللغة الصومالية»، يقول: «الاختلاف حول أصولهم كبير، إلا أن كثيراً من المظاهر والمعالن والاستنتاجات العلمية تجعلنا نعتقد أنهم عرب نزحوا إلى القرن الأفريقي بعد ظهور الجفاف في الجزيرة العربية، ويؤكد بعض العلماء المنصفين أن مبدأ هجراتهم المتوالية المتعددة لا يتجاوز خمسة آلاف سنة إلى سبعة آلاف عام، وأخذوا يضغطون وبدافع الحاجة والرعي والحياة على السكان الأصليين ... وانساحوا نحو الجنوب حتى بلغوا منطقة بنادر»^(٤٠) (مقديشو وما حولها).

أما د. محمد عبد الغني سعودي، فيقول: في معرض حديثه عن مجموعة قبائل السمالي: «ويتكون هذا القسم من الأمة الصومالية من أربع قبائل رئيسة، وكل منها يرجع إلى مؤسسها الأول. وهذه العشائر هي: الدّر (بكسر الدال) والإسحاق والهلوية والدارود، وهي قبائل ترجع أصولها إلى شبه الجزيرة العربية»^(٤١).

ورغم اختلاف الروايات بين النسابين التقليديين بين مجموعة وأخرى، فإن القبائل والعشائر الصومالية تتفق في أنها تنحدر من أبناء عقيل بن أبي طالب؛ ابن عم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤٢). ويقوي هذا الاتجاه ما أورده عبد الرحمن النجار في معرض كلامه عن ممالك الطراز الإسلامي وإمارة (زيلع) الإسلامية الصومالية، قائلاً: «ومن أشهر الذين هاجروا إلى الحبشة ونشروا بها الإسلام بنو عقيل بن أبي طالب»^(٤٣). ويشير د. علي حسن محمد إلى «أن القبائل الصومالية نزحت من الجزيرة العربية على فترات متباعدة ترجع إلى الألف الرابع أو الخامس قبل الميلاد، وهم من عرب جنوب الجزيرة

العربية»^(٤٤). وعلى هذا فإن الصوماليين يفخرون بالانتساب لأجدادهم من العرب ويؤمنون بانتمائهم للعروبة والإسلام.

(ب) القائلون بالأصل الحامي وأدلتهم:

يقول الكاتب المصري حمدي السيد سالم: «يتكون المجتمع الصومالي - كغيره من المجتمعات الرعوية الحامية من عدة قبائل مختلفة الأسماء، ولكنها متفقة من حيث إنها تمثل كتلة واحدة لعنصر واحد هو العنصر الحامي»^(٤٥). ومن الأدلة التي يعتمد عليها الباحث الصومالي: محمد إبراهيم (ليقليقتو) في إثبات هذه الرؤية في كتابه (تاريخ الصومال) قوله: «... بجانب النقاش والجدل الذي لم يحسم بعد حول أصل الصوماليين، إلا أن بعضاً من علماء الأجناس واللسانيات والتاريخ أثبتوا أن الصوماليين ينتمون إلى الجنس الحامي، وأنهم كانوا يعيشون في المناطق الشرقية والشمالية للصومال الحالي منذ ما قبل عام ٣,٦٠٠ ق.م»^(٤٦). وهذه الرؤية تعتمد على آثار تم العثور عليها ترجع إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد، بجانب الاتصالات التي كانت تتم بين المصريين القدماء وبلاد «بونت»، كما أثبتته وقائع زيارة الملكة حتشبسوت لبلاد بونت (الصومال) في القرن الخامس عشر قبل الميلاد، والتي تم نقشها على معبدها في الدير البحري في مصر»^(٤٧). وتستدل الكاتبة السودانية د. محاسن عبد القادر على إثبات الأصل الحامي للصوماليين بما ذهب إليه بعض الكتاب، وهم:

١- الكاتب الصومالي علي أحمد عدي: ويرى «أن الدناكل والصوماليين هم في الواقع حاميون اختلطوا بالعرب المهاجرين من شبه الجزيرة العربية، وأن هذه الهجرة وما تلاها من نماذج قد تمخضت عن ميلاد أمة جديدة هي الأمة الصومالية الواحدة»^(٤٨).

وتضيف د. محاسن: «إن الدراسات اللاحقة حول أصل الصوماليين تلقى الكثير من التساؤلات حول جذورهم السامية، وذلك لا ينفي وجود آراء لدى علماء الأجناس تقول بالأصول الحامية للصوماليين».

٢- السير فنسنت جلندي Sir Vincent Glenday ، أحد قادة الإدارة في ظل الحكم البريطاني في كينيا: يقتبس فنسنت من عالم الأجناس الإيطالي سيرقي (Sergi) قوله: «إن الصفات السامية للسلالة الصومالية ... قد بدأت في الاختفاء، وليس هناك أي أثر يدل عليها الآن. ولذا لا بد من النظر إلى الصوماليين في الوقت الحاضر - من ناحية أنثروبولوجية - بوصفهم حاميين خُلصًا»^(٤٩).

٣- إيوان لويس I. M. Lewis ، أسهم لويس بقدر وافر في علم الأجناس وفي الدراسات الصومالية وأصول الصوماليين، فقد أشار إلى أنه «على الرغم من أنه قد أصبح الآن بالإمكان الكشف عن المعالم الرئيسة لحركة الهجرات الصومالية .. وعن الجذور السلالية التي انحدروا منها، إلا أن تحديد أصلهم ما زال موضوعًا يكتنفه الغموض، فما زال من الصعب جدًا تصنيفهم كعنصر حامي مستقل .. أو اعتبارهم شريحة مستعربة أكثر عروبة من غيرها من بقية العناصر الحامية الشرقية ... وقد أصبح لويس: في فترة تاريخية لاحقة أكثر تشككًا في النظرية القائلة بالأصول السامية للصوماليين .. وأشار إلى أن الصوماليين من الناحية العرقية والثقافية ينتمون إلى المجموعة العرقية الحامية ... وفسر لويس حجج الصوماليين في الانتماء للعرب، بأن ذلك يعود إلى تمسكهم العميق بالإسلام، إضافة إلى أواصر الصّلات التاريخية المتينة بين سواحل الصومال وجزيرة العرب والتي ساعدت على انتشار الإسلام والثقافة العربية في الصومال»^(٥٠).

وينقسم الحاميون إلى فرعين كبيرين، هما: الحاميون الشرقيون والحاميون الشماليون، وفي القسم الأول يدخل المصريون وقبائل البُجّة والجالا والصومال والدناكل والأحباش. وفي القسم الثاني يدخل البربر والطوارق والتيبو سكان الصحراء، والفولي^(٥١) من سكان السودان الغربي في غرب أفريقيا الحالية.

وأيًا ما كان الأصل الذي ينحدر منه الصوماليون من الجنس العربي السامي أو الجنس الحامي، فإن كلتا السلالتين الحامية والسامية تنتميان إلى أصل سلالي مشترك هو الأصل القوقازي، ويتحدثون بما يسمى عند علماء اللسانيات والأجناس باللغات الأفروآسيوية التي تشترك بالعديد من الجوانب الدلالية.

إن ترجيح بعض الكتّاب انتماء الصوماليين إلى أي من السلالتين السامية أو الحامية لا يخلّ بانتمائهم وأصلهم المشترك، ما دام الجميع ينتمي إلى أصل واحد. و«سواء أكان الصوماليون أفارقة تعربوا أم عرباً تأفروا فإن هناك مشاكل كبيرة بينهم وعرب الجزيرة العربية. فأهل الصومال - كعرب الجزيرة رعاة إبل، وكما تحتل الإبل مكانة عظيمة في جزيرة العرب فإن الإبل عماد الحياة في الصومال»^(٥٢)، حيث يعيشون على ألبانها ولحومها. وكما أن العرب اشتهروا بالقوة البيانية اللسانية والتي شهد لها اختيار الحكمة الربانية للغة العربية في نزول القرآن الكريم، فإن الصوماليين يمتازون بقوة الأساليب البيانية في لغتهم. «والشعر الصومالي يعالج الأغراض ذاتها التي عالجها الشعر العربي التقليدي - الهجاء والرثاء والتعبئة للحرب والإشادة بالقبيلة، والدعوة إلى السلام وإصلاح ذات البين، والدعوة للتمسك بالفضائل»^(٥٣). ونوعية الحروب عند الصوماليين تشبه مثلتها عند القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية. ولعل هذه الأدلة الأخيرة تمثل دليلاً آخر يؤكد على عروبة الصوماليين ويحسم الجدل في انتمائهم العرقي بين السامية والحامية. وذلك بسبب الأساليب الثقافية واللغوية المشتركة بينهم وبين الأمة العربية. كما يدل ذلك على المزاج الثقافي الموحد للصوماليين، مما يؤكد وحدتهم العرقية والثقافية والسلالية المشتركة.

القبائل الصومالية:

يتكون المجتمع الصومالي، كغيره من المجتمعات الرعوية، من عدة قبائل مختلفة الأسماء، ولكنها متفقة من حيث إنها تمثل كتلة واحدة لعنصر واحد هو العنصر الصومالي. هذه الكتلة الكبيرة من الصوماليين بصرف النظر عن أسماء القبائل أو المجموعات التي ينتمون لها، فإنها جميعاً ذات خصائص عرقية تختلف جوهرياً عن جيرانها من سكان كينيا وإثيوبيا. ومن هنا ينقسم الصوماليون إلى قبائل يرتبط أفرادها سلسلة من الأنساب تنتهي بجد مشترك تعرف القبيلة باسمه. فكل قبيلة لها رئيسها، سواء بالوراثة أو الانتخاب، ويلقب هذا الرئيس بعدة ألقاب حسب اختلاف المناطق. ومن هذه الألقاب: سلطان، أوجاس، جراد، إسلان، بقر، إسلو، ملاق^(٥٤).

يتألف المجتمع الصومالي من عدة قبائل ذات عرقية متجانسة يسودها تنظيم اجتماعي ينبنى على الانتماء القبلي. ويعود تقسيم الصوماليين إلى مجموعتين كبيرتين: مجموعة الصاملي أو الصومالي ومجموعة الساب، وتكوّن مجموعة الصومالي معظم السكان ويستعمل اسمهم وهو «الصومالي» ليشمل أيضًا مجموعة الساب، كما تطلق مثلًا كلمة الإنجليز على سكان الجزر البريطانية، بصرف النظر عما إذا كانوا إنجليز أو إسكتلنديين أو من ويلز^(٥٥). وتشمل مجموعة الصاملي أربع قبائل رئيسة هي: الدير والإسحاق والهوية والدارود وهي قبائل رعوية تنتشر انتشارًا كبيرًا في البلاد.

أما مجموعة الساب فتتكون من قبائل الديجل والرحنوين الذين يمارسون الزراعة والرعي أيضًا وهم أقرب في حياتهم ونشاطهم إلى مجموعة مستقرة، بينما مجموعة الصاملي هي التي عدلت في طريقة حياتها لتواجه صعوبات البيئة الجديدة في شمال وشرق القرن الأفريقي^(٥٦).

شكل رقم (٣) خريطة انتشار القبائل الصومالية^(٥٧)



وإذا جئنا إلى انتشار المجموعة الصومالية، فتتميز هذه المجموعة بالانتشار الواسع في جميع الأجزاء الخمسة للصومال الكبير. فعشائر الدير تتركز في القسم الغربي في الصومال الشمالي وتتعداه إلى داخل جيبوتي وغربي مقاطعة هرر في إثيوبيا، كما يوجد فرع لها في الجنوب في مركز مركه وبين نهر جوبا وبراوة. وتعيش عشائر الإسحاق - التي هي من الدير - في وسط الصومال الشمالي ولكنهم في تحركاتهم الرعوية يمتدون إلى إقليم هود في منطقة الصومال الغربي في إثيوبيا (أوجادين)، بينما يتداخلون في الشرق مع عشائر دولبهانت ووارسانجلي التي تعد من عشائر الدارود.

وتحتل الدارود القسم الشرقي للصومال الشمالي فضلاً عن الأجزاء الشمالية الشرقية في جمهورية الصومال في محافظات بر Bari ونوجال Nugal بصورة أساسية، وأيضاً في أجزاء منطقة مدق وجلجدود، وكذلك في أجزاء من الجنوب، خاصة في بقاع ولاية جيدو Gedo وجوبا السفلى Midle Juba .

أما في خارج الحدود فلها انتشار واسع في إقليم هود وأوجادين، ويمتدون إلى كينيا.

ويقطن الهوية أجزاء من مقاطعة مدق Mudug ومعظم مقاطعة جلجدود، وكل محافظة شبيلي الوسطى وهيران وبنادر العاصمة، ويمتدون عبر حوض شبيلي يختلطون بعشائر الساب. ولها امتداد خارج الحدود السياسية لجمهورية الصومال في كل من المناطق الصومالية في كينيا وإثيوبيا.

أما مجموعة قبائل الديجل والمريفلي، فهي أقل انتشاراً من المجموعة الأولى (الصمالي)، و«يقتصر توزيعهم على الإقليم الخصيب الواقع بين النهرين: جوبا وشبيلي، حيث تختلط الشعبتان ببعضهما زُرَاعًا ورعاً بل ويختلطون أيضاً بعشائر الصمالي»^(٥٨). وأسماء الديجل والرحنوين أسماء تدل على تحالفات واتفاقيات تعايش، أكثر منها على الانتساب إلى جد مشترك. وتتفاهم المجموعتان بلهجة «المائي ماي».

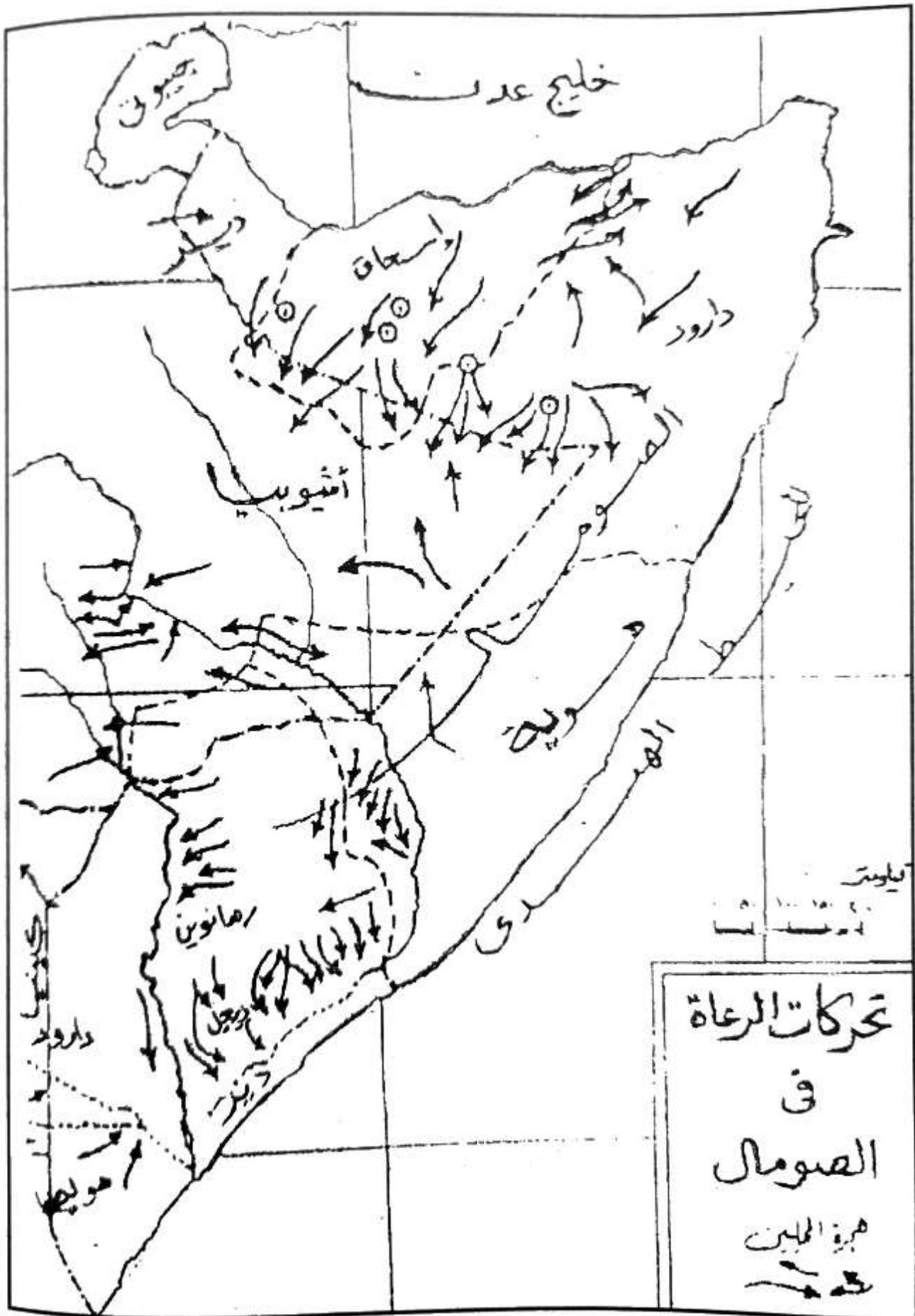
وهناك بعض الأقليات من العشائر صغيرة الحجم مقارنة بالقبائل الأربعة

المذكورة سلفاً، أكبرها البانتو الذين يتبعثرون في القرى الزراعية حول حوض نهري شبيلي وجوبا، ومن الجائز أنهم بقايا لجماعات زنجية كانت قبل وصول الحاميين، وهم زراع بالدرجة الأولى. وأهم عشائرتهم شيدلة وشبيلي في وادي شبيلي، وجوشا وجوباوين في وادي جوبا^(٥٩). وهذه العشائر تم تقديرها من حيث العدد بنصف قبيلة من الأربعة المذكورة (الدير والدارود والهوية والديجل والمريفلي) في مؤتمر «عرتة» للمصالحة في جيبوتي عام ٢٠٠٠م من حيث تقاسم السلطة السياسية مثل عدد النواب في البرلمان الاتحادي الصومالي، وهو ما لا يزال معمولاً حتى الآن بالرغم من الاحتجاجات التي تقدمت بها هذه المجموعة ضد هذه القسمة التي رأوها ظالمة في حقهم.

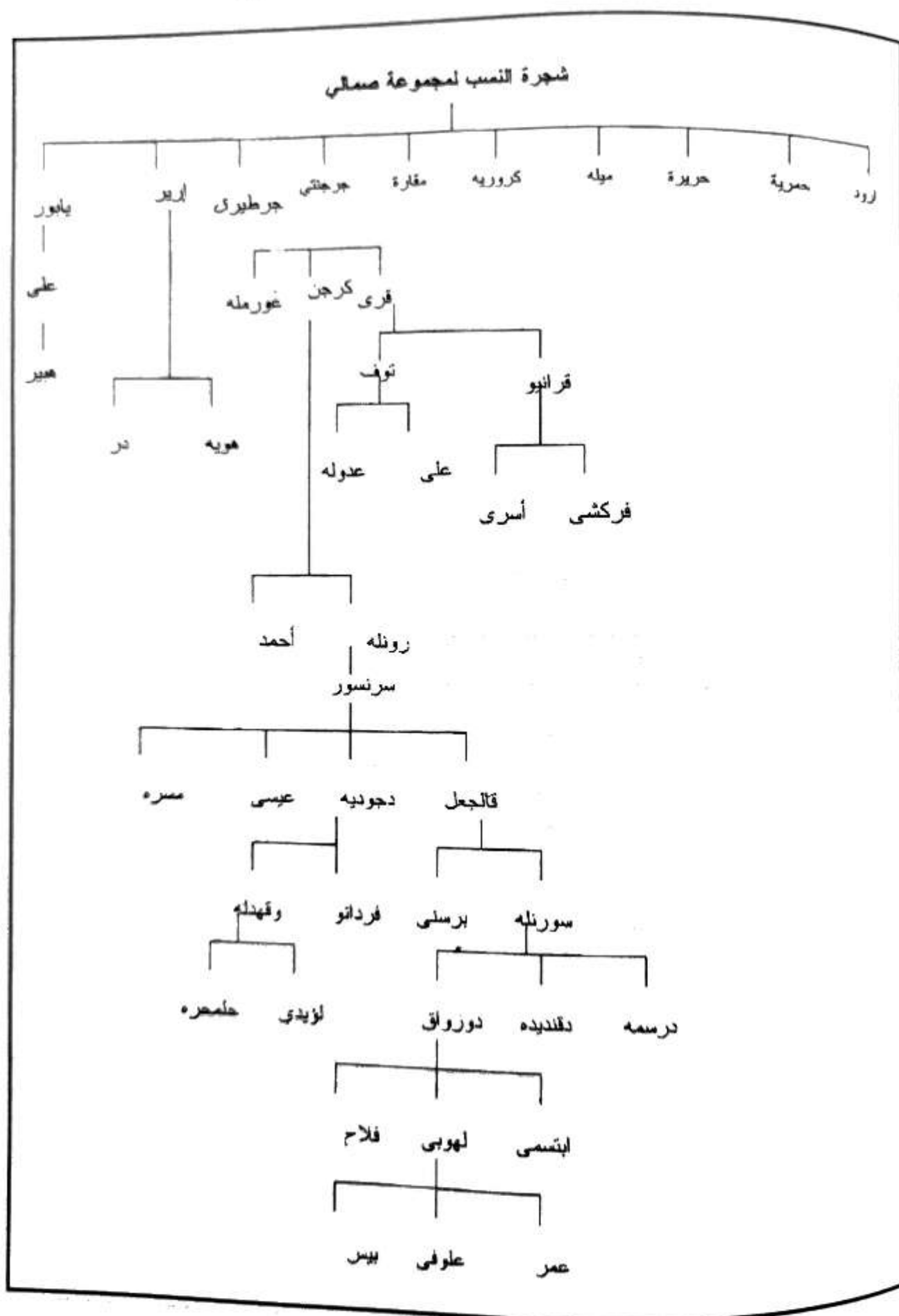
الحدود بين القبائل الصومالية:

الثابت أن الحدود بين القبائل الصومالية الرعوية في مناطق الرعي تعد حدوداً ديناميكية متحركة تبعاً لاختلاف قوة القبائل ومدى احتياجاتها للمرعى والمورد. وتتبع قبائل شمال الصومال خطاً من الرعي يتمثل في الهجرة صيفاً إلى إقليم هود في إثيوبيا، عندما تكون مرتفعات هود في أحسن حالاتها نباتياً، وفي الوقت نفسه تكون مراعي سهول الصومال قد أنهكت، أما الأجزاء الجنوبية من الصومال فلا تتميز بظهور حرفة الزراعة فيها فحسب، بل الهجرة الفصلية للرعاة أيضاً، حيث يتجه السكان بحيواناتهم إلى الأراضي النهرية خلال الفصل الجاف، ثم يرجعون إلى مراعي المناطق الساحلية خلال فصل المطر القصير الذي يمتد من أبريل إلى مايو ومن أكتوبر إلى نوفمبر، ويصبح اختراق خط الحدود (الصومالية - الإثيوبية) من الأمور الضرورية بالنسبة لبعض القبائل^(٦٠). ولا توجد حدود فاصلة بين القبائل الصومالية في المناطق والمراعي، مما يؤدي إلى مزيد من الانتشار والتحرك والوفود والزُوح، وغير ذلك من صور الامتصاص والانطباع والمصاهرة بين هذه العشائر، ويؤدي أيضاً إلى تبادل المصالح وسهولة الانتشار والتحرك وراء الماء والكلأ.

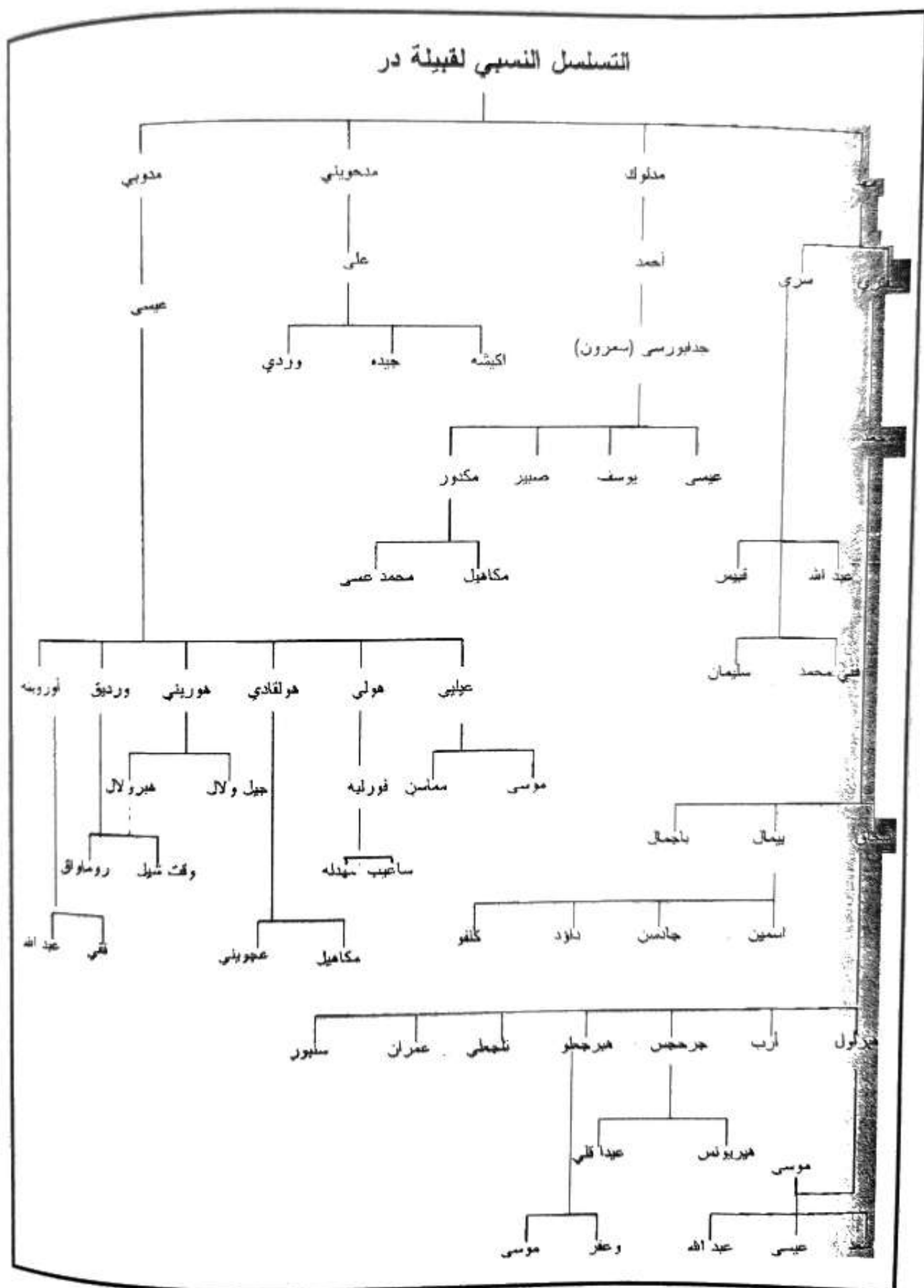
شكل رقم (٤) خريطة تحركات الرعاة في الصومال (٦١)



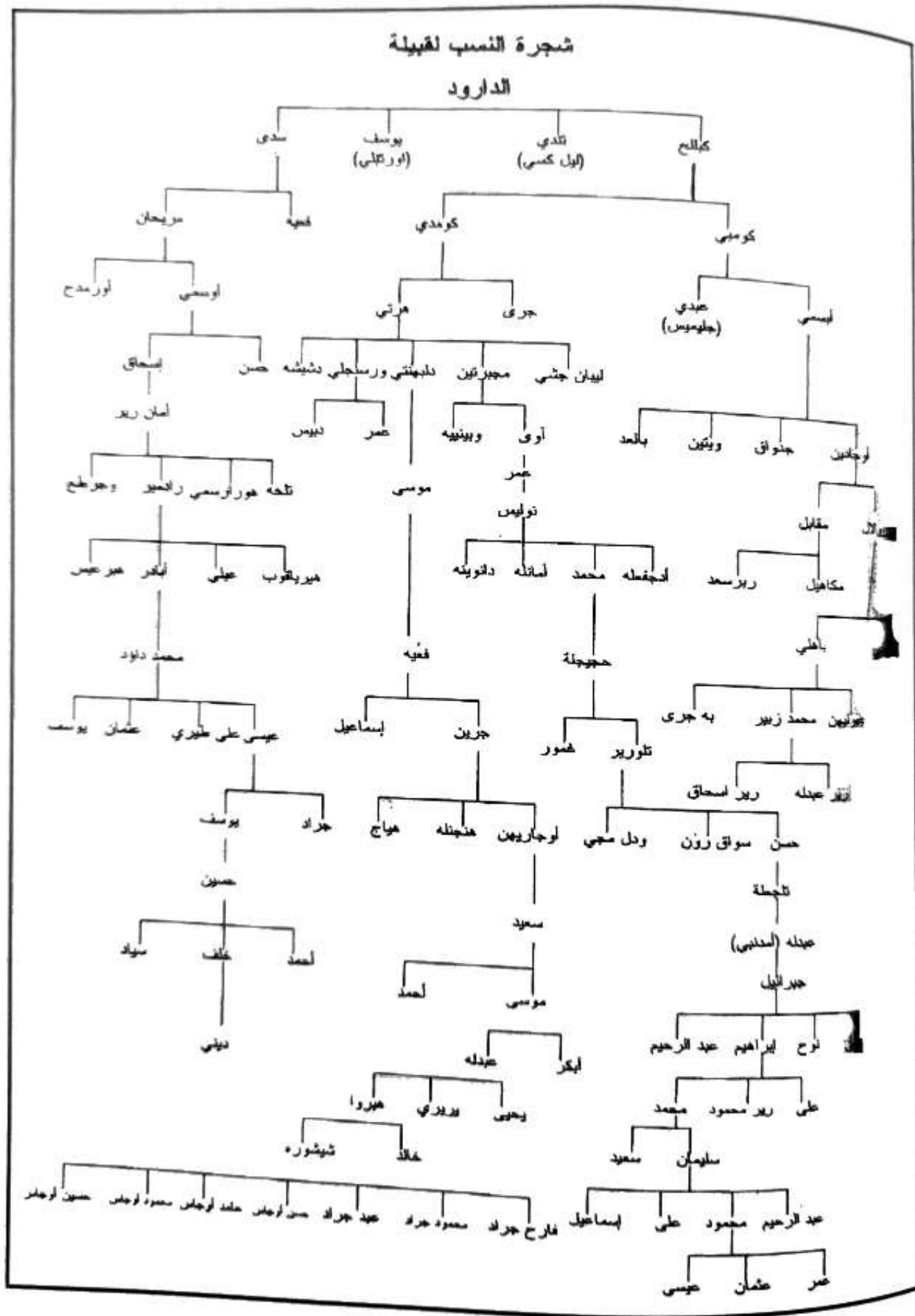
شكل رقم (٥) شجرة النسب لقبائل صمالي (٦٢)



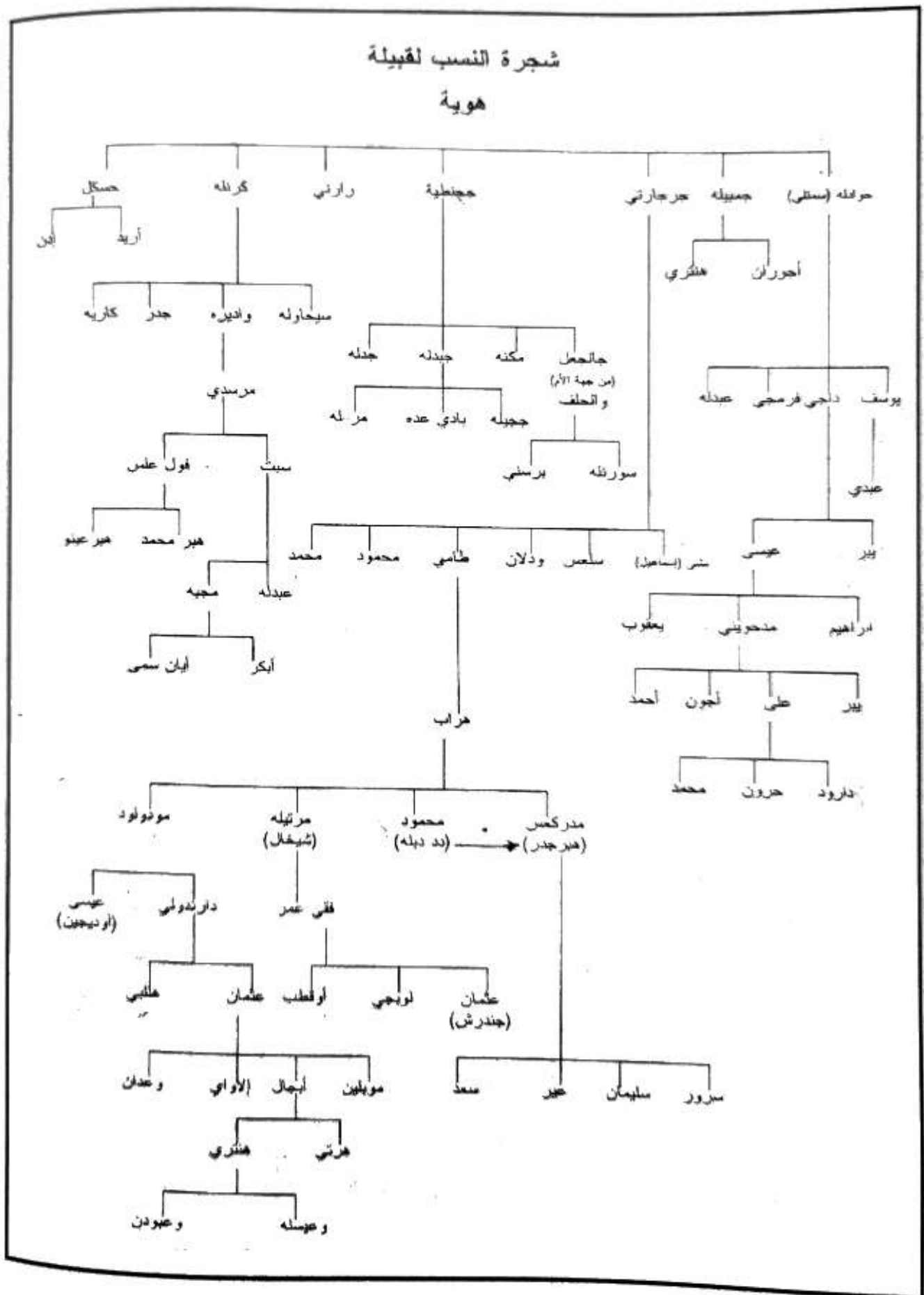
شكل رقم (٦) شجرة النسب لقبيلة الدير^(٦٣)



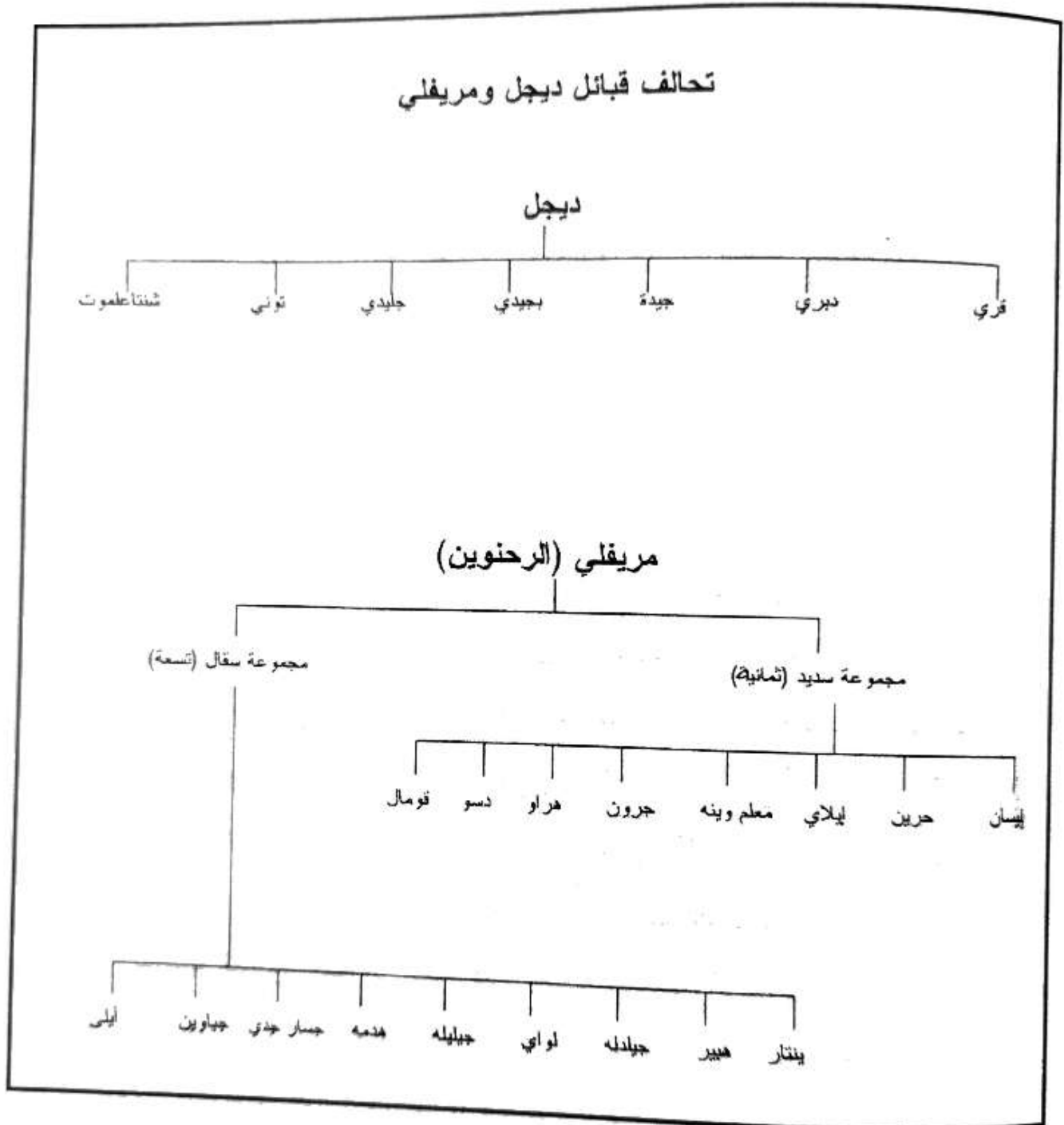
شكل رقم (٧) شجرة النسب لقبيلة الدارود^(٦١)



شكل رقم (٨) شجرة النسب لقبيلة الهوية (٦٥)



شكل رقم (٩) شجرة النسب لقبائل الديجل والمريقلي (٦٦)



المبحث الثالث

نشاط السكان وأساليب حياتهم في الصومال

يختلف نشاط السكان في الصومال من مكان لآخر حسب طبيعة الموقع وتأثيرات البيئة المحلية. ففي المناطق الساحلية يشتغل الناس بالتجارة مع الأقطار الخارجية كما يعمل القليل منهم بصيد الأسماك، وفي المناطق الداخلية، حيث المراعي متوافرة، يحترف السكان مهنة الرعي، وأما حول مجاري الأنهار فتنتشر حرفة الزراعة وجرأة الأرض، وهناك من يعمل بالصيد وجمع الصمغ والبخور:

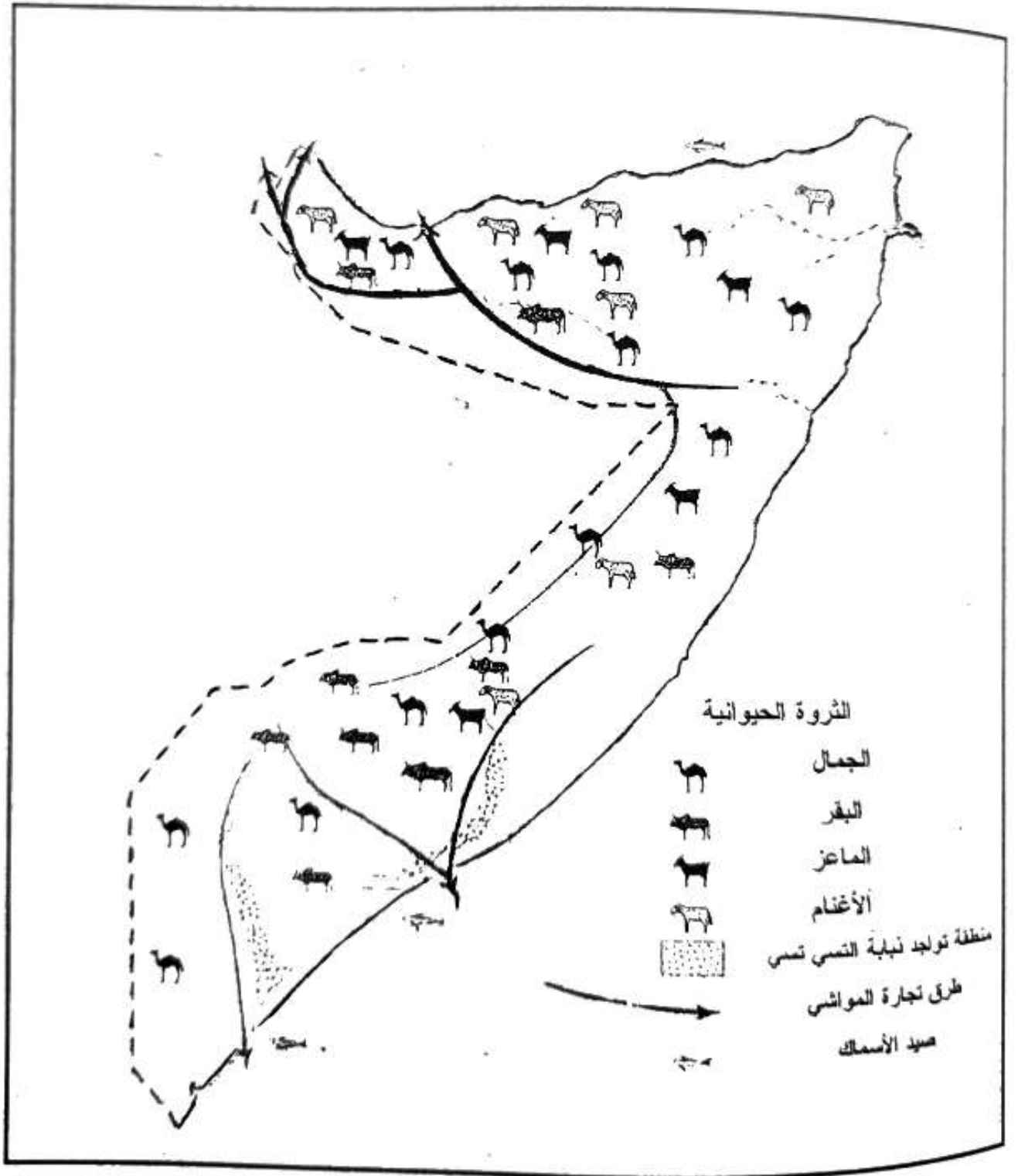
١- الرعاة:

كان الرعاة يشكلون النسبة الغالبة العظمى من الصوماليين. فحتى عام ١٩٧١م، كانت هذه النسبة تصل إلى ٨٠٪ من السكان^(٦٧). وقد بدأت هذه النسبة تتغير بصورة مستمرة بناءً على عوامل الجفاف والتصحر وغيرها من أسباب الهجرة، فالحط الذي أصاب البلاد في أوائل السبعينيات من القرن الماضي قد خفض كثيراً من هذه النسبة، نتيجة للكميات الكبيرة من الماشية التي نفقت، والتي كان يعتمد عليها الرعاة، ولذلك اتجه أصحابها إلى العمل كمزارعين في الحقول أو كأيدٍ عاملة في المدن، ثم استمر هذا التناقص بسبب تدهور الموارد التي كان يعتمد عليها الرعاة، نظراً لقلة الأمطار، والقطع الجائر للغابات والمراعي، وهلاك المواشي التي كانوا يعتمدون عليها في حياتهم.

وينتشر الرعاة في كل مكان في الصومال ولكنهم يتركزون في المناطق الوسطى والشمالية من الصومال. والبدو لديهم كبرياء، فهم فخورون بأنفسهم، ويعدون أنفسهم في أول السلم الاجتماعي، حيث يرون حرفتهم أفضل من الحرف الأخرى، مثل الحدادين والإسكافيين والصيادين وحتى المزارعين^(٦٨). وقد اشتغلت بهذه الحرف المذكورة - عدا الزراعة - فئات معينة يحقرها المجتمع الرعوي متأثراً بثقافته الرعوية البدوية، وربما كان مرد هذا الأمر إلى أن هذه المهن تُبعد المستغرق فيها عن حياة

الفروسية والحروب، وفي مجتمع يُجابه الخطر ترتفع قيمة المحارب على قيمة المواطن المسالم، لذلك كان المحاربون (وهم الرعاة) في أول السلم الاجتماعي؛ لأنهم حماة الشغور المحافظون على شرف العشيرة وعرضها. أما الحرفيون والزراّع فوظيفتهم لا تتعدى خدمة المحارب من توفير للغذاء وإصلاح وإعداد للعتاد، وغير ذلك.

شكل رقم (١٠) خريطة الثروة الحيوانية في الصومال^(٦٩)



٢- المزارعون الخالص وأنصاف الرعاة؛

أما المزارعون فقد ازدادت نسبتهم إلى ٢٠٪^(٧٠) من إجمالي الشعب الصومالي، ويتركزون في جنوب البلاد، وفي وادي نهري شبيلي وجوبا، يمثل الأجراء منهم نحو ١,٥٪ فقط. وتكاد الإقطاعيات الزراعية الكبيرة لا توجد في الصومال. فعدد المزارعين الذين تزيد ملكيتهم عن خمسة هكتارات قليل جداً^(٧١).

ويقصد بالمزارعين الخالص من يمتنون مهنة الزراعة فقط. أما أنصاف الرعاة أو أنصاف المزارعين فالمراد بهم من يمارسون الزراعة في موسم الأمطار ويزاولون مهنة الرعي في موسم الجفاف. وبتحليل أمزجة هذه الأقسام المذكورة من السكان يتضح أن طبائع أنصاف الرعاة ملطفة وهم أقل عنفاً من البدو الخالص كما أنهم ليسوا مسالمين كالمزارعين الخالص، والصراع القبلي في مناطقهم أخف من المناطق التي يسكنها الرعاة وحدهم.

أما المزارعون الخالص «الذين يعيش معظمهم في القرى المنتشرة حول نهري: جوبا وشبيلي في الجنوب فإن طبائعهم سهلة وأمزجتهم معتدلة وهم متواضعون بالمقارنة مع الرعاة البدو، وبذلك فإن الثارات والصراعات كانت محدودة بينهم. ويميل المزارعون إلى احترام النظام والقانون بينما يميل الرعاة إلى الفوضوية»^(٧٢). وتمثل مجموعة المزارعين: أكبر ضحايا الحرب الأهلية بعد انهيار الدولة في الصومال؛ ذلك لأن معظم المعارك دارت في مناطقهم، وأن الصراع في الصومال هو صراع على السلطة والثروة بالأساس.

والواقع أن الاعتماد على النظام القبلي والتمسك به يضعف تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً، كما تتغير طبيعة الإنسان تبعاً للظروف الاقتصادية، فتضعف قبضة الأنساب كرابطة بين الجماعات والعشائر الزراعية، ويحل محلها الارتباط بالمنطقة التي تشغلها أو بالمصالح المشتركة التي تجمعهم. ومن الأمثلة على ذلك قبائل «سغال» و«سديد» أي قبائل «تسعة وثمانية» أو الرحنوين القاطنة في المنطقة بين النهرين وقبائل شبيلي وجوباوين، فالأولى تنتسب إلى عدد أفراد مؤسسيها، بينما تنتسب الثانية إلى نهر شبيلي الذي يعد عماد حياتهم الزراعية، كما أن الثالثة تنتمي إلى النهر الآخر «جوبا»^(٧٣).

وعلى الرغم من عدم توافر التقديرات الدقيقة في الأراضي المزروعة أو القابلة

للزراعة في الصومال، إلا أن التقديرات المتاحة في ذلك المجال تقول إن نحو ١٣٪ من جملة مساحة البلاد قابل للزراعة (٨ ملايين هكتار) وأن المزروع بالفعل هو سبعمئة ألف (٧٠٠,٠٠٠) هكتار، أو ١٪ من المساحة الكلية للبلاد، و ٨٪ من المساحة القابلة للزراعة^(٧١).

٣- تقسيم العمل بين الجنسين:

في مجتمع البادية يقوم الرجال بالاستطلاع قبل أن تنتقل الأسرة من مقرها في البادية إلى مقر جديد لطلب الكلاء، ويقود الرجال موكب الأسرة عند الترحال كما يقومون بعمل حظائر للحيوانات بعد نزول الأسرة في مقرها الجديد . ويقوم الرجال كذلك برعي الإبل والسير بها إلى مسافات بعيدة وسقي الحيوانات إذا عطشت، وطلب الماء للأسرة من الآبار البعيدة بواسطة الجمال، ويساعدهم الأولاد الذكور في ذلك. أما المرأة فتتحمل العبء الأكبر في الحياة البدوية فهي تعتني بتربية أطفالها وتدير منزلها الذي هو عمل يدها، وهي تقوم كذلك بحلب الماشية وإعداد الطعام للأسرة، ويكون من اللحم واللبن والذرة أحياناً، ولا يساعدن الرجال في أداء هذه الواجبات^(٧٢).

ومن آداب الأكل في البادية ألا يأكل الرجال والنساء في إناء واحد؛ منعاً للاختلاط. ومن الآداب ألا تعود الأواني إلى النساء فارغة. وعند الحرب قد تسير النساء خلف الرجال إلى ساحات القتال لتحريض وحمل الماء ولتمريض الجرحى والمصابين من قبيلتهم. وينظر إلى المرأة على أنها لا يحق لها حضور مجالس القبائل والعشائر، كما لا يحق لها أن تطالب بديّة أولادها؛ إذ يتولى ذلك نيابة عنها ولي أمرها.

والأم هي التي تقرر كل شيء في المنزل، ولذلك فهي التي تؤثر على حياة المجتمع وتحافظ على تقاليد السلف بفضل مكانتها في الأسرة. والمرأة في البيئة الرعوية والريفية تقوم بأعباء كبيرة جداً، ويقتصر دور الرجل في الأعمال التي لها علاقة بالزعامة القبيلة وتوطين الجماعة والدفاع عنها وحماية حيوانات القبيلة من النهب والسرقة.

وفي المجتمعات الزراعية تتولى النساء أعمالاً مشابهة لأعمال المرأة البدوية، بيد أن عملهن الرئيس في الحقول بدلاً من رعاية قطعان العشيرة^(٧٣). وفي كلتا الحالتين فإن الدور الأساسي للمرأة هو العمل الشاق في الحقل الزراعي وتدير المنزل. والأم هي

المسؤولة عن تربية ابنتها دون ابنها، فتعني بتهذيب أخلاقها وآدابها وتعليمها الأحوال المنزلية والزوجية لتكون في المستقبل زوجة صالحة مطيعة. ومن ذلك تربيته لا ابنتها على «عدم الصياح والضحك الكثير، والمشي أمام الرجال، والذهاب إلى بيوت الغير، ومصاحبة الرجال الأجانب وسوء الأخلاق»^(٧٧). ونظرًا لقسوة الظروف في البادية فإن الحجاب غير إلزامي لدى المجتمع الرعوي، وسمحت حرية البدو وعدم التزامهم بأساليب صارمة في حياتهم الحصول على قدر كبير من حرية اختلاط الجنسين. ولكن حدث تغير في المفاهيم في العقود الأخيرة في مسألة الحجاب والالتزام الديني بعد انتشار الوعي واختلاط البدو كثيرًا مع المجتمع الحضري.

أما تعليم البنت فإن أهل البادية يعتنون بتحفيظ الأولاد الذكور للقرآن الكريم دون البنات إلا نادرًا، أما أركان الإسلام ومبادئه العامة فيرون وجوبها على الجميع. ولكن الأمر يختلف في الحياة الحضرية فالبنت لها حقها في التعليم النظامي وغير النظامي.

وبما أن وضع البنت لا يتكافأ مع وضع الابن، فإن ميلاد الابن لا يزال يعد فاعلاً حسنًا، بينما تختلف نظرة المجتمع إلى البنت بقدر غير مساو، ولعل السبب في ذلك يعود إلى رسوخ الاعتقاد بأن سلوك البنت ربما يلطخ شرف الأسرة في أية لحظة، كما أن البنات لا يرفعن من شأن الأسرة أو على الأقل لا يزدن في عدد أفراد العشيرة، وهن فوق ذلك لا يخلدن اسم العائلة^(٧٨). إضافة إلى أن الابن يقوم بإعالة البنت والدفاع عنها وصون شرفها في هذه البيئة الرعوية الصعبة. وبعد انهيار الدولة برز دور كبير للمرأة الصومالية في إعالة الأسرة ورعايتها، فصار لها دور قد يفوق أحيانًا عن دور الرجل، خاصة بعد أن تأثر كثير من الرجال في الحروب والبطالة وغياب فرص العمل في الصومال نظرًا لغياب دور الحكومة في خلق فرص العمل، فاشتغل النساء في أعمال هامشية كثيرة، خاصة في مجالات التجارة والاغتراب إلى خارج البلاد من أجل إعالة الأسرة.

وفي المجال السياسي تبوأ النساء الصوماليات في مواقع مهمة في الحياة السياسية مثل الوزارات والوكالات والهيئات الحكومية وعضوية البرلمان، وهن يتحدث الآن عن ضرورة الحصول على ٣٠٪ من عضوية البرلمان.

المبحث الرابع

الشخصية الصومالية: الصفات الجسمية والخلقية

تمتع الشخصية الصومالية بصفات جسمية مميزة؛ إذ إن الصومالي إنسان «فارح الطول، طويل القامة، حسن القوام، كامل النمو، ذو جبهة معتدلة مستديرة...، وذو عينين نجلاوين غائرتين، وأنف قوقازي مستقيم، وفم منتظم رقيق، وشفاه غير غليظة، وشعر مجعد قليلاً، ويتدرج لون البشرة من السُمرة الفاتحة إلى البني الداكن نوعاً»^(٧٩).

ويصف د. علي حسن محمد العنصر الصومالي بأنه «نحيف الجسم، طويل القامة، كامل النمو، يتسم بالشفاه الرقيقة والعيون السوداء والشعر الطويل، كما أن لون بشرته يميل إلى السمرة. ولا تبدو في الصومال السَّحَنَات الزَّنجِيَّة بصفة عامة، كما أن الشكل الجسماني العام للصوماليين يدل على وجود تأثيرات عربية سامية كالقامة الطويلة، والبنية الرفيعة والرأس الطويل، والتقاطيع الدقيقة التي تدل على العلاقات والصَّلات القديمة مع شبه الجزيرة العربية»^(٨٠). فالملامح العامة للصوماليين - إذا - هي ملامح سامية حامية.

مقومات الوحدة والتجانس المشترك:

يمثل الصوماليون قومية واحدة، تعد من «أكبر القوميات المتماسكة في أفريقيا، وهي قومية متجانسة، وهم مغايرون ومتميزون عن من حولهم، من الشعوب، سواء من ناحية اللغة، أو الدين، أو العادات، أو التقاليد»^(٨١). وتشتمل مقومات التجانس عند الصوماليين على:

(أ) وحدة الأصل المشترك:

إن وحدة الأصل العرقي تمثل الركيزة الأساسية للقومية؛ لأن الانتماء إلى مجموعة بشرية واحدة تربطها علاقة الدم هو الذي يحدد تماسك هذه المجموعة، وهو الذي يعطي معنى لاشتراك أبناء هذه المجموعة في اللغة والدين والثقافة بوجه عام^(٨٢). ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن روابط القرابة القائمة على أساس علاقة الدم أقوى الروابط

على الإطلاق، حيث تقود هذه القرابة إلى الترابط والتقارب الوجداني بين الجماعة، وتهيئ للرغبة في المعيشة المشتركة، وتؤدي من ثم إلى استقرار النظام السياسي الذي يقوم على هذا الأساس.

• وحدة الدين: امتاز الشعب الصومالي بوحدة الدين والمذهب أيضًا، حيث إن الصوماليين جميعًا مسلمون على مذهب الإمام الشافعي. ومن شأن العقيدة أن تفرز وشائج تكون كأنها لحة الترابط والتواصل بين أبناء العقيدة الواحدة. فهم يتواصلون ويتربطون في تكتل بشري، من أجل مصير مشترك في مجال بناء دولتهم، وترسيخ وجودهم، وتأمين سيادتهم على صعيد المساحة المتاحة.

وأهل الصومال «من أوائل الشعوب التي اعتنقت الإسلام في وقت مبكر، برضا وقناعة تامة، فأصبحت الهوية الصومالية تعني المسلم في هذه المنطقة، وقد حملت مسؤولية نشر الإسلام على عاتقها، وأسست ممالك إسلامية زاهرة عرفت في التاريخ بدول وممالك الطراز الإسلامي»^(٨٣)، والتي قامت بدور كبير في حماية الإسلام والمسلمين في المنطقة عبر التاريخ، وقدمت تضحيات جسيمة في سبيل ذلك. وعرفت المنطقة لأول مرة حكمًا إسلاميًا أساسه الحرية والعدالة، وازدهرت التجارة نتيجة الاستقرار وتأمين طرق المواصلات.

وإذا كان الإسلام قد مثل عامل توحيد بين جماعات عرقية وثقافية مختلفة عبر التاريخ فمن باب أولى أن يوحد الجماعة العرقية الواحدة مثل ما وُحد الصوماليين.

• وحدة اللغة: يمتاز الشعب الصومالي بوحدة اللغة ووحدة التاريخ والعادات والتقاليد والثقافة. وتقوم اللغة بدور قوي في دعم الوحدة الوطنية وتمتين عراها، بل هناك من يعدها أهم أسس القومية على الإطلاق، ذلك «أن وحدة اللغة تيسر عملية التواصل بين الأفراد على نحو يهيئ لخلق شعور بالتجانس والتجاوب بين أفراد المجتمع البشري ذي اللغة الواحدة. وتؤدي وحدة اللغة إلى وحدة الثقافة، فعلى الرغم من الاختلاف بين الإنجليز والأمريكيين، إلا أنهم يعدون أعمال شكسبير وميلتون جزءًا من تراثهم، وذلك بسبب اشتراكهم في اللغة مع الإنجليز»^(٨٤).

إن الاشتراك في اللغة في مجتمع من المجتمعات يمكن أن يقوم بدور مباشر في التواصل والترابط في إطار مصلحة مشتركة تجمع أو تلملم نسيجاً اجتماعياً يتمثل في الشعب أو الأمة. وفي إطار الحشد القومي تبدو اللغة كأنها المادة اللاصقة التي تتماسك بها اللبنة في البناء البشري للقوم. ويفضي ذلك إلى التحلي بالانتماء القومي الذي يرسخه إحساسه بالأمان في صحبة قومه. وفي إطار النضج والتطور الحضاري، يتأتى التوازي والتوازن الحميد بين الانتماء الوطني (الارتباط بالوطن) والانتماء القومي الذي يعني ارتباط المرء بأهله وذويه وبني جلدته.

- اللغة الصومالية تجمع كل الصوماليين: يتحدث الشعب الصومالي بلغة واحدة، هي اللغة الصومالية التي يشترك بها الجميع، وهي «لغة مستقلة، لها ثقافتها وأدبها المسموع الغني». وكانت وحدة اللغة الصومالية تشكل دائماً عاملاً إيجابياً في مراحل الجهاد والنضال الوطني ضد الاستعمار. فكان محمد عبد الله حسن (الملقب بمهدي الصومال) يستعمل في خطبه وأشعاره اللغة الصومالية... وقد ساعد ذلك على انتشار أفكاره وتوحيد المناضلين في كل الصومال»^(٨٥).

وهناك فرق ملحوظ بين لهجة الرعاة في الشمال والوسط ولهجة المزارعين في الجنوب، ولكن اختلاف اللهجات لا يؤثر على الحقيقة الواقعة، وهي وجود لغة للتفاهم بين الصوماليين من جيبوتي وهرجيسا في الشمال، (مروراً بالمنطقة الصومالية في شرق إثيوبيا، وانتهاء بالوسط والجنوب الصومالي حتى نهر التانا في كينيا في الجنوب)^(٨٦). وتشترك اللغة الصومالية في الكثير من الكلمات والمشتقات مع كل من اللغة العربية واللغات الكوشية الحامية في المنطقة مثل اللغة الأورومية والعفرية أو لغة الدناكل ولغة الساهو في إريتريا.

(ب) جماعة وطنية واحدة ومتجانسة:

يمثل الصوماليون جماعة وطنية واحدة، ويقصد بالجماعة الوطنية تلك التي تنتمي إلى مجموعة إثنية واحدة مع عدم وجود جماعات فرعية، وحتى في حالة وجودها

فإنها لا تشكل نسبة كبيرة من مجموع السكان. ولعل أفضل الأمثلة لهذا النوع في أفريقيا دولة الصومال التي تصل نسبة التجانس فيها إلى ٩٢٪^(٨٧). هذا في ما يتعلق بجانب الأصل العرقي، أما باقي أسس التجانس المشترك في الصومال مثل اللغة والدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك، فإن الشعب الصومالي يعد إثنية واحدة، حيث لا وجود لفوارق أخرى في هذه الجوانب. وقد حدد بعض الكتاب سمات الجماعة العرقية بما يلي^(٨٨):

- ١- الانتماء المشترك: ويشكل عاملاً مهماً في تكوين الجماعة من خلال التاريخ الطويل المشترك لأعضاء الجماعة.
- ٢- التفرد الثقافي: ويتمثل في اللغة والدين والتقاليد والعادات...
- ٣- العضوية الإجبارية: بمعنى أنه لا خيار للفرد في الانتماء إلى مجموعة إثنية محددة حسب رغبته، وإنما يحصل على عضويته في الجماعة حسب المولد.
- ٤- الجهوية: حيث تتركز المجموعة الإثنية عادة في إقليم معين داخل وحدة سياسية أكبر.

على أن هنالك من يرى فرقاً بين العرقية والإثنية، فالأولى: من العرق (الجزر) الذي تنحدر منه الجماعة، وبالتالي فإن الجماعة العرقية ترتبط في ما بينها برابطة القرابة والدم حيث ينحدر كل أفرادها من أصل واحد. أما الجماعة الإثنية فتعني (العرقية - الثقافية)، ويقصد بها أولئك الذين يشتركون في سمات ثقافية معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات التي تشاركهم الوطن، وإن لم ينحدروا من أصل عرقي واحد^(٨٩)، وهو ما تم اختياره في هذه الدراسة. ويمثل الصوماليون جماعة عرقية وإثنية واحدة في الوقت نفسه بهذا المفهوم. بل إنهم يمثلون قبيلة واحدة، ولذلك يمكن تسمية النزاع في الصومال بأنه نزاع عشائري وليس قبلياً، ما دام الجميع ينتمي إلى قبيلة واحدة.

(ج) وحدة الجوار الجغرافي بين الصوماليين:

إن الجوار الجغرافي من أهم أسس القومية؛ لأن التجاور الإقليمي بين جماعات (وإن كانت مختلفة ولفترة طويلة)، من شأنه أن يخلق الثقة بين هذه الجماعات ويوجد بينهما قواسم مشتركة، ويولد لديها الرغبة في العيش المشترك، خاصة إذا لم يكن هناك اختلافات جوهرية أو حواجز لغوية بينهما، كما أن الاستقرار لفترة طويلة في منطقة واحدة سيولد بين هذه الجماعات إحساساً مشتركاً بالولاء لأرضهم، وحينئذ يكون الولاء للأرض من أهم الروابط التي توحد بين هذه المجموعات. في الوقت ذاته فإن الجماعات المتجانسة إذا تباعدت بينها المسافات، وحالت بينها الحواجز الطبيعية، أو سكن أعضاؤها في مناطق متباعدة، فإن ذلك من شأنه أن يضعف روح الولاء القومي بينها، حيث تستغني هذه المجموعات المتباعدة بجزائرها عن جماعاتها المتفرقة والبعيدة^(٩). وإذا تعلق الأمر بالشعب الصومالي فيجد المراقب أنه ليست هنالك أية حواجز طبيعية بين قبائله ومناطقه وأقاليمه، والمنطقة التي يعيش فيها الصوماليون في القرن الأفريقي جغرافياً مترابطة، وهي منطقة سهلة منبسطة، ومتصلة بعضها ببعض بدون حواجز طبيعية أو تضاريسية. ولكن هنالك الحواجز السياسية التي وضعها الاستعمار وقسم بها الشعب الصومالي إلى خمسة أجزاء؛ حتى لا تتمكن تلك القومية المتجانسة من بناء دولة نموذجية تقوم على أسس التجانس الموجود بين الصوماليين.

(د) علاقات المصاهرة ودورها في تحقيق الاندماج المجتمعي في الصومال:

يسود المجتمع الصومالي - على عكس كثير من المجتمعات الشرقية - نظام الزواج الاغتراضي، وهو يقضي بأن يتزوج المرء خارج قبيلته، حيث لا يفضل الزواج من داخل القبيلة أو العشيرة، ويحقق هذا النوع من الزواج عدة وظائف سياسية واقتصادية واجتماعية.

أولاً - على المستوى السياسي:

يحقق هذا النوع من الزواج الاندماج المجتمعي بين الصوماليين، فالكل أقرباء، ويكون للفرد رحم في كل قبائل ومناطق الصومال المختلفة، وهذا يمهّد للتعايش

السلمي ويرسخ الهوية الواحدة للشعب الصومالي، كما يدعم عناصر الإخاء والمواطنة في إطار الدولة الواحدة. ويؤدي التصاهر بين قبيلتين كذلك إلى تحالفهما وتعاونهما، مما يوفر الأمن والحماية لأفراد العائلات للقبائل المتصاهرة خلال غيابهم أو ارتحالهم بعيداً عن أوطانهم بحثاً عن المراعي الخضراء في مناطق القبيلة الأخرى. كما يقلل التصاهر احتمالات الصراع والتنازع بين القبائل على أراضي المراعي.

ثانياً- على المستوى الاقتصادي:

أما على المستوى الاقتصادي فإن التصاهر بين قبيلتين يعد امتداداً للأراضي والمراعي التي يملكها كل منهما. وعندما يصيب القحط أو يقل الطعام أو ينفذ المخزون عند أحد الرعاة، فكثيراً ما يرسل زوجته إلى أهلها لكي يمدوه بالمساعدات المادية اللازمة^(٩١).

ثالثاً- على المستوى الاجتماعي:

على المستوى الاجتماعي، فإنه حرصاً على إبقاء العلاقات الاجتماعية بين القبيلتين المتصاهرتين واستمرارها في تحقيق الوظائف الأساسية من هذا الزواج، فإن العائلات تحرص على استمرار علاقة التصاهر هذه طوال حياة الزوجين أو بعد وفاة أحدهما.

وذلك أن الأرملة في المجتمع الصومالي إذا توفي زوجها فعلى أهل الزوج أن يبحثوا عن شخص قريب لكي يتزوج هذه الأرملة ويتكفل بها وبأولادها من زوجها الأول وغالباً ما يكون أخاً للزوج المتوفى حتى يكون عما لأولادها، والعكس كذلك صحيح، فإذا ماتت الزوجة يتم تزويج أختها الصغرى - إن وجدت - للزوج نفسه الذي ماتت عنه أختها الكبرى^(٩٢).

ولا زالت عادات الزواج الاغتراقي موجودة حتى الآن بالرغم من حدوث بعض الاختراقات فيها لصالح الزواج من الأقارب عند البعض، خاصة بعد وقوع الحروب الأهلية في البلاد، مما يتطلب التدارك حفاظاً على هذه التقاليد الاجتماعية النبيلة التي حافظت على اندماج الشعب الصومالي، وقامت على تقوية صلة الأرحام والتكافل بين مختلف القبائل والعشائر في الصومال.

خاتمة

تجيب هذه الخاتمة عن تساؤل مهم، وهو: إذا كان الشعب الصومالي ينفرد عن بقية شعوب المنطقة والقارة الأفريقية بخصائص عديدة، كفيلة بأن تهيم له كل مقومات القوة والوحدة والتضامن والتماسك وكل المواصفات الأخرى التي يقوم عليها بناء المجتمع المتميز الذي اجتمعت فيه كل عوامل الوحدة؛ من وحدة الأصل واللغة، والدين، والثقافة، والتاريخ، والأهداف والآمال والمصالح المشتركة، فلماذا لم ينجح هذا المجتمع في بناء دولة نموذجية في أفريقيا؟

لقد عزا بعض الباحثين إشكالية هشاشة الدولة الصومالية إلى تركيبة المجتمع الصومالي نفسه، حيث عزّوا ذلك إلى أن التركيبة الرعوية في المجتمع القبلي لها تأثيرها السلبي في واقع الدولة في الصومال. وعلى الرغم مما يتميز به الشعب الصومالي من التجانس المشترك إلا «أن القومية الصومالية قومية رعوية. ذلك أن الطبيعة الرعوية لا تفرز إلا هوية وطنية هشة. فالرعاة ينبذون غيرهم ولديهم تصور قاطع عن كون داخل القطيع ومن لا يكون داخله»^(٩٣).

لكن هذا الاتجاه يتعارض مع ما بذله الصوماليون تاريخياً في سبيل تحقيق حلم دولتهم المركزية الكبرى في منطقة الصومال الكبير، وما قدموه من تضحيات كبيرة في ذلك، سواء في فترة الاستعمار الأوروبي وما قبله. ويعترف د. إبراهيم نصر الدين بأن الصوماليين قبلوا الخضوع لدولة مركزية شديدة الشمولية لمدة ٢١ عاماً، بعد الاستقلال، فقد قبل فرض الأيديولوجية الماركسية عليه، وقبل العيش في ظل نظام الحزب الواحد، وقبل تردي أوضاعه الاقتصادية لدعم الآلة العسكرية^(٩٤)، وهو ما يتنافى مع طبيعة مجتمع الرعاة لتحقيق هذا الحلم.

إن أساس الأزمة الصومالية يتمثل في عدم استثمار مقومات الوحدة والتجانس الموجود لصالح الشعب الصومالي، من أجل بناء مجتمع صومالي معاصر، ومتحضر،

تحترم فيه سيادة القانون، والعدالة، والمصلحة العامة، ويتم فيه توفير فرص متساوية أمام الجميع دون تمييز عشيرة على عشيرة أو فرد على فرد. وإنما التفاضل يكون على أساس الكفاءة والأمانة والجهد المبذول، والتنافس الحر بين المواطنين على الفرص البسيطة المتاحة، سواء في مسائل التوظيف أو في غيرها. إن بعض النخب التي حكمت البلاد في وقت ما قد نقلت ثقافة المجتمع البدوي ومفاهيمه الرعوية، وأساليب المجتمع القبلي إلى إطار السياسة والدولة، حيث تم تسييس القبيلة، وأضحت عملية تقاسم السلطة والثروة في الصومال تُبنى على أسس قبلية. إذًا فإن الإشكالية ليست إشكالية سببها المجتمع وحده وإنما تسببت فيها عوامل أخرى، وهي إشكالية لا زالت قائمة حتى الآن.

ولم يكن الاستعمار يهتم بتعليم الكوادر المؤهلة وإعدادها، وترك الصومال في منتصف عام ١٩٦٠ وهي تعيش في جهل عام بكل شيء، حتى الموارد الاقتصادية، لقد كان المستعمر على دراية بهذه البلاد أكثر من أهلها الذين كانوا لا يعرفون سوى الرعي وشيء بسيط من الزراعة. ولكن عندما تتبلور في الصومال حركة سياسية قائمة على مبادئ وطنية، وتكون مرجعيتها إسلامية، ويكون لها برنامج سياسي واضح فإن الأوضاع ستتغير إلى الأفضل دون شك.



الهوامش

- (١) حسن عبد الله المنقوري، الجغرافيا البشرية المعاصرة، مفاهيمها ومجالات بحثها، جامعة الخرطوم: كلية الآداب - قسم الجغرافيا، مطبعة جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص ٤.
- (٢) المرجع نفسه، ص ٢.
- (٣) المرجع نفسه.
- (٤) محاسن عبد القادر حاج الصافي، المسألة الصومالية في كينيا، الخرطوم: دار هایل للطباعة والنشر، ١٩٩٨م، ص ١.
- (٥) أحمد محمد ديرية، آثار القبلية في السياسة وآثار السياسة في القبلية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد (٢٦)، القاهرة: ديسمبر ١٩٩٦م، ص ١٩٥.
- (٦) سليمان عبد الستار، سكان جمهورية الصومال الديمقراطية، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق بجامعة القاهرة، ١٩٨٤م)، ص ٨.
- (٧) محمد عبد الغني سعودي، شخصية الصومال، دراسة في كتاب المسح الشامل لجمهورية الصومال، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢م، ص ٩.
- (٨) حسن مكي محمد أحمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، الخرطوم: دار المركز الإسلامي للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ/١٩٩٠م، إصدار رقم ٦، ص ١٨.
- (٩) محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق.
- (١٠) أبشر الإمام الأمين، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي (دراسة منشورة في موقع في منتدئ الجغرافيون العرب - الجغرافيا السياسية)، بتاريخ: ١١/٠٦/٢٠١٢م، ص ٣.
- (١١) متاح على الرابط: <http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab16346/>
- (١٢) الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود (محاضرة قدمها بقاعة المؤتمرات بجامعة أفريقيا العالمية بالسودان)، الخرطوم: الخميس، ١٤ أبريل ٢٠١٦م.
- (١٣) أبشر الإمام الأمين، المرجع السابق، ص ٤.
- (١٤) الأمين عبد الرازق، التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال (١٩٩١-٢٠٠٢)، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٦م، ص ٢٧.
- (١٥) أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الأفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ١٥.
- (١٦) المرجع نفسه، ص ١٦.
- (١٧) عصام فتح الرحمن أحمد الحاج، تغيير موازين القوة في القرن الأفريقي، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل - قضايا المستقبل - إصدار دورية تصدر عن مركز دراسات المستقبل، وحدة البحوث والنشر، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠١٢م، ص ٦.

- (١٨) محمد محمد أمين، الصومال في العصور الوسطى الإسلامية، المسح الشامل لجمهورية الصومال، مرجع سابق، ص ٦١.
- (١٩) المرجع نفسه.
- (٢٠) أوجامع عمر عيسى، جمهورية جيبوتي ودورها في حل الأزمة الصومالية، جيبوتي، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٥م، ص ١٤.
- (٢١) محمد محمد أمين، المرجع السابق، ص ٦٣.
- (٢٢) علي الصديق خوجلي، النظم السياسية والصراعات البينية في القرن الأفريقي، الخرطوم: مجلة الدفاع العربي الأفريقي، دورية علمية إستراتيجية متخصصة، تصدر عن إدارة البحوث العسكرية المشتركة، العدد (٧٢) ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ٢٥.
- (٢٣) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص ١٣.
- (٢٤) محمد المعتصم مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٣٩.
- (٢٥) محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق، ص ١٩.
- (26) POPULATION ESTIMATION SURVEY 2014, OCTOBER 2014 ,FOR THE 18 PRE-WAR REGIONS OF SOMALIA, United Nations Population Fund, Somalia Country Office, Block P, Level 2, UN Complex, UN Avenue Gigiri,P.O. Box 28832 - 00200, Nairobi, Kenya. P:21.
- (27) Loc.cit.
- (28) Op .cit, p. 22.
- (29) Ibid.
- (30) Op .cit, p. 23.
- (٣١) محمد عبد الغني سعودي، شخصية الصومال، المرجع السابق، ص ٢٠.
- (٣٢) المرجع نفسه.
- (٣٣) أبشر الإمام الأمين، مرجع سابق، ص ٥.
- (٣٤) غسان سلامة وآخرون، تحرير سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨م، ص ٣٧.
- (٣٥) محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٩٦م، ص ٤٩.
- (٣٦) السيد عبد العزيز سالم، تاريخ العرب في عصر الجاهلية، الإسكندرية: مؤسسة الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٨٩م، ص ٤٢.
- (٣٧) نصر محمد عارف، نظرات في التنمية السياسية المعاصرة، فرجينيا: الولايات المتحدة الأمريكية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالي للفكر الإسلامي ١٩٨١م، ص ٢٣٨.
- (٣٨) محمود حسن أحمد، الإدارة الأهلية في السودان، ورقة عمل قدمت في مؤتمر النظام الأهلي في السودان، الخرطوم، يناير ١٩٩٥م، ص ٣.

- (٣٩) أمين محمد قائد اليوسفي، مرجع سابق، ص ١٥.
- (٤٠) علي حسن محمد، الجذور الاجتماعية للمشكلة الصومالية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (٦)، الخرطوم: أبريل، مايو، يونيو، ١٩٩٦، د. أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الأفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ١٠٠.
- (٤١) ممدوح حقي، الصومال واللغة الصومالية، المسح الشامل لجمهورية الصومال، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢م، ص ٥٢.
- (٤٢) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص ١٦.
- (43) Hussein Ali du'ale. From Bare to Aideed, Nairobi, 1994, p.6.
- (٤٤) عبد الرحمن النجار، رحلة دينية إلى أفريقيا، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥م، ص ٨١.
- (٤٥) علي حسن محمد، الجذور الاجتماعية للمشكلة الصومالية، مصدر سابق، ص ٩٩.
- (٤٦) حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً - الجزء الثاني، وزارة الاستعلامات الصومالية، دار القومية العربية، القاهرة: ١٩٦٥م، ص ٥٠٦.
- (47) Mohammed Ibrahim Mahamuud (Liiqliiqato), Taariikhda Soomaalida, Dalka Filka Weynaa ee Punt), Muqdishu, 2000, p. 16.
- (48) Mohammed Ibrahim Mahamuud (Liiqliiqato), Ibid.
- (٤٩) محاسن عبد القادر حاج الصافي، المسألة الصومالية في كينيا، الخرطوم: دار هائل للنشر والتغليف المحدودة، ١٩٩٨م، ص ٣.
- (٥٠) محاسن عبد القادر حاج الصافي، المرجع السابق، ص ٣-٤.
- (٥١) المرجع نفسه، ص ٤.
- (٥٢) كمال محمد جاهد الله، الأصل السلافي المشترك لمتحدثي اللغات الأفروآسيوية، مجلة دراسات أفريقية، العدد (٣٩)، الخرطوم، جمادى الأولى ١٤٢٩هـ / يونيو ٢٠٠٨م، ص ١٤٤. وأحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية - جزء ٦، ط ٥، ١٩٩٠م، ص ٦٣، ٦٢.
- (٥٣) حسن مكي محمد، مرجع سابق، ص ٧٦.
- (٥٤) المرجع نفسه، ص ٧٧.
- (٥٥) علي حسن محمد، الجذور الاجتماعية للمشكلة الصومالية، مصدر سابق، ص ١٠١.
- (56) I.M. Lewis, Amodern History of Somelia. (London. Long - man group Ltd, 1980), P.6.
- (57) I.M. Lewis, Op. cit, Ibid.
- (٥٨) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص ١٠.
- (٥٩) حسن الخولي، أنماط تحركات السكان في الصومال (ضمن بحوث) كتاب المسح الشامل لجمهورية الصومال، مرجع سابق ص ٢٩٣-٢٩٥؛ ومحمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص ١٦ - ١٧.
- (٦٠) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص ١٧.

- (٦١) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، (سلسلة عالم المعرفة) الكويت: ١٤٠٠هـ/ أكتوبر ١٩٨٠م، ص ٢٨٦.
- (٦٢) حسن حسين الخولي، أنماط تحركات السكان في الصومال: المهاجرون واللاجئون، المسح الشامل لجمهورية الصومال، مصدر سابق، ص ٣٠٥.
- (٦٣) عبد القادر معلم محمد جيدي، الصومال وقضية التحول من مجتمع رعوي إلى مجتمع مدني، رسالة ماجستير، مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم: ٢٠٠١م، ص ٣١.
- (٦٤) المرجع نفسه، ص ٣٢.
- (٦٥) المرجع نفسه، ص ٣٣.
- (٦٦) المرجع نفسه، ص ٣٤.
- (٦٧) المرجع نفسه، ص ٣٥.
- (٦٨) إجلال محمود رأفت وإبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٨.
- (69) Mariam Arif Gassem, Hostages, the people who kidnapped themselves Nairobi 1994. P.4.
- (٧٠) عبد القادر معلم محمد، مرجع سابق، ص ٥٣.
- (٧١) إجلال محمود رأفت، وإبراهيم نصر الدين، القرن الأفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، المرجع السابق.
- (٧٢) المرجع نفسه.
- (73) Martin Arif Gassem. Op. Cit. P.P 5-6
- (٧٤) محمد حاج مختار حسن، الاستعمار الإيطالي في الصومال (رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر) القاهرة: ١٩٧٣م، ص ٢١.
- (٧٥) محمد عبد الغني سعودي، شخصية الصومال، مرجع سابق، ص ٢٥.
- (٧٦) توفيق الحسين عبة، البيئة والطعام والحياة الاجتماعية، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي - ج ٢ (عقد في القاهرة، ١-٧ يناير ١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص ٩٤٨.
- (٧٧) دهبه فارح، مكانة الصومالية في مجتمعاتها، المسح الشامل لجمهورية الصومال، مرجع سابق، ص ٣٤٣، ٣٣٧.
- (٧٨) جامع عمر عيسى تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة، مرجع سابق، ص ٢٠.
- (٧٩) دهبه فارح، مرجع سابق، ص ٣٣٨.
- (٨٠) حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، الجزء الثاني، القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، وزارة الاستعلامات الصومالية، ١٩٦٥م، ص ٥٠٦.
- (٨١) علي حسن محمد، الجذور الاجتماعية للمشكلة الصومالية، مرجع سابق، ص ١٠٠.

- (٨٢) المرجع نفسه.
- (٨٣) بهاء الدين مكاوي، أسس الاجتماع السياسي في الفكر الغربي والإسلامي (سلسلة حوارات (٧)، تصدر عن مركز التنوير المعرفي)، الخرطوم، نوفمبر ٢٠٠٧م، ص ١٠.
- (٨٤) علي حسن محمد، مرجع سابق، ص ١٠٣.
- (٨٥) بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص ١٠.
- (٨٦) إجلال محمود رأفت، القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص ٧.
- (٨٧) المرجع نفسه.
- (٨٨) بهاء الدين مكاوي، الصراعات الإثنية في أفريقيا: الأسباب والتداعيات وإستراتيجيات الحل، سلسلة قضايا أفريقية (٢)، المركز العالمي للدراسات الأفريقية)، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص ٣٣.
- (٨٩) بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص ١٠.
- (٩٠) المرجع نفسه، ص ١١.
- (٩١) المرجع نفسه، ص ١١، ١٢.
- (٩٢) توفيق الحسين عبة، البيئة والطعام والحياة الاجتماعية، أعمال الندوة العلمية للقرن الأفريقي ١-٧ يناير ١٩٨٥م (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٨م ج ٢)، ص ٩٤١ - ٩٤٢.
- (٩٣) المرجع نفسه ص ٩٤٣.
- (٩٤) إبراهيم نصر الدين، الصومال في انتظار المرحلة الأصعب، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية (سلسلة ترجمات: عرض وتحليل الفكر العالمي)، القاهرة: العدد (٢٧)، السنة الثالثة، مارس ٢٠٠٧م، ص ٤٢.



المصادر والمراجع

أولاً - المراجع العربية:

- إجلال محمود رأفت وإبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٥م.
- أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية - دراسة في آليات تسوية الصراعات في أفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥م.
- أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية - جزء ٦، ط ٥، ١٩٩٠م.
- الأمين عبد الرازق آدم، التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال، الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٦م.
- أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الأفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- بهاء الدين مكاي، أسس الاجتماع السياسي في الفكر الغربي والإسلامي، (سلسلة حوارات (٧)، تصدر عن مركز التنوير المعرفي، الخرطوم)، نوفمبر ٢٠٠٧م.
- بهاء الدين مكاي، الصراعات الإثنية في أفريقيا: الأسباب والتداعيات وإستراتيجيات الحل، (سلسلة قضايا أفريقية (٢)، المركز العالمي للدراسات الأفريقية)، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- جامع عمر عيسى، جمهورية جيبوتي ودورها في حل الأزمة الصومالية، جيبوتي، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٥م.
- حسن عبد الله المنقوري، الجغرافيا البشرية المعاصرة، مفهومها ومجالات بحثها، جامعة الخرطوم: كلية الآداب - قسم الجغرافيا، مطبعة جامعة الخرطوم: ٢٠٠٦م.
- حسن مكي محمد أحمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، (الخرطوم: دار المركز الإسلامي للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ/١٩٩٠م، إصدار رقم ٦).
- حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، الجزء الثاني، القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، وزارة الاستعلامات المصرية، ١٩٦٥م.
- سليمان عبد الستار، سكان جمهورية الصومال الديمقراطية، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق بجامعة القاهرة، ١٩٨٤م).
- السيد عبد العزيز سالم تاريخ العرب في عصر الجاهلية، (الإسكندرية: مؤسسة الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٨٩م).
- صلاح الدين الشامي، الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية، الإسكندرية منشأة المعارف، ٢٠٠١م.

- عبد الرحمن النجار، رحلة دينية إلى أفريقيا، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥م.
- عبد القادر عبد الله عيار، الدولة والقبيلة في الصومال من الاستقلال إلى الحرب الأهلية (١٩٦٠-١٩٩١م). القاهرة: مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية ودار الفكر العربي، ٢٠١٣/١٤٣٤م.
- غسان سلامة وآخرون، تحرير سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨م).
- كمال محمد جاه الله، الأصل السلالي المشترك لمتحدثي اللغات الأفروآسيوية، مجلة دراسات أفريقية، العدد ٣٩، الخرطوم، جمادى الأولى ١٤٢٩هـ/يونيو ٢٠٠٨م.
- محاسن عبد القادر حاج الصافي، المسألة الصومالية في كينيا، الخرطوم: دار هائل للنشر والتغليف المحدودة، ١٩٩٨م.
- محمد عبد الغني سعودي وآخرون، المسح الشامل لجمهورية الصومال، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢م.
- محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، (سلسلة عالم المعرفة) الكويت: ١٤٠٠هـ/أكتوبر ١٩٨٠م.
- محمد محسن الظاهري الدور السياسي للقبيلة في اليمن، (القاهرة: مكتبة مديولي ١٩٩٦م).
- نصر محمد عارف نظرات التنمية السياسية المعاصرة، (فرجينيا: الولايات المتحدة الأمريكية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالي للفكر الإسلامي ١٩٨١م).

ثانياً- المراجع الإنجليزية:

- Hussein Ali du'ale. From Bare to Aideed, Nairobi, 1994.
- I.M. Lewis, Amodern History of Somelia. (London. Long- man group Ltd, 1980.
- Mariam Arif Gassem, Hostages, the people who kidnapped themselves Nairobi 1994.
- Mohammed Ibrahim Mahamuud (Liiqliiqato), Taariikhda Soomaalida, Dalka Filka Weynaa ee Punt), Muqdishu, 2000.
- Mohamed Osman Omar, The Road to Zero: Somalia's self - destruction, published by Haan Associates, London, 1992, Reprinted in New delhi, 1997.
- M. Lewis , Blood and Bone, the call of kinship in Somali Society , The Red sea press, 11princess Road, Suite D, Lawrenceville, NJ 08648. First printing 1994.
- POPULATION ESTIMATION SURVEY 2014, OCTOBER 2014 ,FOR THE 18 PRE-WAR REGIONS OF SOMALIA, United Nations Population Fund, Somalia Country Office, Block P, Level 2, UN Complex, UN Avenue Gigiri,P.O. Box 28832 - 00200, Nairobi, Kenya.

ثالثاً- الرسائل العلمية:

- طاهر محمود جيلي، الحرب الأهلية في الصومال، جذورها وأسبابها ونتائجها، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
- عبد القادر معلم محمد جيدي، إشكالية تداول السلطة وأثرها على بناء الدولة في الصومال (دراسة حالة في الفترة ما بين ١٩٦٠-٢٠٠٠م)، رسالة دكتوراه بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة النيلين، الخرطوم، يناير ٢٠١١م.
- عبد القادر معلم محمد جيدي، الصومال وقضية التحول من مجتمع رعوي إلى مجتمع مدني، رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، سبتمبر ٢٠٠١م.
- محمد حاج مختار حسن، الاستعمار الإيطالي في الصومال (رسالة ماجستير من جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية) القاهرة: ١٩٧٣م.
- Awes Ahmed Mohamud, Conflict in Somalia and Search for Peace, Security and State Building (1990-2013), Sudan Academy of Sciences (SAS).

رابعاً- الدوريات:

- إبراهيم نصر الدين، الصومال في انتظار المرحلة الأصعب، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، (سلسلة ترجمات: عرض وتحليل الفكر العالمي)، القاهرة: العدد (٢٧)، السنة الثالثة، مارس ٢٠٠٧م.
- أبشر الإمام الأمين، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي (دراسة منشورة في موقع في منتدى الجغرافيين العرب - الجغرافيا السياسية، بتاريخ: ١١/٠٦/٢٠١٢م. الرابط: <http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab16346/>
- أحمد محمد ديري، آثار القبلية في السياسة وآثار السياسة في القبيلة، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد (٢٦)، القاهرة: ديسمبر ١٩٩٦م.
- توفيق الحسين عبة وآخرون، البيئة والطعام والحياة الاجتماعية، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي، الجزء الأول والثاني، ١-٧ يناير ١٩٨٥م، القاهرة: جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مطبعة الكتاب الجامعي، ١٩٨٧م.
- عبد القادر معلم محمد جيدي، أزمة الصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء، مجلة دراسات أفريقية (مجلة بحوث نصف سنوية محكمة، تصدر عن مركز البحوث والدراسات الأفريقية، بجامعة أفريقيا العالمية) العدد (٤٥)، الخرطوم: رجب ١٤٢٣هـ / ٢٧ يونيو، ٢٠١١م.

- عصام فتح الرحمن أحمد الحاج، تغيير موازين القوة في القرن الأفريقي، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل - قضايا المستقبل - (إصدار دورية تصدر عن مركز دراسات المستقبل، وحدة البحوث والنشر)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠١٢م.
- علي حسن محمد، الجذور الاجتماعية للمشكلة الصومالية، دراسات إستراتيجية، (مجلة فصلية تعنى بالدراسات الإستراتيجية، يصدرها مركزها الدراسات الإستراتيجية)، الخرطوم: العدد (٦)، أبريل، مايو، يونيو، ١٩٩٦م.
- علي الصديق خوجلي، النظم السياسية والصراعات البينية في القرن الأفريقي، الخرطوم: مجلة الدفاع العربي الأفريقي، (دورية علمية إستراتيجية متخصصة، تصدر عن إدارة البحوث العسكرية المشتركة)، العدد (٧٢) ديسمبر ٢٠٠٨م.

خامساً- المؤتمرات والندوات:

- الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود (محاضرة قدمها بقاعة المؤتمرات بجامعة أفريقيا العالمية بالسودان)، الخرطوم: الخميس، ١٤ أبريل ٢٠١٦م.
- محمود حسن أحمد، الإدارة الأهلية في السودان، ورقة عمل قدمت في مؤتمر النظام الأهلي في السودان، الخرطوم، يناير ١٩٩٥م.

• • •

الفصل الثالث

الصومال (اقتصاد الحاضر والمستقبل)

الثروات والموارد الطبيعية في الصومال

د. عبد الوهاب علي مؤمن^(*)

مقدمة:

ظلت الصومال^(١) لسنوات عديدة تعاني ويلات الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، التي هي في جوهرها صراعات اصطنعتها أطراف عديدة أبرزها دول خارجية كبرى، آلت على نفسها ألا تترك هذا البلد دون الإفادة من موقعه الإستراتيجي بوصفه أحد معابر التجارة العالمية ومراكزها، وتوظيف ذلك الموقع في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية ضمن دائرة الصراع الدولي والعالمي الذي لا ينتهي، وهو ما أدى بشكل إجمالي إلى زعزعة استقرار الصومال على مدار عقود من الزمن، وكان من نتائجه تراجع الحياة المعيشية لدى الغالبية العظمى من السكان، وعرقلة جهود التطوير والتنمية والنهوض الاقتصادي، هذا بالإضافة لوقوع الصومال فريسة لتجاذبات سياسية داخلية وخارجية، كان الصراع المسلح جزءاً لا يتجزأ منها، الأمر الذي راح ضحيته الملايين من القتلى والجرحى والمعاقين والمشردين، وباتت معه البلاد مؤخراً مسرحاً من مسارح الإرهاب المسلح على يد جماعة الشباب وغيرها من جماعات العنف والتطرف المرتبطة بجذور الإرهاب العالمي.

وبنظرة مدققة على الصورة الذهنية للصومال في أعين السياسة الدولية من جهة، والمؤسسات الاقتصادية الدولية والخاصة من جهة أخرى، نلمح تناقضاً كبيراً بين معطيات النظرة السياسية وتقديرات نظيرتها الاقتصادية؛ فالسياسيون الدوليون ينظرون إلى الصومال بوصفه غنيمة إستراتيجية كبرى يجب العمل على الحصول عليها

(*) مدير مركز مقديشو للبحوث والدراسات، جمهورية الصومال الفيدرالية.

بأي ثمن كان، حيث يمثل رأس الحربة في منطقة القرن الأفريقي المغرية، وهي النظرة التي تجعل من هذا البلد مسرحاً لصراع دولي كبير لا ينتهي بين القوى الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ثم روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والصين مؤخراً. ومن جهة أخرى فإن الاقتصاديين الدوليين وخبراء المؤسسات المانحة في العالم ومعهم خبراء القياس الاقتصادي في الهيئات المالية والاقتصادية الخاصة والمتخصصة، يهبطون بمؤشرات الصومال الاقتصادية والتنموية والمعيشية إلى حيز الدول الأكثر فقراً في العالم؛ إذ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن «نحو نصف سكان البلاد يعيشون في فقر مدقع»^(٢)، في حين أدرج مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠١٥ الصومال على رأس الدول الأكثر فساداً في العالم، وهو ما يهبط بسمعتها الاقتصادية إلى أدنى المستويات^(٣)، وطبقاً لما ذكره كتاب (حقائق العالم) للسي آي إيه «يأتي الصومال في المرتبة ١٧١ في قائمة الدول المصدرة في العالم، ولديه رابع أقل نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي»^(٤)، كما جاء الصومال «على رأس مؤشر الدول الأكثر فشلاً في العالم على مدار السنوات الماضية»^(٥).

وبين النظرة السياسية والنظرة الاقتصادية، يصعب على متابعي الشأن الصومالي، إدراك الصورة الحقيقية الأجمل والأدق لهذا البلد، خاصة في ما يتعلق بممتلكاته من الثروات والموارد الطبيعية، والتي هي موارد وثروات كبيرة، وكبيرة جداً، وتمنح هذا البلد أحقية احتلال المراتب الأولى ضمن أكبر دول العالم ثراءً وغنى، ولعل مؤشرات هذا الثراء بشكل مبدئي، تتمثل في كون الصومال «يمتلك أطول سواحل في قارة أفريقيا، حيث يزيد طول سواحله عن ٣٣٠٠ كيلومتر، بدءاً من أقصى الشمال الغربي، مروراً بخليج عدن، ثم المحيط الهندي إلى الحدود مع كينيا، وهو ما يمنحه ثروات بحرية هائلة ومتنوعة»^(٦)، كما أن الصومال «يملك ثروات طبيعية متنوعة مثل اليورانיום وخامات الحديد، القصدير، الملح، الغاز الطبيعي والنفط، والجبس والتخاس والموز، وتعد الثروة الحيوانية في البلاد، ثروة جديدة باحتلال الصومال مرتبة أولى عالمياً من حيث تصدير اللحوم ومشتقات الألبان»^(٧)، وقد حل الصومال مؤخراً «ضمن أعلى ٥٠٪ من الدول الأفريقية في العديد من مؤشرات التنمية البارزة»^(٨)، وكل تلك

المؤشرات وغيرها تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الصومال ليست بلدًا فقيرًا، بل إنه غنيٌّ بالموارد والثروات، لذا كان من دوافع إنجاز هذه الدراسة، إظهار ما تملكه الصومال من الموارد والثروات بشكل تفصيلي، يقف بقارئ الدراسة على مدى توافر الموارد الطبيعية في هذا البلد، ومدى ما تواجهه هذه الموارد من تحديات قائمة ومستقبلية، بالإضافة لإظهار ما تتعرض له الصومال من تفتيم دولي على ثرواتها؛ إما جهلاً بها، وإما ضناً بإظهار تلك الثروات للغير؛ رغبة في الاستئثار بها والاستحواذ عليها، هذا بالإضافة إلى تعزيز معرفة المواطن الصومالي بثروات بلاده، ومدى ما يمكن أن تمثله تلك الثروات من أسباب النهضة الصومالية الكبرى نحو التعافي والانطلاق التنموي والاقتصادي، وهي الثروات التي تتعرض للنهب والاستنزاف من قبل القوى الكبرى عبر دول الجوار من جهة، وعبر طاولة المساومات السياسية الداخلية من جهة أخرى^(٩).

ومن خلال استقراء ما تملكه الصومال من موارد وثروات طبيعية، يمكن رصد تلك الثروات والموارد في المحاور التالية:



المحور الأول

الموارد والثروات الحيوانية

يمثل قطاع الثروة الحيوانية في الصومال أحد الأعمدة الأساسية لاقتصادها، وتعد الماشية هي العمود الفقري للاقتصاد الصومالي؛ حيث تمثل مصدر الرزق لنسبة كبيرة من السكان المحليين، كما تمثل مصدرًا مهمًا من مصادر النظام الغذائي للكثير من الرعاة الرُّحَل أو شبه الرُّحَل، بل إن قطاع الماشية يسهم بنسبة تتجاوز الـ ٦٠٪ من إجمالي أرباح الناتج المحلي والصادرات الوطنية في البلاد؛ لذلك تعد الثروة الحيوانية أحد أهم مصادر الدخل القومي الصومالي؛ لكونها أحد مظاهر الأنشطة المجتمعية الضامنة لتوفير مصدر غذائي خلال مواسم الجفاف والقحط^(١).

وتمثل عدة مدن صومالية بحد ذاتها أسواقًا للثروة الحيوانية والزراعية والصناعية، سواء على المستوى المحلي، أو على مستوى التواصل التجاري والدولي؛ «فمقديشو تعد مركزًا مهمًا للتجارة والزراعة ومصدرًا للثروة الحيوانية، وبها بعض المشاريع الصناعية منها مصنع لتعليب اللحوم ومصنع لإنتاج الأدوية البيطرية. ومدينة هرجيسا، تعد سوقًا زراعية مهمة وهي واقعة في شمال الصومال وكانت عاصمة لما كان يدعى بـ«الصومال البريطاني»، وهي ملتقى مواصلات وتتصل بطريق برية مع مدينة هرر الإثيوبية. وفي هرجيسا مطار دولي، كما أنها تعد سوقًا لبيع الماشية التي تجلب إليها من المناطق الريفية المجاورة. وأما بربرة، فهي مدينة ساحلية على خليج عدن، وهي مرفأ مهم لتصدير الصمغ العربي والجلود والماشية إلى كل أنحاء العالم. وهناك زَيْلَع، وهي مرفأ على خليج عدن في أقصى شمالي الصومال قرب الحدود مع جيبوتي، وقبالها جزيرة باسمها، وزيلع مركز تجاري مهم وعرفت بأنها مركز لصيد اللؤلؤ وتجارته»^(١).

حجم الثروة الحيوانية في الصومال:

يسهم قطاع الثروة الحيوانية في الصومال بما قيمته ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبما يمثل نحو ٨٠٪ من عائدات الصادرات؛ حيث تقدر الثروة الحيوانية في

الصومال بـ ٤٠ مليون رأس من الماشية، وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في تقريرها للعام ٢٠١٤م؛ حيث تمتلك الصومال ١٣,٩ مليون خروف، و٥,٣ مليون رأس ماشية، و٧,١ مليون جمل، و١٣,٢ مليون رأس ماعز، وقد أشارت المنظمة إلى أن دولة الصومال صدّرت ٥ ملايين رأس من الماشية في عام ٢٠١٤م، حيث سجلت الصومال رقماً قياسياً منذ السنوات العشرين الأخيرة، وقدّرت عائدات هذه الصادرات بـ ٣٦٠ مليون دولار^(١٢).

وتتوزع أعداد الثروة الحيوانية على مناطق مختلفة من الصومال، منها الشمال الشرقي والشمال الغربي، والمناطق الوسطى والجنوبية ووادي جوبا، ويوضح الجدول التالي نسب توزيع هذه الأعداد:

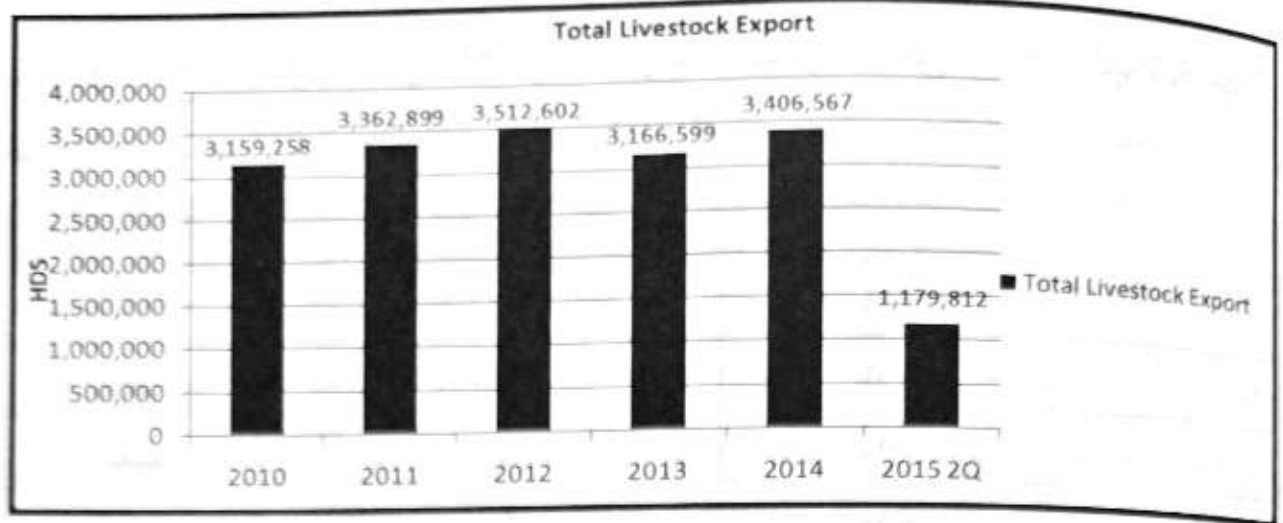
المناطق	أعداد الثروة الحيوانية موزعة على مناطق مختلفة من الصومال				مجموع البهائم في الأرقام
	الإبل	الأبقار	الأغنام	الماعر	
الشمال الغربي	١,٣٠٨,٢٦٠	٣٠٨,٩٦٠	٥,٨٣٧,٣٢٠	٤,٧٩٠,٠٠٠	١٢,٢٤٤,٥٤٠
الشمال الشرقي	١,٣٥٢,٧٠٠	٤٣٥,٨٩٠	٣,٤٤٨,٧٢٠	٧,٠٩٦,١٨٠	١٢,٣٢٨,٤٩٠
المناطق الوسطى	١,٠٠٣,٣٤٠	٤٦١,٨٦٠	١,٠٩٨,٦٨٠	٣٧٠,٥٨٠	٢,٩٣٤,٤٦٠
المناطق الجنوبية	١,٢١٧,٤٧٠	١,٣٤٠,٨٧٠	٧٠٧,٠٢٠	١,٨٦٠,١١٠	٥,١٢٥,٤٧٠
وادي جوبا	١,٤١٧,٤٦٠	٢,٠٦١,٨٥٠	٧٤١,٨٦٠	٢,٠٤٧,٨٠٠	٦,٢٦٨,٩٧٠
المجموع	٦,٢٩٤,٢٣٠	٤,٦٠٩,٤٣٠	١١,٨٣٣,٦٠٠	١٦,١٦٤,٦٧٠	٤,٠٠٠,٠٠٠

وبنظرة مدققة على الجدول السابق، يتبين لنا أن الصومال وحدها تمتلك من الإبل والجمال، نصف ما تمتلكه الدول العربية مجتمعة؛ حيث تمتلك الدول العربية ١٤ مليون رأس من الإبل، بينما تمتلك الصومال وحدها ٧,١ مليون رأس منها، وهو ما يعني أن الصومال تمتلك ما يمثل أكثر من ٥٠٪ من ثروة الإبل في العالم العربي، ولا يقف ازدهار الثروة الحيوانية في الصومال عالمياً، عند حدود الإبل فقط، بل يتجاوز ذلك إلى «باقي أنواع الثروة الحيوانية مجتمعة من الأغنام والماعر والماشية، وهو ما يمثل أكبر دليل على ما تشهده الصومال حالياً من تطور كبير في مجال الثروة الحيوانية»^(١٣).

مؤشرات تصدير الثروة الحيوانية في الصومال:

تشهد الصومال حاليًا «بوادر انتعاش كبير في قطاع تصدير الثروة الحيوانية، وهو ما يعني عودة هذا القطاع الحيواني وخاصة قطاع الماشية، لتصبح المصدر الرئيس للعملة الصعبة في البلاد، ويأتي ذلك بفضل الاستثمارات الضخمة التي يشهدها القطاع خلال السنوات القليلة الماضية، والتي سمحت بتصدير كمية كبيرة من المواشي الحية إلى أسواق الدول الخليجية عامة والسعودية على وجه الخصوص؛ إذ أسهمت المملكة العربية السعودية في ارتفاع الصادرات الصومالية المطرد على مدى السنوات الأخيرة بعد رفع حظر دام قرابة تسع سنوات على استيراد الماشية من الصومال درءًا لانتشار حمى الوادي المتصدع»^(١٤)، وإذا كنا أمام بلد يصدر خمسة ملايين رأس ماشية في عام واحد فإننا بالتأكيد «أمام بلد يتحسن بشكل سريع وقياسي في مجال تصدير الثروة الحيوانية، الأمر الذي يعني أنه إذا استمرت وضعية الصادرات الحيوانية بهذه الوتيرة في السنوات القادمة، فلا شك أن الصومال سيحقق طفرات كبيرة في هذا الإطار، خاصة بعد انكماش الحروب الأهلية وتشغيل المواني الرئيسية، وفتح محاجر في المدن الساحلية، وهو ما سيصب في إطار تحسين دخل الفرد الصومالي وخلق فرص كثيرة للعمل»^(١٥).

وتؤكد مؤشرات تصدير الثروة الحيوانية في الصومال، وجود تحسن كبير في الصادرات خلال السنوات الست الأخيرة؛ حيث ارتفعت نسبة الصادرات بمعدل ٨٪ ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، بينما حدث انخفاض بمعدل ١٠٪ عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢، كما تبين المؤشرات تركّز الطلب على الصادرات الصومالية في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر سوق للثروة الحيوانية الصومالية؛ إذ إنه بالنظر إلى تصنيف الصادرات الحيوانية وفق هذه الأرقام نجد أن ٩١,١٪ من إجمالي الصادرات من الماعز والأغنام، بينما تبلغ نسبة المواشي ٦٪ و ٢,٩٪ من إجمالي الصادرات الحيوانية هي الجمال وذلك خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ والنصف الأول من عام ٢٠١٥، بمعدل ٨٩,٢٪ من الأغنام والماعز، و ٦,٧٪ ماشية، و ٤,١٪ جمال. ويبين الشكل البياني التالي نسب تحسن صادرات الماشية وفق القيم المذكورة^(١٦).



وقد قامت الصومال خلال العام ٢٠١٤ وحده بتصدير ٤,٦ مليون رأس من الماعز والخراف، و٧٧ ألف رأس إبل، و٣٤٠ ألف رأس ماشية، وهو ما يقدر مالياً ونقدياً بـ ٣٦٠ مليون دولار^(١٧).

ويبين الجدول التالي حجم صادرات الثروة الحيوانية السنوية، وفق تقديرات العام ٢٠١٦/٢٠١٥ لهيئة ميناء بربرة أرض الصومال^(١٨):

العام	الماعز والأغنام	الماشية	الجمال	الإجمالي
٢٠١٠	٢,٨٢٧,٩٠٩	٢٠٧,١٩٥	١٤,١٥٤	٣,١٥٩,٢٥٨
٢٠١١	٣,١٠٤,٦٨٤	١٥٠,٩٣٤	١٠٧,٢٨١	٣,٣٦٢,٨٩٩
٢٠١٢	٣,٢١٩,٥٨٤	١٩٠,٣٥٤	١٠٢,٦٦٤	٣,٥١٢,٦٠٢
٢٠١٣	٢,٨٨٨,٩٩٥	٢٠١,٨٧٦	٧٥,٧٢٨	٣,١٦٦,٥٩٩
٢٠١٤	٣,٠٨٩,٥٩٢	٢٥٢,٣٩٧	٦٤,٥٧٨	٣,٤٠٦,٥٦٧
٢٠١٥	١,٠٥٢,٣٩٩	٧٩,٤٠٤	٤٨,٠٠٩	١,١٧٩,٨١٢

كما يبين الجدول التالي نتيجة المقارنة بين صادرات الثروة الحيوانية خلال الربعين الأولين من العام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥^(١٩):

العام	الماعز والأغنام	الماشية	الجمال	الإجمالي
٢٠١٣	٨٠٩,٩٣٧	٨٠,٠٥٨	٥٣,٥٢٨	٩٤٣,٥٢٣
٢٠١٤	٩١,٩٣٣	١٠٨,٣٨٣	٥٦,٧٠١	١,٠٧٦,٠١٧
٢٠١٥	١,٠٥٢,٣٩٩	٧٩,٤٠٤	٤٨,٠٠٩	١,١٧٩,٨١٢

ويوضح الجدول التالي، إجمالي صادرات الصومال من الثروة الحيوانية خلال عامين فقط، هما ٢٠١٤، ٢٠١٥^(٢٠):

الصف	العدد	العام	الملحوظات
الإبل	٧٧٠٠٠	٢٠١٤	
البقر	٣٤٠٠٠٠	٢٠١٤	
الغنم	٤٦٠٠٠٠	٢٠١٤	
الغنم	١٢٠٠٠٠	٢٠١٥	السعودية
البقر	٥٠٠٠	٢٠١٥	الإمارات
إجمالي صادرات الثروة الحيوانية خلال عامين			٢٠١٤ - ٢٠١٥

ومن خلال الجدول السابق، يتبين لنا تواجد الإمارات العربية المتحدة، بوصفها سوقًا واحدة لاستهلاك اللحوم والحيوانات الصومالية واستيرادها، ضمن مجموعة من الأسواق الأخرى التالي ذكرها في هذه الدراسة^(٢١).

دور المواني في حركة تصدير الثروة الحيوانية:

تلعب المواني الصومالية دورًا حيويًا في إنعاش حركة تصدير الثروة الحيوانية، بل في تقدم هذا القطاع نحو نهضة حالية ومستقبلية؛ فعبر مواني بربرة وبوصاصو ومقديشو، بالإضافة إلى ميناء جيبوتي المجاور، يتم الإسهام بنحو ٩٥٪ من صادرات الماعز، و٥٢٪ من صادرات الخراف بمنطقة شرق أفريقيا؛ إذ يشير مركز «اقتنام هاوس» البحثي في لندن إلى أن صادرات الماشية عبر هذه المواني، تمثل ما يمكن اعتباره أكبر حركة تجارة للحيوانات الحية في العالم^(٢٢)، ووفق تقديرات تجار الماشية في الصومال، فإن قيمة الصادرات الحيوانية داخل الموانئ الشمالية وحدها تبلغ أكثر من ملياري دولار في العام، ولا تبدو هذه مبالغه عندما نضع في الاعتبار أن أقل قيمة يمكن تصورها للخروف الصومالي، تبلغ ٣٠ دولارًا، بينما يصل سعر الجمل إلى عدة مئات من الدولارات^(٢٣). وقد رصد خبراء معنيون ما وصفوه بـ «زيادة ملحوظة» في تجارة الماشية عبر الحدود من الصومال إلى كينيا، حيث ارتفعت مبيعات الماشية في

مدينة جاريسا الكينية، بالقرب من الحدود الصومالية، بمقدار يفوق ٦٠٠٪ خلال الأعوام الماضية، وذلك منذ سقوط الحكومة المركزية حتى الآن^(٢٤). ويعد ميناء بربرة هو الميناء الرئيس من حيث حركة التصدير للثروة الحيوانية؛ فخلال عام ٢٠١٤ تم تصدير ما قيمته ٣,٤ مليون رأس، بينما تم تصدير ١,٦ مليون رأس عن طريق ميناء برباصو^(٢٥)، ومن جهة أخرى موازية «تزايد الكميات الكبيرة من المواشي الحية التي يتم تصديرها من الصومال إلى الأسواق في الخارج عبر ميناء مقديشو الدولي، والذي يشهد في الآونة الأخيرة حركة تجارية نشطة في تصدير المواشي»^(٢٦).

أهم مستوردي الثروة الحيوانية الصومالية:

أصبحت رؤوس الثروة الحيوانية في الصومال تشهد إقبالاً كبيراً عليها خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، كما ذكر سابقاً، وذلك بسبب مناسبة الأسعار للمستهلك العربي عمومًا، والمستهلك الخليجي بصفة خاصة، وقد ازداد هذا الترحيب بعد أن قامت المملكة العربية السعودية برفع الحظر عن استيراد الحيوانات من الصومال^(٢٧) وحاليًا «تحتل السعودية المرتبة الأولى بين المستوردين لحيوانات الصومال بنسبة ٦٤,٩٪^(٢٨) يليها في الترتيب دولة الإمارات بنسبة ١٨,٣٪^(٢٩)، ثم عمان بنسبة ٦,١٪، ثم الكويت بنسبة ٥,٥٪، يليهم قطر بنسبة ٠,٣٪، وأخيرًا البحرين بنسبة ١,٥٪^(٣٠)، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة «أكبر سوق لصادرات الصومال؛ حيث تستورد أكثر من نصف إجمالي صادرات الصومال، وتستحوذ ثلاث دول (هي الإمارات واليمن وعمان) على ٨٢,٥٪ من جميع صادرات الصومال، غالبيتها من الثروة الحيوانية»^(٣١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه «تم مؤخرًا توقيع بروتوكول تعاون ثنائي واتفاقية تجارية، بين وزارة الثروة الحيوانية والغابات والمراعي الصومالية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية لتنفيذ برنامج عمل إستراتيجي مشترك لتنظيم عملية استئناف تصدير الماشية الصومالية إلى مصر بعد توقفها منذ العام ٢٠٠٥ بسبب مخاوف

صحية، وبموجب هذه الاتفاقية تستورد مصر ٥٠٠٠ رأس ماشية شهرياً من الصومال، كما ينص الاتفاق أيضاً على أن تقوم مصر بوضع برنامج لتسمين الماشية الصومالية من خلال إرسال الأعلاف المطلوبة من مصر إلى الصومال، وبالإضافة إلى ذلك سيتم بيع اللحوم والمواشي الصومالية بأسعار وجودة مناسبة من خلال المنافذ المختلفة المنتشرة بالمحافظات المصرية كافة وفق هذه الاتفاقية»^(٣٢).

مؤشرات أسعار الرأس الحيواني في السوق الصومالية؛

وفقاً لأحدث مؤشرات الأسعار المتداولة في السوق الصومالية بالنسبة لرؤوس ومنتجات ووحدات الثروة الحيوانية، فإن الأسعار تختلف وفقاً لاعتبارات خاصة بأعمار هذه الرؤوس وأنواعها وأماكنها؛ ففي بوصاصو يتراوح سعر رأس الإبل في عمر ثماني وتسع سنوات بين ٨٠٠ إلى ٩٠٠ دولار، وفي عمر ثلاث إلى أربع سنوات ما قيمته ٤٠٠ دولار، أما في مقديشو فتتراوح أسعار رأس الإبل في عمر ٧ سنوات إلى ١٢ سنة، ما بين ٨٠٠ إلى ١١٠٠ دولار، أما في كيسمايو فسعر رأس الإبل في عمر سنتين إلى ست سنوات، يتراوح ما بين ٤٠٠ إلى ٧٠٠ دولار، بينما في بربرة فيتم تسعير رؤوس الإبل وفق فرزها فرزاً ثلاثي الدرجة؛ فرأس الإبل من الدرجة الأولى قيمته ٧٠٠٠٠٠ شلن، وهو ما يعادل ٨٧٥ دولاراً. ومن الدرجة الثانية ٦٠٠٠٠٠ شلن، ويعادل ٧٥٠ دولاراً ومن الدرجة الثالثة ٤٠٠٠٠٠ شلن صومال لاند. ويعادل ٥٠٠ دولار. وأما الأتياس فأسعارها تتفاوت وفق الاعتبارات ذاتها؛ ففي مقديشو يبلغ سعر التيس في عمر ثلاث إلى ست سنوات، ما قيمته ٦٠ إلى ٨٥ دولاراً، وفي بوصاصو من ٦٠ إلى ٧٥ دولاراً لما فوق السنة إلى أربع سنوات، بينما في كيسمايو من ٥٥ إلى ٩٠ دولاراً، وأما في بربرة فالتيس من الدرجة الأولى يبلغ ٧٠ دولاراً، ومن الدرجة الثانية ٦٠ دولاراً، ومن الدرجة الثالثة ٥٥ دولاراً. أما أسعار الثيران فتتراوح محملة بين ٣٥٠ دولاراً إلى ٦٠٠ دولار في أغلب مناطق الصومال^(٣٣).

وحالياً تشهد أسعار المواشي عموماً في أرض الصومال ارتفاعاً كبيراً، خاصة في المدن الكبيرة؛ حيث «تشهد أسواق المواشي في كل من هرجيسا وبورما وبرعو ازدهاراً

في الأيام الجارية، متأثرة برفع الحظر السعودي على استيراد المواشي من الصومال؛ ففي بورما يبلغ سعر الثور الواحد ما قيمته ٦٧١,٦٥ دولارًا أمريكيًا، وسعر البعير الواحد يصل إلى ٥٢٢,٣٩ دولارًا، في ما يصل سعر الكبش إلى ٦٣,٤٤ دولارًا أمريكيًا^(٣١).

منتجات حيوانية أخرى:

لا يقتصر إنتاج الثروة الحيوانية في الصومال على مجرد تربية رؤوس الحيوانات حية، ومن ثمّ تصديرها، إنما توجد بالصومال منتجات حيوانية أخرى متعلقة باقتناء المواشي والجمال والماعز والأغنام وغيرها من الثيران والتيوس، وعلى رأس هذه المنتجات ما يمثل مصادر غذائية مثل اللحوم المذبوحة والمجمدة والألبان، وهناك مصادر ومنتجات أخرى صناعية مثل صناعة الجلود واستخدام العظام في تصنيع علف الحيوان وفي صناعات أخرى مستحدثة؛ حيث «تعمل منظمة الأغذية والزراعة (فاو) حاليًا مع الحكومة الصومالية والشركاء لتحديد فرص أخرى؛ بغية استخلاص القيمة المضافة من منتجات الماشية، وذلك امتدادًا لفعاليات مبادرة بدأت خلال عام ٢٠١٢ بتمويل من المملكة المتحدة؛ إذ جرى تدريب الرعاة الصوماليين على تصنيع الصابون باستخدام نخاع عظم الإبل، وكذلك تلقين العاملين في حرف الجواهر لنحت الملاعق والقلائد والمزهريات من العظام، كما يتم تدريب مئآت الصوماليين على معالجة جلد الحيوانات المسلوخة كوسيلة مربحة لقطاع الثروة الحيوانية بأكمله، في حين يوجد برنامج يموله الاتحاد الأوروبي يسعى من خلاله إلى تحسين نوعية الحليب في شمال غرب الصومال، كواحدة من مناطق إنتاج الحليب الرئيسة في البلاد»^(٣٥)، ورغم أنهم الصوماليين وإقبالهم على تناول لبن الجمال رغبة في تحصيل قيمته الطبية الفائقة، إلى جانب الغرض الغذائي، إلا أن رعاية القطعان هناك لا يأبهون بركوب القطار لمدة ١٢ ساعة من أجل بيعه في جيبوتي حيث ترتفع أسعاره^(٣٦).

ورغم قلة الشركات العاملة في تصدير اللحوم خارج الصومال، إلا أن التوسع الذي تشهده الشركة الوحيدة في البلاد، وهي الشركة الصومالية للحوم Somali Meat

حاليًا، يعد عملاً رياديًا يشجع انتشار شركات شبيهة في المستقبل؛ خاصة أن هذه الشركة حققت نجاحًا في تصدير اللحوم إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، كما قامت مؤخرًا بافتتاح أول متاجرها الخاصة لبيع اللحوم الطازجة للاستهلاك المحلي، في العاصمة مقديشو^(٣٧) ومن المنتجات الحيوانية الثانوية في الصومال، تأتي صناعة الأحذية والأحزمة من جلود الأبقار والماعز والأغنام وغيرها، كأحد الأنشطة الواعدة؛ «فرغم غزو المنتج المستورد، إلا أن الأحذية الجلدية المصنوعة محليًا، تبقى هي الأفضل؛ حيث تمتاز بملاءمتها الطقس المتذبذب بين البرودة والحرارة، فتمتاز بلطفها في أوقات الحر، ودفعها في أجواء البرد، فضلًا عن جودتها وعمرها الطويل، وفق رأى الصناع هناك، كما تعد أسعار الجلود في الأسواق المحلية رخيصة جدًا؛ حيث تكلفه سعر الجلد لا تتجاوز دولارًا واحدًا أمريكيًا، ورغم ذلك تتفاوت أسعار الأحذية المصنعة محليًا، حسب النوع والشكل، من ١٠ دولارات إلى ٣٠ دولارًا أمريكيًا، وإجمالًا تنتج المصانع الصومالية الست المنتشرة في العاصمة مقديشو وفي بوصاصو وبربرة، ما مقداره ٢٤٠٠٠ جلدًا بشكل يومي، وغالبيتها يتم تصديرها إلى قارة آسيا بمعدل عشرين حاوية شهريًا، وخاصة إلى جمهورية الصين الشعبية، التي تقف على رأس قائمة الدول المستوردة للجلود الصومالية، وتبقى صناعة الجلود الصومالية في حاجة ماسة إلى رعاية الدولة، خاصة بعد أن انهارت مصانع كثيرة، منها مصنع «جودر» للأحذية الجلدية في مقديشو، والذي نال نصيبه من الدمار، بعد أن كان ينتج يوميًا أكثر من ألف حذاء، تصدر معظمها إلى دول شرق أفريقيا»^(٣٨).

ثروات الحيوانات البرية في الصومال:

بالإضافة للموارد والثروات الحيوانية المستأنسة، تمتلك الصومال ثروات أخرى مضافة إلى ذلك، وهي ثرواتها من الحيوانات البرية؛ حيث «يبلغ عدد أنواع الحيوانات البرية في الصومال أكثر من ثلاثمئة نوع، مكونة ثروة عظيمة التنوع والفائدة، ولكن ليست موزعة توزيعًا متناسبًا في جميع الأراضي الصومالية؛ فنوع الحيوان يتفق وفوارق الأمطار، ففي أقصى الشمال يتألف المركب الحيواني البري من الظبي والنعام

والحيوانات آكلة العشب والسريعة الحركة كالغزال والوغل والشعلب، وقد تظهر الفيلة والنمور والأسود في المناطق الكثيفة النبات كما هو الحال في غرب الصومال، بينما الحيوانات في جنوب الصومال فهي أساسًا من آكلة اللحوم كالأسد والنمر، وتظهر الغزلان ولكنها أكثر عددًا ووزنًا عن غزلان الشمال، وتظهر الفيلة بكثرة في أدنى نهر شبيلي^(٣٩) ونهر جوبا^(٤٠) في فصل الجفاف، وفي فصل الأمطار تختفي الفيلة في الأدغال، ويقدر عدد الأفيال في الصومال بنحو خمسة آلاف فيل، ويظهر الحمار الوحشي الكبير الحجم، وفرس النهر، والزرافة، والثور الأبيض، والخرتيت وكلها حيوانات من آكلات العشب، وعلى ضفاف الأنهار وفي الأحراش مجموعات من القردة والنسانيس والطيور من أنواع قد تصل إلى نحو خمسمئة نوع، كما أن منابع الأنهار مليئة بالتماسيح وأفراس النهر، كما تكثر الزواحف، والشعابين السامة، في أقصى الجنوب، والنمل الأبيض أوسع الحيوانات الصغيرة انتشارًا على طول شبه جزيرة الصومال وعرضها، وتمتاز الحيوانات البرية في الصومال بصفة عامة بضالة حجمها بسبب الجذب الشديد في الشتاء، والحيوانات الثقيلة ترتبط بالمراعي الغنية الاستوائية في الجنوب، على حين أن الزرافة ترتبط بأشجار السنط الصحراوية في الشمال، بينما الأسد يرتبط بتوزيع الغزلان. فعلاقة الحيوان بالمكان في الصومال مرتبطة بالطعام فمثلًا في السنوات الغزيرة الأمطار تشاهد الحيوانات قرب المدن وعلى السواحل، عكس الحال في الفترات الجافة، حيث يرحل الحيوان إلى أعالي الأنهار وداخل الأحراش والغابات، وكل هذه الحيوانات مجملتها تمثل ثروة عظيمة الفائدة، حال إجادة استغلالها وتوظيفها لخدمة الاقتصاد القومي للبلاد^(٤١).

مشكلات الثروة الحيوانية والتصدير:

لا شك أن السلام والاستقرار السياسي يساعدان على خلق بيئة مناسبة للرعي وتربية الكائنات والتعاون مع دول الجوار، وهو أمر يرتبط أساسًا بالسياسات التي تتخذها الدولة داخليًا وخارجيًا. خاصة عندما يتعلق الأمر بالصراع على المياه وحشائش السافانا. ورغم ما تشهده الصومال من طفرة معترف بها دوليًا في عالم الثروة

الحيوانية وتصديرها، إلا أنه توجد بعض المشكلات المعوّقة في هذا الإطار، بعضها متعلق بالأوضاع الصحية للحيوانات الصومالية، وبعضها الآخر متعلق بأوضاع التصدير الإدارية والدولية؛ وهذه المشكلات يتمثل أغلبها في ضعف القدرة على مواجهة تدني الأوضاع الصحية للحيوانات في الصومال، وعجز البلاد عن توفير خدمات صحية وقائية، واعتماد شهادات صحية للحيوانات، إضافة إلى عدم وجود ميكانيزما خاصة لإعداد الحيوانات للتصدير، وهي مشكلات أساسية تواجه الثروة الحيوانية الصومالية من وقت لآخر وتهددها في أسواق التصدير الرئيسية، وهو ما يتسبب في كوارث للاقتصاد الصومالي في أحيان كثيرة لاعتماده بشكل كبير على الدخل القادم من هذه التجارة. يضاف إلى ذلك مشاكل السياسة وعدم الاستقرار الذي ينعكس بطبيعة الحال على التجارة والرعي وتربية الحيوانات^(٤٢).

ورغم الإقبال الكبير الذي تلقاه الثروة الحيوانية الصومالية في دول الشرق الأوسط، بغض النظر عن منافسة الحيوانات الأسترالية الصغيرة لها، إلا أن المخاوف الصحية لا تزال تلقي بظلالها من حين إلى آخر خلال عمليات التصدير، ويحدث هذا رغم قيام المواني الصومالية بإجراءات تفتيش ووضع قيود فنية، وهو ما ينبئ عن وجود شبهات أخرى خارجة عن إطار المخاوف الصحية؛ إذ لا تزال معايير حظر الحيوانات الصومالية، خاصة في المملكة العربية السعودية - رغم رفع الحظر مؤخراً - بعيدة عن الشفافية، حيث يوجد من يعتقد بوجود أمراء سعوديين مشاركين في مزارع الأغنام الأسترالية أو لديهم حصص في المسالخ الإثيوبية، وأن ذلك وراء قرارات الحظر المتكررة بالسعودية، وأن هناك خفايا كثيرة لا يمكن معرفة تفاصيلها، ولعل هذا هو ما دفع المسؤولين في الصومال إلى البحث عن أسواق بديلة أخرى غير السعودية للتصدير، وهو ما حدث بالفعل عبر فتح أسواق في الإمارات وعمان والبحرين وغيرها، الأمر الذي فرض على الصوماليين ضرورة إيجاد ضمانات أكثر وأفضل لحيواناتهم؛ كي يتم تصديرها وفق إجراءات صحية سليمة^(٤٣).

وتجدر الإشارة هنا، إلى وجود ثلاثة جوانب لمشكلة الصحة البيطرية والعمل على حلّها في الصومال وفق معايير منظمة الصحة العالمية، وهي على النحو التالي:

١- مسألة إجرائية: وهي متعلّقة بإصدار شهادة من السلطات الرسميّة بسلامة الثروة الحيوانيّة معترف بها من منظمة OIE، وهو أمر يصعب تحقيقه؛ لتعدد الجهات وانفراط عقد الدولة بعد شيوع الفوضى، لكنه يظل الشرط الوحيد والحتمي في هذا الإطار. وإن كان يمكن لدول مثل الإمارات واليمن أن تغض الطرف عن هذا الإجراء مقابل شهادات من موافى التصدير، لكنه يعد تحديًا حيث يمكن الطعن على هذا الأمر بسهولة، كما تدخل مسألة نفوذ التجار في الموضوع، كما يقال إن الشهادات المزورة مشكلة كبرى في ميناء بوصاصو لكنها أقل مما يحدث في بربرة، وبالطبع يمكن الحصول على شهادات معترف بها من جيبوتي وإثيوبيا اللتين كانتا من قبل مصدرًا للحصول على الشهادات الرسمية وإن كان اللجوء إلى جيبوتي يوفر المسافات للصوماليين، ويوفر التكلفة أيضًا، لكنها رغم ذلك ليست الخيار الجذاب لمعظم الرعاة، وتجار بربرة وبوصاصو لا يلجؤون إلى جيبوتي، وبالتالي لديهم حاجة للبحث عن بديل قوي يمكنهم من الحصول على شهادة رسمية معتمدة^(٤٤).

٢- مسألة موضوعية: وهي تتعلق بكيفية التأكد من خلو الحيوانات من المرض؛ فمع إصرار دول الخليج على إجراء الاختبارات، تم توفير اختبار البروسيلا في بربرة وبوصاصو، لكن تعد الاختبارات المعملية غير عملية ولا مجدية اقتصاديًا؛ لأن القطيع يمكن أن يكون سليمًا ثم يصاب بالعدوى في أثناء التفتيش ولكن لا تظهر عليه الأعراض، ما لم يكن خاضعًا للحجر الصحي، وفي هذه الحالة، ما لم يكن المفتش يعرف التاريخ الرعائي للحيوان خلال فترة كافية، فإنه لا يستطيع إعطاء شهادة دقيقة، وبالتالي، فإن هذه الشهادات لا تضمن سلامة الحيوانات وخلوها من الأمراض، وإذا كانت السلطات الخليجية قبل السماح بالتصدير تطلب وضع الحيوانات تحت المراقبة لمدة شهر للتأكد من خلوها من المرض، فإن أوروبا تشترط وفقًا للوائح OIE

مرور سنة على الرقابة ومراقبة الحيوان للتأكد من خلوه من المرض وهو أمر مكلف ومجهد جدًا للتجار؛ لذا حاولت جيبوتي التغلب على هذه المشكلة من خلال توفير مكان لإقامة حجر ومراقبة على الحيوانات لمدة ٢١ يومًا، لكن يبقى الأمر مكلفًا ومجهدًا، كما أنه لا يقدم حلًا للتجار الصوماليين في بربرة وبوصاصو^(١٥).

٣- مسألة تنفيذية: وهي تختص بإشكالية توفير التمويل اللازم لكفالة الحجر الصحي طوال الفترة المطلوبة من قبل المستوردين، والذي يمثل مشكلة للصوماليين، خاصة أن الرعاية الصحية لديهم محدودة وتغطي الاستهلاك المحلي بالكاد. وفي حين تعد الحيوانات المرباة في المناطق القاحلة أكثر مقاومة للأمراض مثل الطاعون البقري، وأن هناك حيوانات تباع بأسعار مرتفعة كالجمال وهي تحمل تكلفة مراقبتها، لكن يبقى أن الحيوانات الصغيرة تكلف الراعي بشكل غير مجد اقتصاديًا، وتكمن المشكلة في الخلاف بين التجار أصحاب المصلحة في وجود نظام مراقبة صحي، وبين الرعاة الذين يرفضون ذلك، وبالإضافة إلى كل ذلك تثار مشكلة أخرى تنفيذية في ما يتعلق بمراقبة الحيوانات، وهي تحركها وانتقالها للرعي عبر أكثر من بلد، كما أن وجود الحيوانات لشهر في الحجر الصحي قد يتسبب في مشاكل لبعض الكيانات السياسية والأمر يتطلب مزيدًا من التعاون الدولي لإحكام السيطرة والرقابة، خاصة أن الموانئ البحرية لا تزال بعيدة جدًا عن أماكن الأعلاف، كما أنها حارة جدًا على الحيوانات، وتعد أرض الصومال لديها الحل في أماكن مناسبة، لكن تبقى إثيوبيا هي المحطة التجارية الأفضل لحل المشكلة، غير أن المفاوضات معها في هذا الصدد توقفت للأسف^(١٦).

حلول مقترحة لمشكلات الثروة الحيوانية والتصدير:

هناك خمسة حلول أو بدائل مقترحة لحل المشكلات السابق ذكرها، وهي خيارات مطلوب المحاولة فيها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الحل الأول: يمكن الحد من مشكلات مراقبة الحيوانات بنظام تصدير اللحوم المبردة بدلًا من اللحوم الحية؛ بحيث تكون شهادة المسالخ بديلة عن شهادات الحجر

الصحي، وهي تقضي على مشكلة العدوى ويمكن السيطرة على ذلك من خلال المسالخ والمذابح، ويعد ذلك أسهل كثيرًا على التجار من نظام المراقبة والحجر، خاصة أنه توجد أماكن مجهزة لهذا الأسلوب في كل من أديس أبابا بإثيوبيا، وجيبوتي ومقديشو وبوروا بأرض الصومال وغالكاعيو وسط الصومال، وهي تسهيلات يقبل التعامل بها في بلاد الخليج. ويعد النقل الجوي مناسبًا للقطع الصغيرة والحيوانات الصغيرة، بينما يحتاج تصدير البيف المقلب إلى سفن مجهزة بثلاجات لتحقيق جدوى اقتصادية، وفي الوقت نفسه، يوفر ذلك الاحتفاظ بالجلود وبواقي الذبيحة التي لا تصدر والتي يمكن الاستفادة منها اقتصاديًا في صناعات أخرى محلية منها صناعة الجلود^(٤٧).

• الحل الثاني: ويتجسد في مشروع EXCELEX ولجنة البحر الأحمر التجارية لتداول الثروة الحيوانية؛ حيث يعتمد المشروع على إيجاد سلسلة من المراحل الخاصة بمراقبة الحيوانات، على أن تكون المراحل الأولى من الحجر الصحي والفحص في إثيوبيا ثم تتحرك الحيوانات إلى أحد مواني البحر الأحمر الصومالية للفحص النهائي، ويجب الإشارة هنا إلى أن أرض الصومال تمتعض من عدم إتمام العملية كلها في أرضها، وهو أمر يرجع لاعتبارات وحسابات اقتصادية ومصالح لدول الجوار؛ حيث تريد إثيوبيا السيطرة ربما لحماية اقتصادات اللحوم المبردة عندها، بينما تريد جيبوتي الحفاظ على مكانتها كمنفذ للتصدير، ومن جهة أخرى، توجد تناقضات كبيرة بين دول القرن الأفريقي في هذا الصدد، لدرجة أن الجهات المانحة لا تتمكن من تجديد معوناتا عبر مشروع EXCELEX ومكتب الاتحاد الأفريقي المشترك للثروة الحيوانية، ما أدى إلى إغلاق اللجنة المعنية بتجارة المواشي والمعنية بكل العملية في منطقة البحر الأحمر، ولا شك أن هذا البديل مخوف لبعض الحساسيات ويحتاج لمزيد من الوقت لتفعيله وتفعيل التعاون الدولي في هذا الموضوع^(٤٨).

• الحل الثالث: ويرتبط بتخصيص أرض للحجر الصحي طوال الفترة المطلوبة، وذلك في جيبوتي. وقد تم عمل ذلك في ما مضى عام ٢٠٠٦، وحقق نجاحًا لرجال الأعمال في تسهيل بيع الحيوانات إلى السعودية في أثناء الحج. ولكن بُعد المسافة عن أراضي

الرعي الصومالية وتكلفة ذلك تجعل الجدوى الاقتصادية للمشروع محل تساؤل، كما أنها لا تعالج قضايا السيطرة على الأمراض، إلا أنها أسهمت في فتح السوق السعودي. ومع وجود اللحوم الإثيوبية المبردة يبقى الوقت هو الفيصل لإثبات جدوى هذا الخيار في الأسواق المفتوحة^(٤٩).

• **الحل الرابع:** وهو خاص بمشروع LICUS، ومفاده أن تُصدّر الصومال شهادة بعد احتجازها الحيوانات ٣٠ يومًا، وعلى الرغم من وجود شكوك حول مسألة مراقبة الأمراض وفقًا للنظام البيئي، إلا أنه يسهم في تحسين معايير الاعتماد والتخطيط وتحقيق تقدم في مستوياتها^(٥٠).

• **الحل الخامس:** في مبادرة سابقة من قبل الاتحاد الأفريقي، عبر مكتب الموارد الحيوانية، وبتنويل من الاتحاد الأوروبي، تعهدت الوحدة الصومالية للنظام البيئي باتخاذ الإجراءات لاستئصال الطاعون البقري ومراقبة الأمراض بجميع مراعي الصومال وتقديم شهادة بخلو الحيوانات من الأمراض بمصادقة جميع الكيانات السياسية، على أن يتم تجنب مشاكل الاعتراف الدبلوماسي بهذه الشهادة، وفي حال ما إذا حقق هذا الأسلوب نجاحًا، فإنه يجب استلهامه، ومن ثمّ تعميمه مع تعاون الدول في مراقبة باقي الأمراض. وتبقى المشكلة متمثلة في كيفية الاستمرار في تمويل المشروع مجددًا^(٥١).

وبشكل إجمالي، وفي ما يتعلق بواقع بيئة خدمات الصحة الحيوانية في الصومال حاليًا، وهي المسؤولة عن الصحة الحيوانية والسلامة من الأمراض، فإنه وللأسف الشديد، لم تكن هذه الخدمة على ما يرام بعد سنوات من الصراع والقتال الداخلي؛ حيث توقفت الخدمات البيطرية وتم تسريح البيطريين، في ما عدا بعض الجهات الخاصة المتبرعة بعملها لرعاية الحيوانات والحيلولة دون تفشي الأوبئة، بمعنى أن الخدمات البيطرية ليست على مستوى الدولة وإنما هي جهود فردية، ولا شك أنه لكي يطبق نظامًا ملائمًا تمامًا للمراقبة والسيطرة على الأمراض، فلا بد أن يمتد للصومال كلها إضافة إلى إثيوبيا، حيث تقضي الحيوانات وقتًا طويلاً من السنة، وهو ما يتطلب تعاونًا وتنسيقًا على المستوى الحكومي، وهو أمر لا يحدث. ويبقى التعاون على مستوى

الفنيين هو الأفضل في منطقة القرن الأفريقي مجتمعة، منه على مستوى السياسات العليا، وقد يكون لإثيوبيا مصلحة في تحسين علاقتها بموانئ البحر الأحمر الصومالية خاصة مع افتقادها للعلاقة مع إريتريا، كما أنها لا تريد الاعتماد حصرياً على جيبوتي، بما يعني منطقياً أهمية التعاون الإثيوبي الصومالي بشكل أكثر مما كان في الماضي^(٥٢). وحالياً، ورغم كل هذه العقبات، «يشكل نظام إصدار شهادات سلامة الماشية، الذي طورته منظمة «فاو» على طول ممر تصدير الماشية بين غالكاعيو وبوصاصو، مزيداً من الضمان لإنتاج حيواني عالي الجودة لصالح الاستهلاك المحلي والتصدير»^(٥٣).

مستقبل الثروة الحيوانية والتصدير في الصومال:

لا شك أن اعتراف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) بما حققته الصومال من طفرة ونجاح في تصدير ملايين الرؤوس من الماشية خلال العام ٢٠١٤، وبما تعمل عليه الصومال حالياً من تدشين استثمارات ضخمة في مجال الوقاية من الأمراض بشكل بدأ يؤتي ثماره عبر الترحيب الكبير الذي تبديه أسواق خليجية وعربية وغيرها باستيراد الماشية من الصومال، هو خير دليل على وجود بوادر أمل كبيرة في أن يصبح قطاع الثروة الحيوانية في الصومال، باباً من أبواب الانتعاش الاقتصادي العام والفاعل في البلاد، خاصة مع «سعي الحكومة إلى إصلاح هذا القطاع على مستوى الدولة، من خلال تنفيذ برامج تهدف إلى تحديد الأمراض الرئيسية التي تصيب الحيوانات ومواعيد التطعيمات والتحصينات، وتسهيل الإجراءات لتصدير المواشي إلى الأسواق العالمية للإفادة من الإمكانيات الهائلة في هذا القطاع؛ حيث يمتلك الصومال ٦٠ مليون رأس من الماشية وفقاً للتقديرات الرسمية الأخيرة، ومن ثمّ فإن قطاع الثروة الحيوانية في الصومال يُتوقع له مستقبلاً أن يصبح منطلقاً لإعادة بناء الاقتصاد الصومالي، شريطة أن لا يكون هذا القطاع مقتصرًا فقط على تصدير اللحوم، بل يجب أن تواكب ذلك مساعي لإعادة تشغيل الصناعات ذات الصلة بالماشية ومشتقاتها، مثل مصنع اللحوم في كيسمايو ومصنع الألبان في مقديشو وغيرها من المصانع ذات العلاقة بهذا القطاع»^(٥٤). وفي ظل معاناة الصوماليين الشعبية والرسمية من قلة الموارد المالية، فإنه «يجب أن

تتضافر كل الجهود لزيادة عوائد الاستثمار في النمو والإيرادات وفرص العمل، وفي الثروة الحيوانية حاليًا بوصفها الأوفر حظًا والأقرب أملًا^(٥٥)، كما يجب البحث عن حلول مناسبة لمشكلات المراعي الصومالية؛ حيث «تعاني هذه المراعي، بالإضافة لمشكلات المياه، من مشكلات أخرى متعددة منها السياسة الهدمية التي يتبعها بعض الرعاة أو المزارعين أو التجار والقائمة على أساس الربح المباشر عن طريق قطع الأشجار وتفحيمها، وأحيانًا إشعال النيران لإرهاب الحيوانات الضارة أو بعض الغزاة، مما أدى إلى هلاك كثير من النبات بالإضافة إلى غارات الجراد المتتالية في أعوام متقاربة من الشمال إلى الجنوب، بما يمثله الجراد من آفة كبرى لكل ما هو أخضر. ومن المشاكل الكبرى التي تعوق التقدم الرعوي والوصول إلى إنتاج يتلاءم مع ضخامة المرعي وعدد القطعان، وجود أسواق محددة تحتكر المنتجات الرعوية الصومالية»^(٥٦).

*

المحور الثاني

الموارد والثروات الزراعية

تعد الصومال دولة زراعية بامتياز؛ و«يشكل القطاع الزراعي ٤٧٪ من صادراتها»^(٥٧)؛ حيث تعد الزراعة من أقدم الأنشطة التي مارسها الشعب الصومالي، وذلك رغم أن هذا الشعب بدأ حياته قبل الزراعة بالرعي نتيجة الحياة المعتمدة على الحِل والترحال وانتجاع مناطق الكأ والعشب والمياه، وتعتمد الزراعة في الصومال على الأمطار؛ إذ إن نسبة الأراضي المروية بغير الأمطار لا تتجاوز ٤,٧٪، ومن ثمَّ تقل الأهمية النسبية للرعي بغير المطر في الصومال إلى ما دون الـ ٥٪^(٥٨)، وتقدر نسبة مساحة الأرض الزراعية الصالحة للزراعة في الصومال بأكثر من ٢١٪ من المساحة الإجمالية للبلاد ككل؛ حيث تبلغ نسبة الأراضي التي تم رعيها في الصومال ألفي كيلومتر مربع، وللأسف لم يستغل مزارعو الصومال سوى خمسها حتى الآن، ووفق رأي بعض خبراء التقنية الزراعية في الصومال فإن «١,٦٪ فقط من المساحة الإجمالية للأراضي الصومالية، صالحة للزراعة، وأنه تجري حاليًا الإفادة من ١٠٪ فقط من هذه الأراضي يستغلها المزارعون في منطقتي باي وباكول، حيث تنمو الذرة الرفيعة والذرة العادية بطريقة بَعْلِيَّة، وتسهم الزراعة بنحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي للصومال. وتُعد محاصيل الطماطم والبصل والسمسم من المحاصيل المربحة في الصومال، بينما تُجمع الحبوب بما فيها القمح والأرز والذرة والشعير والشوفان والجاودار والدُّخْن والذرة الرفيعة والحنطة السوداء والحبوب المختلطة، ليتم تجفيفها فقط، وأنه وفقًا لبيانات البنك الدولي، وصل محصول الحبوب في الصومال مثلاً بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١ إلى ٤٣٢ كيلوجراماً لكل هكتار من الأراضي المحصودة، مقارنةً بـ ٥,٣٥٨ كيلوجراماً في النمسا و١,٦٧٤ كيلوجراماً في إثيوبيا، ومن ثمَّ فإن الإنتاج منخفض جدًّا؛ لأن المزارعين غير قادرين على الحصول على المدخلات الجيدة ومصادر الري»^(٥٩). لكن من ناحية أخرى فإن ازدياد الأنشطة الزراعية في البلاد وتنامي عدد المشتغلين بالزراعة يومًا بعد يوم،

يبشر باتساع الرقعة الزراعية الصومالية، خاصة مع ظهور شركات جديدة متخصصة في تجارة المحاصيل الزراعية، وهو ما لم يكن موجوداً من قبل في الصومال، الأمر الذي يعني إسهاماً إيجابياً متوقعاً للقطاع الزراعي في زيادة الدخل القومي للبلاد ودعمه، وذلك في ظل ما تتمتع به الصومال من مظاهر التنوع المناخي، والذي يمنح المزارعين قدرة كبيرة على التعامل مع أطراف واسعة من المحاصيل الزراعية الكبرى؛ إذ إن المناخ في الصومال يتميز بالاعتدال في المناطق الشمالية، وبالاستوائية وشبه الاستوائية في المناطق الجنوبية، بينما يتميز بسهوب رعوية صحراوية وشبه صحراوية في مناطق أخرى^(٦٠).

ووفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للعام ٢٠١٣ تقدر مساحة الغابات في الصومال بـ ٦٥١٦,٦ (ألف هكتار)، بينما تقدر المساحة الزراعية مجملة بـ ٤٤١٢٥ (ألف هكتار)^(٦١). وأهم المحاصيل الرئيسة في الصومال هي الذرة البيضاء، والذرة الصفراء، وقصب السكر^(٦٢) والأرز، بينما يعدُّ الموز المحصول النقدي الرئيس، وهو ما يمثل ٤٠٪ من عائدات التصدير^(٦٣)، وتسهم رقعة المحاصيل الزراعية في الصومال بنسبة ٧٪ من الاقتصاد الكلي للبلاد، وفقاً لتقديرات العام ٢٠١٢ بقيمة ١٠٩,٨ مليون دولار، ويوجد نحو ١٣٧٦٠٠ كم^٢ تنتمي للأراضي المزروعة، بنسبة ٣٪ من إجمالي مساحة الصومال، إضافة إلى وجود ٧٪ أخرى قابلة للزراعة، وذلك وفقاً لمعيار عمق التربة وتضاريسها وحجم مياه الأمطار. وكما ذكرنا سابقاً، تعد الزراعة على الأمطار هي النظام الرئيس للزراعة في الصومال، وتعد الذرة البيضاء الرفيعة هي المحصول الرئيس الذي يغطي ٧٠٪ من الأراضي المزروعة بالأمطار، إضافة إلى زراعة ٢٥٪ من الأرض بالذرة الصفراء، كما تزرع الصومال محاصيل أخرى مثل اللوبيا والدُّخْن والفاصوليا والشعير. وذلك على مساحات متفرقة؛ حيث تقع مزارع الري على طول ضفاف الجداول والأنهار لتيسير ضخ الماء من المصدر للأرض مباشرة، عن طريق تحويل المياه الدائمة إليها بواسطة القنوات البدائية، إضافة إلى دور الفيضانات في نقل هذه المياه للأراضي التي تروى بهذه الطريقة، ولا شك أن المساحة المروية بهذه الطريقة تخضع

لا اعتبارات الفيضانات، إضافة إلى تعرضها كثيراً لخطر الانجراف بتأثير هذه الفيضانات. وهذه الأراضي تزرع عادة بالخضار والفاكهة. لأغراض تجارية، ويقوم المزارعون بتسويق منتجاتهم في الأسواق المحلية، حيثما يكون ذلك ممكناً، ويتم نقل المنتجات الزراعية للأسواق عن طريق شاحنات نقل خفيفة أو عربات كارو؛ حيث يوجد تجار جملة وتجار تجزئة، إضافة إلى التجار الوسطاء^(٦٤). وهناك ثلاثة مواسم للحصاد في الصومال سنوياً لكن في عام ٢٠١٤ كان هناك موسمان فقط للحصاد خاصان بالذرة البيضاء والذرة الصفراء؛ حيث قدرت المساحة الإجمالية المزروعة بالحبوب هناك بـ ٤٨٢٠٠ هكتار، بما وزنه ٥٤٢٠٧ أطنان (٨٠,٧٪ ذرة رفيعة بيضاء، و١٩,٣٪ ذرة صفراء)، وذلك طبقاً لبيانات وزارة الزراعة بالصومال^(٦٥).

موارد المياه في الصومال:

تسقط الأمطار في الصومال في فصلي الربيع والخريف، وتبلغ حصيلة المياه الصومالية ما مقداره ١٣,٥ بليون متر مكعب سنوياً، لكن يسقط ما نسبته ٥٦٪ من هذه المياه في دولة إثيوبيا، ولا تتحصل الصومال سوى على ٦ بليون متر مكعب فقط، وهو ما يسبب تراجعاً في نسبة مياه الصومال بشكل كبير، خاصة أن الصومال تقع ضمن منطقة الأراضي الصحراوية الحارة، كما أن الهواء يتسم بالجفاف في أغلب المناطق، وأكثر مناطق تساقط الأمطار هي مناطق الجنوب الغربي بنسبة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ مم سنوياً، بينما تسهم باقي المناطق بما مقداره ٢٠٠ مم، ويبلغ متوسط سقوط الأمطار في الصومال ما مقداره (٢٥٠ مم)، وهي كمية قليلة للغاية، كما أن ٩٥٪ من مياه الأمطار الصومالية تتعرض للتبخر والفقد، وترتفع نسبة التبخر في المناطق الأقل مطراً، والأكثر جفافاً، كما أنه من ناحية أخرى، تتسبب الفيضانات المتكررة في تقليص حصة مياه الصومال من المياه النهرية في نهري جوبا وشبيلي، خاصة مع تراجع البنية التحتية لصيانة الأدوات والوسائل اللازمة لمواجهة خطر الفيضان^(٦٦). ويبين الجدول التالي كمية الأمطار السنوية الساقطة على بعض المدن الصومالية، وكذلك نسبة التبخر كل عام:

المدينة	كمية الأمطار في السنة (مم)	تبخر المياه سنوياً (مم)
هرجيسا	٤٢٣	٢٠٠٠
برعو	٢١١	٢٢٥٠
بوصاصو	١٤	٢٧٠٠
غالكاغيو	١٤٨	٢٠٩٠
بيلدوين	٢٦٦	٢٠٣٠
مقديشو	٥١٨	١٨١٨
بيدوا	٥٣٥	١٨٠٠
كيسمايو	٣٧٩	٢٠٠٠

وتجدر الإشارة إلى أن كمية المياه المتبخرة سنوياً في الصومال تقدر بـ ٢٠٠٠ مم، وفي بعض المدن، مثل مدينة لوق وبربرة قد تصل نسبة التبخر إلى ٢٧٥٠ مم سنوياً، وتعد المناطق الزراعية الواقعة في مدينة عيرجابو، هي أقل المناطق تبخرًا في الصومال؛ حيث تصل إلى ١٢٥٠ مم سنوياً؛ نتيجة غزارة الأمطار هناك، وفي ما يتعلق بنهري جوبا وشبيلي، فإن نسبة جريان المياه فيهما تختلف من مدينة إلى أخرى، ويوضح الجدولان التاليان نسبة جريان المياه في النهرين بحسب كل مدينة من المدن التي يمران بهما معاً:

معدلات جريان مياه جوبا:

المدينة	رؤية موحدة M	الجريان M مكعب	مليون M مكعب
لوق	M ١٤١	٢٠٣	٦٤٠٦
بارطيري	M ٨٩	١٧٦	٥٥٥٠
جمامي	M ٥٠	١٦٩	٥٣٣٠

معدلات جريان مياه شبيلي:

المدينة	رؤية موحدة M	الجريان M مكعب	مليون M مكعب
بيلدوين	M ١٧٦	٧٥,٦	٢٣٨٤
بُول بَرْدِي	M ١٣٣	٧٠,٩	٢٢٣٦

المدينة	رؤية موحدة M	الجريان M مكعب	مليون M مكعب
مَهدي - وين	M ١٠٥	٦٧,٠	٢١١٣
بلعد	M ٩٥	٥١,٠	١٦٣٤
أفجوي	M ٧٧	٤٩,١	١٥٤٨
أوطيري	M ٧٠	٤٦,٠	١٤٥١

ووفق تقديرات عام ٢٠١٤، فإن مجموع موارد الصومال من المياه الجوفية المتجددة الداخلية وإجمالي موارد المياه المتجددة الطبيعية يبلغ ٣٣,٣٠ م^٣ (٦٧).

المناطق الزراعية وطرق الري:

تتنوع المناطق الزراعية في الصومال بحسب الطرق المعتمدة للري في البلاد؛ حيث ينتشر الري بالمياه السطحية في كل محافظات: باي، بكون، بنادر، هيران، جدو، نوغال، شبيلي الوسطى، شبيلي السفلى، جوبا الوسطى، جوبا السفلى، بينما ينتشر الري بالمياه الجوفية وعبر حصاد المياه في كل محافظات: الشمال الغربي، أودل، توغدير، جلودود، مدغ، وتجدر الإشارة إلى أن مناطق: شبيلي الوسطى، وشبيلي السفلى، وجوبا الوسطى، وجوبا السفلى، وجبيلي غربي هرجيسا، وسناغ، وتوغدير، بالإضافة لمناطق محافظة باي وبكون، تعد من أهم المناطق الزراعية في الصومال (٦٨).

وفي ما يتعلق بمناطق الزراعة الجافة، فإن أشهر المحاصيل الزراعية فيها، هي: الذرة والسمسم والبقول السوداني، وأحياناً القطن. أما المناطق الزراعية الكثيفة التي تعتمد على الري، فأشهر محاصيلها: القصب والقطن والموز والذرة الشامية والبقول السوداني والخضر والفاكهة بصفة خاصة. ومتوسط غلة الفدان في هذه المزارع على النحو التالي: الذرة الرفيعة ١,٥ (كنتال ونصف)، الذرة الشامية ٩ كنتالات، اللوبيا ٢,٥ (كنتالان ونصف)، البقول السوداني (اللوز) ٨ كنتالات، السمسم كنتالان، القطن ٨ كنتالات، السكر ٢٠ كنتالاً، الموز ٩٨ كنتالاً، وحالياً تعمل وزارة الزراعة في الجمهورية الصومالية على تعديل هذه النسب ورفع مستوى الإنتاج، عن طريق نشر الوعي الزراعي بين

المواطنين، وتسهيل عملية حصول الفلاح على البذور المنتقة (التقاوي) بأسعار معتدلة وكذلك استخدام المخصبات في التسميد^(٦٩).

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود مميزات كبيرة لدى الصومال في مجال الاستثمارات الزراعية، وهي مميزات في حاجة كبيرة للاستغلال والتوظيف؛ فالرقعة الزراعية في الصومال آخذة في الاتساع، وهي تزيد حاليًا في مساحتها عن دولة مثل لبنان مثلاً، كما أنه يتوفر في البلاد كمية كبيرة من المياه السطحية في نهري جوبا وشبيلي في الجنوب، وكذلك في نوغال وواهين؛ حيث المناطق الشمالية العامرة بالوديان شبه الدائمة، ومن ناحية أخرى تتوفر كمية كبيرة من المياه الجوفية العذبة؛ إذ تعد الصومال حوضاً ضخماً للمياه الجوفية، هذا بالإضافة لمميزات أخرى منها الفرص الصومالية الواعدة والمهيئة لمضاعفة الأراضي البكر المستصلحة للزراعة، مع تعدد أنواع التربة في البلاد، بما يتناسب مع احتياجات المحاصيل الزراعية كافة على اختلافها وتنوعها^(٧٠).

وتشير بعض الإحصاءات الرسمية إلى أن هناك أكثر من عشرة ملايين هكتار صالحة للزراعة في الصومال، لكن المفارقة أن البلاد اشتهرت بالمجاعة في السنوات الماضية، والحل بسيط - على الأقل في نظر المزارعين - وذلك بالعودة إلى الأرض^(٧١)، خاصة أن المحاصيل المنتجة محلياً وعلى رأسها الحبوب «تشكل ثلث احتياجات الصوماليين من الغذاء، بينما يأتي الباقي من الخارج إما بشكل تجاري أو في صورة مساعدات، وهو دليل يرسم حجم الحاجة إلى الغذاء في الصومال»^(٧٢).

واقع المحاصيل الغذائية في الصومال حالياً؛

تعد المحاصيل الغذائية أحد أعمدة الحياة لدى الصوماليين بجانب اللحوم الحيوانية ومنتجاتها، ويتيح التنوع البيئي وأنواع الترب ومعدلات الأمطار واختلاف مصادر المياه، فرصاً كبيرة لتنوع الإنتاج المحلي من الحبوب، مما يشكل نواة مهمة لتوسع كبير في إنتاجها، وإدخالها في التصنيع الغذائي، بما يضمن عائداً اقتصادياً آخذاً في

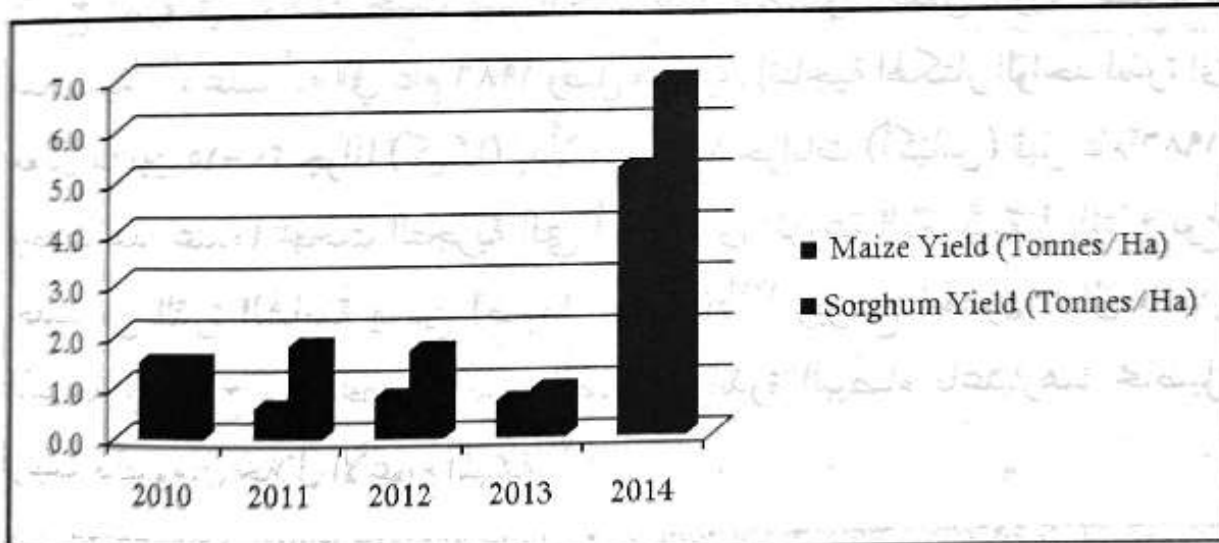
التنامي، ويحرص المزارعون في الصومال حالياً على زراعة العديد من أنواع الحبوب وإنتاجها، وذلك على النحو التالي:

١- الذرة بنوعيهما (البيضاء والصفراء): وهي من المحاصيل الأساسية لدى الصوماليين؛ حيث إنها مصدر من مصادر الغذاء في العديد من الوجبات والأكلات الشعبية الصومالية، كما أنها عنصر أساسي في صناعة المعجنات والعصائد، ويرجع اهتمام الصوماليين بزراعة هذا المحصول إلى ملاءمته للظروف البيئية؛ ولكونه محصولاً عالي الإنتاجية، يوفر الغذاء للإنسان والعلف للحيوان أيضاً، وفي عام ١٩٨٥ استطاع الصومال إنتاج ٤٠٠ ألف طن متري من الذرة كان من بينها ٢٦٠ ألف طن متري من الذرة البيضاء، وكان بإمكان الصومال - ولا يزال - تجويد إنتاجية هذا المحصول وتحسينها، غير أن السياسات الزراعية لم تصل بعد إلى حد الرعاية الكاملة لإنتاج الذرة في البلاد؛ بحيث يتم إدخال هذا المحصول ضمن دورة الصناعات التحويلية^(٧٣)، علماً أنه «في عام ١٩٨٦ وصل مستوى إنتاجية الهكتار الواحد للذرة إلى معدل ما بين ١٥-٢٠ جونا (كيساً) بدلاً من ٥-٧ جوانات (أكياس) قبل عام ١٩٨٦. وحدث هذا عندما نجحت التجربة التي أجريت في المزرعة التجريبية في إنتاج نوع جديد من الذرة الشامية يسمى (صوما تكس)^(٧٤) ويوضح الجدول التالي مقدار المساحة والإنتاج من محصول الذرة الصفراء والذرة البيضاء باعتبارهما محاصيل رئيسة بالصومال خلال الأعوام المبينة^(٧٥):

مؤشرات مختارة	الأعوام					المتوسط
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	
الذرة الصفراء						
المساحة بالهكتار	١٠,١٢٠	٩,٨٣٢	١٠,١٢٩	١٧,٣٥٠	١٣,٥٥٠	١٢,١٩٦
الإنتاج بالطن	١٥,١٩٥	٥,٤٥٤	٨,١٨٠	١٢,٢٤٥	١٠,٤٤٧	١٠,٣٠٤
الإنتاج بالوزن لكل هكتار	١,٥ طن	٠,٦ طن	٠,٨ طن	٠,٧١ طن	٠,٢٠ طن	٠,٢٠ طن

مؤشرات مختارة	الأعوام					المتوسط
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	
الذرة البيضاء الرفيعة						
المساحة بالهكتار	٣٦,٨٦٩	٣٣,٩٥٨	٣٧,١٧٢	٥٨,٥٠٠	٤٨,٢٠٠	٤٢,٩٤٠
الإنتاج بالطن	٥٦,٧٤٥	٦٠,٩٩٧	٦٣,٤٨٣	٥٤,١٦٠	٤٣٧٦٠	٥٥,٨٢٩
الإنتاج بالوزن لكل هكتار	١,٥ طن	١,٨ طن	١,٧ طن	٠,٩٣ طن	٠,٩٠ طن	٣
الإجمالي للمحصولين معاً						
المساحة بالهكتار	٤٦,٩٨٩	٤٣,٧٩٠	٤٧,٣٠١	٧٥,٨٥٠	٦١,٧٥٠	٥٥,١٣٦
الإنتاج بالطن	٧١,٩٤٠	٦٦,٤٥١	٧١,٦٦٢	٦٦,٤٠٥	٥٤,٢٠٧	٦٦,١٣٣
الإنتاج بالوزن لكل هكتار	١,٥ طن	١,٥ طن	١,٥ طن	٠,٨٨ طن	١٢,١٠ طن	٣

ويوضح الرسم البياني التالي، عائدات المحاصيل الرئيسة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤^(٧٦):



٢- الأرز والقمح: من المحاصيل الغذائية المزروعة في الصومال أيضاً محصول الأرز، وهو يزرع بجنوب البلاد، على عكس الشعير الذي يزرع في شمالها، وقد زرع الصومال الأرز منذ السبعينيات من القرن الماضي، وشهد عام ١٩٨٦ بلوغ ذروة إنتاجه في البلاد بمقدار ١٢ ألف طن متري، ورغم كون الصومال تزرع الأرز إلا أنه على رأس المحاصيل التي يستوردها الصومال كما هو الحال في دول القرن الأفريقي وأفريقيا مجتمعة^(٧٧). وأما القمح فرغم أهميته بوصفه محصولاً غذائياً، إلا أن إنتاجه في الصومال

بقي متواضعًا، ويزرع على نطاق محدود للاستهلاك المحلي فقط؛ وذلك نظرًا لضعف تركيز الدولة الصومالية عليه، ولهيمنة الذرة على الرغبة الزراعية لدى مزارعي الصومال، كما أن وجود تسهيلات لدخول القمح المستورد إلى الأراضي الصومالية، أسهم بشكل كبير في زيادة ضَعْف الاهتمام بزراعة القمح هناك^(٧٨).

٣- البقوليات والخضراوات: من محاصيل الحبوب الغذائية التي تزرع في الصومال، يوجد مجموعة البقوليات، ومنها الفاصوليا الخضراء والفاصوليا الحمراء والفاصوليا، وكلها محاصيل تزرع في معظم أنحاء البلاد وخاصة في المناطق المروية في جنوب البلاد، وهناك مجموعة الخضراوات كالطماطم والملفوف (الكرنب)، ويزرعان كلاهما في جميع أنحاء البلاد، وهناك محصول البطاطس التي تنتشر زراعتها في معظم المناطق الصومالية، وخاصة في مناطق الشمال الغربي من البلاد.

وإلى جوار البقوليات في المناطق المروية بالجنوب الصومالي، تزرع البطاطا ومجموعة القرعيات من الباذنجان والكوسة والخيار والبطيخ. وهناك محصول الموز الذي يزرع في مناطق الأنهار، ويعد المحصول النقدي الأول في الصومال^(٧٩).

وهناك مجموعة الخضراوات الورقية كالخس والجرجير والكزبرة والسبانخ، وجميعها تزرع في أنحاء البلاد، خاصة في مناطق الجنوب المروية^(٨٠)، كما يوجد أيضًا محصول البصل، وهو من المحاصيل الحديثة في المجال الزراعي بالجمهورية الصومالية، وتجري حاليًا عدة تجارب لاستنباط الأنواع التي تتلاءم مع البيئة الصومالية، حيث نجحت زراعة بعض السلالات والأنواع المصرية منه في المزارع التجريبية في بلعد وجوهر، لذا تعمل الحكومة على توسيع زراعته في مختلف أنحاء الجمهورية^(٨١).

٤- الحبوب والغلل التجارية: إلى جانب المحاصيل السابقة، توجد مجموعة أخرى من الحبوب والغلل التجارية في الصومال، ومنها القطن، طويل التيلة ومتوسطها، والسمسم وجوز الهند وقصب السكر والصويا، والتبغ، وجميعها تزرع في المناطق المروية في الجنوب، وقد دخلت زراعة الصويا إلى الصومال منذ السبعينيات من القرن الماضي^(٨٢).

ويعد الفول السوداني من المحاصيل المهمة في الجمهورية الصومالية، سواء في استغلاله كطعام مباشرة أو استخراج الزيت الذي له سوق محلي كبير بالإضافة إلى أسواقه الدائمة في عدن وكينيا وزنجبار، حيث يبلغ متوسط إنتاج الهكتار الواحد في العام نحو ٨ كنتالات في دورتين إنتاجيتين فقط مع موسمي الأمطار^(٨٣).

٥- الفواكه: من الفواكه المزروعة في الصومال: الموز والمانجو والبرتقال والليمون. والموز من الفواكه التي تصدرها الصومال إلى الخارج؛ لكونها أكثر دولة عربية إنتاجاً له، ويحتل الموز مركزاً كبيراً في التجارة والدخل القومي الصومالي، ويؤدي دوراً مهماً في إنعاش الاقتصاد الوطني؛ لما يتمتع به في الأسواق المستهلكة والكبيرة عالمياً ومحلياً. ويتراوح طول شجرة الموز من ٣-٨ أمتار حسب الأصناف وهو من النباتات ذات الفلقة الواحدة^(٨٤). وهناك العنب بنوعيه الأحمر والأصفر الذي يزرع في مناطق الشمال الغربي، وهناك التمر في المناطق الصحراوية الشمالية، كما يزرع البنجر الأحمر في المناطق المروية في الجنوب، هذا بالإضافة للجوافة والمانجو والبرتقال الطفاري^(٨٥).

٦- منتجات الغابات والأحراج: يضاف لمتعلقات الثروة الزراعية في الصومال، مجموعة من المنتجات الأخرى؛ فمن الأخشاب يتم استخراج الفحم النباتي (الحشب المحروق)، وهو وسيلة الإشعال والوقود الوحيدة المستخدمة في الصومال، ويرتفع سعره المحلي غالباً في مواسم دخول الأمطار بسبب ارتفاع كلفة قطع الأشجار وإحراقها ثم تفحيمها ونقلها، كما أن نشاط حركة تهريب الفحم إلى عدد من الدول البترولية الغنية كالإمارات والسعودية وغيرهما، على يد حركة الشباب الصومالية، يؤدي إلى زيادة أسعاره^(٨٦)، وقد ارتفع سعر كيس الفحم المحلي مؤخراً من ١١٠ آلاف شلن صومالي (٣,٦٦ دولار) إلى ١٤٥ ألف شلن صومالي (٤,٨٣ دولار)، وتستهلك الأسرة المتوسطة في الصومال ما مقداره كيسان من الفحم النباتي شهرياً، أي ما قيمته تسعة دولارات^(٨٧). وبالإضافة لاستخراج الفحم من الأخشاب، هناك في الصومال جمع ثمار الهوهوب والتبّق، كما يتم زراعة مجموعة من الأعشاب والثمار الدوائية على امتداد مساحة الرقعة الزراعية من الجنوب إلى الشمال، هذا بالإضافة إلى وجود نباتات

الفطور الموسمية مثل الفقع (لكه)، هذا بالإضافة لأنواع أخرى من منتجات الغابات الصومالية والأحراج^(٨٨).

صادرات الصومال الزراعية؛

هناك مجموعة من المحاصيل النقدية التي تأتي على رأس الصادرات الصومالية، ومن هذه المحاصيل: محصول الموز، والسّمسم، والليمون المجفف، واللّبان، وكان النشاط الزراعي في الصومال، قد أهمل تصدير المحاصيل النقدية لأكثر من عشر سنوات مضت، غير أن الآونة الأخيرة في البلاد تشهد استعادة المناطق الزراعية في جنوب الصومال لنشاطها الزراعي؛ حيث «عاد مزارعو البلاد إلى تصدير المحاصيل النقدية التي لطالما اشتهرت بها الصومال، ومنها الموز والمانجو والليمون، كما أدخل مزارعون صوماليون في الآونة الأخيرة أشجار الزيتون إلى البلاد، والتي تزرع لأول مرة في الصومال»^(٨٩).

ويمكن رصد ملامح أهم صادرات الصومال الزراعية على النحو التالي:

١- محصول الموز: يزرع الموز الصومالي في مناطق كثيرة على نهري جوبا وشبيلي جنوب البلاد، وحاليًا يتم استئناف تصدير هذا المحصول إلى دول الشرق الأوسط وأوروبا وإيران، بعد فترة كبيرة من تراجع زراعته وتصديره، ويأتي استئناف التصدير بعد تأسيس بعض الشركات الوطنية مثل شركة «فروتصوم» التي تأسست أواخر ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ بإسهام ٨٠٪ من المزارعين الصوماليين، وكذلك «الشركة الصومالية للخضراوات الطازجة»، التي تأسست عام ٢٠١٤، وتقوم حاليًا بتصدير الموز إلى عدة دول، منها: الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، ودول أخرى؛ حيث بإمكان هذه الشركة تصدير ما يقرب من عشرين حاوية محملة بخمسة آلاف كرتونة من الموز بشكل شهري، أي ما يعادل ٢٢٥٠٠٠٠ كرتونة موز سنويًا، كما تعمل هذه الشركات حاليًا على الإفادة من الخبرات العالمية في تصدير الموز وخاصة خبرات دولة كوستاريكا، إحدى أكثر الدول خبرة في تصدير الموز إلى أمريكا الشمالية وأوروبا والبحر الأبيض

المتوسط^(٩٠). وتجدر الإشارة إلى أن الاستهلاك المحلي للموز غير مجدي بالنسبة للمزارعين الصوماليين، بسبب عدم التكافؤ بين التكاليف التي تتطلبها زراعته من الأدوية والأسمدة والوقود وأجور الفلاحين والنقل، وبين الأرباح المأمولة، ويذكر أن إيطاليا (الدولة المستعمرة السابقة للصومال) هي أول من زرع الموز في التراب الصومالي عام ١٩٢٩، وأرسلت أول شحنة تجارية من الموز الصومالي إلى الشرق الأوسط عام ١٩٥٧، بينما سجلت أكبر شحنة موز أرسلتها الصومال إلى الخارج بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ (نحو ١٢ مليون كرتونة). وكانت الأسواق التقليدية للموز الصومالي قبل الحرب الأهلية، الشرق الأوسط وإيران وإيطاليا وألمانيا^(٩١)، ويغطي محصول الموز الصومالي «مساحة ١٢٠٠٠ هكتار من الأرض المزروعة، ويتميز بنوعيته الفائقة الجودة بفضل خصوبة التربة ووفرة المياه وندرة الإصابات، إذ إن ثلاثة أرباع الإنتاج الصومالي من الموز موافق للمواصفات العالمية للتصدير»^(٩٢). ويمثل محصول الموز ٧٥٪ من صادرات المواد الغذائية مجملة في الصومال^(٩٣).

٢- محصول السمسم: من المحاصيل المؤهلة لاحتلال مرتبة عالية بين الصادرات الصومالية، محصول السمسم؛ حيث يتميز هذا المحصول هناك بأفضل معايير التصدير العالمية ومواصفاتها؛ وذلك من حيث تجانس البذور لونًا وحجمًا، ومن حيث قدرتها على مقاومة الرطوبة والخلو من الشوائب والأتربة، كما يحتل الصومال المرتبة الرابعة من حيث إنتاج هذا المحصول وتصديره، بقيمة صادرات تفوق الـ ٣٠ ألف طن، وفقًا لتقديرات العام ٢٠١٤، وبالإضافة لجودته العالمية، يعد السمسم الصومالي منافسًا قويًا من حيث الأسعار المتداولة؛ ففي حين تبلغ قيمة ٥٠ كجم من السمسم ما يفوق الـ ١١٥ دولارًا في السوق السعودية، نجدها لا تتجاوز الـ ٣٥ دولارًا في أسواق الصومال؛ إذ يبلغ ثمن الكيلو من السمسم فائق الجودة داخل الصومال حاليًا ما قيمته ٠.٧ من الدولار، بينما لا يتجاوز ١.١ دولار في الأحوال الاعتيادية، وعمومًا، ينشط تصدير السمسم الصومالي إلى الهند والمملكة العربية السعودية والإمارات وبعض دول الشرق الأوسط الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الصومال لديه قدرة كبيرة على مضاعفة رصيده من

تصدير السمسم وإنتاجه منه ومن زيوته النباتية، شريطة وجود مستثمرين يستثمرون في هذا المحصول، وتقليص الدور السلبي للوسطاء بين مزارعي السمسم وبين المستوردين^(٩٤). وخلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ قامت الهند باستيراد بذور السمسم الخام صومالية المنشأ، وذلك بقيمة ١٧٣٨٠٠٩ دولار أمريكي، بقيمة إجمالية قدرها ٨٠٤,٦٨٠ دولار، حيث تعد الصومال هي المورد الوحيد لبذور السمسم إلى الهند، ومعظم الشحنات تم استيرادها عبر ميناء موندرا الهندي، بمتوسط سعر قدره ٢,١٦ (دولاران وستة عشر سنتًا) لكل وحدة، و٢٤٨٢٨٧ كمتوسط لكل شحنة^(٩٥). والجدول التالي يبين بعضًا من هذه القيم^(٩٦).

التاريخ	HS كود	الوصف	بلد المنشأ	ميناء التفريغ	الوحدة	الكمية	القيمة (INR)	لكل وحدة (INR)
٢٥/١/٢٠١٥	١٢٠٧٤٠٩٠	بذور سمسم صومالية المنشأ	الصومال	موندرا	KGS	٢١٠,٠٠٠	٢٨,٤٥٤,٠٣٠	١٣٥
٢٥/١/٢٠١٥	١٢٠٧٤٠٩٠	بذور سمسم صومالية المنشأ	الصومال	موندرا	KGS	٣٦,٥٠٠	٤,١٢٧,٤٠٦	١١٣
٨/٢/٢٠١٥	١٢٠٧٤٠٩٠	بذور سمسم صومالية المنشأ معبأة في أكياس جديدة	الصومال	موندرا	KGS	٥١,٠٠٠	٥,٨٨٦,٤٠٢	١١٥
٥/٢/٢٠١٥	١٢٠٧٤٠٩٠	بذور سمسم خام صومالية المنشأ معبأة في أكياس	الصومال	موندرا	KGS	٥١,٠٠٠	٥,٨٢٩,٤٧٧	١١٤
٥/٢/٢٠١٥	١٢٠٧٤٠٩٠	بذور سمسم خام صومالية المنشأ معبأة في أكياس	الصومال	موندرا	KGS	١٠٢,٠٠٠	١١,٦٥٨,٩٥٤	١١٤

التاريخ	HS كود	الوصف	بلد المنشأ	ميناء التفريغ	الوحدة	الكمية	القيمة (INR)	لكل وحدة (INR)
٣/٨/٢٠١٦	١٢٠٧٤٠٩٠	بذور سمسم خام صومالية المنشأ	الصومال	موندرا	KGS	٣٥٤,٠٠٠	٣٨,٩٥١,١١٢	١١٠
٥١/١/٢٠١٦	١٢٠٧٤٠٩٠	بذور سمسم صومالية المنشأ معبأة في أكياس	الصومال	موندرا	MTS	١٨٠	١٢,٠٥٤,٣٦٥	٦٦,٩٦٩

٣- محصول القطن: القطن «من المحاصيل الجديدة في الجمهورية الصومالية من الناحية الإنتاجية، بوصفه غلة نقدية، وإن كان تحديد تاريخ زراعته في الصومال صعباً، إلا أنه من المؤكد أن الصوماليين عرفوا زراعته منذ أكثر من ألف عام في مناطق: ورشيخ، أتيل، مقديشو، مركه، بربرة، مجرتنيا»^(٩٧).

٤- محصول الليمون (الليمون المجفف): يعد محصول الليمون بعد تجفيفه، أحد المحاصيل المدرجة في قائمة الصادرات الصومالية للأسواق الخارجية، خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم إلى أسواق أخرى تركية وعراقية وإيرانية وخليجية، وهو من الصادرات الواعدة مستقبلاً في الصومال؛ حيث تنتج الصومال ١٥٠٠٠٠٠ مليون وخمسمئة ألف كيلو من الليمون غير المجفف، ومؤخراً قامت الصومال بتصدير ما يفوق الـ ٤٠ طنًا من هذا المحصول، علماً أن أسعار الليمون الصومالي رخيصة جداً في الأسواق المحلية؛ إذ يدفع المشتري ما قيمته خمسة وعشرين دولاراً نظير الـ ٥٠ كيلو من الليمون، وهو ما يعني أن سعر كيلو الليمون لا يتجاوز ٠,٥ دولار.

٥- محصول اللبان: محصول اللبان مصدره شجرة الكندر أو الميدي، وهي شجرة لا تنبت إلا في مناطق خاصة في بونت لاند أرض الصومال، وخاصة منطقتي علول وبارجال في أقصى شرق الصومال، حيث يعد هذا المحصول مصدراً من مصادر تجارة البخور، وركيزة من ركائز الاقتصاد هناك؛ إذ تقدر صادرات اللبان للدول العربية، خاصة دول الخليج ومصر بـ ٦٠٠ طن، وهو ما يدر عائدات سنوية قيمتها ٢٠ مليون

دولار، وتوجد أنواع كثيرة من البخور الذي يتم تصديره، فهناك المشاة، وهو الأغلى حيث يصل سعر الكيلو جرام منه إلى ٥٠ دولارًا، ثم المجرول بسعر الكيلو ٣٠ دولارًا، ثم الفص الكبير والفص الصغير، وتتراوح أسعارهما بين عشرة دولارات إلى ستة عشر دولارًا، ويتم تصدير البخور غالبًا من ميناء بوصاصو، وتعد شركة وادي اللبان أهم الشركات العاملة في تصديره؛ حيث تصدر وحدها ما يقرب من ٣٦٠ طنًا إلى الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يدرُّ عليها مبالغ طائلة تصل إلى ٩٠٠ ألف دولار في العام، وبشكل عام، تمثل تجارة البخور ٢٠٪ من الصادرات الصومالية^(٩٨)، غير أنها تشهد تدهورًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة بعدما تراجع مردودها المالي بفعل الإهمال^(٩٩).

٦- محصول جوز الهند (القنبو): هو من المحاصيل الآخذة في النمو والاهتمام لدى المزارعين في الصومال، و«تمتدُّ أشجار جوز الهند على مساحات شاسعة بمنطقة جنبول الزراعية على ضفاف نهر شبيلي بالصومال، وهي تدر على المزارعين والتجار وصانعي الحلوى أموالًا طائلة؛ لذا يزيد الاهتمام بها هناك، خاصة أنها تتميز بطول العمر والقدرة العالية على تحمل التغيرات المناخية والبيئية في جنوب الصومال، ولا تكاد تخلو مزرعة من هذه الشجرة، والتي تثمر مرة واحدة في العام، إذ يبلغ متوسط إنتاجها بين مئة ومئة وعشرين ثمرة كل موسم، وهو ما يدرُّ أموالًا طائلة على أصحابها الذين ينتظرون بفارغ الصبر نحو ثلاثة أعوام بعد غرسها، لتبدأ شجرة جوز الهند في الإثمار. ومن أهم فوائد ثمار جوز الهند، ماؤها الذي يستخدمه المزارعون القرويون في علاج مرضاهم، وخاصة مرضى الكلى، فضلًا عن كونه مشروبًا ذا قيمة غذائية، وبالإضافة إلى كل ذلك تستخدم ثمار جوز الهند في أمور عديدة، أبرزها صناعة الحبال والخيوط، وفي العاصمة مقديشو، تعد هذه الشجرة المصدر الرئيس للدخل اليومي لكثير من السكان، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم تنوع استخدامات هذه الشجرة ومكانتها في القطاع الزراعي بالصومال، فإن المهتمين بزراعتها يشكون غياب أسواق مستقبل منتجاتهم الزراعية، ولذلك كثيرًا ما طالبوا الحكومة الصومالية بتوفير الدعم الرسمي وخلق سوق لعرض منتجاتهم المتنوعة من جوز الهند»^(١٠٠).

ثروات نباتية وعشبية:

تمتلك الصومال بالإضافة للثروة الزراعية المتمثلة في المحاصيل والفواكه والخضراوات، ثروات نباتية شجرية وعشبية أخرى موازية؛ فالمناطق الشمالية الشرقية الحارة تنتشر فيها النباتات الحولية ونظيرتها القادرة على تحمل فترات الجفاف وقلة الأمطار، كما هو الحال في نباتات وشجيرات غرب الصومال، وكذلك نباتات الصبار في مقاطعة مجرتنيا وبرعو، وكلها من الأنواع التي تحمل الجفاف بوجود لحاء غليظ أو أوراق صمغية أو شمعية أو شعرية، أو بانعدام الأوراق بصفة عامة، وأما المناطق الجنوبية الماطرة فتشهد نموًا ضخماً للحشائش والأشجار والأعشاب، ومن أبرز صفات ثروات الصومال العشبية والنباتية بوجه عام، اللون المثير والرائحة النفاذة في الأزهار والأشجار، وكونها من الأنواع الشوكية السنطية ذات السيقان القصيرة، وغالبًا ما تزدهر بسرعة في موسم الأمطار، وتتعدد أنواع النباتات الشجرية كما تتعدد أنواع الأعشاب الفصلية. وعلى ضفاف نهري جوبا وشبيلي يوجد أكثف وأضخم غطاء نباتي في الصومال، إذ تتعدد فيه الأنواع تعددًا هائلًا، وتختلط في فوضى دائمة، فالسيقان ضخمة فارغة إلى حد ما، تحمل قبة مقفلة مصمتة من الخضرة، وقد تظهر في صورة نباتية متزاحمة في أشباه الغابات كما هو الحال في منطقة جوبا، ولكن على مسافات متباعدة قد تصل إلى عشرات الكيلومترات، كما هو الحال في مسحور وموبلين التي تبلغ مساحتها نحو ألف فدان، وعلى شمال نهر شبيلي صورة نباتية على هيئة أشربة من الدهاليز النباتية ذات الطابع الشجري الشوكي ذي الأغصان الكثيفة، بينما أشباه الغابات في جوبا العليا ذات جذور أكثر طولًا وضخامة^(١٠).



المحور الثالث

الموارد والثروات المعدنية

لم تستوف الأبحاث والدراسات العلمية والجيولوجية حتى الآن أغلب أجزاء الوطن الصومالي الكبير، ومن ثَمَّ فإنه يصعب تحديد الموارد الطبيعية لثروات الصومال المعدنية، ومدى استغلالها، وكل ما أمكن العثور عليه من نتائج البحث عن الثروة المعدنية، يتركز في الإقليم الشمالي من الجمهورية الصومالية، والقليل في الإقليم الجنوبي بصفة عامة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصومال في حاجة ماسة إلى الاعتماد على جهات وطنية صادقة للإشراف على مدى ما تتمتع به البلاد من ثروات وخاصة الثروة المعدنية؛ نظرًا لأن الاعتماد على الشركات والمؤسسات التي لها امتيازات التنقيب عن مصادر الثروة المعدنية، يؤدي غالبًا إلى إخفاء الكثير من الحقائق؛ حيث يحلو لتلك الشركات والمؤسسات أن تخفي الحقائق في سجلاتها الخاصة، ورغم ذلك يمكن القول إن الصومال تتمتع بموارد معدنية متنوعة وغنية، ومن هذه الموارد: اللجنيت، الرصاص، الجرانيت، الجرافيت، القصدير، الحديد الخام، التُّحاس، الذهب، ومعادن أخرى كثيرة^(١٠٢). ويسهم قطاع التعدين بـ ١,٢٪ في الاقتصاد الصومالي بما قيمته ١٨,٧ مليون دولار^(١٠٣)، وكانت إسهامات قطاع المعادن الصومالي عام ١٩٨٨ تقدر بما قيمته ٠,٣٪^(١٠٤)، وتعد إسهامات قطاع التعدين في الاقتصاد الصومالي إسهامات ضعيفة، خاصة في السنوات العشر الأخيرة؛ حيث أصبحت البلاد تنتج كميات قليلة من الأحجار الكريمة والجبس والملح والسيبولايت، ورغم أنه توجد احتياطات لدى الصومال من الفلسبار وخام الحديد والكاولين والحجر الجيري والغاز الطبيعي والكوارتز ورمال السيلكا والقصدير والتنتالوم واليورانيوم، إلا أنها احتياطات لم تتطور بعد بفعل الصراعات القائمة في البلاد؛ حيث أدت الحروب المتكررة إلى وقف عمليات التنقيب، وتدمير البنية التحتية بشكل قضي على الصناعة التعدينية وقواعدها الأساسية^(١٠٥)، وتعد حالة الانقسام والاقتتال الطويل في الصومال، هذه من

أهم المشكلات والتحديات التي تواجه الصناعة التعدينية في البلاد، والتي تم على أثرها إغلاق الكثير من حقول التعدين، كما أن هناك مشكلة أخرى خاصة بصعوبة وسائل النقل والمواصلات وضعف شبكات البنية الأساسية في ظل أجواء الحرب والصراع السياسي، إضافة إلى ضآلة الاستهلاك ومحدودية السوق، خاصة في ظل حالة الفقر الشديد للشعب^(١٠٦)، وقد كان من نتائج الحروب الأهلية الصومالية، إغلاق مصفاة مصنع الأسمنت والنفط في الصومال وتوقف حركة التنقيب في حقول الغاز الطبيعي بالبلاد، وقد دفعت هذه الظروف إلى إغلاق وكالة بربرة للأسمنت، الأمر الذي أدى إلى قيام الصومال باستيراد ١٠٠ ألف طن من الأسمنت عبر أسواق كينيا وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية^(١٠٧)، وبصفة عامة، يعد قطاع التعدين بكرة في الصومال، وقد تعرض على مر السنين للإهمال والتجاهل رغم ما يتضمنه هذا القطاع من أهمية كبرى وإمكانيات هائلة. رغم أن هناك عددًا لا يحصى من فرص استغلال هذا القطاع لمن يريدون الاستثمار في الصومال؛ حيث توجد مخزونات لا حصر لها في أعماق أرض الصومال من المعادن لم تستغل بعد؛ مثل الذهب والأنهيدريت والبوكسيت والكولمبيت والنحاس والحديد والكاولين والكوارتز ورمل السيلكا والتنتالوم والثوريوم والقصدير واليورانيوم^(١٠٨)، وعلى الشواطئ الشرقية في بربرة وجد خام عالي الجودة يحتوي على مركبات للألومنيوم في أعماق الرمال المعدنية الثقيلة، وقد تم العثور على المعدن في طوابق سفلية بللورية، بما يعني وجود خام التنتالوم في الطبقات السفلى والذي لم يكتشف بعد^(١٠٩).

مؤشرات حجم الثروات المعدنية في الصومال:

رغم أنه على المستوى الرسمي، لا يمكن تحديد البيانات الخاصة بالثروة المعدنية والتجارة بدقة؛ نظرًا لعدم توفرها بفعل انهيار الحكومة المركزية في الصومال، إلا أنه يمكن التأكيد على أن الصومال عُرِفَتْ بإنتاج كميات قليلة من الجبس والملح والاسبيلوليت، وهو ما مكن قطاع المعادن في البلاد من الإسهام بنسبة قليلة من

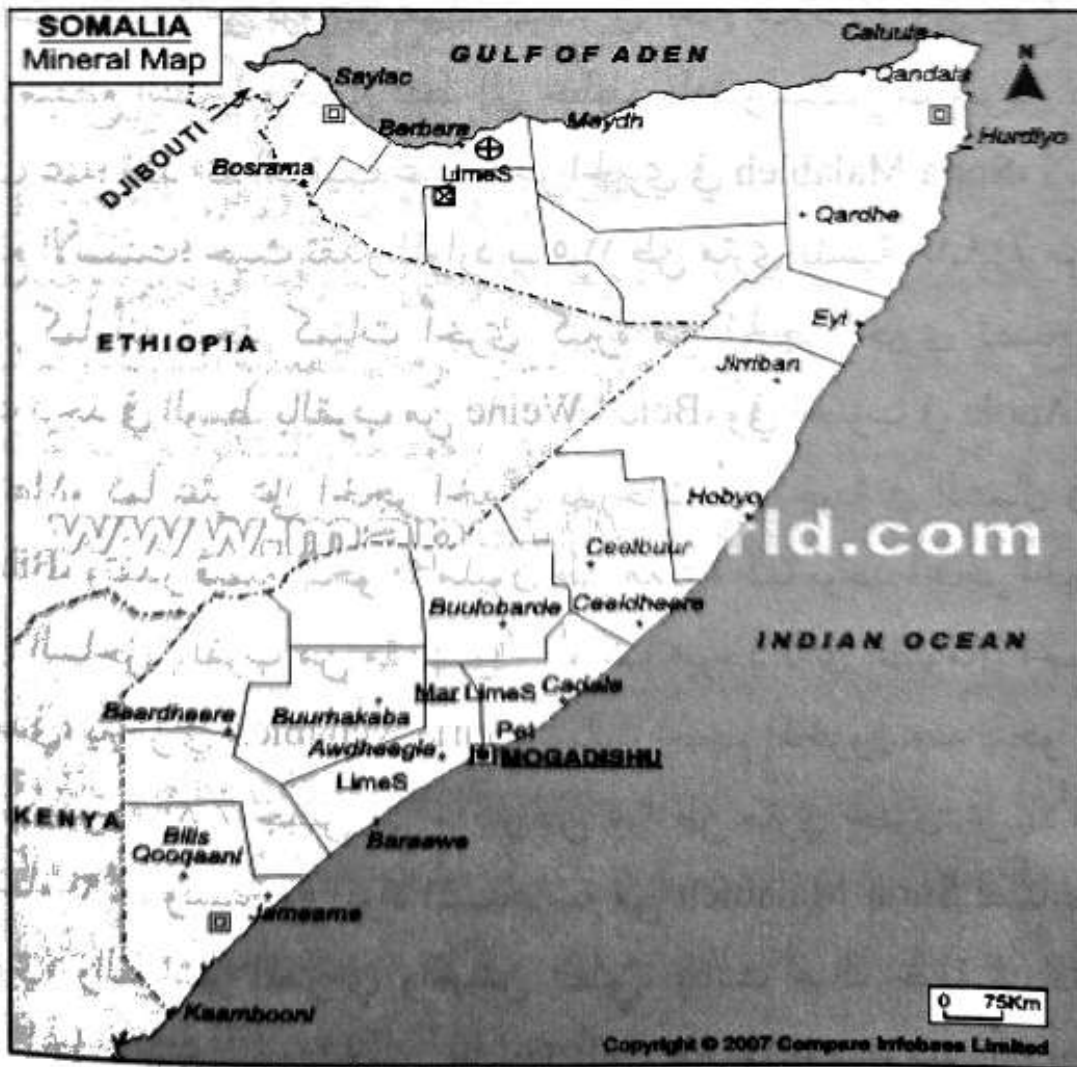
صادرات البلاد واقتصادها؛ حيث بلغ الناتج المحلي للصومال عام ١٩٩٩ نحو ٤,٣ بليون دولار بمعيار القوة الشرائية، وبلغ نصيب الفرد منه نحو ٦٠٠ دولار^(١١١). ووفقًا لإحصائيات وكالة المخابرات المركزية لعام ٢٠٠٠ فإن الصناعة المعدنية شاركت بنحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد^(١١٢). ويعد عام ٢٠٠٦ هو آخر عام توفرت فيه بيانات رسمية عن قطاع التعدين، وعبر هذه البيانات يتأكد لنا أن الشركات الخاصة في الصومال، أنتجت الجرانيت والرخام والحجر الرملي، وأنه كان هناك أكثر من ١٦٠٠ عامل في مجال التعدين الحُر في بأرض الصومال في مجالات شملت الأحجار الكريمة وتعددين الملح^(١١٣).

جغرافيا المعادن الصومالية؛

من خلال استقراء معطيات القطاع المعدني في الصومال، يمكننا معرفة مدى ما يتميز به هذا القطاع من ثروات معدنية تنتشر في أنحاء البلاد كافة، في تنوع كبير يدل على ثراء منقطع النظير، ويحتاج فقط إلى خطط جادة واستثمارات جريئة لاستغلاله والكشف عنه؛ فقد «تم التنقيب عن الحجر الجيري في Suria Malableh، لاستخدامه في مصانع الأسمنت؛ حيث تقدر الموارد بـ ١١,٥ طن متري بنسبة ٤٩,١٨٪ من أكسيد كالسيوم، كما أنه توجد كميات أخرى كبيرة من الحجر الجيري تصلح لصناعة الأسمنت توجد في الوسط بالقرب من Beled Weine، وفي الجنوب في Bur Anole وفي Markabley، كما عثر على الحجر الجيري بدرجات أقل جودة في الشمال في منطقة Bihendula، وتقدر قيمته بنحو ٢٠ مليون طن متري، كما يوجد الحجر الجيري أيضًا على طول الساحل بالقرب من مقديشو^(١١٣)، كما «يوجد لدى الصومال الجبس، وهو مورد معدني، يتركز في Suria Malableh، ويقدر حجم المخزون منه بنحو ٥ ملايين طن متري بدرجة ٨٠٪ جبس نقي وأكثر من ٢,٥ طن متري تحتوى على الأنهدريت بدرجة نقاء ٩٠٪. وتستخدم المواد المستخرجة من Suria Malableh لصناعة الجبس الطباشيري، والطباشير المدرسي والجبس الطبي. وكانت هناك خطة لزيادة الإنتاج بالسوق المحلي تدريجيًا من الجبس إلى ٢٠٠ ألف طن في السنة، غير أن هذه الخطة

توقفت بسبب الحرب، كما توجد احتياطات أخرى من الجبس في جنوب الصومال بالقرب من مناطق Bulu Burti وWeine beled^(١١٤)، ومن ناحية أخرى يتم استغلال مخزون الملح - الذي يستخرج بتبخير الماء المالح للبحر - منذ سنوات بشمال غرب الصومال بالقرب من زَيْلَع، كما تم العثور على مخزون من الرواسب الملحية بالقرب من بحيرات obbia وAgherrar في الجنوب الغربي، بالإضافة إلى الينابيع المالحة في الشمال الغربي، وكذلك الملح الصخري في الجنوب الغربي^(١١٥)، وتنتج الصومال كميات صغيرة من خام السببولايت والذي كان المعدن الوحيد بالصومال. ولدى البلاد مخزون كبير منه في منطقة El Bur، ويقدر المخزون منه بـ ١٩ طنًا مترًا منها ٣,٥ طن متري ذات جودة عالية، إضافة إلى ١٥,٥ طن متري من مواد محتوية على السببولايت. ويبلغ إجمالي الموارد الموجودة في منطقة El Bur نحو ١٠٠ طن متري^(١١٦).

والخريطة التالية توضح توزيع الثروات المعدنية على المناطق والمدن الصومالية^(١١٧):



وتتمتع الصومال بالعديد من المعادن الصناعية الأخرى مثل الفلسبار والكاولين والكيانيت والكوارتز؛ حيث توجد مخازن الفلسبار في كل من Laferug و Berdale و Bur Degis و Bur Mado و Waaf Dhari و Laferug، كما يوجد الكاولين في منطقة Bur Bur و Bur Dubud و Bur Galin و Bur Narible و Bur Siabo وما بين Las Gal و Merodile، وتشير التقديرات في بربر Bur Bur إلى وجود ٨٠ ألف طن بنسبة ٢٠٪ من الكاولين النقي، كما يوجد خام الكيانيت في دامال Damal و Geed-Deeble وقد وجد الكيانيت في دامال في الكوارتزيت بنسبة ٣٣٪، ويقدر حجمه بـ ١٣٢ ألف طن، وبالنسبة لخام الكوارتز فيتم استخراج بلورته من Issutugan و Wai-Wai بواسطة المنقبين المحليين، وكانت الصومال قد شهدت قبل عام ١٩٨٨ اكتشاف ٥٤٠ كجم من الكوارتز، من نوع الـ Piezoquartz من Issutugan، إضافة إلى ٦,٥ طن من واي واي^(١١٨). وقد تم استخراج القصدير والتنتالوم من الصومال في منتصف السبعينيات بواسطة شركة تكنوبلغاريا؛ حيث يوجد ٣ مخزونات أو مستودعات في منطقة Dalan. يقدر أكبرها بـ ٢,٨ طن متري بدرجة ٠,٠٢٨٪ من القصدير، يليها مخزون بحجم ١,٤ طن متري بدرجة ٠,١٢٩٪ قصدير، و ٠,٠١٥٪ تنتالوم، و ٠,١٣٢٪ روبيديوم، و ٠,٠١١٪ سيزيوم. ويأتي في المرتبة الثالثة والأقل، مستودع آخر، يقدر ما فيه بـ ١٣ ألف طن فقط، بينما كان يقدر احتياطي Majiyahan من الموارد بـ ٢٠ ألف طن بدرجة ٠,٠٧٤٪ قصدير و ٠,٠١١٪ تنتالوم و ٠,٠٩٨٪ روبيديوم و ٠,٠٣٦٪ سيزيوم^(١١٩).

والجدير بالذكر أن الصومال لديها موارد من اليورانيوم، ويوجد هذا المخزون في منطقة Ghelinsar-El Bur؛ حيث يوجد ما يقرب من ٨٠٠٠ طن من أكسيد اليورانيوم ^(U³⁰⁸) بدرجة نقاء ٠,١١٦٪. كما يقدر المخزون - الاحتياطي في Wabo-Mirig بـ ٥٥٠٠ طن من أكسيد اليورانيوم ^(U³⁰⁸) بترتبة ٠,٠٨٪، في حين أن موارد Dusa Mareb قدرت بـ ٣٠٠٠ طن من أكسيد اليورانيوم من الخام بترتبة ٠,٠٨٪، ويقدر مجموع معدن اليورانيوم من هذه الموارد بـ ١٤٠٠٠ طن، وقد كان ما يقرب من ٦٧٠٠ طن من موارد اليورانيوم في الصومال، مقدراً لها أن تتداول في السوق العالمي بسعر عالمي يتراوح ما

بين ٨٠ إلى ١٣٠ دولارًا لكل كيلوجرام، غير أنه لا يمكن تغطية أي من هذه الموارد عند سعر أقل من ٨٠ دولار للكيلو جرام^(١٢٠). وفي الصومال العديد من محميات البوكسيت غير المستغلة والتي تعاني الإهمال، مثلها مثل قطاع التعدين ككل^(١٢١).

ملاحق الإنتاج الحرفي في قطاع التعدين في الصومال:

في الواقع «لم تشهد الصومال بذل أية جهود بحثية في مجال الإنتاج المعدني، إلا في عام ١٩٣٧ حينما تأسست شركة (أجيب) للبحث عن البترول، وتوقفت عن عملها خلال فترة الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٠ تكونت شركة جديدة في صوماليا هي شركة كومينا الإيطالية للبحث عن المعادن في مناطق الشمال الشرق (مجرتنيا سابقًا وبونت لاند حاليًا) ومناطق جوبا العليا، وأمكن لهذه الشركة أن تعثر على طبقات تشتمل على القصدير والرصاص في مجرتنيا وحديد الهيماتيت في وادي جوبا، وكذلك بعض المواد الهيدروكربونية قرب بيدوا. وفي عام ١٩٥٣ قامت بعثة علمية إيطالية للبحث عن المعادن عند مصب نهر جوبا، وفي دنسور وجوبا العليا وبيدوا وبندر قاسم (بوصاصو)، وفي عام ١٩٥٤ قامت شركة إيطالية للبحث عن الذهب والفضة في منطقتين قرب مركه، وكما هو الحال في المقاطعات الشمالية نجد أن الأبحاث عن الثروة المعدنية يكتنفها الغموض في كل مراحلها ونتائجها، مما يدعم الرأي القائل بأن السياسة الغربية تحول دون استغلال الثروة المعدنية في الصومال، على الأقل في الوقت الحاضر»^(١٢٢).

ولكن بشكل عام يمكننا القول إن الإنتاج الحرفي لقطاع التعدين في الصومال يتركز في مجموعة من الصناعات والمجالات، يأتي على رأسها: الأحجار الكريمة والملح والكاولين والسبييولايت، بالإضافة إلى صناعات أخرى صغيرة؛ ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

١- الأحجار الكريمة: هناك سوق واعدة ومتنامية للأحجار الكريمة في الصومال، وهي سوق غير مستغلة حتى الآن، ومن شأنها أن تسهم في جعل حياة الناس أكثر

ازدهاراً؛ حيث يقومون بجمع الأحجار الكريمة من الوديان والحفر، ولكن دون وجود قطاع تعديني حرفي ومختص بالأحجار الكريمة، ومن ثم لا يزال مجال تعدين الأحجار الكريمة في حاجة ماسة للتطوير، والتهيئة لخوض طريقه نحو التصدير للأسواق الخارجية والعالم؛ فلا يزال الحصول على الأحجار الكريمة من الصومال قاصراً على شرائها من جامعي المعادن وقاطعي مناطقها بشكل غير مرخص، وعبر أسواق يتركز أغلبها في هرجيسا وبوصاصو ومقديشو، ويبدو أن هذا المجال يعاني من عدم وجود رؤية لاستغلاله بشكل اقتصادي، كما لا توجد رابطة أو هيئة للأحجار الكريمة لتقديم المشورة مثلاً للجامعي هذه الخامة ومقتنيها وقاطعي مناطقها، وهناك فرص لا تحصى في قطاع التعدين لاستغلال الأحجار الكريمة واستخراجها، لمن يريدون الاستثمار في الصومال؛ فالتطور الجيولوجي بالصومال ووفرة الرواسب المعدنية وتنوعها كلها مؤشرات مشجعة لمزيد من الاكتشافات الغنية وال ضخمة في هذا المجال^(١٣٣). وحالياً لا يمكن معرفة حجم الاقتصاد الصومالي في مجال الأحجار الكريمة بدقة^(١٣٤)، ومؤخراً أنتجت الصومال كميات صغيرة من الأحجار الكريمة، والنيوبيوم (الكولومبيوم)، والملح، والحجر الرملي والجرانيت والرخام، والتنتالوم. وكالعادة في الصومال، يتم إنتاج الأحجار الكريمة وتعدين الملح من قبل عمال المناجم الحرفيين على نطاق ضيق^(١٣٥).

٢- الملح الصخري والملح البحري: تعد تجارة الملح قديمة في الصومال، وكان ينقل على ظهر الجمال واليوم يستخرج الملح الصخري من مناطق Hiinlabi و Warshuba و Ba'adweyne في Galgaduud بوسط الصومال، ويتم تعدينه ثم نقله لمقديشو وبعض مدن الدولة الصومالية في إثيوبيا، بينما يتم الحصول على مستخرجات الملح البحري من الساحل الشرقي بالقرب من كيسمايو، ويجري إنتاج الملح بالتبخير من خلال تقنيات الطاقة الشمسية، وهو ملح غني بالعديد من المعادن كالصوديوم والبوتاسيوم والمنجنيز والفوسفات^(١٣٦).

٣- الكاولين: يستخدم الكاولين لصنع الأواني وحاويات المياه في المناطق الجنوبية في الصومال، كما يستخدم في صناعة السيراميك^(١٢٧).

٤- السيبوللايت (زبد البحر): يوجد السيبوللايت أو زبد البحر - كما يعرف لدى الصوماليين - في El Bur وسط الصومال، وهو يستخدم في صناعات تقليدية إضافة إلى استخدامه في صناعة السيراميك. ورغم أن هذه الخامات تستخدم عادة في العديد من الصناعات الصومالية المحلية؛ إذ كانت قديماً، هي المورد المعدني الوحيد في الصومال الذي يصدر للخارج البلاد، إلا أنها تعد من الخامات المهمة وغير المستغلة حالياً، ولكن ليس هناك شك في أن الاحتياطات المحلية الكبيرة المتوفرة من السيبوللايت، والتي تقدر بـ ١٠٠ طن متري متركزة في منطقة عيل بور الصومالية، ستدفع إلى استئناف توظيفه واستغلاله^(١٢٨).

الإنتاج المعدني في الصومال:

كما يتضح ضمناً من المعطيات السابقة، فإن قطاع التعدين الصومالي يعاني تراجعاً كبيراً، ويحتاج إلى دعم قومي واستثماري، حتى يستطيع مواكبة هذا الحجم الكبير من الثروات المعدنية التي تنطوي عليها البلاد في كل مناطقها وأنحائها تقريباً، ولكن من ناحية أخرى، ثمة آمال كبيرة متعلقة بتحسين الأوضاع الحالية في الصومال؛ حيث تشهد البلاد بداية نهضوية واعدة نحو تجديد البنية التحتية؛ حيث «تتحرك الصومال نحو الاستقرار والعودة للحياة الطبيعية، وهناك إعادة تعمير وإنشاء للعديد من المدن منها هرجيسا وبوصاصو ومقديشو وكيسمايو»^(١٢٩) ومن خلال الواقع الراهن لقطاع التعدين في الصومال، يمكننا تلمس الطاقات الإنتاجية لهذا القطاع وتقييمها من خلال النقاط التالية:

١- إنتاج الأسمنت: يقوم الصومال بإنتاج الأسمنت من الحجر الجيري عالي الجودة، وذلك بالقرب من بربرة في Suria Malable في الشمال، وفي Baardheere

وBur Anole وفي Jiiqleey جنوب Beledweyne على نهر Shabelle. وبالإضافة إلى ذلك يوجد أكبر مخزون واحتياطي من لوح الأنهيدريت بالقرب من بربرة، وتحتاج صناعة الأسمنت إلى نحو ٨٠-٩٠٪ من المواد الخام عبارة عن الحجر الجيري، ومن ١٠-١٥٪ مكونات من خامات طينية، والنسبة الباقية هي من الجبس والأنهيدريت، وعدا مقديشو فإن باقي المدن الصومالية، تحتوي على ركام صخري، وهو ما يفيد في صناعة الخرسانات وخلطات الإسفلت، وكلها أمور مهمة ومشجعة لإنعاش الاستثمار، وزيادة الطاقات الإنتاجية في هذا المجال^(١٣٠).

٢- إنتاج القصدير: توجد في الصومال مخزونات من القصدير (التنتالوم) في Elayo، Majiyahan، وSimpsonite في بربرة، وهي تعد مناسبة لتحقيق نتائج جيدة في أعمال التنقيب عن هذا المعدن هناك، وكذلك تحقيق طاقة إنتاجية داعمة للاقتصاد الوطني، خاصة أن للصومال تجربة سابقة في استخراج القصدير تجاريًا خلال الفترة الاستعمارية بواسطة البريطانيين قبل الحرب العالمية في منطقة Erigabo. كما أنه توجد رواسب خليط لخام القصدير (التنتالوم) في Dhalan والتي تم استغلالها خلال فترة السبعينيات بواسطة شركات بلغارية^(١٣١). وحاليًا توقّف العمل على استغلال خامات الكبريت والقصدير في الصومال لأسباب غير معلومة^(١٣٢).

٣- تعدين غاز البيزوكوارتز: يدخل تعدين غاز البيزوكوارتز في الصناعات الإلكترونية، ويوجد في أرض الصومال بمخزون جيد، وقد كان للروس فضل اكتشاف هذا الغاز؛ حيث تم استخراج الخام على أيديهم من هذا المكان منذ أوائل الثمانينيات، كما تم اكتشاف مخزونات لهذا الغاز أيضًا في شمال شرق الصومال^(١٣٣).

٤- اليورانيوم: تم العثور على اليورانيوم في ثلاث مناطق، هي: Galgaduud-Mudug وAlio Ghelle في Bur Massif. وهذه المخزونات تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف والتقييم حيث توجد تقارير متفاوطة حول الكميات الموجودة^(١٣٤).

٥- تعدين الليثيوم والملح: يحتاج تعدين الليثيوم والملح لمزيد من البحوث للتأكد من نسبة كربونات الليثيوم مقارنة بالأملاح^(١٣٥) وفي الوقت الراهن توقفت حركة التعدين للملح في الملاحات الطبيعية في ما بين زَيْلَع وبربرة^(١٣٦).

٦- السيبولاييت: وتعد الصومال واحدة من أكبر دول العالم في حجم المخزون لديها من هذا الخام. ويمكن أن يصدر الخام من ميناء هوبيو وسط الصومال على بعد ١٥٠ كم من عيل بور^(١٣٧).

٧- الذهب والبلاتينيوم: اكتشف أثر للذهب والبلاتينيوم في Arabsiyo في الشمال الغربي، وفي El Bur في Galmudug من خلال أدلة رواسب المعادن الأساسية في الأماكن البركانية^(١٣٨)، وعلى الرغم من ندرة الاستكشافات عن الذهب، إلا أن الجيولوجيا الصومالية تشير إلى ثرائها بالذهب في الطبقات العميقة؛ إذ إن الصومال تشارك في السمات الجيولوجية نفسها لجيرانها من المعروفين بغنائهم بمعدن الذهب مثل إثيوبيا ومصر والسودان واليمن، ومن ثَمَّ فإن هناك احتمالاً كبيراً بأن تكون الصومال مصدرًا ضخمًا للذهب، وواقع الأمر أن عمال المناجم كانوا قد انخرطوا مؤخرًا في التنقيب عن الذهب وغيره من المعادن، ويعد عام ٢٠١٥ تاريخًا فاصلاً بعد اكتشاف علامات تدل على وجود الذهب في منطقة Marodi-jeeh؛ حيث تشير التقارير إلى أن العمال كانوا قد اكتشفوا شذرات من الذهب على الجبال الصخرية خارج Hergeisa في أرض الصومال، وهو ما يؤكد وجود الذهب بالبلاد، وأن اكتشاف كميات قليلة منه حاليًا، ما هو إلا مفتتح لاكتشاف كميات أكبر في المستقبل القريب، وتعد شركة Nubian Gold Corp الكندية أول شركة عالمية - والوحيدة حتى الآن - التي تعمل في مجال التنقيب عن الذهب في الصومال، وبالتحديد في ثلاث مناطق هي Arabsiyo و Abdul Qadir و Qahar^(١٣٩).

والجدول التالي يوضح ملامح توزيع الثروة المعدنية على مدن الصومال ومناطقه:

م	اسم المعدن	مكان التواجد
المعادن الزراعية		
١	الفوسفات	نحو ٢٥ كيلومتر بالقرب من طريق بيدوا
٢	فوسفات الكالسيوم (الأباتيت)	شمال شرق بوراما
٣	السيبيولايت (زبد البحر)	جنوب منطقة البور
٤	الملح	في مناطق وارشوبا وبلادوين ودينود وزيلع وهافون وهورديا
المعادن الصناعية		
١	الجبس أو الأنهدريت	جنوب بربرة، وجيني، وعلى بعد ٢٥ كم من شمال بولوبورت
٢	الأحجار الكلسية	جنوب بربر، وفي بيلدوين وبالقرب من ماركابلي شمال بارطيري، وفي شرق نهر جوبا
٣	البيزوالكتريك كوارتز	في لافاروج، وداربوروك، وعلى طريق بربرة هرجيسا وفي أليو
٤	النحاس	في بوهل، وبالقرب من وادي عباسا، وفي جنوب بون في أرض الصومال
٥	الحديد	في الطبقات السفلى من بور غالان بمقدار ٣٩٤ مليون طن ونسبة ٣٨,٢٪، وأيضًا في كتل داهمر يوجد ٣١ مليون طن ونسبة تتراوح بين ٣٥ إلى ٤٠٪
٦	اليورانيوم والكارنوتيت	في أليو جيلي بالقرب من بورهكبا توجد موارد بين ١٠ إلى ١٥ مليون طن، وفي جيلينسور توجد بمنطقة بور موارد تقدر بـ ٨٠٠٠ طن من أكسيد اليورانيوم الخام، وكذلك في ميريح يوجد مخزون يقدر بـ ٥٥٠٠ طن خام، وفي دوساماريب موارد تقدر بـ ٣٠٠٠ طن من اليورانيوم الخام
٧	التنتالايت والألايت والميكروكلين والكوارتز	في ماجياهان وأليو وبونت لاند وأرض الصومال

م	اسم المعدن	مكان التواجد
٨	الكاولين	في شمال وجنوب أرض الصومال، وبين لاسغال وميروديلي، وكذلك في كثنان ماركا ومقديشو، كما وجد الكاولين في البور خاصة في مناطق بوربور وبوردبود وبورغالان وبورنارييل وبورسيابو
٩	الإلمينيت والمونازيت	في الكثنان الساحلية بالقرب من مصب نهر جوبا
١٠	البوكسيت	نحو ٤٠ كم شمال بيطابو
١١	الفحم	في أرض الصومال وبالقرب من بربرة
١٢	القصدير وحجر القصدير	في ماجياهان وألايو وبونت لاند وأرض الصومال
١٣	رمال السيليكا	في الكثنان الرملية الساحلية بين مقديشو وماركا
١٤	النكل والمعادن الثقيلة مثل الزركون الكيانيت والإلمينيت والروتيل	في الكثنان الرملية الساحلية بين مقديشو وماركا
١٥	الذهب	في أرابيسو بنسبة ١٣,٥ جزء في المليون، وفي عبد القادر، وكذلك في غرب الصومال
١٦	الموليبدنوم والبرموت	في أرابيسو، وفي منطقة بوراما غرب الصومال
١٧	البلاتينيوم	في مانديرا بالقرب من هرجيسا
١٨	السيمبسونيت (مواد عالية الجودة من الكالسيوم والألمونيوم)	عند الشواطئ الشرقية لبربرة
الأحجار الكريمة		
١	الزمرد، الياقوت، الزبرجد، العقيق، التورمالين، العقيق، الإسبنيل الأحمر، البريل، الكوارتز	في بورما، وهرجيسا، وفي كتل بور الصخرية والغنية بالأحجار الكريمة، وفي موكيل و غرب هيران
الصخور الركامية		
١	الجرانيت والرخام والحجر الرملي	في بورهكبا وفي وانلاوين
٢	الصخور الدقيقة	في بورهكبا وبوروين في هيران وأماكن قريبة جداً من مقديشو
٣	كتل ومجاميع الحجر الجيري	في بورهكبا وبوروين في هيران وأماكن قريبة جداً من مقديشو
٤	الفلسبار (سليكات الألمونيوم)	في لافيروج، وبيردالي، وبور ديجيس، وبورمادو

مستقبل الثروة المعدنية في الصومال؛

يرتبط مستقبل الثروة المعدنية في الصومال بعدة عوامل وإجراءات، يأتي على رأسها الاهتمام الحكومي والوطني بضرورة تسخير الجهود وتهيئة الأجواء وسن القوانين والتشريعات، من أجل الكشف عن ثروات الصومال المعدنية واستخراجها للاستفادة بها وتوظيفها في خدمة ودعم الاقتصاد القومي، وهو ما لن يتأتى إلا بتعاون الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية وأرض الصومال مجتمعين. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجدر بالصومال حاليًا العمل على إبرام اتفاقيات متبادلة مع الدول المهتمة بمخزون الثروة المعدنية في البلاد، وخاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية، للإفادة من خبراتهما الواسعة في هذا المجال، شريطة أن تحتوي الاتفاقيات على بنود تضمن الشفافية وعدم إخفاء الحقائق والاكتشافات من قبل تلك الدول، كما أنه يتوجب على الصوماليين تعزيز معارفهم وخبراتهم البحثية والعلمية في ما يتعلق بالمعادن وطرق اكتشافها واستخراجها وكذلك طرق استثمارها في تطوير اقتصاد البلاد وفي دعم بنيته التحتية وفي فتح أسواق استثمارية جديدة مع العالم تكون الثروة المعدنية ركيزة من ركائزها ومنطلقًا من منطلقاتها، ولا تنفك الثروة المعدنية في الصومال عن باقي الثروات الأخرى، والتي تحتاج إلى خطوات جادة نحو النهضة والانطلاق؛ إذ لا يليق بدولة كالصومال، تملك كل هذه الثروات المعدنية، أن تهمل القطاع التعديني في البلاد إلى درجة «يضطر فيها الجياع في بلاد منتجة للفحم واللحم، إلى استخراج المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من باطنها سرًا، لبيعها - على مدى عقدين من الزمان - بأبخس الأثمان لمن يملك «الوثائق الملائمة» في جنوب آسيا وجنوب شرقها، في وقت يتم فيه بالتوازي، نهب الثروات، والعبث بالمخزونات الطبيعية للنظائر المشعة»^(١٤٠).



المحور الرابع

الموارد والثروات البحرية

تستحوذ الصومال على نطاق ساحلي يمتد لما يقرب من ١٩٥٠ ميلاً على خليج عدن والمحيط الهندي، وهذا النطاق الساحلي الممتد لأكثر من ٣,٣٣٣ كم يضم مساحة ضخمة من السواحل الغنية بالثروة السمكية واللؤلؤ والأصداف البحرية والملاحات الطبيعية، ومع هذا فإن استغلالها اقتصادياً ما زال في مرحلة أولية^(١٤١). ويعمل في الإنتاج البحري نحو عشرين ألف صومالي وصومالية، وأكثر النشاط البشري يتجه نحو صيد الأسماك وتعليبها دون الاهتمام بالمنتجات البحرية الأخرى كاللؤلؤ والأصداف البحرية وغير ذلك من منتجات البحار، وهذا لا يمنع من وجود بعض العمال الصوماليين المتخصصين في جمع اللؤلؤ واستخراجه من الأصداف البحرية، كما في منطقة حافون واستخراج الملح من الملاحات الطبيعية كما هو الحال في ما بين زيلع وبربرة، وحافون ومقديشو، ومع أن البحار الصومالية غنية بالأسماك الضخمة كالتونا الصغيرة والسردين فإن القيمة الفعلية للإنتاج بسيطة للغاية، ويرجع ذلك إلى التقاليد المتوازنة التي تستقبح أكل الأسماك وخاصة بين أهل المناطق الداخلية البعيدة عن السواحل، وكذلك وفرة الإنتاج الحيواني الذي جعل السكان يبتعدون عن أكل الأسماك، هذا بالإضافة إلى أن خصوبة التربة في القطاع الجنوبي من الصومال دفع السكان نحو الأراضي الزراعية وإنتاج حبوب الطعام وترك السواحل مهجورة^(١٤٢)، وتحتوي السواحل الصومالية على أطراف متعددة من الأسماك؛ ففي عام ١٩٨٦ بلغت أنواع الأسماك في الصومال ١٦,٤ ألف طن ويقدر نصفه تقريباً بأنه قادم من الساحل الشمالي في خليج عدن، حيث يعد الصيد من هذه المنطقة رائجاً ومتنامياً في الأعوام الأخيرة، بعد منح تراخيص الصيد للسفن الأجنبية لإجراء عمليات الصيد^(١٤٣). كما تعد مصائد التونا في الصومال من الأنشطة المهمة في مجال الصيد، وتعتمد بشكل أساسي على الصيد الحُرْفِي، غير أنه توجد هناك مشكلات تعوق عملية توسيع الإنتاج

ومواجهة الطلب، الأمر الذي يضعف من احتمالات الاعتماد على هذه المصائد مستقبلاً^(١٤٤).

ووفق تقديرات العام ٢٠١٢، يسهم الصيد في الصومال بنحو ٠,٣٠٪ من اقتصاد البلاد، وهو ما يقدر بـ ٣,٩ مليون دولار أمريكي^(١٤٥). وتُمارس حرفة صيد الأسماك خصوصاً في السواحل الشمالية. وتقدر نسبة العاملين بهذه الحرفة بنحو ١٪ من الأيدي العاملة، وتمثل الأسماك ٤٪ من قيمة الصادرات، وبسبب الجفاف الذي تتعرض له البلاد مراراً، يتحول بعض الرعاة إلى حرفة صيد الأسماك، حيث تعد صناعة صيد الأسماك واحدة من أكبر مصادر الدخل الرئيس في مدينة مثل بوصاصو الصومالية^(١٤٦). ويزداد التنوع السمكي في الصومال بفعل ما تتمتع به الصومال من إطلالة على مياه خليج عدن الدافئة على طول الشريط الجنوبي، والذي يتميز بوجود شواطئ رملية تمتد من Lowya-Addo غرباً إلى Elauo في الشرق، إضافة إلى منحدرات صخرية تخترق المياه الضحلة؛ حيث يتسم الجرف القاري بأنه ضيق نسبياً وقلما يتجاوز ١٥ كم، ما عدا جهة الغرب بالقرب من الحدود مع جيبوتي، حيث يصل المتوسط نحو ١٠٠ كم، وهناك توجد الأسماك الاستوائية وتتضمن التونا والحمرة النهاشة والهامور وأسماك الربيب والأباطرة والباراكودة وسمكة الماعز والماكريل وسمك البغاء الأسباني، والماكريل الحصان، وأسماك الغزيلة البحرية، إضافة إلى كائنات بحرية أخرى مثل الجمبري وسرطان البحر وخيار البحر، ويصيدها الصيادون المحليون موسميًا، ومع ذلك تقل حدود إنتاج الأسماك في الصومال بنسبة ١٠٪ عن مستوى ما كان يتم إنتاجه قبل الحرب، وهو ما يشكل أقل من ٢٪ من إجمالي الناتج القومي^(١٤٧). ووفقاً لتقارير منشورة عن منظمات دولية مختلفة، فإنه لا تزال مصائد الأسماك الصومالية غير مستغلة، بينما تشير تقديرات الفاو - منظمة الأغذية والزراعة - بوجود وفرة في الأسماك في المياه الإقليمية للصومال بمقدار ٢٠٠ ألف طن، وتؤكد على أن أقصى إنتاج يمكن الحصول عليه دون الإضرار بالثروة السمكية هو ٤٠ ألف طن في الوقت الحالي، لكن إنتاج الأسماك لا زال محدوداً جداً بالمقارنة بهذه

الإمكانات^(١٤٨). وبالإضافة لأسماك التونا، تعد صناعة صيد سمك القرش هي حجر الزاوية والأساس بالنسبة لمجتمع الصيادين المحترفين بالصومال، وأكثر من ٩٠٪ من أهداف صيد أسماك القرش، هو من أجل الاستفادة من زعانفها الثمينة، وبالإضافة لذلك، يتم حصد كمية كبيرة من خيار البحر يصل لعدة أطنان من مياه Zeila والجزر القريبة، وبجانب ذلك يتم اصطياد سرطان البحر والروبيان من مناطق Zeila و Togoshi؛ حيث يبلغ حجم سوق الصيادين المحلي من ٣٠-٥٠ كيلوجرام من سرطان البحر الحي، يتم التوجه بها إلى جيبوتي سيراً على الأقدام لبيعها^(١٤٩). ويقتضي الصيد الحُرْفِي في الصومال، اعتماد الصيادين على قوارب صغيرة تتراوح أطوالها بين ٥ و ٨ أمتار وتتسع لنحو ٥ صيادين، وذلك بوصف الصيد الحُرْفِي هو الشائع بين الصوماليين حالياً، وهو ما يسبب معاناة كبيرة للصيادين الحرفيين، وذلك لضعف قدرة هذه القوارب على مواكبة حركة صيد ناهضة، ورغم ذلك، يتم نقل ٦٠ طنًا تقريبًا من الأسماك، منها التونا والبكورة والجمبري وسمك القرش وسمك أبو سيف وغيرها، إلى ميناء بربرة في أرض الصومال سنوياً، وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة للإفادة من الموارد البحرية، إلا أنه لا تزال هناك فرصة كبيرة لتوسيع عمليات الصيد وتحسينها بأرض الصومال^(١٥٠) وهناك العديد من مصائد الأسماك في الصومال، لعل أشهرها مصائد زَيْلَع وبربرة على الساحل الجنوبي لخليج عدن، وهي من مصائد الدرجة الأولى في الجمهورية الصومالية، ثم مصائد مجرتنيا في الشمال الشرقي (بونت لاند) التي تعد من أكبر المصائد الصومالية إنتاجاً وتصنيعاً، ثم مصائد جزيرة دنمو ووادي طمس والتي منحت مقديشو مركزاً أول في استهلاك الأسماك في شرق أفريقيا، وأخيراً مصائد مركه وكيسمايو وجزر الباجون، والتي تعد من أكبر مصائد الأسماك على الساحل الشرقي للصومال^(١٥١).

والجدول التالي يبين الاستقصاء للأعمال بالصومال بالنسبة لقطاع صيد الأسماك وفق تقديرات الناتج المحلي للعام ٢٠١٣، وكذلك حجم نشاط الصيد من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٢^(١٥٢):

استقصاء الأعمال بالصومال - قطاع صيد الأسماك - تقديرات الناتج المحلي ٢٠١٢					
الوصف	الناتج	متوسط الاستهلاك	القيمة المضافة	الرصيد من التوظيف	الوظائف
أسماك	١٥,٨	٥,٥٧	١٠,٢٤	٢,٦	٥٦٥
الناتج الإجمالي المحلي حسب النشاط - الجزئية الخاصة بالصيد - لعام ٢٠١٢					
الوصف	الإنتاج	متوسط الاستهلاك	القيمة المضافة	نسبة المشاركة في الناتج المحلي	القيمة بالمليون دولار
أسماك	٢٩,٩	٤,٥	٢٥,٤	٣٠٪	٣,٩

ملاح النشاط السمكي:

يتنوع النشاط السمكي في الصومال على النحو التالي:

١- الصيد الحرفي: يمارس معظم الصيادين الحرفيين نشاط الصيد داخل الصومال، ويوجد نحو ١٥ جماعة أو مجموعة صيد تتكون من صيادين عاملين، ويتكون أسطول الصيد الحالي من ٤٢٥ قاربًا بموتور و١٠٩ زوارق، ويعد ٤٢٨ من هذه السفن في طور التشغيل، أي إنها تعمل حاليًا، وتعد بربرة نقطة حيوية لصناعة صيد الأسماك في البلاد؛ حيث يبلغ حجم الصيد في بربرة ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ كيلوجرام، ويتم نقلها على القور إلى Hargeisa أو Burao للاستهلاك المحلي^(١٥٣). وفي كيسمايو وجروى وباقي الأقاليم الوسطى، يعاني الصيد الحرفي من عوائق كبيرة، إذ إن بعض أفراد الحكومة الصومالية ومعهم أفراد من الإدارات الإقليمية هناك، يسهمون في نهب الثروة السمكية من هذه المناطق، وكذلك في تعطيل تقدم الصيد الحرفي فيها، وذلك من خلال ما يمنحونه من تراخيص صيد للشركات الأجنبية، وهي في مجملها تراخيص منافية للمعايير الدولية وقوانين الصيد^(١٥٤). وفي مقديشو، تشكل مهنة الصيد مصدر رزق للعديد من الأسر التي تزج تحت خط الفقر منذ سنوات طويلة، غير أن الصيد الحرفي يواجه تحديات كبيرة هناك؛ حيث يشكو الصيادون، وخاصة في قرية (جزيرة) الواقعة على بعد نحو ٢٠ كم غرب

العاصمة مقديشو، من أن السفن الحربية المنتشرة قبالة سواحل بلادهم تضيق الخناق عليهم وتمارس اعتداءات متكررة بحقهم، فتارة تدمر سفن صيدهم المحلية الصنع وتارة أخرى تعتدي عليهم وترشهم بالمياه العادمة الحارة التي قد تعرض حياتهم للخطر، بل وتستولي أحياناً على ما قاموا بصيده من أسماك قليلة، ووفق آراء الصيادين في مقديشو، فإن مهنة الصيد باتت صعبة وتدفع الصيادين للعزوف عنها، وذلك في غياب أية نقابة للصيادين يمكنها الدفاع عن حقوقهم ضد هذه الاعتداءات، ونتيجة لكل هذا مجملًا، ارتفعت أسعار الأسماك بشكل جنوني يشل القدرة الشرائية للأسر الفقيرة؛ حيث يبلغ سعر كيلو السمك ١٢٠ ألف شلن صومالي، أي ما يعادل ٥ دولارات، وقد تزيد عن ذلك بسبب قيام التجار بالتعامل مع الفنادق والمطاعم التي تستهلك كميات كبيرة من الأسماك، حيث يرتفع سقف الأسعار عاليًا^(١٥٥). وتبدأ مشكلات الصيادين في مقديشو من الساحل؛ حيث يمنع خفر السواحل الصوماليون والقوات الأفريقية الاقتراب من المنطقة الساحلية المطلّة بالميناء والمطار وهو ما يحرم الصيادين من أنواع مختلفة من الأسماك والحيوانات البحرية الثمينة، كما تحدد مواعيد الإبحار والقدوم، وهذا أيضًا يضيق الصيادين^(١٥٦)، ولكن هذا لا يمنع من وجود محاولات جادة لتطوير حرفة الصيد في مقديشو؛ حيث قامت وزارة الأسماك والثروة البحرية مؤخرًا، وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بتدريب ٣٠ طالبًا من جامعة دار الحكمة الواقعة في العاصمة مقديشو على حرفة الصيد، وذلك عبر دورة تدريبية بكلية العلوم البحرية التابعة للجامعة^(١٥٧).

ورغم مشكلات الصيد الكبيرة في الصومال، إلا أن صناعة صيد الأسماك تعد واحدة من أكبر مصادر الدخل الرئيس في مدينة بوصاصو العاصمة التجارية لإقليم بري في منطقة بونت لاند التي تتمتع بالحكم الذاتي^(١٥٨)، ولكن رغم ذلك يعاني صيادو مدينة بوصاصو من الاعتداءات السافرة نفسها التي ترتكبها السفن الحربية الغربية المتواجدة قبالة السواحل الصومالية؛ فدائمًا ما تقوم السفن الغربية بالاعتداء

على الصيادين في طول السواحل الصومالية ابتداءً من مدينة بوصاصو، ومروراً بمدينة أيل، ووصولاً إلى مدينة مقديشو، وانتهاءً بمدينة ميري، وبراوة الساحليتين بإقليم شبيلي السفلي، واللافت للنظر أن السفن الغربية المتزاحمة قبالة السواحل الصومالية التي ترفع لافتة عنوانها «من أجل القضاء على القرصنة» ترتكب خروقات إنسانية بحق الصيادين الصوماليين، كما أنها تقوم بإلقاء كميات هائلة من النفايات والسموم في السواحل الصومالية^(١٥٩).

٢- الصيد الصناعي: في الوقت الحاضر، لا توجد نشاطات صيد صناعي تقوم بها سفن أجنبية؛ إذ إن الصومال ليس لديها سفن صيد للمياه العميقة^(١٦٠).

٣- تعليب الأسماك: يوجد بالصومال مصنعان لتعليب الأسماك في منطقة Las-Qorey في محافظة سناغ، وفي منطقة حابو بمحافظة بري.

- مصنع لاسقري: بناه عام ٢٠٠٢ مجموعة من رجال الأعمال الذين قاموا بتثبيت ماكينة تعليب جديدة، وقد بدأ الإنتاج بطاقة (١-٢,٥) طن يومياً. ولكن لسوء الحظ أغلق المصنع في مارس ٢٠١٠^(١٦١). ويرجع تأسيس المصنع إلى عام ١٩٧٠، وقد توقف عن العمل نتيجة الحرب الأهلية وسقوط الحكومة المركزية عام ١٩٩١، قبل إعادة بنائه في عام ٢٠٠٢ من قبل رجال الأعمال^(١٦٢).

- مصنع حابو: ويعد المصنع الوحيد الذي لا يزال قيد الخدمة بعد توقف مصنع لاسقري. وقد افتتح سنة ٢٠١٠، وتنتشر معلاته في أسواق منطقة بونت لاند، بكميات لا تقل عن وفرة معلات مصنع لاسقري، إلا أنه لا تتوفر لدينا أرقام محددة بحجم طاقته الإنتاجية، وقد ذكر مدير المصنع السيد عبد الغني علي يوسف أن المصنع يوفر فرص عمل دائمة ومؤقتة لأربعمئة شخص، وسوقاً لبيع أسماك صيادي^{٨٠ قارباً (١٦٣)}.

٤- التسويق: يباع السمك الطازج الذي يتم اصطياده مثل الهامور والحمرية النهاشة والأباطرة والتونا والماكريل والربيب في الأسواق المحلية مثل بربرة وهرجيسا وبورما وبرعو وعيرجاو (Burao و Borama و Erigavo) بسعر ٦ دولارات للكيلو جرام، ولا يستطيع الصيادون المحليون الوصول للأسواق الخارجية لتصدير بضائعهم؛ حيث يوجد نقص شديد في شاحنات النقل من الساحل إلى المدن، كما أن الطرق ضيقة ويصعب الوصول إليها في معظم الأجزاء الشرقية والشمالية الغربية من الساحل، ولكن البند المهم في مسألة التصدير بالنسبة للصيادين، هو تصدير السمك المجفف وزعانف سمك القرش المملح؛ إذ يتم تصديرها إلى دول جنوب شرق آسيا، وتعد مصدرًا جيدًا لزيادة الدخل بالنسبة للصيادين؛ حيث تدر عادة ما بين مليون إلى مليون ونصف دولار سنويًا^(١٦٤).

والجدول التالي يوضح أنواع الأسماك التي تم صيدها في السنوات المحددة من المياه قبالة السواحل الصومالية في المنطقة الاقتصادية الخالصة (بالطن المتري)^(١٦٥):

نوع السمك	القيمة بالدولار للطن	حجم المتوسط السنوي خلال المدة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٦	إجمالي قيمة المتوسط بالدولار خلال الفترة المشار إليها
تونا صفراء الزعانف	٢,٣٣٣ دولار	٢,١٦٨	٥,٧٠٧,٨٥١ دولار
تونا ذات العيون	٢,٩١٣ دولار	١,٤٨٥	٥,٠٤٤,١٦٧ دولار
تونا وثابة	١,٠٣٥ دولار	١,٤١٧	١,٤٧١,٥٦٨ دولار
البكورة	٢,٥١٦ دولار	٩٠	٢٦٣,٣٥٤ دولار
سرطان البحر	٩,٩٥٩ دولار	٤٥٣	٤,٣٩٠,٠٨٠ دولار
سمك أبو سيف	٢,٦٣٩ دولار	٣٩٣	١,٢٤٥,١٥٧ دولار
النهاشة	١,٠٥١ دولار	٢٦,٤١٣	٢٧,٧٧٠,٣٥٩ دولار
الإجمالي	١,٤١٦ دولار	٣٢,٤١٩	٤٥,٨٩٢,٤٣٧ دولار

فرص الصناعة والاستثمار البحري والسمكي في الصومال:

ليس من شك في أن القطاع السمكي في الصومال، يمثل سوقًا واعدة من حيث فرص الصناعة القائمة على مفردات هذا القطاع وأركانه، أو من حيث فرص الاستثمار المحلي الداخلي أو الوافد من دول أخرى خارج الصومال، ويمكننا التفصيل أكثر من خلال الآتي:

١- فرص الصناعات البحرية والسمكية: ترتبط فرص الصناعة السمكية في الصومال بمدى استعداد مناطقها ومدنها المختلفة لتهيئة هذه الفرص والعمل على إيجادها بشكل متجدد؛ ونحن نجد أن أرض الصومال مثلاً، أكثر عملاً وجدية في ما يتعلق بخلق فرص متجددة للصناعة السمكية في البلاد؛ فمنذ إعلان استقلالها عن الصومال عام ١٩٩١ أصبحت جمهورية أرض الصومال أكثر ديمقراطية واستقراراً نسبياً وأصبح هناك مسعى حكومي لتحسين الأمن وخفض البيروقراطية وتقديم حوافز ضريبية للمستثمرين، ونتيجة لذلك هناك تطور يتضمن أيضاً توسيع سوق السمك؛ حيث يتم توريد ما بين ١٠٠٠ - ١٥٠٠ كيلو جرام من الأسماك إلى هرجيسا عاصمة أرض الصومال بشكل يومي في فترات المواسم الجيدة، وهو معروض لا يكفي لإشباع حجم الطلب الموجود، لذا فالسوق مهيأة للمزيد^(١٦٦). ولا تقع أي مدينة من مدن أرض الصومال بمسافات بعيدة عن السواحل السمكية، ومع ذلك تستورد من مقديشو، ومن الخارج، وينقل هذا السمك بالطائرة وبأسعار عالية، ومع ذلك يتم بيعه بسرعة ولا يتوقف الطلب عليه؛ وعلى سبيل المثال فإن ٥٠٪ من إمدادات الأسماك اليومية إلى هرجيسا تأتي من مقديشو، ولو تحسنت سلاسل الإمداد في أرض الصومال فهذا سوف يزيد قيمة الفائدة الاقتصادية ويحقق دعماً وتطوراً في مواجهة الطلب المحلي؛ إذ تشير التقديرات المتحفظة إلى أن الصيد المتاح سنوياً لصيادي أرض الصومال يقدر بـ ٤٠ ألف طن متري من السمك الموجه لهرجيسا، أي ما يعادل ١٥٠٠ كجم يومياً أو ١,٥ طن متري، بما يعادل ٥٥٠ طناً مترياً سنوياً، وهو ما يترك بدوره ٣٩,٤٥٠ طناً مترياً من الأسماك المتاحة للصيد، والتي يمكن أن تتحرك نحو مواجهة الطلب على الأسماك في

هرجيسا والمدن الأخرى، إضافة لأسواق التصدير^(١٦٧). وقد شهدت الصومال مؤخرًا، عودة الصناعات الصغيرة بوتيرة سريعة؛ وذلك بعدما شهدت البلاد من انهيار أكثر من ٥٠ مصنعًا كانت تمثل عماد الاقتصاد الصومالي ومصدر الرزق بالنسبة لكثير من الشباب في البلاد. والمصانع الصغيرة العاملة حاليًا تهتم بالعديد من الصناعات البحرية كلقوارب وخزانات المياه والمشروبات والأدوات البلاستيكية وصناعة الإسفنج وتعليب الأسماك، بالإضافة لصناعات أخرى مختلفة مثل صناعة الصابون ومساحيق الغسيل، وكل هذا يمثل فرصًا صناعية كبيرة وواعدة في المستقبل، شريطة العمل على إزالة المعوقات وحل المشكلات^(١٦٨).

٢- فرص الاستثمار السمكي والبحري: هي فرص متاحة ومشروعة، ولكن للوصول إلى المستوى الذي تزداد معه احتمالات العوائد الكبيرة، تحتاج صناعة صيد الأسماك في الصومال إلى مساعدة المستثمرين، وهي مساعدة ينبغي أن تكون موجهة مباشرة إلى تقليص درجات العديد من المخاطر والمعوقات التي يواجهها القطاع السمكي في البلاد، إذ إنه بعد معالجة هذه القضايا بشكل صحيح، سيسود النمو ويتحقق بشكل تدريجي، كما أن تطوير السوق الأولية ينبغي أن يتركز في أرض الصومال نفسها، ففي هذه اللحظة يتوقع الصيادون أن تتراوح الأسعار حول رقم ١,٢٠ دولار لكليلو السمك. وبعد خصم التكاليف والأعباء التي يتكبدونها يصبح هامش أرباحهم نحو ١٠-٢٠٪. حيث يصل سعر التجزئة للكيلو ما بين ٢ - ٢,٥ دولار، فيحقق الباعة أرباحهم وفق سعر السوق بشكل عام، لكن هناك أفراد يمكن أن يتحولوا للبيع في سوق الفيليه وشرائح الأسماك؛ حيث تتضاعف الأسعار والمكاسب والأرباح بشكل سريع، فالغالبية العظمى من أسماك الفيليه يتم نقلها جواً من مقديشو بسعر سوق ٦ دولارات تقريباً للكيلو، ومن الواضح أنه مع التدريب واكتساب الخبرات والاستعانة بالأدوات المناسبة فإن عوائد السوق ستتسع سريعاً^(١٦٩). ولعل ما شهدته مدينة جكجكا بالإقليم الصومالي التابع لإدارة إثيوبيا مؤخرًا خلال شهر يناير من العام ٢٠١٦، هو خير دليل على ما ينتظر القطاع البحري والسمكي في الصومال من

فرص استثمارية واعدة ومبشرة؛ حيث تم افتتاح مصنع «كاريماردا» لصناعة الإسفنج بتكلفة ٦٠ مليون بر، افتتحه مجموعة من المستثمرين المحليين، وبدعم مباشر من مغتري إقليم الصومال ممن يعيشون خارج البلاد، وهذا المصنع لديه القدرة على إنتاج أكثر من ١,٠٠٠ نوع من منتجات الإسفنج في اليوم الواحد، بالإضافة إلى أنه يوفر ما يقرب من ٤٠٠ فرصة عمل دائمة ومؤقتة للشباب في الإقليم، هذا بالإضافة إلى قيام ما يزيد عن ٤٨٠ من المستثمرين المحليين والإثيوبيين المغتربين، بتدشين مشاريع استثمارية بقيمة ٦,٦ مليار بر منذ عام ٢٠١٢ حتى الآن، كان من شأنها تحريك المياه الاستثمارية الراكدة في الإقليم، بل وخلق أكثر من ١٦ ألف وظيفة^(١٧٠).

والجدول التالي يبين أسعار السمك شهرياً خلال أربعة أعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ موضحة بالشلن الصومالي لكل كيلوجرام سمكي^(١٧١):

الشهر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
يناير	١٤,١٢٥	١٧,٥٦٣	١٨,٠٠٠	١٩,٧٠٨	٢٢,٥٠٠
فبراير	١٤,٠٠٠	١٧,٧١٩	١٨,٣١٣	١٩,٩٤١	٢٦,٢٥٠
مارس	١٧,٢١٨	١٧,٦٨٨	١٩,٠٠٠	٢٣,٦٥٦	٢١,٨٧٥
أبريل	١٦,٥٠٠	١٧,٣١٣	١٩,٧٢٩	٢٣,٢٣٤	٢٧,٦٥٧
مايو	١٤,٧٥٠	١٨,٤٦٩	١٩,٨٠٠	٢٢,٦٢٨	٢٦,٢٥٠
يونيو	١٤,٥٠٠	١٨,٠٩٤	١٩,٨٠٠	٢٢,٥٩٤	٢٦,٢٥٠
يوليو	١٦,٥٠٠	١٥,٩٧٥	٢٠,٠٠٠	٢٢,٧٨١	٢٨,٠٠٠
أغسطس	١٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٢٠,٥٠٠	٢٢,١٤١	٣٠,٠٠٠
سبتمبر	١٦,٥٠٠	١٨,٠٠٠	٢٠,٥٠٠	٢١,٩٣٣	٣٥,٦٨٨
أكتوبر	١٦,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢٢,٧٦٢	٣٢,٩٣٨
نوفمبر	١٧,٣٧٥	١٨,٣١٣	٢١,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٣٢,٦٨٨
ديسمبر	١٧,٧٥٠	١٨,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢٤,١٥٦	٣٢,٥٠٠

كما يوضح الجدول التالي كبريات الأنواع البحرية التجارية والقشريات وغيرها من الأنواع السمكية المستغلة في مناطق المياه الساحلية الصومالية^(١٧٢):

نوع السمك	الاسم العلمي	
باراكودا	Sphyraena spp	(Sphyraenidea)
الكوبيا	Rachycentron canadu	(Rachycentride)
السمك اللوت	Otolithes ruber	(Sciaenidae)
سمك الدولفين	Coryphaena spp	(Coryphaenidae)
الأباطرة	Lethrinus spp	(Lethrinidae)
الماكريل	Euthynnus affinis	(Scombridae)
سمك الماعز	Upeneus spp	(Mullidae)
الهامور	Epinephelus spp	(Serranidae)
قرش المطرقة	Sphyna zygaena	(Sphyrnidae)
سمك البوري	Liza spp. Valamugil spp	(Mugilidae)
السمك الرعاد	Numerous species	(Rajiidae)
سمكة الزعنفة الشراعية	Istiophorus platypterus	(Istiophoridae)
السردين	Sardinella spp	(Clupeidae)
قرش المنشار أو النجار	Pristis pectinata	(Pristidae)
التونا الوثابة	Katsuwonus pelamis	(Scombridae)
سمك النهاش	Lutjrus spp	(Lutjanidae)
الماكريل الإسباني	Scomberomorus commerson	(Scombridae)
سمك السيجان	Siganus spp	(Siganidae)
سمك أبو سيف	Xiphias gladius	(Xiphiidae)
القرش النمر	Galeocerdo cuvieri	(Elasmobranchii)
الريب	Carangoides spp	(Carangidae)
سمك الرنجة	Chirocentrus spp	(Chirocentridae)
سمك الرأس البحري	Bodianus binulatus	(Lambridae)
التونا صفراء الزعانف	Thunnus albacares	(Scombridae)
أنواع القشريات البحرية		
سرطان البحر	Panulirus spp	(Palinuridae)
الجمبري	Penaeus spp	(Penaeidae)

نوع السمك	الاسم العلمي
الأنواع الأخرى	
الحبار	Sepia spp
حبار لوليفو	Loligo spp
الأخطبوط	Octopodidae spp
	(Sepiidae)
	(Loliginidae)
	(Octopodidae)

مخاطر القطاع السمكي الصومالي ومعوقاته:

يعاني القطاع السمكي الصومالي ومعه باقي قطاعات الثروة البحرية في البلاد من عدة مشكلات ومعوقات، لعل الوضع الأمني هو أولها على الإطلاق، ثم غياب كل أشكال الدعم الحكومي والوطني، وهو ما يؤدي إلى إبطاء تطور هذا القطاع وعرقلته، وكذلك ندرة الكوادر من الشباب الصومالي المدربين على إجادة الحرف الداعمة للقطاع السمكي من صناعة القوارب وتطوير طرق ووسائل الصيد وغير ذلك، كما أن نقص التمويل من أكبر المشكلات المتسببة في تراجع مردود الثروات البحرية في البلاد، ولا شك أن مستقبل الثروات البحرية في الصومال مرهون بإيجاد حلول لكل هذه المشكلات وغيرها، وبشكل أكثر تفصيلاً، يمكننا رصد أهم المشكلات والمعوقات على النحو التالي:

١- الصيد غير المشروع: فوق تقرير هيئة تأمين الثروة السمكية العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن حجم الصيد غير المشروع الذي تمارسه السفن الأجنبية في السواحل الصومالية بات يستنزف الثروة السمكية إذ تخسر الصومال ملايين الدولارات سنوياً نتيجة الصيد غير المشروع، كما يتسبب هذا النشاط في إعاقة نشاط الصيادين التقليديين وتقييده؛ حيث تباشر نحو ٣٥٠ سفينة صيد أجنبية نشاطها في المياه الإقليمية الصومالية الممتدة من خليج عدن شمالاً حتى السواحل الكينية جنوباً، وطبقاً للتقرير فإن سفن ١٥ دولة تتورط في الصيد غير القانوني بمياه الصومال، تتصدرها إيران واليمن. وتشمل أيضاً كوريا الجنوبية والصين وتايوان وباكستان وإسبانيا وغيرها، إلا أن بعض هذه السفن لديها رخص صيد حصلت عليها

من قِبَل الإدارات المحلية في الأقاليم مثل إدارة بونت لاند في شمال شرق الصومال، وإدارة أرض الصومال في شمال غرب البلاد، كما أن الحكومة المركزية وقعت اتفاقية مع شركات أجنبية بهذا الخصوص، إذ يحصل الصومال سنوياً على ما بين أربعة و١٧ مليون دولار من إيرادات رُحَص الصيد لبعض السفن الأجنبية. ويركز هذا الصيد غير القانوني على أنواع معينة من الأسماك، من بينها التونا بأنواعها المختلفة، وسمك القرش والخرمان، ويتم استخدام بعضها الشباك المحرمة والتي تجرف ما يقدر بستة آلاف طن متري من الأسماك في الأعماق سنوياً. ووفقاً للتقرير ذاته، فإن الصيد غير المشروع بالمياه الإقليمية الصومالية يأخذ ١٣٢ ألف طن متري سنوياً من الأسماك بقيمة ٣٠٦ ملايين دولار، في حين يشكل الصيد المحلي ثلث تلك الكمية بتحقيقه نحو أربعين ألف طن متري سنوياً بقيمة ٥٨ مليون دولار^(١٧٣).

٢- ثقافة ضد الأسماك: في الماضي كان الصيد يعد صناعة رديئة في الصومال وأرض الصومال، كما عُدَّت لحوم الأسماك درجة ثانية مقارنة بغيرها من اللحوم، وفي الوقت الحالي تحسنت هذه النظرة للصيد وللصيادين، وصار هناك قبول أكثر لهم وللأسماك، وزاد التعامل معها، كما تغيرت النظرة السلبية للأسماك، وأصبحت لها أهمية غذائية من الناحية الصحية، بوصفها غير خطيرة على الصحة، وتحتوي على فوائد عديدة لصحة الإنسان، وهي نظرة إيجابية لعب فيها الأطباء المحليون والحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الفاو دوراً أساسياً لنشرها بين الناس؛ لأنه في ظل حدوث كوارث بيئية مثل الجفاف والمجاعات تأتي أهمية التنوع الغذائي في المساهمة في التغلب على المشكلة الغذائية، ولكن رغم ذلك تبقى النظرة السلبية للحوم الأسماك سائدة لدى عدد غير قليل من الشعب الصومالي، وهو ما يحتاج لمزيد من التوعية والدعم^(١٧٤).

٣- تراجع البنية الأساسية: حيث يوجد العديد من الأمور التي يتم ملاحظتها عند الحديث عن حدود البنية الأساسية خلال سلسلة الإمداد السمكي أو الصيدي في الصومال، كما يلي:

• القوارب أو الزوارق: عند الحديث عن ضرورة توسيع حجم الاستثمارات في مجال صيد الأسماك في الصومال، نصطدم بمحدودية زوارق اليد المطلوبة، وهو أمر يتطلب زيادة الاستثمار في صناعة السفن الأكبر التي تضمن الأمن والسلامة للصيادين وللبيئة واستخدام الوقود، إضافة إلى القدرة على التعامل مع الأسماك التي يتم اصطيادها بطريقة صحية تحافظ عليها من خلال توافر وسائل حفظ على المركب، إضافة إلى معدات صيد مجهزة، بما في ذلك شباك الصيد والمحركات ذات المواصفات القياسية^(١٧٥).

• التدريب والبطالة: تصل البطالة في أرض الصومال نحو ٥٠٪ وتصل في المناطق الحضرية وبين الشباب بين ٦١,٥٪ و ٧٥٪، وهو رقم ضخم يمكن الاستفادة منه في توفير أيدٍ عاملة لتطوير هذه الصناعة السمكية المهمة اقتصاديًا، سواء في مجالات الصيد أو صيانة المراكب أو تصنيع أدوات ووسائل ومعدات الصيد، ويبقى التدريب المناسب لكل مجال من فروع هذه الحرفة أمرًا ضروريًا لتوسيع حجم هذه الصناعة الحيوية، وهو ما يسهم في الوقت ذاته في التخفيف من حدة أزمة البطالة^(١٧٦).

• مشكلات التخزين: من الطبيعي أن يكون هناك نظام تخزين مناسب وآمن وصحي لاستيعاب وحفظ كميات الأسماك التي يتم صيدها، وهو ما يعني الحاجة إلى الاستثمار في صناعة السفن ذات الثلاجات والمبردات؛ لأن وسائل التخزين بمبردات وثلاجات أمر لا يتوفر في الزوارق أو القوارب؛ حيث يتعامل الصيادون فيها بوسائل تقليدية لتخزين الأسماك، ولا تفي هذه الوسائل بالمعايير الصحية في حفظ الأسماك وتخزينها^(١٧٧).

• مراقبة الجودة: لا توجد في الصومال حاليًا طريقة أو شكل محدد وثابت لمراقبة الجودة، وهي أمر ضروري لتحسين سمعة صناعة صيد الأسماك وفتح أسواق جديدة ومهمة، وبالتالي تصبح مسألة مراقبة الجودة مهمة ومطلوبة في كل خطوة ومرحلة من مراحل صناعة الصيد، بدءًا من عملية صيد الأسماك ومرورًا بتخزينها، كما يبقى إهمالها أمرًا معوقًا لتطوير هذا القطاع في البلاد^(١٧٨).

• البنية التحتية: حيث إن التعامل بشكل صحيح في التجهيز والصيد والتخزين أمر لا يتطلب فقط المعدات الصحية والممارسات الموحدة، وإنما يتطلب أيضًا أنظمة أفضل لتوفير الوقود والمياه النظيفة بأسعار معقولة، بينما تعاني الصومال من ارتفاع باهظ في أسعار هذه الخدمات، وتبلغ في المتوسط ١,٢٠ دولار للكيلو، بينما لا يتجاوز سعر الكيلو في الدول المتقدمة ٠,١١ دولار، إضافة إلى مشكلات انقطاعات التيار الكهربائي وغيرها من المشكلات التي تتطلب إعادة النظر في التخطيط لهذه الأمور، بما يحقق عوائد اقتصادية جيدة من الصناعة. وهناك خيارات تؤخذ في الاعتبار عند البحث عن حلول لهذه التحديات، منها استخدام الطاقة الشمسية وتوليد طاقة الرياح والاستثمار أيضًا في طاقة المد والجزر، كما أن استخدام أسلوب الأسطول في الصيد، يقلل التكاليف كثيرًا على المدى البعيد، وفي ما يتعلق بالمياه يمكن الاستثمار في حفر الآبار لتغطية الحاجة للمياه، وخلال المحاولات السابقة لبناء بنية أساسية في أرض الصومال، كانت تُدمر وتتضرر بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٩١، ولكن الآن تبدو البلاد أكثر استقرارًا نسبيًا عن ذي قبل، بما يجعل استئناف جهود تطوير البنية الأساسية أمرًا مهمًا مع الدعم الكبير وفرص الدخول في شراكة مع كيانات أخرى، خاصة إنه في موازنة ٢٠١٢-٢٠١٦، تم رصد ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار لتلبية احتياجات البنية التحتية^(١٧٩).

٤- الصيادون والقرصنة والسلاح: هناك مخاطر واضحة في عرض البحر قبالة السواحل الصومالية وعلى رأسها القرصنة التي رغم كونها تقلص بسبب الجهود الدولية، لكن الخطر لا زال قائمًا على سفن الصيد، وكانت هناك حالات احتجاز قراصنة لقوارب صيد، وهو ما دفع الصيادين لحمل السلاح دفاعًا عن أنفسهم، الأمر الذي يخلق خطرًا عليهم من قبل السفن الأجنبية الكبيرة والقوات البحرية التي قد تظن أن هؤلاء الصيادين قراصنة، لحملهم السلاح، ومن ثمَّ تتعامل معهم على هذا الأساس؛ لذا فإن الوضع السياسي معقد في الصومال؛ لعدم الاعتراف بهؤلاء الصيادين رسميًا، وهو ما ينعكس سلبًا على ما يتعلق بقضايا الصيد والقضايا البحرية عمومًا،

كما أن الحكومة المركزية لم تعلن بعد سيطرتها على المنطقة الاقتصادية الخالصة؛ فكل بلد له ساحل ومنفذ بحري من حقه إعلان استخدامه الاقتصادي في المنطقة الاقتصادية الخالصة والتي تمتد لـ ٢٠٠ ميل بحري، وهو ما لم تفعله الحكومة المركزية، الأمر الذي يعني انتفاء الردع الصومالي وعدم وجوده في حال جاءت كيانات دولية فاعلة لاستغلال هذا المنفذ، وذلك لغياب الدور الصومالي الحكومي، ومن ثمَّ يتطلب الأمر خطوات لتنظيم استغلال الثروة السمكية قبالة سواحل أرض الصومال، وهي إجراءات لا يزال من الممكن اتخاذها، وعلى الرغم من وجود مخاوف من طبيعة العلاقة الهشة بين الصومال وأرض الصومال (المعلنة انفصالها من جانب واحد)، لكن هناك احتمالات لإمكانية زيادة مطالبات أكثر في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وخلال انتخابات ٢٠١٢ كانت هناك وعود كبيرة لعقد هذه التطورات وتحقيق مزيد من الاستقرار في المنطقة بما ينعكس إيجاباً على صناعة الصيد^(١٨٠).

٥- التهديدات البرية: إن إشكاليات الصيد المحتملة لا تقتصر فقط على البحر وإنما تأتي أيضاً من البر والأرض. حيث تؤدي المنافسة بين بائعي السمك إلى حدوث صراع، وهو أمر يتطلب تجنبه المزيد من المشروعات وإرساء بيئة للمناقشة بين المتنافسين وأرضية مشتركة بين الجميع في هذا الصدد، ويضاف إلى ذلك، المشكلات الائتمانية وعدم وجود الائتمان المتاح بأرض الصومال، وهو ما يعني أن تدفق الأموال لهذه المشروعات، يحتاج أن يتم تحويلها عبر التليفون المحمول أو الحوالة، وهو أمر يتطلب التكيف بعمل تخطيط سليم قبل الاستثمار، وهو ما يتطلب بدوره تحولاً في الصناعة المصرفية، وكان هناك كلام عن دور مأمول لبنك ذهب شيل والبنك الإسلامي عام ٢٠١٣، بتوسيع عملياتهما في أرض الصومال، لكن ذلك يصطدم بتغير الوزراء والموظفين الوزاريين داخل المؤسسات الحكومية الرئيسية، وهو تحدٍّ آخر يتطلب اهتماماً إضافياً، كما أن هناك حاجة للتواصل مع المكاتب الحكومية لضمان استمرار الدعم^(١٨١).

مستقبل الثروة السمكية في الصومال:

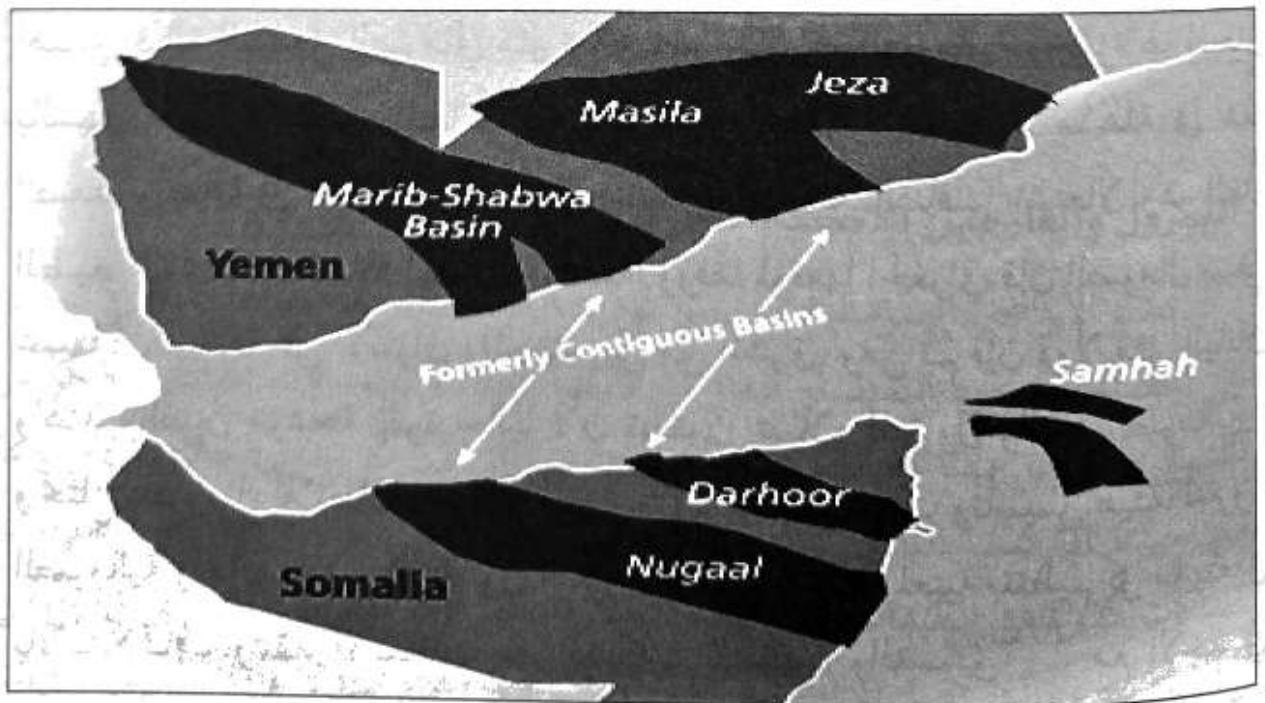
لا شك، أن مستقبل الثروة البحرية، وخاصة السمكية مرهون، كما قلنا، بحل المشكلات السابقة، ومن ناحية أخرى، فإنه يتعين على الصومال الاستفادة من الدراسات والبحوث المهمة بهذه الثروة، وعلى رأس هذه الدراسات، دراسات مختلفة ومتنوعة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، أجريت عن الثروة البحرية في الصومال، تبين من خلالها أن البلاد تنتج حاليًا ٢٠٠٠ طن سنويًا من السمك والجمبري، وأن ثمة إمكانية لزيادة الإنتاج السمكي إلى ٣٠٠ ألف طن من السمك و١٠٠ ألف طن من الجمبري، وبمعادلة بسيطة سنجد أن ٤٠٠ ألف طن، تعني ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ كلجم من السمك سنويًا، وهو ما يعادل الرقم نفسه من الدولارات سنويًا؛ لذا فمن الجيد أن تسهل الدولة الصومالية للشركات المحلية والعالمية إجراءات استخراج هذه الثروة، لترتقي باقتصادها إلى مستويات عالية تنعكس على حياة الصوماليين، ومن ثم فإن مفتاح استخراج هذه الثروات المهمة في يد الصومال نفسه، وليس في يد أحد آخر^(١٨٢).



المحور الخامس

الموارد والثروات النفطية والغاز

يرجع تاريخ التنقيب عن النفط في الصومال إلى الحقبة الاستعمارية الإيطالية^(١٨٣)؛ حيث نجح الجيولوجيون الإيطاليون والبريطانيون في التعرف على أثر النفط الصومالي، وفي أوائل الخمسينيات بدأت شركات «إيني» الإيطالية و«سنكلير» الأمريكية في دراسة الجيولوجيا البترولية للصومال، وتبعتها دراسة أخرى في الثمانينيات للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية قامت بها شركات ConocoPhillips و Shell Pecten و Eni و Amoco و Total و Texaco، ثم توقفت عمليات التنقيب لعقدين من الزمان بسبب الحرب الأهلية عام ١٩٩١، ليعود التفكير في النفط الصومالي مرة أخرى والاهتمام بدراسة الجيولوجيا الصومالية واكتشاف تشابهها مع جيولوجيا اليمن الذي ثبت وجود ما يقرب من ٩ مليار برميل احتياطي نفط مؤكد في أرضه بما يجعل الاحتمال قائماً في الصومال أيضاً؛ إذ إنه وفقاً للجيولوجيين في اليمن فإن الجنوب اليمني عند مأرب وشبوة وسيون وماسيلا ترتبط بكُتْلٍ كل من نوغال وطارور في شمال الصومال^(١٨٤). وتوضح الخريطة التالية التشابه المذكور بين الجنوب اليمني وشمال الصومال^(١٨٥):



كما أكدت دراسات للبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية أن الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن تحتوي على مركبات هيدروكربونية، وتأتي الصومال في المقدمة، يليها السودان. وبينما توجد توقعات كبرى بشأن قطاع الغاز والبترو في الصومال ووجود قدرات عالية لديها لم تكتشف بعد، فإن جهود التنقيب تقتصر على الشمال الصومالي، وتلعب النواحي الأمنية والإرهاب دورًا خطيرًا في التأثير على هذه الاكتشافات، وفي أرض الصومال التي أعلنت انفصالها الأحادي عن الصومال عام ١٩٩١ كانت هناك شركات أجنبية للتنقيب عن البترول فيها، لكن الظروف الأمنية لا زالت تحول دون الوصول للنتائج المرجوة^(١٨٦). ولكن رغم ذلك، يشعر خبراء البترول بالتفاؤل بوجود البترول في كتل كل من Dharoor و Nugaal، حيث تحتوي على حقول كربونية تجارية بما يقدر بنحو ٢٠ مليار برميل من النفط، ولذلك توجد مفاوضات بين شركات كبرى مثل بي. بي البريطانية وسوما أويل مع الحكومة الفيدرالية للحصول على حق التنقيب، بينما تم كشف النقاب عن مبادرة لدعم المشروعات في المناطق الساحلية للصومال، وقد نجحت الشركة الصينية China National Offshore Oil Corporation (CNOOC) في الحصول على ترخيص قانوني من الحكومة الاتحادية منذ أيام حكم الرئيس عبد الله يوسف أحمد عام ٢٠٠٧، كما أبدت الهند أيضًا اهتمامها بالتنقيب عن البترول الصومالي^(١٨٧). وتعد أحجام البترول المكتشف في المحيط الهندي قبالة الساحل الصومالي مثيرة لاهتمام الحكومة الصومالية ومحفة لها للحاق بالسباق المحموم مع جيرانها ومنافسيها الذين حققوا اكتشافات مذهلة في هذا الصدد. وإضافة إلى لعبة البترول هناك عنصر آخر يزيد التنافس اشتعالًا وهو الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه أيضًا في المنطقة، ووفقًا لموقعها الجغرافي فإن الصومال ينبغي عليها أن تبحث عن الأسواق والمستثمرين من الشرق. ومن ثم فإن دولًا مثل اليابان والهند والصين مرشحة بقوة حاليًا لأن تكون عملاء للبترول والغاز الصوماليين. وتحتاج الصومال للانطلاق في هذا المجال، إلى: بناء مؤسسات وتأسيس هيئة البترول الصومالية وفقًا للمادة ٨ من قانون البترول بوصفها الهيئة المعنية بتنظيم كل ما يتعلق بالاستكشاف وعقد الاتفاقات مع الشركات للتنقيب والتسويق^(١٨٨). مع الأخذ في

الاعتبار ما يجري في دول الجوار من اكتشافات بترولية كبرى في كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا وموزمبيق، والسباق المحموم في هذه المنطقة على إنتاج الغاز والبترو، وإلى جانب الشركات الكبرى التي جاءت ثم غادرت انتظاراً لتحسن الأوضاع الأمنية، فإن هناك شركات صغيرة مغامرة لم تنتظر وبدأت في البحث عن هذه الثروات بشكل ينطوي على مخاطر كبرى؛ رغبة في حجز مكان لها بين الكبار في التنقيب عن الذهب الأسود والغاز^(١٨٩)، ولعله من الغريب حقاً أن يبقى الصومال حتى الآن متأخراً في الاستفادة من ثرواته البترولية التي يتحدث كل العالم حولها، وتتصارع الدول الكبرى على احتوائها والسيطرة عليها، بينما تؤكد مؤشرات اقتصادية كثيرة على تكبد الصومال مبالغ طائلة من استيراد البترول من دول أخرى، ولعل الجدول التالي أكبر دليل على ذلك؛ إذ تبين مؤشرات استيراد الصومال للنفط وحجم وارداته من الزيت والبترو والديزل من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤ عبر ميناء بربرة:

العام	خليط البترول والديزل بالمتر المكعب	وقود JET A 1 بالمتر المكعب	كبروسين بالمتر المكعب
٢٠١٠	٥٨,٨٥٥	١٤,٧٠٠,٨٩	١,٠١٩,٧٠
٢٠١١	٩١,٦٩٨	٦,٥٧٩,٩١	٨٧٥
٢٠١٢	٢٢,٩٨٩,٧	٦,٩٤٥,٤١٢	٨٤٣,٧٥٠
٢٠١٣	١٣١,٢٨٠	٣٧٥٩٧,١٥٤	١٨٤٨
٢٠١٤	١١٢,٢٠٩	٧,٤٦٨	٨٩,٣٦٥

البترو والغاز بين الاكتشاف والتوقع:

تضم الأراضي الصومالية ما يربو على ١٠٤ من المواقع والأحواض، والتي تنطوي على احتمالات وجود النفط أو الغاز أو كليهما معاً؛ إذ تمتد هذه المواقع والأحواض لتشمل ٩٠٪ من مساحة الصومال، وهي تحتوي على طبقات رسوبية ملائمة ومتنوعة من حيث التركيب الطبقي والبنوي؛ حيث تضم تلك المناطق والبقع الصومالية سمكات كبيرة من الطبقات الرسوبية الدلتوية والبحرية المنتمية إلى العصرين الجوراسي والطباشيري، والتي تصل إلى ٣٠ ألف قدم منتشرة في أنحاء البلاد كافة^(١٩٠). وفي بدايات

التسعينيات استهلك الصومال ٣١٤ ألف طن من المنتجات البترولية - ولا توجد معلومات أحدث حول هذا الموضوع - وفي عام ١٩٩٨ أنتج الصومال ٢٦٥ كيلو وات/ساعة من الكهرباء، كما قُدِّر له امتلاك ٦ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، إضافة إلى إمكانية استغلال ٥٠ ميجاوات من الطاقة الكهرومائية^(١٩١).

وتنتمي معظم أراضي الصومال إلى تصنيف الجوراسي الذي ينتمي لعصر الميوسين بطبقاته الرسوبية ذات السُّمك الذي يتراوح بين كيلومترين إلى ٥ كيلومترات، وتنقسم إلى فوالق متتالية تتفاوت في سمكها. ويوجد على الأقل ثمانية أحواض بالصومال جاهزة وملائمة للتنقيب والحصول على البترول المتوقع، حيث يزداد سمك صخور بعضها عن ٥ كيلومتر. وتحتوي على صخور ومكامن مناسبة لاستخراج النفط والغاز^(١٩٢). وتوجد دلائل إيجابية كبيرة على وجود ثروة بترولية كامنة في الصومال، ومن هذه الدلائل^(١٩٣):

- يوجد حالة تشبع بترولي كبير في الشمال في أرض الصومال وفي الجنوب الغربي حيث الالتقاء بإثيوبيا وكينيا.
- كما يوجد البترول في الصخور في منطقة بونت لاند.
- ووجد البترول بكميات قليلة في Gira-1 of Sinclair بالقرب من Wisil في Galmudug، وفي Cotton-1 of Agip تم اكتشاف الغاز بكميات جيدة.
- إضافة إلى وجود بترول في Sagaleh، ومركه حيث يوجد الغاز في طبقات عميقة يمكن الحصول عليه تحت ضغط معين.
- كما يوجد البترول والغاز أيضًا في كل من Calub و Halala.
- كما تم اكتشاف بترول في El Kuran بالقرب من الحدود مع إثيوبيا ولكنه اكتشاف غير مُجْدٍ اقتصاديًا.

ووفقًا لخبراء البنك الدولي، وخبراء الشركات الاستثمارية الكبرى في مجال التنقيب عن النفط، فإن العديد من المناطق الصومالية، وعلى رأسها وادي نوغال بإقليم بونت لاند، هي مناطق واعدة لاستكشاف النفط واستخراجه؛ ففي هذا الإقليم توجد أحواض رسوبية ضخمة، وهي حبل بالنفط، ومن خلالها يمكن استخراج عدة

مليارات من براميل الذهب الأسود (البترول)، خاصة أن تلك الأحواض الرسوبية في أرض البونت، ملائمة من الناحية الجيولوجية، كما أنها مشابهة ومماثلة لنظيرتها المنتجة للنفط في شمال اليمن، ومن ثمَّ فإنه ليس بمستبعد أن يصبح إقليم بونت لاند قادرًا في القريب على إنتاج النفط بمعدلات تجارية قد تصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون برميل، وهو الأمر الذي شجع ثلاثًا من الشركات العالمية، على خوض مغامرة التنقيب دون النظر للمخاطر الأمنية؛ حيث تصل مساحة الأراضي الخاضعة للتنقيب قرابة سواحل المحيط الهندي، لأكثر من ٤٠ ألف كيلومتر، وبنسبة حفر تصل إلى ٥ آلاف متر في مناطق نوغال وطرور، وبتكلفة إجمالية تفوق عشرين مليون دولار^(١٩٤). وعلى الرغم من أن التنقيب عن البترول بدأ في الصومال منذ عقود طويلة، إلا أنه لم يتم تحقيق الاستفادة الاقتصادية من عمليات الاكتشاف حتى الآن؛ فمنذ أول اكتشاف في the Sagaleh-1 عام ١٩٥٦ وكذلك Hobyo-1، حتى عام ٢٠١٢، تم حفر ٦٣ بئرًا، ولكن إحداها لم تحقق جدوى اقتصادية على الرغم من المؤشرات الإيجابية حول هذا الأمر، ويوضح الجدول التالي، مناطق اكتشاف الطبقات الرسوبية في الصومال، وما يرتبط بها من البيانات الخاصة بالمساحة وعدد الآبار المحفورة وكذلك ما يختص بأعماق الحفر وكثافته^(١٩٥):

م	مناطق التنقيب	المساحة بالكيلومتر المربع	الآبار المحفورة	كثافة الحفر
١	شبه خليج لامو	٣٥,٠٠٠	٣	١١,٦٦٦
٢	مانديرا - لوق	٤٠,٠٠٠	٤	١٠,٠٠٠
٣	السواحل الصومالية	٥٠,٠٠٠	١٣	٣,٨٤٦
٤	حوض هيران	٤٥,٠٠٠	٥	٩,٠٠٠
٥	حوض جالمودوج	٩٥,٠٠٠	١٣	٧,٣٠٧
٦	وادي نوغال	٦٠,٠٠٠	٨	٧,٥٠٠
٧	وادي طرور	٨٥,٠٠٠	١٠	٨,٥٠٠
٨	الغوبان	٣٥,٠٠٠	٧	٥,٠٠٠
٨ أحواض		٤٤٥,٠٠٠	٦٣ بئرًا	

مشكلات في طريق ثروات النفط والغاز:

مما يثار من تساؤلات حول أسباب عدم تحقيق الجدوى الاقتصادية من مناطق الثراء النفطي ومناطق الغاز في الصومال، يتبين لنا وجود عدة مشكلات أساسية تقف حائلاً بين الصومال وبين تحقيق تلك الجدوى، ويمكن تلخيص هذه المشكلات في النقاط التالية:

١- الجانب الأمني: لا شك أن الجانب الأمني يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الصومالي بصفة عامة، وفي كل ما يرتبط بقضايا البترول والغاز بصفة خاصة؛ فعلى سبيل المثال فإن خليج عدن هو الطريق الأساسي لنحو ٢٠,٠٠٠ سفينة (سنوياً)، والتي تحتوي على نحو ٧٪ من تجارة البترول إلى العالم، وتعد نسبة ١١٪ من النفط منقولة بحراً كذلك، وتعد القرصنة من أخطر ما يهدد تجارة البترول في هذه المنطقة؛ حيث إنها تكبد السفن أعباء تكاليف التأمين، الأمر الذي أدى إلى رفع أسعار النفط، وقد وصلت قيمة التأمين ضد القرصنة الصومالية عام ٢٠٠٨ فقط نحو ١٠٠ مليون دولار^(١٩٦). لذا فعلى الصومال أن تعمل على تعزيز أمنها عامة، وأمنها البترولي خاصة، إذا أرادت الإفادة من ثرواتها البترولية^(١٩٧).

٢- بدائية الأساليب: من ضمن أسباب تأخر الاستفادة طوال الفترات الماضية من ثروات الصومال النفطية الكامنة وثرواتها من الغاز، الاعتماد على أساليب التعامل الجيولوجي البدائية، واختيار آبار في مواقع غير جيدة^(١٩٨).

٣- قلة المعلومات وإخفاؤها: لم تكن المعلومات المعلن عنها دوماً كافية، فهي معلومات بدائية كذلك، وكان سوء مواقع الآبار المحفورة من أخطر المشكلات؛ حيث أجري العديد من الاختبارات على أسس معلوماتية ناقصة، وهي أمور معوقة بالتأكيد، خاصة أن التقنيات الأحدث والوسائل الجيولوجية في البحث عن البترول تسهم في خلق فرص أفضل للحصول على اكتشافات مستقبلية أفضل، وقد تم حفر العديد من الآبار وفق اختبارات سابقة قائمة على البيانات الزلزالية القديمة أو ناقصة، مما حال دون تحقيق

التنقيب الاقتصادي المأمول، وحاليًا تعد التقنيات الجيوفيزيائية الحديثة فرصًا أفضل لأي تنقيب مستقبلي، كما أن تقدم وسائل الاكتشافات والأجهزة الحديثة أحدث تطورًا تكنولوجيًا كبيرًا في مجال المسح الزلزالي وغيره من مجالات التنقيب والاستكشاف؛ لذا فإن الاعتماد على معطيات هذا التطور يعد في حيز الضرورة الحتمية لتحقيق نتائج أفضل بالنسبة لطرق البحث والتنقيب عن البترول والغاز في الصومال^(١٩٩).

٤- القوانين والإجراءات: رغم أن الإجراءات القانونية المواتية والمرتبطة باتفاق تقاسم الإنتاج، والتي أصدرها البرلمان الصومالي عام ٢٠٠٦، تؤهل الصومال للدخول إلى مرحلة الإنتاج التجاري المجدي، إلا أن تفعيل تلك القوانين والإجراءات لا يزال يعاني ترهلًا في التنفيذ وعدم جدية في التعامل، وذلك بفعل اضطرابات الحالة السياسية والأمنية في البلاد، ولكن رغم كل ذلك فإنه من الضروري أن يسرّع الصوماليون وتيرة التعامل الجدي مع ثرواتهم، وأن يستغلوا بواذر الاستقرار النسبي في البلاد لاستئناف عمليات التنقيب، خاصة مع تميز موقع الصومال الجغرافي، والذي يتيح قريبًا وتماشًا مع الأسواق العالمية في الصين والهند، وكذلك مع الأسواق الناشئة في شتى أنحاء العالم، مما تسهل معه عمليات التصدير المستقبلية المتوقعة للبترول والغاز^(٢٠٠).

٥- تباعد الآبار وانخفاض كثافتها: إن ما تم اكتشافه في الصومال لا يزال قليلًا، كما أن أعمال الحفر الكثيفة توضح انخفاض كثافة^(٢٠١) حفر الآبار، وتوضح كذلك بعد الآبار عن بعضها بشكل كبير، فحتى اليوم تم حفر ٦٣ بئرًا في أرجاء الصومال ولم يكن لأي منها أية جدوى اقتصادية أو تجارية على الرغم من أن بعضها أظهر وجود الهيدروكربون، وأحد الأسباب المؤثرة هو تباعد الآبار عن بعضها لمسافات من ٥٠ - ١٠٠ كم، وتصل في بعض الأحيان إلى ٤٠٠ كم فأكثر، ومع ذلك فإن الصومال يحتوي على أماكن بها مستويات عالمية في الإنتاج لم يتم اختبارها بعد، وكانت هناك تعاقدات كثيرة مع شركات نفطية عالمية كبرى لحفر ثلاث آبار كبرى رئيسة على الأقل، لكن كل شيء توقف بعد انهيار الدولة الصومالية واندلاع الحرب الأهلية خلال التسعينيات، الأمر الذي دفع الشركات للفرار^(٢٠٢).

٦- انشغال الشركات الكبرى: إن الطفرات البترولية المستمرة في الشرق الأوسط وفي غرب أفريقيا وفي أمريكا الجنوبية وخاصة البرازيل، وفي أماكن أخرى من العالم، أدت إلى تراجع إقبال تلك الشركات على خوض مغامرة التنقيب مجددًا في أماكن الصراع، ومنها الصومال القابع تحت مظلة التهديد الأمني المستمر، خاصة مع ما تتطلبه عمليات التنقيب من موارد كثيرة وتمويل كبير، ومن ثمَّ فعلى الصومال أن تقدم تسهيلات وضمانات جادة للشركات الكبرى، وحتى تمارس عملها بشكل جيد، كما أنه قد حان الوقت للمستثمرين وشركات التنقيب العالمية أن تنظر باهتمام للنفط الصومالي وكذلك الغاز، فالبلاد لديها ثمانية أحواض رسوبية تنتمي لعصور قديمة، منها الجوراسي والترياسي الجيولوجي، وهو ما يعني وجود أعمدة سمكة وصخور تكتونية ممتدة ومتنوعة توفر العديد من التوليفات الممكنة، ولا زال التفاؤل سيد الموقف في الصومال مع ارتفاع نسب الهيدروكربون، سواء في البر أو البحر، ولكن يجب على الشركات أن تتولى مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية بحيث يعمل دون التسبب في تلويث البيئة مثل ما حدث في دلتا النيجر وخليج المكسيك، مثل ما يجب أن تسهم الشركات في توفير وظائف وفرص عمل للسكان والاستعانة بالإمدادات المحلية بدلًا من استيرادها من الخارج بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية ومجتمعية شاملة في هذا البلد^(٢٠٣).

مستقبل النفط في الصومال:

باستثناء ولاية «أرض البونت»، والتي أتاح لها الحكم الذاتي تحقيق قدر كبير من الاستقرار والسلم الأهلي، وهو ما أهلها لتكون بجدارة أول منطقة في الصومال تستأنف فيها أعمال الاستكشاف النفطي بحفر بئري «شبيلا ١» و«شبيلا ٢» في العام ٢٠١٢، تبقى جهود التنقيب عن النفط في باقي الأراضي الصومالية مهددة بالعديد من القلاقل والمعوقات والإشكالات المفاجئة، والمرشحة دائمًا للاشتعال والانتساع بسرعة، نتيجة لمزاجية القيادات العشائرية والعائلية في مناطق الاستكشاف والتنقيب، والتي تسعى لإحراج الكيانات السياسية القائمة، وابتزاز الإدارات والشركات في آن واحد،

ومع الوجود المبكر لدلائل على توفر المنطقة على مخزونات كبيرة من النفط فيه منذ العام ١٩١٢، وما أعلنته الشركات الحاصلة على رخص الاستكشاف من أرقام فلكية للاحتياطيات المتوقعة بلغ حد الإعلان عن أن الصومال قد تحل في المرتبة السابعة دوليًا، وهي المكانة التي تحتلها الكويت حاليًا، ويبقى محيرًا للمتابعين عدم نجاح شركات التنقيب حتى الآن في الإعلان عن إنجازات حقيقية لعملها على الأرض^(٢٠١). وتزداد الأمور تعقيدًا بوجود كيانات متعددة ومتحكمة في جزئيات فاعلة من وحدة القرار في الصومال؛ مثل هرجيسا التي تعد نفسها الورثة لكامل أراضي المحمية البريطانية السابقة، التي باتحادها مع المستعمرة الإيطالية حققت وحدة اثنين من الأجزاء الخمسة المكونة للصومال، وهناك أيضًا حركة الشباب ذات المرجعية الدينية، وكل هذه الأطراف المتصارعة، لا شك أن صراعها وتوجهاتها المتعارضة، لا تؤثر في مستقبل النفط وحده، بل في مستقبل الثروات الصومالية كافة مجتمعة، الأمر الذي يشي - نتيجة هذا التشابك العشوائي - بأن مشكلات النفط في الصومال تعاني عراقيل أكثرها مصطنع^(٢٠٢).

وفي ما يتعلق بصناعة النفط في الصومال، كانت الصومال قد أنشأت مصفاة مشتركة مع جمهورية العراق أطلق عليها اسم «عراق صوما»، وذلك في إحدى الجزر جنوبي العاصمة مقديشو، حيث كان يتم من خلالها تكرير النفط العراقي بقدرة إنتاجية قوامها ١٠ آلاف برميل يوميًا، غير أن حرب الخليج الأولى حالت دون الاستمرار في هذه الشراكة، ثم كانت هناك مبادرة شراكة وتعاون بين الصومال والمملكة العربية السعودية عبر شركة حكومية رومانية، لإنشاء مصفاة أخرى لتكرير النفط الخام السعودي عام ١٩٨٩ بطاقة إنتاجية قوامها ٢٠٠ ألف برميل يوميًا، إلا أن دخول الصومال في أتون الحرب الأهلية حال دون إتمام الأمر^(٢٠٣).



نتائج الدراسة

من خلال استقراء المعطيات والمؤشرات الخاصة بطبيعة الثروات النشطة والكامنة في عموم الأراضي الصومالية، سواء ما يتعلق بالثروات والموارد الحيوانية والزراعية أو البحرية والمعدنية والأخرى النفطية، يمكن لهذه الدراسة أن تستخلص النتائج التالية:

- يمثل قطاع الثروة الحيوانية في الصومال أحد الأعمدة الأساسية لاقتصادها؛ حيث إنه يسهم بما قيمته ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبما يمثل نحو ٨٠٪ من عائدات الصادرات، وتعد الماشية هي العمود الفقري للاقتصاد الصومالي؛ إذ تسهم وحدها بنسبة تتجاوز الـ ٦٠٪ من إجمالي أرباح الناتج المحلي والصادرات الوطنية في البلاد. وقد قامت الصومال بتصدير ٥ ملايين رأسًا من الماشية عام ٢٠١٤م، حيث سجلت رقمًا قياسيًا خلال العشرين سنة الأخيرة، وكانت عائدات هذه الصادرات بلغت ٣٦٠ مليون دولار، الأمر الذي يعني أننا أمام بلد يتحسن بشكل سريع وقياسي في مجال تصدير الثروة الحيوانية، وأن الثروة الحيوانية هي الأقرب من غيرها من ثروات البلاد، لتحقيق دعم اقتصادي كبير لهذا البلد. وأن المملكة العربية السعودية والإمارات هما أكبر المستقبلين للصادرات الصومالية.

- إن الصومال دولة زراعية بامتياز، ويشكل القطاع الزراعي ٤٧٪ من صادراتها، وتسهم الزراعة بنحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي، كما أن نسبة مساحة الأرض الزراعية الصالحة للزراعة في الصومال تقدر بأكثر من ٢١٪ من المساحة الإجمالية للبلاد ككل، وهي في مجملها غير مستغلة، لذا يعد القطاع الزراعي في هذا البلد مهينًا - حال استغلاله والاهتمام به - للإسهام في زيادة الدخل القومي للبلاد ودعمه، وذلك لما تتمتع به الصومال من مظاهر التنوع المناخي، والذي يمنح المزارعين قدرة كبيرة على التعامل مع أطياف واسعة من المحاصيل الزراعية الكبرى، غير أنه يجدر بالصومال تجديد البنية التحتية للزراعة والري لحماية مياه نهري جوبا وشبيلي

من الفيضانات، وخاصة أن حصيلة الصومال من المياه تبلغ ١٣,٥ بليون متر مكعب سنوياً، يسقط ما نسبته ٥٦٪ منها في دولة إثيوبيا، ولا تتحصل الصومال سوى على ٦ بليون متر مكعب فقط، وهو ما يسبب تراجعاً في نسبة مياه الصومال بشكل كبير، ومن ثمّ تراجع القطاع الزراعي مجملًا. ويعد الموز هو أفضل المحاصيل النقدية، كما تعد الذرة بنوعيتها هي المحصول الأكثر اهتماماً من قبل المزارعين في الصومال.

• إن قطاع التعدين في الصومال يسهم بـ ١,٢٪ في اقتصاد البلاد، وهو ما تقدر قيمته بـ ١٨,٧ مليون دولار، كما أن الصومال تتمتع بـموارد معدنية متنوعة وغنية، ومن هذه الموارد: اللجنيت، الرصاص، الجرانيت، الجرافيت، القصدير، الحديد الخام، النحاس، الذهب، ومعادن أخرى كثيرة. وتعد إسهامات قطاع التعدين في الاقتصاد الصومالي، إسهامات ضعيفة، خاصة في السنوات العشر الأخيرة؛ حيث أصبحت البلاد تنتج كميات قليلة من الأحجار الكريمة والجبس والملح والسيبولايت، ورغم أنه توجد احتياطات لدى الصومال من الفلسبار وخام الحديد والكاولين والحجر الجيري والغاز الطبيعي والكوارتز ورمال السيلكا والقصدير والتنتالوم واليورانيوم، إلا أنها احتياطات لم تتطور بعد بفعل الصراعات القائمة في البلاد، وحتى الآن لم تستوف الأبحاث والدراسات العلمية والجيولوجية أغلب أجزاء الوطن الصومالي الكبير، ومن ثمّ فإنه يصعب تحديد الموارد الطبيعية لثروات الصومال المعدنية ومدى استغلالها بدقة. ولكن بصفة عامة، يعد قطاع التعدين بكرة في الصومال، وقد تعرض على مر السنين للإهمال والتجاهل، رغم ما يتضمنه من أهمية كبرى وإمكانات هائلة. ويعد عام ٢٠١٥ تاريخاً فاصلاً في هذا القطاع، خاصة بعد اكتشاف علامات تدل على وجود الذهب في منطقة مارودي جيح.

• إن ما تستحوذ عليه الصومال من نطاق ساحلي يمتد لما يقرب من ١٩٥٠ ميلاً على خليج عدن والمحيط الهندي، لا يزال غير مستغل اقتصادياً من حيث الإنتاج السمكي وباقي مكونات الثروات البحرية الكبيرة في البلاد. وأن قطاع الصيد يسهم بنحو ٣,٣٪ من اقتصاد البلاد، وهو ما يقدر بـ ٣,٩ مليون دولار أمريكي، وهو

إسهام متواضع بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة للثروات السمكية والبحرية في الصومال، والتي تمثل مصدر أمن غذائي يمكن أن يوازي النفط والغاز في الدول البترولية؛ حيث توجد وفرة في الأسماك في المياه الإقليمية للصومال بمقدار لا يقل عن ٢٠٠ ألف طن، حسب منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، غير أنه يوجد إهمال كبير للبنية التحتية البحرية والسمكية من قوارب الصيد ووسائله وكل ما يرتبط به من أدوات الإنتاج والتسويق والتصدير.

- تحتوي الأرض الصومالية على كميات واعدة من النفط والغاز، وتضم ما يربو على ١٠٤ من المواقع والأحواض التي تنطوي على احتمالات وجود النفط أو الغاز أو كليهما معاً، وهي تمتد وتنتشر لتشمل ٩٠٪ من مساحة الصومال، الأمر الذي قد يمكن هذا البلد يوماً ما من الوصول إلى إنتاج مستويات قياسية وتجارية عالمية غير مسبقة من النفط والغاز، وأن بونت لاند أو «أرض الصومال»، هي الأقرب لتحقيق هذه الأمنية عما قريب؛ نظراً لحالة الاستقرار التي تتمتع بها، بخلاف باقي مناطق الصومال الأخرى، غير أنه بصفة عامة، وحتى اللحظة، لا تزال ثروات الصومال النفطية في علم الغيب، كما لا تزال مرهونة بالأوضاع السياسية والأمنية في البلاد ككل.

- ورغم ما تشهده البلاد حالياً من إقبال بعض الشركات العالمية على خوض تجربة التنقيب عن النفط والغاز مجدداً، إلا أن الإنتاج الحقيقي المنتظر لهاتين الثروتين، سيظل معلقاً على مدى جدية الأطراف الصومالية الفاعلة نحو الاهتمام بالثروات النفطية الكامنة في البلاد، وكذلك بباقي الثروات الهائلة التي تتمتع بها.

- الصومال ليست بلداً فقيراً، كما يُروَّج لذلك في دوائر محلية وعالمية، ولكنه بلد غني بثرواته وموارده، غير أن مشكلته المزمنة هي السياسة والأمن وأطماع الكبار فيه.

الهوامش

- (١) الصومال شبه جزيرة مثلثة الشكل، ويحتل منطقة شاسعة من القرن الأفريقي، يقع بين خطي عرض ٢ جنوباً، ١٢,٥ شمالاً، وهو العضو الوحيد في جامعة الدول العربية الذي تمتد أراضيه جنوب خط الاستواء، وتبلغ مساحته ٧٥٦٧٣٦ كم^٢، وتمتد حدوده الشمالية من خليج تاجورة على ساحل البحر الأحمر مارة بخليج عدن حتى رأس عسير، وفي الجنوب تمتد حدوده من سواحل المحيط الهندي ابتداء من جزيرة (جارد فوي) ورأس المثلث المواجه لها وحتى مصب نهر تانا ثم تتجه حدوده شمالاً عبر الحدود الغربية لمنطقة هرر حتى ساحل خليج عدن المحاذي لباب المندب. والحدود السياسية الحالية للصومال هي حدود فرضتها القوى الاستعمارية، والمتمثلة في كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، وذلك خلال الفترة من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٩٠٠م؛ عندما حصلت بريطانيا على كينيا والصومال البريطاني، وإيطاليا على الصومال الإيطالي الواقع في جنوب الصومال الإنجليزي، بينما حصلت فرنسا على الصومال الفرنسي حالياً (جيبوتي)، وتشمل أرض الصومال الكبرى هذه الأراضي التي تم تقسيمها بين القوى الاستعمارية الثلاثة السابق ذكرها، بالإضافة إلى الجزء الذي استقطع لكي يضم إلى الحبشة وهو إقليم (أوجادين) والجزء الشمالي الشرقي من كينيا والذي تم استقطاعه من الصومال، ومن أجل ذلك يرمز علم الصومال الوطني إلى الصومال الكبير المتمثل في أطراف نجومه الخمس التي تمثل أقاليم الصومال الخمسة، أملين في لَم الشتات وتوحيدها تحت راية واحدة.
- (٢) البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد الصومالي خلال العامين المقبلين، تقرير شبكة الشاهد الإخبارية على الرابط: <http://arabic.alshahid.net/news>
- (٣) المركز الأفغاني للإعلام والدراسات، على الرابط: <http://www.afghanmediacenter.net/?p>
- (٤) Anjli Parrin, Five challenges for Somalia's economic reconstruction - report on: <https://www.irinnews.org/report/99647/five-challenges-somalia's-economic-reconstruction>.
- (٥) ماري هاربر، الانتعاش الاقتصادي بصيص أمل لإنقاذ الصومال، تقرير بي. بي. سي عربي، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/_somalia_state
- (٦) أبشر الإمام الأمين، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي، دراسة بحثية موجزة، ص ٣.
- (٧) الصومال، الاقتصاد الصومالي، موقع حماسنا على الرابط: <http://www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm>
- (٨) ماري هاربر، المرجع السابق.
- (٩) تخضع ثروات الصومال ومواردها الطبيعية حالياً، لبعض مساومات الداخل السياسي في البلاد؛ فقد سبق أن عرضت الحكومة الصومالية على الغرب منحه جزءاً من الثروات الطبيعية في البلاد مقابل إعادة الإعمار، وهو الأمر الذي حذر على أثره خبراء كثير، من إمكانية قيام الدول

الغربية بسلب الثروات المكتشفة حديثاً في الصومال وعلى رأسها النفط والغاز، من خلال تصعيد الصراعات القائمة في القرن الأفريقي، وفتح قنوات التدخل الكيني والإثيوبي والأوغندي؛ بحجة الحرب على الإرهاب ومواجهة حركة الشباب. راجع: الثروات الطبيعية هدف التدخل الأجنبي في الصومال، تقرير صحيفة البيان الإماراتية، على الرابط:

<http://www.albayan.ae/one-world/directions-bearings>

(10) Ministry of National Planning and Development Bulletin of Statistics, Hargeisa, Somaliland, Volume 18, Issue5, Page 1.

(11) <http://arabic.cri.cn>.

(١٢) تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، على الرابط:

<http://www.fao.org/news/story/ar/item/icode>

(١٣) الصومال: بواد انتعاش قطاع الثروة الحيوانية، تقرير «صومالي تايمز» على الرابط:

<http://www.somalitimes.net>، مع البحث بالعنوان المذكور.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) المرجع نفسه.

(16) Ministry Of National Planning and Development Bulletin Of Statistics, Hargeisa, Somaliland, Volume 18, Issue5, Page 1.

(١٧) تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الرسم البياني، على الرابط:

<http://www.fao.org/news/story/ar/item/icode>

(18) Ministry Of National Planning and Development Bulletin Of Statistics, Hargeisa, Somaliland, Volume 18, Issue5, Page 1.

(19) Ibid.

(20) Ibid.

(٢١) أهم مستوردي الثروة الحيوانية من الصومال، ضمن محاور تالية في هذه الدراسة.

(٢٢) ماري هاربر، المرجع السابق.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الرسم البياني، على الرابط:

<http://www.fao.org/news/story/ar/item/icode>

(٢٦) الصومال: بواد انتعاش قطاع الثروة الحيوانية، تقرير «صومالي تايمز»، على الرابط:

<http://www.somalitimes.net>، مع البحث بالعنوان المذكور.

(٢٧) كانت الصومال تتاجر بالماشية في شبه الجزيرة العربية منذ عقود عديدة مضت، وحقت أرباحاً كثيرة خاصة من الأغنام والماعز، لكن المملكة العربية السعودية فرضت حظراً على الحيوانات الصومالية ثلاث مرات ولمدة تسع سنوات؛ أولها في أوائل الثمانينيات، ثم في عام ١٩٨٨، وبعد ذلك في عام ٢٠٠٠، وكان لهذا الحظر تأثير مدمر على التجار الصوماليين وأصحاب الثروة الحيوانية هناك.

- (٢٨) صدرت شركة الجابري وحدها من ميناء بربرة شمال البلاد مليون ومائتي رأس من الأغنام في أثناء موسم الحج للعام ١٤٣٦هـ
- (٢٩) صدرت شركة شرق أفريقيا للثروة الحيوانية خلال العام ٢٠١٥ إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ٥٠٠٠ رأس من الأبقار.
- (٣٠) تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، على الرابط:

<http://www.fao.org/news/story/ar/item/icode>

- (31) Anjli Parrin - Five challenges for Somalia's economic reconstruction - report on: <https://www.irinnews.org/report/99647/five-challenges-somalia's-economic-reconstruction>.

- (٣٢) الصومال: بوادر انتعاش قطاع الثروة الحيوانية، المرجع السابق.
- (٣٣) تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، على الرابط:
- <http://www.fao.org/news/story/ar/item//icode>
- (٣٤) حسن عيسى، ارتفاع أسعار المواشي في أرض الصومال، تقرير شبكة الشاهد الإخبارية، على الرابط: <http://arabic.alshahid.net/news>
- (٣٥) الصومال تسجل صادرات قياسية تبلغ ٥ ملايين رأس من الماشية عام ٢٠١٤، تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، على الرابط:
- <http://www.fao.org/news/story/ar/item//icode>
- (٣٦) تقرير مركز أنباء منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، على الرابط:

<http://www.fao.org/newsroom/ar/news//index.html>

- (٣٧) صومال ميت للحوم تدشن أول متجر لها في العاصمة مقديشو، تقرير خبري بموقع الحركة الإسلامية في القرن الأفريقي (الإصلاح)، على الرابط: <http://islahtoday.com>، مع البحث بالعنوان المذكور.

- (٣٨) نور جيدي، الصومال.. صناعة الأحذية الجلدية تقاوم إعصار المستورد، تقرير صحيفة رأي اليوم نقلاً عن الأناضول التركية، على الرابط: <http://www.raiaiyoun.com>

- (٣٩) يبلغ طول نهر شبيلي نحو ١٥٠٠ كم من منبعه عند منطقة أجيسو Agisso. ويبلغ مساحة منابع هذا النهر نحو ٢٦٨٠ مترًا. يدخل من هذا النهر العظيم داخل الجمهورية الصومالية نحو ٨٠٠ كم وذلك اعتباراً من بلدة أفرادو AfferAddo، أما الجزء الأعلى والذي يبلغ نحو ٧٠٠ كم فيدخل ضمن الأراضي التي احتلتها الحبشة من أرض الصومال في أواخر القرن الماضي. ويصب نهر شبيلي في الرمال قبل أن يصل إلى البحر لعدم مقدرة المائبة على السير إلى البحر لكثرة المنخفضات والانثناءات التي تعترض في مجراه الأعلى. وغالباً ما يلجأ النهر بعد جينالي إلى التفرغ إلى روافد صغيرة، ثم تتجمع لتنقسم مرة أخرى إلى روافد صغيرة، وهكذا مما يضعف من قوة النهر على أن يأخذ طريقه إلى الساحل، بالإضافة إلى وجود نطاق ساحلي مرتفع بين مقدشوه وكيسمايو لذلك كان اتجاه النهر موازياً للساحل في هذه المنطقة.

(٤٠) نهر جوبا أقصر من نهر شبيلي من حيث الطول؛ إذ يبلغ نحو ١٠٣٠ ميلاً من منابعه، غير أنه أعظم فائدة من حيث استغلال مياهه في الري. ولنهر جوبا ثلاثة روافد رئيسة. وأهم الروافد مجرى هرايك Hereik ومجرى أياديز ae Dese الذي يأتي من تلال إقليم إنفدي وطوله نحو عشرين كيلو متراً، وهو من أهم روافد نهر جوبا لكثرة مياهه وعمقه الشديد، مما جعله صالح للملاحة للسفن الصغيرة. وتنتهي مياه نهر جوبا إلى البحر (شمال مدينة كيسمايو)، وأكبر اتساع لوادي جوبا يصل إلى ٢٥٠ كيلو متراً.

(٤١) محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط:

http://bibalex.blogspot.com.eg//blog-post_.html

(42) David K. Leonard, The Political Economy of Livestock Policy Among the Somalis, Page No. 16.

(43) Ibid.

(44) Ibid.

(45) Ibid.

(46) Ibid.

(47) Ibid.

(48) Ibid.

(49) Ibid.

(50) Ibid.

(51) Ibid.

(52) Ibid.

(٥٣) الصومال تسجل صادرات قياسية تبلغ ٥ ملايين رأس من الماشية عام ٢٠١٤، موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على الرابط:

<http://www.fao.org/news/story/ar/item/284322/icode>

(٥٤) الصومال: بوادر انتعاش قطاع الثروة الحيوانية، المرجع السابق.

(55) Dr. Peter J. Middlebrook, The Economic Future of Somalia - Link Posted: Abdirizak Shiino, January 13, 2016: <https://horseedmedia.net/2016/01/13/the-economic-future-of-somalia>

(٥٦) محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط:

http://bibalex86logspot.com.eg/og-post_.html

(٥٧) محمود محمد حسن عبيدي، الصومال يقاوم.. فهل يتعافى؟ مقال مترجم، على الرابط:

<https://somalifuture.wordpress.com>، مع البحث بالعنوان المذكور

(٥٨) دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية، مجموعة باحثين، على الرابط:

www.aoad.org/ftp/IrrigInternet.doc

(59) A snapshot of humanitarian challenges, Report On: <https://www.irinnews.org/report/96729/somalia-snapshot-humanitarian-challenges>

- (٦٠) محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:
<https://somalifuture.wordpress.com/page>
- (٦١) تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، على الرابط:
<http://www.fao.org/countryprofiles/index/ar/?iso3=SOM>
- (٦٢) من الصناعات الخفيفة في الصومال، صناعة السكر القائمة على محصول قصب السكر، وهي صناعة قائمة في منطقتي جوهر ومريري، ويصل إنتاجها إلى نحو ٥٠ ألف طن (راجع: <http://vb.eldwly.com/thtml>).
- (63) Mahdi Aadam, Environmental problems and toxic waste dumping in Somalia - word file on:
http://www.worldgl8somalia.org/pdf/somali_180%20mahdi%20Environment%20problems%20revised.doc
- (64) Ministry of National Planning and Development (MONP & D) Department of Statistics, Somaliland In Figuresm Edition 12 - Data of 2014 - Page No.14.
- (65) Ibid.
- (66) THE JUBA AND SHABELLE RIVERS AND THEIR IMPORTANCE TO SOMALIA, Report on: <http://www.faoswalim.org/article/juba-and-shabelle-rivers-and-their-importance-somalia>
- (٦٧) أطلس بيانات العالم، الصومال، الموضوعات، المياه، على الرابط: <http://ar.knoema.com>، مع البحث عن قيم الصومال المائية.
- (٦٨) محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:
<https://somalifuture.wordpress.com/page>
- (٦٩) موسوعة المعرفة، اقتصاد الصومال، على الرابط: <http://www.marefa.org>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- (٧٠) محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:
<https://somalifuture.wordpress.com/page>
- (٧١) علي حلني، المناطق الجنوبية في الصومال تستعيد نشاطها، تقرير بي. بي. سي عربي، على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/_somalia_farms
- (٧٢) قاسم أحمد سهل، الصومال مؤهل ليصبح سلة غذاء وسكانه جياع، تقرير الجزيرة نت على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- (٧٣) محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:
<https://somalifuture.wordpress.com/page>
- (٧٤) الإنتاج الزراعي في الصومال.. الفرص، العقبات، المتطلبات، تقرير مركز مقديشو للبحوث والدراسات بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٦، على الرابط: <http://mogadishucenter.com>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- (75) Ministry of National Planning and Development (MONP & D) Department of Statistics; Somaliland In Figures; Edition 12 - Data of 2014 - Page No.14.

(76) Ibid.

(77) Key-report on: <https://www.irinnews.org/report/91012/asia-key-facts-about-rice>

وانظر: محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:

<https://somalifuture.wordpress.com/page>

(٧٨) محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:

<https://somalifuture.wordpress.com/page>

(٧٩) المرجع نفسه.

(٨٠) المرجع نفسه.

(٨١) موسوعة المعرفة، اقتصاد الصومال، على الرابط: <http://www.marefa.org>، مع البحث بالعنوان

المذكور.

(٨٢) محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:

<https://somalifuture.wordpress.com/page>

(٨٣) الصومال، موسوعة المعرفة، على الرابط: <http://www.marefa.org>، مع البحث بالعنوان المذكور.

(٨٤) القطاع الزراعي في الصومال، تقرير شبكة الصومال اليوم الإعلامية، نقلًا عن مجلة «فورجن»

الإثيوبية، على الرابط: <http://www.somaliatoday.net>، مع البحث بالعنوان المذكور.

(٨٥) محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:

<https://somalifuture.wordpress.com/page>

(٨٦) تحجي حركة «الشباب» الصومالية سنويًا ما يربو على ٥٦ مليون دولار من «الفحم النباتي»، وهو

ما يجعل من هذه التجارة غير الشرعية المصدر الرئيس لدخل الجماعة الإرهابية، حسب

تقارير صادرة عن الأمم المتحدة (راجع: ريان لينورا براون، صحيفة الاتحاد الإماراتية، على

الرابط: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=>).

(٨٧) ارتفاع أسعار الفحم النباتي في الصومال بسبب الأمطار والتصدير إلى الخليج، تقرير شبكة

الشاهد الإخبارية، على الرابط: <http://arabic.alshahid.net/news/>.

(٨٨) محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:

<https://somalifuture.wordpress.com/page>

(٨٩) علي حلتي، المناطق الجنوبية في الصومال تستعيد نشاطها، تقرير بي. بي. سي عربي، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/_somalial_farms

(90) Paving The Way For Competitive Somali Banana Exports - report on:

<http://www.somalibanana.com/index.php/paving-the-way>

(٩١) قاسم أحمد سهل، الصومال يستأنف تصدير الموز، تقرير الجزيرة نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/>، مع البحث بالعنوان المذكور.

(٩٢) محمود محمد حسن عبيدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:

<https://somalifuture.wordpress.com/page>

- (٩٣) محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط:
http://bibalex.blogspot.com.eg/86/blog-post_.html
- (94) Makula Dunbar; Amid Hurdles Sesame Farming Progresses in Somalia - report
Published: May 19, 2014 - on: <http://afkinsider.com/56769/amid-hurdles-sesame-farming-progresses-in-somalia>
- (95) <https://www.zauba.com/import-SOMALIA+ORIGIN+SESAME+SEEDS-hs-code.html>
- (96) Ibid.
- (٩٧) محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط:
http://bibalex.blogspot.com.eg/86/blog-post_.html
- (٩٨) عبد الفتاح نور أشكر، ازدهار تجارة البخور في الصومال، تقرير الجزيرة نت، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness> مع البحث بالعنوان المذكور.
- (٩٩) شافعي محمد، نافذة على بونت لاند.. تجارة اللبان والبخور.. اليوم ليس كالأمس، تقرير موقع قناة الميادين، على الرابط: <http://www.almayadeen.net/news/other/14832> مع البحث بالعنوان المذكور.
- (١٠٠) نور جيدي، جوز الهند في الصومال عنوان للصحة ومصدر للرزق، تقرير صحيفة العرب اللندنية، على الرابط: <http://www.alarab.co.uk/?id=>
- (١٠١) محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط:
http://bibalex.blogspot.com.eg/86/blog-post_.html
- (١٠٢) المرجع نفسه.
- (103) Ministry Of National Planning and Development (MONP & D) Department Of Statistics; Somaliland In Figures; Edition 12 - Data of 2014 - Page No.14.
- (104) Mineral surveys identified valuable deposits of minerals; Report on:
<http://www.tradeinvestsomalia.com/opportunities-mining-and-mineral-resources.html>
- (105) Borislav K. Kamenov, Paraskev Petrov; Unidentified hydrothermal mineral occurrences in Northern Somalia-first mineral thermometry study-pdf file-page 2.
- (106) Thomas R. Yager; THE MINERAL INDUSTRIES OF DJIBOUTI, ERITREA, ETHIOPIA, AND SOMALIA-2000-U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK-2000 - pdf file - page 5.
- (107) Ibid.
- (108) Abdulkadir Abiikar Hussein; Minerals of Somalia: - From exploration to artisanal production to export - pdf file - page 2.
- (109) Ibid.
- (110) Thomas R. Yager; THE MINERAL INDUSTRIES OF DJIBOUTI, ERITREA, ETHIOPIA, AND SOMALIA—2000 - U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK—2000 - pdf file - page 5.

(111)Ibid.

(112)Thomas R. Yager; The Mineral Industry of Somalia - U.S. Department of the Interior - U.S. Geological Survey October 2012 - pdf file - page 2.

(113)Thomas R. Yager; THE MINERAL INDUSTRIES OF DJIBOUTI, ERITREA, ETHIOPIA, AND SOMALIA—2000 - U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK—2000 - pdf file - page 4.

(114)Ibid.

(115)Ibid.

(116)Ibid.

(١١٧) راجع تفاصيل الخريطة على الرابط:

<http://www.mapsofworld.com/somalia/somalia-mineral-map.html>

(118)Thomas R. Yager; THE MINERAL INDUSTRIES OF DJIBOUTI, ERITREA, ETHIOPIA, AND SOMALIA—2000 - U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK—2000 - pdf file - page 5.

(119)Ibid.

(120)Ibid.

(121)Will Soutter; Somalia: Mining, Minerals and Fuel Resources - report on:

<http://www.azomining.com/Article.aspx?ArticleID=151>

(١٢٢) محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط:

http://bibalex.blogspot.com.eg/86/blog-post_.html

(123)Abdulkadir Abiikar Hussein; Minerals of Somalia: - From exploration to artisanal production to export - pdf file - page 2

(124)Dr. Peter J. Middlebrook; The Economic Future of Somalia - Link Posted: Abdirizak Shiino; January 13, 2016: <https://horseedmedia.net/2016/01/13/the-economic-future-of-somalia>

(125)Will Soutter; Somalia: Mining, Minerals and Fuel Resources - report on:

<http://www.azomining.com/Article.aspx?ArticleID=151>

(126)Abdulkadir Abiikar Hussein; Minerals of Somalia: - From exploration to artisanal production to export - pdf file - page 2.

(127)Ibid.

(128)Ibid.

(129)Abdulkadir Abiikar Hussein; Minerals of Somalia: - From exploration to artisanal production to export - pdf file - page 3.

(130)Ibid.

(131)Ibid.

(١٣٢) محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط:

http://bibalex.blogspot.com.eg/86/blog-post_.html

(133)Abdulkadir Abiikar Hussein; Minerals of Somalia: - From exploration to artisanal production to export - pdf file - page 3.

(134) Ibid.

(135) Ibid.

(١٣٦) محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط:

http://bibalex.blogspot.com/eg/86/blog-post_.html

(137) Abdulkadir Abiikar Hussein; Minerals of Somalia: - From exploration to artisanal production to export - pdf file - page 3.

(138) Ibid.

(139) Somalia's Civil War Has Limited Gold Mining; Report on:

<http://raregoldnuggets.com/blog/?p=2075> February 8, 2016

(١٤٠) محمود عبدي، فتش عن الثروة، مقال للكاتبة بموقع السفير العربي، على الرابط:

<http://arabi.assafir.com/Article>

(١٤١) محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط:

http://bibalex.blogspot.com/eg/86/blog-post_.html

(١٤٢) المرجع نفسه.

(143) M.J.Sanders, G.R.Morgan; Review Of the fisheries resources Red Sea and Gulf Of Aden - FAO Fisheries TECHNICAL PAPER 304 - page 122

(144) Ibid.

(145) Ministry of National Planning and Development (MONP & D) Department of Statistics - Somaliland In Figures; Edition 12 - Data of 2014; Page No.12

(146) <http://vb.eldwly.com/t71734.html>

(147) Ministry of National Planning and Development (MONP & D) Department of Statistics - Somaliland In Figures; Edition 12 - Data of 2014; Page No.20

(148) Ibid.

(149) Ibid.

(150) Michael Smith; Industry Analysis: Fishing in Somaliland - pdf file - page 1

(١٥١) عمر علمي نيمر، أشهر مصائد الأسماك في الصومال، تقرير مدونة بن علمي، نقلًا عن

كتاب «الصومال قديمًا وحديثًا»، لمؤلفه حمدي السيد سالم، على الرابط:

<http://almahre.blogspot.com/eg/4/06/2016/html>

(152) Michael Smith; Industry Analysis: Fishing in Somaliland - pdf file - page 14, 15.

(153) Ministry of National Planning and Development (MONP & D) Department of Statistics - Somaliland In Figures; Edition 12 - Data of 2014 - Page No.20.

(١٥٤) حقائق مؤلمة عن واقع الثروة البحرية في الصومال، تقرير مركز مقديشو للبحوث

والدراسات، على الرابط: <http://mogadishucenter.com/23/04/2014/>، مع البحث بالعنوان

المذكور.

(١٥٥) نور جيدي، صيادو الصومال يشكون جور السفن الأجنبية، تقرير دنيا تايمز، على الرابط:

<http://ar.dunyatimes.com/modules.php?module=articles&do=article &artname=->

- KZRNzIP --، وانظر: عبد الرحمن بخاري، سفن صيد جائرة تستولي على موارد رزق صيادي الصومال، تقرير موقع قناة العربية، على الرابط: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/16/11/2014>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- (١٥٦) قطاع الصيد البحري في الصومال.. الفرص والتحديات، تقرير «صومالي تايمز»، على الرابط: <http://www.somalitimes.net>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- (١٥٧) دورة تدريبية لتعلم حرفة الصيد السمكي بالعاصمة مقديشو، تقرير صوت الصومال، على الرابط: <http://sowtalsomal.com/16/01/2015>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- (١٥٨) تاريخ مدينة بوصاصو: العاصمة الاقتصادية لولاية بونت لاند الصومالية، تقرير شبكة بونت لاند ترست، على الرابط: http://www.puntlandtrust.com//blog-post_.html
- (١٥٩) صيادو بوصاصو: السفن الحربية الغربية تعرض حياتنا للخطر، تقرير الشاهد نت، على الرابط: <http://arabic.alshahid.net/read-offline>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- (160) Ministry of National Planning and Development (MONP & D) Department of Statistics - Somaliland In Figures, Edition 12 - Data of 2014 - Page No.20
- (١٦١) المرجع نفسه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصنع لاسقوري قد تم افتتاحه مجددًا، حيث زادت تقنية المصنع، كما زادت جودة منتجاته، وتم إضافة أنواع جديدة من اللحوم السمكية ذات القيمة الغذائية العالية، إلى منتجات المصنع، كما بدأ القائمون عليه في إنتاج لحوم أسماك قليلة الدهون حتى تتناسب مع المرضى الممنوعين من تناول الأطعمة الغنية بالدهون، ولكن بالرغم من أن مصنع لاسقوري يحقق إنجازات كبيرة حتى الآن، إلا أنه لا يزال يعاني من نقص حاد من المهندسين الصوماليين، حيث أكثر عماله ذوي الاختصاص هم أجانب. راجع: عبد الرحمن الذاكر، مصنع لاسقوري.. نهضة صناعية تجدر بالاحتفاء، مقال بموقع الصومال اليوم، على الرابط: <http://www.somaliatodaynews.com/port>
- (162) https://so.wikipedia.org/wiki/Warshada_kaluunka_ee_Laasqoray
- (163) <https://horseedmedia.net/2010/06/10/wershadda-kaluunka-ee-xaabo-oo-soo-bandhigtey-waxsoosaarkeeda-sawiro>
- (164) Ministry of National Planning and Development (MONP & D) Department of Statistics - Somaliland In Figures, Edition 12 - Data of 2014 - Page No.20
- (165) Michael Smith, Industry Analysis: Fishing in Somaliland, pdf file, page 2.
- (166) Ibid.
- (167) Ibid.
- (١٦٨) قاسم أحمد سهل، عودة الصناعات الصغيرة إلى الصومال، تقرير الجزيرة نت، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- (169) Michael Smith; Industry Analysis: Fishing in Somaliland - pdf file - page 8.
- (١٧٠) إقليم الصومال يفتتح مصنع الإسفنج الذي بني بتكلفة ٦٠ مليون بر، تقرير وكالة الأنباء الإثيوبية، على الرابط: <http://www.ena.gov.et/ar/index.php/economy/item/60-676>

- (171) Ministry of National Planning and Development (MONP & D) Department of Statistics, Somaliland In Figures, Edition 12 - Data of 2014 - Page No.21.
- (172) Current status of marine fisheries in Somalia - MUSSE GABOBE HASSAN & MAHAMUD HASSAN TAKO, Maritime & Fishery Institute, Abdul-Aziz District, Mogadishu, Somalia, pdf file, page 6.
- (١٧٣) قطاع الصيد البحري في الصومال.. الفرص والتحديات، تقرير «صومالي تايمز»، على الرابط: <http://www.somalitimes.net/24/03/2016>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- (174) Michael Smith, Industry Analysis: Fishing in Somaliland, pdf file, page 3.
- (175) Ibid.
- (176) Ibid.
- (177) Ibid.
- (178) Ibid.
- (179) Ibid.
- (180) Ibid.
- (181) Ibid.
- (182) Sommer, C.; Schneider W.; Poutiers J.-M. - FAO Species Identification Guide for Fishery Purposes, The Living Marine Resources of Somalia - link file on: <http://www.fao.org/docrep/010/v8730e/v8730e00.htm>
- (١٨٣) كان العام ١٩١٢، قد شهد بدء أعمال الاستكشاف إثر تقرير صدر حول تسربات للزيت الخام، والذي كان ينز من صخور «طاقا شبيل» جنوب مدينة «بربرة»، ثم بدأت أعمال الحفر والتحليل الكيميائي لما تم انتشاله من عينات سنة ١٩١٨، ثم توالى دراسات ونقاشات حول الثروة النفطية في الصومال منذ ذلك الحين وحتى اللحظة.
- (184) Dominik Balthasar, Oil in Somalia, Adding Fuel to the Fire? pdf file - page 6.
- (185) Ibid.
- (186) Ibid.
- (187) Ibid.
- (188) Abdulkadir Abiikar, Somalia: Potential Frontier for Oil and Gas Exploration in 2013, pdf file - page 1.
- (189) Ibid.
- (١٩٠) فاروق صنع الله العمري، وعامر داؤد نادر، مبادئ الجيولوجيا التاريخية، وزارة التعليم العالمي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ط ٢٠٠١، ص ٦٢٨.
- (191) Thomas R. Yager, THE MINERAL INDUSTRIES OF DJIBOUTI, ERITREA, ETHIOPIA, AND SOMALIA-2000 - U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK-2000 - pdf file - page 5.
- (192) Abdulkadir Abiikar, Somalia: Potential Frontier for Oil and Gas Exploration in 2013 - pdf file - page 5.
- (193) Ibid.

(١٩٤) محمود محمد حسن، وأحمد آدن موسى، الذهب الأسود في الصومال، سلسلة «قضية الشهر» الصادرة عن مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية (مارس ٢٠١٢م)، ص ١٨، نقلًا عن: Sarah Young, Red Emperor confident on Puntland-drilling, Reuters, Jun 22, 2011.

(١٩٥) المرجع نفسه.

(196) Bilyana Tsvetkova 1; Securitizing Piracy Off the Coast Diasporas-pdf file-page 11.

(١٩٧) يمكن للصومال الحصول على دخول من البترول الموجود تحت رصيف المحيط الهندي. فمنذ الثمانينيات اكتشف البترول والغاز، وكان هناك تكالب عليه من قبل شركات متخصصة مثل: Conoco-Phillips, Shell (Pecten), Amoco, Eni, Total and Texaco، ولكنهم غادروا بسبب افتقاد الأمن على أمل العودة عندما تتحسن الأوضاع الأمنية. وكانت الحكومة الصومالية قد صرحت مؤخرًا بأن الظروف الأمنية ضرورية ومطلوبة لعودة الشركات المرحب بها، مشيرة إلى أنه يتم إجراء تعديلات على قانون البترول لتقديم ميزات تنافسية أكثر لجذب للمستثمرين وشركات البترول (راجع: Abdulkadir Abiikar - Somalia: Potential Frontier for Oil and Gas Exploration in 2013 - pdf file - page 1).

(198) Abdulkadir Abiikar; Somalia: Potential Frontier for Oil and Gas Exploration in 2013 - pdf file - page 3

(199) Ibid.

(200) Ibid.

(٢٠١) كانت غالبية الآبار المستكشفة منذ البداية وحتى مرحلة التقييم الممولة من البنك الدولي، وعددها ٥٤ بئرًا، عبارة عن آبار برية تم حفرها بمعدل بئر واحدة لكل عشرة آلاف كيلومتر مربعًا، وهي كثافة ضئيلة نسبيًا لأعمال الحفر. راجع تقرير البنك الدولي على الرابط: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSCContentServer/WDSP/IB//Rendered/PDF/multi_page.pdf

(٢٠٢) المرجع نفسه.

(٢٠٣) المرجع نفسه، ص ٧.

(٢٠٤) محمود محمد حسن، إشكالات التنقيب عن النفط في الصومال، تقرير الجزيرة نت، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/14/08/2015>، مع البحث بالعنوان المذكور.

(٢٠٥) المرجع نفسه.

(٢٠٦) محمود محمد حسن، وأحمد آدن موسى، الذهب الأسود في الصومال، سلسلة «قضية الشهر» الصادرة عن مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية (مارس ٢٠١٢م)، ص ٤٧.

المصادر والمراجع

أولاً، المراجع العربية: (الكتب والدراسات والروابط):

- أبشر الإمام الأمين، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي، دراسة بحثية موجزة.
- ارتفاع أسعار الفحم النباتي في الصومال بسبب الأمطار والتصدير إلى الخليج، تقرير شبكة الشاهد الإخبارية، على الرابط: <http://arabic.alshahid.net/news>.
- أطلس بيانات العالم، الصومال، الموضوعات، المياه، على الرابط: <http://ar.knoema.com> مع البحث عن قيم الصومال المائية.
- إقليم الصومال يفتتح مصنع الإسفنج الذي بني بتكلفة ٦٠ مليون بر، تقرير وكالة الأنباء الإثيوبية، على الرابط: <http://www.ena.gov.et/ar/index.php/economy/item>.
- الإنتاج الزراعي في الصومال.. الفرص، العقبات، المتطلبات، تقرير مركز مقديشو للبحوث والدراسات بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٥، على الرابط: <http://mogadishucenter.com>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- تاريخ مدينة بوصاصو: العاصمة الاقتصادية لولاية بونت لاند الصومالية، تقرير شبكة بونت لاند ترست، على الرابط: <http://www.puntlandtrust.com>.
- تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، على الرابط: www.fao.org/news/story/ar/item
- تقرير مركز أنباء منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، على الرابط: <http://www.fao.org/newsroom/ar/news//index.html>
- حسن عيسى، ارتفاع أسعار المواشي في أرض الصومال، تقرير شبكة الشاهد الإخبارية، على الرابط: <http://arabic.alshahid.net/news>
- حقائق مؤلمة عن واقع الثروة البحرية في الصومال، تقرير مركز مقديشو للبحوث والدراسات، على الرابط: <http://mogadishucenter.com>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية، مجموعة باحثين، على الرابط: www.aoad.org/ftp/IrrigInternet.doc
- دورة تدريبية لتعلم حرفة الصيد السمكي بالعاصمة مقديشو، تقرير صوت الصومال، على الرابط: <http://sowtalsomal.com/16/01/2015>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- شافعي محمد، نافذة على بونت لاند.. تجارة اللبان والبخور.. اليوم ليس كالأمس، تقرير موقع قناة الميادين، على الرابط: <http://www.almayadeen.net/news/other/14832>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- الصومال، الاقتصاد الصومالي، موقع حماسنا، على الرابط: <http://www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm>

- الصومال: بؤادر انتعاش قطاع الثروة الحيوانية، تقرير «ومالي تايمز»، على الرابط: <http://www.somalitimes.net>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- الصومال تسجل صادرات قياسية تبلغ ٥ ملايين رأس من الماشية عام ٢٠١٤، تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، على الرابط: <http://www.fao.org/news/story/ar/item>
- الصومال تسجل صادرات قياسية تبلغ ٥ ملايين رأس من الماشية عام ٢٠١٤، موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على الرابط: <http://www.fao.org/news/story/ar/item/284322/icode>.
- الصومال، موسوعة المعرفة، على الرابط: <http://www.marefa.org>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- صيادو بوضاصو: السفن الحربية الغربية تعرض حياتنا للخطر، تقرير الشاهد نت، على الرابط: <http://arabic.alshahid.net/read-offline/9686>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- عبد الرحمن بخاري، سفن صيد جائرة تستولي على موارد رزق صيادي الصومال، تقرير موقع قناة العربية، على الرابط: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/16/11/2014>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- عبد الفتاح نور أشكر، ازدهار تجارة البخور في الصومال، تقرير الجزيرة نت، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/15/06/2012>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- علي حلني، المناطق الجنوبية في الصومال تستعيد نشاطها، تقرير بي. بي. سي عربي، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/19/10/2012_somalia_farms.
- عمر علمي نيمر، أشهر مصائد الأسماك في الصومال، تقرير مدونة بن علمي، نقلاً عن كتاب «الصومال قديماً وحديثاً» لمؤلفه حمدي السيد سالم، على الرابط: <http://almahre.blogspot.com.eg/04/06/2016/html>
- فاروق صنع الله العمري، وعامر داؤد نادر، مبادئ الجيولوجيا التاريخية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ط ٢٠٠١.
- قاسم أحمد سهل، الصومال مؤهل ليصبح سلة غذاء وسكانه جيا، تقرير الجزيرة نت، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- القطاع الزراعي في الصومال، تقرير شبكة الصومال اليوم الإعلامية، نقلاً عن مجلة «فورجن» الإثيوبية، على الرابط: <http://www.somaliatoday.net>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- قطاع الصيد البحري في الصومال.. الفرص والتحديات، تقرير «صومالي تايمز»، على الرابط: <http://www.somalitimes.net/24/03/2016>، مع البحث بالعنوان المذكور.
- ماري هاربر، الانتعاش الاقتصادي بصيص أمل لإنقاذ الصومال، تقرير بي. بي. سي عربي، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/_somalial_state
- محمد حجازي، الصومال، موضوع بحثي مطول، على الرابط: http://bibalex.blogspot.com.eg/86/blog-post_.html

- محمود عبدي، فتش عن الثروة، مقال للكاتب بموقع السفير العربي، على الرابط:

<http://arabi.assafir.com/Article>

- محمود محمد حسن، وأحمد آدن موسى، الذهب الأسود في الصومال، سلسلة «قضية الشهر» الصادرة عن مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية (مارس ٢٠١٢م).

- محمود محمد حسن عبدي، الزراعة في الصومال، على الرابط:

<https://somalifuture.wordpress.com/page>

- المركز الأفغاني للإعلام والدراسات، على الرابط: <http://www.afghanmediacenter.net>

- موسوعة المعرفة، اقتصاد الصومال، على الرابط: <http://www.marefa.org>، مع البحث بالعنوان المذكور.

- نور جيدي، جوز الهند في الصومال عنوان للصحة ومصدر للرزق، تقرير صحيفة العرب اللندنية، على الرابط: <http://www.alarab.co.uk/?id=>

- نور جيدي، صيادو الصومال يشكون جور السفن الأجنبية، تقرير دنيا تايمز، على الرابط: <http://ar.dunyatimes.com/modules.php?module=articles&do=article&artname=--->

KZRNzIP

ثانياً- المراجع الإنجليزية: (الكتب والدراسات والروابط):

- Abdulkadir Abiikar Hussein, Minerals of Somalia: From exploration to artisanal production to export, pdf file.
- Anjli Parrin, Five challenges for Somalia's economic reconstruction, report on: <https://www.irinnews.org/report/99647/five-challenges-somalia's-economic-reconstruction>
- A snapshot of humanitarian challenges, Report On: <https://www.irinnews.org/report/96729/somalia-snapshot-humanitarian-challenges>
- Bilyana Tsvetkova1, Securitizing Piracy Off the Coast Diasporas, pdf file.
- Borislav K. Kamenov, Paraskev Petrov, Unidentified hydrothermal mineral occurrences in Northern Somalia, first mineral thermometry study, pdf file.
- Current status of marine fisheries in Somalia, MUSSE GABOBE HASSAN & MAHAMUD HASSAN TAKO, Maritime & Fishery Institute, Abdul-Aziz District, Mogadishu, Somalia; pdf file.
- David K. Leonard, The Political Economy of Livestock Policy Among the Somalis.
- Dominik Balthasar, Oil in Somalia, Adding Fuel to the Fire? pdf file.
- Mahdi Aadam, Environmental problems and toxic waste dumping in Somalia, word file on: http://www.worldg18somalia.org/pdf/somali_180%20mahdi%20Environment%20problems%20revised.doc

- Makula Dunbar, Amid Hurdles Sesame Farming Progresses in Somalia, report Published: May 19, 2014, on: <http://afkinsider.com/56769/amid-hurdles-sesame-farming-progresses-in-somalia/>
- Michael Smith, Industry Analysis: Fishing in Somaliland, pdf file.
- Mineral surveys identified valuable deposits of minerals, Report on: <http://www.tradeinvestsomalia.com/opportunities-mining-and-mineral-resources.html>
- Ministry Of National Planning and Development Bulletin Of Statistics, Hargeisa, Somaliland, Volume 18, Issue5.
- M.I.Sanders, G.R.Morgan, Review Of the fisheries resources Red Sea and Gulf Of Aden, FAO Fisheries TECHNICAL PAPER 304.
- Paving The Way For Competitive Somali Banana Exports, report on: <http://www.somalibanana.com/index.php/paving-the-way>
- Peter J. Middlebrook, The Economic Future of Somalia, Link Posted: Abdirizak Shiino, January 13, 2016: <https://horseedmedia.net/2016/01/13/the-economic-future-of-somalia/>
- Somalia's Civil War Has Limited Gold Mining,- Report on: <http://raregoldnuggets.com/blog/?p=2075>
- Sommer, C.; Schneider W.; Poutiers J.-M., FAO Species Identification Guide for Fishery Purposes, The Living Marine Resources of Somalia, link file on: <http://www.fao.org/docrep/010/v8730e/v8730e00.htm>
- THE JUBA AND SHABELLE RIVERS AND THEIR IMPORTANCE TO SOMALIA, Report on: <http://www.faoswalim.org/article/juba-and-shabelle-rivers-and-their-importance-somalia>
- Thomas R. Yager, THE MINERAL INDUSTRIES OF DJIBOUTI, ERITREA, ETHIOPIA, AND SOMALIA—2000, U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK—2000, pdf file.
- Will Soutter, Somalia: Mining, Minerals and Fuel Resources, report on: <http://www.azomining.com/Article.aspx?ArticleID=151>

• • •

الاقتصاد الصومالي

(الهيكـل، والتـحدـيات وسـبل مـواجهـتها)

د. سالي محمد فريد^(*)

مقدمة:

انتعش الاقتصاد الصومالي بصورة كبيرة خلال عام ٢٠١٥ وما بعده، حيث تنفذ الدولة الفيدرالية مشاريع استثمارية لتقوية البنية التحتية، والاعتماد على ثروات البلاد. ويسعى صانعو القرار إلى التركيز على تطوير الاقتصاد الصومالي الذي يتعافى من الركود، حيث بدأ كل من البنك المركزي، ووزارة المالية، والمؤسسات المعنية بالاقتصاد وقوانينه - تفعيل المهام المنوطة بها من خلال تشغيل أموال الدولة في زيادة حجم الاستثمارات وخلق فرص عمل.

ويعتمد الاقتصاد على الثروة الحيوانية وشركات تحويل الأموال والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتعد الزراعة هي القطاع الأكثر أهمية مع الثروة الحيوانية والتي تمثل نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٦٥٪ من عائدات التصدير. وتعد الماشية والجلود والأسماك والفحم والموز، هي الصادرات الرئيسة للصومال، بينما السكر، والذرة الرفيعة والذرة والقات، هي الواردات الرئيسة. ويستند قطاع الصناعات الصغيرة في الصومال إلى تجهيز المنتجات الزراعية^(١).

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على ملامح الاقتصاد الصومال والدعائم التي يقوم عليها، ممثلة في أهم القطاعات الاقتصادية والأنشطة الرئيسة للاقتصاد، بالإضافة

(*) مدرس الاقتصاد - قسم السياسة والاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

إلى عرض عدد من المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن هيكل الاقتصاد، والتعرف على العلاقات الاقتصادية الخارجية، من خلال حجم التبادل التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرًا يقدم هذا البحث مجموعة من التحديات التي تواجه الاقتصاد الصومالي والتي يتعين مواجهتها لدعمه وتحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود، والوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي. وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: هيكل الاقتصاد في الصومال.

أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: معدل التضخم.

رابعاً: الموارد البشرية.

خامساً: الموازنة العامة.

المبحث الثاني: القطاعات الاقتصادية والأنشطة الرئيسية.

أولاً: الزراعة.

ثانياً: المراعي.

ثالثاً: الصناعة.

رابعاً: التعدين.

خامساً: الإنتاج البحري.

سادساً: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية.

أولاً: التبادل التجاري.

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية.

ثالثاً: ميزان المدفوعات والدين الخارجي.

المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية في الصومال وسبل مواجهتها.

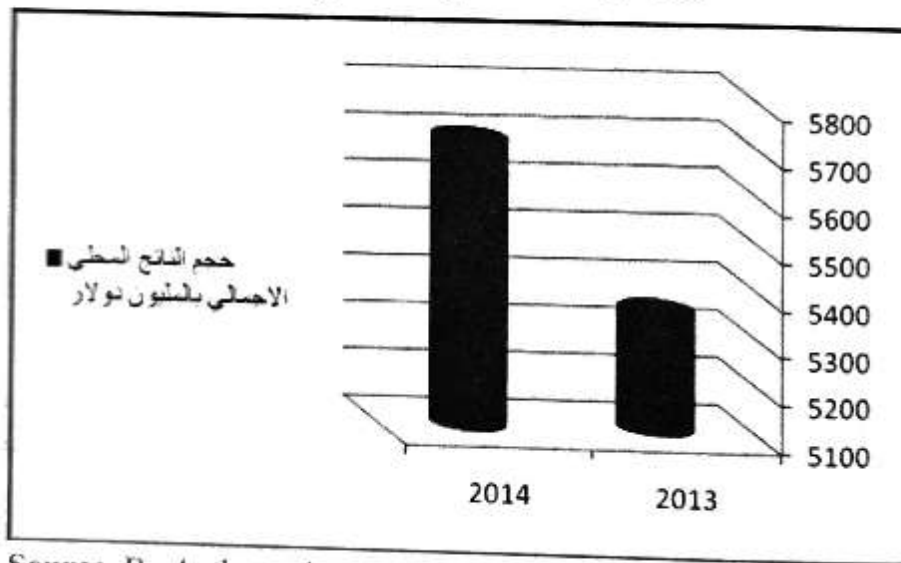
المبحث الأول

هيكل الاقتصاد في الصومال

أولاً- تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي؛

يعبر الشكل التالي عن حجم الناتج المحلي الإجمالي في الصومال عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ بالمليون دولار، حيث يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الصومال ارتفع من ٥٤٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٣ إلى ٥٧٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٤.

شكل رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي



Source: By Author using the World Bank Database.

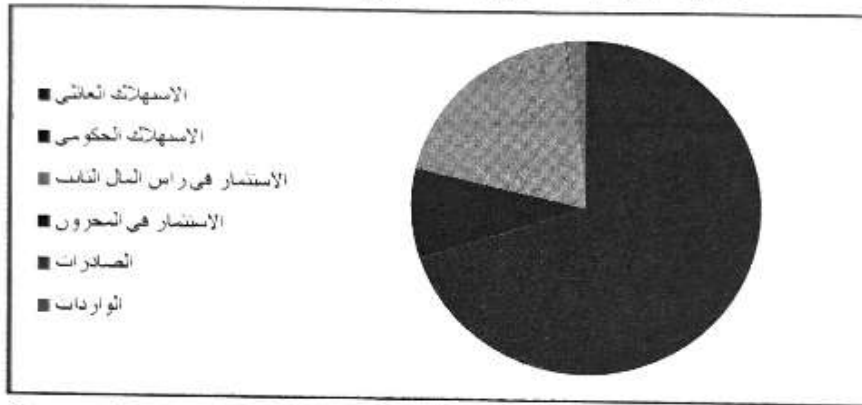
وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٦٪ عام ٢٠١٠، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ٦٠٠ دولار عام ٢٠١٠^(١)، كما أعلن صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الصومالي بدأ يتعافى بعد سنوات من الحرب والاقتتال، وحقق معدل نمو بلغ ٣,٧٪ خلال عام ٢٠١٤. وجاء ذلك بعد الانتهاء من أول مراجعة للاقتصاد الصومالي منذ أكثر من ٢٥ عامًا^(٢).

وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن نمو اقتصاد الصومال قد يختلف عن غيره من الاقتصادات في المنطقة، وما تحقق يشجع الحكومة الصومالية بالمضي قدماً على الإصلاحات الاقتصادية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، وأن ارتفاع معدل النمو

الاقتصادي كان نتيجة للنمو الذي تحققه قطاعات الزراعة والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية^(٤).

وأما عن تكوين الناتج المحلي الإجمالي فنحو ٧٢,٦٪ منه ترجع إلى استهلاك القطاع العائلي، و٨,٧٪ ترجع إلى الاستهلاك الحكومي، والاستثمار في رأس المال الثابت ٢٠٪، والاستثمار في المخزون ٠,١٪، والصادرات ٠,٣٪ والواردات -١,٧٪، وذلك كما يتضح من الشكل البياني التالي:

شكل رقم (٢) تكوين الناتج المحلي الإجمالي

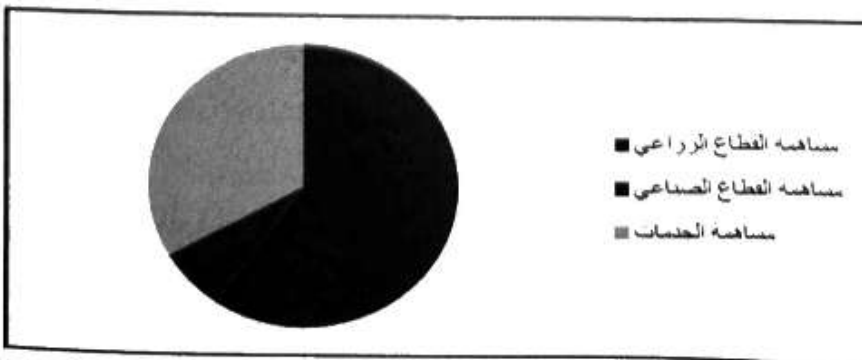


Source: By Author using the World Bank Database.

ثانيًا - مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

جاءت مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢ على النحو الذي يظهره الشكل البياني التالي، فقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي ٥٩,٣٪، والقطاع الصناعي ٧,٢٪، والخدمات ٣٣,٥٪.

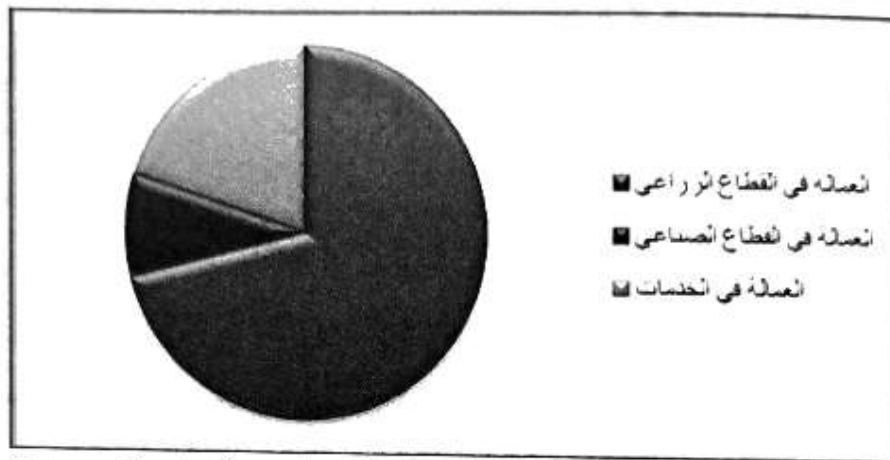
شكل رقم (٣) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي



Source: By Author using the World Bank Database.

وبالنسبة لما تستوعبه هذه القطاعات من عمالة فيعبر الشكل البياني التالي عن نسبة العمالة في القطاعات المختلفة، حيث يستوعب القطاع الزراعي ٧١٪ من العمالة في الصومال، يليه قطاع الخدمات ٢٠٪، ثم القطاع الصناعي ٩٪.

شكل رقم (٤) نسبة العمالة في القطاعات الاقتصادية بالصومال



Source: By Author using the World Bank Database.

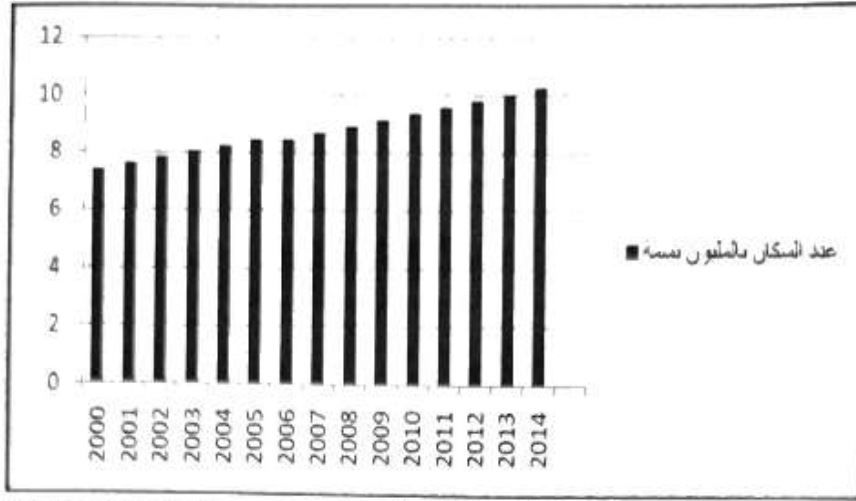
ثالثاً - معدل التضخم:

إن معدل التضخم المتمثل في ارتفاع أسعار المستهلكين في الصومال بلغ ١,٣٪ عام ٢٠١٤. ولكنه ارتفع إلى ٤٪ عام ٢٠١٥، مما جعل معدل النمو الحقيقي نحو ٢,٧٪. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن الحكومة الصومالية ما زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات، داعياً إلى تعزيز المؤسسات المالية وتحسين جمع الإيرادات^(٥).

رابعاً - الموارد البشرية:

لقد ارتفع حجم السكان في الصومال خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤) ولكن ببطء، حيث ارتفع من ٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٣ مليون نسمة عام ٢٠١٤، وذلك كما يتضح من الشكل البياني التالي:

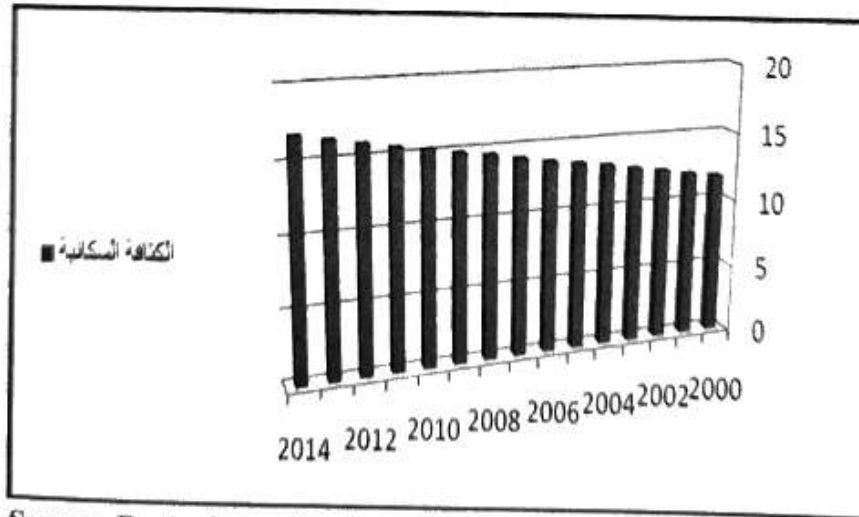
شكل رقم (٥) حجم السكان في الصومال



Source: By Author using the World Bank Database.

ويعرض الشكل البياني التالي تطور حجم الكثافة السكانية في الصومال خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤)، حيث يتضح أن الكثافة السكانية ارتفعت من ١٢ نسمة لكل كم^٢ عام ٢٠٠٠ إلى ١٧ نسمة لكل كم^٢ عام ٢٠١٤، وهو معدل محدود جدًا للكثافة السكانية.

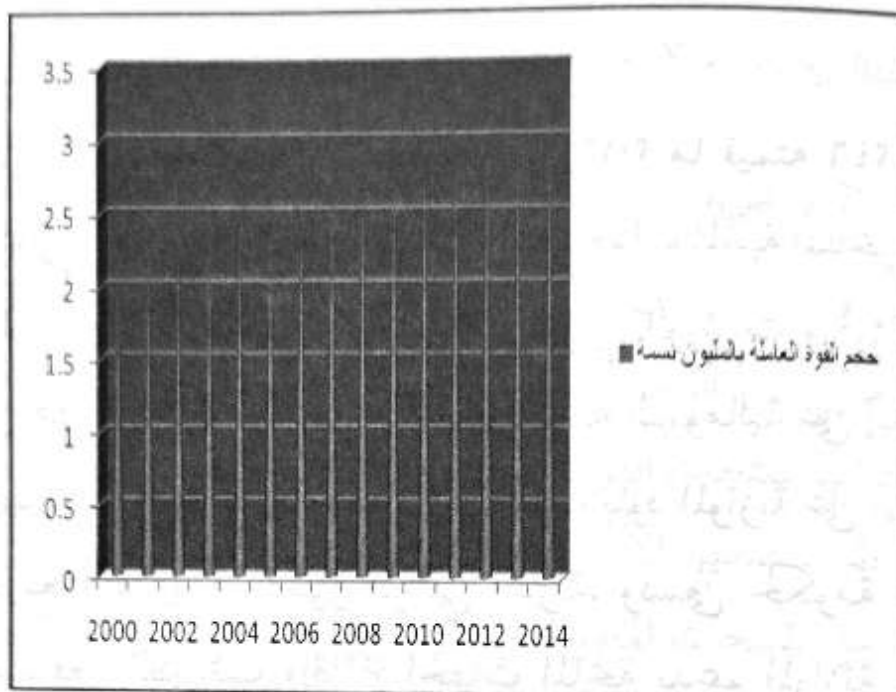
شكل رقم (٦) الكثافة السكانية



Source: By Author using the World Bank Database.

أما عن حجم القوة العاملة في الصومال، فيعرض الشكل البياني التالي تطور حجم القوة العاملة في الصومال خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، ويتضح أن القوة العاملة ارتفعت من ٢,١ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٢ مليون نسمة عام ٢٠١٤.

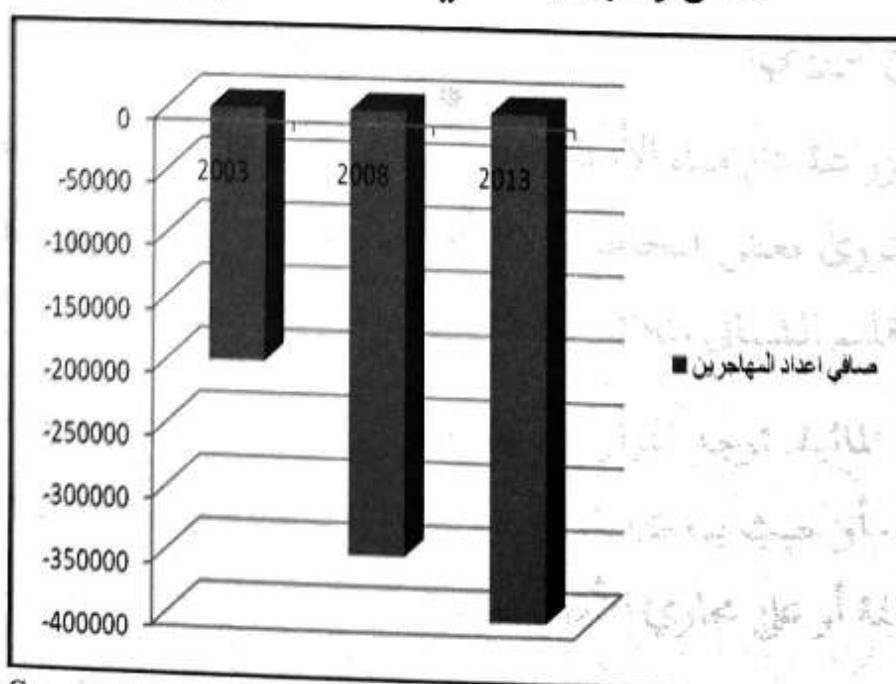
شكل رقم (٧) حجم القوة العاملة



Source: By Author using the World Bank Database.

يعرض الشكل البياني التالي صافي أعداد المهاجرين في الصومال، ويتضح تزايد أعداد المهاجرين فقد هاجر نحو ٢٣٠ ألف نسمة من الصومال عام ٢٠٠٣، وتزايد عدد المهاجرين ليصل إلى نحو ٣٦٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٨، ثم أصبح ٤٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٣.

شكل رقم (٨) صافي أعداد المهاجرين



Source: By Author using the World Bank Database.

خامسًا - الموازنة العامة:

تمثل المتأخرات المستحقة (حجم الدين الخارجي) لصندوق النقد الدولي على الصومال عبئًا، ويبلغ حجم الموازنة العامة لعام ٢٠١٦ ما قيمته ٢٤٦ مليون دولار أمريكي، وتندرج تحت هذا الرقم المرتبات والمستحقات المالية المتأخرة في عام ٢٠١٥، لعدد من قطاعات الدولة كالجيش والشرطة وموظفي الوزارات والهيئات الحكومية. ولكن تحقيق هذه الميزانية مرتبط بمحصول الحكومة الصومالية على إعفاء من بعض الديون الخارجية المستحقة عليها. وستصرف أغلب بنود الموازنة على الأمن والأشغال العامة والمشاريع التطويرية وأجور موظفي الدولة. وتسعى الحكومة الصومالية إلى توسيع قاعدة دافعي الضرائب وإقناع الجهات المانحة بدعم الموازنة بشكل مباشر. ويتجه دعم المانحين في جزئه الأكبر نحو تمويل عمليات القوات الأفريقية الذي تساند جيش الصومال في حربه مع حركة الشباب المجاهدين، ويصل قوام القوات الأفريقية إلى ٢٢ ألفًا. وقد بلغت موازنة العام المالي ٢٠١٥ ما قيمته ٢٣٩,٩ مليون دولار أمريكي في عدة مجالات مهمة، وعلى رأسها قطاعات الدفاع، والصحة، والتعليم^(٦).



المبحث الثاني

القطاعات الاقتصادية والأنشطة الرئيسية

أولاً - القطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد؛ إذ يشكل مع الثروة الحيوانية ٤٠٪ من إجمالي الدخل القومي في الصومال، كما يشكل ٦٥٪ من إجمالي عوائد الصادرات؛ وبجانب المنتجات الزراعية واللحوم الحية والمذبوحة التي تصدرها الصومال، تقوم البلاد أيضًا بتصدير الأسماك والفحم والموز والسكر والذرة الرفيعة والذرة الشامية، وكلها من المنتجات المحلية. وتصدر أرض الصومال سنويًا ما يقرب من ١٨٠ مليون طن من الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى ٤٨٠ مليون طن من المنتجات الزراعية. إضافة إلى ذلك تعد الصومال أكبر موردي المصطكي (المستكة) واللبان المرّ على مستوى العالم^(٧).

وتتمثل السلع الزراعية الرئيسية في: الموز والذرة الرفيعة والذرة وجوز الهند والأرز وقصب السكر والمانجو، وبذور السمسم والفول.

• الإنتاج الزراعي:

تعتمد الزراعة على مياه الأمطار عدا مساحات بسيطة على جانبي نهر شبيلي ونهر جوبا، حيث تروى بعض المحاصيل ريًا إضافيًا بمياه هذين النهرين. ويتأثر الإنتاج الزراعي في الإقليم الشمالي بثلاثة عناصر أساسية هي:

- الموارد المائية: توجد المزارع حيث تكون كمية المطر المتساقط ما بين ١٥، ٢٠ بوصة في العام، أو حيث يمكن الاعتماد على الري الصناعي، سواء باليد من الآبار، أو بالآلات الحديثة أو على مجاري الأنهار.

- التربة: توجد مزارع لو وجدت تربة جيرية أو تربة ملحية وتوافر لها الماء

اللازم لتحولت إلى أرض خصبة أو لتحولت التربة الجيرية إلى تربة هشة خصبة أو حيث توجد التربة الجيرية الرملية، على أن تكون نسبة الجير أقل من الرمل، وتكون من أصل نوبي أو أركي، وهذا أحسن أنواع التربات الرملية.

- الحرارة: توجد المزارع حيث تكون الدرجات الحرارية ملائمة لنمو النبات وازدهاره^(٨).

ثانياً - المراعي:

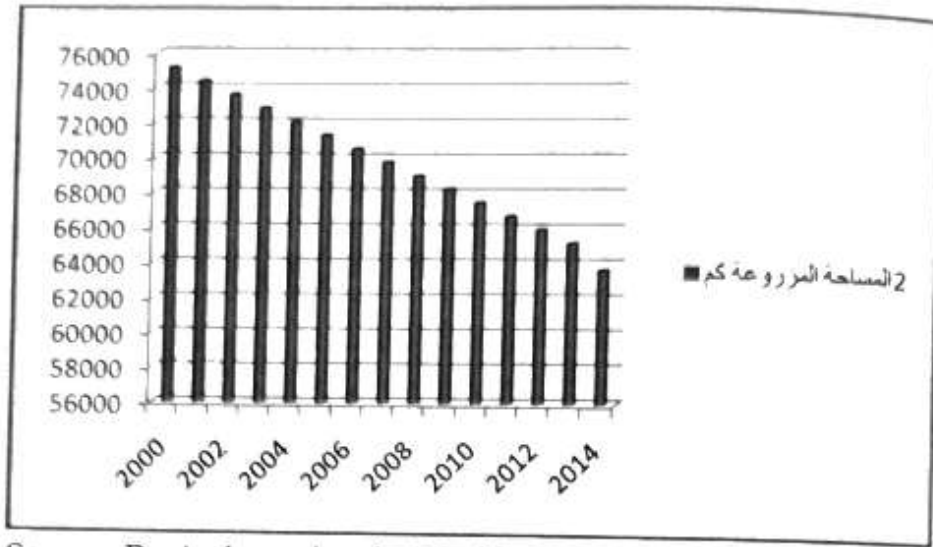
تبلغ مساحة المراعي الدائمة نحو ٢٠,٥٦٨,٠٠٠ هكتار في الصومال، وفي الفترات المطيرة تتسع هذه المساحة لتصل إلى نحو ٥٣,٢٤,٠٠٠ هكتار في أكبر اتساع لها. وهذه المساحة الضخمة تصل إلى ثلث مساحة البلاد تقريباً، ويعمل بها أكثر من ٧٠٪ من السكان^(٩).

والمراعي الصومالية لا يتدخل في أمرها إنسان، بمعنى أنها في امتدادها وانكماشها تكون وفق ظروف المناخ، وليس للإنسان دخل في ذلك، وإن كانت هناك مساحات صغيرة للرعي قد تدخل في أمرها الإنسان بأن ترك عيدان الذرة بعد حصاها في الأرض لكي ترعاها الماشية والأغنام، غير أن مثل هذه المساحات، شأنها شأن مناطق التجارب، لا تسهم كثيراً في الاقتصاد الوطني^(١٠).

وتعاني المراعي الصومالية، إضافة إلى مشكلة المياه، من مشاكل أخرى متعددة، منها السياسة الهدمية التي يتبعها بعض الرعاة أو المزارعين أو التجار، وهذه السياسة الهدمية تقوم على أساس الربح المباشر عن طريق قطع الأشجار وتفحيمها، وهذا النظام الرعوي في الصومال يمثل في حد ذاته حركة اقتصادية وحيوية لأغلبية الشعب الصومالي^(١١).

ويعرض الشكل التالي لتطور مساحة الغابات في الصومال خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٤، ويتضح من الشكل انخفاض مساحة الغابات خلال هذه الفترة، فقد انخفضت من ٧٥ ألف كم^٢ عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٦ ألف كم^٢ عام ٢٠١٤.

شكل رقم (٩) تطور مساحة الغابات في الصومال



Source: By Author using the World Bank Database.

ثالثاً - الصناعة:

لا يزال القطاع الصناعي يعاني من جراء الحرب الأهلية ويعتمد أساساً على تعليب المنتجات الزراعية وإعدادها للتصدير، ويشارك القطاع الصناعي بنحو ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبعيداً عن الاعتماد على المنتجات الزراعية فقد بدأت بعض الأنشطة الصناعية الأخرى في النمو، فعلى سبيل المثال هناك شركات الطيران الخاصة والتي تقود حرباً في تخفيض الأسعار من أجل الاستئثار بتشغيل أكبر قدر من الرحلات على حساب الشركات الأخرى. وهناك أيضاً قطاع الأعمال الذي حقق نمواً بالاعتماد على اعتمادات المواطنين الصوماليين في الخارج، مثل شركات الهاتف المحمول والمحطات الإذاعية الخاصة ومقاهي الإنترنت. كما تم افتتاح مصنع جديد للتعليب في مقديشو تابع لشركة كوكاكولا العالمية؛ مما يدل على ثقة الشركات العالمية في المناخ الاستثماري الحالي في الصومال. ففي دراسة أجراها البنك الدولي على الاقتصاد الصومالي تبين نمو القطاع الخاص بصورة ملفتة للنظر، خاصة في مجالات التجارة والنقل وتحويل الأموال وخدمات البنية التحتية، إضافة إلى الازدهار الذي حققه في القطاعات الرئيسية مثل الثروة الحيوانية والزراعة والصيد، كما أظهرت دراسة أصدرتها هيئة الأمم المتحدة، انتعاشاً في قطاع الخدمات؛ وذلك لتوفر بيئة اقتصادية صالحة تقوم على المنفعة العامة وتصلح

لإقامة المشاريع الاقتصادية على اختلاف طبيعتها. وينتشر في الصومال عددٌ من الصناعات الخفيفة، من بينها تكرير السكر، والمنسوجات، والاتصالات اللاسلكية^(١٢).

• الإنتاج الصناعي:

يحتل النشاط الصناعي مركزًا ثانويًا حيث لا يسهم بأكثر من ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ لأن أغلب الصناعات الموجودة ما زالت في مرحلة أولية، عدا الصناعات القائمة على تعليب الأسماك واللحوم وقصب السكر. وتتمثل الخامات المتوفرة في ما يلي:

- خامات زراعية: مثل: القطن، قصب السكر، الحبوب الزيتية، الفواكه، والاستغلال لهذه الخامات في مرحلة متوسطة ويمكن زيادة الجهد والعمل لإيجاد فائض للتصدير.

- خامات حيوانية: مثل: الأسماك، الثروة الحيوانية الأليفة والبرية والجلود، واستغلال هذه الخامات يحتاج إلى مزيد من التصنيع وتوسيع الحركة التجارية مع الخارج.

- خامات معدنية: رغم تنوع الثروة المعدنية فإن الاستغلال المعدني والأعمال الصناعية القائمة عليها غير معروفة إلا في صورة إصلاح وإعادة بناء وترميم.

- موارد القوى المحركة: تعد مصادر الطاقة الكهربائية المستغلة بسيطة تكاد تنحصر في الإنارة، ونادرًا ما تستعمل في الصناعة. وتجري مشروعات لاستغلال نهري جوبا وشبيلي في توليد طاقة كهربائية كبيرة تسهم في حركة التصنيع.

- الأيدي العاملة: متوافرة وتحتاج إلى تدريب مهني وتقني.

- رأس المال: رأس المال الوطني الذي يدخل في الصناعة محدود، لذا تعمل الحكومة على عقد اتفاقيات خارجية مع الدول الصديقة لتمويل المشروعات الصناعية وزيادة الاستثمار الأجنبي.

- المواصلات: لا تستغل الأنهار في المواصلات الداخلية والاعتماد الأول في حركة النقل على السيارات، بالإضافة إلى خط جوي دائري يربط المدن بعضها ببعض، والنقل البحري محدود للغاية^(١٣).

• أنواع الصناعات:

١- صناعات قائمة على منتجات زراعية: مثل: صناعة السكر، صناعة نسج القطن، وتنتشر هذه الصناعة في المدن والمراكز الكبرى ومن أشهرها مقديشو ومركه وبرارة وجلب وبيدوا، صناعة تعليب الفواكه وتقوم بهذه الصناعة شركة L.I.P.A.S وينحصر عملها في حفظ الفواكه ومعلبات العصير، ويصدر كل إنتاجها إلى إيطاليا.

٢- صناعات قائمة على منتجات حيوانية: مثل: صناعة تعليب الأسماك، وصناعة تعليب اللحوم، ولها مصنعان أحدهما في مقديشو والآخر في مركه، ومصنع مقديشو لتعليب اللحوم اسمه I.N.C.A. ويملكه أحد الإيطاليين ويستخدم ما بين ٥٠ و ٨٠ رأساً يومياً من الأبقار الواردة من المجازر ويعمل بالمصنع نحو ٨٠ عاملاً صومالياً وأربعة من الإداريين الإيطاليين ويصدر أغلب إنتاجه إلى إيطاليا.

٣- صناعة دبغ الجلود والصناعات الجلدية: توجد في الصومال خمس شركات أجنبية تقوم بتصدير الجلود الخام، وهي تقوم بجمع الجلود من المجازر والتجار الذين يقومون بتوريد جلود الحيوانات المذبوحة خارج المجازر، وتقوم هذه الشركات بتجفيف الجلود وفرز كل نوع على حدة حسب الوزن والنوع والجودة وتقوم بتصديره إلى الخارج. أما عن صناعة الأحذية فلا يوجد لها غير مصنع كامولي Comogli في براوة وإنتاجه عشرة آلاف حذاء في العام وبه سبعون عاملاً، ويستهلك إنتاجه محلياً، كما يوجد مصنع أصغر من السابق في مقديشو اسمه Stello ، وعدا ذلك فالصناعات الجلدية كالحقائب والشنط وغيرها من الصناعات تنتشر في محلات صغيرة في المراكز الكبرى.

٤- صناعات قائمة على منتجات معدنية: تعاني الصومال فقرًا شديدًا في الصناعات الثقيلة؛ ويرجع ذلك لعدم توافر القوى المحركة كالبتترول والكهرباء من ناحية وعدم استغلال الثروة الباطنية وتعدنيها من ناحية أخرى، بالإضافة إلى العجز في الأيدي العاملة الفنية المدربة^(١٤).

رابعاً- التعدين:

كانت معظم الأبحاث والدراسات تتجه نحو البترول أكثر من البحث عن المعادن، فقد قدمت السلطات الصومالية كل التسهيلات لشركات التنقيب عن البترول في الصومال، سواء بمنحها امتيازات الاستغلال والبحث لفترة طويلة أم بالإعفاءات الجمركية عن الآلات والمستلزمات لعملية البحث عن البترول. هادفة بذلك إلى استغلال رأس المال الأجنبي من ناحية، والعمل على إنعاش البلاد اقتصاديًا باستغلال مصادر الثروة^(١٥).

خامساً- الإنتاج البحري:

تقدر نسبة مساهمة الإنتاج البحري في اقتصاد الصومال بنحو ٢٪، وأكثر النشاط البشري يتجه نحو صيد الأسماك وتعليبها دون الاهتمام بالمنتجات البحرية الأخرى كاللؤلؤ والأصداف البحرية وغير ذلك من منتجات البحار، وهذا لا يمنع من وجود بعض العمال الصوماليين المتخصصين في جمع اللؤلؤ واستخراجه من الأصناف البحرية، كما في منطقة حافون، واستخراج الملح من الملاحات الطبيعية كما هو الحال في ما بين زَيْلَع وبربرة، وحافون ومقديشو^(١٦).

ومع أن البحار الصومالية غنية بالأسماك الضخمة كالتونا، والصغيرة كالسردين، فإن القيمة الفعلية للإنتاج بسيطة للغاية، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها:

١- التقاليد المتوازنة التي تحرم أكل الأسماك، وخاصة بين أهل البادية.

٢- وفرة الإنتاج الحيواني جعل السكان يبتعدون عن أكل الأسماك.

٣- خصوبة التربة في القطاع الجنوبي من الصومال دفع السكان نحو الأراضي الزراعية وإنتاج حبوب الطعام وترك السواحل مهجورة إلا حيث توجد المواني والمراكز التجارية.

٤- الواجهة البحرية للصومال على مسافات بعيدة، مما جعل تصدير الأسماك إليها أمراً صعباً في حالة الرغبة في تصديره طازجاً؛ لعدم وجود السفن الكبيرة المجهزة بآلات التبريد.

٥- طبيعة الساحل الصومالي العميق في بعض المناطق، والصخري في مناطق أخرى، وامتداد الشعاب المرجانية والرمال إلى مسافات بعيدة في البحر، مما جعل حرفة الصيد تحتاج إلى مستلزمات حديثة من بواخر وأدوات الصيد الآلية^(١٧).

• مصائد الأسماك:

١- مصائد زيلع وبربرة: تعد هذه المصائد من الدرجة الأولى في الصومال حيث تتوفر الثروة السمكية بها رغم أن إنتاجها ضعيف، إلا أنها منطقة التوسع في الإنتاج والتصنيع للثروة السمكية في المستقبل القريب، وتمتاز هذه المصائد بأنها تمتد في نطاق واسع على الساحل الجنوبي لخليج عدن، وهو هادئ التيار، ويمتاز بضخامة المياه، وكثرة المواد الغذائية البحرية، والفضلات القارئة التي تلقي بها مجموعة كبيرة من الأنهار القصيرة على الشاطئ الجنوبي لخليج عدن. أما بربرة فإن حركة الصيد تتعطل فيها خلال الصيف لفترة قد تصل ما بين ٣-٥ شهور بسبب الرياح الشمالية الشرقية التي تهب من الجزيرة العربية، وتكون مصحوبة بارتفاع درجة الحرارة، مما يجعل الحياة البشرية غير ممكنة على ساحل بربرة خلال هذه الشهور، فيضطر السكان إلى الرحيل إلى المناطق المرتفعة من أجل الرعي والاستقرار حول الآبار، فتكون هذه الجهات مصاييف للمواطنين، ثم يعودون في فصل الشتاء إلى الساحل لممارسة حرفة الصيد والتجارة في ميناء بربرة وما حولها.

٢- مصائد مجرتنيا: تعد من أكبر المصائد الصومالية إنتاجاً للأسماك والمنتجات البحرية وتصنيعاً لهما، ويرجع هذا إلى فقر اليابس بالحيوان والزراعة، مما دفع السكان ناحية البحر لتعويض النقص في المواد الغذائية من ناحية، والعمل على زيادة الإنتاج البحري بشكل اقتصادي لرفع مستوى المعيشة من ناحية أخرى، ومما أكسب هذه المنطقة شهرة في الإنتاج أن بها الكثير من الأنواع الضخمة والتجارية كالحياتان والتونا، وقد أكسبتها الظروف البحرية فرصة الإنتاج الكبيرة، إلا أن المياه قرب الشواطئ في مستوى مناسب لحركة الصيد، وأن التيارات البحرية تزداد في الداخل، وتتحطم على الألسنة الصخرية والرملية الممتدة إلى مسافات كبيرة في الماء، بالإضافة إلى أن هدوء التيارات يُوجد مجموعات من الجزر الصغيرة الجرداء تكون بمثابة محطات لسفن الصيد^(١٨).

• إنتاج الأسماك:

تتمثل أهم مناطق إنتاج الأسماك في ما يلي:

١- الإنتاج في منطقة قندلة: تشتهر منطقة قندلة بإنتاج سمك التونا والقِرْش ويعمل في صيد الأسماك نحو خمسة آلاف عامل خلال ثمانية شهور، أما أشهر الحرارة المرتفعة في الصيف فإن العمل يتوقف فيها تماماً، وخاصة بالنسبة لمصنع تعليب الأسماك بسبب هجرة الأسماك الكبيرة إلى داخل خليج عدن، أو إلى المحيط الهندي لارتفاع درجة الحرارة، وقلة المواد الغذائية قرب الساحل، وفي الوقت نفسه فإن القوارب المستعملة في الصيد أضعف من أن تتوغل كثيراً داخل الماء ووراء الأسماك الكبيرة. ويقوم المواطنون بتجفيف بعض الأنواع وتصديرها إلى البلاد العربية بجانب عمل المصنع في تعليب التونا وتصديره إلى إيطاليا وأوروبا وبعض البلدان العربية والأفريقية.

٢- الإنتاج في منطقة علولة ورأس حافون: الإنتاج في هذه المناطق أقل من إنتاج منطقة قندلة، وتوجد حرفة جمع الأصداف البحرية واللؤلؤ في هذه الجهات، بالإضافة

إلى صيد الأسماك وخاصة الحيتان الكبيرة، كما يقوم الأهالي باستخراج العنبر الذي تشتهر به الصومال في الأسواق العالمية لجودة الإنتاج وضخامته. فالعنبر الصومالي مشهور براثنته النفاذة ونقاوته، وله سوق كبيرة في أيل، ولأهميته التجارية في صناعة العطور والمستحضرات الطبية تسعى الحكومة الصومالية لزيادة حجم التجارة الخارجية من العنبر للحصول على النقد الأجنبي.

٣- مصائد جزيرة دنمور ووادي طمس: يُعد إنتاج هذه المصائد قليلاً من أنواع الأسماك الكبيرة وكثيراً من الأنواع الصغيرة التي تجد لها سوقاً رائجة في مقديشو، ويساعد على ذلك ازدحام السكان وكثرة الأجانب وارتفاع مستوى المعيشة، مما جعل مقديشو تحتل المركز الأول في استهلاك الأسماك في شرق أفريقيا.

٤- مصائد مركه وكيسمايو وجزر الباجون: تعد هذه المصائد من أكبر مصائد الأسماك على الساحل الشرقي الصومالي، وقد ساعد على ذلك الظروف الطبيعية للإنتاج الكبير كوجود الجزر وأشباه الجزر ووفرة الأعشاب البحرية، وهدوء التيارات البحرية، وكثرة الفضلات القارية التي تلقي بها الأنهار الكبرى في مياه المحيط الهندي، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الجماعات مثل جماعة الباجون تعتمد اعتماداً كلياً على الإنتاج البحري في الطعام والتجارة مع كينيا وتنزانيا^(١٩).

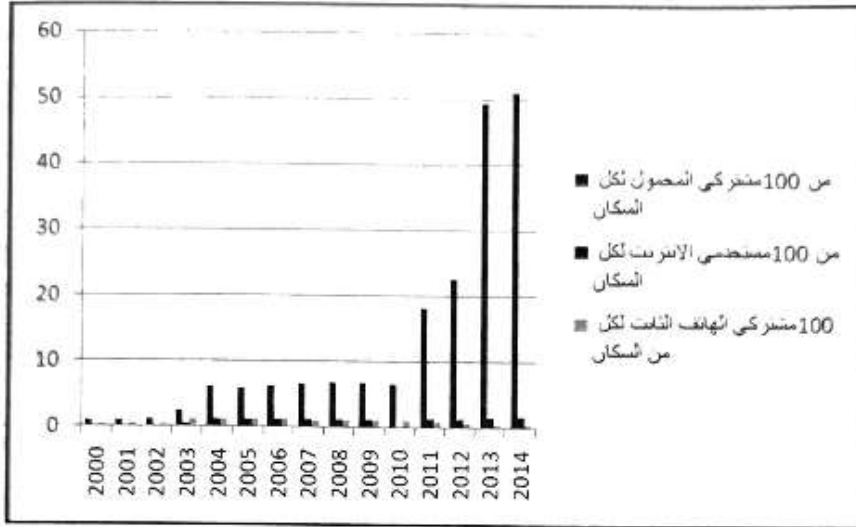
سادساً - قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تقدم شركات الاتصالات خدمات الاتصالات اللاسلكية في معظم المدن الكبرى وتوفر أدنى أسعار للمكالمات الدولية على مستوى دول القارة.

يعرض الشكل التالي عدداً من المؤشرات عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الصومال خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤)، ويتضح من الشكل تزايد أعداد مشتركي الهاتف المحمول لكل ١٠٠ من السكان، فبعد أن كان هذا العدد محدوداً للغاية عام ٢٠٠٠؛ إذ كان شخصان من كل ١٠٠ لديهم هاتف محمول، أما عام ٢٠١٤ فأصبح هناك ٥٠ هاتفًا محمولاً لكل ١٠٠ فرد. وبالنسبة لمستخدمي الإنترنت لا يزال العدد محدوداً

للمتدنية خلال الفترة بأكملها، ولا يتجاوز ٢ من كل ١٠٠ فرد عام ٢٠١٤. وكذلك بالنسبة لمستخدمي الهاتف الثابت.

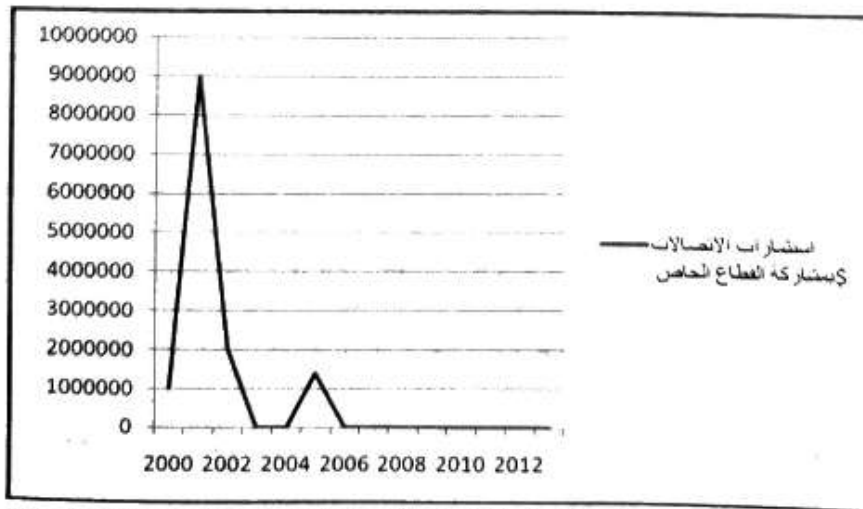
شكل رقم (١٠) مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



Source: By Author using the World Bank Database.

ويظهر الشكل التالي عن استثمارات القطاع الخاص في الاتصالات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، ويتضح من البيانات الانخفاض الملحوظ في استثمارات القطاع الخاص، فبعد أن كانت تصل إلى ٩٠٠ ألف دولار عام ٢٠٠١، انخفضت إلى ١٥٠ ألف دولار عام ٢٠٠٥، ثم استمرت في الانخفاض إلى أن أصبحت لا شيء عام ٢٠١٣.

شكل رقم (١١) استثمارات القطاع الخاص في الاتصالات



Source: By Author using the World Bank Database.

المبحث الثالث

التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية

أولاً - حجم التبادل التجاري؛

• تطور الصادرات وأهم الشركاء التجاريين:

تتمثل أهم صادرات الصومال السلعية إلى العالم الخارجي في الماشية والموز والجلود والأسماك والفحم والمعادن الخردة، وتمثل كل من الإمارات العربية المتحدة (٥١,٧٪)، واليمن (١٨,١٪)، وعمان (١٣٪)، أهم الشركاء التجاريين للإمارات على مستوى الصادرات.

ويعرض الجدول والشكل البياني التاليان تطور حجم الصادرات الصومالية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢).

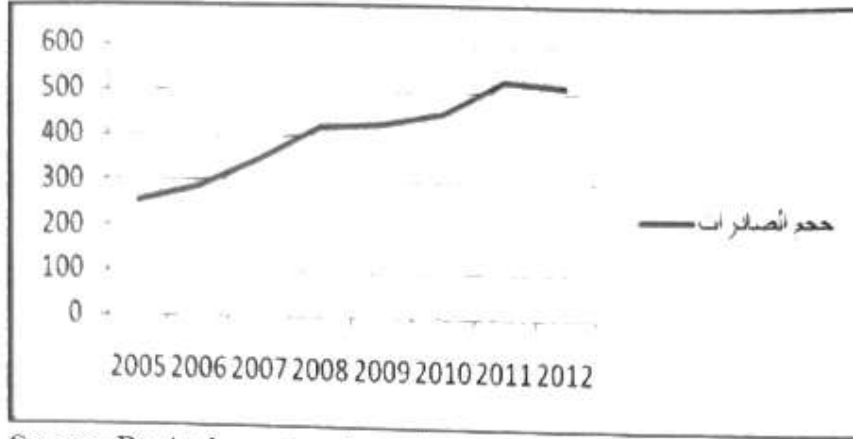
جدول رقم (١) تطور حجم الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ (بالمليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات
٢٠٠٥	٢٥١
٢٠٠٦	٢٨٥
٢٠٠٧	٣٤٦
٢٠٠٨	٤١٥
٢٠٠٩	٤٢٢
٢٠١٠	٤٥٠
٢٠١١	٥٢٠
٢٠١٢	٥١٠

Source: The World Bank Database, www.worldbank.org

يتضح من الجدول السابق والشكل البياني التالي ارتفاع الصادرات الصومالية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)، فقد ارتفعت من ٢٥١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى أن بلغت ٥١٠ مليون دولار عام ٢٠١٢، أي إنها تضاعفت خلال ٨ سنوات.

شكل رقم (١٢) تطور حجم الصادرات الصومالية



Source: By Author using data of table 1.

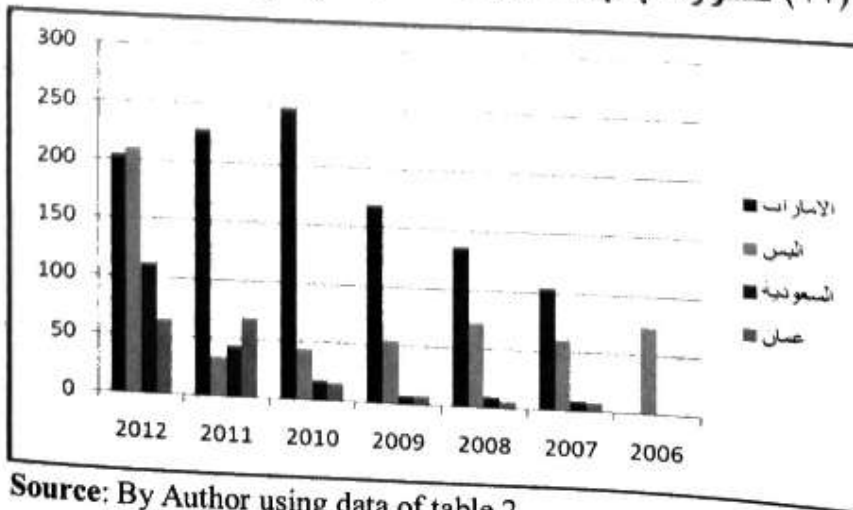
ويعبر الجدول والشكل البياني التاليان عن تطور صادرات الصومال لأهم الشركاء التجاريين خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١).

جدول رقم (٢) صادرات الصومال لأهم الشركاء التجاريين

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الإمارات	١٠٤	١٣٦	١٦٩	٢٤٨	٢٢٨	٢٠٥	-
اليمن	٧٤	٦١	٧٣	٥٥	٤٤	٣٤	٢١٠
السعودية	٩	١٠	٨	١٨	٤٤	١١٢	-
عمان	٨	٦	٨	١٦	٦٨	٦٤	-

Source: United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York and Geneva: United Nations, 2015).

شكل رقم (١٣) تطور حجم الصادرات الصومالية إلى أهم الشركاء التجاريين



Source: By Author using data of table 2.

يتضح من الجدول والشكل البياني السابقين ارتفاع الصادرات الصومالية لأهم الشركاء التجاريين خلال الفترة، فقد ارتفعت صادرات الصومال إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من ١٠٤ ملايين دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٥ مليون دولار عام ٢٠١٠، وارتفعت الصادرات الصومالية إلى اليمن من ٧٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٢١٠ مليون دولار عام ٢٠١١، كما ارتفعت صادرات الصومال إلى السعودية من ٩ ملايين دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١١٢ مليون دولار عام ٢٠١٠، وكذلك صادرات الصومال إلى عمان ارتفعت من ٨ ملايين دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٦٤ مليون دولار عام ٢٠١٠.

• تطور الواردات وأهم الشركاء التجاريين:

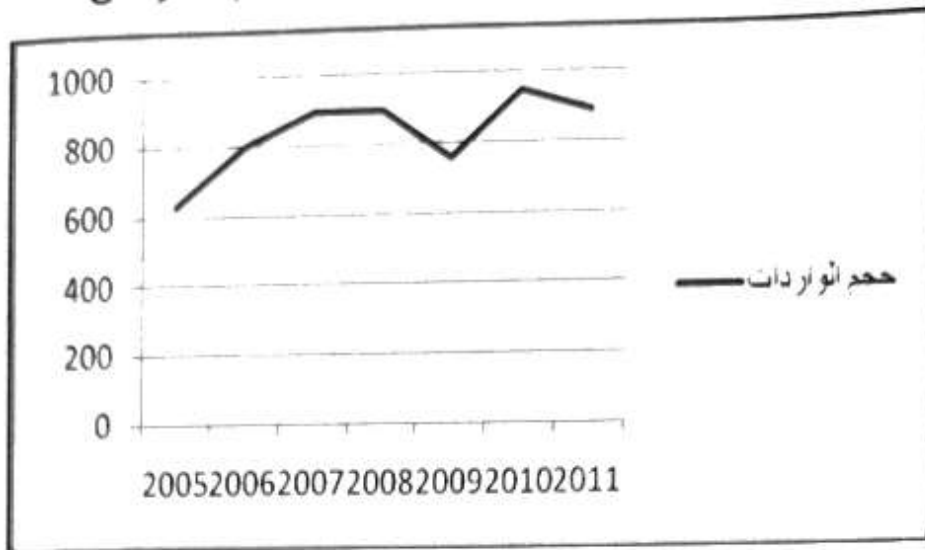
تتمثل أهم واردات الصومال من العالم الخارجي في السلع المصنّعة والمنتجات النفطية والمواد الغذائية ومواد البناء والقات، ويتمثل أهم الشركاء التجاريين على مستوى الواردات في: جيبوتي (٢٧,٣٪)، والهند (١٣,٢٪)، وكينيا (٧,١٪)، والصين (٦,٧٪)، وباكستان (٦,٤٪)، وعمان (٥,١٪)، والإمارات العربية المتحدة (٥٪)، واليمن (٤,٤٪). ويعبر الجدول والشكل البياني التاليان عن تطور حجم الواردات الصومالية.

جدول رقم (٣) تطور حجم الواردات خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١١ (بالمليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات
٢٠٠٥	٦٢٦
٢٠٠٦	٧٩٣
٢٠٠٧	٨٨٧
٢٠٠٨	٨٩٠
٢٠٠٩	٧٥٠
٢٠١٠	٩٤٠
٢٠١١	٨٨٠

Source: The World Bank Database, www.worldbank.org

شكل رقم (١٤) تطور حجم الواردات بالصومال



Source: By Author using the data of table 3.

يتضح من الجدول والشكل البياني السابقين ارتفاع الواردات الصومالية من ٦٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى أن أصبحت ٨٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية وبلغت ٧٥٠ مليون دولار، ولكنها ارتفعت مرة أخرى إلى ٩٤٠ مليون دولار عام ٢٠١٠، وأصبحت ٨٨٠ مليون دولار عام ٢٠١١.

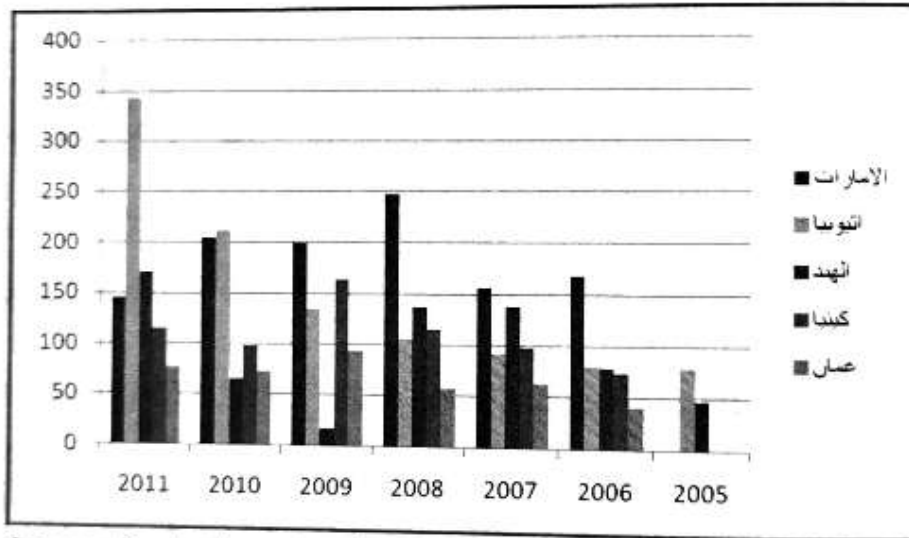
يعرض الجدول والشكل البياني التاليان تطور حجم الواردات الصومالية من أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٥)، حيث يتضح ارتفاع الواردات الصومالية من إثيوبيا خلال هذه الفترة؛ إذ ارتفعت من ٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٣٤٢ مليون دولار عام ٢٠١١، كما ارتفعت واردات الصومال من الهند من ٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١٧١ مليون دولار عام ٢٠١١، وكذلك بالنسبة لكينيا ارتفعت الواردات الصومالية من ٧٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١١٥ مليون دولار عام ٢٠١٠، أما الواردات الصومالية من الإمارات وعمان فقد مرت بحالة من التذبذب، فبعد أن ارتفعت واردات الصومال من الإمارات من ١٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٢٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٧، انخفضت إلى ١٤٥ مليون دولار عام ٢٠١٠، وكذلك بالنسبة لعمان، حيث ارتفعت هذه الواردات من ٤٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٩٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت إلى ٧٧ مليون دولار عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٤) واردات الصومال من أهم الشركاء التجاريين

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الإمارات	١٦٨	١٥٦	٢٤٧	٢٠٠	٢٠٤	١٤٥	-
إثيوبيا	٧٩	٨١	٩٣	١٠٦	١٣٤	٢١١	٣٤٢
الهند	٤٨	٧٩	١٣٨	١٣٧	١٨	٦٦	١٧١
كينيا	٧٤	٩٩	١١٥	١٦٣	٩٩	١١٥	-
عُمان	٤٢	٦٤	٥٨	٩٤	٧٣	٧٧	-

Source: United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York and Geneva: United Nations, 2015).

شكل رقم (١٥) تطور حجم الواردات الصومالية من أهم الشركاء التجاريين

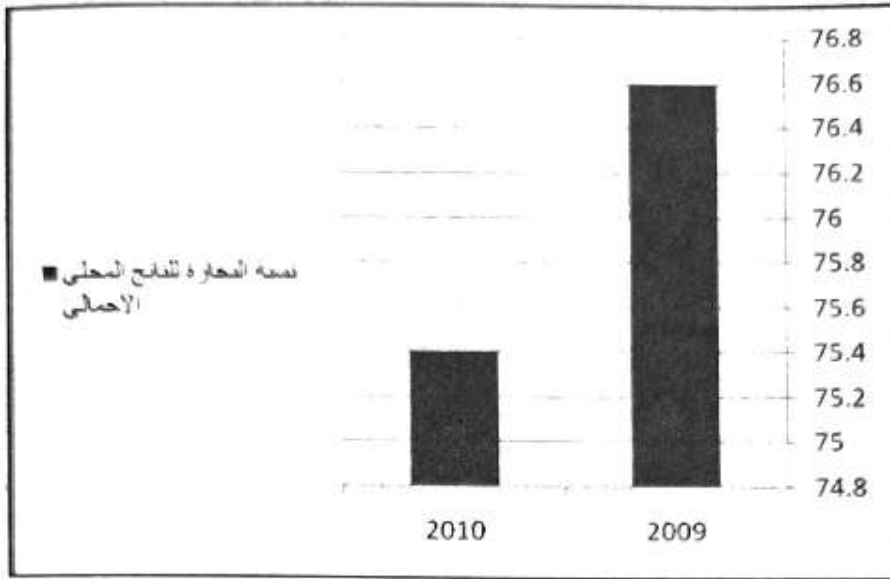


Source: By Author using data of table 4.

• مؤشرات التجارة ومعدل التبادل الدولي:

يعرض الشكل البياني التالي نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصومال، وقد انخفضت هذه النسبة من ٧٦,٦٪ عام ٢٠٠٩، إلى ٧٥,٤٪ عام ٢٠١٠، وهي لا تزال نسبة مرتفعة تشير إلى اعتماد الاقتصاد الصومالي على التجارة الخارجية، مما يعرضه إلى الانكشاف على العالم الخارجي.

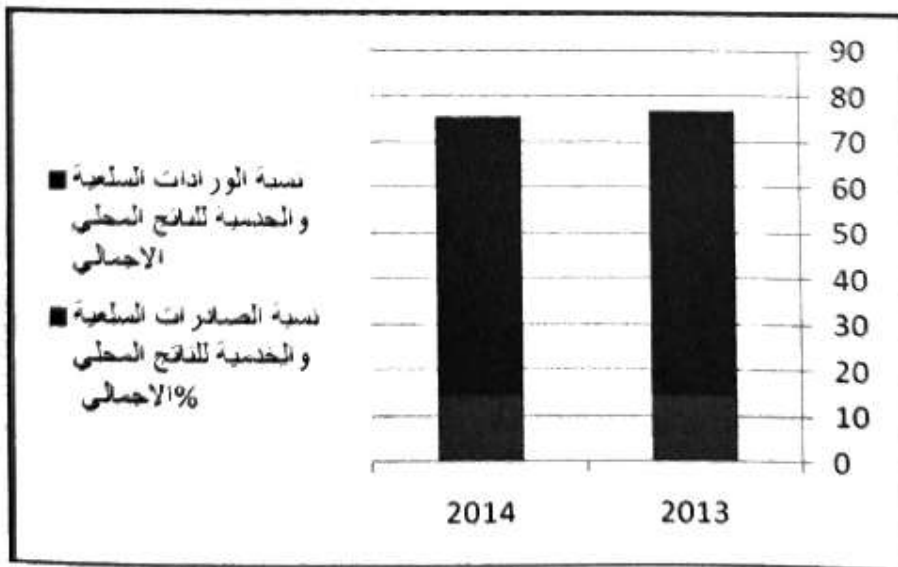
شكل رقم (١٦) نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي



Source: By Author using the World Bank Database.

ويعرض الشكل البياني التالي تطور نسبة الصادرات والواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصومال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، حيث يتضح أن نسبة الصادرات السلعية تمثل ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة محدودة للغاية، في حين أن نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى ٦٠٪ عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

شكل رقم (١٧) نسبة الصادرات والواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي

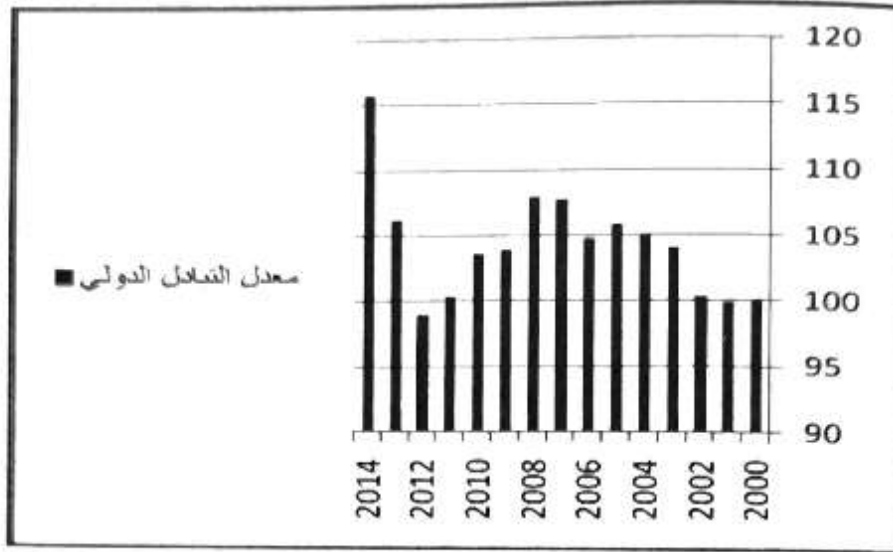


Source: By Author using the World Bank Database.

يعبر الشكل البياني التالي عن معدل التبادل الدولي في الصومال خلال الفترة

(٢٠١٤-٢٠٠٠).

شكل رقم (١٨) تطور معدل التبادل الدولي



Source: By Author using the World Bank Database.

يتضح من الشكل البياني السابق أن معدل التبادل الدولي مقبول خلال هذه الفترة؛ إذ إنه لا يقل عن ١٠٠ إلا عام ٢٠١٢ فقط بلغ ٩٧، أما في باقي الفترة فيرتفع عن ١٠٠، حيث بلغ ١١٦ عام ٢٠١٤.

ثانيًا - الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية:

قامت الحكومة بعقد عدد من الاتفاقيات مع دول مختلفة بشأن قروض طويلة الأجل ومتوسطته، واستغلالها في التنمية الاقتصادية من أجل التوسع الزراعي والصناعي وإنماء التجارة الدولية، فظهرت بعض المشروعات في مرحلة التنفيذ وبعضها ما زال في مرحلة البحث وذلك ضمن إطار مشروع السنوات الخمس.

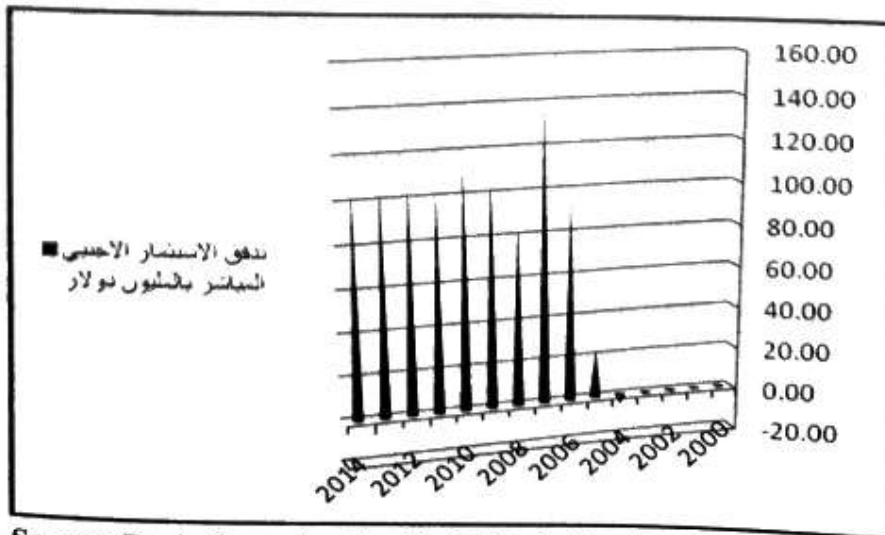
وتعد شركات تحويل الأموال من أكثر قطاعات الأعمال رواجًا في الوقت الحالي، إذ تقوم هذه الشركات بضخ ما يقرب من ٢ مليار دولار سنويًا داخل الصومال عن طريق التحويلات الخارجية من الصوماليين المقيمين خارج البلاد، وتعد من أكثر الشركات نشاطًا في هذا المجال الشركات التي تقوم بنقل الأموال عن طريق الحوالات النقدية، ويأتي على رأس تلك الشركات شركة «ذهب شيل» ومقرها مدينة هرجيسا والتي يعمل بها أكثر من ١,٠٠٠ صومالي وتمتلك ٤٠ فرعًا حول العالم، من بينها فروع في دبي ولندن^(٢٠).

وقد أظهرت الشركات الصينية والأمريكية، على حد سواء، اهتمامًا واضحًا بالثروة المعدنية بالصومال، وخاصة استخراج النفط، حيث أكدت شركة Range Resources الأمريكية على وجود احتياطي نفطية في مقاطعة أرض البونت تقدر بنحو من خمسة إلى عشرة مليار برميل من خام النفط.

وتسعى الصومال إلى التعاون مع غرفة دبي لإنشاء مكاتب تمثيل تجارية في الصومال، إضافة إلى وجود السفارة الإماراتية في الصومال، والهلل الأحمر الإماراتي، ومؤسسة الشيخ خليفة والتي تقدم المساعدات للشعب الصومالي. كما تسعى الصومال إلى تعزيز تواجد الشركات والمستثمرين من الإمارات إلى الصومال. واكتساب الكثير من الخبرات من دبي، بما فيها خبرات القطاع الخاص؛ إذ إن دبي لديها خبرات شتى في كثير من القطاعات بوصفها نموذجًا فريدًا ومتميزًا، وتحاول الصومال الاستفادة من هذه التجارب والأفكار التي تناسب الاقتصاد الصومالي^(١٩).

وتتمثل أكثر القطاعات الواعدة للاستثمار في الصومال وأكثرها جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، في: الزراعة، والثروة الحيوانية، والصيد، والثروات الطبيعية. ويعبر الشكل البياني عن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصومال خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤).

شكل رقم (١٩) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصومال



Source: By Author using the World Bank Database.

ويتضح من الشكل البياني السابق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصومال تبلغ في المتوسط ١٠٠ مليون دولار، في حين أنها عام ٢٠٠٧ وصلت إلى ١٤٠ مليون دولار بعد أن كانت تقترب من الصفر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، لكنها انخفضت إلى ٨٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت إلى ١٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩، واستقرت عند هذا المستوى خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤.

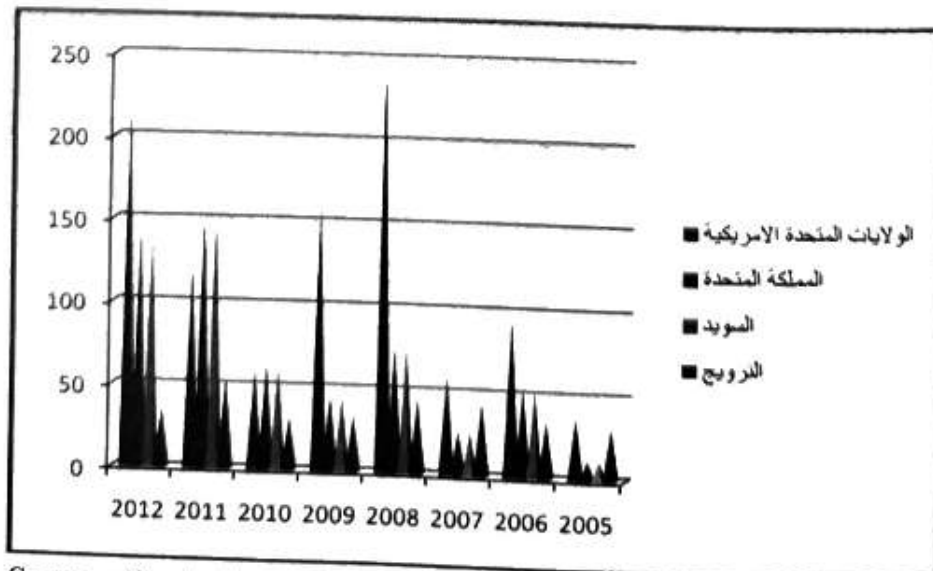
ويعبر الجدول والشكل البياني التاليان عن تطور المساعدات الاقتصادية التنموية المقدمة من أهم المانحين الدوليين (ممثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والسويد والنرويج) إلى الصومال خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢).

جدول رقم (٥) المساعدات الاقتصادية التنموية من المانحين الدوليين للصومال
(بالمليون دولار)

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧	٩٥	٥٩	٢٤٣	١٥٩	٥٩,٤	١٢١,٥	٢١٩,٦
المملكة المتحدة	١١	٥٣	٢٦	٧٦	٤٤	٦٢,٣	١٥٢	١٤٢
السويد	١٣	١٣	٢٦	٢٥	٢٩	٢٦	٦٣,٥	٤٢,٣
النرويج	٣١	٣٤	٤٣	٤٤	٣٣	٣١,٥	٥٤	٣٥

Source: African Development Bank Group, African Union Commission and Economic Commission for Africa: African Statistical Yearbook 2014, p. 320.

شكل رقم (٢٠) المساعدات الاقتصادية التنموية من أهم المانحين للصومال



Source: By Author using the data of table 5.

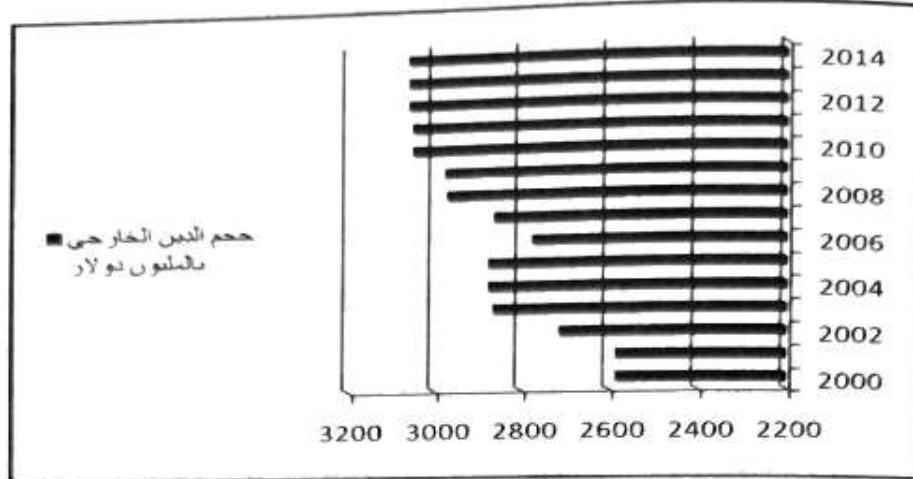
ويتضح من الجدول والشكل البياني السابقين أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول في المساعدات الاقتصادية التنموية الموجهة إلى الصومال، كما أنها في تزايد مستمر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٢)، حيث ارتفعت من ٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٢١٩,٦ مليون دولار عام ٢٠١٢. وتأتي المملكة المتحدة في المركز الثاني، حيث بلغت المساعدات الاقتصادية المقدمة منها إلى الصومال ١٤٢ مليون دولار عام ٢٠١٢، ولكن أكبر مستوى لهذه المساعدات كان عام ٢٠١١، حيث بلغت المساعدات ١٥٢ مليون دولار. أما السويد فتأتي في المركز الثالث، وقد تزايدت مساعداتها الاقتصادية إلى الصومال من ١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٦٣,٥ مليون دولار عام ٢٠١١، ولكنها انخفضت إلى ٤٢,٣ مليون دولار عام ٢٠١٢. وبيلي ذلك النرويج حيث ارتفعت المساعدات المقدمة منها إلى الصومال من ٣١ مليون دولار إلى ٥٤ مليون دولار عام ٢٠١١، ثم انخفضت إلى ٣٥ مليون دولار عام ٢٠١٢.

ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي يبلغ إجمالي حجم المعونات الخارجية للصومال عام ٢٠١٥ مليار دولار.

ثالثًا - الديون الخارجية ورصيد ميزان المدفوعات؛

يعبر الشكل البياني التالي عن تطور حجم الدين الخارجي في الصومال خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، حيث يتضح أن حجم الدين الخارجي في الصومال ارتفع مما يقرب من ٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣,١ مليار دولار بداية من عام ٢٠١٠، واستمر حجم الدين عند هذا المستوى حتى عام ٢٠١٤.

شكل رقم (٢١) تطور حجم الدين الخارجي بالصومال



Source: By Author using the World Bank Database.

يعرض الجدول التالي تطور رصيد ميزان المدفوعات في الصومال خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٤).

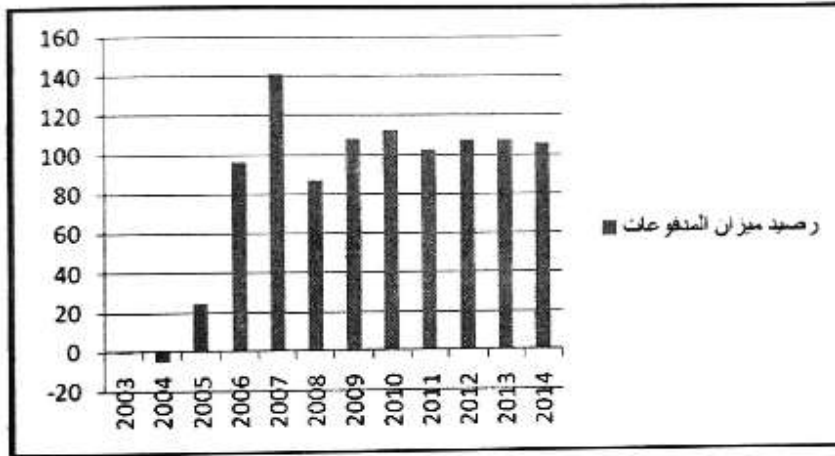
جدول رقم (٦) تطور رصيد ميزان المدفوعات (بالمليون دولار)

السنة	رصيد ميزان المدفوعات
٢٠٠٣	٠,٨٥-
٢٠٠٤	٤,٨-
٢٠٠٥	٢٤
٢٠٠٦	٩٦
٢٠٠٧	١٤١
٢٠٠٨	٨٧
٢٠٠٩	١٠٨
٢٠١٠	١١٢,٠٠
٢٠١١	١٠٢,٠٠
٢٠١٢	١٠٧,٣٣
٢٠١٣	١٠٧,١١
٢٠١٤	١٠٥,٥

Source: African Development Bank Group, African Union Commission and Economic Commission for Africa: African Statistical Yearbook 2014, p. 321

يتضح من الجدول والشكل البياني السابقين أن رصيد ميزان المدفوعات كان سالباً عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ووصل إلى عجز قيمته ٤,٨ مليون دولار، وأصبح يحقق فائضاً بداية من عام ٢٠٠٥، واستمر هذا الفائض في التزايد من ٢٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١٤١ مليون دولار عام ٢٠٠٧، ثم انخفض إلى ٨٧ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وارتفع إلى ١٠٨ ملايين دولار عام ٢٠٠٩، واستمر في هذا المدى إلى أن وصل إلى ١٠٥,٥ مليون دولار عام ٢٠١٤.

شكل رقم (٢٢) رصيد ميزان المدفوعات



Source: By Author using the data of table 6.

*

المبحث الرابع

التحديات الاقتصادية في الصومال وسبل مواجهتها

تحتاج الدولة إلى ركن اقتصادي تعتمد عليه في تسيير العمل الحكومي والاجتماعي، فيعتقد بعض الباحثين الاقتصاديين أن مقدار الثروة في الصومال أكبر من سكانها؛ لكثرتها ولوفرته، فالميزة النسبية في الصومال هي الثروات الطبيعية، وفي الوقت نفسه فإن المصادر الاقتصادية في الصومال في حالة ممتازة.

ولتحقيق نجاح النشاط الاقتصادي في الصومال يتطلب الأمر مواجهة التحديات

التالية:

١- إعادة تنظيم الثروات الطبيعية:

إن القدرات الاقتصادية المهدرة في الصومال تبلغ تقريباً ٤٤ مليون دولار بحسب تقرير البنك الدولي. وعلى الدولة الصومالية أن تنظم الثروة الوطنية تنظيمًا جيدًا وتستفيد من الثروة الحيوانية التي تتميز بها الصومال، ويجب ضبط الأنشطة التجارية غير المرخصة وفرض قانون ضريبي على الشركات التجارية وغيرها من الشركات^(٢٢).

٢- تنشيط عناصر الإنتاج:

تتوافر عناصر الإنتاج الأرض - الأيدي العاملة - رأس المال - التنظيم في الصومال، وتحتاج إلى تفجير والتنظيم بشكل جيد؛ لأن الطاقات الموجودة في المجتمع الصومالي وحدها كافية لتنشيط الاقتصاد الصومالي. ويعد النشاط الاقتصادي في الصومال نشاطًا عشوائيًا غير منظم، لذلك فإن على الدولة الصومالية أن تراقب النشاط الاقتصادي وتنظمه حتى لا تدعه يسير بشكل عشوائي؛ لأنه سوف يهدد عملية السلام وبناء الهيكل الحكومي المرغوب في الصومال. وعلى الدولة أن ترسم خططًا سياسية تضبط النشاط الاقتصادي والسلع الموجودة في السوق وتداولها بين الناس^(٢٣).

٣- النقل والمواصلات:

أصبحت المواصلات، سواء كانت بحرية أم نهريّة أم حديدية أم برية أم جوية - من أهم أركان كيان الدولة، ومع هذه الأهمية الكبرى لحركة المواصلات وما لها من منافع حضريّة واقتصادية وما تؤدّيه من دور حيوي يؤدي إلى ترابط كيان الدولة ووحدةها، فتعد المواصلات من أهم المشكلات التي تعاني منها الصومال، حتى إن الخط الحديدي الوحيد الذي كان يربط مقديشو بأفجوي ومقديشو بإثيوبيا في أثناء الحرب العالمية الثانية قد اندثر تمامًا وأصبحت البلاد دون خطوط حديدية، عدا ذلك الخط الرفيع المفرد الذي يخدم مصنع السكر في جوهر (أي من حقول القصب إلى مصنع السكر فقط).

تنقسم طرق النقل البري في الإقليم الجنوبي بالصومال إلى ثلاثة أقسام:

١- طرق الدرجة الأولى، وهي الطرق المسفلّطة في مقديشو والتي تمتد خارج مقديشو حتى أفجوي جنوبًا وتمتد شمالًا حتى بيلدوين، ويبلغ طول الطرق الداخلية في مقديشو ٤١٨ كيلومتر والطرق الخارجية منها ٢٠٢ كيلومتر.

٢- طرق الدرجة الثانية، وهي طرق طبيعية، وتعد شريان الحركة والمواصلات للسكان والإنتاج والسلع بين المدن الكبرى. وبعض هذه الطرق طبيعي وبعضها قد مهّده الإنسان.

٣- طرق الدرجة الثالثة، وهي الطرق الزراعية التي تربط القرى الصغيرة بعضها ببعض، وفي العادة تكون طرقًا غير ممهّدة^(٢٤).

ويبلغ مجموع الطرق البرية نحو ١٠٢٤٧ كم. ومن الطرق الداخلية (في المدن) ما مجموعه ٥٠٤٥ كم، ومن أهمها:

١- طريق مقديشو - أفجوي - جلب - كيسمايو ويبلغ طوله نحو ٥٠٠ كم، ثم من بونتي قرب كيسمايو إلى إنفدي.

٢- طريق مقديشو - بيدوا - لوخ - دولو، ويبلغ طوله نحو ٥٠٠ كم، ثم إلى إنفدي.

٣- طريق مقديشو - بلعد - جوهر - بولوبورتى - بيلدوين - فيرفير، وطوله ٣٧٥ كم، ثم إلى أوجادين.

٤- طريق فيرفير - دوسمريب - غالكاعيو - قارضو - بوصاصو (بندر قاسم)، وطوله ١١١٠ كم.

٥- طريق مقديشو - بيلدوين - غالكاعيو - بوصاصو (بندر قاسم)، وطوله ١٥٠٠ كم^(٢٥).

وتعاني الطرق في الجنوب من الأمطار الغزيرة التي تحول الطرق الزراعية إلى طرق موحلة، مما يعطل حركة المرور تمامًا، وقد تستمر هذه الفترة أسبوعًا أو أكثر خلال الفترات المطيرة، وقد تمتد إلى شهر أو ثلاثة في العام.

أما عن النقل البري في الإقليم الشمالي فلا يوجد غير طريق واحد معد بين مطار هرجيسا ومقر المحافظة وطوله عشرة أميال، وعدا هذا الطريق فإن الطرق كافة طرق طبيعية. ومن أهم هذه الطرق الطبيعية ما يلي: طريق هرجيسا - بوراما طوله ٨٧ ميلاً، طريق هرجيسا - بربرة طوله ١١٠ ميل، طريق هرجيسا - برعو وطوله ١٢٧ ميلاً يمر بمدينة شيخ، طريقة بربرة - برعو وطوله ٩٠ ميلاً، طريق بوراما - وأوبره طوله ١١ ميلاً، طريق أوبره - حجة طوله ٦٤ ميلاً، طريق بورما - زيلع وطوله ١٥٠ ميلاً، طريق زيلع - جيبوتي وطوله ٣٠ ميلاً، طريق عرجابو - بربرة وطوله ٢٢٧ ميلاً، طريق عرجابو - برعو وطوله ٢٣٩ ميلاً، طريق عرجابو - لاس عانو وطوله ١٦٢ ميلاً، طريق عرجابو - قرضو وطوله ١٨٧ ميلاً^(٢٦).

وتعد أغلب طرق الإقليم الشمالي طبيعية سهلة في بعض أجزائها، وأحياناً تقف الطبيعة دون استمرار المواصلات في خط مستقيم، ولذلك تسير الحركة والنقل عن طريق انحناءات كبيرة تزيد من طول المسافة والزمن والتكاليف، ولا تخلو هذه الطرق من حُفر واسعة أو مستنقعات أو بروزات صخرية أو أراضٍ حصوية.

٤- الاستثمارات الداخلية والخارجية؛

تلعب الاستثمارات دورًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية؛ لأنها تحقق الانتعاش للنشاط الاقتصادي؛ إذ إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يسهم في بناء البنية الاقتصادية للدولة، فعلى الحكومة الصومالية أن تجتهد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصومال، بما أن الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال يسهمان في تقليل البطالة والتضخم اللذين هما أشد التحديات الاقتصادية التي تواجه الدولة الصومالية^(٢٧).

٥- السياسات الاقتصادية؛

يعاني الاقتصاد الصومالي أزمة مالية ضخمة تحتاج إلى علاج؛ لأن الصورة الأساسية للمشكلة المالية في الصومال تتمثل في القيمة النقدية للعملة الصومالية، وعلى الجانب الآخر فإن الاقتصاد الصومالي يعاني من فوضى نقدية، فعلى الحكومة الصومالية أن ترسم قوانين ولوائح وإجراءات تنظم حركة الكتلة النقدية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فلا بد من توفر سياسة نقدية تنظم كمية النقد الموجودة في المجتمع^(٢٨).

كما يعاني الاقتصاد الصومالي من فوضى تجارية، لذلك فإن على الدولة الصومالية أن ترسم سياسات تجارية تنظم الحركة التجارية الداخلية والخارجية، فالتجارة الداخلية لا بد أن تكون منتظمة، وأن تراعي الدولة الصومالية القطاعات الاقتصادية الخاصة، وتحافظ في الوقت نفسه على سلامة النشاط الاقتصادي^(٢٩).

وتعد التجارة الخارجية كتلة من كتل التنمية بشرط ألا تكون متعمدة؛ لأن الواردات تستنزف الطاقة الاقتصادية من الدولة، لذلك لا بد من ميزانية منتظمة تنظم بها الدولة صادراتها و وارداتها. كما أن البنك المركزي هو من يتخذ كل هذه القرارات وهو المضغعة الموجودة في جسم الحكومة، فإذا صلح صلح النشاط الاقتصادي للحكومة، وإذا فسد فسد النشاط الاقتصادي للحكومة.

٦- دعم ميزان المدفوعات؛

يعد الإنتاج الداخلي القوة الرسمية لنشاط الاقتصاد الحكومي، فإذا كانت الدولة تعتمد على السلع المستوردة فهذا يعرضها إلى الانكشاف الاقتصادي، وعليها أن تعتمد على قوة إنتاجها من خلال الصادرات. لذا تحتاج الصومال إلى استخدام الموارد الطبيعية والبشرية الاستخدام الأمثل ومكافحة الفساد والرشوة وتنظيم الأموال الداخلة في ميزانية الدولة والخارجة منها.

٧- التدخل الخارجي؛

وقد وقعت الصومال على اتفاق مع البنك الدولي بخصوص إدارة السياسات المالية العامة، كما توصل صندوق النقد الدولي لاتفاق مع الحكومة الصومالية من خلال برنامج مدته ١٢ شهرًا للمساعدة ومراقبة إصلاحاته لعمليات الحكومة وإدارة سياسات المالية العامة. ولن يتضمن البرنامج أي دعم مالي للصومال، لكنه خطوة ضرورية نحو بقرض محتمل من صندوق النقد في المستقبل. كما يرسل الاتفاق أيضًا إشارة إيجابية إلى المانحين الدوليين بشأن التزام الصومال بتحسين الأداء الحكومي^(٣٠).

لكن تكمن المشكلة الرئيسة في قروض البنك وصندوق النقد الدوليين في تعميم هذه الاستشارات الاقتصادية. فإن الظروف الاقتصادية للصومال غير الظروف الاقتصادية للكونغو على سبيل المثال، وبالتالي يلزم للنصائح الخاصة بكل منهما دراسة حالة خاصة جدًا من خلال متخصصين في الاقتصاد الصومالي، ومتخصصين في الاقتصاد الكونغولي مثلًا، لكنَّ هذا لا يحدث أبدًا، فيتم تعميم القرارات والقيود والشروط نفسها التي تلتزم بها الحكومات. وبالطبع هذه القروض تجعل العجلة الاقتصادية تدور في البلاد، لكنها تخرب الاقتصاد نهائيًا، وتجعل الديون أعلى وأكبر.

لقد تدخل البنك الدولي إبان الحرب الأهلية في الصومال التي بدأت عام ١٩٩١ ببرنامج «التكييف الهيكلي» الذي يطبقه ويعممه على جميع الدول التي يقترضها حول العالم. وقد طبق هذا البرنامج على مائة دولة نامية، ومن خلاله يتم تحرير الأسعار

والجمارك والعملة الوطنية أمام الدولار والواردات الأجنبية. فقد عزز برنامج التكييف الهيكلي اعتماد الصومال على الحبوب الأجنبية، وفي الفترة من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات زادت المعونة الغذائية ١٥ ضعفًا بنسبة ٣١٪ سنويًا. ثم أعقب هذا تخفيض سعر الشلن الصومالي - الذي فرضه صندوق النقد الدولي - في مواجهة الدولار الأمريكي^(٣١).

وأدى هذا إلى ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة في الصومال، وأثر هذا بشكل مباشر على الزراعة؛ فاعتماد المزارعين على الحبوب الأجنبية ضرب السوق المحلية للزراعة، وانفتح الصومال على الشركات الكبرى ساعد على نسيان أهل البلاد محاصيلهم الأساسية. وجاءت الإصلاحات الاقتصادية بالشركات الأجنبية، فنافست الإنتاج المحلي. كما تم تخفيض ميزانية الصحة والتعليم لصالح «الإنتاج»، وانخفضت أجور العمال في القطاع العام بنسبة ٩٠٪. وحدثت المجاعة في الصومال بعد تدخل صندوق النقد والبنك الدوليين ولم تكن نتيجة ندرة الغذاء، وإنما كانت نتيجة فائض عرض الحبوب الأساسية وبرنامج التكييف الهيكلي^(٣٢).

وأخيرًا وبعض عرض التحديات الاقتصادية وسبل مواجهتها فإن هذه الإجراءات سألقة الذكر تساعد الدولة الصومالية على بناء اقتصاد قوي، مما يساعد المجتمع الصومالي على الخروج من المحنة الاقتصادية التي يعاني منها؛ لأن الصومال ليست دولة فقيرة كما يظن البعض، ولكنها تحتاج إلى تحديث في نظم الإدارة وتحسين الأداء الحكومي.

*

الهوامش

- (1) www.somaliacountry-stats.com/ar/-1/-2/-26/13692-1185.htm
- (2) The World Bank Database, www.worldbank.org
- (3) AFDB Statistics Pocketbook 2015, Economic and Social Statistics Division.
- (4) Ibid.
- (5) United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York and Geneva: United Nations, 2015).
- (6) www.somaliacountry-stats.com/ar/-1/-2/-26/13692--1185.htm
- (7) African Development Bank Group; Somalia Country Strategy Paper 2014-2018.
- (8) www.somaliacountry-stats.com/ar/-1/-2/-26/13692--1185.htm
- (9) AFDB Statistics Pocketbook 2015, op. cit.
- (10) <http://www.marefa.org/index.php>
- (11) Ibid.
- (12) African Development Bank Group; Somalia Country Strategy Paper 2014-2018, op.cit
- (13) Ibid.
- (14) www.somaliacountry-stats.com/ar/-1/-2/-26/13692--1185.htm
- (15) African Development Bank Group; Somalia Country Strategy Paper 2014-2018.op.cit
- (16) Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2015: Industrializing Through Trade, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016)
- (17) United Nations Development Program: Economic Report on Africa 2014, Dynamic Industrial Policy in Africa: Innovative Institutions, Effective Processes and Flexible Mechanisms(Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2015).
- (18) African Development Bank Group; Somalia Country Strategy Paper 2014-2018, op.cit
- (19) Ibid.
- (20) AFDB Statistics Pocketbook 2015, op. cit.
- (21) Ibid.
- (22) www.somaliacountry-stats.com/ar/-1/-2/-26/13692--1185.htm
- (23) Ibid.
- (24) African Development Bank, Review of the Implementation Status of the Trans African Highways and the Missing Links, Vol. 1, Main Report. www.afdb.org
- (25) Ibid.
- (26) Idem.
- (27) United Nations Conference on Trade and Development: World Investment Report 2014, Investing in The SDGs: an Action Plan, (New York and Geneva: United Nations, 2014), P. 37.
- (28) African Development Bank Group, African Union Commission and Economic Commission for Africa: African Statistical Yearbook 2014, p. 69.
- (29) Ibid, p. 70.
- (30) www.marefa.org/index.php
- (31) www.somaliacountry-stats.com/ar/-1/-2/-26/13692--1185.htm
- (32) www.marefa.org/index.php

المصادر والمراجع

- African Development Bank, Review of the Implementation Status of the Trans African Highways and the Missing Links, Vol. 1, Main Report, www.afdb.org
- African Development Bank Group; Somalia Country Strategy Paper 2014-2018.
- African Development Bank Group, African Union Commission and Economic Commission for Africa: African Statistical Yearbook 2014.
- AFDB Statistics Pocketbook 2015, Economic and Social Statistics Division.
- Economic Commission for Africa, Economic Report on Africa 2015: Industrializing Through Trade, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016)
- _____, Economic Report on Africa 2014, Dynamic Industrial Policy in Africa: Innovative Institutions, Effective Processes and Flexible Mechanisms (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2015).
- The World Bank Database, www.worldbank.org
- United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York and Geneva: United Nations, 2015).
- United Nations Conference on Trade and Development: World Investment Report 2014, Investing in The SDGs: an Action Plan, (New York and Geneva: United Nations, 2014).
- www.somaliacountry-stats.com/ar/-1/-2/-26/13692-1185.htm
- <http://www.marefa.org/index.php>

• • •

الاقتصاد الصومالي

(الإمكانات والموارد وفرص الاستثمار)



أ. محمود محمد حسن عبيدي^(*)

مقدمة:

الصومال بلد يمتلك خصائص تؤهله لأن يكون ليس فقط بلدًا يؤمن لسكانه مستوى حياة مرتفعًا، بل يمكنه أن يصبح قوة اقتصادية على المستويين الإقليمي والقاري، وذلك لكبر مساحته المقدرة بـ ٦٣٧٦٥٧ ألف كيلو متر مربع، وإطلاله على المحيط الهندي وخليج عدن، في موقع مشرف على بعض أشد ممرات التجارة البحرية الدولية ازدهارًا بالحركة، بطول ساحل يبلغ ٣٣٠٠ كيلو متر، يتيح عبر موانئه خدمة ٢٠٠ مليون نسمة في الوسط الأفريقي القريب، ناهيك عن مصائد الأسماك غير المستغلة، إضافة إلى ما توفره بيئته الطبيعية من إمكانيات ليكون رائدًا في قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني، مع وفرة في الموارد الباطنية من خامات معدنية مهمة للصناعة، والوقود الأحفوري والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، فإن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكان في البلاد، نتيجة للصراعات الداخلية على مدى العقدين الماضيين، وانعدام الاستقرار - لازالت حَجر عثرة في الوصول إلى عتبة تجعل من الممكن البدء بتحقيق التنمية المستدامة المطلوبة.

وقد أدّى انهيار الدولة الصومالية بسقوط نظام الجنرال محمد سياد بري في السادس عشر من يناير (كانون الثاني) ١٩٩١م، إلى انتهاء عصر إشراف الدولة المركزية على الاقتصاد الوطني، مؤديًا ذلك إلى فراغ كبير، سرعان ما شغله قطاع الاقتصاد غير الرسمي، الذي بقي حيًّا رغم قبضة الحكومة المحكّمة على قطاعات الاقتصاد الرئيسة في

(*) باحث متخصص في الشؤون الاقتصادية الصومالية، جمهورية الصومال الفيدرالية.

البلاد، منذ البدء بأعمال التأميم التي افتتح بها الحكم العسكري في البلاد ثورته التي عنونها بتطبيق الاشتراكية العلمية، وبناءً على نصيحة من السوفييت أعلن الرئيس الصومالي خطة لمدة ٣ سنوات للتنمية الاجتماعية على المستوى الوطني، ويعمل بها بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣، مستهدفة تحسين الظروف المعيشية للسكان، وضمان القضاء على كل من البطالة والرأسمالية في البلاد، وتحديث الزراعة وبناء قطاع صناعي وطني متطور.

وعلى الرغم من المصاعب التي خلقها غياب الدولة في الصومال، فإن الاقتصاد الصومالي شهد انتعاشاً حقيقياً، وذلك لتحوّل الدولة المركزية قبيل ذلك إلى عبء على الاقتصاد، بسبب ارتفاع المديونية والتضخم، نتيجة للفساد والترهل الحكوميين، ومع ازدهار الاقتصاد غير الرسمي، الذي انتقل من حالته التقليدية السابقة «السوق السوداء»، المهددة بالملاحقة والعرقلة الحكومية، إلى أن يصبح المظلة الرئيسة التي تشمل أشكال العمل الاقتصادي كافة في البلاد، مما جعل الناتج المحلي للبلاد يتصاعد سريعاً من ٩١٧ مليون دولار سنة ١٩٩٠م، إلى ٣,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٤م.

وقد كان بقاء الصومال في حالة اللادولة على مدى العقدين السابقين، وما عايشته البلاد من حالة انعدام الأمن، وسيطرة أمراء الحرب، عاملاً مؤثراً في الحد من النمو الاقتصادي، خاصة مع انعدام المؤسسات النازمة للقطاعي المالي، وعجز البلاد عن جذب الاستثمارات، بل وفرار رأس المال المحلي للاستثمار في الخارج على المستويين الإقليمي كشأن كينيا، أو عربياً كدولة الإمارات العربية المتحدة، أو قارياً كما حدث في دولة جنوب أفريقيا^(١) وجنوب السودان^(٢).

إحصاءات الاقتصاد الصومالي:

بلغ الناتج المحلي للصومال سنة ٢٠٠٨م^(٣) واحداً من أعلى معدلاته منذ الاستقلال، مقدراً بـ ٥,٦ مليار دولار أمريكي، إلا أنه تراجع بعض الشيء في السنوات التالية، ليبلغ ٤,٤ مليار دولار سنة ٢٠١٤م^(٤)، نتيجة للتطورات السياسية في البلاد، وازدياد تدخل الحكومة الفيدرالية في الشأن الاقتصادي، خاصة مع الدخول في اتفاقيات

اقتصادية منحت الإدارة لأطراف أجنبية في إدارة مرافق اقتصادية رئيسة كميناء «مقديشو» ومطار «آدن عبد الله الدولي»^(٥) في العاصمة الصومالية، «وقد قَدَّر نمو النشاط الاقتصادي في البلاد بنسبة ٣,٧٪ عام ٢٠١٤م، وذلك بسبب النمو في الزراعة وقطاع الإنشاءات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين بلغ معدل التضخم ١,٣٪ عام ٢٠١٥، كما قَدَّر معدل النمو الحقيقي بـ ٢,٧٪»^(٦).

ومع التعداد السكاني الذي بلغ في تقديرات سنة ٢٠١٦م اثني عشر مليونًا وثلاثمائة ألف^(٧)، فإن مستوى دخل الفرد يكون قريبًا من ٤٠٠ دولار سنويًا، مما يؤكد ما أعلنه وزير التخطيط من وجود ٧٥٪ من سكان البلاد تحت خط الفقر^(٨)، ناهيك عن ارتفاع معدل البطالة في بلد غالبية سكانه من الفئات العمرية الباكرة، وعلى الرغم من المساعي والأفكار المطروحة للحد من خطورة ارتفاع نسب البطالة إلى ٧٠٪ من اليد العاملة^(٩)، فإن معظم الخطط والمشاريع تواجه عقبات مالية وسياسية في بعض مناطق البلاد، في حين تواجه مناطق أخرى عقبات أمنية كذلك.

القطاعات الاقتصادية:

• الزراعة والثروة الحيوانية:

تشكل الزراعة والثروة الحيوانية عماد الاقتصاد الصومالي، إذ إنها تؤمنان ٥٩٪ من الناتج المحلي، وذلك لاعتماد البلاد على الصادرات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية، كما تؤمنان مصادر الرزق لأكثر من ٧١٪ من اليد العاملة، وينقسم القطاع إلى الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية.

• الخدمات:

يؤمن قطاع الخدمات أكثر من ٣٣٪ من الناتج المحلي، ويشكل هذا القطاع الرافد الثاني للاقتصاد الصومالي، محتويًا على قطاع مالي مهم تقوده شركات الحوالات والخدمات المالية والبنوك الناشئة، كما يسهم قطاع الاتصالات^(١٠) بنصيب وافر في الاقتصاد الصومالي، وأيضًا قطاعات النقل والتعليم والخدمات الصحية، وقطاع

التأمين الناشئ^(١١)، وتشغل مع قطاع الصناعة ما نسبته ٢٩٪^(١٢) من الأيدي العاملة على المستوى الوطني.

• الصناعة:

تعرض النشاط الاقتصادي في البلاد إلى ضربة حقيقية، بانهيار الدولة وتدهور الأوضاع الأمنية^(١٣)، لذا يبقى القطاع الصناعي مسهمًا بنسبة بسيطة من الناتج المحلي؛ إذ يسهم بـ ٧,٢٪ من الناتج المحلي، كما أنه يشغل نسبة بسيطة من السكان، وذلك لتراجع المؤسسات الصناعية التي كان يشغلها القطاع العام، ورغم التعافي التدريجي للقطاع الصناعي، فإنه يواجه تحديات كبيرة لارتفاع التكلفة وصغر السوق المحلي، وهيمنة السلع الأجنبية الأرخص ثمنًا وأكثر جودة.

الإمكانات الاقتصادية للصومال:

• الزراعة والثروة الحيوانية - مصايد الأسماك:

تمتاز الصومال بوفرة منتجاتها الزراعية والحيوانية والسلمكية وتنوعها، وعلى الرغم من الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، استمر هذا القطاع الحيوي يقاوم الظروف غير الملائمة لازدهاره، ولم يتوقف الإنتاج والتصدير، إلا أن الهدف الأساسي لأي مسعى لتطوير ذلك المجال الحيوي، يتمثل في مقاومة الظروف البيئية، والوصول إلى الأمن الغذائي التام، وهو ممكن في ظل ما توفره الأرض والإنسان الصوماليان، من إمكانيات كبيرة وعمل دؤوب، يصبح من خلاله الحفاظ على مركز الصومال كمصدر كبير للسلع الغذائية هدفًا قريب المنال، مع تحقيق أمن غذائي للشعب الصومالي، يجعل التعرض للأزمات الغذائية والمجاعة شيئًا من الماضي، حيث تشكل الأراضي القابلة للاستغلال الزراعي ٣٥٪^(١٤) من مجمل مساحة البلاد، معظمها غير مستغل، في حين يتم استغلال ما نسبته ٦٨٪ من مجمل الأراضي الصومالية في أنشطة الرعي، وفي حين أن ٩٠٪ من المساحة الكلية المزروعة، تشغلها الزراعة البعلية فإن ١٠٪ فقط منها تتم فيها الزراعة المروية^(١٥).

إن الصومال بلد زراعي واعد، ينعم بإمكانات هائلة^(١٦)، إذ تقدر مساحة الأرض الحالية المستصلحة للزراعة قريباً ٢٪ من المساحة الكلية للبلاد (١١٠٠٠ كم^٢)، وعلى الرغم من قابلية تلك الأراضي للمضاعفة فإنه يتم استغلال أقل من سدسها حالياً، ويعمل ما يزيد عن ٦٥٪ من الأيدي العاملة في الإنتاج الزراعي (الرعي خاصة، والزراعة البسيطة)، وتحقق الزراعة تربية الثروة الحيوانية ٦٥٪ من الناتج المحلي للبلاد وغالبية صادراتها.

أولاً- الزراعة:

يمتاز الصومال بتنوع مناخي حقيقي، يتلاءم مع طيف واسع من المحاصيل الكبرى، فهو في الجنوب شبه استوائي إلى استوائي، إلى معتدل في المرتفعات الشمالية، وسهوب رعوية شبه صحراوية، إلى صحراوية في بعض النطاقات، مما يجعل الإنتاج الزراعي في الصومال، شديد التنوع والتغاير من منطقة مناخية إلى أخرى.

- أهم المناطق الزراعية:

- ضفاف نهري جوبا وشبيلي.

- محافظتا باني وبكول.

- منطقة جبيلي غربي هرجيسا.

- منطقة الجبلية غزيرة الأمطار الممتدة من (شيخ) حتى (عير قابو).

- أهم المحاصيل الزراعية:

أولاً- المحاصيل الغذائية:

١- الحبوب:

الحبوب هي عماد الغذاء لدى البشرية؛ لقيمتها الغذائية العالية، وارتفاع محتواها من العناصر الغذائية الأساسية، مثل: الكربوهيدرات والفيتامينات والبروتين وغيرها، بما يمد الجسد البشري بالطاقة، والقدرة على مقاومة الأمراض، كما يجعل الكائن البشري قادراً على العمل والإنتاج، وقد أتاح التنوع البيئي وأنواع التربة ومعدلات

الأمطار واختلاف مصادر المياه، تنوع الإنتاج المحلي من الحبوب، مما يشكل نواة مهمة لتوسع كبير في إنتاجها، وإدخالها في التصنيع الغذائي، بما يضمن عائداً اقتصادياً أكبر مما هو حاصل الآن، ومن أنواع الحبوب التي نجح الإنسان الصومالي في زراعتها وإنتاجها منذ القدم - ما يلي:

- القمح (يزرع غالباً في الشمال الغربي).

- الذرة (تزرع في جميع أنحاء البلاد وغالباً على ضفاف الأنهار).

- الأرز (أدخل ونجح في السبعينيات)، وبلغت ذروة إنتاجه (١٢٠٠٠ طن متري سنة ١٩٨٦)، كما عادت محاولات زراعته ونجحت في جبل (شيخ) شمال غرب البلاد بدءاً من سنة ٢٠٠٩^(١٧).

- الشعير (في الشمال).

- الذرة البيضاء (في معظم أنحاء البلاد، وخاصة في الشمال والمناطق المروية في الجنوب).

- القمح:

على الرغم من أن القمح من أهم محاصيل الحبوب على الإطلاق عالمياً، بقي إنتاجه في الصومال متواضعاً ويزرع على نطاق محدود للاستهلاك الأهلي، ويرجع ذلك إلى ضعف تركيز الدولة الصومالية عليه، ولدور الذرة الكبير بوصفها مادة غذائية، والتسهيلات التي رافقت استيراد القمح من الخارج، وعلى الرغم من حضوره في غذاء الإنسان الصومالي، إلا أنه لا يحتل المركز ذاته على المائدة الصومالية - البدوية غالباً - لتأخر دخول الخبز نسبياً إلى تلك المائدة، إذ يغلب طبخه شأنه شأن الحبوب الأخرى كعصائد.

وتعتمد زراعة القمح في الصومال في مجملها على الأمطار، التي توفر قدراً ملائماً من المياه لري ذلك المحصول، إلا أن تذبذب مقادير الهطول تؤدي أيضاً إلى تذبذب واضح في إنتاجية الحقول المزروعة به.

- الذرة:

بقيت الذرة محصولاً غذائياً مهماً جداً للشعب الصومالي، يعتمد عليه في جملة كبيرة من الوجبات الأكثر شعبية، ومكوناً أساسياً أيضاً في صناعة المعجنات والعصائد، وذلك لملاءمة ذلك النبات للظروف البيئية وإنتاجيته العالية، وجودة مخلفات الحصاد المستخدمة كأعلاف لقطعان البقر وغيرها، إلا أن السياسات الزراعية المعتمدة لم تتجاوز سد حاجة البلاد من ذلك المحصول، مع وجود إمكانية أكيدة للتوسع في زراعة المحصول، الذي يشكل أساساً في العديد من الصناعات الغذائية وغيرها، المعتمدة على التكوين النشوي والسكري الغني لحبوب الذرة.

اقترح إنتاج الصومال من حدود (أربعين ألف طن متري سنة ١٩٨٥)، ليسد حاجة البلاد من تلك المادة الغذائية، إلا أن هناك فرصاً كبيرة حالياً لزيادة الإنتاج، وإدخال المحصول ضمن دورة الصناعات التحويلية .

- البقوليات:

- الفاصوليا الخضراء (في معظم أنحاء البلاد، خاصة في المناطق المروية في الجنوب).
- الفاصوليا الحمراء (في معظم أنحاء البلاد، خاصة في المناطق المروية في الجنوب).
- البازلاء (في معظم أنحاء البلاد، خاصة في المناطق المروية في الجنوب).
- الفول (في معظم أنحاء البلاد، خاصة في المناطق المروية في الجنوب).

٢- الخضراوات والفواكه:

- الطماطم (تزرع في جميع أنحاء البلاد).
- الكرنب أو الملفوف (يزرع في جميع أنحاء البلاد).
- البطاطس (تزرع في جميع أنحاء البلاد، ويوجد توجه متسارع للتوسع في زراعتها بالشمال الغربي).

- البطاطا الحلوة (تزرع في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق المروية في الجنوب).
- البصليات: البصل، الثوم، البصل الأخضر، الكرفس (تزرع في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق المروية في الجنوب).
- القرعيات: الباذنجان، الكوسة، البطيخ، القرع، الشمام (تزرع في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق المروية في الجنوب).
- الموزيات: الموز بنوعيه الحلو والنشوي البلانتيين (تزرع في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق المروية في الجنوب)، ويغطي مساحة ١٢٠٠٠ هكتار من الأرض المزروعة، ويصدر لأوروبا والشرق الأوسط، ويتميز بنوعيته العالية، نتيجة لخصوبة التربة ووفرة المياه وندرة الإصابات؛ إذ يُعد ثلاثة أرباع الإنتاج الصومالي موافقًا للمواصفات العالمية للتصدير.
- الحمضيات: تعد الصومال منتجًا مهمًا للحمضيات خاصة «الليمون» والذي يصدر مجففًا «لومي»، إضافة إلى زراعة البرتقال باعتماد على تقنية التلقيح على أشجار الليمون.
- الجوافة.
- المانجو.
- البنجر الأحمر (يزرع في المناطق المروية في الجنوب).
- الخضراوات الورقية: الخس، الجرجير، الكزبرة، السبانخ (تزرع في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق المروية في الجنوب).
- التمور (تزرع في المناطق الصحراوية الشمالية).
- ٣- الغلال التجارية:
- السمسم (يزرع في المناطق المروية في الجنوب).
- جوز الهند (يزرع في المناطق المروية في الجنوب).

- نخيل الزيت (تزرع في المناطق المروية في الجنوب).
- قصب السكر (يزرع في المناطق المروية في الجنوب)
- الصويا (أدخل في السبعينيات).
- التبغ (يزرع في المناطق المروية في الجنوب).

٤- منتجات الغابات والأحراج:

تتنوع منتجات الغابات والأحراج في البلاد ومنها البخور، والصمغ العربي، والأخشاب والفحم الطبيعي، ومن الثمار: النبق والزعرور (هوهوب). كما تؤمن الأحراج والمراعي مصدرًا غنيًا للأعشاب والثمار الدوائية والتجميلية كالسنامكي والأرجان وغيرهما، كما تمتد السكان بالفطور الموسمية الفقع (لكه).

مميزات الاستثمار الزراعي في الصومال:

- ١- اتساع رقعة الأرض الصالحة للزراعة؛ إذ تزيد في مساحتها الحالية عن دولة لبنان.
- ٢- وفرة المياه السطحية في الأنهر (جوبا) و(شبيلي) في الجنوب، والوديان شبه الدائمة (نوجال) و(واهين) في الشمال.
- ٣- وفرة مخزون المياه الجوفية العذبة؛ إذ إن الصومال يعد حوضًا ضخمًا للمياه الجوفية.
- ٤- تعدد أنواع التربة في البلاد بما يلائم احتياجات المحاصيل كافة، على اختلافها.
- ٥- الإمكانية الكبيرة في مضاعفة الأراضي البكر المستصلحة للزراعة.

ثانيًا- الثروة الحيوانية:

لا زالت الصومال متقدمة عالميًا في قطاع تربية المواشي، إذ إن أعداد القطعان فيها حسب الإحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط الصومالية لم تتغير كثيرًا منذ سنة ١٩٨٨م^(١٨)، بل إنها حققت نموًا من حيث أعداد الإبل والماشية، مع انخفاض

بسيط في أعداد الأغنام، مع تراجع في أعداد الماعز. وتبلغ أعداد هذه القطعان سبعة ملايين من الإبل^(١٩) وأربعة ملايين وثمانمئة ألف من الأبقار، وثلاثة عشر مليوناً ومائتي ألف من الأغنام، وتسعة عشر مليوناً وسبعمئة ألف من الماعز، ليبلغ مجموعها تسعة وثلاثين مليوناً وخمسمئة ألف رأس.

وقد غدت البلاد المصدر الأول في العالم للأغنام بدءاً من عام ٢٠١١، متفوقة على كل من السودان وأستراليا وإيران، وسجلت نمواً سنوياً ثابتاً في صادراتها بنسبة ٦٪، وفقاً لأحدث بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ إذ إنه في عام ٢٠١٥، صدرت الصومال ٤,٩ مليون من الماعز والأغنام، ومن الماشية ٢٩٥,٠٠٠، ومن الإبل ٧٢٠٠٠، بعوائد قُدرت بـ ثلاثمئة وأربعة ثمانين مليون دولار^(٢٠).

الفرص الاستثمارية:

- الاستثمار في إنتاج الأعلاف ومزارع التسمين:

على الرغم من ضخامة الثروة الحيوانية في الصومال، فإنه يتم تربيتها غالباً بالطرق التقليدية المعتمدة على التنقل بالقطعان خلف الكأ والماء، مما يعرض المواشي للإرهاك وقلة الإنتاجية، ناهيك عن بقاء تلك الثروة عرضة لضربات مواسم الجفاف المفاجئة والطويلة أحياناً، بما يهدد نموها ويبدد استثمارات المربين فيها، ولتجاوز ذلك يتوجب الاستثمار في قطاع إنتاج الأعلاف الخضراء والجافة والعلف المركز والعليقات والمكملات، بحيث يتم إنشاء مزارع موسمية أو دائمة للتسمين، بهدف زيادة إنتاج القطعان من اللحوم والحليب، وضبط مذاق لحوم تلك القطعان بحيث تصبح على مستوى متجانس يرضي ذائقة المستهلكين في البلدان المستوردة.

وبالنظر إلى حجم السوق المتوفر ووجود أكثر من أربعين مليون رأس من الأغنام والإبل والماشية، فإن مشاريع من ذلك النوع بعد فترة زمنية معقولة قد تواجه تزايداً في الطلب، بحيث تتوسع سريعاً لتغطية الطلب الذي سيتنامى مع ازدياد وعي المربين بأهمية تلك المنتجات، لسلامة قطعانهم وزيادة إنتاجيتها.

- الاستثمار في قطاع الألبان:

على الرغم من ضعف إنتاجية السلالات المحلية من حيث إنتاجها الحليب، فإن مرجع معظم ذلك يكون إلى الأساليب التقليدية في العناية بالقطعان، وقد يكون الاستثمار في مجال حليب «النوق»، خاصة أن الإبل الصومالية تتغذى من مراعي طبيعية مستفيدة من التنوع النباتي الطبيعي في البلاد، بما يجعل ألبانها تفوق في فوائدها ألبان بعض البلدان التي يتم فيها تربية الإبل في حظائر بأعلاف زراعية محضّة، كما أن التقارير العلمية التي تشير للفوائد الطبية لحليب الإبل وارتفاع الطلب عليه في الغرب، بحيث يبلغ سعر لتر «حليب النوق» أربعين دولارًا أمريكيًا في الأسواق العالمية^(٢١)، خاصة مع وجود مؤشرات على كونه علاجًا لحالات معينة من مرض التوحّد «Autism»^(٢٢)، فإن الاستثمار في إنتاج الحليب الطازج، والمعالج، ومسحوق حليب النوق، قد يكون مفتاحًا للريادة في ذلك القطاع الذي لازال يعاني التعامل التقليدي في معظم بقاع العالم التي توجد بها قطعان الإبل في القارتين أفريقيا وآسيا.

- التوسع في الزراعة المروية:

تشير الدراسات لانخفاض نسبة الأراضي المروية، بالغًا نسبة ١٠٪ من مجموع الأراضي المستصلحة الجاري استخدامها في النشاط الزراعي، ومع وجود إمكانية لمضاعفة الأراضي المستصلحة للزراعة، بالإفادة من مياه نهري «جوبا» وشبيلي، وما أشارت إليه هيئة المسح الجيولوجي البريطانية بالتعاون مع University College London، فقد تبين وجود أحواض مائية جوفية غاية في الغزارة، في مناطق عديدة، خاصة شمال البلاد^(٢٣)، فإن توفر مصادر المياه الجوفية تلك يسمح بالتوسع في الإنتاج الزراعي توسعًا كبيرًا.

ثالثًا- قطاع الصيد البحري:

على امتداد الساحل الذي تطل عليه الصومال من «رأس كامبوني» جنوب شرق إلى «لوياعدي» شمال غرب، وقد أتاح طول الساحل المقدّر بـ ٣٣٠٠ كم متصلًا

بالمحيط الهندي وخليج عدن، مع رصيف قاري تبلغ مساحته ٣٩٥٠٠ كم^٢ - تنوعاً كبيراً في الأحياء البحرية التي تتضمن أكثر من ١٩٥ صنفًا، وأهمها أسماك النفار والمحسن والكوشر والنخار والجرم البياض والشعور والباراكودا والسلطان إبراهيم والحريت والاسقمري الأسباني والاسقمري الحصان والشبوط والبوري، إضافة إلى أحياء بحرية أخرى متنوعة كـ «خيار البحر» والروبيان وجراد البحر والكابوريا، ويعمل في مجال الصيد البحري ما مجموعه ٤٥٠٠ عامل دائم، و٥٠٠٠ عامل موسمي^(٢٤).

وقد شهدت صناعة الصيد البحري تراجعاً كبيراً، متأثرة بالحرب الأهلية التي دمرت البلاد في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، بحيث تراجع الإنتاج المحلي إلى أقل مما كان عليه، بحيث لا يتجاوز الإنتاج ٣٢ ألف طن متري في السنة، إلا أن التقديرات ارتفعت في السنوات الماضية بالغة ١٩٤ ألف طن متري في السنة، والقطاع لا زال يحاول أن يتعافى إلا أنه يواجه صعوبات في تأمين الاستثمارات اللازمة، إضافة إلى محدودية البنية التحتية، وصعوبة نقل الإنتاج إلى الأسواق الداخلية وأسواق الاستيراد، وعلى ذلك فإنه يؤمن مصدر دخل لآلاف الأسر على امتداد المناطق الساحلية.

وقد عَدَّ خبراء البيئة المياه الإقليمية الصومالية الرابعة عالمياً من حيث قدرتها على تجديد مخزونها الحيوي من أصل أربعة وخمسين نظاماً بيئياً بحرياً كبيراً، إضافة إلى اعتبارها الثامنة عالمياً من حيث كثافة الإنتاج الحيوي القابل للصيد لوحدة المساحة، وهو ما يؤهل البلاد لإنتاج ٨٣٥,٠٠٠ ثمانمئة وخمسة وثلاثين ألف طن متري سنوياً، بدلاً من متوسط الإنتاج السنوي المقدّر بـ ٣٢ ألف طن متري في متوسط تقديرات (١٩٩٧-٢٠٠٦)^(٢٥).

رابعاً- قطاع النقل:

تتميز الصومال بموقعها الجغرافي، المطل على خليج عدن، وجوارها مع جمهورية إثيوبيا الفيدرالية، وقربها من دول منطقة البحيرات العظمى «أوغندا، رواندا، بوروندي» إضافة إلى «جنوب السودان» و«أفريقيا الوسطى»، حيث يسمح للصومال موقعها المميز ذاك، بإمكانيات كبيرة في مجالات النقل البحري والتجارة الدوليين،

خاصة أن مجموع سكان تلك المنطقة يزيدون عن مئة وخمسين مليونًا، لا تطل على أي من البحار والمحيطات، بما يسمح للصومال أن تكون شريكًا قويًا في الإفادة من أسواقها بجانب كل من «كينيا» و«تنزانيا»، من حيث إمكانية الاعتماد عليها من حيث قدرتها على تأمين ممر اقتصادي ملائم للبضائع والسلع والخدمات.

- الطرق:

تعاني «الصومال» جملة من مصاعب كبيرة في قطاعي النقل البري والبحري، لضعف الاستثمار الحكومي في البنية التحتية، وقد يكون أكثر القطاعات تأثرًا بذلك هو قطاع الطرق؛ إذ تعاني محافظات كاملة من انقطاع شبه تام عن الاتصال بالعواصم الإقليمية عن أطراف المحافظات، وذلك لتراجع صلاحية الطرق المعبدة أو انعدامها؛ إذ إن ١٠٪ من أصل ٢٢ ألف كيلومتر من الطرق في البلاد، طرق معبدة، في حين أن ٩٠٪ منها طرق ترابية، يصعب استعمالها في أثناء الموسم الماطر وبعده، وتلك النسبة من الطرف المعبدة تحتاج للصيانة والإصلاح، ولذلك فإن الاستثمار في قطاع النقل والطرق حيوي بصورة لا يمكن معها الاكتفاء، بالمساعدات الدولية التي تمر بسلسلة - غذائية - غاية في التعقيد تبدد التمويل المحدد، كما لا يمكن الاعتماد على المشاريع الحكومية قليلة الكفاءة، والتبرعات الشعبية التي قد تتعرض لسوء الاستخدام والإدارة في أحيان كثيرة.

وتحتاج البلاد سريعًا إلى اثنين وعشرين ألف كيلومتر من الطرق المعبدة، والمئات من «عبارات» وقنوات تصريف السيول، والمئات من «الجسور» و«السدود»، بما يستلزم تأمين استثمارات بمليارات الدولارات، يمكن استيفاء جانب مهم منها عن طريق ما يتم تحصيله من رسوم التعريفات الجمركية على العربات، ورسوم المرور والرسوم الدورية، وجملة الضرائب والخدمات التي تقدمها قطاعات اقتصادية معينة لقطاع النقل، كقطاع تجارة الوقود والصيانة الميكانيكية وتجارة قطع الغيار والإضافات.

- صناعة النقل البري:

بقيت صناعة النقل في البلاد معتمدة على الاستثمارات الفردية، سواءً في قطاعي نقل البضائع ونقل الركاب، ما خلا نقل مخدر «القات»، إلا أن دخول شركات النقل الجماعي أدى إلى انتظام النقل بين المدن وخفض كلفتها، إلا أن اعتماد تلك الشركات في الغالب على مركبات النقل الصغير «١٤ راكباً»، لا زال عائقاً أمام المزيد من التطور في هذا المجال الحيوي، خاصة مع ازدياد كثافة الانتقال بين المدن الرئيسية وداخلها.

- صناعة النقل البحري:

يضم الصومال عددًا كبيرًا من مدن الموانئ التاريخية، وتواجه تلك المدن خلا «مقديشو» و«بربرة» و«بوصاصو» و«كيسمايو»، تراجعًا اقتصاديًا كبيرًا، على الرغم من قدرتها على أن تصبح مراكز استثمار رئيسية، تؤمن عوائد اقتصادية كبيرة للمستثمرين وللشعب والدولة، كمدن «زيلع» و«هوبيو» و«مرکه» و«براوة»، وذلك في حال توفر الاستثمارات اللازمة لإعادة استغلال الموانئ الطبيعية، وتوسعة قدرتها الاستيعابية بإقامة المنشآت الحديثة المزودة بالمعدات اللازمة لاستخدامها موانئ للاستيراد والتصدير والتخزين وإعادة التصدير، بين القارات الأربع أستراليا وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

- صناعة النقل الجوي:

يخدم قطاع النقل الجوي في البلاد واحدٌ وستون مطارًا، منها ستة مطارات دولية في «مقديشو» و«هرجيسا» و«بربرة» و«بوصاصو» و«كيسمايو» و«غروي» والبقية محلية، وتتميز المطارات الدولية بمدارجها المعبدة المتراوحة في الطول ما بين ٣٠٤٧ م و١٥٠٢٤ م، في حين أن بقية المطارات الخمسة والخمسين غير معبدة المدارج^(٢٦).

الفرص الاستثمارية:

هناك فرص استثمار متاحة في قطاع النقل والطرق في الصومال، في المجالات

التالية:

- صيانة شبكات الطرق القديمة، وتعبيد طرق جديدة.

- توسعة الموانئ الرئيسية وتطويرها، وهي: «بربرة» و«بوصاصو» و«كيسمايو» و«بروأة».
- تطوير الموانئ التاريخية لخدمة نشاطي التجارة والنقل الدوليين.

خامسًا - قطاع البناء والاستثمار العقاري:

يشكّل قطاع العقارات واحدًا من أهم قطاعات الاستثمار في البلاد، وذلك لتحسن الحالة الأمنية جنوب البلاد، إضافة إلى رسوخ الثقافة الشعبية التي تُعد الاستثمار في العقارات - الأراضي تحديدًا - الوسيلة الأكثر أمانًا في ادخار الأموال والحفاظ على قيمتها، في الإفادة من الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي والعقارات، وامتداد الأراضي التي يملكها المواطنون حتى مسافات تزداد بعدًا عن المراكز الحضرية يوميًا بعد يوم، بما يزيد أسعار الأراضي الأقرب بمعدلات سنوية وموسمية متصاعدة، كما لا يوجد في الأفق أي مؤشر لإمكانية انخفاضها على المدى القصير والمتوسط.

- الاستثمار السكني:

على الرغم من اتساع نطاق الاستثمار الشعبي في الأراضي والعقارات، فإن الهدف الغالب عليها هو الاستثمار من أجل السكن، أو عرضها للبيع لمشتريين بغرض السكن، وعليه فإن فردية الاستثمارات تؤدي غالبًا إلى صغر حجم الأراضي المملوكة، مما يزيد أسعارها بسرعة كبيرة، ويضمن ثبات تلك الأسعار متأثرة بحركة السوق والعاملين، خاصة أن استمرار ارتفاع الأسعار يضمن عمولات ومكاسب مالية أكبر من الصفقات المعقودة.

- أزمة السكن القادمة:

بالنظر إلى الفترة الطويلة من الاستقرار، والنقل المتواصل للملكيات الأراضي المشاع للمواطنين بصورة غير منظمة، وبعض السلوكيات غير المهنية التي تصدر عن مسؤولين عاملين في ذلك القطاع الحيوي، حدث تصاعد في أسعار الأراضي وكلفة في إجراءات نقل الملكيات، لذلك فإن البلاد تشهد تباطؤًا استثماريًا في قطاع الإنشاءات والتطوير العقاري، ومما يزيد من آثار ذلك التباطؤ ازدياد وتيرة حركة الهجرة من

الريف للمدن، لأغراض العمل والتعليم، أو تراجع الدخل في الريف وازدياد الفرص في المدن، إضافة للنمو السكاني الكبير في بلد ٦٥٪ من سكانه دون الخامسة والعشرين، فإننا نشهد بواكير أزمة سكن كبيرة، وأولى مؤشرات ارتفاع أسعار الإيجارات السكنية بمعدلات تجاوزت ١٠٠٪ في بعض المناطق، بما يجعل السعي للحصول على سكن ملائم، سبباً في استهلاك جانب كبير من دخل قطاعات واسعة من المجتمع، كالأسر التي يكون معيلوها من العاملين في القطاع الحكومي وصغار الكسبة.

سادساً- قطاع الاتصالات:

بلغ عدد مستخدمي الهاتف المتحرك ٥٢٪ من السكان، وتنوعت الخدمات ما بين الهاتف المحمول وصولاً لـ «الجيل الرابع» والإنترنت ذي السرعات العالية، وقد استجد إدخال خط «كابلات» الألياف الضوئية للبلاد بدءاً من سنة ٢٠١٣م، عن طريق ثلاث شركات مزودة بالخدمة، في مسعى لرفع مستوى خدمة الإنترنت في البلاد، وخفض كلفة استخدام الاتصالات الفضائية قليلة السعة عالية الكلفة^(٢٧).

سابعاً- قطاع الإعلام:

عرف الصوماليون طفرة في قطاع الإعلام الإلكتروني بصورة سابقة لشعوب المناطق المحيطة، استجابة لموجات الهجرات التي شهدتها الصومال خلال بدايات للحرب الأهلية التي أدت لسقوط النظام الديكتاتوري وانهيار الدولة، وما تلاها من اضطرابات وصراعات داخلية، وقد أدّى ذلك إلى قفزة إعلامية مفاجئة من عصر الإعلام المكتوب والمطبوع الذي تتحكم فيه الدولة المركزية، إلى حالة من الحرية التامة في فضاء الشبكة الدولية «الإنترنت»، وقد يكون الصوماليون قد حققوا حالة من الإشباع مع استمرار بروز المزيد من المواقع الإلكترونية الجديدة لتحل مكان المواقع الإلكترونية التي تراجع إنتاجها، حاصلة على القدر الكافي من التمويل، في إفادة من حالة التنافس السياسي والتجاري المفتوح والجارية في القرن الأفريقي على قدم وساق.

- قطاع الإعلام المرئي والمسموع الأرضي والفضائي، والإلكتروني.

على الرغم من حظر عمل الإذاعات الخاصة في شمال الصومال «صومالي لاند» وتقييدها في أقاليم أخرى، تستمر عدد قنوات الإذاعة في العاصمة مقديشو، وقد عوّض قطاع الإعلام المرئي كثيرًا عن الضعف في المجال الإذاعي، متجاوزًا مع توفر الطاقة الكهربائية في معظم مناطق البلاد على مستوى البث الأرضي، أما التطور في مجال البث المرئي الفضائي فقد جاء استجابة لانتشار الصوماليين في كل قارات العالم، ليلعب مجموع قنوات الإذاعة والتلفزيون اثنتي عشرة قناة، مثل قنوات «Universal» «Horn Cable» الفضائيتين، وقناة «Bulsho» الأرضية، إضافة للقناة الرسمية التي تبث أرضيًا وفضائيًا على حد سواء، كما أن العديد من المبدعين المقيمين في البلاد وخارجها، يمارسون نشاطًا كبيرًا في قطاع الإعلام المرئي من خلال قنواتهم التلفزيونية التي يتم بثها إلكترونيًا، عبر مواقع البث كـ «Youtube» و«Ustream»، والبث الإذاعي عبر مواقع كـ «Sound cloud» وغيره.

• الفرص الاستثمارية:

قد يكون من المهم إدراك تأثير الإعلام على المجتمع وصياغة الرأي العام، وإعادة إحياء القيم الجيدة، ونقل المعرفة وأساليب الحياة، وتكون وجهات نظر حول القضايا المحلية والمناطق المحيطة والعالم، كل هذا يجعل الاستثمار في قطاع الإعلام والإنتاج الإعلامي والثقافي والإبداعي - عاملاً أساسيًا في تطوير المجتمع من ناحية، وانفتاحه على أفكار وتوجهات أصيلة فيه، تعرّضت للطمس أو التراجع نتيجة للظروف التي مرّت بها البلاد من ناحية أخرى، وعليه فإن مجالات الاستثمار المفتوحة تكون واسعة ومجزية، ومنها:

- الاستثمار في قطاع الإعلان والترويج.
- الاستثمار في تطوير قطاع الإنتاج الفني والثقافي والإبداعي.
- الاستثمار في قطاعي البث والطباعة والنشر والتوزيع.

• الخامات المعدنية:

تحتوي البلاد على احتياطيات كبيرة من الفلسبار والجبس وخام الحديد، والكاولين، الحجر الجيري، والغاز الطبيعي، الكوارتز ورمل السيليكا والتنتالوم والقصدير واليورانيوم^(٢٨)، إلا أن قطاع التعدين والمناجم في الصومال ذو إنتاج ضعيف، ويكاد ينحصر إنتاج القليل من الأحجار الكريمة والملح والذهب الخام^(٢٩)، ويقدم القطاع بذلك مساهمة صغيرة من الناتج المحلي.

وقد أدى انهيار الدولة الصومالية سنة ١٩٩١م، إلى عدم وضوح الرؤية بخصوص امتيازات التنقيب التي تقادم الكثير منها، خلال العقدين ونصف الماضيين، إلا أن شركات كشركة «شرق أفريقيا للمناجم» قد مُنحت من قبل جمهورية صومالي لاند - المعلنة من طرف واحد - حقوق التنقيب على عموم أراضيها منذ سنة ٢٠٠٦م، وقد استهدفت الشركة استخراج الأحجار الكريمة والرخام من محيط مدينة «بربرة».

• النفط والغاز:

تحتوي البلاد على صخور خزان مسامية وعالية النفاذية، كالتكوينات العدسية للصخور الكلسية والحجر الكلسي المرجاني، والصخر الرملي، وهذا يعكس إمكانية وجود صخور منشأ للنفط والغاز الطبيعي، ومصائد للنفط متعددة الأحجام، وعلى الرغم من أن بلاد الصومال تحمل إمكانيات هائلة من النفط والغاز، فإن ذلك يبقى مفتقراً للبحث والدراسة^(٣٠).

وقد تم استكشاف الإمكانيات البترولية للبلاد على ثلاث مراحل، حتى وقت البدء بالتقييم الذي موله البنك الدولي، في نحو ٥٤ بئراً تم حفرها كانت في غالبيتها آبار برية، بمعدل بئر لكل ١٠,٠٠٠ كم^٢، وتلك كثافة ضئيلة نسبياً لأعمال الحفر، وقد تمت ملاحظة ظهورات متعددة للنفط والغاز، ولكن لم يتحقق أي اكتشاف على مستوى تجاري. وقد تعرضت أنشطة الاستكشاف كافة للتوقف في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩. وبذلت الحكومة المزيد من الجهود لتجديد أعمال الاستكشاف عام ١٩٧٨ من خلال جذب شركات النفط الأجنبية، وبحلول عام ١٩٧٩، لم تتحقق إلا نتائج هامشية لدى اثنتين

من الشركات، واركو في حوض مدغ وتكساكو في «لامو»، حيث تفاوضت كلا الشركتين مع الحكومة الصومالية للحصول على امتياز الاستكشاف والتنقيب، كل على حدة في عام ١٩٧٩^(٣١).

يقول السيد توماس إي كونور كبير مهندسي البترول بالبنك الدولي: «إنه موجود»^(٣٢)، لا شك بوجود النفط هناك، يعني بذلك شمال الصومال^(٣٣)، بعد أن ترأس هو شخصيًا فريق عمل أجرى دراسة معمقة حول النفط، واحتمال وجوده في الساحل الصومالي المطل على الخليج شمالًا، وقد تم ترجيح وجهة النظر المؤيدة لوجود كميات اقتصادية من النفط في الصومال عامة، وشمال البلاد خاصة، عبر أعمال الاستكشاف الناجحة التي تم إنجازها أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، حيث اكتشفت شركة «هنت» احتياطات قدرتها بمليار برميل من النفط، ضمن الأخدود العظيم، الذي يغطي قوسًا واسعًا عبر شمال البلاد، إلا أن التقديرات ارتفعت بشكل كبير لتكون الاحتياطات المقدرة في الصومال مئة مليار برميل^(٣٤)، بما جعل البلاد في حال تأكيد تلك التقديرات^(٣٥)، واحدة من الدول العشر الأول عالميًا من حيث الاحتياطات المتوقعة.

- في ١٧ من يناير (كانون الثاني) ٢٠١٢ أعلن تحالف الشركات «أفريكا أويل كورب وهورن أويل وريد إمبرور»^(٣٦) عن البدء بأعمال حفر لبئرين بتروليين بحصري نوغال وطرور بأرض البونت.

• الشركاء الاقتصاديون للصومال:

أدى عدم تطور الاقتصاد الصومالي، واعتماده على تصدير المنتجات الزراعية، إضافة إلى صغر حجم السوق، وانخفاض القدرة الشرائية، إلى الحد من حجم علاقاته الاقتصادية الدولية، إلا أن العلاقات الاقتصادية الصومالية قائمة ضمن نطاق تجارتها التقليدي منذ القرن التاسع عشر ممثلًا بالقرن الأفريقي والجزيرة العربية وجنوب آسيا والصين، واستمر الاقتصاد الصومالي مقاومًا للظروف الموضوعية التي حدثت من اتساع

نطاق التعاملات الاقتصادية الدولية المباشرة مع الدول خارج ذلك النطاق، مما أدى إلى الحد من الاستثمار الأجنبي^(٣٧) المباشر، الذي بلغ سنة ٢٠١٤م مئة وخمسة ملايين وخمسمئة ألف دولار أمريكي^(٣٨)، مبقية التبادل التجاري مبنياً على استيراد السلع الغذائية التي لا تُزرع أو تُنتج في الصومال، والإلكترونيات والأدوية والمعدات الميكانيكية والوقود ومواد البناء والبتروكيماويات، وفي عام ٢٠١٤^(٣٩) صدرت الصومال المواشي الحية، والفواكه واللبن والصمغ العربي والجلود، والخامات المعدنية والأحجار الكريمة^(٤٠)، بمئتين وسبعين مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة وارداتها ملياراً وثمانمئة وثمانين مليون دولار أمريكي، بعجز في الميزان التجاري بلغ ملياراً وستمئة وعشرة ملايين دولار أمريكي، يتم تغطيته بما يصل إلى البلاد من تحويلات المغتربين.

أولاً- الدول المستوردة من الصومال:

- سلطنة عُمان.
- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- المملكة العربية السعودية.
- جمهورية الهند.
- جمهورية الصين الشعبية.
- جمهورية اليمن.
- جمهورية باكستان.
- جمهورية مصر العربية^(٤١).

ثانياً- الدول المصدرة إلى الصومال:

- جمهورية إثيوبيا الفيدرالية.
- دول الإمارات العربية المتحدة.

- جمهورية اليمن.
- جمهورية تركيا.
- المملكة العربية السعودية.

• مشكلات الاقتصاد الصومالي:

تتمثل مشكلات الاقتصاد الصومالي في قطاعاته المختلفة، في الأمور التالية:

ضعف الدولة:

قد يكون الارتباط السابق للاقتصاد بالقرار السياسي في الماضي قد أدى إلى تضيق الخيارات أمام النشاط الاقتصادي الصومالي^(٤٢)، كما أسهم انهيار الدولة وعدم وجود أطر رسمية لتنظيم العمل الاقتصادي، وغياب كل من القطاع المالي الرسمي والمصادر الموثوقة للحصول على الرخص وضبط المعايير^(٤٣) المطلوبة لإنجاح الصفقات الدولية، أسهم كل ذلك في تضيق المجال أمام صناعة التصدير، وبالمقابل تسبب في إضعاف حركة الاستيراد.

• الوضع الأمني:

على الرغم من التراجع الذي شهدته حركة الشباب المجاهدين المتطرفة، فإن استمرار نجاحها في القيام بعمليات إرهابية في العاصمة مقديشو، لا زال يلقي الكثير من الظلال على الوضع الأمني الذي ينبغي أن يكون مستقرًا لجذب الاستثمارات، والحفاظ على معدلات النمو.

• البطالة:

على الرغم من ميل الإحصائيات الرسمية إلى التقليل من حجم البطالة، فإن معدل البطالة الفعلي يقارب نسبة الـ ٧٠٪ من القوة العاملة في البلاد، وهو ما يشكل عقبة كبيرة أمام نمو اقتصادي متوازن، يمكن أن يحقق نهضة في مستوى معيشة السكان.

• دمار المؤسسات المالية الرسمية:

في التقرير^(٤٤) الصادر من صندوق النقد الدولي بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٥م، أشار رئيس بعثة الصندوق في الصومال «روجيريو زاندميلا» إلى أن من كبريات المشكلات الأساسية في الاقتصاد الصومالي، غياب البيانات التي يمكن من خلالها التخطيط، كما صرّح بأنه تمت مساعدة الحكومة الفيدرالية الصومالية، عن طريق نطاقات «حوكمة البنك المركزي»، و«حوكمة السياسة المالية»، و«المنظومة المحاسبية للبنك المركزي»، و«اللوائح الناظمة لعمل مجلس إدارة البنك المركزي»، وهو ما يبشر بنهضة متوقعة في القطاع المالي بالبلاد.

نبذة عن تاريخ العملة والقطاع المصرفي في البلاد:

• تاريخ العملات في الصومال:

ورد في مدونات الفراعنة تصدير بلاد «بونت» للذهب، بالإضافة للبخور «البان/بونت»، بالمقايضة على السلع والعروض، وقد وجدت آثار سلع وعملات إغريقية في الساحل الشمالي الشرقي للبلاد، وقد تكون هي أول مظاهر العملة المحلية الموثقة في القرن الخامس عشر، متمثلاً ذلك في العملة «المقديشية» نسبة لسلطنة «مقديشو»، بالإضافة لعملة سلطنة «أجوران» التي خلفت سلطنة «مقديشو» تحمل أسماء ٢٣ وعشرين سلطاناً، شبيهة في تصاميمها مع العملات الفاطمية والعثمانية، وقد بلغت العملات الصومالية تلك مدى انتشار واسع، فوجدت في أثناء أعمال تنقيب في صلالة «ظفار»، في العراق، وفي الإمارات العربية المتحدة، وإيران.

• مراحل نشوء العملة الصومالية الحالية:

بدأ عصر العمل المصرفي في البلاد بالصورة الحديثة عام ١٩٢٠م بافتتاح السلطة الإيطالية في «مقديشو» بجنوب البلاد أول فرع لمصرف إيطاليا المركزي (Banca D'Italia)، تلاه افتتاح فرع آخر في الثاني من نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٢٥م في مدينة «كيسمايو»، وقد قامت سلطة الحماية البريطانية بافتتاح عدد من المصارف

كان أولها فرع مصرف الادخار الحكومي (The Government Savings Bank) في مدينة «بربرة» عام ١٩٣٢م، بهدف تشجيع السكان على ادخار جزء من دخولهم فيه، وفي العام ذاته تم افتتاح فرع لمصرف (Cassa di Risparmio di Torino) التجاري .

وقد سبق ذلك إصدار السلطات الاستعمارية الإيطالية الضامنة للبلاد، عملات باسم «صومالو» عام ١٩٥٠م، من فئات متعددة حملت اسم «الصومال الإيطالياني» بديلاً للروبية ولليرة الصوماليتين الإيطاليتين، كما أصدر الإنجليز عملتهم الاستعمارية «شلن شرق أفريقيا» بديلاً عن استخدام الروبية الهندية، والفلورين، وقد تم توحيد قيمة العملة في الصومالين «الإيطالي والبريطاني» بعد هزيمة دول المحور في أوروبا ومثلها إيطاليا في الصومال، بحيث تساوت قيمة «صومالو» و«الشلن الشرق أفريقي» بقيمة توازي ١/٢٠ من الجنيه الإسترليني بدءاً من سنة ١٩٥٢م، وظلت محل التداول حتى صدور الشلن الصومالي بالقيمة ذاتها بعد سنتين من الاستقلال والوحدة عام ١٩٦٢م.

• العملة الصومالية في ظل التضخم وانهيار الدولة:

شهد الاقتصاد الصومالي تضخمًا خطيرًا، قاد الحكومة لإصدار فئات نقدية جديدة من ٥٠٠ شلن عام ١٩٨٥م وألف شلن عام ١٩٩٠م، بعد تدهور قيمة العملة وعدم جدوى الاكتفاء بفئات (١ شلن) و(٥ شلنات) و(١٠ شلنات) و(٢٠ شلنًا) و(١٠٠ شلن) الصادرة عن المصرفين الوطني الصومالي عام ١٩٦٢م والمركزي عام ١٩٧٥م، وقد تم إصدار فئة الـ (٥٠ شلنًا) عام ١٩٨٣م.

ومع دخول البلاد مرحلة الحرب الأهلية وانهيار الدولة سنة ١٩٩١م، تعرّضت العملة الصومالية لانحدار كبير في قيمتها، واستقر بها الأمر بعد تذبذب إلى الشبات مؤخرًا على سعر سوقي بلغ ٢٢٠٠٠ شلن صومالي مقابل الدولار الواحد، ومع إعلان الأقاليم الشمالية الغربية «المحمية البريطانية السابقة» استقلالها عن البلاد تحت اسم «الصومال» في السابع عشر من مايو عام ١٩٩١م، أصدرت عملتها الخاصة بها باسم

«شلن صومالي لاند»، على أن تكون قيمته مساوية لألف شلن صومالي، في محاولة لكبح جماح التضخم، واتفق نتائج أعمال طباعة العملة التي باشرت بها بعض الأطراف، خاصة في ظل تدمير البنك المركزي في «مقديشو» وتعرض محتوياته للنهب.

ولا زالت قيمة الشلن الصومالي لاندي تتعرض للتذبذب بين الحين والآخر، رغم المساعي المعلنة للحفاظ على معدلات تضخم معقولة، متراوحًا بين ٦٠٠٠ شلن و٨٢٠٠ شلن مقابل الدولار الواحد، في خسارة لقيمتها المستهدفة بمعدل ٢٧٣٪ و٣٧٢٪، وهو ما يؤكد الحاجة إلى خطة واضحة للسياسة النقدية، للحد من الاستعمال المفرط للدولار في التعاملات التجارية الصغرى^(٤٥).

• تاريخ الصيرفة في الصومال^(٤٦):

أدى انهيار الدولة الصومالية في يناير ١٩٩١م إلى غياب تام للمؤسسات الحاكمة للقطاع المالي والأنشطة التجارية والاقتصادية، مما دفع الصوماليين إلى استحداث طرق مبتكرة في تنظيم شؤونهم المالية والاقتصادية، تبعًا لآليات السوق الطبيعية التي استمرت تصحح مسار العملية الاقتصادية، إلا أن ثمار الجهود التي أدت انتهاء المرحلة الانتقالية عام ٢٠١٢م والاعتراف الدولي بالحكومة الفيدرالية، أعادت الاهتمام - بمساعدة الصوماليين - إلى إعادة بناء الدولة، والعودة من جديد إلى السوق العالمية، من خلال البدء ببناء المؤسسات الحكومية والرسمية النازمة للعمل الاقتصادي والمالي في البلاد، وقد يكون من المهم إدراك أن المؤسسات المالية في البلاد تعود لتاريخ أقدم مما يتبادر إلى الأذهان، مترافقًا مع استقرار الأوضاع للقوى الغربية التي فرضت وجودها على البلاد بوصف ذلك أحد مخرجات مؤتمر «برلين».

• مرحلة العشرينيات من القرن العشرين:

بدأ عصر العمل المصرفي في البلاد بالصورة الحديثة عام ١٩٢٠م بافتتاح السلطة الإيطالية في «مقديشو» بجنوب البلاد أول فرع لمصرف إيطاليا المركزي (Banca D'Italia)، تلاه افتتاح فرع آخر في الثاني من نوفمبر عام ١٩٢٥م في مدينة «كيسمايو».

• مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين:

في حين قامت السلطة البريطانية شمال البلاد بفتح فرع لمصرف الادخار الحكومي (The Government Savings Bank) في مدينة «بربرة» عام ١٩٣٢م، بهدف تشجيع السكان على ادخار جزء من دخولهم فيه، وفي العام ذاته تم افتتاح فرع لمصرف (Cassa di Risparmio di Torino) التجاري، وتلا ذلك بأربعة أعوام افتتاح فرع لمصرف (Banco di Roma) التجاري في مدينة «مقديشو» عام ١٩٣٦م، كما افتتح في العام ذاته فرع آخر لمصرف (Banco di Roma) التجاري في مدينة «مرکه» إلى الجنوب من مدينة «مقديشو»، كما قام مصرف (Banco di Napoli) بالاستحواذ على فرع مصرف (Cassa di Risparmio di Torino) في مدينة «مقديشو»، وذلك عام ١٩٣٦م.

• مرحلة الأربعينيات من القرن العشرين:

بهزيمة القوات الإيطالية أمام الجيش البريطاني في جنوب الصومال ووقوعه تحت سيطرته، انتقلت إدارة البلاد إلى البريطانيين، فقررت السلطة البريطانية إغلاق المصارف الإيطالية كافة عام ١٩٤١م، وبعد ذلك بعامين تم افتتاح مصرف (Barclays Bank DCO) التجاري في مدينة «مقديشو».

• مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين:

في الثامن من إبريل (نيسان) عام ١٩٥٠م قامت سلطة الوصاية الإيطالية على الصومال «Amministrazione fiduciaria italiana della Somalia» بتأسيس هيئة جديدة لتقنين العملة باسم «دار التداول والنقد الصومالية» Cassa per la circolazione monetaria della Somalia^(٤٧)، ويكون مقرها العاصمة الإيطالية روما، وتضطلع بالمهام التالية:

- ١- خدمات الخزينة.
- ٢- تقديم القروض قصيرة الأمد.
- ٣- قبول الإيداعات من العموم.

- ٤- شراء العملات الأجنبية والذهب وبيعهما.
- ٥- بيع السندات الحكومية وشراؤها.
- ٦- إعادة جدولة فواتير المصارف.
- ٧- استثمار ممتلكات الهيئة وقبول مبالغ الضمان.

وفي عام ١٩٥٢م أُعيد افتتاح فروع المصارف التجارية الإيطالية في مدينة «مقديشو»، كمصرفي (Banco di Roma) و (Banco di Napoli)، وفي العام ذاته تم افتتاح فرع لمصرف (National Bank of India) التجاري والمملوك للحكومة البريطانية في مدينة «هرجيسا» العاصمة الجديدة للمحمية البريطانية في شمال البلاد.

وفي مدينة «بربرة» تم افتتاح فرع لمصرف (National Bank of India) التجاري عام ١٩٥٤م، في حين افتُتح في مدينة «مقديشو» أول مصرف تسليف حكومي صومالي تابع لسلطة الوصاية، باسم مصرف (Credito Somalo)، مؤسسًا بموجب المرسوم رقم ٢ في الثاني والعشرين من فبراير (شباط) في ذلك العام عبر سلطة الانتداب، ليحقق أهداف منها إيصال الدعم المالي لصغار المزارعين ومرتي المواشي والصناعات الصغيرة والحرفيين اليدويين.

أما في عام ١٩٥٦م وتبعًا للقانون رقم ١٠ الصادر عن سلطة الوصاية، فقد أصبح مصرف التسليف الصومالي (Credito Somalo) مخولًا بقبول إيداعات العملاء من مدخراتهم.

وتبعًا للقانونين رقمي ٢٨ و ٢٩ الصادرين بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٥٧م، وكذلك القانون رقم ١ الصادر في الثامن عشر من فبراير ١٩٥٩م، فقد تم تأسيس قسمين مستقلين ضمن مصرف (Credito Somalo)، أحدهما قسم التسليف الإسكاني، والآخر قسم خدمات القروض المتوسطة والطويلة المدى.

ليكون رأس المال المدفوع لمصرف التسليف الصومالي (Credito Somalo) بقيمة (٧,٥٠٠,٠٠٠) سبعة ملايين وخمسمئة ألف شلن صومالي، سده كل من «وكالة

التطوير الاقتصادي للصومال» بواقع ٦,٣٠٠,٠٠٠ ستة ملايين وثلاثمائة ألف، وشركتا (S.A.C.A) و (S.A.G.) المستثمرتين في قطاع زراعة الموز، بواقع ١,٢٠٠,٠٠٠ مليون ومئتي ألف شلن صومالي، وقد قام المصرف بافتتاح فروع له في كل من مدن «كيسمايو» و«بيدوا» و«مرکه».

• مرحلة الستينيات من القرن العشرين:

بناءً على المرسوم رقم ٣ الصادر في الثلاثين من يونيو (حزيران) عام ١٩٦٠م، والمحوّل إلى القانون رقم ٢ في الثالث عشر من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦١م، تم تأسيس البنك المركزي تحت اسم «البنك الوطني الصومالي».

وفي عام ١٩٦١م افتُتِحَ في مدينة مقديشو مصرف بورسعيد (Banque de Port Said) التجاري المصري، ليباشر مهامه في السابع من مايو (آيار) عام ١٩٧٠م.

وتبعاً للمرسوم رقم ٢ الصادر في الثامن والعشرين من فبراير (شباط) عام ١٩٦٨، تم تأسيس مصرف التنمية الصومالي (The Somali Development Bank)، وحسب المادة الثالثة فإن الهدف الرئيس لتأسيس المصرف هو أن يلعب دوراً تمويليّاً ملموساً لدى كل القطاعات الاقتصادية في ما يخص القروض المتوسطة والطويلة المدى، وتحديدًا في الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة، ويكون مصرف التنمية الصومالي حسب المادة الخامسة من قانونها التأسيسي، غير مخوّل لتسلّم إيداعات أو مدخرات من المودعين.

أما في عام ١٩٦٨ فقد تأسس فرع جديد لمصرف «غرنډلايز» Grindlays في مدينة «مقديشو»، إضافة لفرعيه العاملين في كلٍّ من «هرجيسا» و«بربرة»، ونتيجة لأزمة في السيولة تم في إغلاق بنك (Credito Somalo) في العام ذات، بحيث تم تحويل كل ممتلكاته والتزاماته إلى البنك الوطني الصومالي (Somali National Bank).

• مرحلة السبعينيات من القرن العشرين:

بدأ المجلس الثوري المنبثق عن الانقلاب العسكري الذي نفذته قيادات الجيش والشرطة في أكتوبر (تشرين الثاني) عام ١٩٦٩م، بتنفيذ ما طرحه من أجندات اشتراكية، ففي السابع من مارس (آذار) عام ١٩٧٠م، أُتمت جميع المصارف التجارية الأجنبية.

وبدءًا من ١ يناير ١٩٧١م تم تأسيس مصرفين عامّين، وتم إشهارهما كالتالي:

١- المصرف الصومالي للتوفير والائتمان (Somali Savings and Credit Bank).

٢- المصرف الصومالي التجاري (Somali Commercial Bank).

بحسب أن كلا المصرفين مؤسستان مستقلتان بشخصيتين اعتباريتين قانونًا، ورأس مال قدره ٢,٥٠٠,٠٠٠ شلن (مليونان ونصف مليون شلن صومالي)، مدفوعًا نصفها ٥٠٪ من قبل الحكومة الصومالية، ويسدد النصف الآخر ٥٠٪ البنك المركزي للصومال، بحيث تكون المؤسستان مملوكتين بالكامل للحكومة الصومالية، محققة الغرض ذاته من المصارف التجارية، وتقومان بتغطية جميع الأعمال المصرفية المعتادة والقائمة على الإيداع والادخار والقروض قصيرة الأجل.

وقد شهد عام ١٩٧٥ تغييرًا في بنية العمل المصرفي في البلاد؛ إذ تم دمج مصرفي (Somali Savings and Credit Bank) و (Somali Commercial Bank) ليتحوّلا إلى مؤسسة مصرفية جديدة باسم «مصرف الصومال للتجارة والتوفير» (The Commercial and Savings Bank of Somalia)، وتم إعادة تسمية المصرف الوطني الصومالي (The Somali National Bank) ليصبح المصرف المركزي للصومال (Central Bank of Somalia).

• مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين:

في يوم الثلاثاء ١٦ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٨٩م صدر المرسوم الرئاسي رقم

(٤) القاضي بتأسيس «مصرف الصومال التجاري»، برأس مال قدره مليار شلن صومالي، موزعة على ألفي سهم، قيمة كل منها مليون شلن صومالي، حيث قام كل من الحكومة الصومالية وبنك الصومال المركزي بسداد مليار دولار منها بالتضامن، في حين تم طرح ألف سهم لاكتتاب المستثمرين من القطاع الخاص، إلا أنهم من أصل ألف سهم لم يتم تداول سوى ٢٢ سهمًا فقط لا غير.

• مرحلة التسعينيات من القرن العشرين:

استكمالاً لاتفاقيات حكومة محمد سياد بري مع منظمة صندوق النقد الدولي، فقد تقرر في ١ يوليو (تموز) عام ١٩٩٠م البدء بتطبيق سياسات الاقتصاد الحر، مع وضع الأولوية للقطاع الخاص، إلا أن كل الاتفاقيات والخطط تم تجميدها بسبب وصول قوات الحركات المتمردة إلى العاصمة، واضطرار الرئيس الصومالي الجنرال محمد سياد بري إلى الخروج من العاصمة الصومالية بواكير عام ١٩٩١م.

طرق التغلب على الإشكالات:

للتغلب على الإشكالات الاقتصادية، يمكن التوجه بالاستثمار إلى قطاعات مختلفة، على النحو التالي:

- الاستثمار في قطاع التطوير الحكومي.
- الاستثمار في قطاع التعليم.
- الاستثمار في قطاع الصحة.
- الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي.

*

الهوامش

- (1) Kevin Virgil, Will 'The Somali Model' Help South Africa Avoid Recession?, 1st of Oct 2015, www.frontera.vc.
- (2) Joseph Lino W. Abyei, South Sudan: Somalis Are Coming, 21st NOVEMBER 2011, [www.http://allafrica.com](http://allafrica.com)
- (3) UN DATA, Somalia, 2016, <http://data.un.org/>
- (4) CIA World Factbook, Somalia, 2016, www.cia.gov
- (5) الموقع الرسمي لمطار آدن عبد الله الدولي في مقديشو.
- (6) The International Monetary Fund, End-of-Mission press releases, June 18, 2015, <https://www.imf.org>
- (7) Maxamed X. XuseenDowladda Somalia oo Maanta soo bandhigtay qiyaasta Tira-koobka Shacabka Soomaaliyeed, May 26, 2015, <http://www.hiiraan.com/>.
- (8) حسب تصريحات وزير التخطيط والتعاون الدولي لإذاعة الـ «BBC Somali» بتاريخ ٢٩/٦/٢٠١٦م.
- (9) Eng. Maxamed Xaashi Cilmi, ENG: MAXAMED XAASHI CILMI OO KA SHEEKEEYAY SIYAABAHA LOOGA BIXI KARO SABOOLNIMADDA, August 30, 2015, <http://baligubadlemedia.com/>
- (10) Christopher J. Coyne, After war: the political economy of exporting democracy, (Stanford University Press, 2008), p. 154.
- (11) <http://www.howwemadeitinafrica.com/insurance-ceo-discusses-somalias-misunderstood-business-environment/54607/>
- (12) <https://www.missourieconomy.org/indicators/international/cty7700.stm>
- (13) <http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Somalia-INDUSTRY.html>
- (14) <http://www.sodevbank.so/livestock-and-agriculture/>
- (15) <http://www.sodevbank.so/livestock-and-agriculture/>
- (16) <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/interview/somalia-interview-090909.htm>
- (17) <http://www.somalilandpatriots.com/news-9159-0>
- (18) http://cnp.nonuniv.ox.ac.uk/pdf/NP_journal_back_issues/Livestock_Production_in_Somalia_with_special_emphasis_on_Camels_AA_Elmi.pdf
- (19) <http://www.emirates247.com/news/emirates/arab-states-have-more-than-15m-camels-2010-08-15-1.279224>
- (20) <http://mgafrica.com/article/2015-04-30-somalia-livestock>
- (21) <http://www.ibtimes.com/camel-milk-whole-foods-price-where-can-you-buy-next-superfood-how-much-will-it-cost-1600458>

- (22) <http://gulfnnews.com/leisure/health/camel-milk-a-miracle-cure-for-children-with-autism-1.1317193>
- (23) <http://www.dailymail.co.uk/sciencetech/article-2133339/Massive-underground-reserves-water-Africa.html>
- (24) <http://securefisheries.org/sites/default/files/SecuringSomaliFisheries-FullReport.pdf>
- (25) Industry Analysis: Fishing in Somaliland - Shuraako Mar 1, 2013
- (26) <http://mogadishucenter.com/2016/02/17/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84/>
- (27) <http://mogadishucenter.com/2016/02/17/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84/>
- (28) <http://arabi.assafir.com/Article/25/3214>
- (29) <http://mogadishucenter.com/2016/06/29/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84/>
- (30) Salad Hersi, O., and Hilowle Mohamed, A. 2000, Stratigraphy and petroleum prospects of Northern Somalia. «American Association of Petroleum Geologists», Eastern Section meeting, London Ontario, September 2000. AAPG Bulletin, V. 84/9, P.1392.
- (31) http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/1988/12/08/00009265_3960925041527/Rendered/PDF/multi_page.pdf
- (32) The oil factor in Somalia by Mark Fineman, Mogadishu, Somalia. Petroleum Economist. Vol 58, Issue n10, Oct, 1991, p19(2)
- (33) <http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data%5C2013%5C01%5C01-22%5C22qpt468.htm>
- (34) http://www.albasrah.net/ar_articles_2014/0414/3abdi_270414.htm
- (35) <http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/somalia-the-next-oil-superpower-12041>
- (36) Sarah Young, Red Emperor confident on Puntland drilling, Reuters, Jun 22, 2011. Available online: <http://af.reuters.com/article/investingNews/idAFJOE75L0JZ20110622?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true>
- (37) <http://www.worldinvestmentreport.org/wir2007/part-1-widespread-growth-in-fdi/#highlight=Somalia>
- (38) <http://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?display=graph&locations=SO>

- (39) http://www.indexmundi.com/somalia/economy_profile.html
- (40) http://www.economywatch.com/world_economy/somalia/export-import.html
- (41) <http://mogadishucenter.com/2016/01/10/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1/>
- (42) www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/14/
- (43) <http://www.irinnews.org/report/99647/five-challenges-somalia%E2%80%99s-economic-reconstruction>
- (44) <https://www.youtube.com/watch?v=8gvebkpWWgg>
- (45) <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2015/CAR072915B.htm>
- (46) http://www.somalbanca.org/financial_institutions/brief_history_of_the_somali_financial_institutions.html
- (47) https://books.google.so/books?id=e6cFIzBEHBMC&pg=PA26&lpg=PA26&dq=circolazione+monetaria+della+Somalia&source=bl&ots=G-z0G4S6sK&sig=EyegOJmBs7ClWVgpZvtQzeNjHyQ&hl=en&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=circolazione%20monetaria%20della%20Somalia&f=false



المصادر والمراجع

- www.frontera.vc.
- www.af.reuters.com/article/investingNews/idAFJOE75L0JZ20110622?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true
- www.albasrah.net/ar_articles_2014/0414/3abdi_270414.htm
- www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/14/
- www.allafrica.com
- www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data%5C2013%5C01%5C01-22%5C22qpt468.htm
- www.arabi.assafir.com/Article/25/3214
- www.baligubadlemedia.com
- www.books.google.so/books?id=e6cFlzBEHBMC&pg=PA26&lpg=PA26&dq=circolazione+monetaria+della+Somalia&source=bl&ots=G-z0G4S6sK&sig=EyegOJmBs7ClWVgpZvtQzeNjHyQ&hl=en&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=circolazione%20monetaria%20della%20Somalia&f=false
- www.dailymail.co.uk/sciencetech/article-2133339/Massive-underground-reserves-water-Africa.html
- www.data.un.org
- www.data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?display=graph&locations=SO
- www.economywatch.com/world_economy/somalia/export-import.html
- www.emirates247.com/news/emirates/arab-states-have-more-than-15m-camels-2010-08-15-1.279224
- www.gulfnews.com/leisure/health/camel-milk-a-miracle-cure-for-children-with-autism-1.1317193
- www.hiiraan.com
- www.howwemadeitinafrica.com/insurance-ceo-discusses-somalias-misunderstood-business-environment/54607/
- www.ibtimes.com/camel-milk-whole-foods-price-where-can-you-buy-next-superfood-how-much-will-it-cost-1600458
- www.icrc.org/ara/resources/documents/interview/somalia-interview-090909.htm
- www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2015/CAR072915B.htm
- www.indexmundi.com/somalia/economy_profile.html
- www.irinnews.org/report/99647/five-challenges-somalia%E2%80%99s-economic-reconstruction
- www.mgafrica.com/article/2015-04-30-somalia-livestock
- www.missourieconomy.org/indicators/international/cty7700.stm
- www.mogadishucenter.com/2016/02/17/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84/

- www.mogadishucenter.com/2016/06/29/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84/
- www.nationalinterest.org/blog/the-buzz/somalia-the-next-oil-superpower-12041
- www.nationsencyclopedia.com/Africa/Somalia-INDUSTRY.html
- www.securefisheries.org/sites/default/files/SecuringSomaliFisheries-FullReport.pdf
- www.sodevbank.so/livestock-and-agriculture/
- www.somalbanca.org/financial_institutions/brief_history_of_the_somali_financial_institutions.html
- www.somalilandpatriots.com/news-9159-0
- www.wds.worldbank.org/external/default/WDSCContentServer/WDSP/IB/1988/12/08/000009265_3960925041527/Rendered/PDF/multi_page.pdf
- www.worldinvestmentreport.org/wir2007/part-1-widespread-growth-in-fdi/#highlight=Somalia
- www.youtube.com/watch?v=8gvebkwWgg

• • •

إِفْطِيكَ الرَّابِعَ

الصومال (النزاعات والحروب والمصالحات)



الصومال ... الحرب الأهلية ومؤتمرات المصالحة

أ. عبد الفتاح نور أحمد أشكر^(*)

مقدمة:

بعد انهيار الحكومة الصومالية المركزية بقيادة الجنرال محمد سياد بري^(١) عام ١٩٩١م، دخلت الصومال في دوامة عنف دموية وحروب أهلية مستمرة، انفرط فيها العقد، وتفككت أواصر الدولة المركزية التي اتّسمت بالقوة العسكرية على مدار واحد وعشرين عامًا، تصدّر فيها المشهد السياسي الصومالي مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم اسم «المجلس الأعلى للثورة» اعتلوا كرسي الحكم في ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٩ بانقلاب عسكري.

وبعد سيطرة الجبهات المسلحة على العاصمة الصومالية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، تحوّل المشهد الصومالي إلى فوضى عارمة لا زالت آثارها - حتى الآن - ماثلة أمام العيان، لم يندمل الجرح، طال أمد الصراع أكثر من عقدين من الزمن، تمضي السنوات دون إحراز أي تقدم يُذكر، تتجدّد الحروب الأهلية في الصومال من هنا وهناك بمسميات مختلفة، تطورت أدوات الصراع في بلد تتجاذبه أطراف سياسية وتحالفات غريبة، تخف حدة الصراع، ويتفاوت حجم الحروب والدمار بين الفينة والأخرى. لكن شرارة الصراع لم تُخمد على الرغم من مؤتمرات المصالحة التي تكللت جهودها ومساعدتها بالفشل الذريع.

(*) باحث متخصص في الشؤون الصومالية، نائب مدير مركز القرن الأفريقي للتنمية والبحوث، جمهورية الصومال الفيدرالية.

لم تعرف الصومال أي استقرار سياسي منذ انهيار نظام سياد بري المركزي، وكانت جميع الحكومات التي تشكلت بعد حكومة سياد بري ضعيفة جدًا، تفتقر إلى القوة العسكرية والاعتراف الدولي المطلوب، وأصبحت الصومال طيلة هذه المدة ترزح تحت حكومات كانت إما ذات قاعدة عريضة لكسب ود القبائل، أو حكومات انتقالية غير مركزية لا تقوى على بسط النفوذ في ربوع الصومال منذ مؤتمر انعقاد «عرتة» بجيبوتي عام ٢٠٠٠، وأصبحت الصومال بلا حكومة فاعلة طيلة هذه المدة، وجرى اقتتال عنيف بين مكونات الشعب، كأحد أبرز المعاناة التي أفرزها غياب النظام، وسبب فشل الحكومات ما بعد نظام سياد بري يكمن في غياب قائد قوي يقدر على ملئمة شتات شعب ذاق الويلات.

وأمام هذا الواقع المتردي الذي دخلته البلاد إثر انهيار نظامها السياسي، وما تبع ذلك من حروب أهلية مريرة، عرفت الصومال نظام الحكومات الضعيفة غير القادرة على بسط النفوذ منذ انطلاق أول مؤتمر في جيبوتي عام ١٩٩٢، والذي تمخضت عنه حكومة ذات قاعدة عريضة بقيادة الرئيس علي مهدي محمد كحل جذري لمشكلة انعدام النظام التي سادت الأجواء، ومحاولة لبناء كيان صومالي جامع يضم في طياته أطراف النزاع في الصومال؛ لوقف مظاهر العنف.

وواجه علي مهدي معارضة مسلحة من قبل مليشيات عديد التي أسقطت حكومة سياد بري، وأصبحت مقديشو مسرحًا لعمليات الاقتتال الداخلي بين قبيلة علي مهدي «الأبغال» وقبيلة محمد فارح عديد «الهبرجدر».

تسمية حكومة علي مهدي بـ«القاعدة العريضة» كان له دلالات فرضها الواقع كحل لأزمة الحكم التي عاشتها الصومال، وكان نظام سياد بري لا يشرك الأطراف المناوئة في العملية السياسية كجزء من سياسة نظامه الهادفة إلى تضيق الخناق على المعارضة؛ بغية تقويضها أو شل حركتها.

وتولّد عن هذه الممارسة أزمة سياسية حقيقية، وساد اعتقاد بأن لا جدوى وراء حكومة غير انتقالية؛ لضمان الانتقال السلمي للسلطة وإتاحة المجال للآخرين للتوصل إلى حلول للمشكلات الناجمة عن التوزيع العادل للسلطة والثروة في الصومال.

وكانت حكومة «القاعدة العريضة» بقيادة علي مهدي هي الترياق وبداية علاج أزمة الحكم الصومالية، إذ كان من المستحيل حينها إيجاد حكومة صومالية مركزية على غرار حكومة سياد بري بما كانت تتمتع به من نفوذ وقوة، وسيطرة تامة على الجيش والمقدّرات البشرية والمالية.

ورغم الحلول الجزئية التي رافقت الحكومة ذات القاعدة العريضة، إلا أن الأزمة الصومالية لم تعرف الحل، ولعل المشكلة تكمن في عدم إدراك الصوماليين طريقة التعااطي مع الأزمة منذ انطلاقة الشرارة الأولى للحرب؛ إذ كان من المفروض ضمان استمرار مؤسسات الحكم والبحث في كيفية إرضاء أطراف النزاع، وتشكيل حكومة يشارك فيها جميع الفصائل السياسية والجبهات التي حاربت نظام سياد بري، لتفادي عدم بروز معارضة الجبهات الصومالية وعلى رأسها جبهة عديد المسلحة.

والجبهات الصومالية عموماً عُرف عنها قوة المعارضة، وروح الدموية، وغياب الرؤية الإستراتيجية، لأن قادة تلك الجبهات كانوا في السابق رفاق درب سياد بري، وكانوا على نهجه من حيث إقصاء الاتجاهات المعارضة، واختلفوا معه انتصاراً للقبليّة وتكريساً لحالة الإقصاء، والدليل على ذلك ما آلت إليه أوضاع البلاد بعد أن تمكنت الجبهات من السيطرة على العاصمة، وإحكام قبضتها عليها، لم يتفرغوا لبناء الوطن، بل بدأت الجبهات إدخال الصومال في دوامة عنف جديدة، وتفريق المجتمع على أساس انتماءات قبلية بغيضة.

لكن المؤتمر الصومالي الموحد^(٢) بقيادة الجنرال محمد فارح عديد^(٣) لم يخطر في باله الحفاظ على الممتلكات العامة، وإعلان حكومة صومالية قوية مثلما فعلت

جبهة التغراي للمقاومة في إثيوبيا؛ حيث تزامن سقوط نظام منجيسو هيلامريام الديكتاتوري في إثيوبيا في العام نفسه الذي انهارت فيه الحكومة الصومالية.

وقد عرفت الصومال نظام الجبهات المسلحة بدءاً من عام ١٩٧٨^(٤)، وكانت جبهة الإنقاذ الوطني بقيادة الرئيس الراحل عبد الله يوسف أحمد هي أول جبهة صومالية مسلحة، قادت النضال العسكري ضد حكومة سياد بري، ثم انتهج الصوماليون نهج تأسيس جبهات مسلحة على أساس قبلي وجهوي بحت.

ويلحظ المتتبع لشؤون منطقة القرن الأفريقي نجاح الثورة الإثيوبية في موازنة فشل الثورة الصومالية رغم اشتراكهما في رقعة جغرافية مجاورة. ويعزو المحللون أسباب فشل ثورة الجبهات الصومالية أولاً إلى غياب رؤية سياسية محددة وواضحة المعالم، وكان هدفها فقط هو إسقاط الحكومة الصومالية بغض النظر عن مصير الشعب الصومالي المنكوب كما ورد على لسان الرئيس الصومالي السابق العقيد عبد الله يوسف أحمد^(٥) في محاضرة حاشدة له بقاعة الصداقة بالسودان شاركت فيها الجالية الصومالية المقيمة في الخرطوم عام ٢٠٠٥.

وغياب الرؤية السياسية بالإضافة إلى روح الانتقام لدى الفرقاء السياسيين في الصومال، هو ما جعل الصومال تعيش طيلة هذه الفترة في ظل حكومة انتقالية غير قادرة على بسط نفوذها في ربوع الصومال وأصقاعها.

إن الخطأ الإستراتيجي الذي ارتكبه نظام الرئيس الراحل محمد سياد بري هو استخدامه لقوة الدولة وتسخير مواردها لشنّ حرب شعواء ضدّ بعض القبائل وضدّ مسلمات دينية لدى الشعب الصومالي.. وكان الانفجار الذي خلقه هذا الخطأ الفادح هو بروز جبهات قبلية مسلحة أسقطت النظام وفشلت في تأسيس نظام سياسي بديل، وظهر بعد هذه الجبهات كيانات تابعة للإسلاميين أهلكت الحرث والنسل وتعدى تصرفاتها في نطاق التنظير إلى فضاءات العنف المسلح وتوريط المجتمع الصومالي في حروب أهلية لتحقيق مكاسب سريعة على الأرض.. وبالتالي فالتنكر التام ومحاولة سحق مكونات المجتمع الصومالي الأساسية محال أن يأتي بدولة مستقرة ووطن آمن^(٦).

وتعاني الصومال من تبعات ممارسة الجبهات المسلحة التي قامت معظمها على أسس قبلية صرفة، وغاب عن قادة تلك الجبهات أن ما يقيمون به ستؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار كامل للحكومة الصومالية، وسيؤول مصير الصومال نحو المجهول، وإلى حروب أهلية طاحنة لم تستثن أي شيء، وهو ما حدث للصومال بالفعل مؤخرًا.

وقد اعترف قادة تلك الجبهات ومنهم عبد الله يوسف أحمد - الرئيس الصومالي الراحل - في مذكراته «النضال والمؤامرة» والتي كتبها قبيل وفاته بشهور «بأن تصرفات الجبهات الصومالية كانت كالسوس الذي ينخر عظام الدولة الصومالية. وقد تم إسقاط نظام سياد بري.. لكن الصومال لم تعرف بعده الهدوء والاستقرار».

وهذا دليل واضح على سعي الجبهات الصومالية المسلحة إلى مكاسب سياسية آنية دون النظر إلى مصير الشعب الذي لا زال يعاني من تبعات هذه السياسات ويدفع الثمن باهظًا في ظل غياب حكومة صومالية^(٧).

بداية الحرب الأهلية:

استولت قوات «المؤتمر الصومالي الموحد» بزعامة اللواء محمد فارح عيديد (وهو التنظيم السياسي العسكري لقبيلة الهبرجدر) على العاصمة مقديشو، في يناير ١٩٩١م؛ وأعلنت الإذاعة بيانًا صادرًا عن الاجتماع الطارئ لأركان حزب المؤتمر، تضمن تعيين علي مهدي محمد - أحد رموز المؤتمر وهو تاجر معروف ويمتلك فندق جوبا بمقديشو - رئيسًا مؤقتًا للبلاد، وتثبيت رئيس الوزراء عمر عرته غالب في منصبه، على أن يعقد مؤتمر وطني تحضره الفصائل كافة في غضون شهر للاتفاق على شكل الحكومة النهائي، لكن شيئًا من ذلك لم يحدث على الأرض، وبدأ النزاع على السلطة، فعقد المؤتمر الأول للمصالحة في جيبوتي حيث جدد لعلي مهدي في الرئاسة، الأمر الذي لم يرق للجنرال محمد فارح عيديد، وخاض حربًا شرسة مع علي مهدي محمد، أصبحت العاصمة على أثرها منقسمة ما بين الجنوب والشمال، ويعرف هذا الصراع المرير بـ«حرب أربعة أشهر بين عيديد وعلي مهدي»، وتقاتلت القبيلة الواحدة في الصومال

بعد انهيار حكومته، وأصبح بأسهم بينهم شديد، وهو أمر مؤسف ينم عن فشل القيادة الصومالية في إدارة الصراعات الداخلية.

في هذه الأثناء بدأت مليشيات المؤتمر الصومالي الموحد في مواجهات مسلحة مع قبيلة الدارود (التي ينتمي إليها الرئيس السابق سياد بري)؛ سواء من كان في الحكومة أو من المدنيين، وحدثت مذابح عشوائية، وعمت العاصمة فوضى عارمة، ونهبت جميع مؤسسات الدولة، والهيئات الدبلوماسية، ولم يستطع المؤتمر الصومالي الموحد أن يضبط الأمن ويكبح جماح المليشيات؛ وتحولت حملة حزب المؤتمر من حملة للسيطرة على الحكم إلى حرب قبلية شعواء يموت فيها الشخص بمجرد اكتشاف قبيلته، عاش الصوماليون في ذلك الوقت فصولاً من المعاناة الإنسانية جراء الاقتتال الداخلي.

ثم تفجّر الصراع سريعاً بين اللواء محمد فارح عيديد والرئيس علي مهدي محمد من أجل السلطة، وفي هذه الحرب التي استمرت أكثر من أربعة أشهر ودارت رحاها بين فرعي قبيلة الهوية المواليين للطرفين، تعرضت العاصمة مقديشو وبنيتها التحتية للتدمير، وشهدت هذه الفترة أعنف المعارك وأكبر الخسائر المادية والبشرية، وتفتّتت الوحدة السياسية والاجتماعية للبلد لتدخل في حرب ضروس.

الأسباب الحقيقية وراء اندلاع الحروب الأهلية في الصومال:

هناك العديد من الأسباب أدّت إلى اندلاع الحروب الأهلية في الصومال، وهي:

- فشل نظام سياد بري في إحكام سيطرته على القبائل الصومالية، وشيوع حالة التذمر القبلي وسط القبائل الرئيسية، وتجنيد كبار قادة الجيش لأبناء قبيلتهم، ليثوروا في وجه حكومة سياد بري، وهو ما أجج الصراعات، وأدّى إلى انهيار بنية الدولة.
- تفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية والترقيات في صفوف الجيش والخدمة المدنية المبنية على أسس قبيلة بصورة كبيرة وسط مرافق الحكومة، ما أدّى إلى تفكك منظومة الحكم، وتراخي هيبة الدولة، واندلاع الحرب كنتيجة حتمية لظاهرة الفساد والمحسوبية داخل الدولة.

- الهجمة الشرسة على الالتزام والتدين، ومحاولة تمرير الحكومة مفاهيم دينية مغلوطة كلها أسهمت - بشكل أو بآخر - في تعجيل نشوب اقتتال داخلي بين مكونات المجتمع، واندلاع الحرب، وظهور جماعات دينية متطرفة، تدفع الصومال حاليًا ثمنًا غاليًا لممارساتهم الخاطئة للدين.

- شعور قبائل صومالية بعينها بأنها مظلومة، ولا تلقى من الحكومة معاملة عادلة، أدى إلى تفكك داخلي للنسيج الصومالي ذي التركيبة القبيلة الفريدة، والتي يتداخل فيها الخاص بالعام في كثير من ممارساتهم.

- طول أمد حكم سياد بري للصومال؛ حيث حكم البلاد أكثر من ٢١ عامًا، بدأ بالنشاط ثم سرعان ما تسرب اليأس إلى قلبه، ولم يُحْكَمْ سيطرته على البلاد، وانفجر الصراع والحروب الأهلية الدموية نتيجة ممارسات حكمه الخاطئة.

- ظهور جبهات مسلحة ومدعومة معظمها من قبل إثيوبيا العدو اللدود للصومال على مرّ التاريخ، وتسليحها بالعتاد العسكري؛ حتى تمكنوا من دخول العاصمة في وضح النهار، واستهداف القصر الرئاسي بالمدافع والرشاشات، وهو دليل واضح على فشل الحكم، واندلاع حرب أهلية أهلكت الحرث والنسل في الصومال.

نتائج عقدين ونصف من الحرب الأهلية:

لقد كان من أعظم نتائج الحرب على المستوى السياسي ذهاب الدولة المركزية ذات السيادة وغيابها عن الحضور إقليميًا وعالميًا، وبالتالي لم يعد للسفارات الخارجية للصومال وجود أو دور يذكر في ترتيب أوضاع المغتربين في أنحاء العالم، بل أصبح الصوماليون شعبًا دون أي غطاء يستندون إليه أو يلجأون له .. مما دفع إلى انتهاك حقوقهم وإهدار كرامتهم^(٨).

لقد هاجر أكثر من مليون صومالي - أو أكثر بقليل كما ترجح بعض المصادر - إلى أوروبا وأمريكا ودول أخرى بعضها عربية وأخرى أفريقية، وتتنوع الجالية الصومالية على أكثر من مئة قُطر في أنحاء العالم، ومن المؤكد أن يكون لهذه الهجرة

- كما يرى البعض - تأثير مباشر على هؤلاء اللاجئين والمهاجرين بالنسبة للتقاليد والعادات والثقافة واللغة وربما الدين؛ وبالتالي هناك خلل سيحدث في مستقبل ثقافة المجتمع الصومالي؛ وإذا عرفنا أن الغالبية العظمى للمهاجرين هم من الأطفال والنساء بشكل عام فإننا ندرك مدى ما سيتعرض له هؤلاء الضعفاء من التذويب والاستغلال مستقبلاً.

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مزدوجاً حيال الأزمة الصومالية منذ اندلاع شرارتها الأولى، ففي بدايات انهيار الحكومة المركزية في البلد كانت عناصر مخابراتها تنسق مع المعارضة الصومالية المسلحة والدول المعادية المجاورة للصومال للتخلص من نظام محمد سياد بري؛ بغية القضاء على جميع الأنظمة التي ارتبطت بعلاقات إستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي السابق في القرن الأفريقي^(٩).

وبعد انهيار الحكومة المركزية الصومالية في بداية عام ١٩٩١م حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلتفت إلى القضية الصومالية بغية تأجيجها، وليس احتوائها مثل: أفغانستان، والعراق، وتحقيقاً لهذا الغرض الإستراتيجي لإصدار قرار دولي يسمح لها أن تقود حملة عسكرية دولية تحت شعار «إعادة الأمل» في الصومال عام ١٩٩٣م، ولكن في حقيقة الأمر أعدت واشنطن خطة سياسية وأمنية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، وذلك عندما قصفت طائراتها الحربية الأحياء الشعبية في مقديشو وبصورة عشوائية أسفرت عن موت الآلاف من المدنيين الأبرياء والذين راحوا ضحية القصف الأمريكي على العاصمة الصومالية، والتي بشرت بها أمريكا للشعب الصومالي بإعادة الحكومة الصومالية والتخلص من الفوضى العارمة التي أكلت الأخضر واليابس، بيد أن الصورة صارت واضحة ومعكوسة عندما وقف الجنرال محمد فارح عيديد ضدّ الهيمنة والغطرسة الأمريكية، ونفذت قواته الخاصة عمليات في صفوف الغزاة الأمريكيين، وتمّ سَحْل جثة جندي أمريكي في شوارع مقديشو.

وحين قررت الأمم المتحدة - بعد سنة من انهيار نظام بري - إرسال قواتها إلى الصومال باسم «إعادة الأمل» أراد بطرس غالي أن ينتهز هذه الفرصة ويأمر القوات بنزع

الأسلحة من المليشيات؛ إلا أن هذا الطرح قوبل بالرفض من قِبل الولايات المتحدة !
ولحاجة في نفس الإدارة الأمريكية لم تتدخل في الشأن الصومالي إبان هذه الحرب بعد فشلها في إدارة الصراع فيها، بل تركت الأمور تسير في سيناريو متوقع ومعد له مسبقاً من دول إقليمية؛ في حين أدارت هي حرب الخليج الثانية من مكان غير بعيد عن مقديشو.

وبعد عام ونصف من الحرب الأهلية في الصومال، قرر الرئيس الأسبق جورج بوش (الأب) التدخل ضمن قوات إعادة الأمن في الصومال بهدف حفظ السلام وتأمين وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين، كما قيل في حينها !

إلا أن هذه المهمة المعلنة فشلت عقب اتحاد الفصائل المتحاربة من أجل إخراج القوات الأمريكية من البلاد، ومقتل ١٨ جندياً أمريكياً على يد رجال المليشيات، والتمثيل بجثثهم على مرأى من وسائل الإعلام العالمية في أكتوبر ١٩٩٣م، وبالتالي انسحبت هذه القوات في ١٩٩٤م تجر وراءها أذيال الخيبة والهزيمة !

مؤتمرات المصالحة الصومالية؛

أدمنت الصومال على مؤتمرات السلام والمصالحة الصومالية التي تجاوزت سبعة عشر مؤتمراً للمصالحة بين الفرقاء السياسيين في الصومال معظمها عُقد في خارج البلاد، ولم يتمخض عن المؤتمرات السبعة عشر السالفة الذكر حكومة صومالية فاعلة؛ لأن الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد كانت كلها انتقالية محدودة الوقت والإمكانات، وتشكلت على أساس التوصل إلى حلول جزئية، وترضيات قبلية للقبائل الصومالية المتناحرة، وليس لبناء حكومة صومالية مكتملة العناصر يتوفر لها جميع الإمكانيات، ولا ننكر أن القبلية هي أحد أهم العوامل التي أدت إلى سقوط نظام سياد بري وما تبعها من انهيار في البنى التحتية والمرافق الحكومية .. لكن لم يكن من المفروض أن تلعب كل هذا الدور الذي أدى إلى تعطيل المسار السياسي للصومال برمته.

وقد تسببت هذه الحكومات الانتقالية في تفكيك أواصر المجتمع الصومالي عن طريق تقسيم السلطة وفق قاعدة تسمى بـ (٤،٥) أي القبائل الرئيسة الأربعة وهي قبائل: هوية، دارود، در، ودجل ومرفلي، والنصف الباقي يكون لنصيب القبائل المتبقية، وجرّت محاولات عديدة لتغيير الاسم، ليتوافق مع المعطيات السياسية وجهود السلام الهادفة إلى رتق نسيج المجتمع الصومالي، وكان آخرها المحاولة التي قام بها رئيس الحكومة الانتقالية الصومالية العقيد عبد الله يوسف أحمد^(١) عندما غيروا الاسم إلى «تحالف القبائل الصومالية»، وهو اسم يتجاوب مع معطيات المرحلة، ويُخَفِّف قليلاً وَقَع العنصرية شكلياً، ويساوي بين القبائل الصومالية في التقسيم على أساس المحاصصة القبّلية.

شهد الصومال على مدار أكثر من عقدين ونيف من الزمن مؤتمرات للمصالحة الوطنية، بعضها عُقد في الخارج وأخرى في الداخل، وتفاوتت تلك المؤتمرات الخارجية والداخلية في مدى تأثيرها على المجريات السياسية بالبلاد على الصُّعد كافة، فالمؤتمرات الخارجية يكثر فيها عامل التدخل الخارجي والضغط الدولي، بينما المؤتمرات الداخلية التي انتظمت بدعم صومالي صِرْف، ظلت بعيدة عن التدخل الخارجي، وترجمت عن رغبة حقيقة عارمة لدى المفاوضين الصوماليين، ومع أهمية المؤتمرات الداخلية في إعادة اللحمة الصومالية، إلا أنها ظلت معدودة، تفتقر إلى مقومات الاستمرارية، لكن نتائجها كانت ناجحة، مقارنةً بالمؤتمرات الخارجية، وأقرب دليل على ذلك مؤتمر برعو وغروي، اللذان تمخّض منهما نظام حكومة بونت لاند وأرض الصومال، وإن كانت الأخيرة لم تحظ باعتراف دولي بعد.

أولاً - المؤتمرات الخارجية؛

• مؤتمر جيبوتي (يونيو - يوليو ١٩٩١م):

تتبع أهمية مؤتمر جيبوتي من كونه الأول في سلسلة المؤتمرات والمبادرات التي سعت لتحقيق المصالحة الوطنية الصومالية، وقد انعقد هذا المؤتمر بناء على مبادرة من رئيس جيبوتي وقتذاك السيد حسن جوليّد أبتدون، الذي وجه الدعوة إلى جميع

الفصائل الصومالية، المشاركة في اجتماع موسّع من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، والتباحث في كافة الترتيبات السياسية الخاصة بمرحلة ما بعد نظام محمد سياد بري وكان الدافع الرئيس لانعقاد هذا المؤتمر نابعا من الرغبة في تفادي احتمالات الصراع في ما بين الفصائل الصومالية في فترة ما بعد نظام محمد سياد بري، والتي بدت ملامحها واضحة بقوة مع انفصال الشمال وعجز الفصائل عن الاتفاق على الترتيبات السياسية لفترة ما بعد نظام محمد سياد بري^(١١).

اكتسبت تجربة التدخل الأمريكي - الدولي في الصومال أهمية كبرى على الساحة الدولية، وعلى الرغم من أن عملية التدخل استهدفت معالجة المأساة الإنسانية الواسعة في الصومال، وامتدت إلى آفاق أرحب تتعلق بمسألة إرساء أسس جديدة في العلاقات الدولية، عانت عملية التدخل في الصومال من إشكاليتين رئيسيتين:

- تمثلت الأولى في غياب رؤية سياسية متكاملة لتسوية الحروب الأهلية في الصومال.

- بينما تتعلق الثانية بنقص التنسيق وتضارب الاختصاصات في ما بين الأطراف الدولية المشاركة، على المستويين السياسي والعسكري، وهو ما تسبب إجمالاً في فشل عملية التدخل في نهاية المطاف^(١٢).

• مؤتمر أديس أبابا الأول (يناير ١٩٩٣م):

شرعت الأمم المتحدة في تنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية الصومالية في أديس أبابا في يناير ١٩٩٣م، أي عقب أقل من شهر على وصول القوات الأمريكية إلى مقديشو في العملية العسكرية المشهورة والتي سميت بـ «عملية إعادة الأمل»، وقد استند تنظيم هذه المفاوضات على البند رقم ٢٠ من قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤، الصادر في ٣ ديسمبر ١٩٩٢م، والذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى الصومال، إلى مواصلة الجهود لتحقيق تسوية سياسية في الصومال.

وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلو ١٤ حزبًا وكيانًا سياسيًا صومالي في أديس أبابا، للتباحث بشأن صيغة للمصالحة الوطنية، وقد جرى توزيع الأدوار في المؤتمر بصورة معينة بين الأطراف المشاركة، حيث لعبت الدول المانحة للمساعدات للصومال وإثيوبيا دورًا فاعلاً في المفاوضات بينما اقتضت الأمم المتحدة على الافتتاح والإشراف والختام. وعلى أية حال، فإن اتفاق أديس أبابا أعطى شرعية دولية للفصائل الأربعة عشر المشاركة في المؤتمر، وأصبحوا بمثابة اللاعبين الرئيسيين في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة السياسية، وجرى التعامل مع هذه الجماعات بوصفها أحزابًا سياسية شرعية من جانب الأمم المتحدة والفاعلين الدوليين الآخرين، وعند تنفيذ بنود هذا الاتفاق، برزت عدة انتكاسات، تمثل أبرزها في أن اجتماع لجنة التحضير الأولى لمناقشة جدول الأعمال بشأن المؤتمر القادم قد انهارت على الفور بسبب اتهام الحركة الوطنية الصومالية لجماعة الجنرال محمد فارح عيديد بانتهاك قرار وقف إطلاق النار.

• مؤتمر أديس أبابا الثاني (مارس ١٩٩٣م):

جرى التحضير لمؤتمر أديس أبابا الثاني في مارس ١٩٩٣م من خلال اللجنة المؤلفة من الفصائل، التي تشكلت بناء على مقررات مؤتمر أديس أبابا الأول، وخلال هذه التحضيرات، جرى الاتفاق بين الأمم المتحدة والفصائل الصومالية على أن تشتمل العضوية في مؤتمر أديس أبابا الثاني على الفصائل نفسها التي شاركت في مؤتمر يناير الأول، بالإضافة إلى جماعات اجتماعية ودينية ونسائية ومنظمات أهلية وغير حكومية بالإضافة إلى شخصيات أخرى بارزة، وبالتالي اتسعت دائرة المشاركة في المؤتمر بحيث شملت جماعات واسعة من المجتمع الصومالي، سواء من قادة الفصائل أو من عناصر المجتمع المدني، بهدف الوصول إلى حلول دائمة وذات قاعدة اجتماعية واسعة، ووصل عدد المشاركين في المؤتمر حوالي ٢٥٠ صوماليًا، إلا أن أصحاب النفوذ الحقيقي داخل المؤتمر تمثلوا في الأساس في قادة الفصائل الأربعة عشرة.

وقبل بدأ المؤتمر شهدت عملية التدخل الأمريكي - الدولي تغييرًا في قيادتها

السياسية، وبالفعل بدأ مؤتمر المصالحة الوطنية في ١٥ مارس ١٩٩٣م، واستغرق ما بين ٣ - ٤ أسابيع، فقد تعرض المؤتمر لتحديات عديدة في أثناء فترة انعقاده، تمثلت بالأساس في تصاعد^(١٣) الاشتباكات - في أثناء فترة انعقاد المؤتمر - بين العقيد محمد عمر جيس وقوات الجنرال محمد سعيد مورغان، حيث نجحت قوات الجنرال مورغان في طرد قوات العقيد جيس من بعض المناطق في كيسمايو، في حين ظلت المحادثات داخل المؤتمر تدور في حلقة مفرغة بسبب تباعد المواقف بين الأطراف الصومالية المشاركة بشأن إنشاء المجالس النيابية.

• جهود المصالحة بعد التدخل الأمريكي - الدولي:

أدى فشل تجربة التدخل في الصومال إلى دخول عملية التسوية والمصالحة إلى مرحلة جديدة تمامًا، تتمثل ملامحها في تضائل دور الأمم المتحدة، مع إعطاء الدور الأكبر للقوى والمنظمات الإقليمية، وللديناميات الداخلية في الصومال للنهوض بهذه المسألة، وكان هذا الموقف عائدًا إلى شيوع الاعتقاد بأن المجتمع الصومالي، بفعالياته المختلفة، ما زال غير مستعد للتسوية والمصالحة الوطنية، وأن أية جهود دولية تُبذل في ظل هذا الوضع لن تكون مُجدية طالما استمرت هذه الحالة، دون أن ينفي ذلك كله أن الأمم المتحدة تظل مستعدة للمشاركة في عملية التسوية إذا رغبت الأطراف الصومالية في ذلك، وعلى هذا الأساس تناولت مختلف تطورات عملية التسوية الصومالية في فترة ما بعد انسحاب القوات الدولية من الصومال، التركيز على محاولات المصالحة المحدودة عقب التدخل الدولي ١٩٩٤م - ٢٠٠٠م، ثم على مؤتمر جيبوتي للمصالحة الصومالية، وصولًا إلى مؤتمر نيروبي (الدوريت) للمصالحة الوطنية.

• محاولات المصالحة المحدودة عقب التدخل الدولي (١٩٩٤م - ٢٠٠٠م):

شهدت عملية التسوية الصومالية تحولًا هيكليًا مع فشل تجربة التدخل الأمريكي - الدولي، وانسحاب القوات الدولية من الصومال، حيث كان هذا الانسحاب مصحوبًا بإحساس عميق بخيبة الأمل لدى العديد من القوى الدولية عمومًا، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا، بسبب^(١٤) عدم إحراز تقدم في

المصالحة الوطنية الصومالية، واستمرار التدهور في الأوضاع الأمنية الداخلية في الصومال، بالإضافة إلى أن حالة الفراغ القائمة في السلطة المدنية والهيكل الحكومي في الصومال يمنعان أي أساس لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الصومال، وبشكل عام فإن تقويم الكثير من القوى الدولية الفاعلة لفشل تجربة التدخل الدولي في الصومال، لم يركز على الأخطاء التي شابت هذا التدخل، بقدر ما انصبَّ على الاعتقاد بأن الصوماليين - ما زالوا - غير مستعدين للمصالحة والتسوية، أما بالنسبة لدور الأمم المتحدة في الصومال، فقد أكد المجلس الأمن على أن إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال لا يعني التخلي عن الصومال، وإنما جرى التأكيد على أن الأمم المتحدة سوف تواصل القيام بدور سياسي، لتسهيل عملية التسوية والمصالحة في الصومال، إذا كانت هذه هي رغبة الصوماليين، وإذا كانوا مستعدين للتعاون مع الأمم المتحدة أو توفيقها، وقد اهتم مجلس الأمن بإبلاغ هذا الموقف إلى الفصائل الصومالية المختلفة والدول المجاورة للصومال من خلال منظمة الإيقاد (IGAD).

• جهود المصالحة الإقليمية والمحلية:

كانت الدول الأفريقية قد بدأت تستشعر منذ فترة مبكرة نسبياً إرهاصات فشل تجربة التدخل الدولي في الصومال، وحاولت منذ فترة مبكرة التدخل لمحاولة ملء الفراغ الناجم عن انسحاب القوات الدولية من الصومال، وذلك من خلال العمل على استئناف عملية التسوية والمصالحة الوطنية في الصومال، وقد ظل اتفاق أديس أبابا بمثابة الركيزة الأساسية في جهود المصالحة الصومالية، وخاصة في القرارات الصادرة من مجلس الأمن بشأن تخفيض قوات الأمم المتحدة في القرار رقم ٨٩٧ الصادر في ٤ فبراير ١٩٩٤م، والذي طالب الأطراف الصومالية بتنفيذ اتفاق أديس أبابا، لا سيما في ما يتعلق بنزع السلاح واحترام وقف إطلاق النار، وفي قمة القاهرة الأفريقية في يونيو ١٩٩٣م، كلفت القمة الرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي بمتابعة^(١٥) الوضع في الصومال، وكررت قمة الإيقاد في سبتمبر من العام نفسه في أديس أبابا هذا التكليف للرئيس الإثيوبي.

• مؤتمر جيبوتي وكينيا للمصالحة الصومالية:

يعد مؤتمر جيبوتي بداية جهود التسوية والمصالحة الوطنية الحقيقية الصومالية، وقد جرى تنظيم هذا المؤتمر وفق منهجية جديدة في المفاوضات، تقوم على التخلي عن المناهج الحديثة، والاعتماد بدلاً من ذلك على ما يعرف بـ«الناهج التقليدية»، المستمدة من الأعراف والتقاليد العشائرية الصومالية، بعد أن كانت هذه المناهج التقليدية قد أثبتت نجاحاً في تسوية الصراعات المسلحة في أرض الصومال، لا سيما أنه كان واضحاً أن مفاوضات المصالحة الصومالية أصبحت في حاجة إلى مناهج جديدة، بعد أن باءت جميع المحاولات بالفشل طيلة فترة ١٩٩١م إلى ٢٠٠٠م.

• مؤتمر جيبوتي للسلام الصومالي «عرتة» في عام ٢٠٠٠م:

منذ ظهور الأزمة في الصومال قامت عدة مبادرات أسهمت فيها معظم دول الإقليم، لكن جميعها كان مصيرها الفشل، بدءاً بمؤتمري جيبوتي الأول والثاني، ثم مؤتمر أديس أبابا، فالمبادرة الكينية، اليمنية، المصرية، الليبية، والإثيوبية، وجهود لجنة القرن الأفريقي المنبثقة من منظمة الوحدة الأفريقية وجهود لجنة الإيقاد والجامعة العربية، وكانت هذه المبادرات تصل إلى مراحل يصعب تنفيذها.

ورغم فشل مبادرات مصالحة التسوية، انعقد المؤتمر بمدينة عرتة الجيبوتية لمدة ثلاثة أشهر، وقام هذا المؤتمر باختيار البرلمان المؤقت المكون من ٢٤٥ عضواً تم اختيارهم على أساس الثقل القبلي، مع تخصيص مقاعد للمرأة وقد اختير رئيس البرلمان من قبيلة الرحنوين - وهي من القبائل المسالمة - عبد الله ديرو إسحاق.

بعدها اجتمع البرلمان المؤقت وقام بانتخاب عبد القاسم صلاب حسن رئيساً للصومال، وهو من قبيلة هبرقذر، وبعد اختيار الرئيس انتقل البرلمان والرئيس إلى مقديشو، كما تم اختيار رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وكان الاختيار أيضاً على أساس قبلي مثلت فيه كل الكيانات القبلية، وقد وجدت الحكومة الجديدة استقبلاً حافلاً في مقديشو وبعض المدن الصومالية الأخرى.

• مؤتمر الدوريت - نيروبي للمصالحة الوطنية:

جاء انعقاد مؤتمر «الدوريت - نيروبي» نتيجة لوصول عملية عرته للمصالحة الوطنية الصومالية إلى طريق مسدود، وهو ما دعا منظمة الإيقاد إلى طرح مبادرة جديدة لعقد مؤتمر للمصالحة في الصومال لوضع الترتيبات النهائية للتسوية والمصالحة في الصومال وقد ارتكزت منهجية هذا المؤتمر على عودة الأطراف الدولية والإقليمية إلى الاعتراف ضمناً بشرعية وفعالية الفصائل الصومالية وزعمائها من لوردات الحرب، بخلاف الوضع في مؤتمر جيبوتي عام ٢٠٠٠م، وحصلت الفصائل على تمثيل مهم في لجان المؤتمر، وتمتعت بتأثير كبير في مداولات المؤتمر، وتحليل مختلف تطوراتها، من حيث ظروف الانعقاد، وملامح النظام السياسي الانتقالي، الذي نشأ بموجب اتفاق المصالحة.

• اتفاقية جيبوتي (عام ٢٠٠٨م):

شكل التحالف من أجل تحرير الصومال في إريتريا من المحاكم الإسلامية الصومالية باسم (تحالف إعادة تحرير الصومال) وفصائل صومالية أخرى بعد الاحتلال الإثيوبي الذي طرد المحاكم الإسلامية الصومالية، إلا أن هذا التحالف قد انشق إلى جناحين «جيبتي، وأسمر». وفي ١٨ أغسطس أعلنت كل من الحكومة الصومالية برئاسة نور حسن حسين، والمعارضة الصومالية (تحالف إعادة تحرير الصومال جناح جيبوتي) بقيادة شيخ شريف أحمد، وأنها توصلت إلى اتفاق مصالحة نهائية، نص - في ما يخص انسحاب القوات الإثيوبية - على جدولة الانسحاب على مرحلتين، تبدأ أولاهما في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٨م، بينما تتم الثانية بحلول عام ٢٠٠٩م، ثم تم تشكيل برلمان مؤقت، وانتخب شريف شيخ أحمد رئيس مؤقت للصومال ٣١ يناير ٢٠٠٩م. وقد أسفر اتفاق جيبوتي بين الحكومة الانتقالية وشيخ شريف أحمد عن انشقاق التحالف وانقسامه إلى جناحين، أولهما يعرف بـ«المحاكم الإسلامية» جناح جيبوتي، والثاني جناح أسمر.

• مؤتمر تركيا (عام ٢٠١٢):

نظمت تركيا عام ٢٠١٢ مؤتمراً للمصالحة الصومالية بمشاركة رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان والرئيس الصومالي شريف شيخ أحمد وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وممثلين عن عشرات الهيئات المانحة، وشارك في المؤتمر ثلاثئة شخصية تمثل المجتمع المدني الصومالي، ومن بين هذه الشخصيات سياسيون لهم دور فاعل في العملية السياسية بالبلاد.

وعكست رعاية تركيا لهذا المؤتمر الدولي مدى التزام أنقرة بمساعدة الصومال، وتأتي تفعيلاً للزيارة التاريخية التي قام بها أردوغان لمقديشو عام ٢٠١١ على الرغم من الظروف غير الآمنة، كما تم افتتاح سفارة تركيا في مقديشو^(١٦).

تزامن انعقاد هذا المؤتمر في وقت اشتدت المواجهات العسكرية بين الحكومة الصومالية المدعومة من قبل قوات الاتحاد الأفريقي «الأميسوم» وبين حركة الشباب المجاهدين أقوى فصيل معارض يقاتل بشراسة مع الحكومة الصومالية.

ولم يقتصر الدور التركي في تنظيم هذا المؤتمر فقط، فقد تبعه مؤتمر حاشد انعقد في الفترة ٢٣-٢٤ فبراير عام ٢٠١٦ بحضور كافة القوى الصومالية وغياب تمثيل رسمي من قبل سلطات بونت لاند^(١٧) الصومالية بشمال شرق الصومال.

رفضت بونت لاند المشاركة في هذا المؤتمر رسمياً، لأسباب سياسية محضة، تتعلق برفضها التام نظام التقسيم السياسي على أساس قاعدة الـ(٤,٥) وتمسكها بنظام التقسيم الجغرافي للمناطق، وأصدر مؤتمر تركيا الأخير عدة توصيات من أبرزها: إقناع بونت لاند في المشاركة بالسباق الرئاسي السياسي القادم والمزمع إجراؤه في أغسطس (آب) عام ٢٠١٦^(١٨).

بعد تسلّم عبد الرحمن محمود فرولي حكم بونت لاند (٢٠٠٩-٢٠١٣) أخذت المنطقة طابعاً غريباً في تعاملها مع الملفات السياسية؛ إذ أصبحت السمة البارزة - التي تميز المنطقة عن غيرها من المناطق الصومالية - هي الرفض والتعنت ولو على حساب

الوطنية والقيم النبيلة، فالصومال لم تعد حكرًا على مجموعة بعينها، وإن حاول المركز إقصاء الأطراف ومنع بعضها من حقوقها، لكن في نهاية المطاف يظل صاحب الرؤية السديدة والمواقف الوطنية هو من يحكم الآخرين، ويُملّي عليهم قراراته، مع تأكيدنا على تمسك صاحب الحق بحقوقه كاملة.

وغياب بونت لاند في مؤتمر تركيا الأخير المنعقد في الفترة ما بين ٢٣-٢٤ فبراير عام ٢٠١٦، يأتي متسقًا مع أجواء بونت لاند السياسية المشحونة بالخطابات النارية، وإظهار نفسها في موقف المهضوم سياسيًا، وكان من الأجدى تحويل البوصلة السياسية نحو الوفاق الوطني، ورسم سياسة تعامل جديدة مع المركز قوامها التفاهم، عكس موجة التصعيد التي تنتهجها بونت لاند مؤخرًا^(١٩).

• مؤتمر لندن للمصالحة الصومالية (فبراير ٢٠١٢):

دعت لندن إلى عقد مؤتمر للمصالحة الصومالية، شارك فيه أطراف سياسية صومالية متخصصة، وحشدت له لندن كل طاقتها من أجل إعطاء كثافة إعلامية للمؤتمر، ويأتي مؤتمر لندن بعد فترة إهمال طويلة للقضية الصومالية من قِبَل بريطانيا المستعمرة السابقة في الأجزاء الشمالية من البلاد.

وأظهرت بريطانيا في هذا المؤتمر رغبتها العارمة في المشاركة بالعملية السياسية وجهود مساعي السلام الصومالية بصورة أثارت الكثير من علامات الاستفهام؛ إذ لم تُلقَ بالاً في السابق لجهود المصالحة الصومالية، واكتفت بمتابعة الملف الصومالي من بعيد، لكنها مؤخرًا قررت الدخول في المعترك السياسي الصومالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الكشوفات النفطية من قبل شركات التنقيب عن البترول في الصومال، بالإضافة إلى مشاريع تنمية ارتأت لندن أنها قادرة على تنفيذها في ظرف الحالي.

وقد تمَّ تحديد سبعة محاور كما أوردها الكاتب محمد الأمين الهادي في دراسة له نشرت في مركز «الجزيرة للدراسات»، وهي كالتالي^(٢٠):

- ١- الأمن: إيجاد التمويل المستدام لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم)، ودعم قطاعي الأمن والعدالة في الصومال.
- ٢- العملية السياسية: الاتفاق على مَن سيخلف المؤسسات الانتقالية في مقديشو في أغسطس (آب) ٢٠١٢، وإنشاء مجلس للإدارة المالية المشتركة.
- ٣- الاستقرار المحلي: إنشاء مجموعة دولية منسّقة لدعم الصومال والمناطق الإدارية الصومالية.
- ٤- مكافحة الإرهاب: التزام متجدد للتصدي للتهديد الإرهابي بشكل جماعي.
- ٥- القرصنة: كسر نموذج التجارة المعتمدة على القرصنة.
- ٦- الإنسانية: تجديد الالتزام بمعالجة الوضع الإنساني.
- ٧- التنسيق الدولي: الاتفاق بشأن التعامل الدولي مع القضايا الصومالية.

ثانيًا- المؤتمرات الداخلية:

• مؤتمر برعو (عام ١٩٩١):

في مايو عام ١٩٩١ نظمت العشائر القاطنة في شمال غرب الصومال مؤتمر مصالحة عامة لإنهاء القتال الدائر آنذاك في تلك المنطقة، وتسوية الخلافات بين العشائر، والبحث عن تقرير مصير هذا الإقليم ومستقبله؛ هل يبقى ضمن جمهورية الصومال أم يختار الانفصال؟ شارك في هذا المؤتمر قيادات من الجبهات المسلحة، وزعماء وشيوخ العشائر وشيوخهم وبعض السياسيين، وممثلون من المجتمع المدني في مناطق الشمال^(١). وانتهى المؤتمر في ١٨ مايو ١٩٩١ بالاتفاق على إعلان المناطق الشمالية دولة مستقلة عن باقي الصومال، كما تم الاتفاق على مسودة الدستور المؤقت، وانتخاب عبد الرحمن أحمد علي رئيسًا لأرض الصومال، وحسن عيسى جامع نائبًا له. منذ ذلك الحين تتمتع هذه المناطق بنظام سياسي مستقر وبأمن لا يتوفر في المناطق الأخرى للبلاد.

• مؤتمر غروي (عام ١٩٩٨):

في العاشر من شهر مارس ١٩٩٨ التأم في مدينة غروي شمال شرق الصومال مؤتمر للمصالحة العامة، هدف المؤتمر إلى إنهاء الصراعات بين الفرقاء السياسيين والعشائر، والبحث أيضًا عن مستقبل سياسي لتلك المناطق. وشارك في المؤتمر - الذي استمر يومين - أكثر من ٢٥٥ عضوًا من جميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي في تلك المناطق، وفي مقدمتهم الوجهاء والأعيان، وبعد مشاورات استمرت شهرًا، اتفقوا على تشكيل نظام سياسي يمثلهم؛ شريطة العمل على تقريب وجهات النظر الصومالية، وتعزيز مكانة الوحدة القومية، وأكد المشاركون في المؤتمر سعيهم الحثيث إلى دولة صومالية موحدة وقوية تتمتع بكامل مقومات الدولة، وكان من أبرز نتائج هذا المؤتمر ما يلي.

- ١- الاتفاق على حل الخلافات السياسية بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى العنف، والرجوع إلى الوجهاء والأعيان للبت في الخلافات الداخلية.
- ٢- البقاء ضمن جمهورية الصومال وعدم السعي إلى الانفصال.
- ٣- إنشاء كيان سياسي يمثل قبائل مناطق شمال شرق الصومال.
- ٤- تشكيل برلمان للإقليم، وانتخاب رئيس يحكم المنطقة مدة أربع سنوات، تُجرى بعدها انتخابات نزيهة وشفافة.

*

الهوامش

- (١) محمد سياد بري ثالث رئيس للجمهورية الصومالية، اتسم عهده بالسيطرة القوية ونظام الرجل الواحد، حيث كان النظام ممثلاً بشخصه، وكان يعتنق المذهب الماركسي كروية سياسية واقتصادية، وكانت الحكومة تسير وفق الرؤية الاشتراكية العلمية. وانهار نظام الرئيس سياد بري إثر تمرد قبلي بقيادة محمد فارح عيديد، ومات مطروداً في نيجيريا عام ١٩٩٥.
- (٢) المؤتمر الصومالي الموحد USC، تأسس في إيطاليا عام ١٩٨٧، وكان الجبهة والواجهة العسكرية والسياسية لقبيلة «هوية» إحدى أكبر القبائل في مناطق جنوب الصومال ووسطه، والجبهة هي القوة العسكرية التي دخلت مقديشو عام ١٩٩١ لإسقاط نظام الرئيس سياد بري، وبعد سقوط نظام سياد بري تحول المشهد الصومالي برمته إلى فوضى عارمة سادت جميع أقاليم الصومال. انظر: الجبهات الصومالية.. النشأة والتطور، للكاتب حسن حاجي، ص ٧٩-١٠٠.
- (٣) يذكر أنور أحمد ميو، في كتابه (نيل الآمال في أعلام الصومال)، أن الجنرال محمد فارح عيديد ولد في عام ١٩٣٤، وأنه كان أحد جنرالات الجيش الصومالي، كما أنه عمل فترة سفيراً للصومال في الهند.
- (٤) نضال جبهة الإنقاذ الوطني وتاريخ شاعر الجبهة خليف الشيخ محمود، ص ١٠-١٥، من تأليف عبد القادر الشيخ محمود، مطبوع باللغة الصومالية.
- (٥) مؤسس أول جبهة صومالية مسلحة وهي جبهة الإنقاذ الوطني من قبيلة الماجيرتين، ثار في وجه نظام الرئيس سياد بري بحجج قبلية مجتعة، وتولى يوسف رئاسة الحكومة الصومالية التي تشكلت في كينيا عام ٢٠٠٤، وكان قبلها رئيس حكومة بونت لاند الإقليمية في مناطق شمال شرق الصومال، توفي عام ٢٠١٣ في الإمارات العربية المتحدة بعد نضال وكفاح طويل، عن عمر يناهز ٨٧ عامًا.
- (٦) مقتبس من مقال منشور في موقع الصومال للكاتبة فاطمة الزهراء علي الشيخ أحمد.
- (٧) دراسة نشرها الباحث في مجلة دراسات شرق أوسطية تحت عنوان «الصومال.. ما بعد المرحلة الانتقالية»، العدد (٦١) شتاء ٢٠١٣.
- (٨) أنور قاسم الخضري، أوضاع الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر، الطبعة الأولى، ص ١٢-١٣.
- (٩) عبد الرحمن سهل، مجلة قراءات أفريقية، العدد الأول، رمضان ١٤٢٥هـ / أكتوبر ٢٠٠٤.
- (١٠) في عام ٢٠٠٧ نظمت الحكومة الانتقالية الصومالية برئاسة العقيد/ عبد الله يوسف مؤتمراً للمصالحة شارك فيه مبعوثون من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وبلجيكا والنرويج لحضور هذا المؤتمر، وفشلت جهود مساعي السلام الذي انعقد المؤتمر من أجله.
- (١١) جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م

(١٢) دراسة بحثية كتبها عثمان محمد طيري بعنوان «معيقات المصالحة الوطنية الصومالية والوحدة»، منشورة في مجلة صناعة المستقبل، العدد (٣) عام ٢٠١٥.

(١٣) سلوى محمد لبيب، دول الجوار الجغرافي الأفريقي، د. عبد المنعم المشاط، (محرر) في: الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣م، ص ١٥٥-١٥٦.

(١٤) Ken Menkhaus & John, Prendergast, "Somalia The Stateless State" Africa Report, Vol 40, N0, 33, May - June 1995, p, 23.

(١٥) مجلس الأمن، القرار ٨٩٧، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة، S/RES/897، ٤ فبراير ١٩٩٤م.

(١٦) نقلًا عن تقرير منشور في موقع الجزيرة نت الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/6/1/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7>

(١٧) تعني كلمة «بونت» البخور أو اللبان، وهي المصدر الرئيسي لاقتصاد هذه المنطقة، تشكلت حكومة بونت لاند عام ١٩٩٨ بعد فشل مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٧، تولّى العقيد عبد الله يوسف أحمد رئاسة أول حاكم للإقليم الذي تسكنه قبائل الداود الصومالية وأغلبهم من ماجيرتين. تتكون بونت لاند من خمس محافظات من أصل ثمانية عشرة محافظة تتكون منها جمهورية الصومال الفيدرالية.

(١٨) لمطالعة الاتفاقية المكونة من سبعة بنود يمكن الرجوع إلى الرابط:

<http://allsbc.com/akhri-warmurtiyeedkii-laga-soo-saaray-shirkii-turkiga/>

(١٩) عبد الولي محمد علي غاس، أكاديمي صومالي درس الاقتصاد في كل من الجامعة الصومالية الوطنية وجامعة هارفارد الأمريكية، تولّى منصب رئيس وزراء الصومال عام ٢٠١١، وهو حاليًا يشغل منصب رئيس إقليم بونت لاند.

(٢٠) ورد ذلك في مقالة للكاتب محمد الأمين الهادي، نشرت في مركز الجزيرة للدراسات بعنوان «مؤتمر لندن توقعات وتخوفات»:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/2012216113244122683.html>

(٢١) ورقة علمية بحثية أعدها مركز مقديشو للبحوث والدراسات بعنوان «المصالحة الوطنية الصومالية.. قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج»، قدّمت في مؤتمر «الحوار أسلوب حياة» الذي انعقد في مقديشو في أكتوبر عام ٢٠١٤، بتنظيم وتنسيق اللجنة الصومالية الوطنية للعلوم والثقافة ووزارة التربية والتعليم الصومالية.

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- أنور أحمد ميو، نيل الآمال في تاريخ الصومال، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ٢٠١١.
- أنور قاسم الحضري، أوضاع الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر، شبكة الألوكة، صنعاء، ٢٠١٤.
- جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م.
- حسن حاجي محمود، الجبهات الصومالية..النشأة والتطور.
- سلوى محمد لبيب، دول الجوار الجغرافي الأفريقي، د. عبد المنعم المشاط، (محرر) في: الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣م.
- عبد القادر الشيخ محمود، نضال جبهة الإنقاذ الوطني وتاريخ الشاعر خليف محمود، مطابع هوريال، الطبعة الأولى ٢٠١٠.
- عبد الله يوسف أحمد، مذكرات النضال والمؤامرة، دار سكان صوم للطباعة، النرويج، ٢٠١١.
- محمد ناصر العبودي، القلم وما أوتي في جيبوتي، مكتبة طريق الإسلام، الرياض، ٢٠٠٠.

ثانياً- الدراسات والبحوث:

أ- العربية:

- عبد الرحمن سهل، مجلة قراءات أفريقية - العدد الأول، رمضان ١٤٢٥ / أكتوبر ٢٠٠٤.
- عبد الفتاح نور أحمد، الصومال ما بعد المرحلة الانتقالية، دراسة بحثية منشورة في مجلة الدراسات الشرق أوسطية الصادرة في الأردن، شتاء ٢٠١٣.
- عثمان محمد طيري، معوقات المصالحة الصومالية والوحدة الوطنية، دراسة بحثية منشورة في مجلة صناعة المستقبل العدد (٣) السنة ٢٠١٥.
- المصالحة الوطنية الصومالية .. قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج، ورقة علمية بحثية أعدها مركز مقديشو للبحوث والدراسات، قدمت في مؤتمر «الحوار أسلوب حياة» الذي انعقد في مقديشو في أكتوبر عام ٢٠١٤ بتنظيم وتنسيق اللجنة الصومالية الوطنية للعلوم والثقافة ووزارة التربية والتعليم الصومالية.

ب- الأجنبية:

- Ken Menkhaus & John, Prendergast, "Somalia The Stateless State" Africa Report, Vol 40, N0, 33, May - June 1995, p, 23.

ثالثاً- مواقع الإنترنت:

- www.allabc.com/akhri-warmurtiyeedkii-laga-soo-saaray-shirkii-turkiga
- www.aljazeera.net/news/arabic/2012/6/1/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7
- www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/2012216113244122683.html

• • •

حقيقة النزاع المسلح في الصومال ومساعي المصالحة

د. منال خضر محمد عثمان^(*)

مقدمة:

كان ينظر للنزاعات الأفريقية على أنها - في الغالب - نزاعات حول الهوية أو الاختلافات العرقية القبلية والدينية والثقافية، وقد يكون هذا الافتراض صحيحًا في النزاعات الأهلية القديمة التقليدية، لكن ليس اليوم؛ لأن الانقسامات السلالية والعرقية تبدو نتيجة أكثر من كونها سببًا لقيام النزاعات، أيضًا من الأسباب الرئيسة التي تعجل بنشوب النزاعات في أفريقيا: محدودية الموارد البيئية، وهي من أكثر العوامل أهمية، كذلك تعد أحادية النشاط السكاني - مع زيادة عدد السكان وعدم تجدد الموارد - سببًا مهمًا. وعلى الرغم من كون النزاعات العرقية والدينية والثقافية لها أثر كبير في تشكيل وعي الناس بها وكيفية إدارتهم لها^(١). إلا أن الحالة الصومالية - وهي من الحالات النادرة جدًا في أفريقيا - تختلف، فهي تكاد تكون الدولة الأفريقية الوحيدة التي تخلو من التمايز الديني والعرق والثقافي، فأصل السكان العرقي واحد ودينهم واحد (الإسلام)، ولغتهم واحدة، ومنهجهم الديني واحد، وهو المنهج السني. لذلك فإن إسناد جذور النزاع في الصومال إلى الأسباب الدينية أو العرقية - غير منطقي، ولا بد من البحث في أسباب أخرى يُعزى إليها الصراع.

والناظر للأوضاع في الصومال لا يمكنه تجاهل الموقع الإستراتيجي والأهمية الجيوبولتيكية لهذا البلد، فالصومال أحد أهم دول القرن الأفريقي؛ إذ يشغل المساحة

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بحري، مدينة الخرطوم، جمهورية السودان.

الرئيسية في القرن الأفريقي ويطل على خليج عدن بساحل يبلغ ١٢٠٠ كم وعلى المحيط الهندي بطول ٢٢٠٠ كم، وهو الجزء الذي يتقدم في شكل مثلث مخترق المياه ليفصل بين المحيط الهندي وخليج عدن ليتحكم بذلك الموقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والذي يعد صلة الوصل بين الشرق والغرب عبر قناة السويس. ويشمل القرن الأفريقي الصومال وإثيوبيا وإرتريا وكينيا وجيبوتي والسودان والصومال، ويمتلك أطول ساحل في منطقة شرق أفريقيا، بل في أفريقيا كلها، حيث يزيد طول سواحله عن ٣٣٠٠ كم، كما أنه يعد الطريق الرئيس التي يمثل معبراً للبترول من دول الخليج إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما تتحكم هذه المنطقة في طرق التجارة الدولية إلى المحيط الهندي أو عبر البحرين الأحمر والأبيض المتوسط^(٢).

وترتب على تلك الأهمية أن أصبحت المنطقة منطقة صراع بين القوي العظمى ومحاولة كل دولة فرض نفوذها عليها، مما أثر سلباً على الصومال وأصبحت مطمعاً حتى لبعض دول الجوار، مما حرم الصومال من التمتع بالأمن والاستقرار والسلم على مدى سنوات طويلة. وأسباب النزاع في الصومال لا تختلف عن نظيراتها في أفريقيا إلا بكثرة الطامعين في أراضيها وسواحله وثرواتها البكر من اليورانيوم والبترول، ومثله مثل الدول الأفريقية عانى الصومال من أكثر من نوع ومستوى للصراع، ونجد أن النزاعات الأفريقية تتلخص في أربعة أنواع:

- ١- النزاعات الوطنية: نزاعات حول السلطة السياسية للدولة، وتكون غالباً بالمركز.
- ٢- النزاعات الإقليمية: هي نزاعات تنشأ حول السلطة السياسية في إقليم محدد.
- ٣- النزاعات المحلية: وهي نزاعات تنشأ حول الموارد المتجددة على نطاق المجتمع.
- ٤- نزاعات السلب والنهب المسلح، ونضيف إليها التطرف والإرهاب^(٣).

وإذا نظرنا في هذه الأسباب مجتمعة وجدنا أن الصومال زاخر بشتى ضروبها، ولكن السمة السائدة للنزاع الصومالي هي السمة السياسية.

لم تعرف الأراضي الصومالية الدولة بشكلها الحديث إلا مؤخرًا، وكان النظام السائد فيها هو النظام القبلي وحتى بالنسبة للنظام القبلي كان دوره محصورًا في مؤتمرات القبيلة والمناسبات الاجتماعية، وقد تعرضت الصومال، حالها حال البلاد الأفريقية المختلفة، للاستعمار الأوروبي خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولكن حتى استعمار الصومال كان مختلفًا؛ إذ تم تقسيمه بين ثلاث دول هي فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ولكل دولة أهدافها ومصالحها التي قد تختلف، وقد تتعارض، مع الأخرى ولا سيما خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث انتقل الصراع إلى مناطق النفوذ.

وتشمل أراضي الصومال الكبرى الأراضي التي تم اقتسامها بين الدول الثلاث السابقة، بالإضافة إلى الجزء الذي استقطع كي يضم للحبشة (أوجادين)، والجزء الشمالي الشرقي من كينيا والذي تم استقطاعه من الصومال، واستقل الجزآن الإيطالي والبريطاني عام ١٩٦٠ وكونا «جمهورية الصومال المتحدة»، واستقل الصومال الفرنسي عام ١٩٧٧ مكوّنًا «دولة جيبوتي». ودخلت الصومال في نزاعات حدودية مع كل من كينيا وإثيوبيا، حيث حدث نزاع حدودي بين الصومال وكينيا عام ١٩٦٣، وبين الصومال وإثيوبيا عام ١٩٦٤، وقد تطور الأخير إلى نزاع مسلح.

لقد ظل الحلم الصومالي بوطن واحد لكل الصوماليين «الصومال الكبير» يراود أذهان الصوماليين في الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٩١، وقد حدثت ثلاثة نزاعات مسلحة رئيسية وهي: الحرب ضد إثيوبيا ١٩٧٧-١٩٧٨، والقتال بين الحكومة والحركة الوطنية الصومالية في شمال غرب البلاد، والنزاع بين الحكومة والقوات التحريرية العشائرية ١٩٨٩-١٩٩٠^(٤).



المبحث الأول

الحرب الأهلية في الصومال

تعد الحروب الأهلية في الصومال من أطول الحروب وأشرسها في القارة الأفريقية، وقد أثرت تأثيرات كبيرة جدًا على المواطن الصومالي والثروات الطبيعية والغطاء النباتي، وأدت إلى موت الآلاف من الصوماليين وتشريدهم ونزوحهم، وقد تعددت أسباب تلك الحروب وأطرافها، نستعرض في هذا المبحث تلك الأسباب، كما نستعرض الحكومات الصومالية المختلفة التي شكلت تلك الحروب جزءًا من وجودها.

أولاً - الأسباب الداخلية والدور الخارجي في نزاعات الصومال:

• الأسباب الداخلية:

بعد الاستقلال عانت الصومال من مشاكل كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيد الداخلي، كما عانت من الأطماع الخارجية في أراضيها وثرواتها، حيث إن الصومال منذ الاستقلال لم يشهد استقرارًا سياسيًا شاملاً على مستوى الدولة، وظل يشهد كثيرًا من الانقسامات والحروب الداخلية ومطالبة كل إقليم من أقاليمه بالحصول على الاستقلال وإقامة دولة خاصة به.

ونتيجة بسبب ما خلفه الاستعمار من بؤر التوتر من حيث اللغة والثقافة وما خلفته الحكومات الوطنية من صراعات قبلية، مما أدى في النهاية إلى تمزيق الصومال وانهيار الدولة المركزية، وانتشار الميليشيات المسلحة التي تتصارع في ما بينها، وأصبحت الصومال هدفًا للعديد من الدول المستفيدة من هذا الوضع المعقد للصومال، والتي دعمت الفرق المتصارعة حتى يستمر الصراع، وهو ما يدعم مصالحها.

كذلك عانت الصومال من مشاكل اجتماعية كبيرة تحولت إلى مشاكل سياسية في ما بعد، وهي النظام القبلي في الصومال المكون من عدد من القبائل الكبيرة التي تسعى لتحقيق مكاسب سياسية واجتماعية على حساب بعضها. وتتنافس في ما بينها للسيطرة على الموارد من الأراضي الرعوية والزراعية، والتحكم على الطرق التجارية

المهمة والمواني، مما أدى إلى قيام الكثير من الحروب والنزاعات بين تلك القبائل، وأدى إلى موت الكثيرين من أبناء الصومال وتشريدهم واضطرارهم إلى اللجوء، والانهيار الكامل للخدمات^(٥).

أيضًا تعاني الصومال من مشاكل اقتصادية، حيث إنها تعد من أفقر الدول في أفريقيا؛ وذلك لاعتمادها على موارد محدودة مثل الرعي وتصدير الثروة الحيوانية وبعض المنتجات الزراعية كالموز والبخور واللبان. ومحدودية الموارد والصراع، كل ذلك أدى إلى الفقر الشديد وتردي الخدمات بصورة كبيرة، خاصة خدمات التعليم والصحة والبيئة.

• الدور الخارجي:

تعد أطماع الدول الخارجية ومساعدتها في دعم المتحاربين في الصومال، من أعظم المشاكل التي تواجه وحدته واستقراره؛ وذلك لأهمية الصومال الإستراتيجية، وهي ناتجة من أهمية البحر الأحمر للتجارة العالمية؛ إذ إنها هي التي تربط العالم، كما أنها ممر النفط الرئيس للخليج، وتوجد سيناريوهات كثيرة، منها الحرب على الإرهاب، واهتمام إسرائيل بمنطقة القرن الأفريقي، وحماية الخطوط البحرية الحد من حركة الجماعات الإسلامية في مناطق الكنيسة في إثيوبيا وغيرها.

• إسرائيل:

تلاقت في الصومال مصالح إسرائيل وأمريكا مع المصالح الأزلية لإثيوبيا في الصومال، حيث أسهمت تلك البلاد مجتمعة في منع استقرار الصومال؛ وذلك لعدة أسباب، أهمها: الخوف من أن يطالب الصومال حال استقراره بأراضي إقليم أوجادين الذي تسيطر عليه إثيوبيا، ودعم الصومال للحركات الدينية والطائفية في إثيوبيا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها رغبة في إنشاء قاعدة نفوذ في المنطقة ودخولها ضمن قوات الأمم المتحدة على نحو يخدم مصالحها، وكذلك رغبتها في حصار مصر والسودان بوصفهما منفذَيْن للبحر الأحمر، والعلاقة الوثيقة والمصالح المشتركة بين إسرائيل وإثيوبيا بخصوص المداخل المائية، وبما أن إثيوبيا لا تملك منفذًا بحريًا، فلا بد لإسرائيل أن تجد موطئ قدم في الصومال، وقد نفذت ذلك بالفعل من خلال التجارة.

وكما زاد الصراع وجدت إسرائيل فرصتها لتحقيق أهدافها بالتغلغل في الصومال لصالح إثيوبيا^(٦). كما بدأت إسرائيل سياسة الترويج الإعلامي للوجود اليهودي في الصومال منذ القَدَم، وأنها أرض اليهود المقدسة ومهبط أنبيائهم في بلاد البونت، وأن هناك خمسين ألف يهودي صومالي في إسرائيل يحتلون مراكز مهمة.

وتريد إسرائيل من هذا التغلغل في الصومال تحقيق السيطرة على دول شرق أفريقيا والسيطرة على البحر الأحمر وملاحقة الجماعات الإسلامية في المنطقة^(٧).

• الولايات المتحدة الأمريكية:

التدخل الأمريكي في الصومال أخذ أشكلاً عديدة ومر بمراحل اختلفت باختلاف مراحل الدولة الصومالية ففي عهد سياد بري دعمت أمريكا الصومال بالغذاء والمساعدات الإنسانية دون السلاح.

وبعد انتهاء الحرب الباردة أظهرت الولايات المتحدة عدم مبالاة تجاه الصومال وانقطعت مساعداتها، ما أدى إلى انزلاقها للفضي وبدأت الحرب الأهلية في الصومال ٧ نوفمبر ١٩٩١م، وراح ضحيتها نصف مليون مواطن، كذلك تدخلت أمريكا في الصومال عن طريق القوات التي أسسها لويس الأب، وقد عارض الخبراء التدخل الأمريكي في الصومال، على اعتبار أن المجاعة انتهت وأن دخول أمريكا سيفاقم النزاع من جراء الحرب. وكان التدخل الأمريكي بهدف وقف المد الإسلامي وتعطيل مسيرة الصحوة الإسلامية والتي كانت تهدد الوجود الأمريكي في المنطقة^(٨). كما فُسر دخول أمريكا الصومال لأطماع أمريكا في بترول الصومال واليورانيوم الذي تم اكتشافه في العام ١٩٩٠؛ لأنها لم تتدخل منذ بداية الأزمة. إذاً غزو أمريكا هو غزو ديني اقتصادي وليس للإعانة كما تزعم.

• الدور الإثيوبي في الصومال:

تعد إثيوبيا أكثر دولة إقليمياً ودولياً مؤثرة في الصومال، وكل ما يحدث في الصومال يتم بمشاورات مع إثيوبيا أو تحالفات معها. ويأخذ الصراع بين الصومال وإثيوبيا الطابع الديني؛ لأن الوجود الإسلامي في الصومال يهدد دائماً لإثيوبيا قائدة المد

المسيحي في القارة ومنطقة شرق أفريقيا، أدى للتدخل الأمريكي في الصومال؛ خوفاً من تحالف الحركات الإسلامية في السودان والصومال.

والعلاقات الإثيوبية الصومالية يسودها التوتر، وبدأت منذ نزاعاتهما في القرن ١٣، وهذا الصراع يُعرف بـ «صراع المسجد والكنيسة» أو معارك الكنيسة والمسجد (١٩٠٠-١٩٢٠) والتي قادها الإمام محمد عبد الله حسن مهدي، ووجد القبائل الصومالية كلها في مواجهة إثيوبيا وإمبراطورها منليك الذي كان يحاول أن يضم أوجادين بعد أن ضم هرر، وكان هذا أحد أسباب الخلاف القائم حتى الآن^(٩). وبعد استقلال الصومال كان الخلاف ما زال دائراً بخصوص إقليم أوجادين، وحديثاً كان تدخل إثيوبيا عام ٢٠٠٦ لحر المحاكم الإسلامية، قد أثار غضب الصوماليين بالداخل والخارج. والجدير بالذكر أن إثيوبيا احتوت الكثير من حركات التحرر الصومالية والتي أسقطت الحكومة المركزية ١٩٩١م.

ثانياً- الحكومات الوطنية والحرب في الصومال:

نجد أن عمر الدولة الصومالية الرسمية والمُعترف بها دولياً، في مجمله لم يتجاوز الثلاثين عاماً، وكان للانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس محمد سياد بري النصيب الأكبر، حيث حكم البلاد لمدة تزيد عن عشرين عاماً، وقد تعاقب عدة رؤساء على الصومال، بعضهم لم تتجاوز فترة حكمه الأيام، وأغلبهم جاءت به مؤتمرات المصالحة، ويمكن تقسيم الحكومات الصومالية إلى حقبتين:

الحقبة الأولى: حقبة الحكومات المدنية، أو العهد الديمقراطي، وبدأ بالفعل من ١٩٦٠-١٩٦٩، وهي الفترة من الاستقلال إلى الانقلاب العسكري، وآدم عبد الله عثمان الذي حكم بين عامي (١٩٦٠-١٩٦٧)، وهو أول رئيس صومالي بعد الاستقلال، وهو ينتمي لحزب عصبة الشَّيبية الصومالية. خلفه الرئيس عبد الرشيد علي شارماركي، الذي حكم بين عامي (١٩٦٧-١٩٦٩)، وهو أيضاً ينتمي لعصبة الشَّيبية، وقد اغتيل. وخلفه الرئيس مختار محمد حسين لمدة ٦ أيام فقط. وخلفه الرئيس محمد سياد بري.

وقد وُصفت تلك الفترة بالفساد الإداري والمحسوبية والتمييز بين الأفراد حسب

انتمائهم القبلي، وكانت هنالك محاولات إصلاح لم تنجح، مما أدى إلى تحرك مجموعة من الشباب بالجيش والقيام بانقلاب عسكري عرف بثورة أكتوبر بقيادة الجنرال سياد بري. واستقبل المجتمع الصومالي الانقلاب بترحيب شديد؛ لأن الجيش كان يضم الصفوة المتعلمة والمثقفة والعارفة بشؤون البلاد^(١٠).

الحقبة الثانية: هي حقبة الثورة العسكرية (١٩٦٩-١٩٩١)، التي جاءت إثر انقلاب عسكري، مكوناً جمهورية الصومال الديمقراطية، وهو ينتمي للحزب الثوري الاشتراكي. صعد الرئيس محمد سياد بري إلى سدة الحكم عن طريق انقلاب عسكري في ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٩، وتبنى سياسة اشتراكية ماركسية كانت جديدة على المجتمع الصومالي، وفي الغالب مرفوضة من المجتمع الصومالي الإسلامي المحافظ، ومنع الإشارة للعشائرية وهو ما كان من الأسباب التي ألبت ضده الشعب، بالإضافة للمشاكل الاقتصادية وخوضه للحرب مع إثيوبيا.

ولكن كان لنظام الرئيس سياد بري الكثير من الإنجازات في مجال الخدمات والتعليم والبنى التحتية والاستقرار السياسي والعلاقات الخارجية. واندلعت الحرب بعد الإطاحة بنظام الرئيس سياد بري من السلطة في ٢٦ يناير ١٩٩١، وجرت محاولات متعددة لإعادته للسلطة ولكنها باءت بالفشل. وبعد نجاح انتفاضة حركات التمرد شمالاً وجنوباً لإسقاط النظام العسكري للجنرال محمد سياد بري، فشلت جميع الجهود لإقامة حكومة دستورية في البلاد، حيث أعلن الإقليم الشمالي انفصاله تحت مسمى (جمهورية أرض الصومال) الأمن نسبياً حتى يومنا هذا، ودخلت بقية الأقاليم والمحافظات في حرب أهلية مريعة. ومنذ سقوط نظام الرئيس سياد بري ١٩٩١م، يحاول الساسة في الصومال إخراج بلدهم من الفوضى العارمة التي أتت عليه، فأُسست جبهاتٌ داخلية تأخذ الشرعية من القبيلة، وتنوعت أسماؤها، وانتهت جهودهم بإعلان تنصيب علي مهدي رئيساً للبلاد، بعد يومين من سقوط الحكومة، وهروب الرئيس محمد سياد بري من العاصمة مقديشو في ٢٦ يناير ١٩٩١، ثم أعيد انتخاب علي مهدي في يوليو ١٩٩١ في مؤتمر المصالحة الصومالي، الذي عقد في جيبوتي المجاورة^(١١).

وانفجرت الحرب الأهلية في مقديشو بعد أشهر قليلة من تسلم الرئيس علي مهدي للمنصب، واحتدم الصراع بينه وبين منافسه الجنرال محمد فارح عيديد، الذي كان قائداً لإحدى الجبهات، واستمرت المعارك الدموية بين الطرفين من نوفمبر ١٩٩١م إلى ١٩٩٢م، ثم دخلت البلاد في دوامة من الحرب الأهلية، اختفت فيها مظاهر السلطة المركزية، ولم يعرف الصومال رئيساً موحدًا معترفًا به ولا حكومة من منتصف ١٩٩٣م حتى أغسطس عام ٢٠٠٠، بعدها أعلن المشاركون في مؤتمر جيبوتي، الذي عقد بمنتجع عرته، في الفترة من مايو - أغسطس عام ٢٠٠٠، عن انتخابهم عبد القاسم صلال حسن رئيساً للصومال في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤. ولم يتمكن الرئيس الجديد من توسيع نفوذ الحكومة على أرجاء الصومال؛ بسبب المعارضة الشديدة التي لقيها من زعماء الحرب الصوماليين، وانتهت فترة ولايته دون أيّ تقدّم يُذكر. في أكتوبر عام ٢٠٠٤م^(١٢). وانتخب البرلمان الصومالي في كينيا عبد الله يوسف أحمد رئيساً للبلاد، وبدوره لم يتمكن من إعادة السلطة المركزية في البلاد، وفي عهده تأسست المحاكم، وكانت قد تألفت منذ نشأتها ١٩٩٤ من رجال وقادة إسلاميين ورجال أعمال كانوا يرفضون الخضوع إلى الميلشيات ودفع الضرائب. وفي عام ٢٠٠٠ تصاعد نفوذ المحاكم الشرعية التي تواجه زعماء الحرب المدعومة من الولايات المتحدة سبط نفوذها في الجنوب، واستعان بقوّات أجنبيّة في بسط نفوذه على الصومال، ولم ينفع له ذلك، فبرزت جبهات معارضة إسلامية مناهضة للقوات الأجنبية، التي أطاحت بالمحاكم عن سدة الحكم في الجنوب، لتتحول الأخيرة إلى معارضة قوية، ترأسها رئيس تنفيذها شريف شيخ أحمد. ومورست على الرئيس الجديد ضغوطات خارجية وداخلية؛ لكي يستقيل من منصبه، وأعلن عن ذلك في ديسمبر ٢٠٠٨م، ثم عقدت مؤتمرات للمصالحة في كينيا وجيبوتي، وتمت عملية مصالحة في جيبوتي بين الحكومة الصومالية بقيادة الرئيس عبد الله يوسف وبين تحالف إعادة تحرير الصومال بقيادة شريف شيخ أحمد ٢٠٠٩، الذي انتخب رئيساً جديداً للصومال، وهو الذي كان يترأس المعارضة، المتمثلة في المحاكم الإسلامية.

المبحث الثاني

مؤتمرات المصالحة الوطنية الصومالية

على مدى خمس وعشرين عامًا منذ سقوط الحكومة الصومالية في العام ١٩٩١، عقدت أكثر من عشرين مؤتمر مصالحة يختلف القائمون على أمرها وأهدافها غير المعلنة، لكنها تتفق في محاولاتها التوفيق بين أطراف النزاع في الصومال، وقد يكون العائق الأساسي لنجاح تلك المحاولات الإقليمية والدولية على السواء، هو عدم التوفيق في إجلاس جميع الأطراف المتنازعة، فغياب أي فصيل من الفصائل كان يعني استمرار النزاع، ومن تلك المؤتمرات، وقد عقدت مؤتمرات خارجية في بعض دول الجوار مثل جيبوتي وكينيا وإثيوبيا وجمهورية مصر العربية، وكان بعضها برعاية دولية، كما كانت هنالك مبادرة الأمم المتحدة ومبادرة المجموعة الأوروبية، كما عقدت مؤتمرات داخلية ومساعي محلية مقدرة.

أولاً - أهم مؤتمرات ومبادرات المصالحة الخارجية:

مؤتمرات جيبوتي: جيبوتي من أكثر دول جوار الصومال وأصدقها سعيًا في جمع الفرقاء الصوماليين وحل المشكل الصومالي، وقد تبنت عدة مبادرات في محاولة للشمول الصومالي وتحقيق الاستقرار في البلاد. وقد عُقد في شهري يونيو ويوليو عام ١٩٩١ مؤتمران للمصالحة بين أطراف الصراع آنذاك في الصومال، وشارك فيهما فصائل سياسية مختلفة، وتم التوافق على تشكيل حكومة مؤقتة وانتخاب علي مهدي محمد رئيسًا مؤقتًا للبلاد، لكن محمد فارح عيديد، الذي كان يقود جبهة (USC) المسلحة، لم يشارك في هذا المؤتمر وعارض نتائجه بشدة، ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية طاحنة بين عشيرتي علي مهدي وعيديد؛ الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لآتون حرب أهلية طويلة أحدثت كارثة إنسانية حقيقية ١٩٩٢، وأدت إلى انفصال المناطق الشمالية في الصومال وإعلان نفسها دولة مستقلة^(١٦).

• مبادرة الأمم المتحدة ١٩٩٢-١٩٩٤:

بعد انهيار الحكومة المركزية في الصومال وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار رقم ٧٩٤ في ٣ ديسمبر عام ١٩٩٢، وقد نص على تكوين قوة حفظ سلام بقيادة «قوة حفظ سلام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية»، وسميت «يونيتاف»، وتهدف لإقامة السلام والإغاثة الإنسانية، خاصة بعد التقارير التي أذاعت أن ٣٠ ألف مدني صومالي ماتوا من المجاعة في العام الأول للحرب الأهلية، وتتوجه هذه القوات في مهمة تستمر سنتين بالذات في الجنوب لمحاولة علاج الظروف المأساوية. وقد وصلت قوات الأمم المتحدة الإنسانية إلى الصومال أوائل عام ١٩٩٣، وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) قد وافق على إرسال الجنود الأمريكيين إلى الصومال على أساس أنها مهمة إنسانية قصيرة المدى؛ الغرض منها هو إنهاء المجاعة في الصومال، ولكن بيل كلينتون قرّر أن يمدد مهمة قواته حتى إقامة حكم مدني في الصومال، على أساس أن القوات الأمريكية هي العمود الفقري لقوات الأمم المتحدة، كما كانت توصف. ويقول منتقدو التدخل الأمريكي: إن هذا التدخل لم يكن لأهداف إنسانية أبداً بل لطمع أمريكا في أن تأخذ بناصرية التجارة البترولية؛ إذ إنه حينما أطيح بالرئيس سياد بري كانت ثلثا الأرض الصومالية قدمت تنازلات نفطية لشركات كونوكو وأموكو وشيفرون وفيليبس، رغم أن الصومال لم تكن تعد ذات مصادر بترولية، لكن كان هناك معلومات عن مصادر مستقبلية في بونت لاند، وإن تحدثنا عن الاستكشاف البترولي في الصومال فهو حتى في يومنا هذا ما زال موضع جدل، خاصة أن الحكومة الفيدرالية الصومالية حذرت المستثمرين من التعامل في البلاد إلا مع عودة الاستقرار لها مرة أخرى. وفي البداية كان الصوماليون فرحين بقوات الأمم المتحدة، خاصة مع المعونات الغذائية التي كان يقدمها لهم الجنود الأمريكيون، لكن تحول هذا الفرح إلى كراهية، خاصة مع تنامي فكرة أن هؤلاء جاؤوا ليردوهم عن دينهم، واعتبارات الغزو والتوسع الأمريكيين، فلذلك بدأ الصوماليون المقاومة، وقيل إن محفزهم على ذلك كان محمد فارح عيديد أحد زعماء الحروب في الصومال والذي كان اعتقاله من المهام الأساسية للأمريكيين.

في الفترة من يناير إلى أكتوبر من عام ١٩٩٣ وقعت اشتباكات مسلحة بين المقاومين المحليين وحفاظ السلام، أسفرت عن خسائر في قوات حفظ السلام قدرت بـ ٢٤ باكستانيًا و ١٩ أمريكيًا (من جملة ٣١ أمريكيًا قتلوا في الصومال)، وبالتحديد في معركة مقديشو في ٣ أكتوبر ١٩٩٣، بجانب ١٠٠٠ من قوات المليشيات الصومالية قتلوا في تلك المعركة والتي سقطت فيها مروحتان أمريكيتان من طراز بلاك هوك، وطوردت طواقمها في الشوارع وقتلوا وسُجلوا في شوارع مقديشو (الـ ١٩ أمريكيًا)، مما أدى لسحب القوات الأمريكية تمامًا.

وفي ٢٤ مارس ١٩٩٤ كانت عملية الصومال عملية فظيعة حتى إن الأمريكيين اشتبهوا في أن الجنود الإيطاليين يدفعون الصوماليين قِبَل الهجمات الأمريكية. كما أن كثيرًا من المساعدات الإنسانية كانت تُنهب أو تباع أو تنقل، أو لم تكن تصل لمستحقيها. فبتحكمهم كيف يتم توزيع الطعام كان زعماء الحرب يقوون أنفسهم ويزيدون شوكتهم في مناطق نفوذهم. وبينما كان الجنود الأمريكيون يبحثون عن عيديد لم يكن يَدُرُّ بِخَلَدِهِمْ أن رئيسهم كلينتون قد أناب سلفه جيمي كارتر للتفاوض مع الشخص نفسه. وانتهت مهمة الأمم المتحدة في ٣ مارس ١٩٩٥ بفشل ذريع؛ إذ إنه لا الأمن عاد ولا الحكومة تشكَّلت^(١٧). وخلال فترة تدخل الأمم المتحدة عقد مؤتمر مصالحة في إثيوبيا ١٩٩٣.

• ما بعد العام ١٩٩٥:

أنشأت الأمم المتحدة مكتبًا في كينيا لمتابعة الوضع في الصومال، وقد بدأت تتكون لديها فكرة إشراف الاتحاد الأفريقي في السيطرة على الوضع في الصومال، خاصة بعد المقاومة التي تلقاها غير الأفارقة هناك، ويكون تدخل الاتحاد الأفريقي تحت إشراف من الأمم المتحدة ونصحها. تقدم الرئيس الجيبوتي عمر إسماعيل جيلة في سبتمبر ١٩٩٩ بخطة سلام على الرغم من أن السلطة قد صارت بيد الهيئة الحكومية للتنمية (هذا الجسد غير الكفاء والمقسم).

في مارس ٢٠٠٠ عقد الرئيس جيلة اجتماعًا مع المثقفين الصوماليين الذين تناصحوا من أجل خطة سلام، وأسفر هذا الاجتماع عن تكوين الحكومة الانتقالية الصومالية مؤخرًا في هذه السنة، وهذه الحكومة - رغم أنها حاولت أن تضم جميع الأحزاب، وأن تتخذ أفضل النظم وأعد لها على المستوى السياسي والاقتصادي، ولكنها لم تتمتع بأية سلطة على أرض الواقع مع تعدد إعلانات الاستقلال أحادية الجانب، حتى وصف الصحفي ويليام شاوكروس الصومال بأنه صار تعبيرًا جغرافيًا بدلًا من دولة، وهذا يدفعنا إلى الحديث عن تفتت دولة الصومال.

• مؤتمر نيروبي ١٩٩٦:

في أكتوبر عام ١٩٩٦ رعى الرئيس الكيني السابق، دانييل أرب موي مؤتمر مصالحة لبعض من الأطراف التي كانت تتصارع على الحكم في مقديشو. وجمع هذا المؤتمر كلاً من حسين عيديد وعلي مهدي وعثمان علي عاتو، الذين كانوا يحكمون المدينة. ولم ينجح هذا المؤتمر في إنهاء الخلافات بين هؤلاء الزعماء ونزع فتيل الأزمة بين العشائر التي ينتمون إليها وصار مصيره مصير المؤتمرات السابقة. وكان من أهم أسباب هذا الفشل الدور الإثيوبي السلبي، حيث دعت الحكومة الإثيوبية في ذاك الوقت فصائل أخرى إلى مؤتمر للمصالحة في مدينة سودري بالتوازي مع مؤتمر نيروبي.

• مؤتمر سودري ١٩٩٧:

ما بين نوفمبر عام ١٩٩٦ ويناير عام ١٩٩٧ استضافت إثيوبيا مؤتمرًا للمصالحة شارك فيه ٢٦ فصيلاً من الفصائل المتقاتلة في الصومال، وتم تشكيل مجلس إنقاذ وطني يضم ١٤ عضوًا من الفصائل التي حضرت المؤتمر. وكان من أهم مهام المجلس العمل من أجل تشكيل حكومة للبلاد، إلا أن المجلس لم يحقق النتائج المرجوة، بسبب رفض فصائل أخرى نتائج المؤتمر من بينها فصيل «حسين عيديد»، الذي كان يحكم آنذاك الأجزاء الجنوبية من العاصمة مقديشو بدعم من الحكومة الإريترية^(١٨).

• مؤتمر القاهرة ١٩٩٧:

احتضنت العاصمة المصرية القاهرة في ديسمبر عام ١٩٩٧ مؤتمرًا للمصالحة، اشترك فيه أكثر من ٢٨ من قيادات الفصائل الصومالية، من بينها حسين عيديد وعلي مهدي، في محاولة لتوحيد العاصمة الصومالية مقديشو التي كانت تتقاسمها الفصائل المتناحرة، واتفق المشاركون على عقد مؤتمر مصالحةً عامًا في مدينة بيدوا في ١٥ فبراير ١٩٩٨، غير أن هذا المؤتمر لم يعقد، وتأجل أكثر من مرة؛ لأسباب وصفت آنذاك بنقص الإمكانيات اللازمة لترتيب عقد هذا المؤتمر، إلى أن تم تأجيله في المرة الأخيرة للسبب ذاته دون تحديد موعد آخر.

• مؤتمر عرته ١٩٩٩-٢٠٠٠:

في الثاني من مايو عام ٢٠٠٠ افتتح في قرية عرته القريبة من مدينة جيبوتي مؤتمر مصالحة وطنية برعاية الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة، وشارك في هذا المؤتمر أكثر من ٢٠٠٠ شخص معظمهم من قيادات المجتمع المدني وزعماء العشائر والدول الأعضاء في السلطة الحكومية للتنمية (إيقاد)، وكان هناك مؤتمر تمهيدي ضم ٦٠ ممثلًا حددوا بعض الخطوط للمصالحة، ولم يتم توجيه الدعوة لزعماء الفصائل المتحاربة. وتم الاتفاق في هذا المؤتمر الذي استمر شهرًا عدة، على دستور مؤقت وتشكيل أول برلمان مكون من ٢٤٥ عضوًا بعد سقوط نظام الرئيس سياد بري وانتخاب د. عبد القاسم صلاب حسن رئيسًا للصومال في ١٣ أغسطس عام ٢٠٠٠، لمدة ثلاث سنوات، غير أن الفصائل المسلحة في الصومال، وخاصة التي كانت في العاصمة مقديشو المنضوية في تحالف مجلس المصالحة وإعادة إحياء الصومال، استطاعت عرقلة حكومة الرئيس عبد القاسم ومنعته من ممارسة مهامه في مقديشو وحاض حربًا شرسة معها حتى أعلنت منظمة الإيقاد عن تنظيم مؤتمر مصالحة آخر في مدينة الدوريت الكينية نهاية عام ٢٠٠٢^(١٩).

• مؤتمر الدوريت - أمبغاثي ٢٠٠٢-٢٠٠٤ (كينيا):

في أكتوبر عام ٢٠٠٢ عقد في مدينة أويلديريت الكينية أول مؤتمر مصالحة وطنية شاملة، شاركت فيه جميع الأطراف السياسية والفصائل المسلحة، بما فيها ممثلون من حكومة الرئيس عبد القاسم ومجلس المصالحة الصومالي وقيادات المجتمع المدني وزعماء العشائر، استمر المؤتمر أكثر من عامين (أكتوبر ٢٠٠٢ - أكتوبر ٢٠٠٤)، وكان برعاية منظمة دول الإيقاد، ونجح في إنشاء نظام فيدرالي وضع دستوراً مؤقتاً وبرلماناً يتكون من ٢٧٥ نائباً تم اختيارهم وفق قاعدة (٤،٥)، وتعني الأربع قبائل الكبيرة والنصف يمثل بقية القبائل الصغيرة مجتمعة، وانتخب العقيد عبد الله يوسف رئيساً للبلاد لمدة أربع سنوات. لكن كما جرت العادة لم يتمكن هذا المؤتمر، رغم المشاركة الواسعة، من إنهاء الخلافات بين الصوماليين ووقف شلال الدم في البلاد، بل تعمقت الأزمة الصومالية واتخذت لأول مرة بشكل علني طابعاً دينياً، حيث ظهرت جماعات إسلامية مسلحة تطمح إلى السلطة (اتحاد المحاكم الإسلامية)، واندلعت في مقديشو أسوأ أعمال عنف شهدتها البلاد منذ ١٩٩١، واستعانت الحكومة الانتقالية بإثيوبيا، مما كان له أثر سيئ على الصوماليين، ما اضطر المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تنظيم مؤتمر مصالحة آخر في جيبوتي عام ٢٠٠٨، وكان هذه المرة بين الفصائل الإسلامية التي كانت تحارب ضد حكومة عبد الله يوسف^(٢٠).

• مؤتمر جيبوتي الثالث ٢٠٠٨-٢٠٠٩:

كانت عملية السلام في جيبوتي بمبادرة من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الصومال أحمد ولد عبد الله الذي دعا إلى إجراء محادثات بين الحكومة الصومالية والمعارضة التي كانت متفوقة رغم الدعم الإثيوبي ووجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال^(٢١).

وفي يناير ٢٠٠٨ بدأت في العاصمة جيبوتي لقاءات بين وفد من حكومة عبد الله يوسف ووفد من تحالف من أجل تحرير الصومال التي كان يقودها زعيم المحاكم

الشرعية، شيخ شريف شيخ أحمد، وتم التوصل إلى وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ومواصلة المفاوضات. وفي الفترة ما بين مايو ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ اجتمعت وفود من الحكومة الصومالية وتحالف من أجل تحرير الصومال في جيبوتي، وتم الاتفاق على إقالة عبد الله يوسف ومضاعفة أعضاء البرلمان الذي كان عدد أعضائه ٢٧٥ عضواً وضمه أعضاء من التحالف ليكون ٥٥٠ عضواً. وفي ٣٠ يناير ٢٠٠٩ انتخب البرلمان الجديد زعيم المحاكم الشرعية، شيخ شريف، رئيساً مؤقتاً للصومال ولمدة سنتين. لكن هذا الاتفاق رغم ما حظي به من دعم غير مسبوق من المجتمع الدولي، إلا أنه لم يضع نهاية للأزمة، وأعلنت فصائل إسلامية أخرى منشقة من المحاكم الإسلامية حرباً ضد حكومة شيخ شريف. وإلى الآن تواصل حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة والمنشقة من المحاكم، سعيها إلى عرقلة العملية السياسية في البلاد، ووقوفها حَجَر عثرة أمام تحقيق استقرار دائم في ربوع الصومال.

ثانياً - أهم مؤتمرات المصالحة في الداخل:

لم تكن جهود المصالحة مقتصرة على المبادرات الإقليمية والدولية، بل كانت هناك جهود محلية لتسوية الخلافات بين الفرقاء السياسيين وإنهاء الصراعات القبلية، عُقدت مؤتمرات مصالحة وطنية في كل من مقديشو ومدينة غروي في الشرق: بونت لاند، وبرعو في الشمال، وصومالي لاند. ومن أبرز هذه المؤتمرات:

• مؤتمر برعو عام ١٩٩١:

في مايو عام ١٩٩١ نظمت العشائر القاطنة في شمال غرب الصومال مؤتمر مصالحة عامة لإنهاء القتال الدائر آنذاك في تلك المنطقة وتسوية الخلافات بين العشائر والبحث عن تقرير مصير هذا الإقليم ومستقبله، هل يبقى ضمن جمهورية الصومال أو يختار الانفصال؟ شاركت في هذا المؤتمر قيادات من الجبهات المسلحة، وزعماء العشائر وشيوخهم، وبعض السياسيين، وممثلون من المجتمع المدني في مناطق الشمال. وانتهى المؤتمر في ١٨ مايو عام ١٩٩١ بالاتفاق على إعلان المناطق الشمالية

دولة مستقلة عن باقي الصومال، كما تم الاتفاق على مسودة الدستور المؤقت، وانتخاب عبد الرحمن أحمد علي رئيسًا لأرض الصومال، وحسن عيسى جامع نائبًا له. ومنذ ذلك الحين تتمتع هذه المناطق بنظام سياسي مستقر، وبأمن لا يتوفر في المناطق الأخرى للبلاد.

• مؤتمر غروي ١٩٩٨:

في العاشر من شهر مارس ١٩٩٨ التأم في مدينة غروي شمال شرق الصومال مؤتمر مصالحة عامة لإنهاء الصراعات بين الفرقاء السياسيين والعشائر، والبحث عن المستقبل السياسي لتلك المناطق، واستمر يومين، وشارك فيه أكثر من ٢٥٥ عضوًا من جميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي في تلك المناطق، ومن أبرز نتائج هذا المؤتمر: الاتفاق على حل الخلافات بينهم بالطرق السلمية، والبقاء ضمن جمهورية الصومال - بعكس المناطق الشمالية، وإنشاء كيان خاص لهم سمي بـ «ولاية بونت لاند»، وتشكيل برلمان للإقليم، وانتخاب الرئيس الصومالي الأسبق العقيد عبد الله يوسف رئيسًا للإقليم.

• مؤتمر مقديشو عام ٢٠٠٧:

نظم رئيس الصومال الأسبق عبد الله يوسف في ١٥ يوليو عام ٢٠٠٧ وبعد هزيمة المحاكم الإسلامية، مؤتمر مصالحة وطنية شارك فيه سياسيون وممثلون من المجتمع المدني في الداخل والمهجر وزعماء وشيوخ من العشائر الصومالية كافة، ولا سيما العشائر القاطنة في مقديشو. وكان الهدف من هذا المؤتمر الذي استمر في الفترة ما بين ١٥ يوليو حتى ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧، هو إنهاء الخلافات الدائرة بين العشائر الصومالية، وحثهم على دعم الحكومة، ووقف العمليات المسلحة ضد الحكومة والقوات الإثيوبية الموجودة آنذاك في مقديشو ومناطق بوسط الصومال وجنوبه. لكن نتائج هذا المؤتمر لم تغير من الواقع شيئًا، وتواصلت العمليات المسلحة ضد الحكومة والقوات الإثيوبية، وشهدت مقديشو معارك ومواجهات عنيفة أسفرت عن مقتل مئات من الصوماليين.

ثالثًا - أسباب فشل مؤتمرات المصالحة في وقف الحرب؛

على الرغم من كثرة مؤتمرات المصالحة وتباينها، نجد أن تلك المؤتمرات قد باءت كلها بالفشل ولم تتحقق مصالحة عادلة وشاملة تحظى برضا وقبول جميع شرائح المجتمع الصومالي ومكوناته القبلية والسياسية، كما أنها لم تكن كفيلة بأن يدرك العالم ورعاة مؤتمرات المصالحة في الإقليم أن أية محاولة لتحقيق المصالحة الحقيقية في البلاد تستلزم بالأساس إشراك كل الأطراف المتصارعة دون أي استثناءات، وعدم الانحياز لطرف على حساب بقية الأطراف. ومما يؤخذ على تلك المؤتمرات:

١- أنها لم تكن شاملة وأن الرعاة الإقليميين والدوليين كانوا يختارون المشاركين بشكل انتقائي دون مراعاة المصالح الوطنية، مما جعل تلك الاتفاقيات الناتجة الجزئية لم تحل مشكلة البلاد. مثال ذلك مؤتمر جيبوتي عام ١٩٩١؛ لأن هذا المؤتمر، ضم فقط جبهة ما يسمى بـ «مانفيسستو»، وشخصيات سياسية، وتم استثناء قيادات المعارضة المسلحة التي أسقطت النظام بقوة السلاح، ولم تعط الأولوية للحضور على طاولة الحوار، ما أدخل البلاد في دوامة العنف وفوضى عارمة باتت من الصعب الخروج منها عبر الوسائل السلمية ومؤتمرات المصالحة، بل قام كل قيادي سياسي بحمل السلاح وجمع مليشيات من عشيرته وأصبح قادرًا على عرقلة المؤتمرات ورفض نتائجها من خلال تحريض عشيرته ضد العشائر الأخرى. وكذلك في مؤتمر أديس أبابا لم يكن شاملاً، ولم يتم إقناع عديد بنتائج. وكان مؤتمر سودري خاصًا للفصائل المقربة من إثيوبيا، أما مؤتمر القاهرة فاحتضن الفصائل المعارضة لسياسات إثيوبيا، وفي مؤتمر عرته تم استبعاد زعماء الحرب، وتهميش دورهم. أما مؤتمر الدوريت فلم يستقرئ المنظمون له الواقع جيدًا وتجاهلوا الإسلاميين.

٢- عدم الجدية وغياب الحياد، والدليل على ذلك ما فعلته قمة القاهرة الأفريقية في يونيو ١٩٩٣ عندما تجاهلت مطالب عديد، وما فعله أحمد ولد عبد الله ممثل الأمم المتحدة في مؤتمر جيبوتي ٢٠٠٨ عندما تجاهل مطالب الإسلاميين المعارضين لشيخ

شريف. ولذلك تَعَقَّد الصراع في الصومال لدرجة كبيرة، وطال أمد الأزمة وتشابكت الأحداث، ولم يعد اللاعب الأساسي في هذا الصراع ينحصر في الداخل، بل يتركز جَلَّ تحرّكه على قوى إقليمية، اتخذت من الصومال ساحة لتصفية الحسابات، في غيبة شبه كاملة للقوى العربية والإسلامية التي أدرجت الصومال في ذيل قائمة اهتماماتها وأولوياتها^(٢٢).

٣- التركيز على تقاسم السلطة وبناء الدولة، فكل المؤتمرات المصالحة التي عقدت للصوماليين كان الاهتمام منصباً في إيجاد اتفاق حول تقاسم السلطة بين القبائل المتناحرة وبناء شكل من أشكال الدولة دون مراعاة جوانب التنمية البشرية والاقتصادية التي كان ينبغي أن تعطى أولية قصوى لإعطاء الشباب الذين كانوا وقوداً للفتن والحروب بدائل تمنعهم من حمل السلاح وارتكاب الجرائم، ولهذا السبب لا تزال المواجهات القبلية على الماء والكأ وحطام السلطة تتكرر في أكثر من منطقة بالبلاد.



الخاتمة

عانى الصومال كثيراً من حروب دامية استمرت زهاء ثلاثين عامًا، بُذلت خلالها جهود كثيرة لم تأت أكلها، ويقع على عاتق الحكومات الصومالية المتعاقبة مسؤولية كبيرة تجاه منع البلاد من الوقوع في تلك الحروب من جديد، والحيلولة دون العودة إلى الحقبة الماضية، وبأسوأ تجلياتها المتمثلة في ظهور مشاكل سياسية وحرب أهلية تمس هذه المرة عمق التكوين السياسي والقَبلي في البلاد، وتؤدي إلى حرب أهلية بصورة أعنف من ذي قبل، ومن أجل منع هذا السيناريو الوحشي، ينبغي للحكومة الصومالية أن تتحمل مسؤوليتها تجاه البلاد، وأن تتبنى إستراتيجية جديدة للمصالحة وفق عقلية ورؤية جديدة تتواءم مع تطلعات المواطن الصومالي البسيط الذي تتصدر أولوياته الحصول على الاستقرار والعيش بأمن وسلام، وهذه الرؤية الجديدة يجب أن تتركز على النقاط الآتية:

- ١- بناء مؤسسات الدولة بشكل وطني ومهني، بعيداً عن التأثيرات القبلية والانصياع لضغوط الزعماء السياسيين في البرلمان خوفاً من إسقاط الرئيس أو الحكومة، وبعيداً عن الإملاءات الحزبية والقوى الخارجية.
- ٢- إشراك دماء جديدة وعقول متعلمة مثقفة في مؤسسات الدولة، يكون ولاؤها للدولة وليس للقبيلة أو لتوجهات فكرية ما، وتعيينهم في مناصب تنفيذية في المؤسسات الحساسة، كالجيش والشرطة والقضاء والمالية،
- ٣- إطلاق النظام التعددية الحزبية وفتح الباب واسعاً لإنشاء الأحزاب السياسية علّها تسهم في تحقيق الاحتقان السياسي الموجود في البلاد الذي يبلغ هذه الأيام ذروته، ولعب دوراً كبيراً في نبذ العنف الديني وتخفيف حدة التوتر بين العشائر، مما يفتح للبلاد آفاقاً سياسية رحبة يسودها التنافس السياسي الشريف واكتساب أصوات الناخبين من خلال البرامج السياسية والإنجازات على الأرض وليس عن طريق العنف والإقصاء والتهميش.

٤- اتخاذ وسائل وقائية لمنع تجدد أو حدوث أية صراعات في المستقبل، وذلك عن طريق طرح أفكار ورؤى إيجابية تؤكد على الأخوة الإنسانية أو الدينية أو الوطنية والحرية السياسية، ونشر ثقافة السلام وتغليب أفكار اللاعنـف، واللجوء دائماً إلى التفاوض والالتزام بالعهود والمواثيق والمعاهدات، وتقنين الاختلاف والتنوع في شكل وثيقة مدنية تتضمن احترام الأطراف كافة.

٥- محاسبة المتورطين في أحداث العنف في السنوات الماضية وتشكيل المحاكم الخاصة المعنية بالخلافات المتعلقة بالعقارات والأراضي السكنية والزراعية، وهذه من أكبر المشاكل العالقة التي تحول دون عودة الثقة بين الصوماليين.

٦- إطلاق مشاريع للتنمية وخلق فرص عمل والتعليم للشباب؛ حتى لا نكونوا وقوداً للفتن والحروب، وعدم التركيز فقط على الجوانب السياسية وتقاسم السلطة. بل والحرص على القضاء على الجهل والبطالة.

٧- إبعاد القوى الإقليمية من مشهد المصالحة أو على الأقل تقليل دورها وتأثيرها فيها، بهدف الحد في تدخلاتها السلبية، للتأثير على مجريات المصالحة. ولأن الشعب الصومالي أصبح شديد الحساسية تجاه التدخلات الأجنبية.



الهوامش

- (١) محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم ٢٠٠٦، ص ٨٩.
- (٢) المعز فاروق محمد أحمد، إسرائيل والصراع الإستراتيجي في القرن الأفريقي، مطابع السودان للعملة، الخرطوم ٢٠١٠، ص ٩٣.
- (٣) محمد سليمان، المرجع السابق، ص ١٠٠.
- (٤) أبشر الأمين الإمام، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي، مجلة دراسات أفريقية، العدد (٢١) الخرطوم ٢٠٠٥، ص ١٩.
- (٥) المعز فاروق، المرجع السابق، ص ١٣٨.
- (٦) وفاء عباس حسن أحمد، السياسة الإسرائيلية تجاه القرن الأفريقي فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠٠٩، المركز العالمي للدراسات الأفريقية، مطابع السودان للعملة، الخرطوم ٢٠٠٩، ص ٩٢.
- (٧) حسن علي الساعوري، السودان في الأجندة الإسرائيلية، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم ٢٠٠٣، ص ١٩.
- (٨) المعز فاروق، المرجع السابق، ص ٢١٨.
- (٩) الأمين عبد الرازق آدم، إثيوبيا التطورات السياسية وعلاقاتها مع دول الجوار (١٩٩١-٢٠٠٩)، شركة مطابع العملة، الخرطوم ٢٠٠٩، ص ١٣٩.
- (١٠) عبد القادر محمد عثمان، المجتمع الصومالي ومسيرته في البحث عن الدولة، كتاب الشاهد، العدد الثاني، الطريق إلى الدولة الصومالية، الدار العربية للعلوم ناشرون ديسمبر ٢٠١٠، ص ١١٢.
- (١١) محمد شريف محمود، أسباب انهيار الدولة الصومالية، كتاب الشاهد، العدد الثاني، الطريق إلى الدولة الصومالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ديسمبر ٢٠١٠، ص ٧٣.
- (١٢) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١، ص ٦.
- (١٣) خالد محمد دفع الله، الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة التحالفات مكافحة الإرهاب أفريقيا نموذجاً، سلسلة قضايا أفريقية، مطابع السودان للعملة، الخرطوم ٢٠٠٩، ص ٤٨.
- (١٤) محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف القاهرة ١٩٨٣، ص ١٠٠.
- (١٥) الأمين عبد الرازق آدم، دور إريتريا في استقرار منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، شركة مطابع العملة السودانية، الطبعة الأولى، الخرطوم ٢٠٠٨.
- (١٦) عبدي يوسف فارح، الصراع الدولي في الصومال (دراسة في التاريخ السياسي)، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٨٩.

- (١٧) إبراهيم فارح، مساعي السلام في الصومال قضايا، تحديات وفرص ضائعة، كتاب الشاهد، العدد الثاني، الطريق إلى الدولة الصومالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ديسمبر ٢٠١٠، ص ٨٨.
- (١٨) المصالحة الوطنية الصومالية - قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٠١٣، ص ٩.
- (١٩) المصالحة الوطنية الصومالية، المرجع السابق، ص ٤.
- (٢٠) إبراهيم فارح، المرجع السابق، ص ٧٣.
- (٢١) المصالحة الوطنية الصومالية، المرجع السابق، ص ٦.
- (٢٢) الأمين عبد الرازق آدم، جيبوتي الأهمية الإستراتيجية والعلاقات مع دول الجوار ١٩٧٧-٢٠١١، شركة مطابع العملة السودانية، الطبعة الأولى، الخرطوم ٢٠١١.



المصادر والمراجع

- إبراهيم فارح، مساعي السلام في الصومال قضايا، تحديات وفرص ضائعة، كتاب الشاهد، العدد الثاني، الطريق إلى الدولة الصومالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ديسمبر ٢٠١٠.
- أبشر الأمين الإمام، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي، مجلة دراسات أفريقية، العدد (٢١) الخرطوم ٢٠٠٥.
- الأمين عبد الرازق آدم، إثيوبيا التطورات السياسية وعلاقتها مع دول الجوار (١٩٩١-٢٠٠٩)، شركة مطابع العملة، الخرطوم ٢٠٠٩.
- الأمين عبد الرازق آدم، جيبوتي الأهمية الإستراتيجية والعلاقات مع دول الجوار ١٩٧٧-٢٠١١، شركة مطابع العملة السودانية، الطبعة الأولى، الخرطوم ٢٠١١.
- الأمين عبد الرازق آدم، دور إريتريا في استقرار منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، شركة مطابع العملة السودانية، الطبعة الأولى، الخرطوم ٢٠٠٨.
- جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.
- حسن علي الساعوري، السودان في الأجندة الإسرائيلية، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم ٢٠٠٣.
- خالد محمد دفع الله، الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة التحالفات مكافحة الإرهاب أفريقيا نموذجاً، سلسلة قضايا أفريقية، مطابع السودان للعملة، الخرطوم ٢٠٠٩.
- عبد القادر محمد عثمان، المجتمع الصومالي ومسيرته في البحث عن الدولة، كتاب الشاهد، العدد الثاني، الطريق إلى الدولة الصومالية، الدار العربية للعلوم ناشرون ديسمبر ٢٠١٠.
- عبدي يوسف فارح، الصراع الدولي في الصومال (دراسة في التاريخ السياسي)، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٧.
- محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم ٢٠٠٦.
- محمد شريف محمود، أسباب انهيار الدولة الصومالية، كتاب الشاهد، العدد الثاني، الطريق إلى الدولة الصومالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ديسمبر ٢٠١٠.
- محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف القاهرة ١٩٨٣.
- المصالحة الوطنية الصومالية - قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٠١٣.
- المعز فاروق محمد أحمد، إسرائيل والصراع الإستراتيجي في القرن الأفريقي، مطابع السودان للعملة، الخرطوم ٢٠١٠.
- وفاء عباس حسن أحمد، السياسة الإسرائيلية تجاه القرن الأفريقي فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠٠٩، المركز العالمي للدراسات الأفريقية، مطابع السودان للعملة، الخرطوم ٢٠٠٩.

الفصل الخامس

الصومال (العروبة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً)

جامعة الدول العربية والتحديات الراهنة في الصومال

د. محمد إبراهيم عبيد^(*)

مقدمة:

يمر الصومال اليوم بمرحلة مهمة وفارقة في مسيرته نحو بناء الدولة، وهي لا تقل أهمية عن مرحلة البحث عن الاستقلال والوحدة من حيث التحديات أو التطلعات، مرحلة يحاول فيها أن يتجاوز الآثار التي خلفتها ما يقارب ثلاثة عقود من الحرب الأهلية التي تتقاطع خيوطها مع الصراع الإقليمي في المنطقة، والانتقال إلى مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، ولملمة الجراح وبناء الدولة. وتتلخص تلك الآثار في ستة تحديات كبرى، هي: المعارضة المسلحة والتحدي الأمني، والمصالحة الوطنية، والإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار، وإعادة توطين اللاجئين، وتوحيد التراب الوطني، واستعادة العلاقات الإقليمية والدولية.

والصومال وهو في طريقه نحو إعادة بناء دولته غير قادر وحده على تجاوز تلك التحديات ومجابهتها، وإنما يحتاج إلى دعم ومساندة قوية من الدول الشقيقة والصديقة، ومن المنظمات الإقليمية والدولية التي يتمتع بعضويتها. ومما لا شك فيه أن الدول العربية التي يشترك معها في الهوية والتاريخ والمصير، وجامعة الدول العربية - رمز العمل العربي الجماعي - التي ينتمي إليها، وهي أول من يتوقع منها المساندة.

وعلى هذا الأساس تحاول الورقة - التي تتكون من قسمين - أن تسلط الضوء في القسم الأول منها على تلك التحديات الستة التي يواجهها الصومال، وتطرح ماهيتها

(*) أستاذ مساعد، الجامعة الوطنية الصومالية، رئيس تحرير مجلة جامعة مقديشو، جمهورية الصومال الفيدرالية.

وحجمها وتطورها خلال مرحلة الحرب الأهلية بصورة موجزة. وفي القسم الثاني منها تطرح دورًا مقترحًا للجامعة وللدول العربية في مواجهة تلك التحديات، ومساندة الصومال في تجاوزها، وفي إعادة بناء الدولة الصومالية من جديد.

أولاً - التحديات الراهنة في الصومال:

١- المعارضة المسلحة والتحدي الأمني:

شهدت الدولة الصومالية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات التالين للاستقلال، استقرارًا سياسيًا، وعدم وجود معارضة مسلحة ضدها، وذلك على عكس غالبية الدول الأفريقية جنوب الصحراء التي نشأت معارضتها المسلحة في عمر مبكر من ميلاد دولها. ويعود ذلك إلى عدة عوامل متضافرة، أهمها: الحكم المدني الذي استمر في العقد الأول بعد الاستقلال، والحوار بين المكونات السياسية، والاصطفاف الوطني وراء القيادة السياسية في توجهاتها نحو تحرير الأقاليم الصومالية من حكم دول الجوار، وتحقيق الصومال الكبير.

وكانت نشأة المعارضة الصومالية المسلحة في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، خاصة بعد حرب ١٩٧٧/١٩٧٨م التي جرت بين الصومال وإثيوبيا، نتيجة لتدمير أفراد الجيش وقادته من الهزيمة المفاجئة بعد الانتصارات السريعة في الجولة الأولى من المعركة، بسبب التدخل السوفيتي في المعركة لصالح إثيوبيا، وطريقة إدارة الحرب، وتصرفات قادة الجيش الصومالي والقيادة السياسية في أثناء المعركة، حيث قام بعض قادة الجيش بعد الانسحاب من إقليم أوجادين بمحاولة انقلاب فاشلة، مستغلة من التدمير والمرارة التي خلفتها الحرب.

وكان من أبرز قادة محاولة الانقلاب هذه العقيد عبد الله يوسف أحمد (الرئيس الصومالي الأسبق ٢٠٠٤-٢٠٠٨)، الذي هرب بعد فشل الانقلاب إلى الجارة الخصم إثيوبيا ليؤسس هناك جبهة الإنقاذ الوطنية الصومالية، أول جبهة معارضة مسلحة ضد الدولة

الصومالية منذ الاستقلال، ويعلن بعدها الحرب على النظام والدولة الصومالية، ونجح يوسف في استقطاب السياسيين المعارضين للنظام، وضمهم إلى جبهته.

وقد أعزى انشقاق عبد الله يوسف عن الجيش الصومالي واحتضان إثيوبيا له، ثم الدعم الذي قدمه الجانب الإثيوبي- المعارضين السياسيين للنظام بالذهاب إلى إثيوبيا أسوة به، وتأسيس حركات مسلحة أخرى، وشهد عقد الثمانينيات إنشاء ثلاث حركات مسلحة أخرى بالإضافة إلى جبهة الإنقاذ، وهي: الحركة الوطنية الصومالية (SNM) عام ١٩٨٢م، والمؤتمر الصومالي الموحد (USC)، والحركة القومية الصومالية (SPM) عام ١٩٨٩م^(١)، ومثلت تلك الحركات الأربع - التي اعتمدت على دعم إثيوبيا ومساندتها خارجياً والعشائر الموالية لها في الداخل - ثقل المعارضة المسلحة في الصومال، ونجحت أخيراً في إسقاط نظام بري مع مطلع عام ١٩٩١م.

ونظراً لوقوع قادة تلك الحركات في خدمة الأجندة الإثيوبية، ولعبها على الوتر العشائري للتأليب على النظام، واستخدامها المليشيات القبلية غير المنضبطة، وغياب الرؤية السياسية لديها لما بعد نظام الرئيس سياد بري - فإنها لم تستطع إدارة المعركة وإيقاف آلة الحرب المدمرة، فدخلت في ما بينها في معارك طاحنة لا نهاية لها، أدت إلى تدمير ما تبقى من المرافق والبنى التحتية للبلاد، وكان من نتائجها إغلاق المطارات والمواني، وتوقف حركة التجارة، ومن ثمّ المزيد من موجات النزوح والهجرة إلى الدولة المجاورة، وتفشي المجاعة في البلاد التي وصلت أوجها منتصف عام ١٩٩٢م.

وفي خضم الصراع بين جناحي المؤتمر الصومالي الموحد بقيادة علي مهدي محمد والجنرال محمد فارح عيديد في مقديشو وبعض محافظات الجنوب عام ١٩٩١ - قامت الحركة الوطنية الصومالية - بقيادة عبد الرحمن تور - بفصل الشمال عن الجمهورية في مايو ١٩٩١، وإعلان جمهورية أرض الصومال من طرف واحد. وقد حملت تلك الخطوة عزل الإقليم عن التطورات السلبية التي جرت في الجنوب، وساعدت الصومال على بناء مؤسسات الدولة وتحقيق استقرار نسبي لم يشهده الجنوب، وذلك رغم عدم حصول الإقليم على اعتراف دولي منذ ذلك الحين.

وقد هيأت المعارك التي جرت في مقديشو بين أجنحة المؤتمر الصومالي الموحد وما أفرزتها من كوارث إنسانية - الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الصومال في ديسمبر ١٩٩٢، وقيادة العملية التي حملت شعار «عملية إعادة الأمل في الصومال Operation Restore Hope» تحت الغطاء الإنساني^(٢)، ووصلت القوات التي شاركت العملية في مرحلتها الأولى قرابة ٣٠ ألف، أكثر من نصفهم كانوا أمريكيين^(٣). ورغم نجاح العملية في خفض معدل المجاعة بصورة كبيرة خلال السنة الأولى من التدخل، إلا أنه لم تكن لدى أمريكا رؤية سياسية أو رغبة حقيقية للحل السياسي للصراع ومساعدة الصوماليين في إعادة بناء الدولة ونزع سلاح الميليشيات، بل إنها بدلاً من ذلك أصبحت طرفاً في المشكلة بعد اصطدامها بالجنرال عيديد الذي كان يمثل أقوى فصيل في الجنوب.

وشهدت المرحلة التالية لانسحاب القوات الدولية عام ١٩٩٥م عدم الاهتمام الدولي بالملف الصومالي خارجياً، وتفكك الجبهات المسلحة الكبرى داخلياً بسبب عجزها عن فرض الحل العسكري من طرف واحد، وتناقص تأييد العشائر لها؛ إذ بدأت تعاني من الانشقاقات الداخلية والتمرد على القيادات التقليدية ووفاء بعضها، وهو ما سمح ببروز قيادات من الجيل الثاني، وعرفت تلك المرحلة بـ«عصر أمراء الحرب في العاصمة والجنوب». بينما اتجهت جبهة الإنقاذ بقيادة عبد الله يوسف منذ عام ١٩٩٨م إلى إنشاء إدارة محلية في إقليم بونت لاند في الشمال الشرقي من البلاد أسوة بإدارة أرض الصومال في الشمال الغربي، في وقت فشلت فصائل الجنوب في إنجاز أي اتفاق في ما بينها، أو إنشاء أي نوع من أنواع الإدارة في العاصمة والمناطق الجنوبية.

واتسمت مرحلة أمراء الحرب باستيلاء كل أمير حرب على منطقة جغرافية معينة وفرض إتادات على المواطنين وعلى المنظمات الإنسانية العاملة في منطقته، وبناء مطار وميناء اصطناعيين، دون أي اهتمام بإعادة بناء الدولة وإنجاز أي اتفاق مع الفصائل الأخرى، وأصبح هدف المشاركة في مؤتمرات المصالحة والحكومات الانتقالية لديهم هو خطوة تكتيكية للسير مع التيار والسعي بعد ذلك إلى إفشالها من الداخل

لاحقاً^(٤)، والإصرار على الاحتفاظ بالسلاح والمليشيات والامتيازات التي حصلوا عليها جراء الفوضى. وعلى هذا الأساس تم إفشال حكومة عبد القاسم صلاّد حسن (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، وعبد الله يوسف (٢٠٠٤-٢٠٠٨) المتتاليتين من قبل تلك الجبهات، رغم أنهم كانوا جزءاً منهما، وتقلدوا مناصب وزارية فيهما.

اتخذ الصراع الصومالي - الصومالي ذو الطابع العشائري أبعاداً دينية يحمل شعارات أيديولوجية في السنوات التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من إعلان أمريكا سياسة ما سمته «الحرب على الإرهاب»، وبرز ذلك جلياً في المعارك التي دارت بين اتحاد المحاكم الإسلامية وتحالف زعماء الحرب في مقديشو منذ عام ٢٠٠٥، وانتهت المعارك بهزيمة تحالف أمراء الحرب وسيطرة المحاكم على معظم محافظات الجنوب في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٦، ومحاصرة حكومة عبد الله يوسف في بيدوا لاحقاً.

وبانتصار المحاكم الإسلامية انتهى عصر أمراء الحرب، وبذلك انحصرت المعادلة السياسية في الجنوب بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية في بيدوا، وبقيت منطقتا أرض الصومال وبونت لاند في الشمال بمعزل عن تلك التطورات السريعة والجذرية التي جرت في الجنوب.

ونتيجة لفشل المصالحة بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية في مفاوضات الخرطوم بوساطة جامعة الدول العربية في ديسمبر ٢٠٠٦، وقرار الأولى بالهجوم على مقر الحكمة الانتقالية في بيدوا المعترف بها دولياً بضغط من العناصر الجهادية التي كانت من أهم مكوناتها، تحولت الحرب الأهلية الصومالية من جديد من صراع محلي إلى صراع إقليمي دولي مفتوح، وذلك بعد التدخل الإثيوبي العسكري بدعم من واشنطن في نهاية عام ٢٠٠٦ مما أعاد الأجواء إلى مربع الصفر من جديد.

وقد خلف التدخل الإثيوبي العسكري وإزاحة المحاكم، وفرض حكومة عبد الله يوسف بالقوة، وتمكينها في مقديشو، ثم مقاومة المحاكم الإسلامية للحكومة الانتقالية

والقوات الإثيوبية والأوغندية - نتائج كارثية على الوضع المتأزم، حيث تم عسكرة المجتمع الصومالي، عبر تجنيد الشباب، وانتشار السلاح، وتعميق الفجوة بين القبائل الصومالية، وتقوية الحركات الجهادية التي حصلت الدعم والتأييد والقبول بسبب التدخل الأجنبي، ومن ثم قامت باستيعاب الكثير من الشباب الصومالي.

ويمثل اتفاق جيبوتي بين المحاكم الإسلامية - جناح شريف شيخ أحمد - والحكومة الانتقالية بقيادة نور حسن حسين في جيبوتي عام ٢٠٠٩، والذي بموجبه انسحبت القوات الإثيوبية من الصومال، واختيار شيخ شريف في المؤتمر رئيساً للصومال - مرحلة فارقة في تاريخ المعارضة الصومالية المسلحة، فقد أدت انضمام جزء من المحاكم بقيادة شيخ شريف إلى العملية السياسية ووقوف حركة الشباب المجاهدين في صف المعارضة، وانتشارها في معظم محافظات الجنوب إلى تضيق مساحة المعارضة الأخرى، فلم يبق مكان للمعارضة المسلحة والمليشيات في الساحة غير حركة الشباب ذات الفكر الجهادي، مما فرض على الفصائل الأخرى الانضمام إلى أحد المعسكرين الرئيسيين في الساحة، الحكومة الانتقالية أو حركة الشباب.

وتمثل حركة الشباب؛ الحركة الوحيدة التي بقيت من حركات المعارضة الصومالية - التحدي الأمني الأكبر والمعارضة المسلحة الأكثر التي تواجهها الدولة الصومالية حالياً، وهو ما يجعل وجودها محصوراً في المدن على شكل كتنتونات منفصلة عن بعضها، وليس لديها خطوط الاتصال، ولا تستطيع الدولة والقوات الأفريقية الخروج منها دون أن تكون مستعدة للمواجهة، بالإضافة إلى عمليات الانفجارات والهجوم المستمر على المقرات الحكومية والهيئات الدبلوماسية والفنادق في العاصمة وفي المدن الأخرى في الأقاليم، مما يعيق انتشار سلطة الدولة وسيادتها على كامل تراب الوطن.

٢- المصالحة الوطنية:

يعد تحقيق المصالحة الوطنية من أكبر التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع منذ اندلاع الحرب الأهلية الصومالية قبل ثلاثة عقود، ومع أنه تم إنجاز جزء من المصالحة السياسية والنجاح في وضع أطر سياسية، وقواعد تقاسم السلطة منذ مؤتمر عرته في

جيبوتي عام ٢٠٠٠ وما نتج عنه من استحقاقات سياسية متمثلة في تشكل الحكومات الانتقالية المتعاقبة - إلا أنه لا يزال الصوماليون في بداية طريق المصالحة الشاملة التي تمثل الأساس لبناء الثقة وإرساء السلام الدائم، وإعادة بناء السلم الأهلي، ووضع قواعد دائمة للعيش المشترك والمواطنة المتساوية. وعلى هذا الأساس نتناول موضوع المصالحة عبر محورين رئيسيين، وهما: المراحل التي مرت بها عملية المصالحة، ودراسة الأسباب التي أدت إلى فشل مؤتمرات المصالحة الوطنية.

(أ) مراحل تطور عملية المصالحة الوطنية:

مرت عملية المصالحة الوطنية منذ اندلاع الشرارة الأولى للحرب الأهلية في الثمانينيات من القرن الماضي حتى الآن بأربعة مراحل أساسية، ولكل مرحلة طبيعتها وسماتها المميزة.

ففي المرحلة الأولى (١٩٨٨-١٩٩٥) التي تشمل السنوات الأولى من المواجهات بين نظام الرئيس سياد بري وحركات المعارضة المسلحة - لم تكن هناك مفاوضات بين الطرفين، ولم تُجر أي نوع من أنواع الحوار والمصالحة؛ إذ لم يكن هناك اعتراف متبادل بين الطرفين، حيث كان نظام الرئيس بري يرى المعارضة المسلحة آنذاك جماعات خارجة على القانون وعميلة للسلطات الإثيوبية. وفي الجانب الآخر لم تكن حركات المعارضة التي احتضنتها إثيوبيا مستقلة بقرارها الذي بات رهن القرار الإثيوبي، كما أنها كانت تتخذ موقفاً متطرفاً للغاية من النظام، بحيث كان سقف مطالبها عالياً ويتمثل في تخلي الرئيس سياد بري عن الحكم كشرط مسبق للتفاوض والمصالحة.

لم يتميز جوهر مواقف الأطراف الصومالية من المصالحة والقبول بالجلوس على طاولة المفاوضات، كثيراً بعد الإطاحة بنظام الرئيس بري في يناير عام ١٩٩١م، فقد أغرى الانتصار السريع الذي حققه المؤتمر الصومالي الموحد بقيادة عديد في معارك مقديشو، والإطاحة بالرئيس بري، بإعلان حكومة علي مهدي محمد الانتقالية من طرف واحد دون التفاوض والتشاور مع الأطراف الأخرى، وكانت لغة الحوار والحديث عن المصالحة في تلك الفترة غائبة، فلم تجد القيادات السياسية التي حشدت

العشائر البدو في المعركة، سبيلاً لإقناع القاعدة الشعبية العشائرية بقبول المصالحة مع الخصوم، وإشراكهم في الحكم، وأسهم الخلاف الذي نشأ بين علي مهدي محمد والجنرال محمد فارح عيديد الذي تطور في ما بعد إلى مواجهات عسكرية بينهما في مقديشو- في فشل مساعي المصالحة بينهما، فضلاً عن المصالحة الشاملة بين الفصائل المختلفة، وانتهى أمل المصالحة والحوار بتبني الجنرال سياسة الحل العسكري وإزالة الخصوم سبيلاً وحيداً لإعادة الدولة الصومالية^(٥) في الجنوب على الأقل - بعد إعلان الشمال الانفصال من الجنوب في مايو ١٩٩١.

وكان من أهم مؤتمرات المصالحة التي تم عقدها في عواصم دول الجوار في تلك الفترة مؤتمرا جيبوتي الأول والثاني عام ١٩٩١، ومؤتمرا أديس أبابا الأول والثاني عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣، ومؤتمر القاهرة عام ١٩٩٨. ولم تسفر تلك المؤتمرات عن نتائج إيجابية، وانهار بعضها في المراحل الأولى من المفاوضات، كما لم تنفذ اتفاقيات إعلان المبادئ التي تم التوصل إليها في البعض الآخر على أرض الواقع.

المرحلة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٩): وتبدأ تلك المرحلة بعقد مؤتمر عرته في جيبوتي عام ٢٠٠٠ الذي انبثقت منه حكومة عبد القاسم صلاب حسن وتنتهي باتفاق جيبوتي عام ٢٠٠٩ للمصالحة بين الحكومة الانتقالية بقيادة نور حسن حسين (بعد استقالة عبد الله يوسف)، وبين تحالف إعادة تحرير الصومال (المحاكمة الإسلامية سابقاً) جناح شريف شيخ أحمد، وانتخاب الأخير رئيساً انتقاليًا لمدة ثلاث سنوات.

وكان مؤتمر عرته أول مؤتمر للمصالحة الصومالية منذ انهيار الدولة الصومالية يخرج بنتائج إيجابية، فقد تم وضع أسس جديدة للمصالحة وعملية تقاسم السلطة، أسفرت عن اختيار أعضاء البرلمان وانتخاب رئيس انتقالي. ورغم فشل حكومة عرته بعد عودتها إلى مقديشو لأسباب داخلية وخارجية^(٦) - إلا أنها كانت أول حكومة انتقالية محلية ترى النور منذ عام ١٩٩١ (باستثناء حكومة علي مهدي ١٩٩١-١٩٩٢).

ويعود نجاح مؤتمر عرته في جيبوتي إلى عدة عوامل، أولها: وساطة جيبوتي بقيادة الرئيس إسماعيل عمر جيلة الذي قام بمشاورات عديدة مع الخبراء الصوماليين، كما

قام بجولات في دول الجوار ليقنعها بتأييد مبادرته، وقام بعد ذلك بتسويق المبادرة دوليًا عبر طرحها في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩. وثانيها: النهج الجديد للمصالحة الذي تبناه، حيث تم الدعوة إلى زعماء العشائر بوصفهم القيادة الشرعية والفعالية للشعب الصومالي بدلاً من دعوة قادة الفصائل المسلحة وأمراء الحرب الذين كانت توجه إليهم الدعوة في المؤتمرات السابقة. وثالثها: إجراء المصالحة الاجتماعية بين العشائر قبل المصالحة السياسية، ووضع أسس واضحة ومقبولة لتقاسم السلطة عبر قاعدة (٤،٥) للمحاصصة العشائرية وتوزيع المناصب العليا في الحكومة والبرلمان بين العشائر^(٨)، وأخيراً: إشراك قادة المجتمع المدني والإسلاميين في المؤتمر^(٧). وعلى جوهر أسس مؤتمر عرته جرت مؤتمرات المصالحة في ما بعد مع إضافات وتعديلات في التمثيل.

المرحلة الثالثة (٢٠٠٩-٢٠١٢): وتبدأ تلك المرحلة بمؤتمر المصالحة بين الحكومة الانتقالية بقيادة نور حسن حسين (بعد استقالة عبد الله يوسف أحمد نتيجة لضغوط إثيوبية ودولية عليه عام ٢٠٠٨، قبل أن تنتهي ولايته)، وتحالف إعادة تحرير الصومال (جناح شريف شيخ أحمد)، وانتخب الأخير رئيساً انتقالياً، وتنتهي المرحلة بانتهاء مدة رئاسة شريف وانتهاء المرحلة الانتقالية التي استمرت لما يزيد عن عقد من الزمان.

فقد شهدت تلك المرحلة تطوراً جديداً في مسيرة عملية المصالحة الوطنية، فقد جرى، ولأول مرة، إجراء المصالحة بين لاعبين سياسيين رئيسيين في الساحة، بدلاً من جمع أطراف عديدة في المؤتمرات السابقة، وجاء هذا التطور على خلفية تلاشي دور الفصائل المسلحة التقليدية التي هيمنت على الساحة، بعد انضمام العناصر المنبثقة منها إلى كل من الحكومة والمحاكم منذ انتصار الأخيرة في معارك مقديشو مع مطلع عام ٢٠٠٦، فكان التطور الأخير الذي جرى في مسار العملية السياسية هو وقوف حركة الشباب المجاهدين التي كانت عضواً في تحالف المحاكم، وحيدة في ساحة المعارضة المسلحة، وحيث إنها حركة إقصائية ليس لديها مطالب سياسية، وليس من منهجها قبول الحل الوسط فقد بات الحوار معها مسدوداً، وبذلك انتهت المصالحة السياسية ومؤتمرات المصالحة التقليدية.

ونتيجة لذلك فقد ركزت حكومة شيخ شريف بعد فشل محاولاتها لضم حركة الشباب والحزب الإسلامي (قبل أن يتلاشى) إلى الحلقة السياسية - على قضيتين رئيسيتين، الأولى: معركتها مع حركة الشباب التي كثفت من هجماتها على حكومة شريف الناشئة. والثانية: خارطة الطريق السياسية التي وضعها المكتب السياسي للأمم المتحدة والدول المانحة، التي ركزت على إعداد الترتيبات اللازمة لنقل السلطة بعد انتهاء ولاية حكومة شريف.

واكتفت حكومة شريف بتوجيه الإنذارات المتكررة لأفراد حركة الشباب والحزب الإسلامي، وإطلاق عفو رئاسي عام لحملة السلاح الذين يقررون تسليم أنفسهم للدولة. ونجحت في ضم عناصر تشمل قيادات وسطى وأفراد مجندين من حركة الشباب والحزب الإسلامي، خاصة بعد هزيمة الحركة وانسحابها من مقديشو في أغسطس عام ٢٠١١م.

المرحلة الرابعة (٢٠١٢-٢٠١٦): وهي فترة رئاسة حسن شيخ محمود بدأت من سبتمبر ٢٠١٢م وتنتهي بأكtober ٢٠١٦م، وكانت أول مدة منذ انهيار الدولة الصومالية تتم عملية نقل السلطة في الداخل وفي العاصمة مقديشو، وكذلك دون وجود أطراف متنازعة يتم إجراء المصالحة في ما بينها قبل أن يتم نقل السلطة. كما أعلن عن انتهاء المرحلة الانتقالية التي استمرت لمدة تزيد عن عقدين، وذلك منذ إعلان تشكيل حكومة علي مهدي محمد في يناير ١٩٩١، بعيد الإطاحة بالرئيس محمد سياد بري.

وشهدت المرحلة تأسيس أحزاب سياسية حلت محل الجبهات المسلحة والفصائل المعارضة، وتم وضع خارطة طريق سياسية برعاية المجتمع الدولي، ممثلاً بالمكتب السياسي للأمم المتحدة بقيادة ممثل الأمين العام للصومال ومنظمة الإيفاد والاتحاد الأفريقي والدول المانحة، وشملت الخارطة أربعة أهداف رئيسة تلتزم حكومة حسن شيخ بإنجازها خلال مدة رئاسته وهي: طرد حركة الشباب من المناطق التي لا تزال تحت سيطرتها واستتباب الأمن في جميع أنحاء البلاد، واستكمال التعديلات الدستورية، واستكمال بناء الولايات أو الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي، وإجراء إحصائيات

للسكان للوصول إلى وضع يمكن فيه إجراء انتخابات عامة على أساس صوت واحد لكل فرد من أفراد الشعب.

لم تطرح حكومة حسن شيخ خلال مدة رئاسته التي قاربت على الانتهاء برنامجاً وطنياً شاملاً لاستكمال المصالحة كجزء من العدالة الانتقالية يتم تنفيذه، رغم وجود لجنة وطنية عليا للمصالحة ضمن اللجان الوطنية المنصوص عليها في الدستور^(٩). وسارت على الطريق نفسه الذي سار عليه سلفه شريف شيخ أحمد، بدعوة الشباب المنتمي إلى حركة الشباب إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم للدولة والانضمام إلى جهود السلام والتنمية، بالإضافة إلى دورات لتأهيل الشبان العائدين من الحركة وإعادة دمجهم برعاية منظمات دولية.

من جانب آخر فقد ظهرت بعض المشكلات الجديدة في الآونة الأخيرة تتمثل في نزاعات عشائرية في المناطق التي يتم تحرير حركة الشباب منها نتيجة للفراغ الأمني الذي يخلفه انسحاب الحركة، وعدم قدرة الدولة على ملء ذلك الفراغ، مثل ما جرى في محافظة شبيلي السفلى عام ٢٠١٥، كما ظهرت كذلك مشكلة وجود مليشيات حركة أهل السنة والجماعة التي كانت متحالفة مع الحكومة الصومالية في حربها ضد حركة الشباب في محافظة جلودود وسط الصومال، والتي قاطعت الاشتراك في مؤتمر عدادو الذي أسفر عن تأسيس ولاية جلمدج، وما زالت ترفض الاعتراف بحكومة الولاية حتى الآن.

(ب) أسباب فشل مؤتمرات المصالحة الوطنية:

يعود تعثر تحقيق المصالحة الوطنية وعدم استكمالها في المراحل الأربعة التي مرت بها إلى خمسة عوامل أساسية تتمثل في القيادات العسكرية التي راهنت على الحلول العسكرية، ونوعية منهجية المصالحة التي تم تبنيها لدى الوسطاء، والدور السلبي للأطراف المحلية المستفيدة من الأوضاع الجديدة الناجمة عن الحرب، والاستقطاب الإقليمي الحاد للأطراف الصومالية، وأخيراً عدم حيادية الوسطاء.

فقد شكلت الحلقة العسكرية لقادة الفصائل المسلحة ونجاحها في إسقاط الدولة الصومالية بقوة السلاح، عاملاً مشجعاً للاستمرار في ذلك النهج، والثقة بجدوى الحلول العسكرية وفرض الواقع بالقوة، خاصة في المرحلة الأولى من الحرب الأهلية، حيث كانت الفصائل المسلحة تحظى بتأييد واسع من القاعدة الشعبية للقبائل المتحمسة للحرب في البداية، وهو ما أسهم في مواصلة الحرب ورفض الحلول الوسط.

وتعد المنهجية غير الصحيحة التي تم تبنيها لعقد المؤتمرات، من أهم العوامل التي أدت إلى فشل معظمها، فقد جرت العادة من الجهات المنظمة لمؤتمرات المصالحة أن تدعو قادة الفصائل المسلحة فقط إلى المؤتمر، على اعتبار أنها الممثل للشعب الصومالي، ودون الدعوة إلى القيادات التقليدية والشعبية وألوان الطيف الصومالي، وكانت معضلة الجبهات هي أنها لم تكن تعكس التمثيل الصحيح والموازن للعشائر الصومالية، حيث نشأت تلك الجبهات تحت ظروف معينة، وعانت في المراحل اللاحقة من حركة انشقاقات واسعة حتى وصلت في مؤتمر إمبجاتي في كينيا (٢٠٠٢-٢٠٠٤) إلى ثلاثين فصيلاً، وأصبحت معظمها مجرد لافتات سياسية لمجموعات هامشية لا وجود لها على أرض الواقع. ويعود نجاح مؤتمر عرته في جيبوتي عام ٢٠٠٠ إلى تغيير تلك المنهجية، والدعوة إلى الزعامات العشائرية والدينية وقادة منظمات المجتمع المدني، وتوزيع السلطة بين العشائر الصومالية على أساس عشائري وليس على أساس الفصائل المسلحة، ولا تزال استحقاقات مؤتمر عرته ومخرجاته تمثل الأساس للعملية السياسية في البلاد حتى الآن.

وكان من أهم أسباب فشل مؤتمرات المصالحة الصومالية معارضة الأطراف المحلية المنبثقة من الأوضاع التي نشأت بعد انهيار الدولة، وتضم أمراء الحرب وبعض العشائر ورجال الأعمال، خاصة في أوساط العشائر التي تسكن العاصمة والمناطق المحيطة بها التي ملأت الفراغ الذي نشأ من جراء غياب الدولة، وورثت الممتلكات العامة (المقرات الحكومية والمواني والمطارات والمزارع التعاونية)، بل والممتلكات الخاصة للأفراد والشركات في العاصمة وفي بعض المدن، حيث سعت تلك الأطراف - للحفاظ على مصالحها غير المشروعة - إلى إفشال عملية المصالحة وإعادة بناء الدولة،

خوفًا على مصالحها. ولا تزال تلك القوى تقاوم إعادة الدولة وبسط سيادتها، وترى أن ذلك يمثل تهديدًا مباشرًا لوجودها.

ومن الأسباب الخارجية التي أسهمت في إفشال مؤتمرات المصالحة الاستقطاب الإقليمي للأطراف الصومالية المتنازعة، فقد سعت كل من إثيوبيا وكينيا - على وجه الخصوص - إلى استغلال وضع الحرب الأهلية ونزاع الصوماليين لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، منطلقًا من صراعها التاريخي مع الصومال حول إقليمي أوجادين وإنفدي، واستقطاب بعض الفصائل وضمان ولائها. وإلى جانب إثيوبيا وكينيا قامت كل من جيبوتي والسودان ومصر واليمن وإريتريا بأدوار مختلفة للتأثير على مسار المصالحة ومخرجات المفاوضات ولتوزان الدور الإثيوبي والكينيني اللاعبين الرئيسيين في الساحة الصومالية، وأسهم الاستقطاب الإقليمي في مجمله في إفشال مؤتمرات المصالحة وانسحاب أطراف معنية منها، بضغط من هذه الدولة أو تلك.

ويمثل عدم حيادية الوسطاء الإقليميين وتورطهم في الشؤون الداخلية الصومالية، أحد العوامل الخارجية التي عرقلت جهود المصالحة، حيث لم تكن دول الجوار وسيطًا محايدًا يقف على مسافة متساوية من جميع الأطراف الصومالية في المؤتمرات التي استضافتها وترك الحرية للصوماليين للوصول إلى اتفاقية تلبي مصالحهم، وإنما كانت تضع خطوطًا حمراء للقضايا التي ترى أنها تمس مصالحها. وشهد مؤتمر إمبرجاتي في كينيا - على سبيل المثال - أكبر عملية تدخل من جانب إثيوبيا، فقد وصل الأمر إلى الحد الذي مارست الضغوط على الأطراف الصومالية لمحاولة استبعاد المادة التي تعد اللغة العربية لغة رسمية في الصومال من مسودة الميثاق الانتقالي^(١٠)، وذلك بهدف الإضرار بالهوية العربية للصومال وإبعاده عن محيطه العربي.

٣- الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار:

ولدت الدولة الصومالية وهي تعاني من مشكلات اقتصادية ليس بسبب نقص الموارد الطبيعية، وإنما بسبب عدم القدرة على استغلال تلك الموارد وإدارتها، كما هو الحال لدى معظم الدول الأفريقية، وهذه الموارد تتمثل في الثروة الحيوانية والزراعة.

وكان الصومال منذ الاستقلال يتلقى أكثر من ٧٥٪ من إيرادات ميزانيته من الخارج، وكانت تأتي من إيطاليا والسوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية، ثم من الاتحاد السوفييتي بعد عام ١٩٦٩م خلال الحكم الاشتراكي.

وخلال مراحلها المختلفة قامت الحكومات الصومالية بمحاولات للإصلاح الاقتصادي ووضعت خلال الفترة من استقلالها عام ١٩٦٠م وحتى انهيار الدولة عام ١٩٩١م سبع خطط للتنمية الاقتصادية، لم يتحقق منها إلا القليل، وفشلت في تنفيذها على أرض الواقع بسبب نقص الإيرادات المتوقعة من جراء الفساد والكوارث الطبيعية وهي الجفاف والفيضانات التي تخلف المجاعة وانتشار الأمراض، ثم حالة الصراع الإقليمي مع دول الجوار بسبب ضم مناطق صومالية إلى كل من كينيا وإثيوبيا خلال المرحلة الاستعمارية.

وتدهورت الأوضاع بعد انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١م، وانهارت معها المؤسسات المالية والاقتصادية، وتوقفت حركة التجارة، وانهارت العملة الوطنية، وانخفض مستوى المعيشة لدى المواطن الصومالي بصورة حادة، وأصبح الصومال خارج نطاق المنظومة الاقتصادية الحديثة. ورغم ذلك كان هناك اقتصاد غير رسمي وغير موجه من الدولة، واعتمد الاقتصاد الصومالي في تلك المرحلة - إضافة إلى الموارد الطبيعية التقليدية - على المساعدات الدولية والتحويلات المالية للمغتربين الصوماليين، وخاصة بعد العقد الأول من الحرب الأهلية، ووصلت تلك التحويلات إلى مليار وثلاثمائة مليون دولار في نهاية العقد الماضي، وتشكل الأموال التي تُحوّل من الخارج ٤٠٪ من دخل الأسرة الصومالية^(١).

ومنذ انتخاب الرئيس حسن شيخ في سبتمبر ٢٠١٢ وانتهاء المرحلة الانتقالية، قامت الحكومة الفيدرالية بخطوات نحو إعادة بناء المؤسسات المالية والاقتصادية، فاستأنف البنك المركزي عمله عام ٢٠١٣، وتم تطوير منظومة إيرادات الجمارك في أهم مرفأين رئيسيين حاليًا وهما ميناء حمر ومطار آدم عدي في مقديشو، واعترف صندوق النقد الدولي بالحكومة الصومالية منذ يونيو ٢٠١٣، وما زالت جولات المفاوضات بين

الجانبين مستمرة حتى الآن^(١٢)، وتوصل تلك الخطوة الحكومة الفيدرالية إلى المسار الذي يتيح لها التعامل مع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية.

ومن جانب آخر حقق الإنتاج القومي الصومالي نموًا مطردًا حسب تقديرات البنك الدولي خلال السنوات الثلاث الماضية، وصل إلى ٥,٩٥٪ عام ٢٠١٥ مقابل ٥,٣٥٪ عام ٢٠١٣، كما ارتفع معدل نمو الاقتصاد الصومالي من جراء ذلك إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠١٤، ويتوقع أن يتجاوز ٥٪ في عام ٢٠١٧م، وتعد الزراعة والبناء والاتصالات وتحويل الأموال أكثر القطاعات التي تحقق النمو^(١٣).

ووضعت الحكومة الفيدرالية ميزانيتها في السنوات القليلة الماضية، وبلغت ميزانية عام ٢٠١٦ (٢٤٦,٣ مليون دولار أمريكي)، وهي تزيد عن ميزانية عام ٢٠١٥، التي بلغت (١٩٩ مليون دولار أمريكي)، أي بنسبة زيادة تقترب من الربع. وتبلغ الإيرادات المحلية في الميزانية الحالية ١٣٩,٢ مليون، أي ٥٦٪ من إجمالي الميزانية، بينما تصل الإيرادات من المنح والمساعدات الخارجية إلى ١٠٧,٨ مليون دولار، أي ما يمثل ٤٤٪ من الإجمالي^(١٤). وتنفق الميزانية على أربع قطاعات رئيسية هي: الإداري والأمني والاقتصادي والاجتماعي، ويحوز القطاع الإداري (المصروفات الإدارية والمرتبات والبدلات وغيرها) ١٥٣ مليون دولار تقريبًا، أي ٦٢٪ من إجمالي الميزانية، ويبلغ الإنفاق في الجانب الأمني ٦٥ مليون دولار، أي ما نسبته ٢٦٪ من إجمالي الميزانية، بينما يحصل القطاع الاجتماعي الذي يشمل الصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والمرأة وتنمية حقوق الإنسان على ما يقارب ٧ مليون دولار، أي ما نسبته ٣٪ من إجمالي الميزانية تقريبًا^(١٥).

ومن التطورات الإيجابية الجديدة على طريق إصلاح الاقتصاد الصومالي، وضع خطة متوسطة المدى حتى عام ٢٠١٩ في هذه السنة، وتعد الخطة الثامنة التي تضعها الدولة الصومالية منذ الاستقلال عام ١٩٦٠، والأولى منذ عام ١٩٩١. وتسعى الخطة إلى تحقيق أربعة أهداف مترابطة وهي: وضع تصور واضح لأولويات التنمية لدى الحكومة الفيدرالية، وتقديم هيكل إدارة الميزانية وتوجيه الدعم التنموي الذي يقدمه الشركاء

والمناخون في السنوات الثلاث القادمة (٢٠١٧-٢٠١٩)، والعمل على وضع خطة للحد من الفقر تتماشى مع أهداف المبادرة الكونية للحد من الفقر. وتنطلق الخطة من خمس ركائز أساسية هي: تعزيز الأمن والسلام وإرساء الحكم الرشيد، وتنمية إطار المشروعات الصغيرة واستعادة مفتحات القطاعات الاقتصادية، والوصول إلى أسس لتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية، وتطوير البنية التحتية، وتأسيس إدارة عامة^(١٦).

ويعد وضع ميزانية وإعداد خطة قومية للتنمية الشاملة، أحد المتطلبات التي وضعتها المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي للحكومة الصومالية، حتى يتسنى لها الحصول على الدعم والمساعدة، ولكي تتمكن من التعامل مع تلك المؤسسات. ويعد ذلك في حد ذاته بداية جديدة للانطلاق والتعافي وعودة الصومال إلى منظومة الاقتصاد الدولي. ورغم نمو الاقتصاد وتوقعات استمراره خلال الفترة القليلة الماضية؛ فإن الحكومة الصومالية الفيدرالية وحكومات الأقاليم أو الولايات ما زالت بعيدة عن الوضع الذي يمكنها من الاستجابة لأبسط متطلبات الحياة التي يحتاجها المواطن الصومالي البسيط الذي يعيش في وضع استثنائي.

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية التي سجلها الاقتصاد الصومالي خلال الفترة القليلة الماضية، فإن هناك تحديات ضخمة أمام تعافي الاقتصاد، وأهمها:

معضلة الأمن والتنمية: فالتحديات الأمنية التي تشهدها البلاد تعد من أكبر العوامل التي تعيق عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي، فلا يمكن تحقيق التنمية دون الوصول إلى الحد الأدنى من الاستقرار، وبالدرجة نفسها لا يمكن تحقيق الأمن دون الإسراع من وتيرة التنمية وتغيير حياة الكثير من شرائح المجتمع الصومالي، فكلاهما غير موجود على أرض الواقع، وكلاهما مرتبط بالآخر، وتجسد الحكومة الفيدرالية صعوبة في التوفيق بين المعضلتين، وتجاوز اللغز، خاصة أن الجهات المانحة تربط تقديم المساعدات الخارجية المخصصة للتنمية بالأمن والاستقرار، ولا يمكن تحقيق الاستقرار دون الحصول على المساعدة الخارجية، ونتيجة لذلك تركز الحكومة الصومالية على الأمن ويذهب الكثير من الميزانية الذي لا يقل عن الربع للجانب الأمني.

والتحدي الآخر الذي يواجه الحكومة الفيدرالية هو: أزمة العملة الوطنية (الشلل الصومالي) التي فقدت قيمتها منذ انهيار الدولة الصومالية ١٩٩١، فقد ارتفع سعر صرف الشلن الصومالي أمام الدولار الأمريكي من (١: ٤٠٠) عام ١٩٩٠ إلى (١: ٣٠٠٠٠) في منتصف العقد الماضي، وكان من أسباب الانهيار: قيام الإدارات المحلية المختلفة ورجال الأعمال بطبع العملة باستمرار، وتزويرها في ظل عدم وجود سلطة عليا تحميها، مما أدى في النهاية إلى فقدان الثقة بها، واستعمال الدولار الأمريكي بدلاً منها، مما جعل الدولار هو العملة الرئيسة المتداولة في البلاد. ورغم رغبة الحكومة الفيدرالية في إصلاح نظام العملة وطبع عملة جديدة، لكنها تواجه صعوبة ومخاطرة في هذا الأمر: ويتطلب الأمر الإجابة عن هذه التساؤلات المهمة وهي: ما مدى قدرة الدولة على تعميم تعامل العملة في كل أنحاء البلاد وقدرتها على إدارتها؟ وما مدى قدرتها كذلك على السيطرة على التأثيرات السلبية التي تنعكس على حياة الفئات الأقل دخلاً من المواطنين في حالة القيام بتلك الخطوة^(١٧)؟

ويعد نقص التشريعات والقوانين المالية وقوانين الاستثمار أحد التحديات التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي، وتكمن المشكلة في اعتماد النظام الفيدرالي منذ ٢٠٠٤م، وذلك دون أن يتم صياغة التشريعات اللازمة والمفصلة للنظام في الدستور، وتأخرت التعديلات الدستورية المتفق عليها بين المكونات السياسية الصومالية خلال الفترة الماضية، ولم تتم التعديلات حتى الآن، ومن أكثر الجوانب التي لم يفصلها الدستور حتى الآن وتنتظر الحل: «الفيدرالية المالية»، وتوزيع المسؤوليات المالية بين المركز والولايات، ونتيجة لذلك يجري النزاع حالياً حول القضايا المالية، مثل تحصيل الجمارك والضرائب وتوزيعها، وحقوق إبرام الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية، خاصة شركات النفط العالمية^(١٨)، وهو من أكثر القضايا التي تشهد نزاعاً بين المركز والأقاليم.

ومن التحديات الاقتصادية مشكلة التراخي وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية التي تعاني منها الشركات الصومالية، فغياب الدولة الصومالية عن الساحة الدولية خلال العقد الأخيرين، وغيابها عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية

والدولية، وعدم حصول الشركات الصومالية على التراخيص التي يمنحها لدخول الأسواق الخارجية، يحول دون قيام تلك الشركات بتصدير منتجات بلدها إلى الأسواق الخارجية، مما يعطي فرصة للشركات الأجنبية بأن تقوم بدور الوسيط بين الصومال والعالم الخارجي، وتخسر الشركات الصومالية من جراء ذلك أموالاً طائلة تذهب إلى جيوب الوسطاء^(١٩).

وتعد أزمة التحويلات المالية للمغتربين الصوماليين في الغرب إلى أهاليهم في الداخل عبر شركات الحوالة الصومالية، أحد التحديات التي تواجه الاقتصاد الصومالي. وتمثل تلك الأموال التي تقدر بمليار وثلاثمائة ألف دولار سنوياً، وتشكل ٢٤٪ من الناتج القومي، ويعيش عليها ٤٠٪ من الأسر الصومالية^(٢٠) - من أهم أعمدة الاقتصاد الصومالي خلال الحرب الأهلية. وتأسست شركات الحوالة انطلاقاً من حاجة اللاجئين الصوماليين الذين حصلوا على الجنسيات الغربية إلى مساعدة أهاليهم في الداخل في ظل عدم وجود الطرق التقليدية والبنوك في الصومال، فقامت تلك الشركات مستغلة الترابط العائلي والعشائري بين الصوماليين بتأسيس نظام للحوالة منفصل عن المنظومة الدولية تعمل بها وتوصل الأموال إلى الداخل.

وتواجه شركات الحوالة الصومالية مشكلات قانونية تنشأ من المخاوف الغربية من أن يصل جزء من تلك الأموال المحولة منها إلى أيدي جماعات موجودة في قائمة الإرهاب لديها، في ظل صعوبة مراقبة حركة الأموال التي تذهب إلى الصومال. وتعرضت بعض الشركات بالفعل منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، لإغلاق مكاتبها والمتابعة الأمنية والتضييق المستمر لبعضها الآخر، وازدادت الإجراءات المشددة ضدها في السنوات الأخيرة مع ازدياد المواطنين من أصول صومالية في الغرب المتهمين بارتباطهم بعمليات إرهابية، ومع ازدياد نشاط حركة الشباب المجاهدين في الداخل الصومالي منذ الإطاحة بالمحاكم الإسلامية عام ٢٠٠٧م^(٢١).

وإلى جانب معركة الإصلاح الاقتصادي، فإن الصومال ينتظره طريق طويل نحو إعادة إعمار ما دمرته الحرب الأهلية في العقود الثلاثة الأخيرة. فمنذ عام ٢٠١٠ تحولت

مؤتمرات المصالحة التي كانت تعقد بشأن الصومال إلى مؤتمرات دعم الحكومات الصومالية ومساندتها، وإعادة الإعمار، وفي هذا السياق تأتي مؤتمرات لندن (٢٠١٢م) ومؤتمر إسطنبول الأول والثاني (٢٠١٢-٢٠١٦م) وبروكسيل (٢٠١٣م). وكان مؤتمر بروكسيل عام ٢٠١٣م من أهم تلك المؤتمرات؛ إذ وعدت الدول المشاركة في المؤتمر بدعم مالي للصومال وصل إلى ١,٨ مليار يورو، ورغم أن معظم الوعود التي تطلقها الدول الغربية في المؤتمرات لا يتم تنفيذها عادة، إلا أن المبالغ التي تم دفعها بالفعل لم تكن مخصصة للتنمية وإعادة الإعمار فقط وإنما ذهبت أيضًا إلى العمل الإنساني وصناديق دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (شكل ١).

شكل رقم (١) مسارات الدعم الخارجي للصومال عام ٢٠١٤

مسارات الدعم الخارجي للصومال خلال عام ٢٠١٤م (مليون دولار)



المصدر: Word Bank Group, Somalia Economic Update (100964) Oct. 2015, Edition No. 1.

ويمكن القول إن عملية حقيقية لإعادة إعمار الصومال لم تبدأ بعد، وذلك لعدة أسباب، أهمها الصعوبات الأمنية التي تؤجل العملية وتجعل الأولوية لدى المانحين لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية بالدرجة الأولى، ويؤدي تكرار الكوارث الإنسانية إلى ذهاب جزء كبير من المساعدات إلى العمل الإنساني، وغياب الدول ذات الثقل السياسي الراعية لعملية إعادة إعمار الصومال وتشجيع الآخرين على المشاركة - يعد من الأسباب التي تحول دون تنفيذ العملية. ومن جانبهم يتحمل الصوماليون جزءاً كبيراً من المسؤولية، وذلك بعدم اهتمام القيادة الصومالية، سواء في الحكومة الفيدرالية

أو في الحكومات الإقليمية فإنهم مشغولون بالتنافس في ما بينهم حول العملية السياسية التي لم تصل سفينتها بعد إلى بر الأمان، ولا تركز كثيرًا على إعادة إعمار البلاد.

ومن الواضح أن تركيا أخذت مسارًا مختلفًا في دعمها للصومال، عن المسار الذي اتخذته الغرب طيلة العقود الثلاثة الماضية عبر الأمم المتحدة وهيئاتها، وقامت تركيا من خلال الهيئات التركية بتنفيذ مشاريع ضخمة بصورة مباشرة دون أي وسيط، ومن تلك المشاريع تحديث مطار مقديشو وتوسعة الميناء الرئيس في العاصمة وإعادة بناء مستشفى ديقفير، ورصف ٢٥ كم من أهم الطرق الرئيسة في داخل العاصمة، ومشاريع أخرى. ووصل مجموع المساعدات التي قدمتها تركيا في المجالات الإنشائية والفنية والتنمية نحو ٤٠٠ مليون دولار أمريكي^(٢٢).

٤- إعادة توطين اللاجئين والنازحين:

نال الصومال النصيب الأكبر من الحروب الإقليمية والأهلية وموجات الجفاف والمجاعة، خلفت نزوحًا واسعًا جعله واحدًا من أطول حالات النزوح في العالم وأكبرها^(٢٣). وكانت نشأة أزمة اللاجئين الصومالية خلال المواجهات التي دارت في شمال الصومال - خاصة في مدينتي هرجيسا وبرعو - بين الجيش الصومالي والحركة الوطنية الصومالية عام ١٩٨٨م، وأسفرت تلك المواجهات عن أكبر موجة نزوح في الصومال في ذلك الوقت ومنذ ميلاد الدولة الصومالية، حيث عبر مئات الآلاف من سكان الشمال الحدود إلى إثيوبيا، بينما اتجه البعض إلى الجنوب الصومالي ومقديشو على الخصوص.

وكانت الموجه الثانية والأعنف بعد انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١م خلال المواجهات بين الحكومة وحركات المعارضة في مقديشو والمدن الأخرى، ثم استمرار المعارك بعد الإطاحة بالرئيس بري، بين الجبهات المعارضة نفسها، بالإضافة إلى ظاهرة الجفاف التي صاحبت تلك المعارك في الأعوام التالية، حيث نزح مئات الآلاف إلى مقديشو، وأعداد أخرى إلى دول الجوار الأفريقي، وحصل الكثير منهم على حق اللجوء إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وأسفرت المعارك التي دارت بين المحاكم

الإسلامية من جهة وبين الحكومة الانتقالية بقيادة عبد الله يوسف والقوات الإثيوبية من جهة أخرى، والتي استمرت عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م، عن الموجة الثالثة الكبرى في حركة النزوح في البلاد داخلياً واللجوء إلى دول الجوار، وخاصة كينيا.

لقد شهد الصومال الموجة الأعنف والأكبر من النزوح منذ عام ١٩٩١م، خلال عام ٢٠١١م، ولكن هذه المرة بسبب الجفاف الذي خلف المجاعة التي ضربت مناطق الجنوب وخاصة في محافظات باي وبكول وجدو، وكان مما فاقم الأزمة منع حركة الشباب التي كانت تسيطر على تلك المناطق المنظمات الإنسانية من العمل فيها، وإغلاق مكاتبها، مما اضطر السكان الفارين إلى النزوح إلى مقديشو وكينيا بحثاً عن الغذاء؛ إذ وصلت أعداد اللاجئين الصوماليين في كينيا وحدها ما يزيد على نصف مليون لاجئ مع مطلع عام ٢٠١٢م.

ونتيجة لمتلازمة «الحرب والجفاف» أكبر عاملين لحركة النزوح خلال العقدين الماضيين، سواء على شكل موجات كبرى أو حركات الأفراد والأسر المستمرة - يعيش حالياً في دول القرن الأفريقي المجاورة واليمن ما يقارب مليون لاجئ صومالي (٩٦٠ ألفاً)، موزعين بين ست دول تمثل التجمعات الكبرى التي يتركز فيها اللاجئون، وهي بالترتيب: كينيا وإثيوبيا واليمن وأوغندا وجيبوتي وإريتريا. (جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

م	الدولة	عدد اللاجئين	النسبة المئوية
١	كينيا	٤٢٠٧١١	٤٤%
٢	إثيوبيا	٢٤٧٧١١	٢٦%
٣	اليمن	٢٤٩٠٦١	٢٦%
٤	أوغندا	٣٢٤٤٧	٣.٤%
٥	جيبوتي	١٢٠٤٤	١.٢%
٦	إريتريا	٢٦٧٢	٠.٣%
	المجموع	٩٦٥٠٠٠	١٠٠%

المصدر: الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

وإلى جانب حركة اللجوء الواسعة إلى دول الجوار، فإن حركة النزوح تفوق تلك الأعداد، حيث يبلغ عدد النازحين داخليًا حاليًا ما يزيد على مليون نازح (١,١ مليون شخص)، موزعين بين المحافظات المختلفة، وتستضيف مقديشو العاصمة ٣٧٠ ألف نازح، أي ما يقارب ٣٠٪ من مجموع النازحين (جدول رقم ٢)، ويصل مجموع أعداد النازحين داخليًا واللاجئين في دول الجوار الأفريقي واليمن إلى ما يزيد على مليوني شخص (٢,١ مليون)، وهو ما يشكل ٢٠٪ من سكان الصومال تقريبًا.

جدول رقم (٢)

م	الإقليم	عدد النازحين
١	جنوب الصومال ووسطه	٨٩١٠٠٠
٢	بونت لاند	١٣٩٠٠٠
٣	أرض الصومال	٨٤٠٠٠
	المجموع	١,١٠٦,٠٠٠

المصدر: الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

ورغم أن مشكلة اللاجئين والنازحين الصوماليين تشكل عبئًا كبيرًا على الدولة الصومالية وعلى دول الجوار الأفريقي، إلا أن الأوضاع ما زالت مرشحة لتفاقم الأزمة وانفجار الوضع في أي لحظة؛ إذ إن العوامل التي أدت إلى حركة النزوح ما زالت قائمة، وهي الحرب والجفاف، وما زالت المواجهات مستمرة بين الجيش الصومالي وقوات الاتحاد الأفريقي من جهة، وبين حركة الشباب في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحركة حتى الآن، كما أن خطر الجفاف لا يزال قائمًا ويتوقع حدوثه في أي لحظة.

وازدادت أوضاع اللاجئين الصوماليين في المنطقة في السنوات القليلة الماضية نتيجة للحروب وعدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة، حيث يواجه اللاجئون الصوماليون وضعًا مأساويًا في البلاد التي لجأوا إليها؛ إذ يواجه ربع مليون صومالي في اليمن مصيرًا غامضًا منذ اندلاع الحرب الأخيرة في اليمن، مما فرض عليهم العودة القسرية إلى وطنهم، خاصة الفارين منهم. ويأتي ذلك التطور في وقت تعيش الدولة الصومالية في وضع لا يمكنها من القيام بواجباتها تجاه مواطنيها، وذلك باستقبالهم

وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية التي هاجروا منها، وقد وصلت أعداد اللاجئين العائدين من اليمن في العامين الماضيين إلى ما يزيد على ٣٠ ألف شخص، غالبيتهم من الصوماليين، بالإضافة إلى اليمنيين، ومن جنسيات أخرى^(٢١).

ويواجه اللاجئون الصوماليون في كينيا وهم التجمع الأكبر في المنطقة المصير نفسه، فإلى جانب المشكلات التقليدية التي عانوا منها خلال العقدين الماضيين يواجهون حاليًا تهديدًا مستمرًا بالترحل والعودة القسرية، فقد دعا القادة من الحكومة والمعارضة في السنتين الماضيتين إلى إغلاق المخيمات التي يعيش بها اللاجئون الصوماليون، وذلك بربط الهجمات التي تقوم بها حركة الشباب في الداخل الكيني باللاجئين، وقامت الحكومة الكينية بالفعل خلال العام الماضي بترحيل المئات من الصوماليين الذين يعيشون في نيروبي.

وفرضت تلك الخطوة الكينية الأحادية الجانب على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة والحكومة الصومالية، التحرك والتفاوض مع كينيا، وانتهت بالتوصل إلى اتفاق ثلاثي وخطة عمل على مراحل، يتم من خلالها إعادة ١٣٥ ألف لاجئ صومالي إلى بلادهم في المرحلة الأولى التي تمتد من يناير ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٧، على أن يصل عدد العائدين في نهاية عام ٢٠١٩ نحو ٢١٥ ألف لاجئ^(٢٢).

وتعد قضية اللاجئين الصوماليين في دول القرن الأفريقي واليمن والنازحين داخليًا في العاصمة والمناطق المختلفة، من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة الصومالية التي تسارع مع الزمن من أجل الخروج من الحرب الأهلية وإعادة مؤسسات الدولة، ويزيد عدم الاستقرار الذي تشهده الدول المستضيفة للاجئين، إضافة إلى استمرار أوضاع عدم الاستقرار وشبح المجاعة في البلاد - الأمور تعقيدًا.

٥- توحيد التراب الوطني:

إن من أكبر التحديات التي خلفتها الحرب الأهلية الصومالية تقسيم التراب الوطني نتيجة لانقسام مكونات الشعب الصومالي، وعدم الثقة في ما بينه، وجرى

الانقسام على مستويين مختلفين، الأول: الانقسام بين الشمال والجنوب، الذي يقوم على أساس مبدأ انفصال الشمال عن باقي تراب الوطن من طرف واحد منذ مايو ١٩٩١، أما المستوى الثاني فهو الانقسام السياسي بين الجنوبيين تحت سقف وحدة التراب الوطني مبدئياً على الأقل رغم الحواجز السياسية والقبلية على أراض الواقع، مما يتطلب من الحكومة الفيدرالية في مقديشو التعامل مع هذين المستويين من الانقسام وإعادة توحيد تراب الوطن، وقبل ذلك توحيد قلوب الصوماليين وإعادة اللحمة الوطنية وبناء الثقة والسلم الأهلي.

وكان الصومال قبل محنة الحرب الأهلية التي جعلته من أكبر الشعوب الأفريقية تمزقاً وتشتتاً، هو نفسه نموذجاً للتجانس والحس القومي الواحد في الماضي. فقد أبدى الشعب الصومالي منذ وقت مبكر من الاستعمار مقارنة بالدول الأفريقية جنوب الصحراء وعياً قومياً ناضجاً، والتف الصوماليون في المحميات المختلفة حول حزب وحدة الشباب الصومالي الذي نشأ أوائل الأربعينيات من القرن الماضي، ونادى بمشروع الصومال الكبير والاستقلال والدولة الواحدة للصوماليين في القرن الأفريقي.

وتعود جذور رغبة الانفصال لدى أبناء إقليم الشمال (أرض الصومال)، إلى ما بعد الوحدة التي تزامنت مع الاستقلال في الأول من يونيو ١٩٦٠، وتطورت خلال الثلاثين سنة التالية للاستقلال، وذلك نتيجة لعدة عوامل، أهمها: تلاشي حلم الصوماليين بالرخاء والرفاهية بمجرد نيل الاستقلال وذلك نتيجة لتباين سقف التوقعات العالي لدى المواطنين قبل الاستقلال وحقائق الواقع الصعب الذي وجدوه بعد ميلاد الدولة، والصعوبات التي ظهرت بعد دمج الإقليمين نتيجة لتباين نمط الاستعمال في الإقليمين، وضعف الاتصال والمواصلات بين أجزاء الوطن نتيجة لغياب الطرق والبنية التحتية، على امتداد المساحة الشاسعة للدولة، وانتقال الثقل السياسي من هرجيسا إلى مقديشو عاصمة الوحدة، ومن ثم حمل الشماليون مسؤولية تلك الصعوبات التي واجهتها الدولة على الوحدة التي أنجزوها مع الجنوب، وبدأ بينهم التذمر والاستياء منذ ذلك الوقت^(٢٦).

ازداد تدمُّر الشماليين خلال الحكم العسكري بقيادة الرئيس بري (١٩٦٩-١٩٩١) نتيجة لزيادة قبضة الدولة عمومًا في البلاد، ثم القسوة التي تعامل بها النظام مع الحركة الوطنية الصومالية المعارضة في الإقليم وعشائر الإسحاق التي كانت تدعمها، وما تلاها من مواجهات بين الطرفين في أكبر مدينتين في الإقليم وهما هرجيسا وبرعو وهو ما أدّى إلى إلحاق خسائر بشرية ومادية كبيرة للمدنيين، الذين لجأوا إلى إثيوبيا. وكان سقوط الدولة الصومالية عام ١٩٩١ وانزلاق الأطراف الجنوبية في الحرب الأهلية قد وفر لقادة الإقليم بيئة مواتية للانفصال عن الوطن، حيث تعيش البلاد منذ ذلك الحين واقع الانقسام والتجزئة.

غير أن أمل الوحدة وعودة الإقليم إلى الوطن الأم لاح في الأفق من جديد، نتيجة لتطورين سياسيين طرأا على الساحة الصومالية، وهما: وصول جهود الإقليم للحصول على اعتراف دولي بالاستقلال خلال العقدين الماضيين، إلى طريق مسدود، والتطورات السياسية الإيجابية التي شهدتها الجنوب ممثلة بالاستقرار النسبي الذي شهده الجنوب في السنوات الماضية، واستئناف الدولة الصومالية عملها من مقديشو منذ اتفاق جيبوتي، وانتخاب شريف شيخ أحمد رئيسًا للبلاد، وما تلا من الاهتمام الدولي والإقليمي للصومال منذ زيارة رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان إلى مقديشو، وحث الدول الكبرى قادة الإقليم على التفاوض مع الدولة الصومالية، فتأكد لدى قادة الإقليم أن مصير الإقليم، سواء كان بالحصول على اعتراف دولي بالاستقلال أو العودة إلى الوحدة، إنما يمر فقط من بوابة مقديشو.

وبالفعل مهدت تلك التطورات السياسية على الساحة الصومالية الطريق نحو بدء المفاوضات، التي بدأت بقاء عابر بين الرئيس شريف شيخ أحمد ورئيس الإقليم أحمد سيلانيو في يونيو في دبي بالإمارات العربية المتحدة، في أول لقاء يجمع بين الجانبين منذ عام ١٩٩١. وكان مجرد قبول قادة الإقليم بالجلوس مع الدولة الصومالية، تطورًا إيجابيًا، حيث كان قادة الإقليم يشترطون اللقاء مع مقديشو باعتراف استقلالهم

كشروط مسبق قبل أية مفاوضات، كما أن القادة الذين شاركوا في مؤتمر لندن في فبراير ٢٠١٢، قد شجعوا الطرفين على التفاوض، حيث كانت بريطانيا في الرهان الأكبر لقادة الإقليم، لتكون بوابة الاعتراف الدولي بهم بوصفها المستعمرة السابقة للإقليم.

وفي ظل استحالة أن يقبل قادة الدولة الصومالية بالانفصال ومنح الإقليم حق تقرير المصير كما جرى في السودان، وكذلك صعوبة بقاء الإقليم على الوضع الذي عاشه طيلة العقدين الماضيين، فإن الخيار الأفضل يكمن في العودة إلى الوحدة مقابل مطالب سياسية وامتيازات يحصل عليها الإقليم، وما يمنع قادة الإقليم من قبول ذلك هو المواقف المتطرفة التي أوصلوها إلى الشعب الصومالي في الإقليم، ومخاوفهم من التراجع عن الانفصال الذي جعلوه الخيار الوحيد، وهو ما يرشح أن تأخذ المفاوضات بين الجانبين وقتًا أطول لإعطاء الفرصة لإيثار الإقليم بالتفكير ومنح عامل الوقت وحقائق الواقع تحل الكثير من الإشكاليات التي عجز السياسيون عن حلها.

وإلى جانب الوصول إلى تلك اللحظة، فإن على الحكومة الصومالية في مقديشو العمل على جعل خيار الوحدة لدى المواطنين في الإقليم جاذبًا من خلال بناء مؤسسات الدولة واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار وفتح حوار مجتمعي ليس بين الجنوب والشمال، بل بين جميع المواطنين في الشمال والجنوب في الداخل والخارج، حيث يعد ذلك من أكبر التحديات التي تواجه الدولة الصومالية.

٦- استعادة العلاقات الإقليمية والدولية:

ارتبط الصومال منذ استقلاله عام ١٩٦٠م بعلاقات دبلوماسية مع محيطه الإقليمي والدولي، متمثلًا في الدوائر الثلاث التي ينتمي إليها، وهي الدائرة العربية والإسلامية، والدائرة الأفريقية، وأخيرًا الدائرة الدولية، خاصة الدول الكبرى والدول الأوروبية المستعمرة التقليدية، وتوسعت علاقات الصومال في العهد الاشتراكي بقيادة الرئيس سياد بري (١٩٦٩-١٩٩١)، وازدادت السفارات الصومالية في الخارج بداية من عام ١٩٩١ وقبل أن ينزلق في الحرب الأهلية.

وبوصول الحرب الأهلية إلى مقديشو في ديسمبر ١٩٩٠م، قامت الدول الأجنبية بإجلاء دبلوماسييها ورعاياها من مقديشو، وبذلك انقطعت علاقات الصومال مع العالم الخارجي بانزلاق البلاد في الحرب، واستمرار تفكك الدولة الصومالية، وتضاؤل فرص عودة الاستقرار، وأصبحت مقاعد الصومال في المنظمات الدولية والإقليمية شاغرة، كما بات مصير السفارات الصومالية في الخارج غامضاً، وباتت فرص إعادة التمثيل الدبلوماسي إلى الصومال أمراً مستبعداً.

وإزاء ذلك الغموض في مصير الدولة الصومالية اتخذت الدول مواقف متباينة من السفارات الصومالية لديها، الأول إغلاق السفارة وسحب الاعتراف بالسفير، وهو موقف معظم الدول الغربية، والثاني هو تجميد العلاقات مع الصومال وترك السفارة مفتوحة، أما الموقف الثالث فهو ترك العلاقات الدبلوماسية كما كان وإبقاء السفارة مفتوحة بل ودعمها لاستمرار عملها وممارسة بعض خدماتها للمواطنين الصوماليين في ذلك البلد، وهو موقف الدول العربية التي رأت أن تتحمل مسؤوليتها القومية ومساعدة الصومال لحين عودة الدولة.

وفي ما يخص عودة السفراء الأجانب إلى مقديشو بعد انهيار الدولة الصومالية، فإن الغالبية العظمى من الدول التي كانت تقيم علاقات دبلوماسية معها أحجمت عن قبول اعتماد تعيين سفراء للصومال أو إرسالها سفراء إلى مقديشو، باستثناء بعض الدول العربية، فقد قامت كل من السودان وليبيا بإعادة فتح سفارتيهما في مقديشو منذ منتصف التسعينيات^(٢٧)، وفتحت إثيوبيا واليمن سفارتيهما بعد هزيمة المحاكم الإسلامية، والتدخل العسكري الإثيوبي في الجنوب الصومالي ووصول حكومة عبد الله يوسف إلى مقديشو، وأعادت جيبوتي فتح سفارتها بعد مؤتمر جيبوتي وانتخاب شريف شيخ أحمد وعودته إلى مقديشو في ٢٠٠٩، وكانت بعض الدول قد عينت سفيراً لها بالصومال غير مقيم منذ التسعينيات من القرن الماضي.

غير أن الصومال شهد عودة الاهتمام الدولي واستئناف العلاقات الدبلوماسية معه بصورة دراماتيكية منذ عام ٢٠١١م، وذلك بعد الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس

وزراء تركيا آنذاك رجب طيب أردوغان (الرئيس التركي حاليًا) في أغسطس ٢٠١١ خلال المجاعة الشديدة التي ضربت الصومال، وكانت أول زيارة لمسؤول دولي على هذا المستوى منذ عام ١٩٩٢. ولم يكتف أردوغان في الزيارة بالبقاء بالمطار أو ببلقائه بالرئيس الصومالي مع قصر الرئاسة، وإنما تجول في المدينة وزار مخيمات النازحين في مقديشو في وقت كانت تصنف مقديشو على أنها أخطر مكان على الكرة الأرضية.

وعلى إثر تلك الزيارة توالى الزيارات الدولية لمقديشو في الفترة التالية، ففي ديسمبر التالي قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة لمقديشو هي الأولى لأمين عام المنظمة منذ انتهاء عملية إعادة الأمل في الصومال عام ١٩٩٥، وأعلن خلال الزيارة نقل المكتب السياسي للأمم المتحدة من نيروبي إلى مقديشو، وقامت مديرة البنك الدولي هي الأخرى بزيارة للصومال، واعترف الصندوق بالحكومة الصومالية، وبدأ ترتيبات العمل معها^(٢٨). كما عاد الرئيس التركي بزيارتين أخريين لمقديشو لاحقًا، وعقدت منظمة الإيقاد (IGAD) مؤتمرين في مقديشو.

ويعود الاهتمام الدولي بالصومال بعد عقدين من نسيانه، إلى عدة عوامل أهمها: زيارة أردوغان لمقديشو في ظروف أمنية وإنسانية صعبة، وقيامه بزيارة مخيمات النازحين وإبرامه الاتفاقيات المختلفة مع الرئيس الصومالي، والقيام بعد ذلك بالإشراف على تنفيذها، وخلال الزيارة عينت تركيا سفيرًا لها في مقديشو وقدم أوراق اعتماده في اليوم نفسه، وعاد الرئيس التركي إلى مقديشو في زيارتين أخريين لفتح السفارة ومشاريع خدمية وصحية قامت بتمويل تركي. وقد أزعجت تلك الزيارة الدول الغربية التي طالما احتكرت الملف الصومالي دون أن تبدي اهتمامًا حقيقيًا له، ودون أن تنجز أية مشاريع تنمية حقيقية على أرض الواقع تمس حياة المواطن الصومالي البسيط، حيث رأت أن تركيا منافس قوي دخل في حلبة الصراع الدولي على الصومال^(٢٩).

أما العامل الثاني فهو انسحاب حركة الشباب من مقديشو قبيل زيارة أردوغان بعد ما يقارب ثلاث سنوات من المعارك الشديدة بينها وبين حكومة شريف، بعد هزيمتها وسيطرة الحكومة الصومالية على كل أحياء مقديشو، وانتقال المعارك إلى خارج

العاصمة؛ إذ ظهرت فرص إمكانية استعادة الدولة الصومالية سلطتها وبسط سيادتها على البلاد، وتحمل مسؤوليتها تجاه المواطنين وتجاه مسؤوليتها الدولية، وهو ما شجع الدول التي لديها مصالح إستراتيجية في الصومال على المجيء والبحث عن سبل إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها، كما شجعت تلك التطورات المتتالية الصومالية المغتربين على العودة إلى الوطن بهدف العيش والاستثمار.

وتمثل أزمة القرصنة البحرية التي شهدتها المياه الإقليمية والدولية قبالة سواحل الصومال خلال السنوات القليلة التي سبقت زيارة أردوغان عاملاً آخر وراء الاهتمام الدولي بالصومال، فقد جعلت تلك الأزمة الصومال في حينها في صدارة الاهتمام العالمي، بل والقضية الدولية الأولى، وأدى إلى إرسال الأساطيل البحرية الغربية إلى المياه الدولية في خليج عدن والمحيط الهندي، وأبرزت تلك الأزمة أهمية الصومال وموقعها الإستراتيجي من جديد، مما جعلها محط أنظار الدول وخاصة الدول التي لم تكن تهتم بالشأن الصومالي، وأن تفكر في الاقتراب منها وحجز مكان لها في الملعب الصومالي، وهو ما فسّر التطورات التي أعقبت زيارة أردوغان للصومال.

فبالإضافة إلى تلك العوامل الثلاثة التي جرت في الصومال، هناك تطورات جرت في المنطقة سارعت من وتيرة الاهتمام الدولي، ومن بينها الثورات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١ وهو العام نفسه الذي شهد المجاعة في الصومال ثم الاهتمام الدولي به، وخروج المنطقة العربية عن السيطرة العربية وتوقعاتها، والترقب الدولي الذي ساد لدى ساسة الدول العربية، أسهم في تفكيرها في ترسيخ أقدامها في القرن الأفريقي المجاور، ولم يكن اختطاف دولة بحجم بريطانيا ملف الصومال من أيدي دول الجوار الأفريقي الراحية منذ عقدين وتدعو إلى مؤتمر دولي للصومال في لندن في فبراير ٢٠١٢ إلا لأن هناك موازنة للدور التركي المفاجئ والمتصاعد في الصومال.

ورغم كثرة الزيارات وحجم الاهتمام الدولي الكبير بالصومال مؤخراً، وتعيين السفراء للصومال الذين بلغ عددهم ٧٤ سفيراً، فإن الدول التي أعادت افتتاح سفاراتها في مقديشو قليلة، ومعظم السفراء كانوا غير مقيمين في مقديشو، وسفاراتهم لم تكن

تعمل بالفعل، والسفارات التي تعمل في مقديشو بالفعل حالياً هي سفارات دول الجوار الأفريقي وبعض الدول العربية وتركيا، بالإضافة إلى المكتب السياسي للأمم المتحدة من نيروبي ومكاتب بعثة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

ويعود عدم استغلال الصومال للاهتمام الدولي الذي يحظى به حالياً، إلى عدد من المعوقات التي تحول دون تحقيق عودة كاملة لعلاقاته الخارجية إلى مكانتها - على الأقل - قبل أن تنهار الدولة الصومالية، أهمها: عدم استكمال إعادة بناء مؤسسات الدولة، ومن بينها وزارة الخارجية وهيكلها الإداري، وعدم وجود آليات للعمل والتعاون مع العالم الخارجي، إضافة إلى قلة عدد الموظفين في الوزارة، ومحدودية الخبرة والكفاءة لديهم، كما أنه ليس هناك خطة عمل وإستراتيجية واضحة تنطلق منها الصومال في إعادة بناء وترتيب علاقاته الخارجية.

ومن تلك الصعوبات والمعوقات التي تعيق التعاون الصومالي الدولي التغير الدائم للحكومة الصومالية، سواء على مستوى رئاسة الوزراء أو التعديل الوزاري، وتغير السفراء الصوماليين في الخارج، ويصل متوسط الزمن الذي يمكث فيه الوزراء الصوماليون في مناصبهم بعد تعيينهم سنة نصف على الأكثر، وهو ما يؤدي إلى أن تبدأ كل حكومة جديدة من نقطة الصفر التي بدأتها سابقتها، مما يعيق تحقيق أي إنجاز أو تقدم، ويزعج الطرف الآخر وهو الدول التي تتعامل الملف الصومالي ويصيبها بالفتور.

والأمر الآخر الذي لا يقل أهمية عن سابقه هو الوضع الأمني الصعب، حيث يتعرض المسؤولون الصوماليون والأجانب ومقرات البعثات الدبلوماسية في مقديشو لهجمات حركة الشباب، الأمر الذي لا يعطي البعثات الدبلوماسية الاستقرار في مقديشو وتمثيل علاقاتها مع الصومال. ورغم ذلك فقد استطاعت بعض الدول أن تبدي الجدية والمخاطرة في الوقوف بجانب الصومال والعمل تحت تلك الظروف الاستثنائية، وتفتح سفاراتها في العاصمة، وأولها تركيا وقطر والإمارات وإيران وإثيوبيا وجيبوتي وبعضها الآخر من الدبلوماسيين كان يقيم في فندق الجزيرة شديد الحراسة ويزاولون أعمالهم من

هناك، ويقيم السفراء الغربيون في مجمع حلني (المنطقة الخضراء) المعزولة عن العاصمة التي تقع حيث المطار الدولي، وبمحاذاة شاطئ المحيط الهندي، وتديرها الأمم المتحدة، كما تقيم بها بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

وتعد المحاصصة العشائرية التي تتم التعامل معها بوصفها أساسًا لتقاسم المناصب بين الصوماليين في المرحلة الحالية، والضغط العشائرية التي تمارس على القيادات العليا للدولة من أجل تعيين شخصية معينة سفيرًا للصومال دون أن يكون هذا الشخص مؤهلًا لهذه المهمة - إحدى المشكلات التي تعاني منها الدبلوماسية، كما أن هناك بعض السفارات الصومالية التي لا تعمل بسبب ضعف شخصية السفير، وهي مجرد سفارة بالاسم دون أن يكون هناك بالضرورة نشاط دبلوماسي يقوم السفير بأدائه ورعاية مصالح الدولة الصومالية.

ثانيًا - الدور المقترح لجامعة الدول العربية في الصومال:

بعد الحديث في القسم الأول من هذه الورقة عن أهم التحديات التي تواجه الصومال في مرحلة إعادة بناء الدولة، ننتقل إلى القسم الثاني الذي نطرح فيه الدور الذي يمكن أن تقوم فيه الجامعة والدول العربية بمساعدة الصومال في إعادة بناء الدولة الصومالية من جديد، ونوع المساعدة التي يمكن أن يقدمها الأشقاء العرب، وما هي المجالات التي لها الأولوية في المرحلة الراهنة. ونطرح ثلاثة أدوار رئيسة هي: دور الجامعة في مجابهة تحديات بناء الدولة، وفي موازنة الأدوار الإقليمية الأخرى، والدور العربي في مشاركة دعم الاقتصاد الصومالي.

١- دور جامعة الدول العربية في مجابهة تحديات بناء الدولة:

لجامعة الدول العربية دور مهم وأساسي - بحكم مسؤوليتها القومية - في مساعدة الحكومة الفيدرالية الصومالية، والوقوف معها لمجابهة تحديات بناء الدولة جنبًا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والإيقاد (IGAD). وتتركز عملية بناء الدولة في ثلاثة محاور رئيسة تمثل أولوية للحكومة الصومالية في المرحلة الراهنة،

وهي استكمال بناء المؤسسات الفيدرالية، وبناء المؤسسات الأمنية بكل أفرعها، وبناء المؤسسات التعليمية والصحية.

وتمثل قضية استكمال بناء الجسم الفيدرالي للدولة أولوية للحكومة الفيدرالية. فعلى الرغم من اعتماد الفيدرالية في الميثاق الانتقالي عام ٢٠٠٤، ثم التعديلات التي جرت عامي ٢٠٠٩، و٢٠١٢ للدستور، إلا أن ملامح الفيدرالية الصومالية لم تكتمل ولم تتضح بعد.

ومن أهم الجوانب التي تتطلب الاستكمال عملية إنجاز تشكيل حكومات الأقاليم (الولايات)، فقد تم حتى الآن تشكيل ثلاث دويلات وهي جوبا لاند والجنوب الغربي وجلمدج، إضافة إلى بونت لاند وصومالي لاند الموجودين قبل اعتماد الفيدرالية في الدستور، وبقيت من عملية تشكيل الولايات ولاية (هيران وشبيلي الوسطى) في وسط الصومال التي تجري عملية تأسيسها حالياً في مدينة جوهر، لتكتمل بذلك الولايات المكونة للاتحاد الفيدرالي الصومالي.

ولن تنتهي المهمة بتشكيل حكومات ومجالس تشريعية للولايات التي أسست، بل يتطلب الأمر بناء المستويات الأدنى للحكم، وبناء قوات شرطة محلية، والمرافق؛ كي تعتمد الولايات على نفسها، وتنشأ الموارد الذاتية لها. وتحتاج تلك العملية دعماً مالياً كافياً يمكن للجامعة العربية أن يكون لها الدور الأكبر. كذلك فإن من الضروري أن لا تقتصر علاقة الجامعة على الحكومة الفيدرالية فقط، بل ينبغي أن تعمل مع حكومات الأقاليم لتقوية العلاقة والتعاون بينها وبين المركز، وذلك على عكس دول الجوار المتهمه من الشارع الصومالي بأنها تستغل الفيدرالية لتكريس الانقسام بين الصوماليين، وتسعى من خلال العلاقات القوية التي تبنيها مع الولايات إلى إبعادها عن الحكومة الفيدرالية في المركز^(٣٠).

والمحور الثاني من محاور بناء الدولة الصومالية، يتمثل في إعادة بناء المؤسسات الأمنية وفروعها، بما فيها الجيش والشرطة والأمن والمخابرات والقوات البحرية وغيرها.

ومن دون بناء المؤسسات الأمنية والقيام بأداء مهمتها في حماية أمن الوطن والمواطنين، لا يمكن للدولة الصومالية أن تقوم أو يستمر وجودها. وتكمن الأزمة في أن عملية إعادة البناء تبدأ من نقطة الصفر التي وصلت إليها بعد انهيار الدولة عام ١٩٩١، وذوبان أفراد الجيش في الجبهات والقبائل، ووقوع سلاحه في أيدي أفراد الشعب.

بدأت جهود إعادة تأسيس العملية خلال فترة حكومة عبد الله يوسف (٢٠٠٤-٢٠٠٨) التي مرت بعدة مراحل، حيث يصل عدد أفراد الجيش حاليًا إلى ما يقارب ٢٠ ألفاً^(٣١)، وهم عبارة عن ما تبقى من أفراد الجيش الصومالي السابق، والمليشيات العشائرية التي تم ضم بعض أفرادها لاحقًا، وبعض الشباب من خريجي الثانوية والجامعات الذين انضموا إلى مختلف المؤسسات الأمنية خلال السنوات القليلة الماضية، بينما يصل أفراد الشرطة الاتحادية إلى ٦ آلاف فرد^(٣٢)، بالإضافة إلى عدة آلاف من قوات الأمن الوطني والبحرية وحرس الجمهورية وحرس السجون وفرق خاصة، وهناك عدد من وحدات الجيش في الولايات لم يتم بعد دمجها في الجيش الوطني.

وتقدم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا القسم الأكبر من الدعم للجيش والشرطة الصوماليين، وتشمل مساعداتها مرتبات ودعمًا لوجيستيًا^(٣٣)، ويشاركها كل من الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى، وتقدم بعض الدول العربية برامج تدريب دعمًا لوجيستيًا لأفرع القوات المختلفة، ومنها الإمارات العربية المتحدة، ومصر والسودان.

ويمكن للجامعة والدول العربية أن تشارك في إعادة بناء الجيش الصومالي وتدريب أفراد الجنود، وتقدم دورات عسكرية نوعية للضباط، وذلك حفاظًا على هوية الجيش الصومالي وعقيدته العسكرية، وتكمن الخطورة الحالية في ترك مختلف الدول الأجنبية لمهمة تشكيل الجيش الصومالي تدريبًا وتسليحًا وعقيدة. كما أنه من الضروري أن تركز دول الجامعة على بناء القوات البحرية الصومالية، لتشارك في حماية الأمن القومي العربي والثروة السمكية الصومالية التي تتعرض لعمليات نهب ضخمة،

ولتفادي تكرار عمليات القرصنة التي ظهرت في السنوات الماضية. وكانت الدول العربية في الخليج والبحر الأحمر من أكثر الدول التي تضررت بعمليات القرصنة؛ وذلك بسبب غياب القوات البحرية الصومالية.

والتحدي الثالث الذي يواجه الدولة الصومالية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية التي تمر بها، ويتطلب مساعدة الدول العربية، يتمثل في بناء المنظومة التعليمية. وتكمن أهمية التعليم كمدخل لإعادة بناء الدولة، في كونه مدخلاً لبناء الإنسان الصومالي، وإعادة تشكيله من جديد، والحفاظ على هوية الصومال وعروبتة. وتبرز أهمية ذلك بالعودة إلى الوراء في مرحلة ما قبل استقلال الصومال، فقد كان الدعم المصري في مجال التعليم والمنح الدراسية التي قدمتها لأبناء الصومال خلال فترة الوصاية الإيطالية على الصومال - من أكبر العوامل التي أسهمت في توعية الشعب الصومالي ونيله الاستقلال وحماية هويته وتوجهه نحو العروبة، وأسهمت النخب الصومالية التي تخرجت في المدارس والجامعات العربية، في دفع البلاد نحو الانضمام إلى جامعة الدول العربية في ما بعد^(٣٤).

ومن المناسب ونحن في معرض الحديث عن تلك الفترة التذكير بأن أول قرار عن جامعة الدول العربية بخصوص الصومال صدر عام ١٩٥٤، وكان يطالب الدول العربية بتعليم أبناء الصومال^(٣٥)، وكان ذلك قبل استقلال الصومال بست سنوات وقبل انضمامه إلى جامعة الدول العربية بعشرين عامًا.

وفي فترة الحرب الأهلية وعقب انهيار المنظومة التعليمية أسهمت المدارس العربية التي أنشأتها المنظمات الخيرية العربية بالتعاون مع المجتمع الصومالي، والمنح الدراسية الجامعية التي قدمتها بعض الدول العربية للصومال، خاصة السودان ومصر واليمن - في نشر اللغة والثقافة العربية والمحافظة على هوية الصومال العربية والإسلامية، وتخرجت فيها الأجيال التي تشغل المراكز القيادية في المؤسسات الحكومية والخاصة، وهو نفسه ما حدث خلال الحقبة الاستعمارية.

وفي السنوات الأخيرة يجري تحول نحو هيمنة اللغة الإنجليزية والثقافة الغربية على سوق العمل والتعليم بسبب التطورات التي جرت في البلاد، وأولها: رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للحكومة الصومالية، ودورهما في التمويل وتشغيل الخريجين في مؤسسات الحكومة الصومالية والمؤسسات الدولية والمنظمات العامة في البلاد، وعودة الكثير من المغتربين الصوماليين من الغرب وإعطائهم الأولوية لدى تلك المؤسسات، مما أدى إلى تراجع الاهتمام باللغة العربية والتعليم الذي يسير على اللغة العربية لدى الأجيال الصاعدة وإقبالها على اللغة الإنجليزية، في ظل غياب العالم العربي عن الساحة !

وتتطلب مواجهة ذلك بتضافر الجهود بين الدول العربية والجامعة، وتكثيف الوجود العربي، ودخول القطاع الخاص العربي في الأسواق الصومالية، وخلق فرص عمل للشباب الصومالي، والاهتمام باللغة والثقافة العربيتين؛ حتى لا ينسلخ الصومال الجديد عن التاريخ والجغرافيا.

٢- دور جامعة الدول العربية في موازنة الأدوار الإقليمية الأخرى:

يعيش الصومال منذ ما قبل استقلاله في صراع إقليمي مع جارتيه الأفريقيتين إثيوبيا وكينيا، بسبب مطالب الشعب الصومالي ورغبته في وحدة الصوماليين، وذلك بعد ضم الجارتين لمنطقتين هما أوجادين وإنفدي، بمساعدة القوى الاستعمارية قبل رحيلها من المنطقة. وازداد الصراع بعد الاستقلال بوقوف الدولة الصومالية إلى جانب المواطنين في الإقليمين، واعتبار كل من إثيوبيا وكينيا ذلك تدخلاً في شؤونهما. واستمر الصراع في منطقة القرن الأفريقي من خلال مسارين مختلفين، الأول: سياسي دبلوماسي من خلال منظمة الوحدة الأفريقية منذ نشأتها عام ١٩٦٣م، ومن خلال الوساطات التي عقدتها المنظمة للتوفيق بين الطرفين^(٣٦). والمسار الثاني يتمثل في المواجهات العسكرية التي جرت بين الصومال وإثيوبيا على وجه الخصوص، وتطورت في بعض الأحيان إلى حروب إقليمية ذات أبعاد دولية، كما حدث في عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٧م، وكان من نتائج ذلك نجاح الدولتين في فرض عزلة أفريقية على الصومال.

واضطرت الصومال بسبب عزلته الأفريقية إلى البحث عن مخرج إقليمي لموازنة الدورين الكيني والإثيوبي المدعومين أفريقيًا، وكان العالم العربي هو البديل الوحيد التاريخي للصومال منذ القدم الذي يمكن أن يحصل منه التأييد، فكانت فكرة تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي التي اقترحتها الصومال^(٣٧) وتبنته المملكة العربية السعودية جزءًا من مشروع البحث عن مخرج لتلك العزلة، كما كان الشعور بالعجز تجاه التحالف الإثيوبي الكيني عاملاً محرِّكاً - من بين عوامل أخرى - للصومال إلى الانضمام للجامعة العربية عام ١٩٧٤ رغم وجود الانتماء العربي للصومال قبل ذلك الوقت بأمَد بعيد.

وكان انشقاق بعض ضباط الجيش الصومالي أواخر السبعينيات وهروبهم إلى إثيوبيا وتأسيسهم الجبهات المسلحة، بمثابة اختلال ميزان الصراع لصالح إثيوبيا مرة أخرى وإضافة نقطة جديدة لها، وازداد الصراع اختلالاً بانتهاء الدولة الصومالية عام ١٩٩١، وهو ما يمثل خروج أحد طرفي الصراع من المعادلة، فتحوّلت مؤتمرات المصالحة التي كانت تجري بين الصومال وجارتيه بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) في الماضي، إلى مؤتمرات للمصالحة بين الأطراف الصومالية في عاصمتي إثيوبيا وكينيا وبوساطتهما.

ورغم خروج الدولة الصومالية من الساحة بعد عام ١٩٩١، إلا أنه كان هناك في المراحل المختلفة للحرب الأهلية أطراف صومالية تعارض الأدوار الإثيوبية والكينية في الصومال، وتتعاون مع الدول العربية التي كان لديها وجود فاعل في الساحة الصومالية، والتي كانت تقوم بأدوار موازنة للأدوار الإثيوبية والكينية، وتتدخل كلما تجد فرصاً لذلك، وتطرح المبادرات، وتتولى زمام المصالحة الصومالية، وهي دول: جيبوتي ومصر والسودان اليمن، وتعد مؤتمرات جيبوتي (١٩٩١م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠٩م) ومؤتمر القاهرة (١٩٩٨م) ومؤتمر الخرطوم (٢٠٠٦م) برعاية جامعة الدول العربية، من أهم المبادرات التي قامت بها الدول العربية، وأسفرت عن نتائج إيجابية، وأعادت التوازن للأدوار الإقليمية التي قامت بها كينيا وإثيوبيا.

وازدادت الأدوار الإثيوبية والكينية في الصومال منذ عام ٢٠٠١م نتيجة لتطورات إقليمية ودولية ساعدتها في ترسيخ أقدامها في الصومال، فأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ في أمريكا، وإعلان واشنطن الحرب على الدول والمنظمات التي كانت تتهمها بالإرهاب في مناطق كثيرة من العالم الإسلامي ومنها الصومال، ثم ظهور المحاكم الإسلامية على مسرح الأحداث وهجومها عام ٢٠٠٦م على مقر الحكومة الانتقالية في بيدوا - هياً لها مناخاً مناسباً وأعطاهما الشرعية الدولية للتدخل العسكري وتغيير الحقائق الإستراتيجية على الأرض لصالحها. ورغم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها إثيوبيا وانسحابها من الصومال بموجب اتفاق جيبوتي، إلا أن تهديدات حركة الشباب المجاهدين لحكومة شريف شيخ أحمد منحها مرة أخرى فرص العودة بقواتها إلى الصومال من جديد منذ عام ٢٠١٠م تحت غطاء شرعي وبطلب ورضا الحكومة الصومالية ورضاهما وبترحيب كل الأطراف بما فيها الأطراف التي كانت - تقليدياً - تحاربها في السابق.

ومن جانبها تدخلت كينيا هي الأخرى عسكرياً في إقليم جوبا دون إذن من الحكومة الصومالية أو من الاتحاد الأفريقي؛ بحجة حماية حدودها مع الصومال وإخراج حركة الشباب من كيسمايو التي اتهمتها بأنها كانت وراء الهجمات التي تقع داخل أراضيها. ولدى كينيا دوافع خفية غير التي أعلنتها للتدخل، ومن بينها: الدوافع الاقتصادية لسيطرة كيسمايو والتحكم في حقوق النفط والغاز في المياه الإقليمية على الحدود البحرية بين البلدين^(٣٨). وفي خطوة لاحقة ومثيرة طلبت كل من إثيوبيا وكينيا من الاتحاد الأفريقي ضم قواتها داخل الصومال إلى البعثة الأفريقية لتنفيذ الدولتان أجندتهما الخاصة تحت شرعية الاتحاد الأفريقي وتمويله، متجاوزة الاتفاق المبدئي الذي تم في عام ٢٠٠٤ في مؤتمر نيروبي بأن لا تكون دول الجوار المباشر للصومال جزءاً من قوات حفظ السلام الأفريقية، التي كانت في طور التفكير والإعداد آنذاك، بوصفها متورطة في النزاع الصومالي - الصومالي، ومن ثم تم الاعتراف من قبل الدول الراحية في حينها بأنها جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل، وهو الأساس نفسه

الذي تم بموجبه إرسال القوات الأوغندية والبوروندية إلى الصومال عام ٢٠٠٧م، لتحل محل القوات الإثيوبية التي فرضت تدخلها على أرض الواقع.

وعلى الرغم من ترسيخ الدولتين أقدامهما في الصومال سياسياً وعسكرياً إلا أنه ما زال هناك مكان للجامعة والدول العربية في الملعب الصومالي لإعادة التوازن لمعادلة الصراع الإقليمي في الصومال. فمنذ الاهتمام الدولي بالصومال بعد مؤتمر جيبوتي عام ٢٠٠٩ لم يعد الملف الصومالي في أيدي دول الجوار الأفريقي التي كانت تحتكره في ظل الانصراف الدولي عن القضية الصومالية في المراحل الأولى من الحرب الأهلية، بل أصبح هناك أقطاب دولية متعددة وأولها الأمم المتحدة ومكتبها السياسي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وهما أكبر ممولين لبعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية، إضافة إلى تركيا التي لديها وجود قوي وفاعل في الساحة الصومالية منذ عام ٢٠١١م، وهناك وجود عربي، وإن كان بدرجة أقل، متمثل في الإمارات العربية المتحدة ومصر وقطر والسودان، والتي يمكن أن تقوم بدور فاعل إذا تم تنسيق جهودها تحت مظلة جامعة الدول العربية.

والعامل الآخر الذي يمكن أن يشكل نقطة قوة للوجود العربي في الصومال، هو وجود الحكومة الصومالية في مقديشو، فهي رغم ضعفها وعدم قدرتها على بسط سيادتها على جميع تراب الوطن، إلا أنها ليست كالجبهات أو الفصائل المسلحة في السابق التي لم تكن تحظى بالشرعية، وكان يمكن لدول الجوار الأفريقي أن تتصرف معها كيفما تشاء، وإنما هي دولة تحظى بالشرعية وتكتسب كل يوم قوة شرعية على أرض الواقع، وتستعيد بكل خطوة تقوم بها جزءاً من سيادتها على الوطن، وتستطيع إذا أحسنت في استخدام الأوراق السياسية التي تملكها أن تحصل على هامش من الحركة والمناورة في ظل الوجود الإقليمي والدولي متعدد الأقطاب على أراضيها.

ومهما تكن الأوضاع في العالم العربي سيئة، حيث الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية في القلب والأطراف على السواء، ومهما تكن الأزمة الصومالية معقدة، فإن

ذلك لا يعفي من المسؤولية التي تقع على عاتق جامعة الدول العربية والدول العربية الفاعلة من القيام بمسؤوليتها تجاه الصومال، وذلك بنبذ الخلافات العربية السياسية جانباً، والوقوف صفّاً واحداً تجاه المصالح الإستراتيجية العربية في الصومال، ويساندها في مهمة القيام بمسؤوليتها في موازنة الأدوار الإقليمية الأخرى -الشعب الصومالي، الذي يرحب بالوجود العربي في بلاده بكل أشكاله، بسبب التاريخ والهوية المصير المشترك، وسوف يحظى الجانب العربي بشرعية وقبول في مسعاه لمساعدة الصومال، وفي كيفية تجاوزه صعوبات مرحلة ما بعد الحرب الأهلية التي عاشها في العقود الثلاثة الأخيرة.

٣- نحو مشاركة عربية في دعم الاقتصاد الصومالي:

يحتاج الصومال في مسيرته الطويلة والوعرة نحو بناء دولته، وهيكله اقتصاده وتنميته، وإعادة بناء مؤسساته المالية والاقتصادية، وتشغيلها للقيام بوظيفتها، وتقليص الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية والكوارث الطبيعية التي أصابت مواطنيه والتي جعلته من أكثر بلدان العالم تدهوراً في الوضع الإنساني - إلى وقوف الدول العربية بقوة في إنعاش اقتصاده، وذلك ليس في خدمة الصومال فقط وتقدم المساعدات له، وإنما هو- إضافة إلى ذلك - خدمة للدول العربية، وتحقيقاً للمصالح المشتركة، التي تعود بالنفع على الطرفين.

وينطلق الدعم العربي للصومال من حقائق أساسية قائمة على أرضية صلبة، وأهمها: المسؤولية القومية على الدول العربية بحكم الهوية والمصالح المشتركة، وبحكم الموارد الطبيعية التي يملكها الصومال والتي إذا تم استغلالها فإنها توفر فرصاً اقتصادية هائلة للطرفين، وبحكم العلاقات التجارية القوية بين الصومال والدول العربية، وأخيراً بحكم المصالح الإستراتيجية التي يوفرها موقع الدول العربية في المنطقة ومن بينها الصومال.

وهناك ثلاثة قطاعات رئيسة في الاقتصاد الصومالي تمثل أولوية للحكومة الفيدرالية في هذه المرحلة وللشعب الصومالي، ويمكن أن تقدم الدول العربية المساهمة في دعمها وتمويلها والاستثمار بها، وهي: دعم ميزانية الحكومة الفيدرالية، والاستثمار في قطاعي الثروة الحيوانية والزراعة، والاستثمار كذلك في مشاريع البنية التحتية.

وتصل ميزانية الحكومة الفيدرالية في السنة المالية ٢٠١٦م نحو ٢٤٦ مليون دولار أمريكي، ويبلغ الدعم الخارجي للميزانية ما يزيد على ١٠٧ ملايين دولار (بالإضافة إلى ٢٠ مليون دولار من السعودية غير المدرجة في الميزانية)، جاءت على شكل منح تقدمها المنظمات والدول المعنية بالصومال. وتذهب نسبة ٦٢٪ من الميزانية للجوانب الإدارية والمرتبات والبدلات وغيرها، كما يصل الإنفاق على الجانب الأمني ما يعادل ٢٦٪ من إجمالي الميزانية العامة^(٣٩).

وتعد الجامعة وبعض الدول العربية من الجهات المانحة للصومال التي تشارك في دعم الميزانية، ويصل الدعم العربي للميزانية خلال عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦، نحو ٢٢ مليون دولار (مليون دولار من الإمارات العربية المتحدة، ومليون دولار آخر من جامعة الدول العربية، و ٢٠ مليون دولار من المملكة العربية السعودية)، وبالمقارنة مع المنح التي قدمتها تركيا مثلاً لدعم الميزانية فإنها تصل إلى ٤٦ مليون دولار، أي ضعف الدعم العربي للصومال خلال الفترة نفسها^(٤٠).

وفي ميزانية عام ٢٠١٦م قدمت السعودية للحكومة الفيدرالية ٥٠ مليون دولار أمريكي، ٢٠ مليون منها لدعم الميزانية و٣٠ مليون على شكل استثمارات، ولم يتم إدراج المنحة السعودية في إيرادات المنح الخارجية في الميزانية لهذا العام، حيث جاءت متأخرة في يناير الماضي بعد وضع الميزانية، وقدمت المملكة العربية السعودية تلك المنحة مكافأة للصومال الذي قطع علاقاته مع إيران تضامناً مع السعودية في أعقاب أحداث السفارة السعودية في طهران في يناير ٢٠١٦، والتي أدت إلى قطع السعودية

علاقاتها مع طهران^(٤١). ويساوي الدعم التركي في ميزانية عام ٢٠١٥م نحو ١٣٪ من إجمالي المنح كما يساوي ١٦٪ من إجمالي ميزانية عام ٢٠١٦.

ويمثل دعم الميزانية في المرحلة الراهنة أولوية للحكومة الصومالية الفيدرالية، وذلك أنها في مرحلة إعادة بناء المؤسسات، وتمثل المرتبات التي تقدمها الدولة للمواطنين وأفراد الشرطة والجيش والعنصر البشري عمومًا - أهمية خاصة، لتشغيل المؤسسات، ومن بينها المؤسسات الاقتصادية والمالية التي سوف تقود عملية التنمية، وذلك لكي تتمكن الحكومة من تنمية إيراداتها المحلية، وتعمل على تقليص الاعتماد على المنح الخارجية في المراحل اللاحقة.

وتمثل مشكلة المتأخرات في الرواتب عقبة في عملية إعادة بناء الدولة، وتؤثر في أداء أفراد الجيش والشرطة والإدارة العامة الناشئة، وذلك بسبب نقص الإيرادات المتوقعة، سواء من قبل المانحين الذين لا يلتزمون بوعودهم، أو نقص الإيرادات المحلية لأسباب مختلفة، أو بسبب الإنفاق على أمور طارئة غير مدرجة في الميزانية؛ إذ تقوم الحكومة باقتطاع جزء من الميزانية بما يؤثر على المرتبات وعلى أداء المؤسسات، ويضعف ثقة المواطن الصومالي في الحكومة وفي وفائها بالتزاماتها.

ويعد الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة من أهم المجالات التي ينبغي أن يتوجه الاهتمام العربي إليها، وأن يوجه القطاعان العام والخاص العربيان للاستثمار في الموارد الطبيعية الصومالية التي لم تحظ بالقدر الكافي من الاستثمار، وتمثل الاستثمارات الخارجية في الصومال حاليًا ٨٪ من الناتج القومي^(٤٢).

ويعد قطاعا الثروة الحيوانية والزراعة من أكثر القطاعات حاجة للاستثمار، ويشكلان ما يقارب ٤٠٪ من الناتج القومي الصومالي (الثروة الحيوانية ٢٨٪ والزراعة ٨١٪ من الناتج القومي خلال عام ٢٠١٣)، كما تمثل الثروة الحيوانية ٨٠٪ من صادرات الصومال إلى الخارج، وتذهب إلى أربعة دول عربية هي: المملكة العربية السعودية

والإمارات العربية المتحدة وعمان واليمن^(٤٣). وتكمن أهمية قطاعي الثروة الحيوانية والزراعة في كون الاستثمار فيهما يغير من حياة المواطن الصومالي مباشرة ويحسن مستوى معيشة قطاع كبير من الشعب الذي يعتمد عليهما.

ولكن هذا القطاع، الذي تقوم عليه التجارة بين الصومال والدول العربية، يواجه مشكلات عديدة، من بينها مخاطر وقف تصدير الثروة الحيوانية الصومالية إلى الأسواق الخليجية عندما تظهر بعض المخاوف من انتشار الأمراض في منطقة القرن الأفريقي، وخاصة من جانب المملكة العربية السعودية التي أوقفت الواردات الصومالية من الحيوان لمدة تسع سنوات في العقد الماضي، مما يعني كوارث اقتصادية يتوقعها الصومال في أية لحظة، ونتيجة لذلك جرت خلال السنوات الماضية جهود من دول المنطقة ومن القطاع الخاص لإنشاء محاجر صحية في المواني الصومالية الرئيسية، التي تصدر الحيوانات منها، ويمكن التوسع في إنشاء المحاجر والاستثمار في البنية التحتية التي تقوم عليها تجارة الثروة الحيوانية في الصومال. وتسعى تركيا إلى دخول الاستثمار في القطاع الزراعي في الصومال، حيث أعلنت أنها سوف تستثمر في مشاريع زراعية في الصومال في المرحلة الثانية من جهودها في إعادة إعمار الصومال ابتداء من عام ٢٠١٧، ومن بينها إعادة بناء مصنع جواهر للسكر أقدم مصنع في الصومال، والذي تم تدميره خلال الحرب الأهلية.

ويأتي قطاع البنية التحتية من أهم القطاعات التي دمرت خلال الحرب، ويحتاج إلى استثمارات ضخمة لإعادة بناء الطرق والصرف الصحي في العاصمة مقديشو، والمدن الكبيرة في الصومال، ولم تتم أية عملية ترميم للشبكة التي كانت محدودة في الأصل منذ عام ١٩٩١، ولاقت عملية بناء ٢٥ كم من الطرق الرئيسية في العاصمة ورصفها، وهي تربط بين المرافق الرئيسية في المدينة ومن بينها المطار والميناء والقصر الرئاسي ومقر البرلمان، والتي قامت تركيا ببنائها وأدت إلى تغيير وجه المدينة - وتعاطفًا كبيرًا - من الشعب الصومالي نحو تركيا.

وأخيرًا ومما لاشك فيه أن الدولة الصومالية تواجه تحديات كبيرة خلفتها الحرب في طريق إعادة بناء الدولة، وأمامها طريق طويل وشاق لتجاوز المرحلة، ومواجهة التحديات، ولكن عملية بناء الدولة جارية ويقف الصومال حاليًا في بداية الطريق. وإذا كان هناك دول ومنظمات إقليمية ودولية تساعد الصومال وتقف إلى جانبه - مهما كانت أهدافها - فإن الدول العربية والجامعة معنيتان أكثر بالوقوف إلى جانب الصومال بحكم الهوية والتاريخ والمصير المشترك، وكما كان للدول العربية بقيادة مصر دور كبير في استقلال الصومال في القرن الماضي وإنشاء دولته الحديثة، فإن الدول العربية معنية بمساعدة الصوماليين في إعادة بناء دولتهم في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، ومن دون قيام الدول العربية بمسؤوليتها القومية تجاه الصومال في المرحلة الراهنة فإن هوية الدولة الصومالية الجديدة وملاحمها سوف تكون مختلفة عما عرف عنها في القرون العشرة الماضية.



الهوامش

- (١) للمزيد عن نشأة الجبهات المسلحة: حسن محمود عبد الله، الجبهات الصومالية الناشئة والتطور، دار الأندلس الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.
- (٢) كان هذا التدخل الأممي الذي قادته أمريكا أول تدخل عسكري من نوعه يحمل الشعار الإنساني.
- (٣) للمزيد: محمد أحمد شيخ علي، التدخل الدولي في الصومال الأهداف والنتائج، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم ٢٠٠٥م.
- (٤) هناك مقولة مشهورة متداولة بين الصوماليين منسوبة إلى موسى سودي أحد أمراء الحرب السابقين في مقديشو يقول فيها متحدًا عن موقفه هو وزملائه من زعماء الحرب من حكومة عبد القاسم صلااد بعد تشكيلها وانتقالها إلى مقديشو ٢٠٠٠م: «إذا كانت من حديد فسوف نبتعد عن طريقها، وإذا كانت من بالونة فسوف نفجرها».
- (٥) قتل الجنرال عيديد عام ١٩٩٦م وهو يحاول توحيد الشطر الجنوبي من العاصمة مقديشو في معركة ضد مساعده السابق عثمان عاتو، بعد أن حارب ما يقرب من سبع سنوات لتوحيد الصومال بالاكساح العسكري وإخضاع الخصوم.
- (٦) جامع عمر عيسى، جمهورية جيبوتي ودورها في حل الأزمة الصومالية، أكتوبر ٢٠٠٥م، بدون مكان الطبع، ص ٢٨٤-٢٨٩.
- (٧) للمزيد: محمد إبراهيم عبدي، الحكومة الصومالية الانتقالية عوامل القوى ونقاط الضعف، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، المجلد الثامن، العدد (٢٥)، صيف ٢٠٠٧م.
- (٨) تستند القاعدة إلى أن هناك أربع عشائر كبيرة في الصومال تحصل على حصص متساوية، إضافة إلى مجموعة قبائل صغيرة تم ضمها مع بعض رغم أنه ليس بينها رابط قرابة أو نسب، وذلك فقط لتسهيل عملية تقاسم السلطة، وتحصل على ما يساوي حصة قبيلة كبيرة، ويطلق تلك القاعدة اختصارًا بـ (٤،٥).
- (٩) المادة العاشرة، الفقرة (III) في الدستور الحالي المؤقت.
- (١٠) أفاد ذلك شهداء عيان في المؤتمر أكدوا للباحث حصول ذلك من قبل أطراف صومالية قريبة إلى إثيوبيا كانت تطالب بشدة بإلغاء اللغة العربية كلغة رسمية للصومال من الميثاق.
- (11) Word Bank Group, Somalia Economic Update (100964) Oct. 2015, Edition No. 1.
- (12) صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم ٢٢٧/١٣ للنشر الفوري ٢٤ يونيو ٢٠١٣م، www.Imf.org
- (13) www.data.worldbank.org/country/somalia
- (14) FEDERAL REPUBLIC OF SOMALIA, Appropriation Act for 2016 Budget, p. 8. www.mof.gov.so/national-budget/budget-archive

- (15) Ibid.
- (16) FEDERAL GOVERNMENT OF SOMALIA, Ministry of Planning, The Somalia National Development Plan (IRSP Compliant) 2017 - 2019, www.mopic.gov.so/
- (١٧) بيان صحفي رقم ٢٧٨/١٥ للنشر الفوري ١٨ يونيو ٢٠١٥م، صندوق النقد الدولي.
- (18) Wilson, Timothy (2016) "Economic Recovery in Somalia," Bildhaan: An International Journal of Somali Studies: Vol. 15, Article 9. Available at: <http://digitalcommons.macalester.edu/bildhaan/vol15/iss1/9>
- (19) Anjli Parrin, Five challenges for Somalia's economic reconstruction, 14 February 2014. www.irinnews.org/report/99647/.
- (20) Word Bank Group, Somalia Economic Update(100964), Op. Cit.
- (21) Hassan, Mohamed Aden and Liberatore, Giulia (2016) "Global Remittances: Update on the UK-Somali Corridor," Bildhaan: An International Journal of Somali Studies: Vol. 15, Article 8. Available at: <http://digitalcommons.macalester.edu/bildhaan/vol15/iss1/8>
- (22) Relations between Turkey and Somalia, <http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-somalia.en.mfa>.
- (٢٣) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مذكرة توضيحية: خطة عمل متكاملة للعودة المستدامة وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين من كينيا إلى الصومال، خطة عمل ٢٠١٦-٢٠١٧: www.unhcr.org/ar/5667ac356.html
- (24) Somali Refugees in the Horn of Africa and Yemen, published July 2016 in www.reliefweb.int/
- (25) Ibid.
- (٢٦) محمد إبراهيم عبدي، صومالي لاند بين الانفصال والعودة للوحدة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠ مارس ٢٠١٥م، <http://studies.aljazeera.net>
- (٢٧) كانت حكومتا السودان وليبيا تقيمان علاقات وثيقة مع عيديد وفتحا سفارتيهما في مقديشو منتصف التسعينيات وبعد انسحاب القوات الولية من الصومال.
- (٢٨) صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم ٢٢٧/١٣ للنشر الفوري، مرجع سابق.
- (٢٩) للمزيد عن الدور التركي في الصومال راجع: عبدي كريم آينتي، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، الدور التركي المتصاعد في الصومال: جهة مانحة ناشئة؟ مركز الجزيرة للدراسات، ٣ أبريل (نيسان) ٢٠١٢م.
- Mahad wasuge, Turkey's Assistance Model in Somalia: Achieving Much With Little, The Heritage Institute for Policy Studies (HIPS), may 2016. www.heritageinstitute.org
- (٣٠) من مخاوف بعض الصوماليين من الفيدرالية، استغلال دول الجوار (إثيوبيا وكينيا) من منح سلطات الحكومة المركزية لحكومات الولاية لإضعاف المركز والعمل على جذب الولايات والسيطرة عليها وربطها بأديس أبابا ونيروبي.

(٣١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الصومال إلى مجلس الأمن رقم S/2016/430، ٩ مايو ٢٠١٦م، الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) للمزيد: محمد إبراهيم عبدي، جامعة الدول العربية والصومال، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠١٣م.

(٣٥) قرار مجلس الجامعة رقم ٦٢٧/دع ٢٠/٢٦٦١/١٩٥٤.

(٣٦) للمزيد: محمد إبراهيم عبدي، مشكلة الصومال الغربي وأثرها على العلاقات العربية - الأفريقية، رسالة ماجستير منشورة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٠م، ص ١٤٢-١٦٩.

(٣٧) اعترف بذلك الملك فيصل آل سعود في خطبة له خلال ترحيبه بالرئيس الصومالي آدم عبد الله عثمان في زيارة له للمملكة في الثاني من أغسطس ١٩٦٦. راجع: الجامعة الأمريكية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الوثائق العربية، وثيقة رقم ٢٤٩، ص ٤٩٤.

(٣٨) عبد الله عبد القادر، الأسباب الاقتصادية للتدخل الكيني في جنوب الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢. وكذلك:

Ken Menkhaus , After the Kenyan Intervention in Somalia,

(39) FEDERAL REPUBLIC OF SOMALIA, Appropriation Act for 2016 Budget, Op. Cit.

(40) Ibid.

(٤١) تناقلت تلك الحادثة وسائل الإعلام المحلية والدولية وأوردها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الذي رفعه إلى مجلس الأمن رقم S/2016/430 مصدر سابق.

(42) Word Bank Group, Somalia Economic Update (100964), Op. Cit.

(43) Ibid.

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع العربية:

أ- الكتب العربية:

- جامع عمر عيسى، جمهورية جيبوتي ودورها في حل الأزمة الصومالية، بدون مكان طبع، أكتوبر ٢٠٠٥م.
- حسن محمود عبد الله، الجبهات الصومالية الناشئة والتطور، دار الأندلس الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.
- حكومة الصومال الفيدرالية، الدستور الانتقالي، ١ أغسطس ٢٠١٢م.
- محمد إبراهيم عبدي، صومالي لاند بين الانفصال والعودة للوحدة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠ مارس ٢٠١٥م.
- محمد أحمد شيخ علي، التدخل الدولي في الصومال الأهداف والنتائج، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم ٢٠٠٥م.

ب- التقارير والدراسات العربية:

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الصومال إلى مجلس الأمن رقم S/2016/430 ، ٩ مايو ٢٠١٦م، الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.
- صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم ٢٢٧/١٣ للنشر الفوري ٢٤ يونيو ٢٠١٣م: www.imf.org
- عبد الله عبد القادر، الأسباب الاقتصادية للتدخل الكيني في جنوب الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢م.
- عبدي كريم آينتي، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، الدور التركي المتصاعد في الصومال: جهة مانحة ناشئة، مركز الجزيرة للدراسات، تم نشره في ٣ أبريل (نيسان) ٢٠١٢.
- محمد إبراهيم عبدي، الحكومة الصومالية الانتقالية عوامل القوى ونقاط الضعف، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، المجلد الثامن، العدد (٢٥)، صيف ٢٠٠٧م.
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مذكرة توضيحية: خطة عمل متكاملة للعودة المستدامة وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين من كينيا إلى الصومال، خطة عمل ٢٠١٦-٢٠١٧: <http://www.unhcr.org/ar/5667ac356.html>

ج- الرسائل الجامعية:

- محمد إبراهيم عبدي، جامعة الدول العربية والصومال، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠١٣م.
- _____، مشكلة الصومال الغربي وأثرها على العلاقات العربية - الأفريقية، رسالة ماجستير منشورة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٠م.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- THE FEDERAL REPUBLIC OF SOMALIA, MINISTRY OF PLANNING AND INTERNATIONAL COOPERATION, The Somalia National Development Plan (IPRSP Compliant) 2017-2019.
- THE FEDERAL REPUBLIC OF SOMALIA, MINISTRY OF FINANCE, Appropriation Act for 2016 Budget.
- Hassan, Mohamed Aden and Liberatore, Giulia (2016) "Global Remittances: Update on the UK-Somali Corridor," Bildhaan: An International Journal of Somali Studies: Vol. 15, Article 8. Available at: www.digitalcommons.macalester.edu/bildhaan/vol15/iss1/8
- Ken Menkhaus, After the Kenyan Intervention in Somalia, published Jan 13, 2012 in: www.enoughproject.org/
- TOBIAS DEBIEL AND DANIEL LAMBACH, How State-Building Strategies Miss Local Realities, Peace Review: A Journal of Social Justice, 21:22-28 online.
- Mahad wasuge, Turkey's Assistance Model in Somalia: Achieving Much With Little, The Heritage Institute for Policy Studies (HIPS), published 2016 in: www.heritageinstitute.org/
- Relations between Turkey and Somalia, www.mfa.gov.tr/
- Somali Refugees in the Horn of Africa and Yemen, published July 2016 in: www.reliefweb.int/
- UN High Commissioner for Refugees, Somalia Task Force on Yemen Situation: Inter-Agency Update, published 1 - 15 August 2016 in: www.reliefweb.int/
- The UN Refugee Agency, SOMALIA FACTSHEET, published August 2014, in: www.unhcr.org/
- UN High Commissioner for Refugees, Somalia | February 2016: Total Internally Displaced Persons, published 18 mar 2016 in: www.reliefweb.int/
- Word Bank Group, Somalia Economic Update(100964) Oct. 2015, Edition No. 1.
- Wilson, Timothy (2016) "Economic Recovery in Somalia", Bildhaan: An International Journal of Somali Studies: Vol. 15, Article 9. Available at: www.digitalcommons.macalester.edu/bildhaan/vol15/iss1/9

اللغة العربية في الصومال

د. عمر محمد ورسمته^(*)

مقدمة:

يعد الصومال بلدًا عربيًا ذا خصوصية ثقافية، حيث يتحدث كل أبنائه لغة محلية واحدة هي «الصومالية»، وهي اللغة المستخدمة في الحياة اليومية ولغة الخطابات الرسمية والتلفزيون والإذاعة وسائر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وعلى الرغم من ذلك تعد العربية لغة رسمية ووطنية للبلاد، وقد احتفظت بمكانتها في الدستور الصومالي لغة أولى إلى جانب اللغة الصومالية منذ قيام الدولة الصومالية في غرة يوليو ١٩٦٠م.

وقبل ذلك التاريخ استُخدمت العربية في المنطقة الصومالية لغة رسمية في مجالات التعليم والكتابة والتأليف والقضاء وتوثيق المعاملات التجارية، منذ انتشار الإسلام وتدفع المهاجرين العرب على الساحل الصومالي إبان الاضطرابات السياسية في الدول الإسلامية؛ وما تلاه من قيام سلطنات ودول إسلامية على طول سواحل منطقة القرن الأفريقي.

أما بعد وصول الاحتلال الأوروبي إلى الصومال في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ فقد سجلت العربية حضورًا متفاوتًا في الساحة الصومالية تبعًا للسياسات الثقافية واللغوية التي سادت في الحقب التاريخية المتعاقبة، بداية من فترة الاحتلال الأوروبي، وما بعده من الحقب المتعاقبة منذ ميلاد الجمهورية، وصولًا إلى الواقع الراهن.

(*) دكتوراه في علم اللغة التطبيقي، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، جمهورية السودان، محاضر في الجامعات الصومالية، جمهورية الصومال الفيدرالية.

وتهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة عن اللغة العربية في الصومال وتطورها التاريخي، ومراحل المد والجزر التي مرت عليها، ابتداء من مرحلة انتشار الإسلام في المنطقة وما تلاها من الحقب، وصولاً إلى الواقع الراهن، وتسعى هذه الدراسة إلى استعراض أوضاع اللغة العربية في الوقت الراهن، والتحديات التي تواجهها، ومدى حضورها في مجالات الحياة المختلفة السياسية والإعلامية والثقافية.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي الذي يهدف إلى تتبع الحالة طولياً في تلك الحقب المحددة مع وصف انعكاساتها في الميدان. وتتألف الورقة من خمسة محاور موزعة على الحقب التاريخية وهي كالآتي:

المحور الأول : خلفية عن انتشار اللغة العربية في الصومال.

المحور الثاني : السياسات اللغوية في فترة الاحتلال الأوروبي (١٩٨٤-١٩٦٠).

المحور الثالث : السياسات اللغوية في فترة الحكم المدني (١٩٦٩-١٩٦٠).

المحور الرابع : السياسات اللغوية في فترة الحكم العسكري (١٩٦٩-١٩٩١).

المحور الخامس: واقع اللغة العربية بعد انهيار الحكومة المركزية ١٩٩١ إلى الوقت الراهن.



المحور الأول

خلفية عن انتشار اللغة العربية في الصومال

كان للجنس العربي فضل السبق في اكتشاف منطقة القرن الأفريقي بفعل الجوار وسهولة الاتصال بين الجانبين؛ إذ لا تزيد المسافة الفاصلة بينهما عن ٣٠٠ كم^(١)، هذا فضلاً عن النظرية الجيولوجية القائلة بأن شبه الجزيرة العربية كانت امتداداً متصلًا بقرارة أفريقيا في العصور القديمة، وأنها انفصلتا في عصور سحيقة بفعل العوامل الطبيعية كالهزات الأرضية والزلازل^(٢).

ومن أقدم من أشار إلى قدم علاقة منطقة القرن الأفريقي بالجزيرة العربية الرحالة الإغريقي بيربلوس مؤلف كتاب (الكشاف البحري)، الذي زار سواحل القرن الأفريقي في القرن الأول الميلادي، وقد أشار إلى كثرة السفن العربية على الساحل الشرقي لأفريقيا وقدرة العرب على التعايش مع السكان، حيث كانوا يتزاوجون وتختلط الأنساب، وتأتي سفنهم من الجزيرة العربية ومن كل صوب في المحيط الهندي بالحناجر والرماح والزجاج، وتُقْلِع من الساحل الشرقي تحمل العاج وقرون الخرتيت وجلود السلحفاة^(٣) ثم تطوّرت تلك العلاقات إلى علاقات سياسية بعد أن بسطت بعض الممالك اليمنية سيطرتها على سواحل الصومال، ومن أهم الدول اليمنية التي يعتقد المؤرخون أن حكمها وصل إلى سواحل الصومال مملكة أوسان^(٤) وحمير^(٥).

وبعد ظهور الإسلام في الجهة المقابلة للساحل الصومالي كان الصوماليون من أوائل الشعوب التي رحبت بالإسلام^(٦)، ويرجح أن الإسلام انتشر في المنطقة الصومالية قبل نهاية القرن الأول الهجري^(٧). ثم استقبلت الصومال مجموعات من المهاجرين العرب الذين هاجروا إلى ساحل القرن الأفريقي لأغراض اقتصادية وسياسية وأمنية وتجارية ودينية، في مراحل متفاوتة في ظل الإسلام، خاصة في العصرين الأموي والعباسي، حيث ازدادت الهجرات بسبب الاضطراب السياسي في الجزيرة العربية^(٨).

وقد لعب انتشار الإسلام واتساع رقعته دورًا كبيرًا في تحسين أوضاع المنطقة ثقافيًا وسياسيًا وأمنيًا، فضلًا عن النشاط التجاري الكبير الذي شهدته المنطقة في ظل الإسلام والذي كان له دور بارز في نشر الثقافة العربية الإسلامية في المنطقة، حيث أصبح ساحل القرن الأفريقي منطقة جذب للتجار العرب؛ بسبب وفرة المواد الخام فيه كالتوابل والعاج والبن والجلود وغيرها، وفي المقابل وجد التجار العرب في المنطقة سوقًا رابحةً للسلع التجارية التي كانوا يجلبونها من الأسواق العالمية، فأسسوا لهم مراكز تجارية على الساحل الصومالي، كما أسهموا في تطوير المدن الساحلية القديمة^(٩).

ولم يقتصر تفاعل العرب المهاجرين مع سكان المنطقة على المجالات الثقافية والتجارية فحسب، بل شمل الجانبين السياسي والإداري، ففي مطلع القرن الرابع الهجري بدأت تتشكل في المنطقة سلطنات إسلامية بتضافر عناصر المجتمع الإسلامي من السكان المحليين والعرب المهاجرين، وامتد حكم تلك الممالك حتى القرن العاشر الهجري حيث سقطت آخرها وهي مملكة «عدل» على يد الحبشة المدعومة من البرتغاليين في منتصف القرن العاشر الهجري، وتعرف تلك السلطنات في مصادر التاريخ بدول الطراز الإسلامي^(١٠)، وهي: سلطنة شوا، وإفات، وعدل، وشرخا، وهدية، ودوارة، وأربيتي، ومقديشو^(١١)، وكان الصوماليون عنصرًا أساسيًا في تلك السلطنات، وفي الصراع الإسلامي المسيحي في المنطقة الذي استمر عدة قرون بين السلطنات الإسلامية وإمبراطورية الحبشة^(١٢).

وقد شهد الرحالة والجغرافيون العرب الذين زاروا المنطقة على النهضة العمرانية في تلك الممالك الإسلامية، وعمق الثقافة العربية الإسلامية فيها، والنشاط العلمي، ودور السلاطين في دعم الثقافة وتكريم أهل العلم. ومن أهم المؤرخين والرحالة العرب الذين تناولوا تاريخ السلطنات الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي: المسعودي^(١٣)، والشريف الإدريسي^(١٤)، وياقوت الحموي^(١٥)، وابن بطوطة^(١٦).

وقد كانت العربية على رأس المعالم التي انتعشت في ظل تلك السلطنات الإسلامية، حيث استخدمت لغة رسمية في التعليم والتأليف والمراسلات السياسية وتوثيق

العقود والمعاملات التجارية، وفي ما يلي نحاول استعراض المجالات التي استخدمت فيها العربية في المنطقة الصومالية في تلك الفترة الممتدة من انتشار الإسلام وقيام السلطنات الإسلامية إلى وصول الاحتلال الأوروبي للمنطقة في نهاية القرن التاسع عشر، وهي كالآتي:

١- مجال التعليم: كانت العربية لغة التعليم الوحيدة في المنطقة الصومالية، وكانت الكتابات أولى مراحل هذا التعليم، حيث يبدأ الطالب رحلته التعليمية من تعلم التهجي والكتابة والقراءة وحفظ القرآن الكريم، ثم ينتقل إلى دراسة العلوم الشرعية والعربية، فيبدأ أولاً بالمختصرات ثم الكتب المتوسطة فالألفيات والمطولات في كل فن، وظل التعليم العربي منتعشاً على امتداد تلك الفترة ليس في الحواضر فحسب، بل في عمق البوادي والأرياف البعيدة عن الساحل، حيث أنشئت فيها مراكز علمية ثابتة يدرّس فيها فنون الشريعة وعلوم العربية وفنونها المختلفة كالنحو والصرف والعروض والبلاغة والأدب تحت ظلال الأشجار. وقد أصبحت تلك المراكز مع مرور الزمن قبلة لطلاب العلم من الداخل والخارج، ومن أشهر المراكز العلمية التي نشأت وازدهرت في الصومال على مدى العصور: هرر^(١٧)، ومقديشو^(١٨)، ومركه^(١٩)، وبراو^(٢٠)، وزيلع^(٢١)، وورشوخ^(٢٢).

٢- مجال القضاء: كانت الشريعة الإسلامية أساس التشريع في المنطقة الصومالية، وكانت كل الوثائق كعقود البيع والشراء والملكية والنكاح وقضايا الأسرة ونحوها، تُحرر باللغة العربية^(٢٣)، منذ قيام السلطنات الإسلامية حتى تدوين اللغة الصومالية بالحرف اللاتيني واعتمادها لغة رسمية للصومال عام ١٩٧٢م^(٢٤).

٣- التأليف: لم تعرف المنطقة الصومالية قلماً غير القلم العربي، وقد أسهم علماء الصومال في التأليف حول فنون التراث الإسلامي المختلفة كالفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والبلاغة، كما وضعوا شروحاً مفيدة لبعض مصادر العربية^(٢٥).

٤- توثيق المعاملات التجارية: كانت العربية اللغة الوحيدة لتوثيق المبيعات والسلع التجارية والصادرات والواردات، وكذا الديون والعقود، والمعاملات التجارية كافة، إلى أن تم تدوين اللغة الصومالية بالحرف اللاتيني في مطلع سبعينيات القرن العشرين^(٢٦).

٥- المراسلات السياسية: من أوسع المجالات التي استخدمت فيها العربية لغة رسمية في المنطقة الصومالية، ففي حقبة السلطنات الإسلامية (من القرن الرابع إلى العاشر الهجريين) كانت العربية لغة الإدارة والمراسلات السياسية واللغة الثقافية المشتركة لمختلف طوائف المجتمع الإسلامي في المنطقة، وظلت العربية لغة رسمية للمراسلات السياسية في المنطقة الصومالية حتى مطلع العقد السابع من القرن العشرين، وقد حفظت لنا مصادر التاريخ وثائق من مراسلات السلاطين ورؤساء العشائر الصوماليين مع أقرانهم في الجزيرة العربية منها على سبيل المثال رسائل مشايخ الصومال إلى الشيخ القاسمي حاكم الشارقة^(٢٧).

ومن شهد على انتشار الثقافة العربية في الصومال الرحالة العربي ابن بطوطة^(٢٨) الذي زار الصومال في القرن الثامن الهجري، يقول عن سلطان مقديشو: «سلمت عليه مع القاضي فرحب وتكلم بلسانهم مع القاضي ثم قال باللسان العربي: قدمت خير مَقْدَمٍ وشَرَفَت بلادنا وأنسَتنا»، ثم تحدث عن طلاب العلم ودار الضيافة، ودور خاصة بطلبة العلم يقوم برعايتها الشيخ وهو حاكم المدينة، وكل ذلك يدل على رقي الثقافة العربية الإسلامية في الصومال^(٢٩).

وعلى الرغم من انتشار اللغة العربية في المنطقة الصومالية بوصفها لغة للتعليم والثقافة والقضاء والمجالات الرسمية المشار إليها؛ فإننا نلاحظ أن العربية لم تتمكن من بسط نفوذها في الصومال بوصفها لغة تخاطب شفوي، كما حدث في بعض مناطق الفتح الإسلامي التي أصبحت العربية فيها لغة التفاهم في الشارع والسوق، كالسودان ومصر ودول المغرب العربي، وربما يعود ذلك إلى أن الهجرات العربية إلى الصومال لم

تكن كافية لإحداث تعريب شامل للمنطقة، فضلاً عن عدم وصول الفاتحين المسلمين إليها حيث وصلت الدعوة الإسلامية إليها عن طريق الدعوة والتجارة^(٣٠).

وقد ظلت العربية منتعشة زاهرة في المنطقة الصومالية في تلك الحقبة، إلا أنها شهدت تراجعاً كبيراً بعد وصول الاحتلال الأوروبي إلى المنطقة بفعل السياسات الثقافية واللغوية التي انتهجتها قوى الاحتلال والتي دفعت بالقطيعة مع العربية إلى الأمام، وهو ما سنناقشه في المحاور التالية.

*

المحور الثاني

أوضاع اللغة العربية في الصومال

في فترة الاحتلال الأوروبي (١٨٨٥-١٩٦٠م)

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي اتجهت أنظار القوى الاستعمارية الأوروبية إلى منطقة القرن الأفريقي؛ لأهميتها الإستراتيجية في السيطرة على الجزيرة العربية، والتحكم في طرق التجارة العالمية المتجهة إلى الشرق الأقصى^(٣١)، وقد كانت بريطانيا أول قوة استعمارية وطأت أقدامها الأراضي الصومالية، كما أنها أخذت نصيب الأسد في نهب الأراضي الصومالية أكثر من القوى الاستعمارية الأخرى، حيث سيطرت على ثلاث مناطق صومالية هي: منطقة شمال الصومال التي عرفت بالمحمية البريطانية أو بالصومال البريطاني^(٣٢)، ومنطقتي هرر والأجادين اللتان منحتهما لإمبراطورية الحبشة^(٣٣)، ومنطقة شمال شرق كينيا المعروفة بمنطقة «إنفدي N.F.D» التي ضمتها إلى كينيا عام ١٩٦٢م، على الرغم من مطالبة الشعب في تلك المنطقة بالوحدة مع جمهورية الصومال بالأغلبية^(٣٤).

ولم تكن فرنسا بمنأى عن السباق المحموم إلى نهب الأراضي الصومالية، بل حرصت على أن تؤسس لها منطقة نفوذ في هذه البقعة الإستراتيجية، لمنافسة بريطانيا في السلطة والثروات، فسيطرت على ساحل جيبوتي إثر اتفاقية مضللة مع بعض شيوخ العشائر^(٣٥).

وأخيرًا التحقت إيطاليا بركب التقاسم الظالم، وكان وصولها إلى الصومال في عام ١٨٨٩م، ثم تسلمت سواحل جنوب الصومال بشكل رسمي عن سلطان زنجبار برغش ابن سعيد مقابل مبلغ مالي يُدفع له سنويًا، وذلك عام ١٨٩٢م^(٣٦).

وهكذا تم تقسيم الصومال إلى خمسة أجزاء أطلق على كل قسم منها باسم الاحتلال الذي اقتطعه، فظهر ما عرف بالصومال الفرنسي (جمهورية جيبوتي حاليًا)

والصومال الإيطالي (جنوب جمهورية الصومال حالياً) والصومال البريطاني (شمال جمهورية الصومال حالياً) والصومال الإثيوبي وهي منطقتا (هرر والأوجادين) اللتان منحتهما بريطانيا لإمبراطورية الحبشة وهما تحت إدارة إثيوبيا الفيدرالية حالياً، والصومال الكيني (وهي المنطقة الشمالية الشرقية في جمهورية كينيا حالياً)، على الرغم من أن المنطقة الصومالية كانت تمتلك مقومات الدولة الموحدة كافة، من حيث وحدة العرق والدين واللغة والتراث، ونتج عن هذا التفتت السياسي تمزيق شمل القبائل الصومالية، حيث أصبح أبناء القبيلة الواحدة ممزقين بين عدة دول^(٣٧).

وفي إطار هذه الجغرافيا السياسية سادت سياسات لغوية وثقافية أجنبية تركزت على إعادة صياغة المنظومة الثقافية الصومالية وتوطين اللغات الأجنبية، فسيطرت الإنجليزية على شمال الصومال، ومناطق الصوماليين في شمال شرق كينيا، والفرنسية على جيبوتي، والإيطالية على جنوب الصومال، والأمهرية على هرر والأوجادين، ولا تزال انعكاسات تلك السياسات الأجنبية مستمرة حتى اليوم بشكل أو بآخر في جميع مناطق الصومال الكبير، ولكننا سنقتصر في الفقرات التالية على استعراض قصة الصراع حول مسألة اللغة العربية في جمهورية الصومال، وهي كالآتي:

١- أوضاع اللغة العربية في فترة الاحتلال الأولى (١٨٨٤-١٩٥٠م):

صادف الاحتلال الأوروبي بعد وصوله إلى المنطقة الصومالية ثنائية لغوية متجانسة، تتمثل في اللغة الصومالية وهي لغة التواصل الشعبي، والعربية وهي لغة المجالات الرسمية كالـتعليم والمراسلات السياسية والقضاء وكتابة العقود وتوثيق المعاملات التجارية وغيرها من المجالات الرسمية، ولم يكن بين هاتين اللغتين أي تصادم، بل إنهما شكلتا وجهي العملة في الميدان اللغوي الصومالي منذ قرون.

ولتفكيك هذه المنظومة وإعادة تشكيلها وفق سياساته اللغوية انتهج الاحتلال سياسة ثلاثية الأبعاد تمثلت في الآتي:

١- توفير دعم سخي لنشر لغاته وثقافته بمختلف الوسائل.

٢- الهجوم على اللغة العربية وتشويه صورتها والعمل على عزلها عن مراكز التأثير في المجتمع كالتعليم والإدارة.

٣- استثمار اللغة الصومالية وضربها باللغة العربية من خلال بعث روح التعصب للقومية الصومالية.

ويظهر من تتبع السياسات اللغوية لقوى الاحتلال في الحقبة الأولى (١٩٨٤م- ١٩٥٠م)، أنها انطلقت من سقف عالٍ يتركز على نشر المسيحية واللغة الأجنبية جنباً إلى جنب لاستيعاب المنظومة العقدية والثقافية ككل، ففي الشمال فتحت الإدارة الإنجليزية مدارس تبشيرية في كل من: هرر وزِيلَع وهرجيسا وبُلَحَار، وفي الجنوب أسست الإدارة الإيطالية في: مقديشو ومركه وبراوَة وجيليب وأفجوي وكيسمايو مدارس تبشيرية تابعة للكنيسة الكاثوليكية^(٣٨).

بيد أن الاحتلال واجه مقاومة شرسة من الشعب، تمثلت في المظاهرات والثورات والهجوم المستمر على تلك المدارس^(٣٩)، فضلاً عن امتناع الآباء عن تسجيل أبنائهم في مدارس الاحتلال خوفاً عليهم من التنصير، وقد اضطرت تلك المدارس في النهاية إلى أن تغلق أبوابها بعد عزوف الشعب عنها، وتَصَاعَدِ الثورة الشعبية ضد سياسات الاحتلال^(٤٠)، ويقال إن حركة الدراويش^(٤١) بقيادة السيد محمد عبد الله حسن^(٤٢) التي رفعت لواء حرب التحرير ضد بريطانيا أكثر من عقدين، اندلعت بسبب حوار دار بين السيد محمد عبد الله حسن و طفل صومالي في إحدى مدارس التبشير في مدينة «بربرا» الساحلية، حيث سأله السيد: ما اسمك يا بني؟ فأجابه الطفل (جون عبد الله). ومنذ تلك اللحظة بدأ يعد العدة، ويثير الشعب حتى أسس حركة تحرير قوية كبدت بريطانيا خسائر فادحة^(٤٣).

وفي ظل ثورة الشعب ضد مدارس التبشير، والحاجة الماسة إلى تعليم مدرسي حديث مطابق لقيم المجتمع ومبادئه؛ قامت فرق وطنية في نهاية الثلاثينيات بتأسيس مدارس نظامية على غرار النظام المدرسي الحديث، لتصبح ملاذاً آمناً يوفر للجيل

الناشئ تعليمًا حديثًا يكمل بنيان الثقافة العربية الإسلامية في الصومالي، إلى جانب المدارس التقليدية المتمثلة بالمساجد والزوايا وحلقات العلم المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وكانت أهم تلك المدارس مدرسة محمود أحمد علي في بربرة عام ١٩٣٥م، ومدرسة معلم جامع بلال في مقديشو ١٩٣٦م، وكانت لغة التعليم في تلك المدارس هي اللغة العربية، ويدرس فيها إلى جانب العربية الرياضيات وبعض المواد الأخرى^(٤٤).

وقوي هذا التوجه في الأربعينيات على المستوى السياسي بعد نشأة حزب «وحدة الشباب الصومالي»، الذي تبني في المادة الأولى من دستوره أن تكون اللغة العربية اللغة الرسمية للقطر الصومالي^(٤٥)، ثم قام الحزب على تأسيس سلسلة من المدارس النظامية التي تدرس جميع المواد باللغة العربية في شتى فروعها المنتشرة في معظم المدن والقرى الجنوبية والشرقية ما بين ١٩٤٤م و١٩٤٧م^(٤٦).

وبعد فشل قوى الاحتلال في تمرير مدارسها، وما تلاه من قيام المدارس الوطنية والإقبال الشعبي الذي شهدته تلك المدارس؛ أخذت قوى الاحتلال تنتهج سياسات إستراتيجية لتطويق التعليم العربي تمثلت في الآتي:

١- محاربة دعاة اللغة العربية والتضييق عليهم والزج بهم في السجون، ونفي بعضهم إلى المناطق النائية.

٢- عدم الاعتراف بشهادات المدارس الوطنية^(٤٧).

٣- عدم السماح للمتخرجين في المدارس الوطنية بالالتحاق بالوظائف الحكومية، مقابل امتيازات للمتخرجين في مدارس (مدارس الاحتلال)، ومحاولة إظهارهم بأنهم متفوقون على أقرانهم المتمسكين بالثقافة الإسلامية واللغة العربية^(٤٨).

وخلاصة هذا الكلام أن المرحلة الأولى للاحتلال (١٨٨٤-١٩٥٠م) اتسمت بتوتر شديد بين سياسات الاحتلال وقوى الشعب المتمسكة باللغة العربية والتعليم العربي الإسلامي، ولعل الميزة الأبرز لهذه الحقبة تتمثل في وحدة الصف الصومالي تجاه سياسات قوى الاحتلال، فقد كانت أطراف الشعب كافة، بما فيها الأحزاب السياسية

وشيوخ العشائر والمثقفون، متمسكين ببقاء العربية لغة رسمية للصومال، وأن تكون المناهج التعليمية باللغة العربية كذلك.

٢- السياسات اللغوية في الفترة الثانية للاحتلال (فترة الوصاية ١٩٥٠-١٩٦٠):

دخلت الصومال فترة وصاية محددة بعشر سنوات اعتباراً من ١١ نوفمبر ١٩٤٩، تحت إدارة إيطاليا^(٩٠)، وإشراف كل من (مصر والفلبين وكولومبيا)، على أن تأخذ استقلالها بعد عشر سنوات من موافقة الأمم المتحدة على نظام الوصاية. وتطلق على تلك الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٠م «فترة الوصاية»^(٩١).

وتعد هذه الحقبة المرحلة الأعنف في الصراع الثقافي حول مسألة اللغة في الصومال، ويرجع هذا إلى تمحور سياسات الاحتلال في هذه الحقبة على الجانب الثقافي؛ حرصاً منه على صياغة طابع الدولة الصومالية المرتقبة بعد نهاية فترة الوصاية. وبشكل عام يمكن ملاحظة توجهين بارزين لسياسات الاحتلال اللغوية في هذه الحقبة، هما:

١- الحرص على ضرب اللغة الصومالية بالعربية من خلال تشكيل وسط ثقافي صومالي مناوئ للغة العربية، والدعوة إلى تدوين اللغة الصومالية واعتمادها لغة رسمية، وهي وسيلة إستراتيجية تم استثمارها في حالات أخرى في العالم الإسلامي كالحالة التركية والجزائرية ونحوها.

٢- حرص الدولة الوصية (إيطاليا) على توطين لغتها خلال هذه السنوات العشر؛ لضمان تبعية الدولة الصومالية المرتقبة لها ثقافياً واقتصادياً وسياسياً.

وقد تجلّى التوجه الأول بشكل بارز في مناقشات بعثة الأمم المتحدة إلى الصومال عام ١٩٥٤م (كانت تتألف من رئيس نيوزيلاندي، وعضوين أحدهما من الهند والثاني من الولايات المتحدة الأمريكية)؛ إذ خيّمَت مسألة اللغة الرسمية للدولة الصومالية

المرتقبة على جلساتها، وقد وقف رئيس الوفد النيوزيلاندي والعضو الأمريكي ضد اعتماد اللغة العربية لغة رسمية للصومال. أما مندوب الهند فقد وقف مندهشاً من تمسك الشعب باللغة العربية والتي كان يعبر عنها بالمظاهرات والاحتقان، ورفضه اعتماد الصومالية لغة رسمية للدولة الصومالية من جهة، وتشبث أعضاء اللجنة باعتماد الصومالية من جهة أخرى^(٥١).

وكان مندوب مصر في اللجنة الاستشارية السفير كمال الدين صلاح يراقب هذا المشهد عن كثب ويستقبل بشكل مستمر شكاوى قادة الأحزاب السياسية وأعيان المجتمع في شأن اللغة الرسمية، وقد صرح مستغرباً تدخل أعضاء اللجنة في تقرير مصير البلاد: «أستطيع أنؤكد من خبرتي واتصالي بالأهالي في جميع أنحاء الصومال أن اللغة العربية معروفة ومستعملة حتى أقصى المناطق، وأن الصوماليين يشعرون أن هناك ضغطاً من جانب المجلس لفرض اللغة الصومالية عليهم، وهي لغة غير مكتوبة ولا يفهم الصوماليون سر هذه الحماسة للغة هم أنفسهم لا يريدونها»^(٥٢).

وبعد أشهر من زيارة الوفد إلى الصومال انتقلت معركة اللغة الرسمية في الصومال إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك في جلسة مجلس الوصاية المنعقدة في نيويورك لمناقشة تطور الأمور في شتى البلاد التي وضعت تحت الوصاية، وعندما جاء دور الصومال استحوذت مسألة اللغة الرسمية على النقاش، وقد شارك فيه مندوبو كل من: إيطاليا وبريطانيا ومصر، وممثلين من أكبر حزبين سياسيين في الصومال هما: عبد الرزاق حاج حسين من حزب وحدة الشباب الصومالي، وعبد القادر آدم (سوي) من حزب ديغل ومرفلي. وأكد الممثلان الصوماليان «أن الشعب الصومالي يتمسك بأن تكون اللغة العربية لغة رسمية للدولة الصومالية؛ لأنها لغة دينهم واللغة التي تتكلمها وتكتب بها أغلبية الشعب»، ضاربين عرض الحائط بأطماع الدول الأجنبية التي تحاول ضرب اللغة الصومالية باللغة العربية، وابتكار طريقة لكتابتها باللاتينية، ثم اعتمادها لغة رسمية للدولة الصومالية.

وقد انقسم أعضاء المجلس تجاه هذا الموقف فريقين: فريق أيد إرادة الشعب الصومالي، وهي الدول المحايدة التي ليس لها أطماع استعمارية في الصومال: سلفادور والهند وسوريا ومصر. وفريق يتمسك باعتماد اللغة الصومالية وإبعادها، وهي الدول ذات الأطماع الاستعمارية: أستراليا وأمريكا وبلجيكا ونيوزيلاندا وإنجلترا وفرنسا وروسيا^(٥٣).

ومن الملفت للنظر أن دول الاحتلال على اختلاف مصالحها وما بينها من الصراع، اتفقت على تغييب اللغة العربية من المشهد الصومالي؛ لأن اعتماد العربية لغة رسمية للصومال يعني أن الصوماليين سيرتبطون بالتراث العربي الإسلامي، ويرتبطون كذلك بالشعوب العربية، أما إذا تم الأخذ باللغة الصومالية فسيكون الصومال - على الأقل - شعباً أفريقيًا محايداً! وبالطبع لم يصل مجلس الوصاية إلى قرار حاسم في الأمر، بل ترك الأمر لحين توافر إجراءات وظروف أخرى.

وإزاء تكريس قوى الاحتلال جهودها في إقصاء اللغة العربية، رفع زعماء الصومال وشيوخ عشائره إلى الإدارة الإيطالية الوصية والمجلس الاستشاري عريضة عبروا فيها عن رأي الشعب الصومالي في شأن اللغة الرسمية، وذلك عام ١٩٥٠م، وجاء في العريضة: «نحن علماء بلاد الصومال ورؤساء قبائلها وشيوخها وأعيانها ورؤساء الأحزاب السياسية بها، نرفع إلى السلطة القائمة بإدارة هذه البلاد، وهي إيطاليا، ما أجمعنا على إقراره نهائياً، بخصوص اللغة الشعبية الرسمية في هذه البلاد. إننا نختار اللغة العربية لغة شعبية رسمية لهذه البلاد؛ للأسباب التالية:

١- اللغة العربية هي لغة المحاكم الشرعية في جميع نواحي القطر، وما زالت حتى اليوم.

٢- اللغة العربية هي لغة الدين ولغة القرآن الكريم.

٣- اللغة العربية هي لغة التجارة، والمكاتبات منذ انتشار الإسلام في هذه البلاد

حتى اليوم.

٤- اللغة العربية هي اللغة التي يتكلم بها أغلبية السكان.

هـ- اللغة العربية اختارها الشعب بالإجماع لتكون لغة البلاد الرسمية، وهي مجرى طبيعي لا نجد مناصاً منه، ومن حاد عن هذا أجمعنا على أنه يعمل ضد النظام الإسلامي في البلاد الصومالية»^(٥١).

ولكن لم تجد هذه الدعوى أدنى اعتبار، لا من قبل الأمم المتحدة، ولا من قبل المجلس الاستشاري، ولا الدولة الوصية.

وعلى المستوى الميداني كان يوازي تلك الجهود المبذولة في إقصاء اللغة العربية، عمل حثيث على توطين اللغة الإيطالية في الصومال، على غرار ما حققته الفرنسية في المغرب العربي وجيبوتي، وذلك من خلال ابتعاث مئات من الطلبة الصوماليين إلى إيطاليا، وفتح مدارس نظامية إيطالية (بلغ عدد المدارس الابتدائية باللغة الإيطالية (عام ١٩٥٤) ١٠٥ مدارس تضم ٣٥٤ فصلاً دراسياً، وتضم ١٠١٦٩ طالباً وطالبة)، ومدارس لتعليم الكبار، بالإضافة إلى مراكز لتعليم اللغة الإيطالية، ومدرسة لتدريب المعلمين، ومدرسة للعلوم الصناعية، ومدرسة للعلوم الزراعية، ومدرسة الإعداد السياسي والإداري^(٥٥)، ومدرسة العلوم العسكرية، ولغة التعليم في جميعها الإيطالية^(٥٦). وذلك مقابل التضييق على التعليم العربي، وتشويه مادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية بعد إدراجهما شكلياً إلى مدارسه، وذلك باختيار أقل الناس كفاءة لتدريسهما، ووضع حصصهما في نهاية الدوام المدرسي، وإعطاء القائمين على تدريسهما أقل الرواتب، فضلاً عن التلاعب باختيار المحتوى الدراسي^(٥٧).

وفي ظل هذا الانتشار الواسع للتعليم الإيطالي، وبعد خيبة الأمل التي رجع بها الممثلان الصوماليان من مؤتمر نيويورك، تقرر لدى أعيان المجتمع الصومالي وقادة حزب وحدة الشباب الصومالي ضرورة تقوية التعليم العربي الإسلامية والبحث عن بديل عربي، فكتبوا للسفير كمال الدين صلاح خطاباً طلبوا فيه مساعدة جمهورية مصر العربية في توفير المناهج والمدرسين^(٥٨)، فكتب كمال الدين على الفور إلى وزارة التربية والتعليم في مصر، وإلى المؤتمر الإسلامي، وإلى الأزهر، مطالباً بإرسال بعثة تعليمية مصرية لتقوم بالتدريس باللغة العربية في المدارس الصومالية، وبعثة أزهرية

تقوم بتدريس الدين وتعليم الأهالي، وطالب كذلك بإنشاء مدارس مصرية في الصومال، ومركز ثقافي مصري في العاصمة وفقًا لطلب الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب وحدة الشباب الصومالي الحاكم^(٥٩).

واستجابة لذلك الطلب قررت الحكومة المصرية إيفاد سبعة من علماء الأزهر وتسعة عشر مدرسًا ومدرسة إلى الصومال، لدراسة الوضع وتهيئة الأجواء، إلا أن الإدارة الإيطالية رفضت قدوم البعثة المصرية إلى الصومال على الرغم من أنها فتحت الأبواب للإرساليات التبشيرية على اختلاف جنسياتها ومذاهبها، وبعد مدافعات بين قادة الأحزاب الصومالية ومندوب مصر من جهة، والإدارة الإيطالية من جهة أخرى، سمحت الإدارة الإيطالية بدخول البعثة المصرية إلى الصومال، خاصة بعد أن تأكدت من أن الأمور قد تتصاعد إلى الأسوأ.

وعلى إثر وصول البعثات المصرية فتحت الجامعات والمعاهد المصرية أبوابها للطلاب الصوماليين وسمحت السلطات المصرية بدخول الطلاب الصوماليين إلى أراضيها بدون وثائق سفر^(٦٠). وهذا ما أثار حفيظة السلطات الإيطالية تحسبًا للدور الثقافي الذي سيلعبه أولئك الطلاب بعد تخرجهم في الجامعات المصرية، لا سيما أنها علمت أن عددًا آخر منهم سافر إلى سوريا للدراسة في معاهدها وجامعاتها، فبدأت القنصلية الإيطالية في كل من القاهرة ودمشق إثارة البلبلة في صفوف الطلاب الصوماليين، وإغراءهم بالمنح والتسهيلات إذا وافقوا على السفر إلى روما وفرنسا والدول الأوروبية، ومغادرة البلاد العربية، وقد قبل عدد من الطلاب بهذا العرض وسافروا دون علم أسرهم إلى روما وفرنسا^(٦١).

وهذا يعكس صرامة سياسة السلطات الإيطالية وجديتها في إعادة صياغة الهيكلة الثقافية للصومال، من خلال خطة مزدوجة تتركز على تخفيف مصادر اللغة العربية، وبذل كل ما في الوسع لتوطين اللغة الإيطالية؛ حتى تنجح في اجتياح الميدان الثقافي في غضون سنوات الوصاية.

واستمر التوجه نفسه على المستوى السياسي بعد أن تم تشكيل أول وزارة صومالية عام ١٩٥٦م؛ إذ فوجئ الجميع بخلو البيان الوزاري الأول من أية إشارة إلى مسألة اللغة، على الرغم من أن دستور حزب وحدة الشباب الصومالي الذي شكل الحكومة وبرنامجه الانتخابي كانا ينصان على أن العربية هي اللغة الرسمية للصومال وأنها لغة التعليم في المدارس، وقد أثار هذا الإهمال المتعمد لموضوع اللغة غضب الشعب وشرائع من السياسيين من داخل الحزب وخارجه، ولكنها انتهت بدون جدوى^(٦٢).

وخلاصة القول أن الميدان الثقافي الصومالي شهد صراعاً رهيباً في فترة الوصاية؛ إذ كرّست قوى الاحتلال جهودها في حسم مسألة اللغة الرسمية في الصومال في ما بعد الاستقلال، وكان أصعب عامل واجه اللغة العربية في هذه الحقبة هو نجاح الاحتلال في تشكيل نخبة سياسية صومالية مناوئة للعربية؛ بينما كان الصراع في الفترة السابقة بين ثقافات الاحتلال ولغاته من جهة، والشعب الصومالي المدافع عن هويته العربية الإسلامية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمر الشعب الصومالي في صموده تجاه سياسات الاحتلال اللغوية، من خلال التمسك بالتعليم الوطني وابتعاث المتخرجين فيه إلى منح دراسية في العالم العربي على نفقة التجار والمحسنين، واستمرت العربية كذلك نشطة في المستوى الإعلامي؛ إذ ظلت حتى هذا الوقت هي اللغة الوحيدة المستخدمة في الصحافة الوطنية في الجنوب والشمال على حد سواء، ومن أهم الصحف التي كانت تصدر بالعربية في تلك الفترة جريدة حزب وحدة الشباب الصومالي (تأسست عام ١٩٥٨م، وكانت توزع ٣٠٠٠ نسخة أسبوعياً)، وجريدة الصومال الناطقة باللغة العربية في الشمال (كانت توزع ٢٥٠٠ نسخة أسبوعياً)، وجريدة القرن الأفريقي الأسبوعية التي كان يصدرها حزب الرابطة الوطنية التقدمي (كانت توزع ٣٦٠٠ نسخة أسبوعياً)، وجريدة الصراحة (كانت توزع ٢٥٠٠ نسخة)^(٦٣). وفي صدور تلك الصحف بالعربية دلالة واضحة على أن قطاعاً عريضاً من الشعب الصومالي في تلك الحقبة كان يفهم

اللغة العربية؛ إذ ليس من الممكن أن تُصدِر أحزاب سياسية - تريد التأثير على الرأي العام - صُحفها بلغة لا يفهمها الشعب.

ولم تحلْ صحف قوى الاحتلال ذاتها من صفحات باللغة العربية، حيث اضطر لاستخدامها لتوصيل أفكاره للشعب، واضطر كذلك إلى بث بعض برامج إذاعة هرجيسا في الشمال باللغة العربية^(٦٤)، ومن بين الصحف التي أسسها الاحتلال والتي كانت تحتوي على بعض الصفحات باللغة العربية جريدة (بريد الصومال) اليومية التي أسسها الاحتلال الإيطالي في ١٩٢٧م، وجريدة Somalia courier التي أسسها الاحتلال البريطاني في الشمال وكانت تصدر باللغات العربية والإيطالية والإنجليزية. وجريدة (حامل الأخبار) التي أصدرها الاحتلال البريطاني عام ١٩٥٣م، وكانت تصدر باللغتين العربية والإنجليزية^(٦٥).

ولعلنا نختم قصة الصراع حول اللغة الرسمية في الصومال في هذه الحقبة بحدث بارزٍ هزَّ أرجاء الصومال وخيم على الميدان الثقافي الصومالي في نهاية العقد السابع من القرن العشرين، وهو نبأ اغتيال السفير (كمال الدين صلاح) مندوب مصر في مجلس الوصاية، بخنجر مسموم بيد شاب صومالي طعنه عدة طعنات حتى أوداه قتيلاً، وذلك عشية يوم ١٧ مارس عام ١٩٥٧م^(٦٦)، لتضع بذلك خاتمةً لقصة كفاح هذا الرجل من أجل مساعدة الشعب الصومالي في حربه المصيرية للدفاع عن هويته العربية الإسلامية. ويبدو أن القوى التي دبّرت اغتيال كمال الدين كانت تهدف إلى التفرد في صياغة الميدان الثقافي، ولتحقيق أجنداتها الثقافية التي كان يشكل كمال الدين عقبة كئوداً أمامها، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الإدارة الإيطالية والقوى الأجنبية بشكل عام كانوا متضايقين من مواقف السفير كمال الدين صلاح عن أجنداتها في الصومال، والعلاقة الحميمة التي تربطه بالشعب الصومالي وقادة أحزابه، فضلاً عن دوره البارز في دعم الشعب الصومالي في الحفاظ على اللغة العربية والثقافة الإسلامية، من خلال دعم التعليم الوطني والمدارس المصرية في الصومال.

المحور الثالث

أوضاع اللغة العربية في الصومال

في فترة الحكم المدني (١٩٦٠-١٩٦٩م)

لم يتغير شيء يذكر في واقع السياسات اللغوية في الصومال بعد استقلال الصومال عما كانت عليه في فترة الوصاية، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة، من بينها التقلبات السياسية التي شهدتها الصومال في السنوات الأولى بعد ميلاد الجمهورية، وتنفذ إيطاليا في مقاليد الأمور؛ إذ بقي مستشاروها في مختلف الدوائر الإدارية، ولكن بشكل عام كانت أغلب التحركات في الميدان الثقافي في هذه الحقبة تصب في مسار إحياء القومية الصومالية على غرار عُلّمانِي، سيما أنها كانت تجد تعزيزات من إيطاليا التي لم تزل متغلغلة في مفاصل الدولة حتى ذلك الوقت.

ولهذا يلحظ أن النقاش حول اللغة الرسمية تحوّل إلى نقاش حول الأحرف المناسبة لتدوين اللغة الصومالية، وهنا ظهر في الميدان الثقافي ثلاثة اتجاهات متوازية؛ يدعو أحدها إلى تدوين الصومالية بالحرف اللاتيني، وثانيها إلى تدوينها بالحرف العربي، وثالثها إلى تدوينها بأحرف صومالية خاصة، ولم تتمكن الحكومة من حسم هذا النزاع والخروج بسياسة لغوية موحدة، وقد قوبل اقتراح اللجنة التي كلفتها لهذا الشأن بالرفض بعد أن اقترحت كتابة اللغة الصومالية بأحرف لاتينية معدّلة، مسوّغة قرارها بتوقّر مطابع بالحرف اللاتيني، وانسجام الحرف اللاتيني مع الواقع؛ إذ كانت جل المدارس إنجليزية أو إيطالية، والطالب لا يجد صعوبة في الانتقال من الإنجليزية أو الإيطالية إلى الصومالية المكتوبة بالحرف اللاتيني^(٦٧)! وهو تسويق مدفوع بأن الحرف العربي مألوف لدى الفرد الصومالي منذ نعومة أظفاره في المدن والبادي على حد سواء، حيث يلتحق الأطفال بخلاوي القرآن منذ السنة الخامسة من أعمارهم. وعلى كل حال فقد غضت الحكومة الطرف عن تطبيق مقترح اللجنة؛ خوفاً من ثورة الشعب ضدها.

وفي الميدان التعليمي أصدرت الحكومة عام ١٩٦٢م مرسومًا حول لغات التعليم في المدارس، نصّ على اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم في المرحلة الابتدائية، والإنجليزية في المرحلتين الإعدادية والثانوية، وعلى الرغم من أن المرسوم كان خطوة في اتجاه اللغة العربية فإنه لا يخفى علينا أن اقتصار تعليم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية سيحسم الموقف لصالح اللغة الإنجليزية التي يقضي معها الطالب المرحلتين الإعدادية والثانوية، ودفع هذا الاتجاه إلى الأمام اعتماد الإنجليزية لغة للتعليم في معهد تدريب المعلمين الذي أسس في أفجوي بالقرب من مقديشو عام ١٩٦٣م^(٦٨).

وعلى الرغم من غلبة تيار المناوأة المدعوم غربيًا في هذه الحقبة، إلا أن الجولم يكن محتكرًا لهم، بل ظلت العربية تتجلى في ميادين عدة، منها الميدان التعليمي (نشطت المدارس المصرية ومعاهد البعثة الأزهرية في حواضر المحافظات)، والإعلامي؛ إذ ظلت الصحف الرسمية حتى هذا الوقت تصدر باللغة العربية، وعلى المستوى الرسمي كان البرلمان الصومالي (الجمعية الوطنية الصومالية) يكتب محاضر اجتماعاته باللغة العربية إلى جانب الإيطالية، ما يعني أن العربية لم تزل حتى هذه اللحظة تقاوم من أجل بقائها لغة رسمية للصومال^(٦٩).

*

المحور الرابع

أوضاع اللغة العربية في فترة الحكم العسكري (١٩٦٩-١٩٩١م)

تميزت فترة الحكم العسكري بوحدة السياسات اللغوية في الصومال، وهدوء حركة الصراع حول مسألة اللغة التي استمرت قرابة ثمانية عقود، وذلك لما صاحب الحكم العسكري من الصرامة وأحادية الرؤية!

وتتلخص السياسات اللغوية في هذه الفترة في الخطبة التي ألقاها قائد الثورة اللواء محمد سياد بري رئيس الجمهورية في الذكرى الثالثة لقيام الثورة ٢١ أكتوبر ١٩٧٢م، حيث أعلن «أنه سيتم العمل باللغة الصومالية اعتباراً من اليوم لغة رسمية وحيدة في الصومال، ولا اعتبارات عديدة ولظروف خاصة سنستخدم الأبجدية اللاتينية لتطوير لغتنا وسيجري إدخالها في جميع مجالات الحياة»^(٧٠).

ومنذ ذلك الحين جندت جميع القوى والطاقات لصُوملة كل مجالات الحياة، فبدأت أولى الخطوات من حملة واسعة لتعليم الطريقة الجديدة لكتابة الصومالية تحت شعار «تعلّم أو علّم»، شملت في مرحلتها الأولى موظفي الدوائر الحكومية؛ إذ طُلب منهم أن يتعلموا الطريقة الجديدة لكتابة اللغة الصومالية في غضون (٣ أشهر)، ثم مُدّت الفترة إلى ستة أشهر، وبعدها أصبحت الصومالية بحلتها الجديدة اللغة الرسمية في الجهاز الحكومي لتحل محل الإيطالية في الجنوب والإنجليزية في الشمال، وفي المرحلة الثانية شملت الحملة المدن والبلدات في أنحاء البلاد، واستمرت هذه الفترة بين عامي (١٩٧٣-١٩٧٤م)، ثم توسّعت الحملة على الأرياف والبوادي، حيث تم تسيير قوافل من المعلمين المتطوعين للتجول في الأرياف والبوادي والقرى في شمال البلاد وجنوبها، وأقيمت الفصول التعليمية حول الآبار، وفي التجمعات الرعوية، وفي المزارع وتحت ظلال الأشجار، واستمرت هذه المرحلة بين عامي (١٩٧٤-١٩٧٥م)، وكان أغلب المعلمين المشاركين في هذه الحملة إلى جانب المدرسين طلاب المدارس الإعدادية والثانوية،

وقد بلغ عدد المستفيدين من الحملة - حسب الحكومة - نحو مليون وسبعمئة ألف مواطن تعلموا القراءة والكتابة بالطريقة اللاتينية الجديدة^(٧١).

وفي الميدان التعليمي تم تأميم جميع المدارس وتوحيدها على المنهج الصومالي بما فيها المدارس الوطنية والمدارس الإيطالية والإنجليزية، ولم يستثن من قرار التأميم سوى مدارس البعثة الأزهرية، وهكذا أصبحت الصومالية المكتوبة باللاتينية لغة التعليم في المدارس اعتباراً من يناير ١٩٧٣م^(٧٢)، وتوالت إصدارات متعددة باللغة الصومالية محلّتها اللاتينية، بما فيها الكتب الدراسية، وصحيفة نجمة أكتوبر الرسمية، ومنشورات حول التراث الصومالي، وقاموس اللغة الصومالية، وترجمات لمصادر الفكر الشيوعي الذي تبنته الثورة العسكرية^(٧٣).

وبالطبع لم تكن الأجواء تسمح بقيام أي احتجاج ضد هذا القرار، ليس فيما صاحبه من أحادية القرار فحسب، بل في نجاح الثورة في كسب ودّ جماهير الشعب وسط كثافة الحضور الثوري وأهازيج النصر التي خيمت على السنوات الأولى من عمر الثورة، ولهذا لم تسجل حركات تمرّد ذات بال على السياسات اللغوية الجديدة، لا من أنصار اللغة العربية، ولا من دعاة تدوينها بأحرف صومالية خاصة.

ويشكل تدوين اللغة الصومالية بالحرف اللاتيني أبرز حادث ثقافي في حقبة الحكم العسكري، بل وفي تاريخ الصومال الحديث بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أنّ دور الحكومة العسكرية في هذا المشروع لم يكن سوى دور الحسم، وقد سبق العمل على هذا المشروع وصول العسكر إلى سُدّة الحكم قرابة أربعة عقود، حيث تشير بعض مصادر التاريخ إلى أن فكرة تدوين اللغة الصومالية بالحرف اللاتيني ترجع إلى العقد الثالث من القرن العشرين، حيث نشرت صحيفة إيطالية لأول مرة مشروع تدوين الصومالية بالحرف اللاتيني في عام ١٩٣٣م^(٧٤). ثم اخترعت الإدارة البريطانية في شمال الصومال ١٩٣٨ طريقة لكتابة اللغة الصومالية بحروف لاتينية وأدخلتها إلى المدارس الابتدائية، إلا أنها واجهت مظاهرة شعبية صاخبة، وبعدها موّلت مصلحة

التعليم في الصومال البريطاني عام ١٩٥٠م، مشروعًا دراسيًا لاستكشاف البناء اللغوي والصوتي والتركيبى للغة الصومالية، وأسند المشروع إلى المستشرق البريطاني أندويسكي، وموسى أحمد جلال الصومالي، وأوصت اللجنة باختيار أبجدية لاتينية لتدوين اللغة الصومالية. وفي عام ١٩٥٥م عقد مؤتمر ثنائي بين الإدارة الإنجليزية في الشمال، والإدارة الإيطالية في الجنوب، وأوصى المؤتمر باختيار أبجدية لاتينية لتدوين اللغة الصومالية، ولم تظهر أي من تلك المحاولات إلى مستوى التطبيق؛ خوفًا من رد فعل الشعب^(٧٥).

أما حكومة الثورة فقد سوّغت اختيارها الأبجدية اللاتينية لكتابة اللغة الصومالية، بتوفر آلات طباعة الحروف اللاتينية، وأنها تتماشى مع نظام طريقة «مورس» العالمية لإرسال البرقيات، دون الالتفات إلى الأبعاد الحضارية للمسألة، فضلًا عن افتقار الحروف اللاتينية إلى أربعة أصوات أساسية في اللغة الصومالية هي: (الحاء والعين والحاء والقاف).

وعلى الرغم من أن حكومة الثورة لم تتبنّ في أي حال سياسات معلنة لتقويض اللغة العربية أو محاربتها بشكل مباشر، وعلى الرغم من أهمية ما قامت به من اجتثاث جذور اللغات والثقافات الأجنبية؛ إذ كانت الصومال قبل اندلاع الثورة على وشك أن تكون جزيرة إيطالية في أفريقيا، وذلك لسيادة اللغة والثقافة الإيطاليتين؛ فإن رؤيتها الأحادية للحضارة الصومالية، وتجريدها إياها عن منظومتها العربية، أسهما في قطع الجيل الصومالي من اللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية، حتى أصبح جيل السبعينيات والثمانيات غريبًا عن اللغة العربية والثقافة الإسلامية !

ومن هذا المنظور يمكن القول إن السياسات اللغوية والثقافية في فترة الحكم العسكري كانت نتائج طبيعية للتوجهات التي عملت قوى الاحتلال على تكريسها خلال العقود السابقة؛ إذ كان قادة الجيش والنخب السياسية الثورية التي تربعت على دوائر النفوذ، لا تَمُتُّ بصلّة إلى اللغة العربية، بينما كانت الطبقة الصومالية المثقفة في

بدايات القرن العشرين تجيد اللغة العربية، وهو ما شكّل - كما رأينا - تحديًا كبيرًا لقوى الاحتلال !

انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية؛

بعد انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية في فبراير ١٩٧٤م، أحدثت الحكومة بعض التغيير في سياساتها تجاه اللغة العربية، لما يتطلبه ميثاق الوحدة الثقافية العربية من الدول الأعضاء؛ إذ ينص في مادته العاشرة على أن دول الأعضاء توافق على «أن تكون اللغة العربية لغة التعليم والدراسات والبحث في مراحل التعليم كلها، وعلى الأقل في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وفي الوقت نفسه تعمل الدول العربية على توثيق صلة طلابها بالثقافة الأدبية والعلمية والفنية الحديثة ومساعدتهم على إتقان الوسائل اللغوية التي تمكنهم من استيعاب هذه الثقافة»^(٧٦)، وتبعًا لذلك شهدت المرحلة الثانية لحكم العسكر تحسنًا نسبيًا لأوضاع اللغة العربية، وقامت الحكومة بخطوات عملية في هذا الاتجاه، ويمكن تلخيص أهمها في الآتي:

١- في عام ١٩٧٧ صدر قانون التعليم العام، ونص على أن اللغة العربية مادة أساسية في كل المراحل التعليمية، وأن النجاح فيها شرط للانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى^(٧٧).

٢- نص الدستور الصومالي المعدل الصادر في عام ١٩٧٩ بمادته الثانية على «أن اللغة الصومالية هي لغة الشعب الوحيدة التي يتخاطب بها ويتفاهم بها الصوماليون، واللغة العربية لغة الشعب الصومالي التي تربطه بالأمة العربية التي هو جزء منها، وهما اللغتان الرسميتان لجمهورية الصومال الديمقراطية»^(٧٨).

٣- صدرت في العام نفسه تعليمات لوزارتي التربية والتعليم، والثقافة والتعليم العالي بوضع خطة للتعريب وتقوية اللغة العربية في الصومال، وتم تكوين لجنة عليا لإعداد خطة شاملة لحملة برئاسة وزير التربية والتعليم، وتقدمت اللجنة بالخطة

الخمسية الأولى لحملة التعريب في شهر مارس ١٩٨٠م، وكانت أهدافها الرئيسة - كما نصت عليها الوثيقة - هي: «ربط الصومال بأصوله العربية وحضارته الإسلامية، وتمكين موظفي الدولة من استخدام العربية، وإعداد مدرسين متخصصين باللغة العربية والثقافة الإسلامية، وتعزيز دور اللغة العربية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وتقوية اللغة العربية في المراحل التعليمية المختلفة تمهيداً لجعلها لغة التدريس لكل المواد، وأخيراً إتاحة فرصة تعلم اللغة العربية للجماهير»^(٧٩).

وفي ٨ سبتمبر ١٩٨٠م أعلن رئيس الجمهورية اللواء محمد سياد بري انطلاقة حملة «تقوية اللغة العربية في الصومال»، بخطاب رسمي جاء فيه: «إننا نعتبر قضية اللغة العربية قضية مصيرية؛ لما فيها من أبعاد سياسية وتاريخية واجتماعية، إن حملة تقوية اللغة العربية في الصومال في الواقع قضية تؤدي في المقام الأول إلى التكامل الثقافي بين الشعوب العربية، وانطلاقاً من هذه القاعدة فإننا نضع قضية التعريب في مقدمة الأولويات في إستراتيجيتنا بعيدة المدى للتنمية الثقافية»^(٨٠).

وفي ما يلي نحاول عرض أهم إنجازات عملة التعريب في الصومال:

- في المجال التعليمي: تم رفع حصص اللغة العربية في المدارس إلى ١٢ حصة أسبوعياً، كما تم اعتماد اللغة العربية مادة رسمية في كل المراحل الدراسية، وفتحت كذلك ٦ مدارس ثانوية حكومية تدرّس جميع المواد باللغة العربية موزعة على خمس محافظات، بالإضافة إلى ١٤ معهداً دينياً إعدادياً وثانوياً في ١٢ محافظة^(٨١)، وفتحت كذلك عدة كليات وأقسام عربية، منها: قسم اللغة العربية بمعهد حلني لإعداد معلمي المرحلة الأساسية، وقسم اللغة العربية بكلية اللغات بالجامعة الوطنية، وقسم اللغة العربية بكلية التربية، وكلية الصحافة والإعلام، وكانت تدرس جميع موادها باللغة العربية، ثم كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بالجامعة الوطنية^(٨٢).

وصاحب ذلك عقدُ دورات لتعليم اللغة للجماهير، ودورات لتدريب معلمي اللغة العربية والتربية الإسلامية، بغرض رفع مستوى أدائهم، وابتعث عشرات

الدارسين إلى الدول العربية للالتحاق بالجامعات العربية في الدراسات الجامعية والدراسات العليا وتلقّي الدورات التدريبية المهنية، وقد تخرج عدد منهم في تلك السنوات، وكان لهم دور بارز في التدريس والتدريب وتأليف المواد التعليمية، وإعداد البرامج الإذاعية والتلفزيونية^(٨٣)، وتم كذلك إعداد منهج لتعليم اللغة العربية لموظفي الدولة والجماهير يتألف من ثلاثة أجزاء، ومنهج لمادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية لبعض الصفوف المدرسية^(٨٤).

- وعلى المستوى الإداري: تم افتتاح دورات تدريبية لتعليم اللغة العربية لموظفي الدولة تستمر ستة أشهر بواقع أربعة أيام دراسية في الأسبوع، بمعدل ساعة ونصف الساعة يوميًا. وفتحت الفصول الدراسية في المقرات الحكومية والمدارس في العاصمة والمحافظات^(٨٥)، وتم كذلك إنشاء إدارات معربة في بعض الدوائر الحكومية، وأسس معهد للتعريب الإداري بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) لهذا الشأن^(٨٦).

- وعلى المستوى الثقافي: تم إنشاء المكتبة الوطنية الصومالية في عام ١٩٨٥م مع العناية بتوفير الكتاب العربي لدعم حملة تقوية اللغة العربية، كما تم تأسيس المتحف الوطني في العام نفسه، وكان من المهام المفوضة إليه، العمل على إحياء التراث الإسلامي للصومال وجمع المخطوطات، وإبراز دور الصوماليين في نشر الحضارة العربية في منطقة القرن الأفريقي^(٨٧).

- وعلى المستوى الإعلامي: تم تكثيف البرامج العربية في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، بما في ذلك دروس تعليم اللغة العربية اليومية، وخمس نشرات إخبارية إذاعية ونشرتين تلفزيونيتين يوميًا، بالإضافة إلى برامج ثقافية وحوارات ومقابلات. وأخيرًا تم إنشاء نسخة عربية من صحيفة «نجمة أكتوبر» الرسمية، لتكون رافدًا لتوفير دروس تعليم اللغة العربية اليومية والمادة العربية المقروءة للمتابعين^(٨٨).

وأخيراً تجدر الإشارة إلى دور بعض الجهات العربية والإسلامية في دعم حملة تقوية اللغة العربية في الصومال، وعلى رأسها جمهورية مصر العربية التي كان لها نصيب الأسد من دعم الثقافة العربية في الصومال، وذلك من خلال دعم أقسام وكليات اللغة العربية في الصومال بالمراجع والمدرسين، ومن خلال بعثاتها التعليمية^(٨٩) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، فقد كانت بمثابة الجهة الاستشارية والإشرافية لحملة «تقوية اللغة العربية في الصومال» بداية من مرحلة التخطيط وما تلاها من المراحل، وذلك من خلال مكتبها الإقليمي في العاصمة الصومالية مقديشو، ومن أهم ما قامت به تمويل فصول تعليم اللغة العربية في المنشآت الحكومية (بلغت أكثر من مئتي فصل دراسي التحق بها أكثر من ٥٠٠٠ (خمسة آلاف) من موظفي المؤسسات الحكومية)^(٩٠) وتأسيس معهد التعريب الإداري، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية وابتعث الطلاب الصوماليين المتفوقين للدراسة في الجامعات والمعاهد العليا في الدول العربية^(٩١).

وخلاصة القول أن السياسات اللغوية في فترة الحكم العسكري اتسمت بأحادية الاتجاه، لا سيما في مرحلتها الأولى، وقد طرأ بعض التحسن في سياسات الدولة تجاه اللغة العربية بعد انضمام الصومال إلى جامعة الدولة العربية، بغض النظر عن مدى جدية الحكومة في إحداث تعريب شامل للصومال، نظير الجدية التي أديرت بها حملة تعليم كتابة الصومالية بالحرف اللاتيني (١٩٧٣-١٩٧٥م)، وهو أمر لا يمكن توقعه في ظل معطيات الفترة!

*

المحور الخامس

واقع اللغة العربية بعد انهيار الحكومة المركزية ١٩٩١

إلى الوقت الراهن

بعد انهيار الحكومة المركزية في الصومال على يد جبهات المعارضة في يناير ١٩٩١م، انفرط العقد الصومالي، ودخل البلد في متاهات الحروب الأهلية، وعمت الفوضى والقتل والتشريد، ودمرت المباني الحكومية والمؤسسات التعليمية والمصالح العامة كافة، وتوقف التعليم لعدة سنوات، وبالطبع لا يمكن الحديث عن سياسة لغوية محددة في ظل هذه الأوضاع، إلا أننا نجد في المقابل أن هذه الفترة شكلت فترة خصبة من تاريخ الصراع حول مسألة اللغة في الميدان اللغوي والثقافي بشكل عام، وذلك بالنظر للحرية الموروثة من غياب رقابة السلطات.

وبشكل عام تعد هذه الحقبة، والمرحلة الأولى منها على وجه الخصوص، فترة صعود اللغة العربية في الصومال، وذلك لاجتياح العربية الميدان التعليمي والثقافي لما يقارب العقدين في ظل تغلغل الصحو الإسلامية في الصومال وانعكاساتها الواسعة على قناعات الشعب واهتماماته. غير أن الجو لم يخل للغة العربية حيث واجهت بعد سنوات من الصعود عوامل مزدوجة أدت إلى تراجعها في كثير من الميادين، ولا تزال حتى اليوم تشهد تراجعاً مطرداً في إطار هيمنة اللغة الإنجليزية المدعومة غربياً وأُممياً، مقابل التراجع الحضاري للعرب !

ونحاول في ما يلي أن نقدم عرضاً موجزاً عن واقع اللغة العربية في هذه الحقبة ونقسمها إلى مرحلتين:

• المرحلة الأولى: مرحلة صعود اللغة العربية (١٩٩٣-٢٠٠٦م): وترجع إرهاباتها الأولى إلى السنوات التي أعقبت انهيار الحروب الأهلية، حيث بادرت فرق وجمعيات وطنية ذات اتجاهات إسلامية^(٩٢) إلى افتتاح مدارس تدرس جميع المواد باللغة العربية، باستثناء اللغة الصومالية والإنجليزية، وقد شهدت تلك المدارس إقبالا شعبياً كبيراً في

غضون سنوات بسبب الفراغ التعليمي في البلد من جهة، وارتفاع دافعية شرائح المجتمع نحو تعلم العربية والعلوم الشرعية في ظل انتشار الصحوة الإسلامية من جهة أخرى^(٩٣).

وقد كانت أبرز مشكلة واجهت هذه الثورة التعليمية التي ارتكزت حول اللغة العربية، هي عدم وجود مناهج صومالية مكتوبة باللغة العربية، وهذا ما دفع رواد تلك المدارس إلى استيراد المناهج التعليمية من الدول العربية، فتعددت المناهج في الساحة الصومالية (السعودية، المصرية، السودانية، اليمنية، الإماراتية ... إلخ)، بل وصل الأمر إلى درجة تعدد المناهج على مستوى المدرسة الواحدة أحياناً؛ إذ يستخدم كل مدرس ما يحلو له من الكتب المدرسية المطروحة في السوق.

وعلى الرغم مما في استيراد المناهج من الأخطاء التربوية، كونها أساساً مناهج وضعت لطلاب ناطقين باللغة العربية، بينما الطالب الصومالي يتعلمها لغة ثانية، وأنها تعكس بيئات وشخصيات وملامح جغرافية بعيدة عن البيئة المحيطة بالطالب الصومالي، إلا أنها أسهمت في إكساب المتعلمين معلومات إضافية عن الوطن العربي وقضايا المعاصرة، وعن الحضارة العربية الإسلامية، ما جعل جيل التسعينيات عربياً صرفاً في متابعاته وتفاعلاته واهتماماته.

وهكذا أخذت العربية في النمو باطراد في الساحة اللغوية الصومالية دون تنافس يذكر، حتى أصبحت مع بداية الألفية الثالثة اللغة الأولى في أوساط المثقفين الصوماليين. ويمكن أن نوجز أهم تجليات اللغة العربية في الساحة التعليمية والثقافية في هذه الحقبة في ما يأتي:

- أصبحت المدارس العربية النمط التعليمي الأغلب في الساحة التعليمية الصومالية.

- تدفّق عشرات الآلاف من الطلاب المتخرجين في تلك المدارس على الجامعات العربية على حساب منح دراسية من تلك الدول، أو على نفقة بعض الهيئات الخيرية، أو

على نفقاتهم الخاصة، وكان هذا عاملاً مهماً شحذ هم الطلاب للالتحاق بالمدارس العربية، كما كان أيضاً رافداً مهماً وفرّ للساحة الصومالية موارد بشرية مؤهلة أسهمت في تطوير اللغة العربية ونشرها. ومن أهم الدول التي استقبلت الطلاب الصوماليين: السودان والسعودية ومصر واليمن.

- نجح رواد النظام التعليمي العربي بتأسيس رابطة عامة للتعليم الأهلي في الصومال عام ١٩٩٩م، تهدف للعمل على تنظيم التعليم وتوحيده وتطويره، والبحث كذلك عن اعتراف خارجي لشهاداته في ظل غياب وزارة التعليم، وقد حصلت شهادة الرابطة على اعتراف السفارات الصومالية في العالم العربي ودعمها، ولهذا أصبحت مظلة التعليم الأهلي في غضون سنوات الحرب بمثابة وزارة التعليم في الصومال.

- تأسست معاهد خاصة بتعليم اللغة العربية في العاصمة والمحافظات، اهتمت بتحديث طرق تدريس اللغة العربية من خلال التركيز على مهارتي المحادثة والاستماع، كان أهمها معهد البخاري للغات في مقديشو^(٩٤).

- تأسست بعض الصحف الصومالية الناطقة باللغة العربية، ومن أشهرها مجلة الأمة التي كانت تصدر من مقديشو في نهاية التسعينيات.

- تأسست جامعات أهلية في عواصم المحافظات تلبية لحاجة آلاف الطلاب المتخرجين إلى استكمال التعليم الجامعي، وعلى رأسها جامعة مقديشو وجامعة شرق أفريقيا والجامعة الإسلامية في مقديشو، وقد كانت طليعة الجامعات الأهلية هي الأخرى ذات اهتمامات ثقافية عربية.

- أصبحت العربية بفعل تلك العوامل هي اللغة الأولى التي يفكر بها غالبية المتعلمين الصوماليين، ويتلقون بها أخبار العالم وقضاياه، بل أصبح من النادر أن تجد متعلماً صومالياً لا يعرف اللغة العربية، وإن اختلفت مستوياتهم في الكفاية اللغوية.

• المرحلة الثانية: مرحلة تراجع اللغة العربية (٢٠٠٧ حتى الوقت الراهن): تبدأ الإرهاصات الأولى لهذه الفترة من حادثة ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، وما ترتب عليها

من تجميد أنشطة الهيئات العربية والإسلامية بدعوى تخفيف منابع الإرهاب، إلا أن ظهورها كمرحلة متميزة تأخر إلى ما بعد عام ٢٠٠٩.

وتتلخص الملامح العامة للساحة اللغوية في هذه الحقبة في الآتي:

في المجال التعليمي:

- تراجعت المدارس العربية بعد تجميد الهيئات الخيرية العربية إثر حادثة ١١ سبتمبر، وأدى ذلك إلى إغلاق بعض المدارس، ومراكز رعاية الأيتام، وانقطاع المعونات المادية واللوجستية من مؤسسات التعليم العربي الإسلامي.
- ظهر عدد كبير من المدارس التي تدرس جميع موادها باللغة الإنجليزية، ما عدا اللغة العربية والتربية الإسلامية واللغة الصومالية، وقد انتظمت تلك المدارس في ما بعد في رابطة عامة للمدارس الإنجليزية.
- تدفقت على الصومال هيئات من شتى الدول الغربية، بالإضافة إلى هيئات الأمم المتحدة، وقد فرضت تلك الهيئات على سوق العمل اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى الضغط على الإدارات المحلية والحكومات الانتقالية بإحداث تعديل للمناهج التعليمية المستخدمة تحت شعار «توحيد التعليم المدرسي ووضع أسس لسياسات التعليم».
- استجابة لذلك، تحولت لغة التعليم في أغلب كليات الجامعات بشكل متصاعد - إلى اللغة الإنجليزية، بما فيها كليات التربية والتجارة والعلوم الإدارية، وذلك إلى جانب التخصصات العلمية كالطب والهندسة والحاسوب والمختبرات ونحوها.
- تحولت أغلب المدارس إلى اللغة الإنجليزية، إما بشكل كلي (بتدريس المواد كلها باللغة الإنجليزية)، بما فيها الجغرافيا والتاريخ، مع تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية بالعربية، أو بشكل جزئي (بتدريسها بالمواد العلمية: الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الأحياء) مع تدريس الجغرافيا والتاريخ باللغة العربية إلى جانب مادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية.

المستوى السياسي والإداري:

- تتلخص الملامح البارزة للسياسات السائدة في المجال السياسي والإداري في الوقت الراهن في ما يأتي:

- تراجع وضع اللغة العربية في الدستور من لغة أولى إلى لغة ثانية بعد الصومالية، حيث ينص الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الفيدرالية في المادة الخامسة منه على «أن اللغات الرسمية لجمهورية الصومال الفيدرالية هي الصومالية (ماي/محاطري)، واللغة الثانية هي اللغة العربية»^(٩٥)، وهذه أول مرة في تاريخ الصومال يتحول وضع اللغة العربية في الدستور الصومالي من لغة أولى إلى لغة ثانية، منذ انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٧٤م^(٩٦).

- من الناحية العملية طغت الإنجليزية في الاستعمال الحكومي بشكل كبير، حيث زاحمت حتى الصومالية بشكل مُلْفَت منذ السنوات الأخيرة؛ إذ يكتب بها أغلب الخطابات الصادرة إلى الخارج، والإفادات وأوراق تسجيل المؤسسات والجمعيات، وتقارير الأنشطة وعرض المشاريع ومناقشتها، والدورات التدريبية^(٩٧)، وتستخدم كذلك في بعض الأحيان في الأوراق المتداولة بين الإدارات الحكومية^(٩٨).

ويرجع ذلك إلى هيمنة الهيئات الغربية -أمية وغير أمية- على البلد، وتأثيرها على مفاصل الدولة، في بلد يعتمد في جزء كبير من ميزانيته على المساعدات التي تمنحها الدول والهيئات الغربية، وهيئات الأمم المتحدة في ظل غياب تام للمساعدات العربية، يضاف إلى ذلك هيمنة طبقة من الصوماليين العائدين من الغرب على الوزارات والمناصب العليا في البلد.

- انتشر استخدام اللغة الإنجليزية في لوحات الإعلانات في الشوارع الرئيسة في العاصمة مقديشو بشكل ملحوظ، وهذا ما دفع إدارة محافظة بنادر إلى إصدار إعلان بمنع الإعلانات المكتوبة بغير اللغة الصومالية^(٩٩).

- أصبحت الإنجليزية شرطًا أساسيًا للحصول على الوظائف الحكومية والخاصة، أما أصحاب الثقافة العربية فعليهم أن يتعلموا الإنجليزية حتى يلتحقوا بالوظائف العليا، ويتعين على حملة الشهادات العليا في التربية والإدارة والاقتصاد والقانون باللغة العربية، أن يتعلموا الإنجليزية ويجيدوها، حتى يتمكنوا من التدريس في الجامعات والمعاهد العليا.

وختامًا نؤكد أن المرحلة الأولى لفترة الحروب الأهلية في الصومال شهدت صعودًا ملحوظًا للغة العربية حيث سيطرت على الميدان التعليمي والثقافي ما يقارب عقدين، ولا تزال حتى اليوم تتقدم على الإنجليزية في الأوساط الثقافية، حيث لوحظ أن الشريحة الأكبر من القراء والمثقفين الصوماليين يتابعون الأحداث باللغة العربية^(١٠٠).

إلا أننا نلاحظ أن الميدان بدأ يتحول إلى اللغة الإنجليزية بشكل متصاعد في السنوات الست الأخيرة، كما لحظنا تحول المدارس والجامعات إلى الإنجليزية، وسيادة الإنجليزية في سوق العمل والدوائر الحكومية حتى زاحمت الصومالية في أغلب مجالات الحياة، هذا على الرغم من عدم وجود سياسات حكومية معلنة لاعتمادها لغة رسمية للبلاد. ويبدو أن المرحلة القادمة ستكون مرحلة صعود اللغة الإنجليزية، في ظل التراجع الحضاري للعرب!



الخاتمة

استعرضت هذه الورقة تاريخ انتشار اللغة العربية في الصومال، ومراحل الازدهار التي مرت بها في العصور الإسلامية، ثم تتبعت السياسات اللغوية في جمهورية الصومال منذ وصول الاحتلال الأوروبي للمنطقة الصومالية وما تلاه من الحقب حتى الوقت الراهن، ويمكن أن نلخص نتائج البحث في النقاط الآتية:

١- للغة العربية تاريخ عريق في الصومال يمتد إلى ما قبل الإسلام والهجرات العربية القديمة، ثم العلاقات السياسية بين سواحل القرن الأفريقي والممالك اليمنية القديمة.

٢- شهدت العربية مرحلة ازدهار كبير في ظل العصور الإسلامية، حيث استخدمت لغة رسمية للمجالات العلمية والإدارية والقضاء ... إلخ، منذ قيام السلطنات الإسلامية في القرن الأفريقي في القرن الخامس الهجري، إلى جانب لغة التواصل وهي الصومالية.

٣- تركزت سياسات الاحتلال اللغوية في مختلف الحقب على ثلاثة محاور، أولها: القضاء على اللغة العربية والتعليم العربي الإسلامي، وثانيها: توطين لغاته وثقافته، وثالثها: ضرب اللغة الصومالية باللغة العربية بدعوى إحياء القومية الصومالية، وكان الإجراء الأخير أشدها في زعزعة كيان اللغة العربية، حيث أتى أكله في الحقب التاريخية التي أعقبت فترة الاحتلال، والتي شهدت سياسات أحادية التوجه تركزت حول القومية الصومالية المجردة عن منظومتها العربية.

٤- أدت سياسات عزل الصومال عن محيطها العربي، التي كرسها قوى الاحتلال منذ نهاية القرن التاسع عشر، إلى قطع النخب الصومالية عن جذورها العربية؛ إذ أصبح غالبيتهم منذ العقد السابع من القرن العشرين غرباء عن اللغة العربية، بينما كانت النخب الثقافية والسياسية في نهاية القرن التاسع عشر تجيد اللغة العربية بدرجة كبيرة.

٥- شكل انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٧٤م إنجازًا تاريخيًا للغة العربية، حيث استحدثت الحكومة سياسات لغوية اهتمت بإحياء اللغة العربية ودعمها، ومن أهمها حملة تقوية اللغة العربية.

٦- شهدت حقبة الحروب الأهلية، والمرحلة الأولى منها على وجه الخصوص، صعودًا كبيرًا للغة العربية، حيث سيطرت على الميدان التعليمي والثقافي قرابة عقدين دون منافس يذكر، أما في الوقت الراهن فإنها تشهد تراجعًا ملحوظًا في الميدان التعليمي والإداري والسياسي نتيجة هيمنة اللغة الإنجليزية على سوق العمل من خلال منظمات الأمم المتحدة والهيئات الغربية التي تعج بها الساحة الصومالية مقابل غياب عربي واضح!



التوصيات

١- ندعو جامعة الدول العربية إلى دعم اللغة العربية في الصومال، كما ندعو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، إلى إحياء دورها في دعم اللغة العربية وقد أشرنا إلى دورها في دعم اللغة العربية في الصومال في فترة السبعينيات وكيف أثمرت جهودها.

٢- نوصي بعقد مؤتمر للغة العربية في الصومال تجتمع فيه الكفاءات الصومالية المعنية بالموضوع ومسؤولو وزارات الثقافة والتعليم في الولايات المختلفة، والعلماء، والهيئات الخيرية، وشرائح المجتمع كافة، بهدف التشاور ووضع خارطة طريق لمشروع إحياء اللغة العربية في الصومال، ويقترح أن تكون الجهة المنظمة لهذا المؤتمر هي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٣- التحرك نحو هدف استعادة اللغة العربية مكانتها في الدستور الصومالي، كلغة رسمية للصومال إلى جانب اللغة الصومالية، وهو ما كان عليه دستور الصومال منذ ميلاد الجمهورية، ويتم ذلك من خلال تحرك أعضاء مجالس الحكومة المعنيين باللغة العربية لهذا الشأن، وتشكيل رأي عام يطالب بذلك على مستويات متعددة من المثقفين، وهيئة علماء الصومال، والحركات الدعوية، ومنظمات المجتمع المدني.

٤- تشكيل مجلس للكتاب والأدباء الصوماليين ذوي الثقافة العربية، يقوم بعقد مؤتمرات وندوات وأنشطة ثقافية لدعم جهود تعزيز اللغة العربية، وربط المجتمع بالثقافة العربية. ويقترح أن تبدأ جهود تأسيس هذا المجلس بتشكيل مجموعة بريد إلكتروني للتشاور في أبعاد الموضوع.

٥- تأسيس معهد لتدريب معلمي اللغة العربية في الصومال بالتنسيق مع معهد الخرطوم الدولي للغة العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وذلك لسد حاجة المدارس من الكفاءات المدربة بالوسائل الحديثة لتعليم اللغات لغير الناطقين بها.

٦- يتطلب من أصحاب مشروع اللغة العربية في الصومال وعلى رأسهم روابط التعليم الأهلي والمدارس والمعاهد الإسلامية؛ طرح معادلة مقنعة تجمع بين متطلبات سوق العمل وعلى رأسها، بالطبع، تعليم اللغة الأجنبية الغالبة، والحفاظ على اللغة العربية، ويمكن الجمع بينهما - في رأيي - بتدريس المواد العلمية (الفيزياء - الرياضيات، الكيمياء، الأحياء) باللغة الإنجليزية، وتدريس الجغرافيا والتاريخ والتربية الإسلامية باللغة العربية، إلى جانب تكثيف حصص اللغة العربية، والعناية بالبرامج والكتب المستخدمة في تدريسها.

٧- تحتاج الصومال في المرحلة القادمة إلى مزيد من الجهود لتوطين العربية ووضع سياسات تعليمية تعطي الأولوية لتقوية اللغة العربية، وتعزيز طموح الشعب نحو التكامل مع منظومته الثقافية، وهذا يتطلب مزيداً من الجهود والتحركات على مختلف الأصعدة لحسم موضوع الهوية ولغة التعليم في ما بعد استعادة البلد عافيته.



الهوامش

- (١) زمان عبيد وناس وهاشم الكعبي، تاريخ علاقات العرب مع أفريقيا، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن ٢٠١٢م، ص ٣٧.
- (٢) المرجع نفسه، ص ١٥.
- (٣) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، سلسلة عالم المعرفة (٣٤)، ص ٥٣.
- (٤) أوردت بعض مصادر التاريخ بأن مملكة أوسان بسطت سيطرتها على سواحل شرق أفريقيا بما فيها سواحل الصومال وكينيا وتنزانيا، ولهذا عرفت تلك السواحل لدى بعض المؤرخين بسواحل أوسان أو أزانيا. راجع: عبد الله عمر منصور، لغة وتاريخ الشعب الصومال، مطبعة يوسف حسن (د.ت)، ص ٦٧.
- (٥) الشريف عيدروس، بغية الآمال في تاريخ الصومال، مقديشو ١٩٥٢، ص ٣٦، وانظر كذلك: ديرية ورسمه أبكر، تاريخ اللغة العربية في الصومال، وثائق الندوة ٨٥، ومن المؤرخين من يرفض هذا التعليل ويرى أن اسم (حمر) صومالي الأصل وأنه مأخوذ من الكلمة الصومالية «حمر» ومعناها أحمر، وتطلق على الناقة الحمراء، أو التراب الأحمر كما هو حال تراب مدينة مقديشو.
- (٦) عبد الرحمن محمد النجار، الإسلام في الصومال، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ١٩٧٣، ص ٦٢، وحمد السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، مقديشو ١٩٦٣، ص ٣٤٨، ومحمد عبد الكريم وآخرون، تاريخ التعليم في الصومال، مقديشو ١٩٧٨م، ص ٨.
- (٧) عبد الرحمن محمد النجار، المرجع السابق، ص ٦٢، وحمد السيد سالم، المرجع السابق، ص ٣٤٨، ومحمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ٨، وانظر كذلك: الشريف عيدروس، المرجع السابق، ص ٣٦، وحسن مكي محمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، منشورات المركز الأفريقي الإسلامي، ١٩٩٠م، ص ٢٤.
- (٨) حفظت لنا مصادر التاريخ أسماء بعض الأسر والمجموعات التي هاجرت إلى سواحل القرن الأفريقي، منها على سبيل المثال: هجرة العقيليين، وهجرة المخزوميين، وهجرة الزيديين، وهجرة بني الحارث، وهجرة بني جليد، وهجرة الإخوة السبعة من قبيلة بني الحارث العربية، انظر: محمد حسين معلم، الثقافة العربية وروادها في الصومال، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠١١، ص ٣٦ وما بعدها، وحسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ٢٤.
- (٩) غيثان بن علي بن جريس، الهجرات العربية إلى ساحل شرق أفريقيا في العصور الوسطى وآثارها الاجتماعية والثقافية والتجارية حتى القرن الرابع الهجري، منشورات جامعة الملك سعود ١٩٩٥م، ص ٢٤ وما بعدها.
- (١٠) سميت بذلك لأنها كانت على جانب البحر كالطراز له. انظر: السياسات الثقافية، ص ٢٥.
- (١١) راجع: تاريخ السلطنات الإسلامية في شرق أفريقيا في كل من: الإمام بَمَن في أرض الحبشة من حكام المسلمين، للمقرئزي، ومروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي، وصبح الأعشى في

صناعة الإنشاء، للقلقشندي، وتحفة النظار، لابن بطوطة، ونزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للشريف الإدريسي، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري. وانظر كذلك في: العلاقات السياسية لمسلمي زَيْلَع ونصارى الحبشة، لرجب عبد الحليم، والثقافة العربية وروادها في الصومال، لمحمد حسين معلم، وكشف السدول عن الصومال وممالكها السبع، للشيخ أحمد عبد الله ريراش.

(١٢) تاريخ الصراع الإسلامي المسيحي في القرن الأفريقي، لرجب عبد الحليم، والعلاقات السياسية بين مسلمي زَيْلَع ونصارى الحبشة، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٥.

(١٣) مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، مكتبة الرياض، البطحاء، ١٠٧/١.

(١٤) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الشريف الإدريسي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٩، ٤٨/١.

(١٥) معجم البلدان، ياقوت الحموي، الطبعة المصرية ١٩٠٦، ص ١٧١.

(١٦) تحفة النظار، رحلة ابن بطوطة، دار التراث، بيروت ١٩٦٨، ص ٢٤٧.

(١٧) تقع مدينة هرر في المنطقة الصومالية الواقعة في إثيوبيا حالياً، وهي مدينة عريقة تعد من أهم المراكز العلمية في العالم الإسلامي.

(١٨) مدينة مقديشو عاصمة جمهورية الصومال، تقع على ساحل المحيط الهندي في جنوب الصومال، عرفت في التاريخ بأهميتها التجارية والعلمية، زارها الرحالة العربي ابن بطوطة في القرن الثامن الهجري وتحدث عن تطورها العمراني وعمق الثقافة العربية الإسلامية فيها.

(١٩) تقع مدينة مركه على ساحل المحيط الهندي غربي مقديشو، وتبعد عن العاصمة ٩٠ كم، عرفت بأهميتها الثقافية والتجارية، ويسكنها غالبية من المهاجرين العرب والشيرازيين، وتتميز بعمارتها العربية الإسلامية.

(٢٠) تطلق بعض مصادر التاريخ على تلك المدن الثلاثة بالمقاديش جمع «مقديشو»، أو بالبنادر، واختلف المؤرخون في أصل لفظة «مقديشو»، فمنهم من قال إن أصلها «مقعد شاه»، أي مقعد الحاكم العجمي «شاه»، ثم خففت بحذف العين والداال من «مقعد» والهاء من شاه، فصارت مقديشو، ومنهم من قال إن أصل اللفظة «مقعد الشياه» أي المكان الذي تجمع فيه الأغنام للبيع. أما لفظة «بنادر» فهي جمع «بندر» وتعني: مرسئ السفن، مثل بندر قاسم وهي مدينة بوصاصو في شرق الصومال. انظر: تاريخ مدن ساحل بنادر، بغية الآمال للشريف عيدير، ص ٣٢، ٣٣، و ٥٦ وما بعدها.

(٢١) تقع مدينة زَيْلَع في شمال الصومال في المنطقة المعروفة اليوم بـ«أرض الصومال»، وهي مدينة تاريخية قديمة يعتقد أنها تأسست قبل الإسلام، زارها الرحالة العربي ابن بطوطة وذكر أنها مدينة كبيرة وبها قوم من الشافية.

(٢٢) مدينة علمية تقع بالقرب من العاصمة الصومالية مقديشو. انظر: بغية الآمال في تاريخ الصومال، ص ٩٣ وما بعدها.

- (٢٣) محمد علي عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ٤، وانظر كذلك: بشير مهدي علي، الحرف العربي في كتابة اللغة الصومالية، وثائق ندوة «كتابة اللغات الأفريقية بالحرف العربي»، الخرطوم ٢٠٠٢، ص ٦٣، وعلي الشيخ أحمد أبو بكر، الصومال وجذور المأساة الراهنة، دار ابن حزم، بيروت ١٩٩٢، ص ٤٤.
- (٢٤) وزارة التربية والتعليم، السياسة العام للتعريب في الصومال وثائق ندوة اللغة العربية في الصومال المنعقدة بمقديشو ١٩٨٧م، ص ٢٥.
- (٢٥) محمد حسين معلم، المرجع السابق، ص ١٤٣.
- (٢٦) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ٦٢، وأفادني الشيخ محمد إدريس (مقابلة في ٦ أغسطس ٢٠١٥ بالدوحة - قطر)، والشيخ مصطفى حاج إسماعيل هارون (مقابلة في ١٥ يوليو ٢٠١٥ بالدوحة - قطر)، وهما من جيل الستينيات، أنهما يتذكرا أن المعاملات التجارية كافة، كالديون وتسجيل السلع الصادرة والواردة والودائع، كانت تسجل بالعربية قبل تدوين الصومالية بالحرف اللاتيني في عام ١٩٧٢م.
- (٢٧) هي رسائل بعثها بعض شيوخ الصومال إلى الشيخ القاسمي حاكم الشارقة في القرن الثامن عشر الميلادي، عثر عليها في سجلات حاكم الشارقة الشيخ القاسمي، وأخرجها حاكم الشارقة الحالي الدكتور القاسمي على شكل كتاب مطبوع صدر عن دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة.
- (٢٨) رحلات ابن بطوطة، دار التراث، بيروت ١٩٦٨، ص ٢٤٧. راجع كذلك: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للشريف الإدريسي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٩، ٤٨/١، ومروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي، مكتبة الرياض - البطحاء، ١٠٧/١، ومعجم البلدان، لياقوت الحموي، الطبعة المصرية ١٩٠٦، ص ١٧١.
- (٢٩) ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص ٢٤٧.
- (٣٠) انظر مزيداً من التفاصيل في: عمر محمد ورسمه، عوامل عدم تعرب المنطقة الصومالية، تجربتان في تعليم اللغة العربية، سجل أبحاث المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية بدبي، المجلد الثالث، ص ٣٧٥ وما بعدها.
- (٣١) محمد نور جعل، الأوضاع السياسية في الصومال تحت ظل الاستعمار الأوروبي، كتاب الشاهد، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٠م، ص ٣٨.
- (٣٢) منطقة الصومال البريطاني وتسمى الصومال (الشمالي) عاصمتها هرجيسا، وقد نالت استقلالها من الاحتلال البريطاني في يونيو ١٩٦٠، ثم توحدت مع جنوب الصومال وكونا جمهورية الصومال في غرة يوليو ١٩٦٠م.
- (٣٣) مدينة هرر مدينة علمية قديمة، وكان سقوطها على يد الأحباش بدعم من بريطانيا عام ١٨٨٧م، وما قام به الإثيوبيون بتغيير معالمها الإسلامية، وتحويل مسجدها الكبير إلى كنيسة، نكبة كبيرة على المد الإسلامي في المنطقة. ثم منحت بريطانيا الحبشة منطقة أوجادين عام

١٩٥٤م، ولا تزال تلك الأراضي تحت إدارة إثيوبيا حتى اليوم. انظر: حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ٣١ وما بعدها.

(٣٤) سيطرت بريطانيا على منطقة إنفدي NFD عام ١٨٩٠م، واحتفظت بها حتى ضمتها إلى كينيا بشكل رسمي عام ١٩٦٢، ولا تزال تلك المنطقة تحت إدارة كينيا حتى الآن، ويعيش فيها ما يقارب ثلاثة ملايين صومالي، يشتغلون في التجارة والرعي والزراعة، ومن أهم مدنها جاريسا وهي حاضرة الإقليم، ثم وجير، ومنديرا.

(٣٥) حسن مكي، المرجع السابق، ص ٣١.

(٣٦) الشريف العيدروس، المرجع السابق، ص ١٢٧، وحسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٣٧) إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار البريطاني في الصومال (١٩٨٤-١٩٢١م)، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ٢٠٠٨م، ص ٣.

(٣٨) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ٩١، ومحمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ٥٨، ٥٩.

(٣٩) محمد علي عبد الكريم وآخرون، المرجع نفسه، ص ٦٠.

(٤٠) نقلت كبرى مدارس الاحتلال التبشيرية في مدينة بربرة إلى مدينة جيبوتي بعد قيام ثورة الدراويش في شمال الصومال، ويقال أن ثورة الدراويش بدأت من غضب شعبي ضد مدارس الاحتلال التبشيرية. انظر: حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ٨٨.

(٤١) الدراويش جمع درويش، واستخدمت الكلمة لمعان متقاربة، منها: فقير، مسكين، زاهد، وهي كلمة صوفية النشأة للدلالة على الزاهد المنقطع، وقد أطلقها السيد محمد عبد الله حسن اسمًا على حركته، ويسمى الواحد منهم «درويشًا» والجمع دراويش. انظر معاني كلمة درويش، في: محمد نور جعل، الأوضاع السياسية في الصومال تحت ظل الاستعمار الأوروبي، ص ٤٥.

(٤٢) ولد محمد عبد الله حسن في منطقة (سول) شمال الصومال عام ١٩٦٤م، وترعرع في بواديها وحفظ القرآن الكريم، ثم انتقل إلى طلب العلم الشرعي في الحلقات الشرعية ودرس الفقه الشافعي والعربية وعلومها، ثم توجه إلى أرض الحجاز لأداء فريضة الحج وطلب العلم الشرعي، ولقي في أرض الحجاز الشيخ محمد بن صالح السوداني زعيم طريقة الصالحية فتتلمذ على يديه، وعينه ليكون ممثل طريقته في الصومال. وفي عام ١٨٨٩ عاد السيد محمد عبد الله حسن إلى الصومال وقام بتأسيس حركة الدراويش ونشر أفكار الطريقة الصالحية، وخاضت حركته عدة معارك مع الاحتلال البريطاني كبدهتهم فيها الخسائر الفادحة، واستمر في النضال عشرين عامًا، حتى تم القضاء عليهم بغارات جوية في عام ١٩٢٠م، وتوفي قائد الدراويش محمد عبد الله حسن في منطقة «إيمي» في الأراضي الصومالية في إثيوبيا عام ١٩٢٢م. انظر: أوجامع عمر عيسى، تاريخ الدراويش والسيد محمد عبد الله حسن، طبعة معهد البحوث، جيبوتي ٢٠٠٤، وانظر كذلك: حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ٣٤ وما بعدها.

(٤٣) أوجامع عمر عيسى، تاريخ الدراويش والسيد محمد عبد الله حسن، طبعة معهد البحوث، جيبوتي ٢٠٠٤م.

- (٤٤) حسن مكي، المرجع السابق، ص ٨٧، و طاهر علي جامع، تحليل وتقويم كتب اللغة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان ٢٠٠٥م، ص ١٨.
- (٤٥) دستور حزب وحدة الشباب الصومالي، المقدمة، ص ١.
- (٤٦) محمد علي عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ٦٢، ٦٣.
- (٤٧) أحمد القطبي، طرق تدريس القرآن الكريم و العلوم الإسلامية و اللغة العربية في الصومال، رسالة دكتوراه - جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ١٩٩٩م، ص ١٧٥.
- (٤٨) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ٩٩، نقلًا عن Fo. ٣٧١، ١٠٨٢٨٥، ١٠٢٤٤٠، وهي مذكرة عن الإسلام في إثيوبيا رُفعت إلى رئيس الوزراء البريطاني.
- (٤٩) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ١١٦.
- (٥٠) محمد نور جعل، الأوضاع السياسية في الصومال تحت ظل الاستعمار الأوروبي، كتاب الشاهد، ص ٥٣.
- (٥١) نقل عنه الشهيد كمال الدين صلاح في مذكراته. انظر: أحمد بهاء الدين، مؤامرة في أفريقيا، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٧، ص ٨٨-٨٩.
- (٥٢) أحمد بهاء الدين، المرجع السابق، ص ٨٦-٨٧، و ٩٣.
- (٥٣) المرجع نفسه، ص ٩١.
- (٥٤) عبد الرحمن النجار، الإسلام في الصومال، طبعة القاهرة، ص ٩٩، وحسن مكي، المرجع السابق، ص ١٦٨، وعلي أبو بكر، المرجع السابق، ص ٥٣.
- (٥٥) تركت هذه المدرسة بصماتها لدى الفكر السياسي في الصومال، حيث تخرج فيها فوج كبير من السياسيين والإداريين الصوماليين في الستينيات والسبعينيات.
- (٥٦) محمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ٦٩ وما بعدها، وحسن مكي، المرجع السابق، ص ١٤٧-١٤٨.
- (٥٧) علي أبو بكر، المرجع السابق، ص ٤٧. وانظر كذلك: محمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ٨٣.
- (٥٨) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ١٤٣.
- (٥٩) أحمد بهاء الدين، المرجع السابق، ص ٩٥-٩٦.
- (٦٠) المرجع نفسه، ص ٨٦.
- (٦١) أورد أحمد بهاء الدين في كتابه مؤامرة في أفريقيا خطابًا كتبه أحد الآباء الصوماليين إلى السفير كمال الدين صلاح يطلب منه أن يساعده في إعادة ولده إلى القاهرة، ص ١٠٣، ١٠٤.
- (٦٢) المرجع نفسه، ص ١٠٧.
- (٦٣) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ١١٠ و ١٥١-١٥٢، و طاهر علي جامع، المرجع السابق، ص ٢٢، وحسن مكي، المرجع السابق، ص ١٥٢.

- (٦٤) ديرية ورسمه أبكر، تاريخ اللغة العربية في الصومال، وثائق الندوة العلمية حول تقوية اللغة العربية في الصومال، المنعقدة في مقديشو ١٩٨٦، ص ٩١، وطاهر علي جامع، تحليل وتقويم كتب اللغة العربية، ص ٢٢.
- (٦٥) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ١٥٠ - ١٥٢.
- (٦٦) أحمد بهاء الدين، المرجع السابق، ص ١٤٨ وما بعدها.
- (٦٧) طاهر علي جامع، المرجع السابق، ص ٢٤. وانظر كذلك: صالح شيخ إبراهيم، اللغة الصومالية تطورها ومراحل كتابتها وعلاقتها بالحرف العربي، شبكة الشاهد، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠م.
- (٦٨) محمد علي عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ١١٣ - ١١٤.
- (٦٩) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ١٦٩.
- (٧٠) طاهر علي جامع، المرجع السابق، ص ٢٤.
- (٧١) محمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ١٦٤ وما بعدها.
- (٧٢) محمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ١٢١ وما بعدها، وحسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ١٧٠ و ١٨٨.
- (٧٣) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ١٧١، ومحمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص ١٣٣.
- (٧٤) علي أبو بكر، المرجع السابق، ص ٤٨، وبشير مهدي علي، المرجع السابق، ص ٧٧.
- (٧٥) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ١٦٥ وما بعدها.
- (٧٦) ميثاق الوحدة الثقافية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) تونس ٢٠٠٩، ص ٩.
- (٧٧) وزارة التربية والتعليم، الحملة الوطنية للتعريب، وثائق ندوة تقوية اللغة العربية في الصومال، المنعقدة في مقديشو ١٩٨٧م، ص ٢٩.
- (٧٨) الدستور الصومالي ١٩٧٩، مادة (٢)، مقديشو ١٩٧٩م.
- (٧٩) اللجنة الوطنية العليا لحملة تقوية اللغة العربية ونشرها، الخطة الخمسية الأولى لتقوية اللغة العربية ونشرها ١٩٨٠ - ١٩٨٥، ص ٥.
- (٨٠) وزارة الثقافة والتعليم العالي في الصومال، الخطة المستقبلية لحملة تقوية اللغة العربية، وثائق ندوة تقوية اللغة العربية في الصومال، ص ٣٧.
- (٨١) وزارة التربية والتعليم، السياسة العامة للتعريب في الصومال، وثائق ندوة تقوية اللغة العربية في الصومال، ص ٣٠.
- (٨٢) المرجع نفسه، ص ٣٠.
- (٨٣) وزارة الثقافة والتعليم العالي في الصومال، الخطة المستقبلية لحملة تقوية اللغة العربية، وثائق ندوة تقوية اللغة العربية في الصومال، ص ٤٠.
- (٨٤) المرجع نفسه، ص ٣١.

- (٨٥) حسن مكي محمد، المرجع السابق، ص ١٨٠-١٨١.
- (٨٦) راجع مزيداً من إنجازات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دعم التعريب في الصومال في تلك الفترة، في كلمة ممثل المكتب الإقليمي للمنظمة في وثائق الندوة، ص ١٤-١٣٠.
- (٨٧) المرجع نفسه، ص ٤٢.
- (٨٨) وزارة الإعلام والإرشاد القومي، دور وسائل الإعلام في حملة تقوية اللغة العربية، وثائق الندوة، ص ٤٨-٦٨.
- (٨٩) كانت البعثة التعليمية المصرية تشرف على عدد من المدارس في العاصمة، بينما كانت البعثة الأزهرية تدير ١٥ معهداً دينياً في مختلف المحافظات. يشار أيضاً إلى دور المركز الثقافي المصري الذي يضم مكتبة وقاعات فيها أنشطة متعددة. انظر كلمة بعثة الأزهر الشريف في الصومال، وثائق ندوة تقوية اللغة العربية في الصومال، ص ١١٧.
- (٩٠) راجع مزيداً من إنجازات المنظمة العربية للتربية والعلوم في دعم التعريب في الصومال في تلك الفترة في كلمة ممثل المكتب الإقليمي للمنظمة في وثائق الندوة، ص ١٤-١٣٠.
- (٩١) المرجع نفسه.
- (٩٢) كانت من اتجاهات الصحوة الإسلامية المعاصرة.
- (٩٣) آدم شدي جولي، دور رابطة التعليم النظامي الأهلي في إعداد معلمي المرحلة الأساسية في الصومال، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم ٢٠١٣.
- (٩٤) عمر محمد ورسمه، تجربة المعاهد الخاصة في تعليم اللغة العربية في الصومال، مجلة صناعة المستقبل، العدد الأول، مارس ٢٠١٥م.
- (٩٥) دستور جمهورية الصومال الفيدرالية، مقديشو، أغسطس ٢٠١٢.
- (٩٦) نص دستور الصومال في ١٩٧٩، ٢٠٠٠، على أن اللغتين الرسميتين للصومال هما: الصومالية والعربية.
- (٩٧) مقابلة مع الأستاذ محمد أبو بكر (موظف في وزارة الشباب والرياضة) ٢٠١٤.
- (٩٨) مقابلة مع النائب عبد الله يوسف علي، عضو البرلمان الصومالي، عبر الهاتف بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٦م.
- (٩٩) نشر خطاب محافظ المحافظة يوسف حسين جمالي حول هذا الشأن في تاريخ ١٧ يناير ٢٠١٦م في الصحف والإذاعات الصومالية المحلية.
- (١٠٠) مقابلة مع الأستاذ عبد القادر حاشي عباس، مدير مكتبة دار المعارف في مقديشو، في تاريخ ١ فبراير ٢٠١٦م.

المصادر والمراجع

- آدم شدي جولييد، دور رابطة التعليم النظامي الأهلي في إعداد معلمي المرحلة الأساسية في الصومال، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم ٢٠١٣.
- إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار البريطاني في الصومال (١٩٨٤-١٩٢١م)، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ٢٠٠٨.
- أحمد بهاء الدين، مؤامرة في أفريقيا، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٧.
- أحمد القطبي، طرق تدريس القرآن الكريم و العلوم الإسلامية و اللغة العربية في الصومال، رسالة دكتوراة - جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ١٩٩٩.
- أوجامع عمر عيسى، تاريخ الدراويش والسيد محمد عبد الله حسن، طبعة معهد البحوث، جيبوتي ٢٠٠٤.
- بشير مهدي علي، الحرف العربي في كتابة اللغة الصومالية، وثائق ندوة «كتابة اللغات الأفريقية بالحرف العربي»، الخرطوم ٢٠٠٢.
- ابن بطوطة، رحلات ابن بطوطة، دار التراث، بيروت ١٩٦٨.
- _____، تحفة النظار، رحلة ابن بطوطة، دار التراث، بيروت ١٩٦٨.
- حسن مكي محمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، منشورات المركز الأفريقي الإسلامي، ١٩٩٠.
- حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، مقديشو ١٩٦٣.
- دستور جمهورية الصومال الفيدرالية، مقديشو، أغسطس ٢٠١٢.
- دستور حزب وحدة الشباب الصومالي، المقدمة.
- الدستور الصومالي ١٩٧٩، مادة (٢)، مقديشو ١٩٧٩.
- ديرية ورسة أبكر، تاريخ اللغة العربية في الصومال، وثائق الندوة العلمية حول تقوية اللغة العربية في الصومال، المنعقدة في مقديشو ١٩٨٦.
- زمان عبيد وناس وهاشم الكعبي، تاريخ علاقات العرب مع أفريقيا، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن ٢٠١٢.
- الشريف عيدروس، بغية الآمال في تاريخ الصومال، مقديشو ١٩٥٢.
- صالح شيخ إبراهيم، اللغة الصومالية تطورها ومراحل كتابتها وعلاقتها بالحرف العربي، شبكة الشاهد، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠.
- طاهر علي جامع، تحليل وتقويم كتب اللغة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان ٢٠٠٥.
- عبد الله عمر منصور، لغة وتاريخ الشعب الصومال، مطبعة يوسف حسن (د.ت).
- عبد الرحمن محمد النجار، الإسلام في الصومال، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ١٩٧٣.

- عبد الرحمن النجار، الإسلام في الصومال، طبعة القاهرة.
- علي الشيخ أحمد أبو بكر، الصومال وجذور المأساة الراهنة، دار ابن حزم، بيروت ١٩٩٢.
- عمر محمد ورسمه، تجربة المعاهد الخاصة في تعليم اللغة العربية في الصومال، مجلة صناعة المستقبل، العدد الأول، مارس ٢٠١٥م.
- عمر محمد ورسمه، عوامل عدم تعرب المنطقة الصومالية، تجربتان في تعليم اللغة العربية، سجل أبحاث المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية بدبي، المجلد الثالث.
- غيثان بن علي بن جريس، الهجرات العربية إلى ساحل شرق أفريقيا في العصور الوسطى وآثارها الاجتماعية والثقافية والتجارية حتى القرن الرابع الهجري، منشورات جامعة الملك سعود ١٩٩٥.
- اللجنة الوطنية العليا لحملة تقوية اللغة العربية ونشرها، الخطة الخمسية الأولى لتقوية اللغة العربية ونشرها ١٩٨٠-١٩٨٥.
- محمد حسين معلم، الثقافة العربية وروادها في الصومال، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠١١.
- محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، سلسلة عالم المعرفة (٣٤).
- محمد عبد الكريم وآخرون، تاريخ التعليم في الصومال، مقديشو ١٩٧٨. مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، مكتبة الرياض، البطحاء.
- محمد نور جعل، الأوضاع السياسية في الصومال تحت ظل الاستعمار الأوروبي، كتاب الشاهد العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٠.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، الطبعة المصرية ١٩٠٦.
- مقابلة مع الأستاذ عبد القادر حاشي عباس، مدير مكتبة دار المعارف في مقديشو، في تاريخ ١ فبراير ٢٠١٦.
- مقابلة مع الأستاذ محمد أبو بكر (موظف في وزارة الشباب والرياضة) ٢٠١٤.
- مقابلة مع النائب عبد الله يوسف علي، عضو البرلمان الصومالي، عبر الهاتف بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٦.
- ميثاق الوحدة الثقافية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) تونس ٢٠٠٩.
- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الشريف الإدريسي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٩.
- وزارة الإعلام والإرشاد القومي، دور وسائل الإعلام في حملة تقوية اللغة العربية، وثائق الندوة.
- وزارة التربية والتعليم، الحملة الوطنية للتعريب، وثائق ندوة تقوية اللغة العربية في الصومال المنعقدة في مقديشو ١٩٨٧.
- وزارة التربية والتعليم، السياسة العام للتعريب في الصومال وثائق ندوة اللغة العربية في الصومال المنعقدة بمقديشو ١٩٨٧.
- وزارة الثقافة والتعليم العالي في الصومال، الخطة المستقبلية لحملة تقوية اللغة العربية، وثائق ندوة تقوية اللغة العربية في الصومال.



١ شارع اتحاد المحامين العرب (الطلعات سابقاً) - جاردن سيتي - القاهرة

ص.ب: ٢٢٩ - برقياً: إيرياليا - ت: ٢٧٩٥١٦٤٨ - ٢٧٩٢٢٦٧٩ - ف: ٢٧٩٦٢٥٤٢

P.O. BOX 229 - Cairo IREALEA, Cairo

Phone: 27951648 - 27922679 - FAX: 27962543

موقع المعهد على شبكة الإنترنت: www.iars.net

عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمعهد: iars@iars.net

عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: rsdept@iars.net



هذا الكتاب

□ تُعَدُّ هذه الدراسة المَسْحِيَّة هي الأحدث والأشمل عن جمهورية الصومال الفيدرالية، فقد قام بإعدادها وتحريرها والإشراف عليها مجموعة من الأكاديميين والخبراء والمختصين من: جمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية السودان ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية، في شؤون الصومال (تاريخًا وجغرافيةً واقتصاديًا وسياسةً ولغةً)، حيث عكفوا طيلة سنتين متتاليتين على إعداد هذا السفر التاريخي الذي نقدمه كإضافة ثرية لمكتبتنا العربية في مجال الدراسات المَسْحِيَّة التي ينهض بإخراجها بشكل دوري منذ عقود معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) بجامعة الدول العربية.



1 شارع الاتحاد المحاميين العرب (الظلمات سابقًا) - جاردن سيتي - القاهرة
ص.ب: 229 - بريدًا: إيليا - ت: 27951648 - 27922679 - ف: 27962543
P.O. BOX 229 - Cairo IREALEA, Cairo
Phpne: 27951648 - 27922679 - FAX: 27962543
موقع المعهد على شبكة الإنترنت: www.lars.net
عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمعهد: lars@lars.net